د. حمدى الطاهرى

أفريقيا بين الاستعمار والاستقلال

أفريقيــــا

من الاستعمار إلى الاستقلال

الجزء الأول

أفريقيا تحت نير الاستعمار

تـأليف

الدكتور حمدى الطاهرى

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا القاهرة

ت: ٣٩٠٠٨٦٨

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمـــة

لم يعد فى جعبتى شىء أستطيع أن أضيفه فى كتاباتى عن العالم العربى بعد أن كتبت عن سياسة الحكم فى لبنان، وقصة الصومال وجيبوتى، وأمن البحر الأحمر والمملكة العـربية الـسعـودية واقع وتاريخ، وحرب أكـتـوبر فى الإعلام العـالمى، والطريق إلى المنصـة، وخمس سنين سيـاسة، ومـستقـبل المياه فى العـالم العربى وغيرها. .

وأكملت ذلك بالموسـوعة العربيـة التى ضمت ثلاثة أجزاء هى: العـالم العربى تاريخ وواقع، ومشاكل العالم العربى، والحركات الوحدوية فى العالم العربى.

اليوم أنتقل إلى أفريقيا. . وفى الواقع ليـست كتاباتى وليدة اللحظة؛ فالموضوع -أى موضـوع- دائما يختـمر فى ذهنى سنوات وسنوات وأجمع مـادته على مدى هذه السنوات حتى إذا ما تبلور فى ذهنى ونضج أمسكت بقلمى لكى أخطه.

والواقع أيضا أننى فى كتاباتى خاصةً فى المعالجات التاريخية أعتمد وأستفيد من جميع ما كتب ودُوِّن عن أى موضوع، فجـهدى فى الواقع شاركنى فيه الكثير من الكتاب العرب والأجانب وليس من السهل حـصرهم، ولكن ما أستطيع عمله هو أن أتقدم بالشكر لكل من اقتبست منه ولو كلمه.

وعن أفريقيا كان كتابى الأول: «أفريقيا بين العرب وإسرائيل».

وها هو ذا كتابى الثانى بين يديك: «أفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال».

وهو فى الواقع كتابان؛ الأول: أفريقيا تحت نير الاستعمار.

والثانى: أفريقيا فى ظل الاستقلال.

وآملُ أن يتاحَ لى الوقت لكى أكـتـب «قصة جنوب أفـريقيا»؛ لأننى أرى فيـها تجميعا لكل ما حدث فى أفريقيا.

والله أسأل التوفيق، وآمل أن يكون فيما قدَّمته للمكتبه العربية إثراء لها.

د. حمـدى الطـاهـرى

الفصل الأول

عرض لتاريخ أفريقيا السياسى

فى الستينات من هذا القرن يعـتبر تحطيم الحكم الاستعماري في أفـريقيا إحدى العلامـات المميزة الكبـرى فى القرن العشـرين. . وتعتبر الـثورة الإفريقيـة إحدى السمـات البارزة فى حـاضرنا الراهن، حتـى إن أحداً لا يستطيع أن ينـكرها حتى هؤلاء أمثال «نجلى فـارسون» الذى كان يأسى ويتألم «لبـلاد الرجل الأسود» وكان كل أمله أن يعنى هذا الرجل ولو «بحيـاته الخاصة» . . أو «جون جينتـر» فى كتابه «داخل أفريقيـا» حيث نجده يتحدث عن الشعب الإفـريقى فى الكونغو قائلا: «إن جموع الكونغـوليين لـم يفكروا قط فى الإصلاحات القوية مـثل التحرر من الحكم البلجيكى . . ذلك لأنهم ليـسوا على قدر كـاف من التعليم بحيث يعرفـون معنى القومية».

ولم يحـاول أى باحث أوروبى أن يتـعـمق فى أصل المشكلة. . أو أن يعـرف حقـيقتهـا: هل استسلم سكان القارة للـغزاة الذين احتلوا أراضيـهم وباعوهم فى سوق العبيد لكى يزرعوا ويعملوا فى مزارع السادة الأوروبيين بمحض إرادتهم.

لقـد كـانت بداية الكارثة فى نهـاية القـرن الخـامس عـشـر (١٤٨٢م) عندمـا استعمرت البرتغال أنجولا وأتبعتها بموزمبيق (١٥٠٥م). . وفى خلال القرون الثلاثة التالـية بدأت الدول الكبـرى فى أوروبا تنشىء لها مـراكز فى أفـريقيـا، وكان من أهمها:

فرنسا: كان أول مركز أقامته فى السنغال (١٦٣٧م)، ثم ريونيون (١٦٤٣م)، وفى موريشيوس (١٧١٥).

هولندا: استوطن بعض رعاياها فى الكاب (جنوب القارة الأفريقية).

بريطانيا: استولت على سـيراليون (١٨٠٨م)، والكاب (١٨١٤م) وكانت هذه هى البداية المتواضعة. . . .

ولكن فى عام ١٨٣٠ أخضع الفرنسيـون مدينة الجزائر بالقوة، وفى عام ١٨٤١ استوطن بعض الفرنسيين أفريقيا الاستوائية.

ولم يكن من المعقول أن تقف بريطانيا مكتوفة الأيدى؛ ففى عام ١٨٤٣ أعلنت ناتّال مستعمرة بريطانية، وفى عـام ١٨٤٤ أعلنت ساحل الذهب محمية بريطانية، وفى عام ١٨٥١ تعرضت نيجيريا لأول غزو بريطانى.

وفى خلال النصف الثـانى من القرن التاسع عشـر وقعت جميع المناطق البـاقية تقريبا تحت السـيطرة الأوروبية. . . فقد استولت بريطانيـا على باسوتولند فى عام ١٨٦٨، وغزت أشانتى فى عام ١٨٧٣، وضمت إليها بعض ممتلكات البرتغال فى عام ١٨٧٧، كما غزا الفرنسيون تونس فى عام ١٨٨١، واحتلوا ساحل العاج عام ١٨٨٢، وضم الألمان جنوب غـرب أفريقـيا وفـرضوا سـيطرتهم على توجـولند، والكميرون عام ١٨٨٤.

لقد بلغ التزاحم على أفريقيا آنذاك قمـته، وخوفًا على علاقات الدول الأوروبية الكبـرى بعضـهـا ببعض كـان لا بد من إيجـاد وسيلة لتـوزيع الأسـلاب وتنظيم استغلالها بطريقة عادلة فيما بينهم. . فاتفقوا على عقد مؤتمر فى برلين عام ١٨٨٥ حيث حددت الدول الأوروبية مناطق النفوذ والامتـلاك. وقد أعقب المؤتمر استيلاء بلجيكا على الكونغـو، وفى العام نفسـه أقامت ألمانيا مسـتعمرة أفـريقيا الشرقـية الألمانية، وهوجـمت دول السودان سنة ١٨٨٩، وزنجبار سنة ١٨٩٠، ونيـاسالاند سنة ١٨٩١، وأوغنده سنة ١٨٩٣، وداهومى سـنة ١٨٩٤، وكينيـا سنة ١٨٩٥، ونيـجيـريا سنة ١٩٠٠، والصومـال الإيطالى سنة ١٩٠٥، وليـبيـا سنة ١٩١١، ومراكش سنة ١٩١٢، وأعلنت الحـماية على مصر سنة ١٩١٤، وسـقطت جميع أجزاء القارة ضـحية، حتى أنه لم يـبق فى القارة مستـقلا إلا الحبشة التـى غزتها إيطاليا سنة ١٩٣٥.

وهكذا استمرت عـملية الغزو الأوروبى لأفريقيا طوال أربـعة قرون، وكان يتم ذلك فى وقت كانت التـجمعـات الاحتكارية الأوروبية القـوية المعتمـدة على قوة الصناعة تسـعى إلى فرض سيطرتها على مـصادر المواد الخام - زراعيـة كانت أم معدنية - بالإضافة إلى حصولها على الأراضى لأغراض استراتيجية أو استيطانية،

وفتح ميادين جديدة لممارسة أوجه نشاطها.

وهنا عامل يجب ألاّ نغفله كأفريقيين فيمكن القول: إن انعقاد مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ كان إنذارا للأفريقيين بضرورة حدوث مقاومة لما يجرى فى أرضهم وقد حدثت فعلا . . ولكن قد يكون من المبالغة أن ما حدث آنذاك من مقاومة أفريقية للغزو الأوروبى قد أدّى، أو كانت نتيجته المباشرة، ما حدث فى أفريقيا فى الستينات. . كما أنه من الخطأ أيضا القول بأن الأحزاب السياسية الحديثة أو البرامج الثورية أو نقابات العمال التى تشكلت قبل الاستقلال بسنوات معدودة كانت سببا مباشرا لما حدث، إن ما حدث فى أفريقيا هو نتيجة مباشرة لنضال الشعوب والزعماء الذين كافحوا منذ البداية ضد الغزو الأجنبى فى سبيل المحافظة على أسلوبهم التقليدى فى الحياة.

وليس معنى ذلك أيضا، أن ننكر وجود علاقة بين المراحل المختلفة للنضال الأفريقى وإيجاد خط يفصل بين الأوائل الذين قاوموا الحكم الأجنبى وبين الزعماء المعاصرين الذين وقفوا فى وجه الاستعمار. لقد عبّرت الجماهير الأفريقية عن غضبها على المستعمر بصور لم تكن تملك سواها. . مثل الدفاع عن الأرض ومقاومة التاجر الأجنبى وعدم دفع الضرائب ورفض السخرة ومحاولة إقامة كنيسة أفريقية مستقلة، ومدارس أفريقية مستقلة، والمطالبة بأجور أعلى أو محاولة المساواة بالعامل الأبيض ومناهضة قوانين التفرقة العنصرية ومحاولة الحصول على حقوقهم السياسية أو محاولة «أفرقة» الوظائف المدنية. ورغم فشل تحقيق المطالب فى غالبية الأحيان، إلا أنها أصبحت مطالبَ يؤمن بها الأفريقى ويسعى إلى تحقيقها اعتقادا منه أن مجرد تنفيذها فيه تحقيق لذاته ودفعٌ للمطالبة بالمزيد إلى أن يأتى اليوم الذى يجد فى نفسه القدرة الاجتماعية والاقتصادية للتغلب على المستعمر وتحقيق الاستقلال لبلاده.

ولم تكن معارك تحقيق هذه المطالب البسيطة بالشىء الهين؛ فكان السجن والرمى بالرصاص جزاء أولئك الذين كافحوا من أجل الحرية ووقفوا ضد مظاهر الاضطهاد المختلفة.

لقد اقترف المستعمر الأبيض المتحضر أبشع أنواع الإبادة ضد الأفريقيين، فحينما

كانت أسلحة إرهابه تعجز عن قمع إضرابات أو انتفاضات الأفريقيين، كان يلجأ إلى المذابح الجماعية بقصد الإرهاب وإخضاع الشعب الأفريقى.

ويكفينا أن نشير إلى الإحصائية الآتية:

- انخفاض عدد سكان الكونغو البلجيكى من ٢٠ مليون نسمة فى عام ١٩٠٠ إلى ١٢,٥ مليون عام ١٩٦٠.
- إبادة ٨٠,٠٠٠ شخص فى أفريقيا الجنوبية الغربية على أيدى القوات الاستعمارية الألمانية سنة ١٩٠٦.
- إبادة ١٢٠,٠٠٠ شخص فى تنجانيقا سنة ١٩٠٦ بأيدى القوات الألمانية خلال ثورة «ماجى - ماجى».
- ذبح ٣٠٠٠ أفريقى فى روديسيا عام ١٨٩٦ بأيدى القوات البريطانية خلال ثورة الماشونا والماطابيلى.
- قتل ٤٠٠٠ فى ناتال عام ١٩٠٦ أثناء ثورة البامباتا.
- ذبح ما لايقل عن ٤٠,٠٠٠ مواطن فى مالاجاش خلال ثورة مدغشقر الكبرى عام ١٩٤٧.
- اغتيال ١١,٠٠٠ فى كينيا خلال فترة الطوارئ بعد عام ١٩٥٢.
- استشهاد حوالى ٦٠٠,٠٠٠ جزائرى إلى أن تحقق للجزائر استقلالها..

هذا عدا المذابح «الصغيرة» فى أنجولا وغينيا البرتغالية وروديسيا وسالسبورى... إلخ.

وإذا كان الاستعمار قد هدأت حدته قرب النهاية فليس ذلك مرده إلى تغيير فى العقيدة، بل يرجع ببساطة إلى قوة حركة الشعوب الأفريقية وتضامنها والاستياء المتزايد ضد السياسات الاستعمارية، والرابطة الجديدة بين الدول الأفريقية والآسيوية، بالإضافة إلى الضعف المادى والعنصرى الذى طرأ على الدول الاستعمارية نفسها. فبنظرة إليها نجد حالها اليوم ليس هو حالها بالأمس، لذا؛ أصبح عليها أن تتصرف بشىء من الحرص والحذر وتبتعد عن الأسلوب العسكرى وأسلوب الغزو، وتلجأ إما إلى الأسلوب الاقتصادى أو العقائدى أو ما تراه مناسبا

لكل مجتمع يمكنها تقييده وربطه فى مسارها.

ويجب أن نضع فى الحسبـان أن الواقع الأفريقى واتساع القارة واختـلاف نوعية المستـعمرات قد أدى إلى تبـاين الظروف ما بين بلد وآخر؛ فأحـيانا نجد حركـةً ما تنجح فى بلد مـا وتفشل مـثيلتـها تمامـا في بلد مجـاور.. وقد تظهـر الأحزاب السياسية الأفريقية فى بعض المناطق قبـل غيرها بعشرات السنين.. وكان من نتيجة ذلك أن الاستقلال السياسى لم يتحقق فى كل مكان فى وقت واحد.

ومن الممكن تقسيم التطور السياسى فى أفريقيا إلى مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى (١٨٨٥ - ١٩١٤م):

ويمكن أن نطلق عليها مـرحلة الغزو المسلح لأفريقيـا، وقد قوبلت تلك المرحلة بمقاومة من جانب الشعوب الأفريقـية لتخليص نفسها من الحكم الأجنبى على قدر ما كان لديها من إمكانيات فى ذاك الوقت.. ولم يكن الكفاح على أشده أو بنفس الدرجـة فى كل مكان، كمـا أنه لم يكن مـستـمرا لفـترات طويلة، وذلك لعـدم استطاعتهـا أن تواجه أسلحة الاستعمـار النارية بحرابها، ومع ذلك لا يمكن إنكار انتشار مقاومة بدائية مسلحة. وتأكيداً لذلك نشير إلى بعض الحروب أو الإضرابات التى وقعت خـلال تلك الفتـرة، وبعضهـا استمـر ردحًا من الزمن أقلق مـضاجع المستعمر وهى:

- حروب الزولو فى جنوب أفريقيا، واستمرت حتى مطلع القرن العشرين.
- حرب المطابيلى فى روديسيا الجنوبية عام ١٨٩٣.
- ثورة ماشونا - مطابيلى عام ١٨٩٦ فى روديسيا أيضا.
- ثورة فى شرق أفريقيا الألمانية عام ١٨٨٩ بزعامة «بوشيرى».
- حروب فى شرق أفريقيا الألمانية فى أوائل التسعينات (الشاجا والهيهى).
- ثورة (ماجى - ماجى) فى شرق أفريقيا سنة ١٩٠٦.
- حرب البيلوندو فى أنجولا سنة ١٩٠٣.
- ثورة هيريرو فى أفريقـيا الجنوبية الغربية ضد الحكم الألمانى واسـتمرت من سنة ١٩٠٣ - ١٩٠٧.

- حروب الأشانتى فى ساحل الذهب (غانا).

- مذبحة الاكاسا فى غرب نيجيريا سنة ١٨٩٥ .

- معركة أدووا عام ١٨٩٦ فى الحبشة وهزيمة الغزاة الإيطاليين.

والنقطة الرئيسية فى شتى مظاهر هذه المقاومة أنها كانت مجرد مقاومة للغزاة دون نظر للنتيجة أو وضع برنامج للمستقبل، أى كانت مجرد مقاومة فى سبيل البقاء.

المرحلة الثانية (١٩١٤ - ١٩٤٤م)

يمكن القول بأنه فى هذه المرحلة تبلورت فكرة المقاومة لدى الشعب الأفريقى والتصميم على أن يكون شيئا أو بمعنى آخر بدأ ينظر إلى آدميته ويريد المحافظة عليها ويرفض الاستغلال والسخرة، وكانت الأرض والضرائب وأحوال العمل والمنافسة التجارية من بين المسائل الرئيسية التى كانت المعارك تنشب بسببها.

ففى كينيا، وفى أوائل أغسطس عام ١٩١٤ نشبت ثورة فى منطقة «جيرياما» شمالى ممباسا نتيجة لمحاولة نقل بعض الأفريقيين من أراضيهم، وما إن حل عام ١٩١٨ حتى كانت حركة الاحتجاج على نقل ملكية الأراضى فى كينيا قد اتّسع نطاقها. وفى عام ١٩٢١ كان الاحتجاج قد تطور إلى حركة نضال كبيرة فى جميع أنحاء البلاد ضد إجراءات اغتصاب الأراضى وانخفاض الأجور وزيادة ضريبة الرأس وفرض نظام السخرة فى العمل.

وكان السبب الرئيسى لثورة نياسالاند سنة ١٩١٥ هو المظالم الخاصة بالأرض والعمل أيضًا.

وفى نيجيريا نشبت ثورة «أجبا» أو حرب «أدوبى» عام ١٩١٨ بسبب الاستياء من فرض الحكم البريطانى على مملكة أجبا التى ظلت حتى عام ١٩١٤ تحتفظ بنوع من الحكم الذاتى.

وفى نيجيريا أيضا كانت اضطرابات أبا سنة ١٩٢٩ علامة أخرى من العلامات المميزة لنضالها فى سبيل الاستقلال، وقد نشبت هذه الاضطرابات بسبب اقتراح بفرض ضريبة على النساء، وقد قمن بحركة احتجاج جماعية.

وكانت ليبيريا والداهومى وغيرها مسرحًا للإضرابات خلال تلك الفترة، ولا يجب أن ننسى أنه خلال تلك المرحلة قامت الثورة فى روديسيا. وقد حاول كثير من الكتاب أن يسند إلى الثورة الاشتراكية دورًا فى البعث الأفريقى خلال تلك الفترة.. قد يكون هناك انعكاسات ما، ولكنها لم تكن مؤثرة بحال من الأحوال إلى الدرجة التى يمكن أن نعتبر الثورة الماركسية أساسا فى التطور داخل أفريقيا... فالتنظيم الشيوعى لم يكن منظما إلا فى جنوب أفريقيا وبعض بلاد شمال أفريقيا وبدرجة محدودة للغاية. وكانت بقية الدول الأفريقية غالبية سكانها فى حاجة إلى لقمة العيش قبل أن يكونوا فى حاجة إلى البحث عن عقيدة.. كانوا مطاردين من الاستعمار فى الغابات ويعيشون فى المناجم، ولا تعليم يؤهلهم للفكر، ولا انفتاح لهم على جيرانهم إلا بالقدر الذى يشكون فيه من أحوالهم. وقد يكون للماركسية أو الاتحاد السوفيتى شأن بعد ذلك.. وذلك لسبب بسيط هو أن وضع الاتحاد السوفيتى حتى الثمانينات وإمكانياته ليست هى التى كانت موجودة حتى عام ١٩٤٤، وليست هى الموجودة فى نهاية القرن العشرين بعد أن أصبح في حكم العدم.

الأثر الأكبر فى هذه المرحلة كان للكنيسة وتعاليمها السياسية، ولقد كان الكفاح فى سبيل إقامة كنائس أفريقية مستقلة يعتبر صورة أكثر أهمية من صور النشاط الدينى الذى ساهم فى تقديم الحركات الوطنية الأفريقية فى كثير من المناطق، وكانت التقاليد المرعية لمثل هذه الكنائس ترجع إلى بداية وفود طوائف الزنوج من عبيد المزارع فى أمريكا، وغالبا ما كان وُعاظ الزنوج يتعرضون للسجن بسبب ما كانت تحويه مواعظهم من تعاليم تدعو للمساواة بين الناس.. وقد أطلق على ثورات العبيد فى جامايكا عام ١٨٣١ «حرب التعميد»، وقد تلقى كثير من الثوار الأفريقيين تعليمهم وتعاليمهم على أيدى أمثال هؤلاء الوعاظ.

وكان هناك بعض الوعاظ الزنوج.. يقوم كل منهم بدورين فى وقت واحد: دور الموجه الاجتماعى الثائر، ودور رجل الدين المصلح، ومعنى ذلك أن كنيسته قد تحولت إلى منظمة سياسية يدعمها الحماس الدينى الذى يطغى عليها، وكان هذا التقليد هو الذى أدى إلى وجود القومية الدينية الأفريقية التى كانت فى وقت ما بالغة القوة فى جنوب أفريقيا ووسطها، وكان من بين ما قامت به هذه الحركة التى

أطلق عليها اسم الأثيوبية تأسيس كنيسة تمبو عام ١٨٨٤ وهى أول كنيسة أشرف عليها الأفريقيون فى جنوب أفريقيا وأسسها «بنهيمياتايل» تخلصا من سيطرة البعض ومن التفرقة داخل الكنيسة.

ومنذ السبعينات من القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى كانت الأثيوبية أو القومية الأفريقية بالغة القوة والنفوذ فى كثير من المناطق الأفريقية، وكانت تهدد دائما بقيام ثورة ضد الحكم الأوربى. والمنظمات السياسية الأفريقية التى توجد الآن فى كل منطقة بأفريقيا، ليست كلها ظاهرة ما بعد عام ١٩٤٥؛ إذ فى الواقع يمكن أن يعود البدء بها فى أماكن كثيرة إلى بداية القرن العشرين أو إلى ما قبل ذلك، وعلى سبيل المثال:

- فى نياسالاند تكونت هيئة وطنية أطلق عليها اسم هيئة «مومبير الوطنية» سنة ١٩٢٠.
- جمعيات الرعاية الوطنية فى روديسيا الشمالية سنة ١٩٣٢.
- فى كينيا ظهرت منظمة تسمى «رابطة شباب الكيكويو» سنة ١٩٢١، ١٩٢٢ أو «رابطة شرق أفريقيا الوطنية».
- فى نيجيريا تأسس الحزب الديمقراطى الوطنى سنة ١٩٢٣.

وهناك أمثلة أخرى كثيرة خاصة فى شمال أفريقيا.

المرحلة الثالثة (١٩٤٥ - ١٩٦٢):

وتتميز بأنها مرحلة الثورة الأفريقية ضد الاستعمار، وتعتبر هذه المرحلة مرحلة الوعى القومى ونمو وتكوين المنظمات السياسة الأفريقية التى تستهدف تحقيق الاستقلال الفورى، كما أنها كانت مرحلة تكوين النقابات العمالية والمهنية.

وإذا كان عام ١٩٦٢ يمثل نهاية إحدى مراحل المعركة الأفريقية، وهى مرحلة توج فيها نضال الشعوب بانتصارات حاسمة وبتخلصها من الحكم الاستعمارى المباشر، فإن مرحلة جديدة «رابعة» قد بدأت منذ ذلك العام ولم تنته بعد. . . فهذه الانتصارات فرضت على الدول الأفريقية مشكلات جديدة لا بد لها من مواجهتها دون أن يكون لديها السلاح (الاقتصادى) الكفيل بتحقيق الهدف، خاصةً وأن أصعب مهمة هى دعم الاستقلال وحمايته.

وقد أصبح فى أفريقيا حاليا أكثر من ثلاث وخمسين دولة، هى:

الدول الأفريقية:

شمال القارة: (٦ دول):

مصر - ليبيا - تونس - الجزائر - مراكش - موريتانيا.

وسط وشرق القارة : (٢٠ دولة):

السودان - تانزانيا (تنجانيقا + زنزبار) - أوغندة - الحبشة - الصومال - نيجيريا - كينيا - الكونغو الديمقراطية - الكونغوبرا زافيل - رواندا - زامبيا - موزمبيق - تشاد - بورندى - جمهورية أفريقيا الوسطى - ملاديف - اتحاد وسط أفريقيا - الصومال - جيبوتى - أريتريا.

غرب أفريقيا: (١٨ دولة):

غانا - غينيا - الكاميرون - السنغال - ليبيريا - توجولاند - ساحل العاج - النيجر - أنجولا - داهومى - مالى - فولتا العليا - جابون - سيراليون - جامبيا - غينيا بيساو - ناميبيا.

جنوب أفريقيا : (٦ دول):

اتحاد جنوب أفريقيا - نياسالاند - بتشوانالاند - باستوتولاند - زامبيا - زمبابوى - ناميبيا.

وقد تبارت الدول الأوربية فى القرن التاسع عشر فى الحصول على الأرض الأفريقية بطرق عديدة، ولكن جميع هذه الطرق مبنية على خداع رؤساء القبائل فى أفريقيا.

ويجب الإشارة إلى أن إيطاليا قد استطاعت فى سنة ١٨٨٩ أن تعقد معاهدات مع إنجلترا وسلطان زنجبار الذى اعترف بسيادة إيطاليا على جزء من ساحل الصومال.

ثم وجَّه الاستعمارُ الإيطالى نظرهَ صوب شمال أفريقيا، وبخاصة صوب (ليبيا) وكانت الولاية العربية الوحيدة الباقية تحت الحكم العثمانى.

وكانت إيطاليا ذات نفوذ كبير فى ليبيا حيث أقامت كثيرا من المدارس

والمستشفيات والبنوك المالية والتجارية.

ومن ثم مهدت إيطاليا الطريق لاحتلال ليبيا عن طريق عقد معاهدة صداقة وتجارة مع فرنسا، كما اعترفت لها بمصالحها فى مراكش مقابل أن تطلق فرنسا يد إيطاليا فى ليبيا.

وأعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية فى سنة ١٩١١. فاستولت على بنغازى، ثم حاصرت ميناء طرابلس. ثم عقد صلح بين تركيا وإيطاليا فى سنة ١٩١٢، وعلى إثره تنازلت تركيا لإيطاليا عن طرابلس.

وإذا كانت تركيا قد سلَّمت لإيطاليا باحتلال طرابلس، فإن الشعب الليبى لم يسلم لإيطاليا وقاومها بعنف وضراوة حتى تمكن النضال الوطنى الليبى أخيرا من الانتصار فى سنة ١٩٥٦، فأعلن استقلال ليبيا.

أما الاستعمار الألمانى فى أفريقيا فله ظروف ووقائع أخرى؛ حيث بدأ فى أفريقيا - ككل استعمار أوربى - فى شكل تجارى خلال القرن التاسع عشر.

إلا أنه بعد الحرب العالمية الأولى، التى انتهت بهزيمة ألمانيا وحلفائها والقضاء على الامبراطورية الألمانية فى أفريقيا، لم تعد تلك البلاد إلى أصحابها الحقيقيين من الأفريقيين، بل تم توزيعها ما بين إنجلترا وفرنسا تحت ستار الانتداب.

أما قصة الاستعمار الفرنسى للقارة الأفريقية، فقد حاولت فرنسا أكثر من مرة قبل حملتها على مصر سنة ١٧٩٨ أن تحتل مصر والشام، إلا أن جميع تلك المحاولات كانت تتحطم على صخرة المقاومة الوطنية الباسلة للوطنيين، وأصدق مثال على ذلك الحملات الصليبية المتعددة التى باءت جميعها بالفشل.

أما الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨، فلم تكن فى الواقع إلا فصلا من فصول التسابق والتطاحن الاستعمارى الذى كان قائما بين إنجلترا وفرنسا.

جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر وفشلت فى إقامة الامبراطورية الفرنسية التى كان يُرْجَى أن تكون مصر قاعدة لها، وقد تعقب الإنجليز الفرنسيين فدمروا لهم أسطولهم البحرى فى معركة «أبى قير البحرية» ثم ساعدوا الأتراك والمماليك على طرد الفرنسيين من مصر فى سنة ١٨٠١.

وحاول الإنجليز البقاء فى مصر بعد طرد الفرنسيين منها ولكن اليقظة الشعبية فى مصر أحبطت مؤامراتهم وخرجوا من مصر سنة ١٨٠٣، ولكنهم ما لبثوا أن عادوا إليها عام ١٨٠٧ بقيادة فريزر بغية احتلال مصر لتأمين طريقهم إلى المستعمرات البريطانية فى الشرق الأقصى، خاصة وقد كشفت الحملة الفرنسية عن أهمية موقع مصر الجغرافى بالنسبة لتلك المستعمرات التى تعتبر شريان الحياة للامبراطورية الإنجليزية، إلا أن المقاومة الشعبية الباسلة تمكنت من هزيمة الإنجليز عند رشيد عام ١٨٠٧.

وظل التنافس الفرنسى الإنجليزى على احتلال المركز الممتاز فى مصر يزداد وضوحا مع الأيام؛ فقامت فرنسا بتنفيذ مشروع قناة السويس ووقفت منه إنجلترا فى أول الأمر موقف المعارض.. ثم ما لبثت أن تدخلت فى شئون مصر، وبخاصة بعد أن وقعت مصر فى هوة الإفلاس نتيجة للسياسات المرتجلة لإسماعيل باشا، واستولت على أسهم مصر فى قناة السويس.

وانتهزت بريطانيا تأزم الموقف فى مصر لأسباب كثيرة.. أهمها ثورة عرابى والضائقة المالية.. فضربت الإسكندرية سنة ١٨٨٢ بمدافع أسطولها، ثم ما لبثت أن دخلت القاهرة واحتلت مصر.

وفى سنة ١٨٩٨ حاولت فرنسا الاستيلاء على إقليم بحر الغزال لتأمين مستعمراتها فى الكونغو، وكادت تقع بين بريطانيا وفرنسا حرب بسبب ذلك، وبعد أن رفع القائد الفرنسى (مارشان) علم فرنسا على (فاشودة) التى تقع قرب مصب نهر السوباط، إلا أن الوساطات بين البلدين لعبت دورها فآثر الفرنسيون الانسحاب.

وفى يوليو سنة ١٨٣٠ تمكنت فرنسا من احتلال الجزائر، وأكدت لإنجلترا أنها ستجلو عن الجزائر فى أقرب فرصة، وقاوم الوطنيون الجزائريون مقاومة بطولية تحت قيادة الأمير عبد القادر الجزائرى.

ولكن لم يأت يوليو سنة ١٨٣٤ حتى أعلنت فرنسا أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، ونصبت عليها حاكما عامًا فرنسيا.

ولم تخمد الحركة الوطنية فى الجزائر طوال هذه الفترة، فقد قام الأمير عبد القادر الجزائرى بحركة سنة ١٨٣٥، وتمكن الفرنسيون من القضاء عليها، فهاجموه بجيش قوى كثير العدد حتى اضطر البطل إلى الفرار إلى مراكش، ثم أسره الفرنسيون بعد أن حنثوا بوعدهم له بأن يتركوه يعيش فى الإسكندرية أو فى إيطاليا، ثم ما لبثوا أن فكوا أسره وهاجر إلى دمشق ومات بها سنة ١٨٨٣.

وعانت فرنسا الأمرَّين فى سبيل إخضاع الجزائر الثائرة ضد الاستعمار، ولم يستقر حكم فرنسا للجزائر على نظام بعينه طوال مدة الاستعمار. فأكثرت فرنسا من التبديل والتغيير فى نظام الحكم الفرنسى فى الجزائر.

ثم قامت فرنسا بتهجير الفرنسيين إلى الجزائر مستخدمة فى ذلك شتى صنوف الترغيب والإغراء.

واتبعت فرنسا سياسة الاستعمار التقليدية فى الجزائر فقامت بمنح حق الانتخاب لليهود وللأوربيين ولأصحاب الأراضى الواسعة من العرب (الإقطاعيون) أما باقى العرب الذين يمثلون كل الشعب الجزائرى العربى فلم يكن لهم هذا الحق.

واستمر الاستعمار الفرنسى ينهب خيرات الجزائر ويبث روح التفرقة العنصرية مع إهمال التعليم وفرنسته وطمس معالم اللغة العربية، بل إلغائها فى الجزائر.

كل ذلك كان بمثابة الوقود للجزائريين الذين ظلوا يناضلون ضد الاستعمار الفرنسى الوحشى، فتأسست جبهة التحرير الجزائرية التى ظلت تكافح الاستعمار الفرنسى حتى كتب لها النصر فى سنة ١٩٦٢ بعد أن خسرت الجزائر مليون شهيد من أبنائها ضحوا بحياتهم لتحيا الجزائر الحرة المستقلة.

وفى مايو سنة ١٨٨١ استطاعت فرنسا أن تحتل تونس بعد أن انتهزت فرنسا وقوع تونس فى ضائقة مالية تشبه إلى حد كبير الأزمة المالية التى وقعت فيها مصر أيام الخديو إسماعيل، ومارست فرنسا فى تونس سيادتها الاستعمارية الوحشية ضد الوطنيين والأحرار من أبناء تونس.

ومهدت فرنسا لنفسها الطريق لاحتلال بقية شمال أفريقيا أى لاحتلال (مراكش)، فعقدت فى سنة ١٩٠٤ (الاتفاق الودى) مع إنجلترا الذى بمقتضاه

وافقت الدولتان على أن تتخلى فرنسا عن معارضة الاحتلال البريطانى لمصر مقابل موافقة إنجلترا على المشروعات الاستعمارية فى مراكش.

ودخلت جيوش الاحتلال الفرنسى مراكش فى مارس سنة ١٩١١ بحجة معاونة السلطان ضد القبائل.. تمامًا مثل تعلُّل بريطانيا حين قدمَتْ لاحتلال مصر بأنها إنما جاءت لمعاونة خديو البلاد ضد الثوار.

وتدخلت ألمانيا فى المسألة، ولكنها تسلمت ثمن السكوت الذى كان عبارة عن اتفاق فرنسا معها على أن تقوم ألمانيا بالاعتراف بالحماية الفرنسية على المغرب (مراكش) مقابل تنازل فرنسا عن جزء من أراضى الكونغو الفرنسى لتضمه ألمانيا لمستعمراتها فى الكاميرون.

وفى نوفمبر سنة ١٩١٢ اقتسمت كل من فرنسا وأسبانيا الجزائر والمغرب فاختصت أسبانيا بالمنطقة الساحلية (الريف) واختصت فرنسا بباقى البلاد.

وفى سنة ١٩٢٣ وُضع لمدينة طنجة نظام دولى لحكمها بسبب أهميتها الاستراتيجية كحلٍّ للنزاع بين الدول الكبرى.

وبذا، يتضح لنا إلى أى مدى كانت أطماع أوربا فى أفريقيا حتى أصبح المغرب الأفريقى العربى مقسما إلى أربع مناطق للنفوذ الغربى: إحداها فرنسية، والثانية أسبانية، والثالثة دولية، والرابعة إيطالية.

أما الاستعمار الفرنسى لغرب أفريقيا ووسطها فقد بدأ فى صورة نشاط فرنسى فى إقامة محطات تجارية فى غربى أفريقيا بقصد الاتجار فى الرقيق واستيراد السنغاليين لاستخدامهم فى الحروب.

ومنذ سنة ١٨١٧ أخذت فرنسا تتوسع فى السنغال، ومنه تقدَّم الاستعمار إلى داخل القارة؛ فاستولت على (غانا الفرنسية) وساحل العاج وداهومى والنيجر والسودان الفرنسى، ثم امتد الاستعمار الفرنسى فشمل ما عرف فيما بعد باسم الكونغو الفرنسى، ثم امتد الطمع الاستعمارى فى خيال الفرنسيين إلى التفكير فى التوسع فى مستعمراتهم فى أفريقيا الوسطى شرقًا حتى وادى النيل والحبشة وخليج عدن.

أما سر اهتمام فرنسا بشرق أفريقيا؛ فإنه يعود إلى اهتمام ساسة فرنسا بالطريق البحرى الموصل إلى الهند.

وقد قامت الشركات الفرنسية التجارية بتوطيد علاقة فرنسا بشرق أفريقيا، وفى سنة ١٨٤٤ نجحت فرنسا فى عقد معاهدة تجارية مع سلطان زنجبار وذلك بعد أن أقاموا - بالقوة - بعض الموانى والحصون فى مدينتى (مقديشيو) و(براوة).

إلا أن فرنسا لم تستطع أن تحقق أغراضها الاستعمارية فى تلك المناطق؛ لأن كلا من إنجلترا وألمانيا كانتا متربصتين لمشروعاتها.

ثم قامت فرنسا باحتلال قطعة من الصومال وسمى فيما بعد الصومال الفرنسى (جيبوتى حاليا)، وقد بدأت ذلك فى سنة ١٨٥٧ حينما اشترت فرنسا من أحد الوطنيين ميناء (أوبوك) الواقع على خليج تاجورة، ثم قامت باحتلال هذا الميناء، سنة ١٨٨٢، بعد احتلال بريطانيا لمصر، ثم استولت فرنسا على جيبوتى سنة ١٨٨٨ واتخذت منها مقرا للحاكم الفرنسى الذى عهد إليه بإدارة تلك المناطق التى استولت عليها فرنسا فى شرق أفريقيا.

أما استعمار فرنسا لجزيرة مدغشقر فقد بدأ منذ سنة ١٦٤٢، إلا أن الوطنيين فى تلك الجزيرة قتلوا معظم الفرنسيين فى سنة ١٦٧٢، ثم جاءت حملة فرنسية إلى الجزيرة فاستعادت (حصن دومتن) فى سنة ١٧٦٨ الذى سبق أن أقامه الفرنسيون فى سنة ١٦٤٢، ثم استولت فرنسا على ميناء «فول بوانت» فى سنة ١٨٠٧ الذى يقع على الساحل الشرقى للجزيرة.

إلا أن إنجلترا حرَّضت أهالى الجزيرة ضد فرنسا التى تقلص نفوذها فى الجزيرة، ولكن فرنسا فقدت عقلها وهى ترى الاستعمار الإنجليزى يبسط نفوذه على القارة الأفريقية، وخاصة بعد أن تمكن من أن يحتل مصر سنة ١٨٨٢ فتتحكم بذلك فى الباب الشمالى الشرقى لأفريقيا وفى الطريق الملاحى إلى الهند، فقامت فرنسا بإرسال أسطول قوى فى سنة ١٨٨٣ يهاجم مدغشقر، ولكن أهالى مدغشقر ناضلوا الفرنسيين فى قوة وشجاعة واستمرت الحرب بينهما من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٨٨٥، وأرغمت فرنسا على توقيع معاهدة صلح مع حكومة مدغشقر الوطنية.

غير أن بريطانيا - فى سبيل إرضاء فرنسا، وحتى لا تهاجم احتلالها لمصر اعترفت سنة ١٨٩٠ بحماية فرنسا على مدغشقر، ولم يكن ذلك دون ثمن إضافى، بل حصلت إنجلترا فى مقابل ذلك، فى الحال، على الثمن، وهو اعتراف فرنسا بحماية إنجلترا على زنجبار.

وبدأت بريطانيا سياستها الاستعمارية فى شرق أفريقيا فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر، وذلك عندما ما بدأ الرحَّالة الأورُبيون - من أمثال برتون وسبيك فى سنة ١٨٥٩ ولفنجستون سنة ١٨٨٦ رحلاتهم إلى داخل أفريقيا.

وأخذ نفوذ بريطانيا يقوى ويشتد فى زنجبار منذ أن عقدت معاهدة سنة ١٨٣٩ مع سلطان زنجبار، حيث وافق على أن تقوم بريطانيا بتعيين ممثل لها لدى السلطان، ثم ما لبث أن أصبح مندوب بريطانيا هذا هو اليد التى تحرك مجريات الأمور فى أملاك زنجبار.

وفى سنة ١٨٨١ أصبح قائد جيش زنجبار إنجليزى الجنسية، ثم عقدت إنجلترا وألمانيا فى سنة ١٨٨٦ اتفاقية بموجبها اقتسمت الدولتان أملاك سلطان زنجبار بهدوء؛ فوضعت إنجلترا يدها على النصف الشمالى من أملاك سلطان زنجبار وعلى جزيرتى زنجبار وبمبا، وبالمثل قامت ألمانيا بوضع يدها على بقية أملاك السلطان.

ولم يرض بهذا الموقف الاستعمارى عربُ زنجبار فتكررت ثوراتها ضد المستعمرين وضد السلطان الذى خضع لمشيئة الاستعمار، وقابلت بريطانيا هذه الثورات بسياسة الحديد والنار والأسلحة السريعة القاتلة.

ومن ثم استطاعت بريطانيا أن تقضى بالقوة على الثورات فى زنجبار ومختلف المناطق التى كانت تابعة لسلطان زنجبار، وتكونت مستعمرة أفريقيا الشرقية البريطانية (كينيا)، وفى سنة ١٨٩٤ أعلنت الحماية البريطانية على أوغندة وتكونت أفريقيا الشرقية.

غير أنه نتيجة للحرب العالمية الأولى خسرت ألمانيا كافة مستعمراتها فى أفريقيا الشرقية.

وقد بدأ الاستعمار الإنجليزى فى غرب أفريقيا فى شكل محطات تجارية، ثم

احتلت بريطانيا وادى النيجر الأعلى سنة ١٨٨٦ ، وبعد ذلك احتلت سيراليون وساحل الذهب ونيجيريا، هذا وكانت إنجلترا قد احتلت من قبل رأس الرجاء الصالح لأول مرة سنة ١٧٩٥ ، ثم احتلته نهائيا سنة ١٨٠٥ ، وقد اعترف بسيراليون وجامبيا على أنها مستعمرات تابعة للتاج البريطانى فى سنة ١٨٠٧ ، أما ساحل الذهب فقد أصبح مستعمرة بريطانية سنة ١٨٤٣ ، هذا بالإضافة إلى التواجد البريطانى فى جنوب أفريقيا.

وقد حدث أيضًا أن تعرضتْ مصر لمحنة الاستعمار الإنجليزى شأنها فى ذلك شأن أى بلد أفريقى عانى محنة الاستعمار عام ١٨٨٢ .

فلقد استيقظ الوحش الاستعمارى فى نفوس الساسة الأوربيين فى أواخر القرن الثامن عشر، ففى سنة ١٧٩٨ توجهت أنظار فرنسا تجاه مصر، وكانت الحملة الفرنسية على مصر فى نفس العام.

ومنذ قيام تلك الحملة الاستعمارية الأوروبية من فرنسا، وبريطانيا تشحذ ذهنها فى الطرق التى توصلها إلى احتلال مصر بأسرع وقت لتأمين الطرق إلى مستعمراتها فى الشرقين الأقصى والأدنى.

لذا نجد الإنجليز بسياستهم ودهائهم الشديد يبذلون جهودهم حتى يوفقوا فى إخراج الحملة الفرنسية من مصر سنة ١٨٠١ بالتعاون مع المصريين، وحاولت القوات البريطانية - التى جاءت مع القوات العثمانية - البقاء فى مصر، ولكن الشعب أجبرهم على الجلاء سنة ١٨٠٣ ، وقد تم الجلاء الانجليزى عن مصر سنة ١٨٠٢ ، ولكنهم كانوا قد كوَّنوا لأنفسهم عملاء فى مصر، وكان هؤلاء العملاء طائفة من المماليك.

وكما سبق أن ذكرتُ حاولت بريطانيا غزو مصر سنة ١٨٠٧ ، فسيَّرتْ إلى مصر حملةً بقيادة الجنرال فريزر، ولكن الشعب أباد تلك الحملة عندْ مدينتى رَشيد وأبى حماد.

إلا أن هزيمة إنجلترا لم تجعلها تبتعد عن التفكير فى العودة إلى مصر، بل لقد زادت الهزيمة من الإصرار على العودة إلى مصر، خاصةً وأن مصر كانت قد بدأت تتوسع فى فتوحاتها. فقد فتحت مصر السودان والحجاز، ولم يأت عام

١٨٣٣ إلا وكانت سوريا كلها تحت حكم محمد على، فانتهزت بريطانيا فرصة اشتراك محمد على مع السلطان فى حرب البلقان (الحرب اليونانية) ودمرت، بالاشتراك مع روسيا وفرنسا، والأسطول المصرى العثمانى فى معركة نفارين البحرية سنة ١٨٢٧ . . وفقدت مصر أسطولها وبحريتها.

إلا أن محمد على لم ييأس ولم يخطر بباله أن ما حدث للبحرية المصرية ما هو إلا نذير الخطر الذى دقته أوربا فى مواجهة القوة الحربية المصرية، فواصل حروبه فى قلب الجزيرة العربية واليمن، وأصبحت قواته متاخمة لعدن التى وضعت بريطانيا يدها عليها عام ١٨٣٩، كما كان تقدم محمد على فى بلاد الشام وشط العرب واستيلائه على «جزر البحرى» بمثابة ضربة قاضية لأطماع إنجلترا ومصالحها.

واستمرت إنجلترا تؤلب السلطان والدول الأوربية ضد محمد على حتى تم لها ما أرادت فى آخر الأمر، فتمَّ لها توقيع معاهدة لندن سنة ١٨٤٠، تلك المعاهدة التى وقعتها دول أوربا (النمسا وإنجلترا وروسيا وتركيا وبروسيا). وقد حددت هذه المعاهدة مركز مصر كدولة مستقلة إلا أن هذا الاستقلال كان مقيدا بالسيادة العثمانية.

وكانت تلك المعاهدة قد حرمت مصر ثمرة انتصاراتها المتوالية نتيجة للاضطهاد الذى وقع عليها من تدخل الدول الأوربية المتحالفة والتى وقفت كحجر عثرة فى سبيل استقلالها التام.

ولما ظهر مشروع حفر قناة السويس فى عهد سعيد باشا عارضته بريطانيا أشد المعارضة، وبخاصة لأن الذى كان سيقوم بتنفيذه فرنسى.

وانفردت بريطانيا فى سنة ١٨٨٢ بالعمل على احتلال مصر. . باسم الخديوى، وحماية مصالحه، وإقرار الأمن فى البلاد.

واستطاعت بريطانيا احتلالها فعلا، بعد أن طعنت الخيانة والرشوة المقاومة الباسلة للشعب المصرى بقيادة أحمد عرابى.

وظلت بريطانيا تَعِدُ وتُصَرِّح مراراً بأنها لن تغير من الوضع السياسى لمصر، وأن بقاء قواتها مؤقت وليس مؤبداً. . ولكن تلك الوعود لم تكن إلا مجرد كلمات

جوفاء، فلم تكن بريطانيا صادقة النية حقا فى الجلاء عن مصر.

وبدأت إنجلترا تمد شباكها الاستعمارية نحو السودان، فاستغلت ثورة المهدى فى السودان، ففرضت نفسها على مصر واشتركت بمجرد قائد لها فى استعادة السودان ثم ضغطت على مصر حتى أبرمت معها اتفاقية الحكم الثنائى للسودان سنة ١٨٩٩، إلا أن الحقيقة أن بريطانيا كانت منفردة بالعمل فى السودان، ثم ما لبثت أن استغلت مقتل السردار البريطانى فى القاهرة فأجبرت مصر على سحب جنودها من السودان بخلاف دفع مصر تعويضا قدره نصف مليون جنيه عام ١٩٢٤.

ومضت السياسة البريطانية الاستعمارية تبذر بذور الشقاق بين السودانيين وأشقائهم المصريين فى جميع المجالات.

أما عن البواعث التى دفعت بريطانيا إلى احتلال وادى النيل فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر، فهى نفس البواعث التى دفعتها ودفعت الدول الأخرى فى الفترة نفسها على احتلال كثير من أراضى أفريقيا.

طالما أن السلطات فى أيدى البيض فلن تتقدم البلاد، أى أن هدف التفرقة هو إخضاع الرجل الأفريقى لسيادة الرجل الأبيض وتوجيه كل إمكانياته وقواه فى الحقل وفى المصنع وفى المنجم لإثراء الرجل الأبيض ورفاهيته.

وننتقل الآن إلى المستعمرات البريطانية فى أفريقيا لنشاهد سياسة بريطانيا فى تلك المستعمرات.

والحقيقة أن سياسة بريطانيا فى تلك المستعمرات تتخذ صورا مختلفة تبعًا لحال كل منطقة محتلة.

فإذا ما أخذنا دولة مثل «باسوتولاند» كمثال للحكم السائد فى المستعمرات أو المحميات البريطانية، فنجد أن مساحة هذه الدولة تبلغ ١١٥٠٠ ميل مربع ويبلغ عدد سكانها ٨,٠٠٠,٠٠٠ نسمة. من هذه المساحة نجد أن ثلاثة أرباع الأراضى جبلية وغير قابلة للزراعة ويعمل ٢٥٪ من سكانها فى الزراعة والصناعة وفى مناجم اتحاد جنوب أفريقيًا. وتقوم الشركات الإنجليزية/ الأمريكية بإدارة الصناعات والمناجم فى جنوب أفريقيا، ولكى يرغموا أهل باسوتولاند على العمل فى مصانعهم ومناجمهم فى اتحاد جنوب أفريقيا لم ينشئ البريطانيون أية صناعات فى

باسوتولاند، وبالإضافة إلى ذلك فإن باسوتولاند لم يكن بها مناجم وإن كان الماس قد اكتشف بها أخيرا، ولكن الشركات الأنجلو / أمريكية لم تقم باستغلال استخراج هذا الماس بعد ذلك لأنها لم تحصل على حق احتكاره، ولم ينقب بعد عن معادن فى تربتها، ولكن الزراعة والصوف هما أهم المنتجات الاقتصادية فيها.

وتبلغ نسبة الذين يجيدون قراءة وكتابة لغة البلاد ٧٥٪ من عدد السكان، وتبلغ نسبة من يقرأون ويكتبون الإنجليزية ١٠٪ من مجموع السكان، وتوجد فى باسوتولاند ١٠٠٠ مدرسة ابتدائية و٢٠٠ مدرسة متوسطة و١٢ مدرسة إعدادية و٥ مدارس ثانوية، وكلية جامعية واحدة.

وقد قام البريطانيون بتأليب الزعماء ورجال الأعمال ورجال البعوث الدينية ضد شعب باسوتولاند، كما قاموا أيضا بمساعدة هؤلاء فى تكوين أحزاب سياسية صغيرة، يمول هذه الأحزاب ويؤيدها بطبيعة الحال السكان البيض فى باسوتولاند واتحاد جنوبى أفريقيا، كما قام البريطانيون بتأليب شعب الباسوتو لكى يدخل فى قتال مرير بعضهم ضد البعض الآخر على غرار النموذج البلجيكى فى الكونغو.

وبصفة عامة، نلاحظ أن بريطانيا قد غيرت من سياستها الاستعمارية من حيث سيطرتها التامة على مستعمراتها، فسمحت بالحكم الذاتى لتلك المستعمرات داخل الكومنولث، بمعنى أنها قد طورت سياستها الاستعمارية البحتة إلى سياسة المشاركة فى الحكم مع بريطانيا، وإن كانت من الناحية العملية تؤكد أنها تطبق مبدأ السيطرة ما دام فى وسعها أن تفعل ذلك.

ويقول أند بانتجى: «من الممكن أن نجمل السياسة الأوربية فى أفريقيا فى كلمتين اثنتين فقط هما «سيادة البيض» ولعل هذا هو ما يعنيه الأفريقيون عند ما يقولون: إن البيض الذين يتواجدون فى كل مكان من أفريقيا ابتداء من رأس الرجاء الصالح حتى مدينة القاهرة كلهم سواء؛ أى أن لديهم جميعا ولعًا جنونيا بحكم أفريقيا. وبفرض سيطرتهم على الأفريقيين».

ولقد قدرت «مس دين» أن متوسط دخل الأفريقى فى روديسيا الشمالية عام ١٩٤٥ كان ٢٧ جنيها استرلينيا لكل ذكر بالغ، أما متوسط دخل الفرد من الـ ٣٢ ألف أفريقى الذين يعملون فى المناجم، فعلاً، فهو ٤١ جنيها.

ويجب ألا ننسى أن الأفريقيين الذين يعيشون فى القرى كان دخلهم أقل بكثير مما ذكرنا وتقدِّر مِس دين أن هذا المستوى الذى يعيش عليه الزراع الأفريقيون لا يتجاوز ثلث مستوى عمال المناجم، أى أن دخل الفرد يبلغ حوالى ١٤ جنيها استرلينيا سنويا تقريبا.

وبينما نجد أن الأفريقيين لم يستفيدوا من مجهودهم ومن ناتج أرضهم ومناجمهم، نجد أن الاقتصاد الانجليزى قد استفاد من عمليات استخراج النحاس فى روديسيا الشمالية، استفاد حوالى ٢٤ مليون جنيه سنويا على الأقل. ويذهب جون ستراشى إلى أن نحاس روديسيا يَلِى بترول الشرق الأوسط فى الأهمية للاقتصاد البريطانى.

لقد حول الاستعمار البريطانى جميع الأراضى التى اغتصبها إلى حقول للزراعة ومناجم للمواد الخام، واستخدم المنتجات الزراعية ومستخرجات المناجم لمصلحة ورفاهية رجال الأعمال البريطانيين دون مشاركة منصفة مع أصحاب الأرض الذين بذلوا دماءهم وعرقهم حتى أثمرت الزراعة وحتى أمكنهم استخراج الخام من باطن الأرض.. ويصدق هذا المثال على روديسيا كما يصدق على جنوب أفريقيا وعلى كينيا وعلى مصر فى أيام احتلالهم.... الخ.

وكما باشرت بريطانيا عمليات النهب فى مستعمراتها الأفريقية: باشرته فرنسا فى الأراضى المسيطرة عليها فى هذه القارة.

وكذلك الأمر بالنسبة لبلجيكا التى استمرت تنزح ثروات الكونغو نزحًا منظَّمًا ليكون الرخاء للرجل الأبيض، والفقر والجهل والمرض للأفريقى الأسود.

وكما يصدق ذلك على الاستعمار البلجيكى نجده أيضا فى الاستعمار البرتغالى فى أنجولا وموزمبيق.. وبالمثل الاستعمار الألمانى الذى كان قائمًا فى القارة قبل الحرب العالمية الأولى.. إلخ.

فلقد كان أهم ما يهدف إليه الاستعمار الأوروبى، بصفة عامة فى القارة الأفريقية، هو استنزاف خيراتها ومواردها وجميع طاقاتها حتى تنمو على حسابها أوروبا وتنتعش.

وقد سبق لنا أن شاهدنا الاتجاه العام لسياسة توزيع الأراضي الأفريقية التى يسيطر عليها الأوروبيون.

ويمكننا أن نلخص كل ذلك فى أن الهيكل الاقتصادى العام فى أفريقيا التى يسيطر عليها الأوروبيون إنما يهدف إلى شلل طاقة الكسب عند الأفريقى والحط من قيمته الاقتصادية بل وعرقلتها بقدر ما يستطيع، حتى تظل للبيض سيادتهم على الشعوب الأفريقية.

لم تكن هناك مساواة اقتصادية بين الأبيض والأفريقى الأسود، وذلك ما كان يحاربه الرجل الأبيض دائما؛ لأن تلك المساواة كانت فى نظرة، تعنى الموت السياسى والاقتصادى له.

* * *

الفصل الثانى

سياسات الدول الاستعمارية

بريطـــانيــا:

رغم أن بريطانيا لم تكن من أوائل الدول التى وضعت يدها على أرض أفريقية، إلا أنها استطاعت أن تحتل مركزاً مرموقـا بين دول الاستعمار، وكان أول عمل لها هو التصريح البريطانى الفرنسى لعام ١٨٦٢.

حيث ظلت بريطانيا ترقب بـعين الحذر نشاط الفرنسيين في زنجبـار، ففى يونية عام ١٨٦١ أرســل لورد جون راسل وزير الخـارجية فـى وزارة بلمرسـتون الثانـية (١٨٥٩ - ١٨٦٥) إلى حكومـة باريس خطابًا شديدَ اللهـجة ذكَّـرها فيـه أن ثمة علاقـات وطيدة من الصداقـة والتحالف تربط بين زنجـبار وبين بريطانيا منذ عـهد السيد سعيد بن سلطان وأشار إلى أن رعايا بريطانيا الهنود يسهمون بقسط كبير فى النشاط التـجارى فى زنجبار، ثم حـذر من: «أن الحكومة البريطانيـة لا تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين إزاء أى عمل من شأنه تهديد استقلال السلطان وتحويل سلطته إلى دولة أخرى».

ولما كانت فرنسا لا تهتم وقتذاك بزنجبار اهتـمامها بمدغشقر وجزر الكومور، فى الوقت الذى كانت بريطانيا قد حصلت على قواعد بحرية عديدة فى القسم الغربى من المحيط الهندى تسمح لهـا بالسيطرة على ساحل أفريقيـا الشرقى دون أن تقيم حاميات فيه، كان من المستطاع لكلتا الدولتين أن تصلا إلى اتفاق من شأنه «تجميد» الوضع فى زنجبار.

وفى أكتـوبر عام ١٨٦١ أرسل نوفتل وزير الخـارجية الفرنسـية إلى راسل وزير الخارجـية البريطانية خطابـا يقترح فيـه أن تُصدر الحكومتـان الفرنسية والبـريطانية تصريحًا أو بلاغًا تتعهدان فيه باحترام استقلال زنجبار.

ورحبت حكومة بلمرستون على الفور بالاقتراح الفرنسى ووافقت عليه، على أن يشمل التعهد سلطنتى مسقط وزنجبار معا. وفى ١٠ مارس عام ١٨٦٢ صدر فى باريس تصريح ثنائى من جانب الحكومتين الفرنسية والبريطانية اللتين تأخذان فى اعتبارهما أهمية تأييد استقلال كل من سلطان عُمان وسلطان زنجبار، وتعهدتا فيه باحترام استقلال كل من هذين الحاكمين العربيين.

ومع أن هذا التصريح أو الاتفاق كان يحول دون انفراد بريطانيا التام بالنفوذ فى سلطنة زنجبار، وينطبق هذا القول على سلطنة مسقط أيضا، إلا أن بريطانيا راحت تزيد تدريجيا من قوة نفوذها فى زنجبار عن طريق محاربة تجارة الرقيق وهى السياسة التى اتخذت منها مدخلا لبسط نفوذها فى أفريقيا الشرقية كلها. والواقع أن حملة البريطانيين ضد تجارة الرقيق «لم تكن فى حقيقة أمرها إلا ذريعة للتوغل فى أفريقيا الشرقية ولإخضاعها».

وسبق أن عقدت حكومة موريشيس البريطانية مع سعيد بن سلطان حاكم عمان معاهدة عام ١٨٢٢م حرَّمت بموجبها تجارة الرقيق خارج نطاق أملاكه الأفريقية والآسيوية، أو بعبارة أخرى منعتْ رعاياه من بيع الرقيق للبلاد المسيحية، كما نصت على تعيين موظف أو وكيل بريطانى فى زنجبار والموانى المجاوة لمراقبة هذه التجارة والتبليغ عن أية مخالفة لتلك المعاهدة. وقام الأسطول البريطانى وقتئذ بأعمال البوليس فى مياة شرق أفريقيا، وحاولت بريطانيا إقناع البرتغال بالغاء تجارة الرقيق فى مستعمراتها بأفريقيا الشرقية، ولكن حكومة لشبونة لم ترفض أن تعلن عدم شرعية هذه التجارة فَحَسْب، بل سمحتْ لسلطات مستعمَرة موزمبيق بأن تعتمد فى إيراداتها على فرض ضريبة تصدير على تجارة الرقيق تبلغ سبعة دولارات على كل رأس من الرقيق يصدَّر من موانى المستعمرة إلى الخارج.

ورغم فشل المحاولات مع البرتغال، فإن بريطانيا صارت تسعى لتعديل معاهدة «مورسبى» بحيث يتم إلغاء تجارة الرقيق نهائيًا فى أملاك السلطان سعيد بن سلطان على أن يتمتع الأسطول البريطانى، تبعًا لذلك، بسلطات أكبر فى مراقبة الساحل الأفريقى وتفتيش المراكب العربية، بيد أن السلطان سعيد لم يوافق إلا على إبرام اتفاق إضافى لمعاهدة مورسبى نصت المادة الأولى منه على: تضييق مساحة المنطقة

التى تمارس فيها تجارة الرقيق الداخلية، وكان الخط المرسوم الذى سمح للسفن البريطانية بتفتيش المراكب العمانية إلى الشرق منه يمتد من «رأس دلجادو» إلى «رأس ديو» على حافة خليج كمبى، فتزحزحت نهاية هذا الخط حوالى خمسمائة ميل أى غربى «بوسم» على ساحل «مكران». وخولت المادة الثانية للسفن البريطانية حق البحث والتفتيش ومصادرة المراكب العمانية التى يشتبه فى أنها تحمل عبيداً خارج المنطقة الضيقة المحددة فى المادة الأولى والتى سمح بممارسة تجارة الرقيق فيها.

إلا أن بريطانيا لم تلبث أن عاودت ضغطها على السلطان سعيد وتمكنت فى ٢أكتوبر عام ١٨٤٥ من توقيع معاهدة معه تقضى بالسماح بنقل الرقيق بحراً من ميناء إلى آخر من موانى السلطان الأفريقية الواقعة بين «لامو» وملحقاتها شمالاً وبين «كاوه» وملحقاتها جنوبيًا، ولكنها تحرم تحريمًا تامًا تصدير العبيد من أى جزء من أملاك السلطان الأفريقية إلى أملاكه الآسيوية، وأجازت المعاهدة للسفن البريطانية سواء كانت تابعة للأسطول البريطانى أو لشركة الهند الشرقية الإنجليزية بمصادرة المراكب التى تخل بهذا الشرط، وتعهد السلطان بأن يستخدم نفوذه لدى شيوخ شبه جزيرة العرب لحملهم على منع جلب الرقيق من أفريقيا إلى شواطئ البحر الأحمر والخليج العربى. وبناء على هذه المعاهدة نشطت السفن البريطانية فى تعقب المراكب العربية وتفتيشها حتى فى زنجبار نفسها.

ولكن تجارة الرقيق ظلت مع ذلك منتعشة فى سواحل أفريقيا، فضلاً عن أن السفن الفرنسية والأسبانية والبرتغالية والأمريكية راحت تحمل شحنات كبيرة من الرقيق من زنجبار وغيرها من موانى وجزر سواحل أفريقيا الشرقية، ودون أدنى شك كانت السلطات البريطانية تعلم بذلك تمام العلم ولكنها تجاهلت الأمر عمداً مما يقطع بأن الدافع الإنسانى فى محاربة الرق والنخاسة لم يكن إلا ذريعة لتمكين بريطانيا من فرض سيطرتها على سلطنة عمان وبسط نفوذها وإحلاله محل النفوذ العربى فى أفريقيا الشرقية.

وفضلاً عن ذلك فقد مارس الفرنسيون تجارة الرقيق بنشاط كبير فى ساحل أفريقيا الشرقى، وبلغ بهم الأمر أنهم عينوا وكلاء لهم على طول الساحل، وفى زنجبار أيضًا. وبينما كانت الطرادات البريطانية تقوم بدوريات الحراسة فى مياه

أفريقيا الشرقية لمنع المراكب العربيـة من نقل الرقيق إلى موانى آسيا الجنوبية، كانت السفن الحـربية الفرنسيـة ترسو على الساحل «لتـحمى تجار الرقيق الفـرنسيين من التعرض للمضايقات».

وحاولت بريطانيا الضغط لإبرام معـاهدة جديدة تحل محل معاهدة عام ١٨٤٥م وتقضى بتحـريم تجارة الرقيق تحريمًا تامًا. ولكن السلطان رفض أن يعـقد مثل هذه المعاهدة حتى لا يعَرض سلطنته للخراب، وقبل بدلاً منها، فى يناير عام ١٨٦٤م، قيودًا جديدة على تجارة الرقيق حرم بمقـتضاها نقل الرقيق بين موانى وجزر سلطنته خلال فتـرة معينة هى فصل هبوب الرياح الموسـمية الجنوبية الغربية، حـيث تبحر المراكب العربية من ساحل أفريقيا الشرقى إلى الخليج العربى، وكان من القيود التى قبلها السلطان كذلك، مـنع أهالى أفريقيا الشرقية من بيع الرقـيق إلى عرب عمان وفرض العقوبات على من يخالف ذلك منهـم، وقد نفذ السلطان تلك القيود بكل شدة وصرامة ولم يكتف بفرض الغرامات على المخلين بها من رعاياه فحسب، بل أغمض عـينيه كذلك عـما كان يقـوم به الأسطول البريطانى من مـصادرة المراكب العربية التى يضـبط عليها الرقيق وإتلافهـا فى عرض البحر والعودة بملاحـيها إلى زنجبـار لتقديمهـم إلى المحاكمـة التى كانت تتولاها الـسلطات القنصلية البـريطانية بالإضافـة إلى إرسال العـبيد «المحـررين» إلى المستـعمـرات البريطانية للـعمل فى مزارعها كعمال أحرار.

وعلى الرغم من ذلك كله لم يقنع الإنجليز بهذه السلـطات الواسعة، بل تطلعوا للحصـول على المزيد منها متـذرعين بأن سياسة الحـد أو التضيـيق من نطاق تجارة الرقيق لم تسمح بتصدير الرقيق من الساحل الأفريقى الشرقى فحسب بل اعترضت كذلك بشرعيـة نظام الرق والنخاسة، ورأت بريطانيا أن خيـر وسيلة للتغلب على هذه المشكلة هى إبرام معاهـدة جديدة مع سلطان زنجبار بحيث تقـضى إما بالإلغاء الشامل لتجارة الرقيق أو بإجـازتها فى أضيق نطاق ممكن، وعلى ذلك فقد أرسلت حكومة جلادستون الأولى (١٨٦٨ - ١٨٧٤) بعثة خاصة برئاسة سير «بارتل فرير» إلى السلطان تحمل مسودة المعاهدة المقترحة، ووصلت البعثة إلى زنجبار فى ١٢يناير ١٨٧٢، ولكنهـا فشلت فى تحـقيق غـرضهـا الرئيسى وهو الحـصول على توقـيع السلطان على المعاهدة التى أعـدتها وزارة الخارجـية البريطانية والتى تقـضى بإلغاء تجارة الرقيق نهائيًا فى سلطنة زنجبار.

وإزاء تهديد الإنجليز باستخدام القوة ضد السلطان، اضطر أخيرًا إلى التوقيع على المعاهدة المقترحة فى ٥ يونية ١٨٧٣م، وأرسل كيرك فى اليوم التالى إلى وزارة الخارجية المعاهدة موقعًا ومصدقًا عليها من جانب السلطان، وكانت هذه المعاهدة تنص على الشروط التالية:

أولاً- منع تصدير الرقيق منعًا باتا من هذا التاريخ فصاعدًا من الساحل الأفريقى الشرقى سواء كان المقصود بهذا التصدير نقلهم من جهة إلى أخرى من أملاك السلطان أو حملهم إلى أية أراضى أجنبية.

ثانيًا- إغلاق جميع أسواق الرقيق العامة فى ممتلكات السلطان.

ثالثًا- حماية السلطان لكل العبيد المحررين.

رابعًا- تعهد الحكومة البريطانية بمنع جميع رعاياها من الهنود من اقتناء الرقيق أو الحصول على عبيد جدد.

وكان نتيجة إبرام هذه المعاهدة وتنفيذ السلطان لشروطها أن تحول طريق تجارة الرقيق من البحر إلى داخل القارة، فقد كان الجلابة يجمعون أعدادًا كبيرة من الرقيق فى الإقليم الساحلى بين «كلوة» و«ممبسة» ويرغمونهم على السير على الأقدام إلى الأقاليم الداخلية حيث كانوا يباعون بالجملة فى القرى الواقعة على طول الطرق البرية، وفى بعض الأحيان كان الجلابة يرغمون الرقيق على السير ليلاً وسط الغابات والأحراش على طول الساحل حتى «باجامويو» وهناك تنتظرهم المراكب تنقلهم بحرًا إلى الخليج العربى بعيدًا عن رقابة الطرادات البريطانية، ولما ضيَّقت هذه الخناق على شحن الرقيق من «باجامويو» صار الجلابة يرغمون أرقاءهم على السير صوب الشمال إلى «لامو» وموانى الصومال الجنوبى وهى مسافة حوالى سبعمائة ميل حيث تتم عملية شحنهم من هناك.

ولذلك، فقد استحث كيرك السلطان على إصدار منشورين فى ١٨أبريل ١٨٧٦م حرَّم أولهما نقل العبيد برًا من أى مكان لآخر داخل أملاك زنجبار فى أفريقيا الشرقية، وهدد المخالفين بأقصى العقوبة ومصادرة العبيد وتحريرهم، أما المنشور الثانى فقد حرم على قوافل الرقيق المجىء من الأقاليم الداخلية إلى الساحل وهدد القائمين عليها أو المشتركين فيها بعقوبات مشابهة.

وعلى هذا النحو أصبحت تجارة الرقيق محرمة فى زنجبار وأملاكها الأفريقية، ولكن نظام الرق نفسه - ظل مشروعًا ولم يحرم نهائيًا فى زنجبار إلا فى أبريل عام ١٨٩٧م، أى بعد سبعة أعوام من إعلان الحماية البريطانية على زنجبار، وجاء تحريمه بعد مفاوضات شاقة.

ولما كان انعقاد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤م/ ١٨٨٥م قمة الصراع بين الدول الأوروبية من أجل استعمار أفريقيا بعد أن تصادمت مصالحهم، كما أن استمرار الزحف أو التسابق نحو أفريقيا يعبر عن عملية الاستيلاء على المناطق الأفريقية خاصة الجهات الاستوائية من قبل الدول الأوروبية المتنافسة بين عامى ١٨٨٤م/ ١٨٩١م بشكل أو بآخر.

وإذا كان هذا صحيحًا بدرجة كبيرة بالنسبة لمواقف الدول الأوروبية الرسمى والعلنى بعد صدور قرار من مؤتمر برلين يعطيها الحق فى استعمار أجزاء من أفريقيا بقدر ما تتمكن؛ فإن التسابق كان موجودًا قبل هذا التاريخ ومنذ حركة الكشوف الجغرافية. وتأكد ذلك بصفة خاصة فى أوائل الربع الثالث من القرن التاسع عشر بصفة أخص؛ فقد قام أوروبيون كثيرون مستكشفون، علماء وتجار، ماليون، بعثات تبشيرية، بالزحف هنا وهناك فى أنحاء القارة الأفريقية خاصة مناطق غرب ووسط وشرق القارة يتسابقون من أجل الحصول على معلومات تستجلى حقيقة القارة وتنشر الدين المسيحى ومن أجل المواد الخام والشهرة والأسواق والعمل على ترك الأفارقة لوثنيتهم، وحقيقى أن هذا التسابق الاستعمارى الأوروبى شاركت فيه معظم دول أوروبا الغربية إلا أن انجلترا كانت لها اليد الطولى فى هذا التسابق، خاصة بعد أن رأت الوجود المصرى بدأ يمتد جنوبًا من السودان إلى ساحل أفريقيا الشرقى المطل على المحيط الهندى، بل وامتداد هذا الوجود إلى منطقة هضبة البحيرات وذلك فى عهد الخديوى إسماعيل عام ١٨٧٥م/ ١٨٧٦م. وجاء موقف إنجلترا هذا بسبب تغير الظروف الاقتصادية فى أوروبا نتيجة المنافسة التى لقيتها الصناعة الإنجليزية مما أدى إلى أن تسارع إلى امتلاك مستعمرات فى أفريقيا وخاصة على الساحل الشرقى المواجه لأملاكها فى الهند، وهذا الاتجاه هو الذى أدى إلى احتلالها مصر عام ١٨٨٢م للسيطرة على قناة السويس وأملاك مصر فى السودان ووسط وشرق أفريقيا، والوقوف أمام تقدم قوى أوروبية أخرى نحو هذه المناطق.

ورغم ذلك فقد استخدمت الدول الأوروبية فى سباقها لاستعمار أفريقيا نفس الأدوات تقريبًا فى تحقيق أطماعها؛ فقد كانت البعثات التبشيرية تمثل أفضل عوامل التسابق، فقد ظهرت الجماعات البروتستانتية الإنجليزية والألمانية بصفة خاصة فى غرب ووسط وشرق أفريقيا، كما أن البعثات التبشيرية الكاثوليكية الفرنسية ظهرت على الساحل الشرقى منذ عام ١٨٦٣م، كذلك فإن الشركات التجارية الألمانية والفرنسية أخذت تمارس نشاطها فى أفريقيا، وكانت الحكومات الأوروبية تقوم بتعيين قنصل يقوم بعقد المعاهدات بين الشركة التابعة لرعوية دولته ورؤساء القبائل أو السلاطين، وقد تقوم الشركة بنفسها بعقد هذه المعاهدات وتقدمها لتكون عدتها فى الحصول على المرسوم الذى يبيح لها ممارسة نشاطها تحت حماية الحكومة صاحبة المرسوم.

مؤتمر برلين:

عقد مؤتمر برلين واستمر انعقاده من ١٥ نوفمبر عام ١٨٨٤م إلى ٣٠يناير ١٨٨٥م وذلك استجابة لرغبة بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا فى إكساب نشاطها الاستعمارى- المتزايد منذ عام ١٨٧١م (وهو عام توحيد ألمانيا)- وجودا شرعيًا بدون حدوث صدام مع الدول الأوروبية الأخرى وخاصة انجلترا. كما كان انعقاد المؤتمر الذى أعلن قرارته فى ٢٦ فبراير عام ١٨٨٥م تحقيقًا لرغبة البعض الآخر من الدول الأوروبية فى تجنب الصدام بين الدول الأوروبية على الأرض الأفريقية والأمر المؤكد أن كل دولة شاركت فى أعمال المؤتمر كانت تبغى تحقيق مكاسب خاصة بها، كما أن المؤتمر قد أعطى ضوءاً أخضر لكل دول أوروبا كى تسارع إلى تحقيق مطامعها فى أفريقيا وتعلن عن مناطق سيطرتها. وقد شارك فى هذا المؤتمر كل دول أوربا تقريبا وهى انجلترا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا والبرتغال وأسبانيا والسويد والدانمرك وإيطاليا وروسيا وتركيا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمخضت اجتماعاته عن عدة قرارات أهمها:

١-تحريم الاتجار بالرقيق، وأن تقوم كل دولة بمحاربة هذه التجارة الشائعة.

٢- التنويه بدور البعثات التبشيرية الأوروبية فى تمدين الأفارقة.

٣- إقرار مبدأ حرية التجارة والملاحة فى حوض نهر الكونغو الواقع تحت السيطرة

البلجيكية، وحوض نهر النيجر الخاضع للسيطرة البريطانية مع الاعتراف فى نفس الوقت بحياد الكونغو وسلطة بلجيكا عليه.

٤- على المستعمرين الجدد فى أفريقيا أن يكون احتلالهم ثابتًا ومعلنًا وأن أية قوة أوروبية ترغب فى امتلاك أرض أفريقية أو تفرض حمايتها على أرض أفريقية يجب عليها أن تدعم رغبتها هذه باحتلال فعلى أو حماية واقعية وممارسة سلطتها حتى تتأكد مطالبها، شريطة أن تسمح فى ممتلكاتها بحرية المرور والتجارة، وكان هذا القرار الأخير بمثابة دعوة صريحة لكل الدول الأوروبية لكى تسارع إلى استعمار أفريقيا، ومن ثم فقد شهدت أفريقيا حتى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م نشاطًا استعماريًا محمومًا مِنْ قِبَل الدول الأوروبية، وسارعت أدوات الاستعمار: الشركات التجارية والبعثات التبشيرية والقناصل فى إثبات ملكية بلادهم لمناطق كثيرة فى أفريقيا.

الاهتمام البريطانى بأفريقيا:

لم يكن اهتمام البريطانيين بأفريقيا قاصرًا على التاريخ الحديث والمعاصر؛ إذ أنهم أول من أبحروا جنوباً إلى أفريقيا، وإن كانت معلوماتهم عن داخل أفريقيا تعتبر قليلة بمقارنتها بمعلوماتهم عن أفريقيا الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط. ثم جاء الاهتمام البريطانى بأفريقيا كمعبر إلى الهند درة التاج البريطانى، ومن ثم تحكمت فى السياسة البريطانية نحو أفريقيا فى العصور الحديثة عدة عوامل أهمها ما عُرف بالعامل الهندى وهو يعنى استخدام الطريق البرى عبر مصر للمواصلات إلى الهند، وقد كانت كلٌ من مصر والهند تمثلان أسس الزحف البريطانى فى شرق وشمال أفريقيا لأن كلا البلدين تعتبران مركز اهتمام لبريطانيا منذ قرون خلت. وقد ساعد ذلك على التوسع البريطانى فى أفريقيا أثناء القرن التاسع عشر من مصر جنوبا عبر نهر النيل ومن المحيط الهندى إلى الساحل الشرقى لأفريقيا فمنطقة البحيرات الكبرى. وقد ازداد الوجود البريطانى قوة فى أفريقيا بوضع حكومة الهند تحت التاج البريطانى عام ١٨٥٨م، وبشراء دزرائيلى رئيس الوزارة البريطانية عام ١٨٧٥ أسهم قناة السويس التى كان يمتلكها الخديوى إسماعيل، وقد تقابلت الهند مع العرب فى زنزبار حيث حملت المراكب الشراعية

الرقيق والتوابل والذهب والعاج والخشب وجلود الحيوانات قرونًا من الزمان، وأبحرت شمالا متخطية القرن الأفريقي إلى عدن وعمان وإلى بومباى عبر المحيط الهندى بمساعدة الرياح الموسمية. ولقد كان للعامل الهندى أثره الكبير فى زيادة اهتمام إنجلترا بأفريقيا وبمصر لدرجة دفعت السياسة الخارجية البريطانية إلى تقدير أهمية مصر من الناحية الجغرافية وتقدير أهمية موقعها بالنسبة للامبراطورية البريطانية فى الهند، بما أدى إلى أن تدعم الممتلكات البريطانية فى شرق وشمال أفريقيا وفى بلاد العرب فيما بعد، وقد قامت انجلترا فى سبيل الاستحواذ على مستعمرات فى أفريقيا بمدٍّ يدها نحو شواطئ جديدة فى أفريقيا حتى وجد لها مراكز وممتلكات فى كل شاطئ، وهى تجوب الأنهار عن طريق رحالتها المغامرين الذين يجوبون كل منطقة من أجل وضعها تحت السيادة الإنجليزية.

وتخطو إنجلترا خلف هؤلاء المغامرين خطوات فى توسعها حتى إذا بلغ التوسع مداه تبين لها أنه جاوز هدفها المحدود أصلاً بكثير، ولقد كان وراء نشاط إنجلترا الاستعمارى فى أفريقيا والهند عدة عوامل أهمها نجاح ثورة الاستقلال الأمريكية ضد الحكم الإنجليزى عام ١٧٨٣م بصورة أشعرت إنجلترا بضرورة الاتجاه شرقًا لتعويض هذه الممتلكات الغنية، كما أن تهديدات حكومة الثورة الفرنسية وحروب نابليون وأطماعه كانت من دوافع اتجاه إنجلترا لتأسيس إمبراطورية فى الشرق، ولم يكن صدامها مع حملة نابليون على مصر سوى مظهراً لهذا الاتجاه الإنجليزى، وقد دفعها ذلك أيضًا إلى أن تستولى على رأس الرجاء الصالح عام ١٧٩٥م أولاً: من شركة الهند الألمانية المفلسة، ثم ثانيا: من (هولندا) عام ١٨٠٦م كرد فعل لتحركات نابليون فى أوربا. كما كان لتحركات المصريين فى المحيط الهندى فى عام ١٨٧٥م على عهد الخديوى إسماعيل فيما عرف بحملة ماكيلون إلى ساحل أفريقيا الشرقى التى تقابلها حملة يقودها جنرال غردون حاكم مديرية خط الاستواء، وهى الحملة التى تم سحبها تحت ضغط الحكومة الإنجليزية على الخديوى إسماعيل، وإن كانت نتيجتها هى تنبيه الإنجليز إلى أهمية هذا الساحل، ومن ثم فرضوا وجودهم عليه منذ ذلك الحين باتفاقهم مع سلطان زنزبار المغلوب على أمره.

السياسة الاستعمارية البريطانية:

وقد ظهرت عدة آراء للساسة الإنجليز فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر توضح المطامع الاستعمارية البريطانية بما يوضح مجالات النشاط الاستعمارى الإنجليزى فى أفريقيا، فقد أعلن دزرائيلى عام ١٨٧٠ عن تطور جديد فى الاستعمار؛ إذ أنه اعتبر بقاء الأمبراطورية البريطانية أمر على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تدل على روح الحكم فى الجزر البريطانية كعضو له وزنه فى المحافل الأوروبية وقد اعتمدت سياسة دزرائيلى رئيس الوزارة البريطانية فى السنوات من ١٨٧٤م إلى ١٨٨٠م أساسًا على توفير وسائل وأسباب القوة والأمن وخاصةً تأمين الطريق إلى الهند وحماية وتأمين الإمبراطورية الهندية ذاتها، ومما ساعد على ظهور اتجاه دزرائيلى الاستعمارى هو التغيرات التى حدثت على مسرح القارة الأوروبية مثل ظهور فكرة القومية وتحقيقها بقيام الأمبراطورية الألمانية، وقد أدى هذا إلى تمسك الإنجليز واعتزازهم بقوميتهم مما أدى إلى تغير النظرة إلى الامبراطورية بصورة اختلفت مع مبدأ حرية التجارة القديم، وقد اتسع النشاط الاستعمارى البريطانى فى أفريقيا فيما بين عام ١٨٧٧ وعام ١٩٠٤ وانتشر بسرعة فى كل أنحاء أفريقيا، وكان معظم النشاط يتخذ من مصر وجنوب أفريقيا مجالات يمارس فيها الاستعمار باعتبار أن مصر هى مفتاح النشاط الاستعمارى البريطانى فى شمال وشمال شرق أفريقيا، أما مستعمرة الكاب بجنوب أفريقيا فكانت هى طريق الزحف البريطانى إلى جنوب أفريقيا باتجاه الشمال ونحو وسط القارة وسواحلها على المحيط الهندى.

مجالات الاستعمار الإنجليزى:

كانت المناطق التى اتخذت منها انجلترا مجالات لنشاطها الاستعمارى فى أفريقيا لا تقتصر على ناحية محددة من أنحاء أفريقيا، بل شملت نواحى عديدة من الشمال والشرق والجنوب والغرب، ولكن يجب أن يكون واضحًا أن نشاط إنجلترا تنوع تبعًا لتنوع المناطق الأفريقية فى ظروفها السياسية والعلاقات بينها وبين القوى الأوربية المنافسة.

شمال وشرق القارة:

يشمل تعبير شمال شرق أفريقيا تلك المنطقة الكبيرة التى تضم مصر والسودان

وأريتريا وأثيوبيا وجيبوتى والصومال؛ حيث تكوّن هذه المناطق وحدة سياسية واقتصادية لها أهميتها.

ويمكن أن نضيف أوغندا وكينيا وتنجانيقا وزنزبار إلى هذه المنطقة باعتبارها مكملة للوحدة السياسية والاقتصادية والطبيعية لشمال وشرق أفريقيا، وكلها كانت مجالا للاستعمار البريطانى.

وكانت مصر منذ القرن الثامن عشر موضع اهتمام إنجلترا كطريق إلى الهند، ولكن مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر قد أدى إلى زيادة اهتمام إنجلترا بمصر ذاتها وليس كطريق إلى الهند، ثم زادت أهمية مصر لدى إنجلترا بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩م، كما زادت قيمة الساحل الشرقى لأفريقيا، ثم حدث التدخل الإنجليزى لاحتلال مصر عام ١٨٨٢، وكذلك التدخل فى السودان، مما أدى فى النهاية إلى أن تفرض ما عرف باتفاقية الحكم الثنائى عام ١٨٩٩ التى قلبت الحال من سودان مصرى إلى إنجليزى مصرى، بل وانتزاع أملاك مصر فى أفريقيا وفى الصومال وأوغندا خاصة.

وبالنسبة للصومال فقد كان من ممتلكات مصر حتى عام ١٨٨٤م، حيث تم إخلاؤه من الجنود والموظفين المصريين عقب الاحتلال البريطانى لمصر وتقاسمته كل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا، ثم تم تحديد الحدود باتفاق بين فرنسا وإيطاليا، وكانت محمية الصومال البريطانية تعتبر امتداد المنطقة الممتدة على الساحل الجنوبى لخليج عدن، ومن ثم فقد كانت تحكم بواسطة الحاكم الإنجليزى فى عدن بصفته حاكمًا للهند. وفى عام ١٨٩٨ تم وضع المحمية تحت إدارة وزارة الخارجية البريطانية، وفى عام ١٩٠٥م تم نقل تبعيتها إلى وزارة المستعمرات البريطانية، وقد تمسكت إنجلترا بمحمية الصومال لأهميتها الاستراتيجية للامبراطورية البريطانية باعتبارها الأرض الأفريقية المساندة لعدن لحماية وتأمين المدخل الجنوبى للبحر الأحمر، أما زنزبار التى أخذت الاهتمام الإنجليزى الأكبر فى شرق أفريقيا، فقد توفرت ظروف دعت إلى تدعيم الوجود الانجليزى فى هذه الجزيرة وممتلكاتها على الساحل الأفريقى المواجه له، ذلك أن زنزبار تمثل مع عمان فى شبه الجزيزة العربية سلطة واحدة عربية، وعند موت السلطان سعيد عام ١٨٥٦م اقتسم ابناه ممتلكاته، واستقر

أحدهما فى زنزبار والآخر فى عمان، ولما كانت عمان أقل ثروة وأصغر مساحة من زنزبار فقد هدد سلطانها أخاه سلطان زنزبار الذى سارع فطلب الحماية الإنجليزية من الأسطول البريطانى المتواجد فى المحيط الهندى، فقضى نائب الملك فى الهند «لورد كانتج» باستقلال زنزبار عن عمان على أن تتكفل حكومة الهند بدفع إعانات مالية لسلطان عمان، وبهذا دخلت زنزبار بل وعمان فى دائرة النفوذ الإنجليزى، ولم يكن الاهتمام البريطانى كما يذكر البعض بشرق أفريقيا وزنزبار إنسانيًا، كما لم يلعب الإنجليز دورًا كبيرًا بالمقارنة بالتجار الأوروبيين الآخرين. وإن كان الواقع هو أن التجارة البريطانية مع الهند كانت أكبر وأكثر اتساعاً. وليس أدل على ذلك من أن إنجلترا لم يكن اهتمامها بشرق أفريقيا وزنزبار خاصة تجاريًا، ويكفى ما ذكره كاتب إنجليزى من أن السلطان «برغش» طلب وجودًا أوروبيًا فى مواجهة الوجود المصرى لحماية ممتلكاته لا لفقدها، ورغم أن عدة قوى أوروبية قد سارعت لتلبية دعوة السلطان إلا أن البريطانيين كانوا أسرع فى إثبات وجودهم، بل وبسط نفوذهم على ممتلكات السلطان، حتى أصبح نفوذهم عنده قويًا لا يدع أى مجال لأية قوة أوروبية أخرى للتواجد داخل ممتلكات السلطان.

ولما كان الوجود المصرى فى شرق أفريقيا قد أثار انجلترا ودفعها إلى تأكيد سيطرتها على هذه البقاع، فقد استفادت من مشروعات مصر الرامية إلى فتح طرق مواصلات بين المنطقة الاستوائية والمحيط الهندى من أجل استثمار موارد هذه المنطقة، وفيما يختص بأوغندا فقد بدأ النفوذ الإنجليزى بها من وقت حملة ستانلى لإنقاذ أمين باشا (دكتور شنيتزر الألمانى الأصل) حاكم مديرية خط الإستواء بعد قرار إنجلترا بإجلاء المصريين عن السودان وتدعيم هذه النفوذ أمام النشاط الألمانى الذي قاده «كارل بيترز» وغيره الذين عقدوا عدة اتفاقيات مع زعماء القبائل منتهزين فرصة ضعف سلطان زنزبار، وقد اضطر ذلك إنجلترا إلى عقد عدة اتفاقيات مع ألمانيا، كان أهمها اتفاق ١٤ يونيو عام ١٨٩٠م، واتفاق أول يوليو ١٨٩٠م، حيث تنازل امبراطور ألمانيا بموجبهما عن كل ادعاءات للألمان على أوغندا، وعلى أراضى أخرى فى الداخل، واعترفت ألمانيا بانفراد بريطانيا بحق الحماية على جزيرتى زنزبار وبمبا، وبذلك قسمت نهائيا أراضى سلطان زنزبار فيما عُرف بتنجانيقا وكينيا، وخلصت أوغندا لإنجلترا.

ومسألة فرض الحماية البريطانية على أوغندا مرت بعدة مراحل؛ بدأت بإرسال الكولونيل «لوجارد» الذى أعارته وزارة الحربية البريطانية إلى شركة شرق أفريقيا البريطانية ليعقد باسم الشركة معاهدة مع ملك أوغندا موتيسا الأول لإدخال بلاده تحت الحماية البريطانية، وبالفعل تم عقد المعاهدة فى العاصمة كمبالا فى ٢٦ديسمبر ١٨٩٠م، وفى يوليو عام ١٨٩١م أعلن «لوجارد» أن على الحكومة الإنجليزية أن تتسلم إدارة المحمية من الشركة بعد أن مهّد الطريق واستقر الوضع بالقضاء على الحزب الكاثوليكى الأوغندى المعارض للوجود البريطانى فى أوغندا، وخاصة بعد أن أصبحت الشركة عاجزة عن الإنفاق للمحافظة على هذه المحمية، ومن ثم أعلنت الحماية البريطانية على أوغندا فى ١٨ يونيو عام ١٨٩٤م، وهى تشمل الأراضى المعروفة باسم أوغندا الأصلية.

واستكمالا لسيطرة بريطانيا على شرق أفريقيا فقد أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بلاغا فى ١٥ يونية عام ١٨٩٥م جاء فيه: [إن الأراضى التى تقع فى أفريقيا الشرقية تحت نفوذ بريطانيا العظمى وموقعها بين محمية أوغندا والساحل وبين نهر جوبا والحدود الشمالية لمنطقة النفوذ الألمانى والتى لم تكن قد دخلت بعد تحت الحماية البريطانية، صارت بمقتضى هذا البلاغ موضوعة تحت حماية جلالة ملكة بريطانيا].

الجزر المحيطة بأفريقيا:

يجب ألاّ ننسى عند حديثنا عن أفريقيا موقف الجزر المحيطة بالقارة، وسنعرض لها فيما يلى:

أولاً - مدغشقر:

هى أكبر الجزر الأفريقية عامة، وتقع على بعد ٣٠٠ كيلو من الساحل الشرقى للقارة، ويسكنها حوالى ١٠ ملايين نسمة من أصل أفريقى وآسيوى، لها تاريخ طويل فى النضال الوطنى ضد الاستعمار الفرنسى، أشهره انتفاضة عام ١٩٤٨م التى راح ضحيتها أكثر من ٦٠ ألف مواطن، استقر فيها الاستعمار الفرنسى بعد هذه المذابح وتولى الحزب الديمقراطى بزعامة تسير أنانا ليعود الاستقلال الفرنسى سنة ١٩٦٠ والذى ضمن القواعد الفرنسية فى (ايكونو) والبحرية بدييجو موازيزا».

وقعت ثورة عام ١٩٧٢، وبمقتضاها خرجت القواعد الفرنسية وخرجت مدغشقر من منطقة الفرنك الفرنسى. وبوصول مجموعة الكوماندز بقيادة الشاب «راتسيراك» ذات الميول اليسارية إلى السلطة عام ١٩٧٥م، صفيت محطة بحوث الفضاء الأمريكية أيضًا وأعلن تشكيل «الجبهة الوطنية للدفاع عن الثورة» عام ١٩٧٦م بقيادة حزب «طليعة الثورة» (أريما) متحالفة مع مجموعة الأحزاب اليسارية الأخرى، وتقود مدغشقر حاليًا حملة لإعادة جزر مضيق موزمبيق من فرنسا إليها وإعلان المحيط الهندى «منطقة سلام»، وتحاول فرنسا ترضيتها عن طريق التقارب والتفاوض بسبب أهميتها الاقتصادية كمصدر حيوى للمواد المشعة والجرافيت واحتمالات وجود البترول الكبيرة.

موريشيس:

يُطْلَق عليها اسم «نجم ومفتاح المحيط الهندى»؛ لأنها تقع على مسافة ٨٠٠ كم من مدغشقر وعلى الخط الرئيسى بين كيب تاون والشرق الأقصى. سكانها أكثر من مليون نسمة، وثقافتها خليط من الثقافة الفرنسية والبريطانية لدى الصفوة، وثقافة أفريقية آسيوية لدى القاعدة، والأغلبية نسبيًا للهنود، تَتابع عليها الاستعمار الألمانى ثم الفرنسى ثم البريطانى. وقد كان تحالف حزب العمل بقيادة رام نجولا رئيس الدولة -منذ استقلالها سنة ١٩٦٨م وحتى الآن- مع الحزب الديمقراطى الاشتراكى بزعامة دوفال الذى يعتمد على تأييد ذوى الأصول الفرنسية «الكربول» وفرنسا نفسها، كان هذا التحالف يؤمن «مزرعة السكر» لبريطانيا حتى عام ١٩٧٦م مع قهر مستمر للحركة الوطنية التقدمية.

وقد استطاعت الظهور فى مقدمة الصفوف الجماعات اليسارية، ففاز فى الانتخابات حزب «حركة النضال الموريشية» بقيادة بول بيرنجر (٣٤ مقعدًا)، مما اضطر حزب العمل (٢٨ مقعدًا)، والديمقراطى الاشتراكى (٨ مقاعد)، إلى تدعيم تحالفها للبقاء فى الحكم وتشكيل الحكومة فى ظل فزع مستمر من السقوط.

لعل هذا التطور الخطير فى موريشيس هو الذى جعل «زام غولام» رئيس حزب العمل الحاكم يستسلم لضغوط المعارضة ويطالب بجزيرة دييجو جارسيا التى تعتبر تاريخيًا جزءا منها.. وهو لم يفعل ذلك منذ عام ١٩٦٦م ويبين تبعيته للسياسة

الغربية وحاجته لمساندتها وبين مخاوفه من السقوط الذى تؤيده أغلبية مقعدين فقط فى البرلمان مما يضع السياسة الأمريكية والبريطانية على السواء فى حرج شديد.

جزر سيشيل:

تحتل موقعًا استراتيجيا هامًا شمال جزر المحيط الأخرى وتبعد حوالى ١٠٠٠ كيلو متر شمال مدغشقر، وتضم مجموعة جزر تبلغ التسعين، ولا يزيد سكانها عن حوالى ٢٠٠ ألف نسمة، كانت مستعمرة بريطانية حتى استقلالها عام ١٩٧٦م وهى مركز عالمى للسياحة ومنفى معروف للزعماء السياسيين من المستعمرات الأخرى.

وقد رتبت بريطانيا استقلالها مع موجة التحرر والاستقلال فى هذه المنطقة فى ظل حكم حزب العمال الموالى لها بقيادة جيمس مانشام الشبيبة برام غولام فى موريشيس. ولكن حزب الشعب التقدمى بزعامة البرت رينية كان يسيطر على الحركة العمالية فى الموانى والخدمات ويحقق وحدة بين عناصر الجزيرة لا يقوم بها حزب العمال، ويرفع شعارات التنظيم الاقتصادى التقدمى، ومن هنا استطاع أن يقوم بانقلابه المفاجىء فى يونيو ١٩٧٧م بسيطرته على الجزيرة ويسقط حزب العمال. وقد كان هذا التطور فى سيشيل بالغ الخطورة على المصالح الغربية مما دفعها إلى محاولة قلب نظام الحكم أكثر من أربع مرات.

ومما يزيد من أهمية طبيعة التطورات فى هذه الجزيرة، أنها دعمت تحالفها مع تنزانيا وملاجاش لمعاونتها فى تحقيق استقرار الحكم فى البلاد، وتشارك بشكل نشط فى مقاومة «الوجود الأجنبى» فى المحيط.

جزر القمر:

من أكثر الجزر ذات الذكريات الطويلة فى التاريخ العربي؛ حيث كانت مورونى عاصمتها أحد مراكز التجارة والثقافة العربية لفترة طويلة، حتى بذلت الثقافة الفرنسية جهدها فى مقاومتها بين ثلث مليون نسمة هم مجموعة سكان البلاد بينهم ٩٥٪ من المسلمين.

وعندما استقلت فى يوليو عام ١٩٧٥م ربطتها فرنسا بعدة اتفاقيات اقتصادية وعسكرية لا فكاك منها، وقامت الحركة الوطنية بعزل زعماء حركة تحرير الكومور (مونيلاكو) وتحريم نشاطهم فى الجزيرة، فمارسوا هذا النشاط من تانزانيا ومدغشقر حتى تم الاعتراف بتواجدهم الحقيقى بعد الاستقلال.

وقد أدّى تصاعد التيار الوطنى بعد الاستقلال إلى رفض فرنسا تسليم جزيرة تايوت أكبر جزر المجموعة للحكومة بحجة رفض أهلها المخلطين الانضمام للجمهورية الإسلامية، وبهدف تأهيل الجزيرة لنقل القوات الفرنسية المطرودة من مدغشقر إليها. وتعددت الانقلابات من الحكم الأفريقى هناك حتى قاد إحداها - فى مايو ١٩٧٨م- أحد المرتزقة الفرنسيين ويدعى بوب دينارد مما جعل مؤتمر القمة الأفريقى بالخرطوم فى يوليو من نفس العام يرفض أى حكومة كومورية معينة من قبل هؤلاء المرتزقة. ولقد اضطرت الإدارة الجديدة أن تجرى استفتاء فى أكتوبر عام ١٩٧٨م لإقرار شكل الاتحاد الفيدرالى الذى يوفر شروطًا أفضل لأهالى مايوت وفرنسا على السواء. وكذلك الوضع بالنسبة لجزيرة إنجوان التى تحاول الانفصال عن الدولة الأم.

وشكلت منظمة الوحدة الأفريقية لجنة خاصة من ٧ أعضاء لمتابعة القضية حتى تضمن تحقيق ظروف أفريقية كاملة فى حكم الجزيرة، وهكذا تعتبر هذه الجزيرة أضعف النقاط فى العمل الوطنى الذى يجمع مجموعة جزر المحيط الهندى من أجل تطهيره من القوى الأجنبية. وجزر القمر عضو فى جامعة الدول العربية.

جزيرة ريونيون:

لا يعتبرها فرنيسا حتى الآن أراضى أفريقية، وتشرف عليها إدارة ما وراء البحار الفرنسية. ويمثلها فى البرلمان الفرنسى أحد الوزراء الفرنسيين السابقين، وتبعد عن الساحل الأفريقى - شرق مدغشقر - حوالى ٧٠٠ كيلو متر، يقطنها حوالى نصف مليون نسمة مخلطين من الفرنسيين (٢٥٪)، والباقى من الملاجاشيين والموزمبيقيين والصينيين!.

وهى من أكبر مراكز زراعة قصب السكر فى أفريقيا، والباقى من أكثر أقاليم القارة دخلاً، وتسودها لغة الكوبول إلى جانب الفرنسية. ينتمى الفرنسيون المقيمون

فيها إلى الحزب الديجولى فى فرنسا، ولكن للقوى العاملة والفلاحين تنظيما قويا فى الحزب الشيوعى لجزيرة ريونيون بزعامة بول فيرج، وهو نقابى من الملونين. ولعل هذا هو السبب الرئيسى الذى يجعل فرنسا عاجزة عن «التظاهر» بمنح الاستقلال للجزيرة وربطها بالاتفاقية التقليدية، إذ أنها لا تملك أى فرصة لهذه المناورة مع وجود هذا الحزب الذى تعترف به معظم الدول الأفريقية المتحررة، بينما تحول الدول المحافظة فى منظمة الوحدة الأفريقية دون الاعتراف به كحركة وطنية. وتحيل قضيته دائمًا فى المنظمة إلى «لجان الدراسة» للتأكد من «أفريقية» الجزيرة ووجود حركة وطنية بها، ومع ذلك فإنه يشارك مع أحزاب الجزر الأخرى الهامة بشأن أمن المحيط الهندى.

جزر مضيق موزمبيق:

تضم أربع جزر بين ساحل موزمبيق وجزيرة مدغشقر، وهى: جلوريوس وجوان دى نوفا، وباساس دى أنديا ويوروبا، وتعتبرها فرنسا جزءًا من الأراضى الفرنسية (مثل: ريونيون) وتنكر أنها كانت تابعة رسميًا «لمستعمرة مدغشقر وتوابعها» قبل استقلال مدغشقر سنة ١٩٦٠م. وكانت فرنسا قد فصلتها بقرار عن مدغشقر فى أول أبريل عام ١٩٦٠م بينما وعدت مدغشقر بالاستقلال فى يونيو ١٩٦٠م.

ولا تتوافر معلومات كثيرة عن هذه المجموعة من الجزر إلا أهميتها الاستراتيجية لفرنسا بعد أن أبعدت من مدغشقر.

وتطالب مدغشقر مؤيَّدة من عدد من دول المنطقة بضم هذه الجزر إليها لأسباب تاريخية وقانونية وفق المذكرات التى قدمتها إلى اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية منذ عام ١٩٧٨م. ولكن فرنسا تستخدم- كما هو الحال مع (ريونيون) - عدداً من الدول الأفريقية فى رفض هذا الطلب، بينما تكثف وجودها العسكرى بها إلى حد أن ذكرت مجلة «أفريكا كونفيدنشيال» فى مارس ١٩٧٨م أن ربع قطع الأسطول الفرنسى يتواجد فى هذه الجزيرة، كما تعد جزيرة جوان دى نوفا لاستقبال الطائرات الفرنسية الضخمة. وقد أكدت فرنسا وجودها - رغم رفض الدول الأفريقية - بالإعلان عن مد مياهها الإقليمية حول الجزر إلى ٢٠٠ ميل لضمان أمن الجزر، وهو ما يجعل الجزر منطقة صراع فرنسى أفريقى صارخ.

دييجو جارسيا:

قفزت هذه الجزيرة إلى قلب الأنباء العالمية فى السنوات الأخيرة لتفجر قضية أمن المحيط الهندى فى أفريقيا وأوروبا، فهى لا تزيد عن جزيرة طولها حوالى ٤٠كيلومترا، كما تبعد عن سيشيل شرقا بحوالى ٢١٠٠ كيلو متر، وتبعد عن مضيق هرمز بالخليج ٣٢٠٠ كم. وكان يعيش بها بضعة آلاف من المواطنين هجّرتهم بريطانيا إلى موريشيوس قبل استقلالها سنة ١٩٦٨م، حين أجّرت بريطانيا الجزيرة للولايات المتحدة سنة ١٩٦٦م بعقد يمتد لخمسين عامًا، فسارعت هذه بإعداد قاعدة جوية بالجزيرة تكلفت آنذاك حوالى ٢٠٠ مليون دولار، كما سارعت الولايات المتحدة بنقل حوالى ٢٠٠٠ من قوات بحريتها إلى الجزيرة لإعداد مطارات وموانى تؤهلها لاستقبال أعداد تصل إلى ١٢ ألف جندى. ومن المصادفات الملفتة أن هذا الرقم يشكل الدفعة الأولى للقوات الأمريكية الضاربة التى أعدت لإنقاذ دول الخليج.

وتطالب موريشس حاليًا باسترداد الجزيرة بسبب تصاعد التيار الوطنى بها ولكن الولايات المتحدة تعد جزر المحيط كلها لاستقبال القوة الضاربة التى تصل فى أبسط التقديرات إلى ١١٠ آلاف جندى.

لقد نشرت الصحف الأمريكية معلومات مذهلة عن المعدات الأمريكية التى يتم تخزينها فى هذه الجزيرة بما لايوحى أنها تنوى الاستسلام للمطالب الأفريقية بسهولة، وذلك فى الوقت الذى أبدى فيه مؤتمر القمة الأفريقى فى فريتاون تأييده للمطالب الموريشية فى الجزيرة.

ولقد استخدمت القواعد الأمريكية فى هذه الجزيرة فى الإغارة على العراق أثناء حملة دول التحالف ضد العراق لإجبارها على الخروج من الكويت عقب الاعتداء العراقى عليها ٢ أغسطس عام ١٩٩٠.

* * *

الفصل الثالث

مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥

افتتح مؤتمر برلين أعماله فى ١٥ نوفمبر ١٨٨٤، وكانت الدول المشتركة فيه هى ألمانيا وفرنسا والنمسا والمجر وبلجيكا والدانمرك وبريطانيا وإيطاليا وهولندا والنرويج والسويد والبرتغال وروسيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية. وبعد أن تم عرض مشكلات أفريقيا الغربية والوسطى، أصدر المؤتمر فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ قراره النهائى وكان يتألف من ٣٨ مادة.

أقر المؤتمر سياسة الباب المفتوح فى أفريقيا، واعترف بولاية الكونغو الحرة وحيادها تحت سيادة ليوبولد الثانى، ووافق على حرية التجارة والملاحة لجميع الدول فى حوض الكونغو فى أوقات السلم والحرب على السواء، وحرية الملاحة فى نهر النيجر، ونصت المادة ٣٤ على أن تقوم كل دولة بتبليغ الدول الأخرى عندما يتم لها امتلاك جزء من الأراضى أو السواحل الأفريقية غير أملاكها الراهنة أو بدون أن يكون لها أملاك سابقة أو عندما تؤسس «محمية» لها فى هذه الجهات.

وتضمنت المادة ٣٥ مبدأ الاحتلال الفعلي «أو مبدأ السلطة الفعلية».

النشاط الألمانى والنشاط البريطانى المضاد:

ورغم أن كيرك قد حصل - حسب تعليمات وزارة الخارجية البريطانية على إقرار من سلطان زنجبار فى ٦ ديسمبر ١٨٨٤ تعهد فيه «بألا يقبل حماية أية دولة أو يتنازل عن حقوقه فى السيادة أو عن جزء من أملاكه . . لأية شركة دون استشارة الإنجليز»، فإن هذا الإقرار لم يحل دون صدور «مرسوم الحماية الإمبراطورية» وقعه الإمبراطور ولهلم الأول فى ٢٧ فبراير ١٨٨٥ أى فى اليوم التالى لتوقيع الدول المشتركة فى مؤتمر برلين على قراره النهائى وهو المرسوم الذى يعلن الحماية الألمانية على المنطقة المواجهة لجزيرة زنجبار والتى وُصفت بأنها تقع «إلى الغرب من إمبراطورية زنجبار وخارج نطاق نفوذ الدول الأخرى».

وكان «مرسوم الحماية الإمبراطورى» هذا يستند إلى معاهدات «الصداقة الأبدية» الإثنتى عشرة التى أبرمها الدكتور كارل بيترز مع «سلاطين أو رؤساء أوساجارا ونجورو وأوزنجوا وأوكامى» وذلك أثناء رحلة سريعة قام بها برفقة ثلاثة من زملائه فى المنطقة الواقعة بين دار السلام وبحيرة تنجانيقا فيما بين ١٠ نوفمبر و١٧ ديسمبر من عام ١٨٨٤. ولما كان يتوقع اعتراض بريطانيا على معاهداته الإثنتى عشرة التى أبرمها مع رؤساء تلك الأقاليم على أساس أن أقاليمهم تخضع لسيادة سلطان زنجبار، حرص بيترز على أن يضمِّن هذه المعاهدات نصا يقول بأن سلاطين «تلك الأقاليم ملوك مستقلون ولا يدينون بالتبعية لسلطان زنجبار».

ولا شك فى أن مرسوم الحماية الإمبراطورية قد وقع على سلطان زنجبار وقوع الصاعقة، لا سيما وأن جزءا هاما من أراضى السلطنة التى وضعت بموجب هذا المرسوم تحت الحماية الألمانية كان يمر فى وسطه طريق القوافل المتجهة من الساحل إلى صابورة وأوجيجى.

وأبرق السلطان فى ٢٧ أبريل عام ١٨٨٥ إلى الامبراطور الألمانى محتجا بشدة «بأن هذه الأقاليم تابعة لنا نملك محطات عسكرية فيها وأن أولئك الشيوخ الذين تظاهروا بالتنازل عن حقوق السيادة على هذه الأقاليم ليس لديهم السلطة لكى يفعلوا ذلك».

وحاول السلطان أن يسافر بنفسه إلى برلين لمباحثة الحكومة الألمانية فى هذا الصدد، إلا أن كيرك نصحه بالعدول عن ذلك. ومع أن الأقاليم التى وُضعت تحت الحماية الألمانية كانت تعترف بسيادة زنجبار، إلا أن السلطان لم يستطع أن يقدم دليلا يثبت أنه يحتل هذه الأقاليم بالفعل باستثناء أوساجرا، وكان مؤتمر برلين الذى أنهى أعماله مؤخرا قد اشترط أن يكون «الاحتلال الفعلى هو الدليل الوحيد الذى يمكن بواسطته إثبات دعوى امتلاك الأراضى الأفريقية» وطبقًا لهذا المبدأ لم يكن السلطان يمتلك من المحطات العسكرية فى هذه الأقاليم سوى محطة ممبويا فى أوساجارا حيث كانت تنزل حامية زنجبارية بقيادة إنجليزى منذ عام ١٨٨٠، ومحطتين صغيرتين أخريين تقعان خلف باجامويو.

وعلى ذلك فقد أسرع السلطان بتعزيز هذه الحامية بقوات إضافية، وأرسل حملة

لإدخال منطقة التلال بالقرب من كليمنجارو بشكل قاطع ونهائى فى نطاق أملاك زنجبار. وكانت الحملة تستهدف بالدرجة الأولى إعاقة الألمان الذين كانوا يتوغلون وقتئذ بقيادة كارل يولكه صوب كليمنجارو وهم يبرمون «المعاهدات» مع السلاطين والزعماء الأفريقيين أينما ذهبوا. فى أواخر مايو تم توزيع أعلام زنجبار على الأهالى، وحصل على إقرار من رؤساء وسلاطين المنطقة اعترفوا فيه بأنهم وشعوبهم رعايا السلطان زنجبار، وأنهم مخلصون له ولرايته، وبعد بضعة أيام وصل يولكه إلى المنطقة ونجح فى الحصول من هؤلاء الرؤساء والسلاطين على «معاهدات» أبطلت على الورق كل ما كان قد تحقق على الورق كذلك.

وفى أثناء ذلك كان كيرك المندوب البريطانى يحاول حث حكومته على التدخل لحماية أملاك زنجبار، ولكنه فشل فى زحزحة لورد جرانفيل عن موقفه.

وكان جرانفيل يتبع وقتذاك سياسة التهدئة لإنقاذ الامبراطورية البريطانية من الأخطار المحدقة بها، ويعتقد بأنه إذا أمكن تسوية الخلافات بين ألمانيا وبريطانيا بطريقة تُرْضِى مستشار الرايخ، فإن الحواجز التى تعترض التفاهم بين الدولتين فى ميدان السياسة الدولية سوف تتحطم لامحالة، وفى ٣ يونيه عام ١٨٨٥ اتفق جرانفيل وبسمارك على القيام بإجراء مشترك لتعيين حدود أملاك السلطان المتبقية فى القارة، ولم يؤد سقوط حزب الأحرار فى ٢٤ يونيه من هذا العام وتولى حزب المحافظين الحكم إلى حدوث تغيير كبير فى سياسة بريطانيا الخارجية خصوصا فى أفريقيا الشرقية. وفى صيف عام ١٨٨٥ وافقت ألمانيا على اقتراح بعرض دعاواها للتحكيم أمام لجنة دولية بريطانية ألمانية فرنسية مشتركة، ويعزى اشتراك فرنسا فى اللجنة الدولية إلى ارتباطها بالتصريح الثنائى البريطانى الفرنسى الصادر عام ١٨٦٢ الذى يضمن استقلال سلطنة زنجبار وسلامة أراضيها.

اتفاقية تقسيم أفريقيا الشرقية عام ١٨٨٦:

بدأت اللجنة الدولية أعمالها فى زنجبار فى ديسمبر عام ١٨٨٥، وقررت بالإجماع ودون مناقشة أن جزيرتى زنجبار وبمبه وغيرهما من الجزر الصغيرة التى لا تبعد عنهما بمسافة تزيد على ١٢ ميلا بحريا إنما تشكل «أجزاء متكاملة من سلطنة زنجبار»، وإزاء إصرار المندوب الألمانى على أن سلطنة زنجبار تنحصر فى تلك

الجزر فقط، فى حين كان المندوب البريطانى يسلم مبدئيا بخضوع الساحل كله للسلطنة، كانت الخطوة التالية للجنة هى التحقق من وجود أى سلطة للسلطان فى الموانى الساحلية من جهة وتحديد مدى امتداد هذه السلطة فى داخل القارة من جهة أخرى.

وفيما بين ١٩ يناير و٧ فبراير عام ١٨٨٦، قامت اللجنة بجولة تفتيشيه فى القطاع الجنوبى من الساحل بين خليج توجى وهو الحد الشمالى لمستعمرة موزمبيق البرتغالية وبين كيسجو التى تبعد أربعين ميلا إلى الجنوب من دار السلام، وفى خلال تلك الجولة تحققت اللجنة من أن سلطة السلطان ثابتة وقوية على امتداد هذا القطاع الجنوبى من الساحل، وأما عن امتداد سلطة السلطان وحكومته صوب الداخل فى هذا القطاع فكان موضوعا آخر، إذ وجدت اللجنة أن الولاة يمتنعون عن الإجابة عن الأسئلة التى طرحت عليهم بهذا الصدد خوفا من أن تكون مهمة اللجنة هى الاستقصاء عن تجارة الرقيق.

وعندما بدأت اللجنة فى كتابة تقريرها فى أوائل شهر مايو عام ١٨٨٦ دب الخلاف بين أعضائها حول مدى امتداد سلطة السلطان الفعلية على طول الساحل وكذلك حول مدى امتداد هذه السلطة صوب الداخل، على أنه كان من نتيجة تدخل بسمارك أن أرسلت الحكومتان الفرنسية والبريطانية تعليمات إلى مندوبيهما باللجنة بضرورة التوصل إلى قرارات.

وانتهت المشكلة بعقد الاتفاقية البريطانية الألمانية التى وقعت بعد تبادل المذكرات فى ٢٩ أكتوبر وأول نوفمبر عام ١٨٨٦ وكانت أهم بنود هذه الاتفاقية كما يلى:

أولا: تعترف بريطانيا وألمانيا بحقوق سيادة زنجبار فى أفريقيا الشرقية على ما يلى:

(أ) جزر زنجبار وبمبه ولامو ومافيه.

(ب) الشريط الساحلى الممتد من منجابى عند رأس نهر نونجى، شريط يبلغ طوله ستمائة ميل وعرضه عشرة أميال.

(جـ) موانى قسمايو وبراوه ومركه ومقديشيو وورشيخ والأراضى التابعة لها فى

الداخل على ألاّ يزيد امتداد هذه الأراضى للموانى الأربعة الأول عن عشرة أميال وبالنسبة للميناء الأخير عن خمسة أميال.

ثانيا: تؤيد بريطانيا ألمانيا فى مفاوضاتها مع السلطان بهدف تأجير جمركى دار السلام وبانجانى لشركة أفريقيا الشرقية الألمانية.

ثالثا: يقسم الإقليم الواقع بين نهرى روفوما وتانا إلى منطقتى نفوذ بريطانية وألمانية، ويمر الخط الفاصل بينهما من مصب نهر أومبا (بالقرب من فانجا) إلى بحيرة جيب، ويمتد من هناك بين مقاطعتى شاجا وتافيتا إلى القاعدة الشمالية لسلسلة جبال كليمنجارو ومنها إلى النقطة التى يتقاطع عندها أول خط عرض من خطوط العرض الجنوبية مع الشاطىء الشرقى لبحيرة فيكتوريا.

واتفق على أن تخضع الأراضى الواقعة شمال هذا الخط للنفوذ البريطانى، والأراضى الواقعة جنوبيه للنفوذ الألماني، وتعهدت كل من الدولتين بألاّ تتدخل في منطقة نفوذ الأخرى بعقد معاهدات حماية أو بالحصول على أراضى أو بعرقلة نشاطها بأى شكل من الأشكال.

رابعا: تستخدم بريطانيا مساعيها الحميدة للوصول إلى تسوية ودية للخلافات التى قد تنشب بين السلطان وبين شركة أفريقيا الشرقية الألمانية فيما يتعلق بمقاطعات كليمنجارو.

خامسا: تعترف الدولتان بأن الشريط الساحلى الممتد بين كبينى والطرف الشمالى لخليج مانده وهو ساحل ويتو تابع للسلطان.

سادسا: تعمل الدولتان معًا لدعوة السلطان للتوقيع على القرار النهائى لمؤتمر برلين.

سابعا: تنضم ألمانيا للتصريح الثنائى البريطانى الفرنسى لعام ١٨٦٢ بشأن الإعتراف باستقلال سلطنة زنجبار.

اتفاقية ١٨٨٦ فى الميزان:

لاجدال فى أن الاتفاقية البريطانية الألمانية لعام ١٨٨٦ بتقسيمها أفريقيا الشرقية إلى منطقتى نفوذ لكل من بريطانيا وألمانيا كانت اعتداء صارخا على حقوق السيادة

لسلطنة زنجبار فى هذا الجزء من القارة وهى الحقوق التى طالما تمسكت بريطانيا بها ودافعت عنها من قبل تأمينًا لمصالحها فى المنطقة من جهة وإبعادا لنفوذ الدول الأخرى عنها من جهة أخرى.

ومع ذلك فقد نجحت الدبلوماسية البريطانية فى إنقاذ جزء من الإقليم الداخلى من الوقوع فى أيدى الألمان، وهو جزء هام يقع بين نهرى تومبا وتانا ويمتد صوب الداخل حتى بحيرة فيكتوريا، كذلك استبقت بريطانيا ميناء ممبسة فى يدها كخطوة مضادة لاحتمال قيام قاعدة بحرية فرنسية فى دييجو سوارز بمدغشقر وقاعدة بحرية ألمانية فى دار السلام، وذلك بالرغم من أن وزارة البحرية البريطانية كانت تعارض فكرة إقامة قاعدة بحرية بريطانية فى ممبسة على أساس أن تحصين هذا الميناء وإعداده لهذا الغرض سيتكلف نفقات باهظة تفوق أهميته الاستراتيجية، وعلاوة على ذلك فقد احتفظ لبريطانيا بالعمل على دخول تجارتها إلى الأسواق المفترض وجودها فى منطقة البحيرات وهو هدف تقليدى ومتوقع دائما وأبدا للإمبريالية البريطانية فضلا عن حرية دخول إرسالياتها.

وفى ٢٤ يونيو من نفس العام تولى حزب المحافظين الحكم، مما أدى إلى حدوث تغيير كبير فى سياسة بريطانيا الخارجية خصوصا إزاء أفريقيا الشرقية.

الممتلكات الفرنسية:

وتتكون من:

١ - فى شمال أفريقيا: الجزائر (بدأت غزوها عام ١٨٣٠) وتونس التى غزتها فى ربيع عام ١٨٨١ وفرضت عليها الحماية بمقتضى معاهدة (١٢ مايو) تأيدت باتفاق آخر (٨ يونيو ١٨٨٣) ومراكش.

٢ - أفريقيا الغربية الفرنسية، وتضم السنغال وغينيا وساحل العاج وداهومى والسودان الفرنسى وموريتانيا والنيجر وفولتا العليا (الحالية).

٣ - أفريقيا الاستوائية والتى أصبحت تتكون من الجابون والكونغو الأوسط وأبانجى شارى وتشاد.

٤ - جزيرة مدغشقر.

٥ - الصومال الفرنسى.

الممتلكات البرتغالية:

وتشمل جزر الرأس الأخضر وغينيا (البرتغالية) وجزر الأميروسان تومية وأنجولا وموزمبيق ومساحتها جميعا ٧٩٤,٩٥٩ ميلا مربعا.

الممتلكات الألمانية:

اقتطعت ألمانيا لنفسها المناطق الآتية:

(أ) أفريقيا الغربية الألمانية وتقع بين أفريقيا الغربية وروديسيا الشمالية واتحاد جنوب أفريقيا.

(ب) الكمِرون.

(جـ) توجولاند.

(د) أفريقيا الشرقية الألمانية.

ممتلكات بلجيكا:

وكان نصيب بلجيكا الكونغو (٩٠٤,٧٥٧ ميلا مربعا) واعترف مؤتمر برلين (١٨٨٤) بالملك ليوبولد رئيسا لدولة الكنغو، ثم ضُمَّتْ إلى بلجيكا نفسها فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٧.

الممتلكات الإيطالية:

وشملت ليبيا وارتريا والصومال الإيطالى، ومساحتها ٨٨٩,١١٢ من الأميال المربعة، وإذا كانت تلك المساحة كبيرة فإن عدد السكان لم يتجاوزو المليونين فى ذلك الحين، كما كانت الموارد المعروفة والمستغلة ضئيلة.

الممتلكات البريطانية:

وتتكون من:

١ - أفريقيا الشرقية البريطانية، وتضم إلى جانب جزيرتى زنجبار وبمبا: كينيا وأوغندة.

٢ - أفريقيا الجنوبية البريطانية وتشمل روديسيا الجنوبية والشمالية ونياسالاند ومحميات باسوتولاند وسوازيلاند.

٣ - غربية البريطانية، وتشتمل على نيجيريا وجامبيا وغانا وسيراليون.

وكان اتحاد جنوب أفريقيا جزءا من الامبراطورية البريطانية، ولكنه حصل على وضع الممتلكات المستقلة سنة ١٩١٠، وكذلك احتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨٢ واشتركت فى إدارة السودان بمقتضى اتفاقية فرضتها عام ١٨٩٩.

وبالرغم من أن مصر كانت من الناحية الدولية تابعة للدولة العثمانية ولها استقلال داخلى، كما كانت تشترك فى إدارة السودان، إلا أن السلطة الفعلية فى البلدين كانت فى يد الدولة المحتلة.

الخريطة عقب الحرب العالمية الأولى:

لم يكد يبدأ القرن العشرين حتى تم للإمبريالية اقتسام الأقاليم التى لم تكن قد خضعت بعد للدول الرأسمالية، ولكن عملية الاقتسام لم تتسم بالتكافؤ بسبب التفاوت النسبى فى قوة كل دولة. وكانت ألمانيا وإيطاليا بصفة خاصة غير راضيتين عن نصيبهما، ولما كانت قوة ألمانيا الصناعية والعسكرية والبحرية أصبحت واضحة، فكان من المتوقع قيام صراع جديد من أجل إعادة تقسيم المستعمرات الأفريقية طبقا للتطور الذى طرأ على القوة النسبية للجبهات الإمبريالية. وكان التقسيم هو الحل الوحيد للقضاء على التناقض، ومن هنا نشبت الحرب العالمية الأولى.

وكان عجز الامبراطورية الألمانية عن السيطرة على البحار نتيجة تفوق بحرية الحلفاء سببا فى عدم استطاعتها الدفاع عن ممتلكاتها، وقد تعاون الحلفاء على إخراجها من ممتلكاتها الأفريقية، ومما يدل على قوة الدافع الاستعمارى وراء ذلك الصراع الدموى الاتفاقات السرية بشأن توزيع المستعمرات الألمانية وتجزئة الامبراطورية العثمانية.

فمبقتضى معاهدة لندن السرية (٢٦ أبريل عام ١٩١٥) قدَّمت بريطانيا وفرنسا وعداً إلى إيطاليا بشأن حصولها على أجزاء من أفريقيا، كما اتفقت الدولتان سنة ١٩١٦ بشأن اقتسام الممتلكات الألمانية، وكذلك طالب اتحاد جنوب أفريقيا وبلجيكا بنصيب فى الأسلاب، وهذا عكس ما حدث فى مؤتمر عام ١٨٨٥.

إلا أن الضم المباشر كان يتعارض مع الأغراض التى أعلن الحلفاء أنهم يستهدفونها، ومع السياسة التى أعلنها الرئيس ولسون وبخاصة فى البند الخامس من البنود الأربعة التى طلع بها على العالم لتكون أساسا للتسوية، أضف إلى ذلك أن الشعوب العربية التى اشتركت فى إحراز النصر ما كانت لتقبل مثل هذا الإجراء بعد أن قدمت لها التأكيدات بشأن الحصول على حريتها واستقلالها، وإزاء التناقض بين الأغراض المعلنة والأهداف السرية تم الاتفاق على أسلوب جديد عرف باسم «نظام الانتداب»، وتمشيا مع هذا النظام قسمت الممتلكات والأقاليم التى تقرر تطبيقه عليها إلى فئات ثلاثة (أ، ب، ج) ويلاحظ على تلك الفئات:

أولا: فيما يتعلق بالأقاليم التى تندرج تحت الفئة (ب) تصبح الدولة المنتدبة مسئولة عن الإدارة وتتعهد بتنمية رفاهية الأهالى، وهذا لايخرج فى جوهره عن مقررات مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ بشأن العمل على تمدين أهل المستعمرات الأوروبية فى أفريقيا، ويؤخذ على نظام هذه الفئة أنه لم ينص على أن الهدف من وراء الانتداب هو السير بالأقاليم المشار إليها صوب الحكم الذاتى أو الاستقلال.

ثانيا: كان الأمل فى بلوغ مرحلة «الحكم الذاتى» أبعد ما يكون فى حالة الأقاليم الداخلة فى نطاق الفئة (ج)؛ إذ نص عهد عصبة الأمم على إداراتها على أفضل وجه فى ظل قوانين الدولة المنتدبة بوصفها جزءا لايتجزأ من أراضيها، وذلك مع مراعاة الضمانات الكافية للمحافظة على مصالح السكان الوطنيين.

وتطبيقا لنظام الانتداب، أُدرجت توجولاند والكمرون وتنجانيقيا ورواندا أوروندى فى الفئة (ب)، وإقليم أفريقيا الجنوبية الغربية فى الفئة (ج)، وتم تعيين الدول المستعمرة لها مسئولة عن إدارتها، وذلك على النحو الآتى:

أ - قسمت توجولاند إلى قسمين أحدهما تحت الانتداب الفرنسى والآخر انتدبت له بريطانيا التى ألحقته إداريا بمستعمرة ساحل الذهب (غانا).

ب - تم الشىء نفسه بالنسبة إلى الكميرون، وألحقت انجلترا القسم الخاص بها إداريا بنيجيريا.

جـ - وُضعت أفريقيا الشرقية الألمانية تحت الانتداب البريطانى وصارت تُعرف باسم تنجانيقا وذلك باستثناء رواندا - أو روندى التى انتدبت لها بلجيكا.

د - انتداب اتحاد جنوب أفريقيا لإدارة إقليم أفريقيا الجنوبية الغربية (ناميبيا) وكذلك بمقتضى معاهدة فرساى (١٩١٩) ضُمتْ إلى موزمبيق البرتغالية المنطقة الواقعة جنوب روفاما والمعروفة باسم (مثلث كيونجا) وكان جزءا من أفريقيا الشرقية الألمانية، كما انتهزت بريطانيا فرصة انضمام الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا فأعلنت حمايتها على مصر.

* * *

الفصل الرابع

الاستعمار البريطانى والحركة الوطنية
بين الحربين العالميتين

أفريقيا الشرقية خلال الحرب العالمية الأولى:

كانت أفريقيا الشرقية خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) مسرحا للقتال الوحشى بين القوات البريطانية والألمانية. وأرغم كل من البريطانيين والألمان أبناء أفريقيا الشرقية على الوقوف إلى جانبهم، دفاعا عن مصالح الاحتكارات الأجنبية؛ فجندوا عشرات الألوف من الأفريقيين وألحقوهم بجيوشهم وكتائب العمل، مما أسفر عن مصرع عدة آلاف من أبناء البلاد.

وعانى سكان أفريقيا الشرقية الألمانية بشدة من الحرب العنيفة التى دارت رحاها فوق أراضيهم بين الجيش الألمانى بقيادة الجنرال فون ليتوفريك وبين قوات الحلفاء بقيادة الجنرال سمطس، حتى أن لجنة آورمسى جور البرلمانية التى تشكلت عام ١٩٢٤ لفحص وتقصِّى أحوال شرق أفريقيا كتبت تقول: «إنه ما من منطقة فى القارة الأفريقية قد عانت من الخراب والدمار إبان الحرب العالمية الأولى مثلما كانت تنجانيقا، فقد جرت فوق معظم أراضيها معارك حربية متصلة لمدة أربع سنوات. مما نجم عنه حدوث خسائر جسيمة فى أرواح سكانها وممتلكاتهم».

فضلاً عن ذلك، فقد عانى أبناء أفريقيا الشرقية خلال الحرب العالمية الأولى مزيدا من القهر السياسى والاستغلال الاقتصادى يفوق ما كانوا يعانونه قبلها. ففى محمية كينيا مثلا، عُدِّل عام ١٩١٥ قانون أراضى التاج الصادر عام ١٩٠٢ فأصبحت مدة التأجير ٩٩٩ عاما بدلا من ٩٩ عاما، وذلك لمن لا تزيد أراضيهم عن خمسة آلاف فدان. ونص قانون عام ١٩١٥ على أن أراضى التاج سوف تضم من الآن فصاعدا المعازل الوطنية أو المناطق الأفريقية، أى المناطق المخصصة لإقامة الأفريقيين. وبذا أصبح الأفريقيون الذين كانوا يعيشون فى أراضى هذه المعازل

مجـرد مسـتأجرين لهـا، ومن حق الحكومة أن تنقلهم من مـكان إلى آخر فى أى وقت تراه، لا فرق بينهم وبين ماشيتهم.

كذلك أصدرت السلطات الاستعمارية سلسلة من القوانين عرفت عند الأفريقيين باسم قوانين العمل الشريرة، وبدأت هذه السلسلة عام ١٩١٥ بإصدار مرسوم يلزم كل أفريقى بلغ السادسة عـشرة من عمره بتسجيل نفسه. وكان هدف هذا المرسوم فرض مزيد من الضرائب على السكان.

وفى عام ١٩١٦ صدر مرسوم آخـر، أدخل ما يسمى «نظام الأجراء الزراعيين» وبمقتضاه أصبح من حق المالك أو المزارع الأوروبى أن يمنح أى أفريقى يعيش خارج المعزل قطعة من الأرض يزرعها لحسابه ويعيش على إنتاجها هو وأسرته، مقابل أن يعمل فى أراضيه دون أجر من ١٨٠ إلى ٢٤٠ يوما فى السنة.

وبهذه الوسيلة أمكن تزويد المستوطنين الأوروبيين بأيدى عاملة دائمة ومجانية.

وأسفرت الحرب العـالمية الأولى عن تعزيز مركز الإمبرياليـة البريطانية فى شرق أفريقيا. فبموجب المادة ١١٨ من معاهدة فرساى الموقعة عام ١٩١٩، أرغمت ألمانيا على التنازل لصالح الحلفاء عن جميع حقوقـها وسلطاتها وامتيازاتها فى الممتلكات الألمانية فيما وراء البحار ومن بينها ممتلكاتها فى شرق أفريقيا (تنجانيقا).

وفى عام ١٩٢٢ منحـت عصبـةُ الأمم بريطانيا حق الانتـداب على تنجانيـقا، باستثناء الأجزاء الشمالية الغربية منها التى تشمل رواندا أو روندى، حيث حصلت بلجيكا على حق الانتداب عليها. وبذلك انتقلت السيادة من دولة إلى أخرى وظل الوطنيون على حالهم دون أى تغيير رغم التـضحيات المادية والبشرية التى تحمَّلوها خلال الحرب.

الاستقلال الاقتصادى:

لا شك أن أسس الاستغلال الاقتصادى لأفريقيا الشرقية قد وُضعت قبل الحرب العالمية الأولى بزمن طويل. وفى سنوات ما بعد الحرب راح البريطانيون يضاعفون من استغلالهم الاقتصادى للمنطقة، فـامتدت السكك الحديدية والطرق العامة أكثر فأكـثر داخل القـارة، وأخذت رؤوس الأموال الأجنبـية تتـدفق لاستغـلال مناطق

جديدة. ووصلت سكك حديد أوغندة إلى جينجا فى عام ١٩٢٨ ثم إلى كمبالا فى عام ١٩٣١. وأنفقت الإدارة الاستعمارية أموالا باهضة على إنشاء الطرق، واتخذت سياسة محددة ترمى إلى إنشاء شبكة من الطرق تربط بها محطات السكك الحديدية الأساسية ومستودعاتها والمراكز الإدارية بالمراكز الرئيسية المشهورة بإنتاج القطن والبن والسيسل، واستنزفت بذلك المواد الأولية الثمينة والمنتجات الغذائية من داخل البلاد عبر موانى ممبسا ودار السلام وتانجا إلى أسواق أوروبا والامبراطورية البريطانية.

ولم يمض وقت طويل حتى أخذت أفريقيا الشرقية تتحول إلى مزرعة واسعة للمحاصيل التصديرية. فزادت مساحة الأراضى المنزرعة قطنا فى أوغندة من ١٤٠,٠٠٠ فدان إلى ١,٢٧٠,٠٠٠ فدان بين سنتى ١٩١٤، ١٩٢٩، وتضاعفت بذلك المساحة المنزرعة قطنا تسعة أضعاف، وأصبحت أوغندة تشغل المكانة الثانية بعد الهند فى إنتاج القطن داخل الامبراطورية البريطانية.

وبعد الحرب العالمية الأولى أدخلت زراعة البن فى محمية أوغندة، ولم يأت عام ١٩٢٩ إلا وكانت مساحة الأرض المنزرعة بنا فى المحمية تبلغ ٥٥,٠٠٠ فدان. أما تنجانيقا؛ فقد تضاعف إنتاجها من السيسل إلى خمس مرات. وزاد إنتاجها من كل من البن ١٧ مرة، والفول السودانى تسع مرات، والقطن مرتين. وذلك فى الفترة من عام ١٩١٣ إلى عام ١٩٢٨. وفى كينيا، زادت مساحة الأراضى المنزرعة بنا من ٤٣,٣٠٠ فدان فى عام ١٩٢٢ إلى ٨٠,٠٠٠ فدان فى عام ١٩٢٩، وأما فى زنجبار، فقد زادت تباعًا مساحة الأراضى المنتجة للقرنفل وجوز الهند.

ولقد كان الهدف الأساسى حماية ملاَّك الأرض والمزارعين الأوروبيين من أية منافسة من جانب الفلاحين الأفريقيين، وبذلك حالت السلطات البريطانية بين السكان الأفريقيين وبين زراعة المحاصيل التصديرية وبخاصة القطن والبن.

ولما كان الأوروبيون يستنكفون من الأعمال اليدوية مما جعلهم فى أشد الحاجة إلى الإفريقيين، وفى الوقت نفسه لم تكن الحياة فى المزارع الأوروبية تغرى العمال الأفريقيين بالاستمرار فيها بسبب الشروط المجحفة التى تفرض عليهم، أهمها ضآلة

الأجر الذى يتقاضاه العامل والذى تراوح بين ٦ شلنات و١٢ شلنا شهريا، وبشرط أن يعمل ثلاثين يوماً كاملة فى الشهر. ولقد صدرت عام ١٩١٩ «تعليمات» إلى حكام الأقاليم والرؤساء الأفريقيين المحليين الخاضعين لهم بأن «يستحثوا» السكان الوطنيين على العمل فى المزارع الأوروبية.

وفى سبيل إرغام العمال الأفريقيين على العمل فى المزارع الأوروبية أصدرت السلطات البريطانية فى كينيا قانونا عاما ١٩٢٠ يلزم كل أفريقى بلغ السادسة عشرة من عمره بأن يحمل «بطاقة عمل» عرفت باسم «كيباندى» وهى نوع من البطاقة الشخصية، يسجل فيها اسمه وقبيلته ويضع عليها بصمات أصابعه، وإذا عُثر على أى أفريقى لا يحمل هذه «الكيباندى» معه فى أى مكان يسير فيه فمصيره السجن بعد إلقاء القبض عليه. وكان من المستحيل على أى أفريقى أن يجد عملا دون أن يقدم «الكيباندى» التى يحتفظ المزارع أو المالك الأوروبى بها لديه حتى ينتهى سريان عقد العمل، وإذا حدث وترك أفريقى مقر عمله لأى سبب من الأسباب يُلْقَى القبض عليه ويقدَّم للمحاكمة ويُسْجَن، ثم يعاد بعد قضاء فترة الحكم إلى سيده السابق.

ولم يكن للأفريقى الحق فى زيارة المدن أو الاستقرار فيها إلا إذا حصل على تأشيرة خاصة على هذه «الكيباندى». وفى عام ١٩٢٤ صدر فى تنجانيقا قانون يعتبر ترك العمل دون إذن سابق جناية يحكم على مرتكبها بالجلد وغرامة مقدارها مائة شلن أو السجن ستة شهور، وكان إيواء العامل الهارب يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون بالغرامة أو السجن.

وكان من الوسائل التى لجأت إليها السلطات الاستعمارية لضمان وجود عمال أفريقيين فى مزارع المستوطنين البيض، وفي الوقت نفسه لإيجاد موارد دخل للإدارة المحلية، أن أصدرت قانون ضريبة الرأس والكوخ، وهو قانون يقضى بأن يدفع كل أفريقى تجاوزت سنه السادسة عشرة ضريبة سنوية قدرها إثنا عشر شلنا فى كينيا وأوغندة وستة شلنات فى تنجانيقا، وعلى كل من يملك كوخا واحدا أن يدفع عنه اثنى عشر شلنا أيضا فى كينيا وأوغندة وستة شلنات فى تنجانيقا. وكثيرا ما يحدث أن يكون للشخص الواحد أكثر من كوخ إذا كان متزوجا بأكثر من واحدة، وهو

أمر شائع ومـألوف فى هذه المجتمعات القبليـة. وعلى هذا الشخص أن يدفع اثنى عشر شلنا لكل كوخ فى كينيا وأوغندة وستـة شلنات فى تنجانيقا. وكل من يعجز عن دفع ضـريبة الكوخ فـعليـه أن يشتـغل فى أراضى الأوروبيين نظيـر الضريبـة المفروضة عليه. وقيمتـها ارتفعت بين سنوات ١٩١٣، ١٩٢٤، فأصبحت ٣٥ شلنا فى أوغندة و٢٠ شلنا فى كينيا و١٢ شلنا فى تنجانيقا.

ونجم عن هذه الوسـائل زيادة عدد الأفـريقـيين العاملين فى مـزارع الأوروبيين بكينيا من ١٢,٠٠٠ عامل فى عام ١٩١٢ إلى ٩٠,٠٠٠ عامل فى ١٩٢٠، ثم إلى ١٨٥,٥٠٠ عامل فى عام ١٩٢٧، وكان ٣٤٪ من الأفـريقيين الذكور يعملون فى أماكن بعيدة عن قراهم، وارتفعت هذه النسبة فى معازل الكيكويو والناندى إلى ٧٥٪، وفى عام ١٩١٣ كـان عدد الأفـريقيين الذين يعملـون فى المزارع الأوروبية بتنجـانيقـا يبلغ ٩٢,٠٠٠ أفريقى، فـأصبـحوا عام ١٩٢٧ يبـلغون ١٨٠,٠٠٠ أفـريقى. ومن الجدير بالذكـر أن الإجراءات والـقوانين التـعسـفيـة الصادرة ضـد الأفريقـيين فى كينيا قد توجت بقـرار آخر أصدرته عام ١٩٢١ «رابطة المسـتوطنين الكينيين» ويقضى بتخفيض الأجور بمقدار الثلث.

وعلى خلاف كينيا وتنجـانيقا، حيث منع الأفريقيون فيـهما من زراعة البن منذ عام ١٩٢٦، كـان الفلاحـون الأفريقـيون هم الموردون الأسـاسيـون للمحـاصيل التـصديرية فى أوغندا، والـواقع أنه لم يكن مسـمـوحا للفـلاحين الأوغنديين أو «الباكوبى» إلا بزراعة المحاصيل فـقط، وبموجب المراسيم الخاصة فى عامى ١٩٢٦ و١٩٣٠ بشأن بيع وتصنيع وتسويق القطن والبن والدخان كان على «الباكوبى» أن يبيـعوا محاصـيلهم فى وقت معين وفى مناطق معـينة وبسعر محـدد سلفا، وهذا السعر لم يكن يزيد عن خُمس أو سُـدس السعر العالمى. وفى عام ١٩٢٠ بدأ فى أوغندا تطبيق نظام «لوفالو» وهو يلزم كل أفـريقى بلغ أشده أن يعمل دون أجر فى رصف الطرق ثلاثين يوما كل سنة. ويجيز لملاك الأرض والعمال المأجورين تفادى القيـام بهذا الواجب بدفع ضـريبة قـدرها عشر شـلنات. وقد استطاعـت حكومة مـحمـية أوغندا عن طريق هذا النظام إنشاء شبكة من الطرق تربط بها المراكـز الإدارية والتجارية بالعـاصمة، إلا أن هذه الطرق لم تستطع أن تستجـيب للضغوط الشديدة عليها، فـتحولت بعض الطرق إلى مسالك غير صالحـة لخدمة السيارات،

وأصبحت الكبارى - عبر المستنقعات - كمصايد الموت للسائقين، وكثرت ضحايا الانحناءات الحادة وتلال النمل الأبيض التى تخفيها الحشائش وسط الطرق.

ومع ذلك كله. فقد طالب المزارعون الأوروبيون والملاك فى أوغندا حكومة المحمية بأن تمدهم بأيدى عاملة رخيصة. ولجأت الإدارة الاستعمارية إلى حل هذه المشكلة بطريقتين:

أولاهما: فرض حظر على إنتاج المحاصيل التصديرية فى جميع الجهات الشمالية من المحمية ترتب عليه تحويل هذه الجهات إلى مصدر دائم للأيدى العاملة.

وأخراهما: تشجيع العمال على الهجرة من رواندى - أورندى وتنجانيقا وكينيا. وفى عام ١٩٢٥ بلغ عدد العمال المهاجرين إلى أوغندة ١٧٠٠٠ عامل، وكان هؤلاء يتقاضون نصف أجر العامل الأوغندى، مما جعل أحوالهم المعيشية سيئة للغاية.

واستمر نزع ملكية الأرض فى كينيا بسرعة كبيرة؛ فبعد الحرب العالمية الأولى، اقتطعت مساحة ٨٢,٠٠٠ فدان من المعازل الوطنية لاستيطان الجنود الإنجليز المسرَّحين بعد الحرب، وحين عاد الجنود الوطنيون إلى بلادهم وجدوا أن أسرهم وعشائرهم قد شردتْ إلى مناطق بعيدة عن موطنها الأصلى، فضلاً عن ذلك فقد أدَّى اكتشاف الذهب فى منطقة كاكاميجا إلى انتزاعها من أيدى الوطنيين واستيطان الأوروبيين بها. وفى عام ١٩٢٣ كان الأوروبيون يتملكون حوالى أربعة ملايين فدان من أراضى كينيا. ولم يحلّ عام ١٩٢٨ إلا وكانوا قد وضعوا أيديهم على ما يزيد على مليون فدان أخرى.

ولم تشهد كينيا موجات عديدة من الهجرات المتتابعة التى أدت إلى التوسع المستمر فى توطين البيض والعدوان على الأفريقيين فحسب، بل شهدت كذلك لجان الفحص والاستقصاء والتحقيق المتعددة التى أوفدتها الحكومة البريطانية لدراسة الأحوال وتقصِّى أسباب تذمر الأفريقيين، حتى أن كينيا أصبحت تدعى بلاد اللجان الملكية لكثرة عددها وتوالى حضورها.

وقد اعترفت لجنة أورسيس - جور التى زارت منطقة شرق أفريقيا خلال الشهور الأربعة الأخيرة من عام ١٩٢٤ بتبرم الأفريقيين وتذمرهم من سياسة الحكومة

البريطانيـة الخاصـة بالأراضى، ولو أن تقرير اللجنة جـاء مؤيدا لاستـمرار توطن الأوروبيين. وعلى العـموم كان من نتـيجة توصـيات اللجنة أن أصـدرت الحكومة البريطانيـة عام ١٩٢٦ مرسومًا يـقضى بتثبيـت حدود المعازل الأفريقيـة، مما جعل السكان الوطنـيين يأملون ألاَّ تتـعـرض أراضيـهم بعـد ذلك لمزيد من عـمليـات الاغتصـاب من جانب المستـوطنين البيض، وهى آمال لم تلبث أن انهـارت. فقد أقامت السلطات لجانًا حكومـية خاصة بالأراضى فى المعازل الوطنية وخـولًتها حق تأجير هذه الأراضى للمـستوطنين لآجال طويلة، وتلا تقـديم تقرير لجنة هيلتون - يونج التى زارت منطقـة شرق أفريقـيا خـلال الشهـور الأولى من عام ١٩٢٨، أن اتخذت الحكومة البريطانية خطوة أخرى عام ١٩٣٠، بأن أصدرت مرسوما أعلنت فيه أن كل أراضي المعازل سوف تخصص إلى الأبد لصالح القبائل الأفريقية، ومع ذلك فقد استمرت السلطات فى نزع ملكية الأراضى ومنحها للأوروبيين. وفى عام ١٩٣٢ صدر مـرسوم يقـضى بامتـلاك أراضى المعازل الأفريـقية (مـؤقتـا) بهدف استـغـلال ثرواتها المعـدنيـة، وكان من الطبـيعى أن يحـتج الأفـريقيـون وتنتشـر الاضطرابات فى كينيا، مما دعا الحكومة البـريطانية عام ١٩٣٤ إلى إرسال لجنة سير وليم مـوريس كارتر لتـقصى أسباب الاضطرابات. وبدلا من مـساعـدة السكان الوطنين، قدمت هذه اللجنة خدمات جليلة للمستوطنين، فقد اقترحت اللجنة فى تقريرها زيادة الأراضـى المخصصـة للمعازل الأفـريقية بـإضافة ٢٦٠٠ مـيل مربع إليهـا، ولكنها لم تحدد موقع هذه الأراضـى الإضافية بل تركـتها لتقـدير حكومة كينيا، كما اقترحـت تعيين حدود أراضى الهـضبة التى يتمتع الأوروبيون فيها بمركز ممتاز، وبناء علـى اقتراحـات اللجنة وتوصياتهـا، صدر عـام ١٩٣٨ قانون: اتسع بمقتضاه نطاق التوطن الأوروبى فى هضبة كينيا ليضم مساحة قدرها ١٦,٧٠٠ ميل مـربع، بينها حـوالى ٤,٠٠٠ مـيل مربع من أراضـى الغابات. وهكذا وضـعت أراضى هضـبة كينيـا فى أيدى الأوروبيين وتحـوَّل نهائيا هـذا الجزء من كينـيا إلى (موطن للرجل الأبيض).

ولا حاجة إلى تأكيـد أن الاستعمار الأوروبى فى القارة الأفريقـية قد قام على أسس الاستغلال الاقتصادى والتجارى، كما أن الممولين الأوروبيين -وهم يوظفون رؤوس أموالهـم- لم يكونوا مهـتمين بتطوير البـلاد الأفريقـية ولا برفع المسـتوى

الاقتصادى والثقـافى والاجتماعى للشعوب الأفريقية، بل كـان همهم منصبا على استـخـلاص الأرباح. تلك كـانت هى القوة الـدافعـة وراء اهتمـامـهم (بتطوير) المستعـمرات، ومن هنا فقد أنفق الامبرياليـون البريطانيون نيفا وتسـعة ملايين من الجنيهات الاسترلينية فى بناء خط حديد كينيا - أوغندة وهو مبلغ أخذ من الدولة، أى من جيوب دافعى الضرائب البريطانيين، وكذلك من البنوك الخاصة، وقد أنفق ما يزيد على ٥٠٪ من كل هذا المبلغ على العمولات والسمسرة فى بريطانيا، ومن ثم فقـد كان المـمـولون البريطانيـون واثقين بادىء ذى بدء من الأرباح الطائلة التى سيحصلون عليها نتيجة لتوظيف أموالهم فى أفريقيا الشرقية. والحقيقة أنه لا البنوك ولا الشركات الصناعية كانت مهتـمة (بالتطوير) الحقيقى للقارة؛ لأن كل ما كانت تسعى إليه هو الحصول على أرباح طائلة فحسب. ويقدم نشاط رأس المال الأجنبى فى شرق أفريقيا مثلا حيا على ذلك.

فالشـركة المساهمة الأفـريقية الشرقـية والتى يبلغ رأسمالهـا ٢٦٠,٠٠٠ جنيه اسـترليـنى كانت تمـلـك ٣٥٠,٠٠٠ فدان من الأراضى، بالإضـافـة إلى أن هذه الشركة نفسهـا كانت صاحبة جميع أسهم الشركـة المركزية لمزارع البن التى اشترت ٢٠,٠٠٠ فدان من الأرض الخصبة فى هضبة كينيا. وكان الفيكونت كوبهام يملك ١٥,٦٠٨ سهما، والدوق بليموث ٣٦,٦١٠ سهـما من بين أكبر حملة الأسهم، وقد استطاعت الشركة بإنفاقهـا أقل من جنيه استرلينى واحد على الفدان الواحد، أن تحقق ربحا يتراوح بين ٢٥,٧٥ جنيها استـرلينيا عن كل فدان بعد بيع محصول البن فى السوق العالمى.

وكانت شركة إمبالى للمزارع فى تنجانيقا تملك ٦٠,٠٠٠ فدان من الأراضى، وفى عام ١٩٢٣ بلغت حصة السـهم من الأرباح فى هذه الشركة ١٠٪، وارتفعت إلى ١٥٪ فى عامى ١٩٢٤ و ١٩٢٥. وفى هذا العام الأخـير (١٩٢٥) استطاعت الشركة أن تحقق ربحا صافيا قدره ٥١,٠٠٠ جنيه استرلينى أى ما يوازى ٤٢٪ من رأسمالها الأصلى البالغ ١٢٠,٠٠٠ جنيه. وقـد تمكنت الشركة بعد محصولين أو ثلاثة من استرداد قـيمة رأسمالهـا الأصلى استردادا كاملا وأصـبح كل عائد بعدئذ ربحا صافيا.

أما شركة أوغندة فكانت مهتمة بإنتاج القطن والبن والمطاط والجلود.

كما كانت تملك عددا كبيرا من المتاجر، واستطاعت برأسمالها الثابت وقدره ١٠٠,٠٠٠٠ جنيه استرلينى أن تحقق فيما بين سنتى ١٩١٨ و ١٩٢٤ ربحا صافيا بلغ حوالى ٢٣,٠٠٠ جنيه سنويا.

ولا يخفى أن الأيدى العاملة الأفريقية الرخيصة كانت مصدر كل هذه الأرباح فعلى سبيل المثال لم تزد الأجور التى دفعت عام ١٩٢٤ لعمال مزارع السيسل فى تنجانيقا عن ١٠٪ من قيمة المحصول فى السوق. وعلى ذلك فإن أرباح المزارعين الأوروبيين قد بلغت عشرة أضعاف أجور العمال.

وعلى هذا النحو، فإن سياسة الاستغلال الاقتصادى التى اتبعها الإمبرياليون البريطانيون قد حولت بلدان أفريقيا الشرقية إلى جحيم بالنسبة لسكانها الأفريقيين وإلى جنة وارفة الظلال بالنسبة للممولين الأجانب.

الإدارة الاستعمارية:

طرأت بعد الحرب العالمية الأولى بعض التغيرات فى النظام الإدارى فى مستعمرات أفريقيا الشرقية، فحل الحكم غير المباشر وهو الطابع التقليدى للحكم البريطانى، محل نظام الحكم المباشر الذى كان يمارسه الألمان فى تنجانيقا. ويقصد بنظام الحكم غير المباشر حكم الأفريقيين بواسطة الرؤساء والزعماء القبليين ومن خلال المؤسسات التقليدية المحلية. وينسب هذا النظام إلى اللورد لوجارد الذى طبَّقه بنجاح فى نيجيريا بغرب أفريقيا.

وبصرف النظر عما يردده الإنجليز عن مزايا هذا النظام وملاءمته للقيم والتقاليد الأفريقية ومحافظته على حياة أفريقيا التقليدية، إلا أنه كان دون شك من أرخص أنواع الحكم والإدارة بالنسبة للاستعمار البريطانى، وأتاح له كل المكاسب الاقتصادية، وأفسد الرئاسات القبلية.

وبموجب هذا النظام الذى طبق فى تنجانيقا منذ أن أصبح السير دونالد كاميرون حاكما، كانت كل وحدة رئاسية قبلية منظمة فى شكل هرمى، يقبع على قمته السلاطين، ويليهم رؤساء أو زعماء القبائل، ويلى هؤلاء الرؤساء الفرعيون أو رؤساء العشائر، ثم يأتى فى القاعدة رؤساء الأسر والعائلات، على أن هذه الطبقات الرئاسية الأربع لم توجد فى كل منطقة أو وحدة قبلية فى تنجانيقا، بل

كان يوجد فى العادة ثلاث طبقات، وفى بعض الأحيان طبقتان فقط، حسب الظروف والأحوال المحلية، وكان الحاكم العام فى دار السلام هو الرئيس الأعلى لكل الوحدات الرئاسية القبلية.

ومع أن البريطانيين كانوا يحكمون طبقا لشروط نظام الانتداب الذى أقرته عصبة الأمم، فلم تكن أوضاع سكان تنجانيقا الوطنيين أفضل من أوضاع إخوانهم فى كينيا وأوغندة، والواقع أن المستعمرين البريطانيين أخذوا يستغلون ويضطهدون شعوب أفريقيا الشرقية كلها دون أى اعتبار للوضع القانونى للبلاد التى يحكمونها. وسواء كانت محمية أو تحت الانتداب أو مستعمرات؛ فقد تركزت كل السلطة فى أيدى الحكام البريطانيين والمقيم البريطانى فى زنجبار. ولم يلبث أن أقيمت هيئات «المساعدة» للحكام، هى المجالس التنفيذية والتشريعية، التى أسست فى كينيا (عام ١٩٠٧)، وأوغندة (عام ١٩٢٠)، وتنجانيقا (عام ١٩٢٦)، وزنجبار (عام ١٩٢٦).

وكانت المجالس التنفيذية تضم كبار الموظفين البريطانيين بحكم مناصبهم، على حين أن المجالس التشريعية كانت تضم إلى جانب هؤلاء الموظفين الكبار أصحاب رؤوس الأموال الأجانب والمزارعين ورجال الأعمال البيض، الذين طالبوا بتمثيلهم فى هذه المجالس.

وعملت المجالس التنفيذية والتشريعية منذ قيامها كهيئات استشارية فقط، فظلت المستعمرات - سواء كانت محمية خاضعة لنظام الانتداب تُحكم كما كان الحال من قبل بواسطة الحكام الذين لم يكونوا مسئولين إلا أمام حكوماتهم فقط. وقد استمر جهاز الحكم هذا ومؤسساته قائمة حتى تمكنت شعوب أفريقيا الشرقية من نيل استقلالها.

ولم يطرأ على السياسة البريطانية الاستعمارية فى أفريقيا أى تغير مبدئى، على الرغم من الإصلاحات الطفيفة فى مجال الخدمات الصحية أو التعليمية، فقد وفد الأطباء على المنطقة لمقاومة الملاريا ومرض النوم على وجه الخصوص، وأقيمت المستشفيات ولكن بأعداد قليلة للغاية، كما أن العناية الطبية كانت تخصص فى المقام الأول للسكان غير الأفريقيين، وفضلا عن ذلك فقد زاد عدد المدارس والطلاب، ولكن أمور التعليم كانت لا تزال فى يد الإرساليات التبشيرية، التى كانت بعض مدارسها الأولية بدائية للغاية لا تحوى شيئا من أثاث، ولم تزد على

أكواخ حقيرة أو مخازن للحبوب بدون نوافذ، وكان التدريس بدائيا جدا، إذ لم يكن هناك مدرسون مؤهلون، ولم تكن هذه المدارس أو كلية ما كريرى التى أنشئت بضواحى كمبالا (أوغندة) عام ١٩٢٢ تقدم لطلابها تعليما بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة، أما الذين كانوا يتلقون تعليما وتدريبا كافيين، ويستطيعون مواصلةدراساتهم فى المدارس الثانوية والعليا فى بريطانيا أو الهند، فكانوا خريجى المدارس أو الكليات الممتازة مثل كلية بودو أو كلية الملك التى أسست بأوغندة لأبناء الرؤساء الأفريقيين.

ومع ذلك فإن التعليم الثانوى أو العالى لم يكن يفتح الباب أمام المثقف الأفريقى للحصول على عمل مناسب سواء فى الوظائف الحكومية أو حتى فى أى مكتب أفريقى محلى. فقد كان المستوطنون الأوروبيون يفضلون الإخصائيين البريطانيين أو الهنود، بينما كانت مناصب الإدارة الأفريقية المحلية مشغولة بالسادة الإقطاعيين ورؤساء القبائل، الذين كانوا لا يرغبون فى إفساح الطريق أمام الشباب الأفريقى المتعلم، والذين كانوا يجدون تأييدا تاما فى هذا الاتجاه من جانب السلطات الاستعمارية.

ودأب البريطانيون فى أفريقيا الشرقية على الترويج لنظريتهم عن السيادة العنصرية، وأن الأوروبيين أو البيض هم رسل الحضارة وحاملوا مشعل المدنية، وقد توصلوا عن طريق إشعار الأفريقيين بأنهم أقل منهم حضارة ورقيا، وأن عليهم الخضوع والتبعية للسادة الأوروبيين، إلى تبرير سياستهم فى التمييز العنصرى، وقد سيطر ذلك تدريجيا على كل مظهر من مظاهر الحياة الأفريقية، وغدا محور النشاط البريطانى كله فى المنطقة.

ففى كينيا اكتسب التمييز العنصرى حماية قانونية؛ إذ أعلن فيها صراحة أن الأفريقيين «مواطنون من الدرجة الثالثة» باعتبار أن المهاجرين الآسيويين «مواطنون من الدرجة الثانية» وأن المستوطنين الأوروبيين أو البيض الذين سيطروا على جهاز الحكم ومؤسساته وانتزعوا الأرض من أيدى أبناء البلاد، هم بالطبع مواطنون من الدرجة الأولى. وكانت السلطات الاستعمارية تتساءل دائما عن قدرات الأفريقيين الثقافية، وتتذرع بذلك لحرمانهم من تولى المناصب الهامة أو عضوية المجالس التمثيلية.

وكان الأفريقيون فى كينيا محرومين من زراعة المحاصيل التصديرية بدعوى أن البن أو السيسل يفقدان قيمتهما الاقتصادية إذا قام الأفريقيون بزراعتهما. وقد نسى المستعمرون البريطانيون أو تناسوا عمداً أن هذه المحاصيل التصديرية نفسها، والتى يقوم الأفريقيون فى تنجانيقيا وأوغندا بزراعتها، كانت تلقى تقديرا عاليا فى السوق العالمى.

وتحكمَ التمييز العنصرى فى مجالات التجارة والصناعة فى كينيا. فمن أجل حماية رجل الأعمال البريطانى من منافسة الأفريقيين الخطرين، منعت السلطات الاستعمارية أبناء البلاد من العمل بالتجارة الخارجية أو تجارة الجملة فى داخل البلاد أو بتصنيع أو تسويق المحاصيل التصديرية، كما رفضت أن تمنحهم أية مساعدة مالية. ولم تمارس سياسة التمييز العنصرى فى كينيا فى المجالات السياسية أو الاقتصادية فقط، بل تعدتها إلى المجالات الاجتماعية كذلك، إذ كان محرمًا على الأفريقيين أن يركبوا العربات أو الأتوبيسات المخصصة للرجل الأبيض، وكانت الأماكن العامة فى كينيا وكذلك العربات أو الأتوبيسات تحمل لافتات كتب عليها: «للبيض فقط».

أما فى تنجانيقا وأوغندة، فلم يشرع التمييز العنصرى قانونا، ويرجع ذلك إلى أن المستوطنين الأوروبيين كانوا قليلى العدد نسبيا، ومن ثم لم تكن هناك حاجة إلى حماية امتيازاتهم، ومع ذلك فإن التمييز العنصرى فى تنجانيقا وأوغندا كان معمولا به فى المكاتب العامة والمؤسسات الإدارية والاقتصادية.

ولا شك أن سياسة التمييز العنصرى وسيطرة المستوطنين البيض على الحكم وانتزاعهم الأراضى من الأفريقيين، كان لها أثرها فى انبعاث الحركة المعادية للإمبريالية فى شرق افريقيا، تلك الحركة التى قامت على أكتاف الطبقة البورجوازية الأفريقية النامية.

بداية الحركة المناهضة للامبريالية:

لم تشهد بلدان أفريقيا قبل الحرب العالمية الأولى جركة سياسية منظمة، فقد كان السلاطين وزعماء القبائل ورؤساؤها - طبقا لـلتقاليد المتوارثة يمثلون رجال

السياسة. وبعد أن خضعت المنطقة للحكم البريطانى ، أصبح هؤلاء السلاطين والزعماء والرؤساء موظفين لدى الحكومة البريطانية تدفع لهم المرتبات وتمنحهم العطايا والهبات. وكانت وظائفهم وظائف قمع بالضرورة، فهم يرأسون المحاكم القبلية للفصل فى خصومات الأهالى، وينفذون تعليمات الحكومة وأوامرها ويتولون جمع الضرائب من أفراد الشعب الخاضعين لنفوذهم.

ولما كان معظم الرؤساء والزعماء لا يعرفون القراءة والكتابة، فقد كان المندوب الإقليمى الأوروبى يزود كلا منهم بكاتب ممن حصلوا على قدر بسيط من الثقافة الأوروبية فى مدارس الإرساليات ، لكى يحفظ السجلات ويحرر المكاتبات مع المندوب الإقليمى نفسه أو مع الرؤساء والزعماء الآخرين. وكان على المندوب الإقليمى أن يزود كل رئيس وزعيم بعدد من رجال البوليس المسلحين لكى يستعين بهم فى إخضاع كل من يحاول الاعتراض على أوامر الحكومة أو الخروج على تعليماتها.

وعلى ذلك، لم يكن من المنتظر أن يلعب هؤلاء الرؤساء والزعماء دورا رئيسيا فى الحركة الوطنية المناهضة للإمبريالية التى نمت فى شرق أفريقيا بين الحربين العالميتين، والتى قامت بهذا الدور فى الحقيقة هى القوى الاجتماعية الجديدة التى أتاح لها نمو الاقتصاد الرأسمالى فى المنطقة فرصة الظهور، فإذا كانت حاجة الإدارة الاستعمارية لعدد كبير من صغار الكتبة قد هيأت الظروف لنشأة طبقة المثقفين الأفريقيين فإن حاجة المزارعين وأرباب الصناعة الأجانب للأيدى العاملة الرخيصة قد هيأت الظروف لنشأت الطبقة العمالية الأفريقية الجديدة. ومن جهة أخرى، فإن إدخال زراعة المحاصيل التصديرية وتنمية التجارة وتوسيع نطاق السوق الداخلية، قد هيأ بدوره الظروف لنشأة الطبقة البوراجوازية الأفريقية الجديدة.

وعلى كل حال، فبعد الحرب العالمية الأولى نمت الحركة الوطنية فى شرق أفريقيا وتركزت فى كينيا، وكان هذا أمرًا طبيعيًا، لأن الأمبريالية كشفت عن أبشع أنماط الاستغلال فى هذه المستعمرة.

وبينما كانت الحرب العالمية الأولى تشرف على نهايتها، بدأت قبائل كينيا بصفة عامة وقبائل الكيكويو والكافير وندو بصفة خاصة تبدى استياءها العلنى من نزع

حيازة الأرض والسخرة وظروف العمل السيئة وانخفاض الأجور.

وفى عام ١٩٢٠م أسس الكيكويو أولى منظماتهم السياسية، وهى «رابطة الكيكويو» التى تشكلت من الرؤساء والزعماء المعتدلين فى وجهات النظر والموالين للإدارة الاستعمارية، والذين ظلوا على ولائهم طوال سنوات الاضطرابات التالية، وقد عملت هذه المنظمة على امتصاص السخط والتخفيف من النقد الحاد الموجه إلى الأمبريالية أكثر من الدفاع عن مصالح الكيكويو. وبذلك أثبتت هذه المنظمة عجزها عن قيادة الأفريقيين ضد حكامهم الأمبرياليين، ولم تكن محبوبة بين جماهير الشعب.

وفى عام ١٩٢١م أسست «رابطة شباب الكيكويو» برئاسة هاوى ثوكو كاتب البريد، أو فى قول آخر عامل التليفون، لحماية حقوق المواطنين والدفاع عن مصالحهم وكان السبب المباشر لتأسيس هذه الرابطة هو القرار الذى أصدرته «رابطة المستوطنين الكينيين» بتخفيض أجور الأفريقيين بمقدار الثلث، كنتيجة للتغييرات التى طرأت على العملة عام ١٩٢١م، وهبوط الأسعار العالمية للسلع الأولية. وكما يبدو من اسم «رابطة شباب الكيكويو»، كان أعضاؤها من الشباب المثقف الذى تعلم معظمه فى مدارس الإرساليات، وكانت آراء الرابطة تنشر فى صحيفة تصدر فى نيروبى ويمتلكها الهنود، كما كان المبشر «بارلو» وهو من المتخصصين فى لغة الكيكويو - يقوم بترجمة شكاوى الرابطة إلى اللغة الإنجليزية.

وكانت عضوية «رابطة شباب الكيكويو» مفتوحة أمام جميع أفراد الكيكويو سواء كانوا من المسلمين أم المسيحيين أم الوثنيين. وقد رفض أعضاء هذه الرابطة الجديدة أن يتعاونوا مع الرابطة السابقة واعتبروا رؤساءها عملاء للاستعمار.

والجدير بالذكر أن الشعب الكينى قد علم بأمر الرابطة الجديدة فى اجتماع جماهيرى عقد فى داجورتى فى ٢٤ يونية عام ١٩٢١م للاحتجاج على القرار الذى أصدرته «رابطة المستوطنين الكينيين» والذى يقضى بتخفيض الأجور بمقدار الثلث. وكان أعضاء هذه الرابطة هم الذين صاغوا المذكرة التى تضمنت مطالب الكيكويو وأرسلت إلى حكومة كينيا، وفى الوقت نفسه بعث هارى ثوكو ببرقية بنفس المعنى إلى الحكومة البريطانية.

وسرعان ما قررت الرابطة توسيع نشاطها خارج نطاق قبائل الكيكويو، فأنشأت فروعًا محلية لها وشرعت تشن حملة ضد نزع ملكية الأرض. وصار هارى ثوكو يخطب فى الاجتماعات التى تعقد فى إقليم كافير وندو وغيره من الأقاليم، ونشط فى توحيد صفوف مواطنية وتعريفهم بحقوقهم. وأقلق نشاط هذه الرابطة السلطات البريطانية والمستوطنين البيض، فاعتقل ثوكو فى مارس عام ١٩٢٢م وزج به فى سجن نيروبى، فعمت المظاهرات البلاد، ورابط المتظاهرون أمام سجن نيروبى يطالبون بإطلاق سراح رئيس الرابطة السجين، فما كان من السلطات الاستعمارية إلا أن أمرت البوليس بإطلاق الرصاص على المتظاهرين العزل، فقتل عديد من الأفريقيين وجرح أكثر من مائة.

ولجأت السلطات الحكومية إلى الانتقام، فأصدرت أوامرها بمنع كل الاجتماعات الجماهيرية ووقف نشاط جميع المنظمات السياسية، وقامت باعتقالات واسعة النطاق، وأرغمت الرؤساء والزعماء الأفريقيين على تقديم أسماء أنصار الرابطة وتسليمهم للبوليس، ونفى هارى ثوكو واثنان من أقاربه دون محاكمة إلى قسمايو.

غير أن أساليب القمع والتنكيل هذه لم تصب قوى كينيا الوطنية بالضعف، فصممت على مواصلة النضال ضد المستعمرين. فبعد اعتقال هارى ثوكو توقف نشاط «رابطة شباب الكيكويو» لفترة قصيرة، أعادت بعدها تنظيم صفوفها باسم «رابطة الكيكويو المركزية» برئاسة جوزيف كانجيثى وجيس كاريوكى وجومو كينياتا وجذبت هذه المنظمة الانتباه إليها لأول مرة خلال عام ١٩٢٥، حين قدم أعضاؤها التماسًا إلى الحكومة طالبوا فيه بالسماح للأفريقيين بزراعة البن، وبنشر قوانين مستعمرة كينيا بلغة الكيكويو، وبإطلاق سراح هارى ثوكو.

وقد كان من أهداف هذه المنظمة الجديدة: وقف عمليات نزع ملكية الأرض، ومنح الحقوق السياسية للأفريقيين وتمثيلهم فى المجلس التشريعى، وانتخاب الرؤساء والزعماء الأفريقيين وكذلك الأجهزة الإدارية المحلية، ومنح العمال والمستخدمين الأفريقيين حقوقًا متساوية.

ولما كانت غالبية أعضاء هذه المنظمة من الشباب الأفريقى المثقف والنشط، فقد تمكنت بسرعة من اكتساب نفوذ كبير لدى جماهير الشعب، وساعدها على ذلك

ارتباط برنامجها بالدفاع عن حقوق الأفريقيين فى الأرض ومعارضتها للتمييز العنصرى وتمسكها بختان الإناث طبقًا لتقاليد الكيكويو، الأمر الذى كان يحاربه رجال الإرساليات الاسكتلندية الذين يعملون وسط أراضى الكيكويو. وفى عام ١٩٣٠م شن جومو كينياتا حملة بين شباب الكيكويو ضد نشاط المبشرين لوقف ختان الإناث وكان أعضاء الجمعية يتهزون فرصة أعياد الكيكويو ورقصاتهم التقليدية فى معازلهم للقيام بحملات سياسية ونشر أفكارهم بين جماهير الشعب. وفضلاً عن ذلك، فقد لعبت جريدة «الموبجويثانيا» (ومعناها المصلح) دورًا هامًا فى توحيد وتثقيف الجماهير الشعبية سياسيًا.

ولم يتحمل المستوطنون البيض وجود رابطة تدافع عن حقوق الأفريقيين «بالوسائل الدستورية» أى بالإلتجاء إلى المحاكم وتقديم الالتماسات إلى الحكومة، فحرضوا الحاكم العام عليها. ولم تكن السلطات الاستعمارية فى حاجة إلى هذا التحريض؛ إذ كانت تدرك أن «رابطة الكيويو المركزية» تشكل خطرًا داهمًا على حكمها. وفى أكتوبر عام ١٩٢٩م، حذر حاكم كينيا، وهو يخطب فى المجلس التشريعى «المهيجين» من العقاب الذى ينتظرهم بسبب تقويضهم «السلطات الدستورية»، وفى ١٧ ديسمبر من العام نفسه أصدرت الحكومة قرارًا بمنع الجماهير من أداء أغانيها ورقصاتها الجماعية التقليدية، بدعوى أن هذه الأغانى والرقصات تستخدم للدعاية السياسية وإثارة الشباب.

وتجاهلت الحكومة كل الاحتجاجات والالتماسات التى تقدمت بها الرابطة لإلغاء هذه القرارات، مما جعل زعماءها يبحثون عن التأييد خارج البلاد. وأرسل لهذا الغرض جومو كينياتا، السكرتير العام للرابطة إلى بريطانيا، حيث قام بدعاية فى الأوساط البريطانية لقضية قومية. وكان من نتيجة ضغط الشعوب الأفريقية والرأى العام فى بريطانيا، أن أطلق سراح هارى ثوكو عام ١٩٣٠م فانتخب عام ١٩٣٢م رئيسًا للرابطة، ولكن أعوام المنفى جعلت من ثوكو رجلاً معتدل الفكر، وكان هذا أحد الأسباب التى أدت إلى حدوث انشقاق فى صفوف الرابطة، فتركها ثوكو ليشكل فى عام ١٩٣٥م منظمة خاصة به، وهى «رابطة الكيكويو الإقليمية».

ومع أن رابطة الكيكويو المركـزية كانت من أبرز وأنشط الجـماعات السـياسـية الضاغطة فى كينيا، إلا أن المصالح المحلية ساعـدت على إيجاد عدد من الجمعيات الأخرى، وسط الكيكويو أنفسهم، وظلت رابطة الكيكويو السابقة تمارس نشاطها، وفى عام ١٩٣١ غـيرت أسـمها إلى رابطة الكيـكويو المخلصين لوطنهم، لتأكـيد مساندة أعضـائها للحكومة المركزية. وكان الاهتمام الـرئيسى، إن لم يكن الوحيد لهذه الرابطة، هو مسـألة الأرض، وفيما عدا ذلك قـامت الرابطة بمعارضة المطالب المتطرفـة لمنافسـتها «رابطـة الكيكويو المركزية»، وفى عـام ١٩٢٨م تشكلت رابطة أخرى باسم «حزب الكيكويو التقدمى» وكانت تؤيد آراء الكنيسة الأسكتلندية بشأن عدم ختان الإناث، وفى عام ١٩٢٤ تأسست فى إقليم كافير وندو «الرابطة المركزية لكافير وندو الشمالية» على غرار رابطة الـكيكويو المركزية، وكانت هذه الجمعيات كلها، وكذلك «رابطة دافعى ضرائب كافيروندو الشمالية» تطالب بتمثيل الأفريقيين فى المجلس التشريعى وبتسهيلات تعليمـية أفضل وبمعاملة الأفريقيين معاملة أفضل فيما يختص بمشكلة الأرض.

وعلى كل حـال، فقـد باءت بالفـشل جـميع المحـاولات التى صـارت رابطة الكيكويو المركزية تبـذلها للتعاون مع المنظمات الكينيـة الأخرى، إذ كانت لا تزال للمصالح المحلية الغلبة على المصلحة الوطنية المتمثلة فى تحدى الأمبريالية. غير أنه حـدث أن تشكل عـام ١٩٤٠م «المجلس المتـحـد» الذى وحـد فى إطاره «رابطة الكيكويو المركزية» و «رابطة أعضاء الأوكامبا» و «رابطة تلال تيتا» وكان هدف هذه المنظمـة الجديدة توحيـد نضال سكان كـينيا ضـد الاستعـمار، غيـر أن السلطات البريـطانية لم تلبث أن قـضت على نشاطهـا واعتـقلت ٢٣ عضـواً من أعضـائها وفرضت حظراً على نشاط رابطة الكيكويو المركـزية أكثر المنظمات شعبـية فى كينيا بحجة أن لها نشاطا هداما واتصالات بالزعيم النازى أدولف هتلر، ونفت آلافًا من أعضائها إلى معسكرات السخرة.

وفى أوغندة أسست مجموعة لا يزيد عددها على عشرين شابًا أفريقيًا مثقفًا من أبناء الرؤساء والزعـماء «رابطة شبـاب الباغندة» عـام ١٩١٨م وهى أول المنظمات السـياسيـة فى أوغندة. وكان هـدفها الأسـاسى تحقـيق الإصلاح الديمقـراطى فى «اللوكيكو» أى مـجلس بوغندة المحلى إلى جانب التـغلب على الخلافـات الدينية والقبلية بين الرؤساء والزعماء.

ولم يلبث أن انضم معظم أعضاء هذه الرابطة إلى رابطة «الباتاكا» التى تشكلت عام ١٩٢١م للدفاع فى حق «الباتاكا» فى تملك الأرض. و «الباتاكا» أصلاً فى لغة الباغندة هم رؤساء العشائر الذين عاشوا فى بوغندة قبل قيام البيت المالك السابق. وكانت مقابر كل عشيرة تقام فى قطعة أرض خاصة، ومن ثم تعتبر إقامة المقابر دليلاً على أن هذه الأرض تمتلكها عشيرة معينة وكانت هذه الملكية جماعية ويدير الرؤساء شئون الأرض ويوزعون محصولها.

غير أنه لما كانت اتفاقية عام ١٩٠٠م قد حرمت عدداً كبيراً من رؤساء العشائر من تملك الأرض، على حين سمحت بتوزيع جزء كبير منها فيما يعرف بأرض «الميلو» على رؤساء القبائل وزعمائها، فقد شكل رؤساء العشائر هؤلاء عام ١٩٢١م، تجمعًا سياسيًا لمهاجمة رؤساء القبائل وفضح أساليبهم فى استغلال «الباكوبى» أو الفلاحين، وهو التجمع الذى عرف «برابطة الباتاكا».

ومن الجدير بالذكر أنه قبل اتفاقية عام ١٩٠٠م، كان رؤساء القبائل يجمعون من أتباعهم وفلاحيهم ضريبة عينية أو يرغمونهم على العمل سخرة فى أراضيهم كنوع من الضريبة، وفى مقابل ذلك كانوا يشملونهم بحمايتهم، وقد عرفت هذه الضريبة الإقطاعية باسم «بوسولو» هذا بالإضافة إلى أن رؤساء القبائل كانوا يحصلون من الفلاحين على هدايا من إنتاجهم، من التبغ والموز فى العادة، كنوع من ضريبة العشور، تعرف باسم «نفيجو». وفى اتفاقية عام ١٩٠٠م، حصل الاتفاق على منح الرؤساء والزعماء مرتبات سنوية، ولم يعد، بالتالى، لهم الحق فى الحصول على ضريبتى البوسولو والنفيجو.

فى الوقت نفسه سمح لملاك الأرض بتحصيل إيجارات سنوية من الفلاحين، على ألا يحدث أى التباس بين الإيجارات المحصلة وبين الضرائب التى كانوا يجبونها من قبل بصفتهم رؤساء قبائل. غير أنه بارتفاع قيمة القطن الذى ينتجه الفلاحون، لم يتردد بعض الرؤساء فى مطالبة المستأجرين بضرائب باهظة، لا يمكن اعتبارها بأى حال من الأحوال إيجارات اقتصادية معتدلة.

وكانت نتيجة اشتداد نشاط الفلاحين بعد أن تولت «رابطة الباتاكا» قيادتهم والخوف من حدوث اضطرابات اجتماعية، أن أصدرت حكومة محمية أوغندة عام

١٩٢٧م قانون البوسولو والنفيجو الذى نفذ بعد مفاوضات مع اللوكيكو ابتداء من أول يناير عام ١٩٢٨م. واستهدف هذا القانون التخفيف من وطأة الاستغلال الإقطاعى للفلاحين، فمنح الفلاحين حق وراثة وتأجير الأرض وخفض الإيجارات الإقطاعية.

أما فى تنجانيقا، فقد كان تأسيس المنظمات الجماهيرية والفلاحية سمة من سمات نمو الحركة المعادية للامبريالية فيها. وفى عام ١٩٢٩م أقيمت جمعية تعاونية لتسويق المحاصيل التصديرية بهدف حماية الفلاحين من غبن المشترين الأجانب. وفى عام ١٩٣٩م تشكل «اتحاد كليمنجارو» التعاونى من ٢٧ جمعية تعاونية تضم ٢٥,٧٠٠ عضو.

وفى أوائل الثلاثينات حاول العمال الأفريقيون فى تنجانيقا تأسيس نقابة لهم. وفى يناير عام ١٩٣٣م قام ١٢,٠٠٠ عامل من مناجم الذهب فى «لوبا» بإضراب استمر أسبوعًا فى سبيل رفع الأجور وتحسين ظروف العمل والأحوال المعيشية، ولم يستأنفوا العمل مرة أخرى إلا بعد الاستعانة بقوات البوليس لفض الإضراب. وفرضت حكومة تنجانيقا عندئذ الحظر على جميع النقابات وتحريم والإضرابات غير أن هذا لم يضع حدًا لكفاح العمال.

وفى عام ١٩٣٦م لجأت السلطات الاستعمارية إلى قمع إضراب عمال الأرصفة فى ميناء «تانجا» بإطلاق الرصاص على المضربين.

ومما يستلفت النظر أن اضطرابات سياسية واجتماعية عديدة فى شرق أفريقيا قد بدأت فى شكل احتجاجات دينية، ومن هذه الحركة «المالاكينية» التى انتشرت فى جميع أنحاء أوغندة عام ١٩٢١م، وقد سمى اتباع هذه الطائفة الدينية «الهرطقية»، التى ظهرت عام ١٩١٣م، باسم مؤسسها مالاكى موسى جاكوا وبلغ عدد أتباعها عام ١٩٢١م تسعين ألفًا. وكانت الحركة معادية للكنيسة المسيحية والسلطات الاستعمارية. وبعد القبض على مالاكى ونفيه (توفى عام ١٩٢٩م) أخذ نشاط الطائفة المالاكينية يقل شيئًا فشيئًا، ولو أنها كانت فى عام ١٩٢٤م لا تزال تضم ٥٠,٠٠٠ من الأتباع.

وفى كينيا أيضًا فإن الاحتجاج ضد الكنيسة المسيحية والمبشرين الذين ساندوا الإمبرياليين مساندة تامة، قد تجسد فى بعض الطوائف الهرطقية. ومن هذه طائفة أطلقت على نفسها «واتووامنجو» أى شعب الله. وقد ظهرت هذه الطائفة منذ عام ١٩٣١م، وعاش أفرادها عيشة الزهاد. ولما كانوا يعتقدون أن الأوروبيين لا يعطفون على مطالب السكان الأفريقيين، فقد عارضوا كل ما له أصل غربى أو أوروبى. وكانوا يعتقدون أن الطائرات هى سبب حدوث القحط وهجمات الجراد. وعلى العموم، كانت هذه الطوائف الدينية الهرطقية ذات طابع عام معاد للاستعمار، وتعمل من أجل تقويض دعائم الحكم الاستعمارى فى شرق أفريقيا.

وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى ظهر مشروع تأسيس اتحاد سياسى يضم كينيا وتنجانيقا وأوغندة. وكان صاحب هذا المشروع هو وزير المستعمرات البريطانى مستر امرى الذى كان يفكر حتى قبل نهاية الحرب فى إمكانية ربط أفريقيا الشرقية الألمانية بالمستعمرات البريطانية المجاورة. رغم المخاوف التى أبداها المستوطنون البيض فى كينيا عام ١٩٢٠م من أن يؤدى هذا المشروع إلى تحطيم مخططاتهم الرامية إلى تحويل كينيا إلى مستعمرة عنصرية على غرار جنوب أفريقيا يتمتع فيها المستوطنون بالحكم الذاتى، فقد ظل امرى يعتقد فى صلاحية مشروعه وينتهز كل فرصة للترويج له سواء فى خطبه العامة أو محادثاته، وكخطوة أولى فى سبيل تنفيذ هذا المشروع أوصت لجنة أورمسبى - جور البرلمانية التى زارت منطقة شرق أفريقيا خلال الشهور الأربعة الأخيرة من عام ١٩٢٤م، بإنشاء ما أطلق عليه «مؤتمر حكام أفريقيا الشرقية» لمناقشة المشاكل ذات المصالح المتبادلة، وليعمل بمثابة هيئة تنفيذية للمشروع. وقد عقد هذا المؤتمر بالفعل عام ١٩٢٦م، غير أن مشروع إقامة دولة عنصرية فى كينيا على غرار جنوب أفريقيا لقى معارضة عنيفة من جانب السكان الأفريقيين، كما لقى مشروع الاتحاد السياسى معارضة شديدة من جانب الكاباكا واللوكيكو في بوغندة، مما أرغم الحكومة البريطانية على التراجع والتخلى مؤقتًا عن حلها فى تأسيس هذا الاتحاد.

وطبقًا لتوصيات لجنة ميلتون يونج التى زارت منطقة شرق أفريقيا خلال الشهور الأولى من عام ١٩٢٨م، بذلت محاولة جديدة لإحياء هذه الخطة عام ١٩٣٠م ولكنها انتهت مرة أخرى بالفشل بسبب مقاومة السكان الأفريقيين والكاباكا

واللوكيكو فى بوغندة والأقلية الآسيوية فى كل من تنجانيقا وأوغندة.

ومما يجدر ذكره أنه فى سبيل مقاومة فكرة الاتحاد السياسى بين كينيا وتنجانيقا وأوغندة، وحدتْ شعوب هذه المستعمرات قواها فى نضالها ضد الاستعمار البريطانى. وبذا وضع الأساس للحركة القوية المعادية للاستعمار لشعوب أفريقيا الشرقية، تلك الحركة التى اشتد ساعدها بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت أكثر تنظيما ، وتولى قيادتها المنظمات الوطنية والسياسية ذات البرامج النضالية.

وعلى العموم يمكن القول بأنه بين الحربين العالميتين لم يكن الوعى السياسى والوطنى للجماهير الشعبية قد استيقظ فى الحقيقة، إذ كانت المنظمات السياسية ما تزال فى طور التكوين، كما كانت المصالح القبلية ما تزال متغلبة على المصالح الوطنية أو القومية. وفضلاً إلى أن المنظمات السياسية كانت ما تزال تثق فى أسلوب الالتماسات والبيانات واللجان البرلمانية الملكية، ولم تكن قد وقفت بعد علانية ضد النظام الاستعمارى نفسه، بل كانت لا تزال تناضل ضد مظاهره المختلفة. ومع ذلك، فرغم هذه النقائض الخطيرة، فإن حركة التحرر الوطنى كانت قد شرعت فيما بين الحربين العالميتين فى تقويض أسس الإمبريالية فى أفريقيا الشرقية.

* * *

الفصل الخامس

حركة التحرير الوطنى
من الحرب العالمية الثانية حتى الاستقلال

استفادت بريطانيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩م- ١٩٤٥م) استفادة تامة من المواد الخام والمنتجات الزراعية لمستعمرات أفريقيا الشرقية بالذات. وقد ترددت بادىء ذى بدء فى تجنيد الأفريقيين داخل جيوشها خشية أن ينقلبوا عليها فيما بعد عند عودتهم إلى بلادهم، ومن ثم كان غالبية الأفريقيين الذين ضموا إلى قوات الحلفاء يلحقون بالفرق الاحتياطية أو بوحدات العمل وأسندت إليهم أعمال رصف الطرق وإنشاء المطارات وغيرها من الأعمال ذات الأهمية العسكرية وليست أعمال الحرب الفنية.

غير أن نقص القوى البشرية لدى الحلفاء لم يلبث أن أرغم بريطانيا على تشكيل وحدات أفريقية مقاتلة، لعبت دورًا هامًا فى المعارك التى دارت رحاها فى شرق أفريقيا وأثيوبيا ومدغشقر وبورما.

وبعد أن دخلت بريطانيا الحرب استعانت بقوات من شرق وغرب ووسط أفريقيا وكينيا، ولعبت هذه القوات الأفريقية دورًا حاسمًا فى حسم معارك أفريقيا الشرقية خلال سنتى ١٩٤٠م و١٩٤١م. واستطاعت الفصيلة الأفريقية الحادية عشرة والثانية عشرة أن تحرر قسمايو فى ١٤فبراير عام ١٩٤١م. ودخلت فى ٢٥ فبراير مقديشيو، حيث واصلت زحفها إلى أثيوبيا. وفى ٢٦ مارس استولت الفصائل الأفريقية على هرارى، ثم حررت أديس أبابا عاصمة أثيوبيا فى ٦ أبريل ١٩٤١.

وظلت أفريقيا الشرقية كما كانت قبلا هى المورد الرئيسى للمواد الخام الرخيصة لبريطانيا.

ومن جهة أخرى فقد حدث بعض التغيرات فى التركيب الاجتماعى للمجتمع الأفريقى. فظهرت طبقات متوسطة أفريقية ومثقفون ومهنيون وسياسيون جدد

يختلفون عن رجال السياسة القدماء من الرؤساء وزعماء القبائل التقليدية البسطاء. وكقاعدة عامة فإن المثقفين الأفريقيين الذين خرجوا من صفوف الجماهير الشعبية وشاركوهم مصيرهم، كانوا هم الذين بشروا بالأفكار الثورية. وقد بذل المثقفون الذين خدموا شعوبهم بإخلاص جهوداً كبيرة فى سبيل تجميع القوى الشعبية للنضال ضد الحكم الإمبريالى ولو أنه كان يوجد كذلك بعض المثقفين الذين خدعوا شعوبهم وعملوا فى خدمة الإمبرياليين.

ولعب الجنود الأفريقيون المسرحون دوراً هامًا فى إلهاب حركة التحرر الوطنى، كما غدت الطبقة العاملة- بعد أن أسست أثناء الحرب نقاباتها الأولى قوة ثورية نشطة فى النضال المناهض للاستعمار، علمًا بأن العمال الموسميين كانوا يشكلون أغلبية الطبقة العاملة الأفريقية، وكان العامل المهاجر بعد أن يعمل فى مزرعة أو مصنع يعود إلى قريته وهناك يأخذ فى إثارة مواطنية ضد النظام الاستعمارى.

ولا يَخْفَى أن اتحادات العمال والفلاحين قد شكلوا نواة الجبهة الوطنية التحريرية العريضة.

كذلك لعبت العناصر البورجوازية دوراً نشطًا فى حركة التحرر الوطنى، علمًا بأن الطبقة البورجوازية الوطنية كانت ضعيفة للغاية اقتصاديًا، كما كانت الاحتكارات التجارية تسيطر سيطرة تامة على الصناعة والتجارة الخارجية، ولكن الإمبرياليين منحوا بعض ممثلى الطبقة البورجوازية الأفريقية فرصة للحصول على أرباح ضئيلة فى مجالات الزراعة والصناعات الحرفية والتجارية المحلية الصغيرة. ومع ذلك فإن الملاك الصغار الأفريقيين لم يكونوا أحسن حالاً من الطبقات الكادحة فى ظل النظام الاستعمارى مما دفعهم إلى الإسهام فى حركة التحرر الوطنى.

والجدير بالذكر أن الأحزاب السياسية التى ظهرت فى أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية كان يتولى قيادتها فى العادة أفراد من المثقفين أو من البورجوازية الصغيرة.

الأحزاب السياسية الوطنية:

ظهرت فى أفريقيا الشرقية قبل الحرب العالمية الثانية منظمات سياسية قبلية أو محلية، إلا أن الخطوات الأولى فى سبيل تشكيل أحزاب سياسية وطنية لم تتخذ

إلا فى أثناء الحرب وبعدها، وكانت مسألة الأرض هى مبعث تكوين هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية.

ففى عام ١٩٤٤م تشكل فى كينيا أول حزب سياسى وطنى هو «رابطة الأفريقيين الكينيين» التى عرفت بعد عام ١٩٤٦م باسم «اتحاد كينيا الأفريقى»، وفى عام ١٩٤٧م انتخب جومو كينياتا رئيسًا لهذا الاتحاد الذى راقب الإنجليز نشاطه بمنتهى الحذر.

وعلى خلاف رابطة الكيكويو وغيرها من المنظمات السياسية فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية كان «اتحاد كينيا الأفريقى» يتكون من عدة قبائل كينية: الكيكويو والكامبا والليو وغيرها، كما كان يضم ممثلين عن البورجوازية الوطنية: الفلاحين والعمال والمثقفين. وكان هذا الاتحاد يرى أن مهمته الرئيسية هى جمع شمل قبائل كينيا وتوحيد صفوف رجالها الأحرار للنضال من أجل استعادة الأرض والإصلاح الديمقراطى.

وعلى ذلك، كانت أهداف الحزب تتمثل فى: توزيع الأرض على الفلاحين المعدمين أو الذين يملكون قطعًا صغيرة من الأرض، ومنح الحقوق السياسية للسكان الأفريقيين، ورفع نسبة التمثيل الأفريقى فى المجلس التشريعى، وإلغاء التمييز العنصرى، وكفالة حرية نشاط النقابات العمالية، وتطوير نظام التعليم.

ولما كانت المساعدات التى تقدمها الحكومة فى مجال التعليم تافهة للغاية، فقد رسم اتحاد كينيا الأفريقى لنفسة سياسة بعيدة المدى تتمثل فى نشر التعليم ومحو الأمية بالنسبة لجميع المواطنين ، واستطاع الحزب أن ينشئ عددًا من المدارس الأفريقية، أطلق عليها اسم «المدارس المستقلة»، وقد بلغ عدد هذه المدارس حوالى ٢٦٠ مدرسة التحق بها أكثر من ٧٠,٠٠٠ طالب وكانت نفقات تلك المدارس تعتمد على التبرعات التى تجمع تحت رعاية «جمعية الكيكويو للمدارس المستقلة» و«جمعية مدارس كارينجا».

وخطا الاتحاد خطوة عملية فعالة بإنشاء كلية المعلمين وهى الأولى من نوعها فى شرق أفريقيا لكى تعد المدرسين الأفريقيين للعمل فى المدارس المستقلة.

وفى أوغندة تحولت رابطة الباتاكا عام ١٩٤٦م إلى حزب سياسى وطنى هو حزب الباتاكا، ولم تعد كلمة الباتاكا تعنى «رؤساء العشائر»، بل اتسع معناها ليشمل جميع أعضاء العشائر الذين يمتلكون الأرض، وكذلك الذين يستأجرون قطعة من الأرض، أو بالأحرى أى فرد ينتسب إلى عشيرة، وقد ناضل هذا الحزب فى سبيل تمتع الأفريقيين بحقوقهم السياسية وطالب بإقامة حكومة أفريقية ديمقراطية واستقلال أوغندة.

وفى عام ١٩٤٧م تشكل «اتحاد فلاحى أوغندة الأفريقيين» وسجلته السلطات فى ٢أبريل عام ١٩٤٨م بقيادة أحد الزعماء السياسيين البارزين فى هذه الفترة.

وكان هناك تعاون كبير بين حزب الباتاكا واتحاد فلاحى أوغندة الأفريقيين. وفى بعض المناطق كان اتحاد فلاحى أوغندة هم أنفسهم أعضاء حزب «الباتاكا». وفى حين كان حزب «الباتاكا» يركز هجومه على حكومة بوغندة، كان اتحاد فلاحى أوغندة يهاجم الأسعار المنخفضة التى تشترى بها شركة أوغندة القطن من الفلاحين ويحتج على منع الأفريقيين من أن تكون لهم محالجهم الخاصة بهم، وكان الاتحاد بذلك يعبر عن شكوى «الباكوبى» أو الفلاحين الأوغنديين من احتكار الهنود لصناعة حلج القطن واحتكار شركة أوغندة لتسويق محصول القطن مما مكنها من الحصول على قدر كبير من الأرباح، بينما لم يحصل الفلاحون من محصول القطن إلا على عائد بسيط رغم ارتفاع الأسعار العالمية.

وبعد اضطرابات عام ١٩٤٩م، أعلنت السلطات البريطانية حل حزب «الباتاكا» ووقف نشاط أعضائه، كما فرضت الحظر على نشاط «اتحاد فلاحى أوغندة» ولكن هذا الاتحاد لم يلبث أن عاد إلى الظهور باسم «اتحاد شركات فلاحى أوغندة الأفريقيين» الذى أصبح العمود الفقرى لحزب وطنى جديد أسس فى مارس عام ١٩٥٢م باسم حزب «المؤتمر الوطنى الأوغندى» الذى لم يكن حزبًا ثوريًا أو وطنيًا بمعنى الكلمة، بل كان أكثر شبهًا بالمنظمات البيروقراطية والأحزاب فى غرب أوربا.

أما فى تنجانيقا، فقد قاد حركتها التحررية حزب «الاتحاد الوطنى التنجانيقى» أو «حزب التانو» الذى تشكل عام ١٩٥٤م.

وقد لعبت النقابات العمالية دوراً نشطاً فى الكفاح المناهض للإمبريالية، والواقع أن الحركة النقابية لم تتحول فى شرق أفريقيا إلى حركة جماهيرية إلا بعد الحرب العالمية الثانية،ولو أن رابطة سائقى العربات الأوغنديين كانت قد كونت تنظيماً نشطاً فى عام ١٩٣٩م، وفى خلال سنوات الحرب العالمية الثانية تشكلت نقابات عمال السكك الحديدية فى كينيا وتنجانيقا، وبعد الحرب تشكل حزب العمال الأوغندى الذى تأصل ضد احتكار الأوروبيين والأسيويين للنشاط الاقتصادى فى البلاد.

حركة التحرر الوطنى فى كينيا:

على الرغم من العقبات والصعوبات التى وضعها المستعمرون فى طريق شعوب أفريقيا، إلا أنها لم تتخل مطلقًا عن كفاحها من أجل الحصول على حقوقها المشروعة، وبعد الحرب العالمية الثانية، اشتد كفاح هذه الشعوب من أجل الاستقلال واصطبغ هذا الكفاح فى كينيا بالعنف، وتولى قيادته اتحاد كينيا الأفريقى الذى كان بمثابة جبهة متحدة تضم الأفريقيين جميعًا بصرف النظر عن الاعتبارات القبلية أو الطائفية أو الدينية.

وفى أول يونيو عام ١٩٤٧م عقد اتحاد كينيا الأفريقى مؤتمره الأول فى نيروبى، حيث أعلن برنامجه، الذى بدأ به المعركة من أجل توحيد قوى الشعب الأفريقى فى كينيا، والإعداد لإدخال الديمقراطية فى البلاد ومنح حق الانتخاب لكل البالغين الأفريقيين وتمثيلهم فى المجلسين التشريعى والتنفيذى.. وعلاوة على ذلك، فقد تضمن برنامج الاتحاد المطالبة بإلغاء بطاقات العمل وكافة القيود المفروضة على نشاط وحريات الأفريقيين، ورفع الأجور الحالية للأفريقيين وتطبيق مبدأ الأجر المتساوى للعمل المتساوى، وكفالة حقوق المواطنين الأفريقيين فى التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية...

ولما كان هذا البرنامج يعبر عن مطالب الشعب الكينى فقد التفت جماهير الشعب حول الاتحاد وامتد نشاطه وعضويته إلى خارج مناطق الكيكويو، ولم يأت عام ١٩٥٠م إلا كان إتحاد كينيا الأفريقى يضم أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ عضو وامتدت شبكة فروعه إلى كل مكان فى كينيا.

وفى أكتوبر عام ١٩٥١م نظم الحزب اجتماعًا جماهيريًا فى نيروبى حضرة ٣٠,٠٠٠ شخص. وفى يوليو عام ١٩٥٢م عقد اجتماع جماهيرى آخر فى جيشنجورى حضره ٣٠٠٠٠ من الفلاحين من مختلف أنحاء البلاد.

وأثار نمو حركة التحرر الوطنى قلق الاستعماريين فوضعوا مخططات للقضاء عليها. وفى بحثهم عن شىء يتخذونه مبررًا لذلك ويتيح لهم فرصة اعتقال أكثر العناصر النشطة المشتركة فى الحركة المناهضة للإمبريالية وفى حزب إتحاد كينيا الأفريقى، فقد اختلقوا وجود منظمة أرهابية سرية تدعى «ماوماو» وادعوا أنها تستهدف اغتيال كل الأوروبيين فى كينيا.

وفى الحقيقة كان يوجد فى كينيا عدد من المنظمات السرية الصغيرة ولكن لم يكن هناك منظمة معروفة بهذا الاسم قبل عام ١٩٥٢م، ويعتقد المتخصصون فى الدراسات الأفريقية أن كلمة ماوماو لا معنى لها على الإطلاق.

ولقد كان الحكم البريطانى معرضًا لتهديد خطير، ليس من جانب المجموعات السرية ذات النفوذ الضئيل بين السكان ولكن من جانب اتحاد كينيا الأفريقى، ذلك التنظيم الشرعى الجماهيرى الذى كان القوة الدافعة لحركة التحرر الوطنى فى كينيا. ولقد كان الاستعماريون فى حاجة إلى أسطورة الماوماو لتبرير نظامهم الإرهابى وحركات القمع الموجهة ضد العناصر النشطة المشتركة فى حركة التحرر الوطنى.

وفى خريف عام ١٩٥٢م بُدىء فى نشر حملة من الدعاية حول أسطورة نشاط ماوماو الإرهابى المزعوم، لاتخاذه مبررًا لإعلان حالة الطوارىء فى كينيا والتى أعلنت بالفعل فى ٢٠ أكتوبر عام ١٩٥٢م. وشرعت السلطات البريطانية فى القيام بسلسلة من عمليات الاعتقال الجماعية لأعضاء اتحاد كينيا الأفريقى، الذين اتهموا بأنهم أعضاء فى تنظيم الماوماو، وألقى القبض على جومو كينياتا زعيم حركة التحرر الوطنى فى ٢١ أكتوبر عام ١٩٥٢م بتهمة قيادة منظمة الماوماو وقدم فى نوفمبر للمحاكمة التى استغرقت أكثر من خمسة شهور، وحكم عليه فى ٨ أبريل عام ١٩٥٣م بالسجن، كما حكم على غيره من قادة اتحاد كينيا الأفريقى بسنوات طويلة من السجن والأشغال الشاقة والإبعاد إلى المناطق النائية من البلاد. وأعلنت السلطات فى يونية عام ١٩٥٣، أن اتحاد كينيا الأفريقى خارج على القانون.

وبدأت موجة من الإرهاب والقمع ضد الكيكويو، أكثر المجموعات السكانية عددًا فى البلاد، وبدعوى تخليص البلاد من الماوماو وسحقهم ألقى بعشرات الآلاف من أعضاء حركة التحرر الوطنى فى السجون ومعسكرات الاعتقال وقامت فصائل من رجال البوليس المسلحين بغارات على القرى الأفريقية وألقت القبض على مواطنين أبرياء وصادرت ما يملكونه من ثروات وماشية. وإزاء ذلك لجأ السكان الأفريقيون إلى الفرار من هذا الاضطهاد الوحشى إلى الأدغال، حيث تجمعوا سويًا وكونوا فصائل لحرب العصابات التى أطلق عليها حينئذ الماوماو. وعلى هذا النحو لم تعد الماوماو مجرد منظمة خيالية أو أسطورية، بل غدت قوة مسلحة حقيقية قامت بشن حرب العصابات على الحكم البريطانى.

ويرى بعض الكتاب والباحثين أن ثورة الماوماو ليست إلا حركة تلقائية للفلاحين والأجراء الزراعيين الذين انتزعت أراضيهم قسراً وأرغموا على أن يعيشوا حياة التشرد والجوع ، وأن هذه الحركة كانت تستهدف طرد المستعمرين من البلاد واستعادة الأرض التى كانت تملكها الجماعات القبلية.

ويقول «كينيت اينجهام» أن الماوماو حركة مقاومة قام بها الكيكويو ضد القوى الأجنبية التى بدأت تعامل الرجال على أنهم كائنات أدنى مرتبة من الكائنات البشرية، والتى حرمتهم من أراضيهم وأحالتهم إلى أجراء زراعيين فى مزارع رجال آخرين.

ومع أن اينجهام يرى أن أصول هذه الحركة يكتنفها الغموض، إلا أنه يرجع إحياءها يشكلها الحديث إلى عام ١٩٤٧م، حين اتجه فريق من أعضاء رابطة الكيكويو المركزية إلى العمل سراً وتشكيل حركة الماوماو التى كان أعضاؤها يقسمون على الطاعة ومراعاة السرية والعمل من أجل طرد الأوروبيين من كينيا. وأيًا ما كان الأمر. فلا بد من الإشارة إلى أن اتحاد كينيا الأفريقى وهو التنظيم الشرعى الجماهيرى العلنى، كان قد تشكل داخله تنظيم سرى للإعداد للثورة الوطنية ليس على نطاق الكيكويو وحدهم، بل على نطاق الوطن الكينى كله.

وقبل أن تتجه حركة الماوماو إلى العنف، كان أعضاؤها يقسمون قسمًا خاصًا يقولون فيه: «ليقتلنى هذا القسم إن أفشيت أسرار هذا التنظيم، وليقتلنى هذا

القسم إن تصرفت فى قطعة أرض من أراضى الكيكويو أو بعتها لأجنبى، وليقتلنى هذا القسم إن لم أتبع زعيمنا العظيم كينياتـا، وليقتلنى هذا القسم إن قمت بالتبليغ عن أى عـضو فى هذا التنظيم أو أى عـضو يسـرق من الأوربيين، وليقـتلنى هذا القسم إن امتنعت عن تسديد اشتـراكات هذا التنظيم» والواقع أن أى تنظيم سياسى سرى فى أى مكان علـى ظهر الأرض لا بد أن يكون له قسم مـشابه لهـذا القسم الذى كان يقسمه كل من يريد الانضمام إلى التنظيم بمحض اختياره، وبطريقة علنية فى وضح النهار وبحضور شاهد حسن السمعة وذلك كله بموافقة أسرته.

وبعد أن اتجهت حـركة الماوماو إلى العنف وكان من ينضم إليهـا ويقسم القسم تصدر إليه التعليمات التـالية: «عليك أن تدمر كل شىء؛ إنك سوف تكلف بعمل أى شىء نريد منك أن تعـمله نهارًا أو ليـلاً وفى أى وقت أو أية ظروف مناخـية، وإن طلب منك أن تقطع رقـبة رجل أو تسـرق ماشـية أو أى شىء آخر، فـعليك بالإذعان. وحين تقـتل رجلاً فلا ترفض أن تنهش لحمـه، وإن عارض أبوك وأمك وأخوك أو أختك حركة الماوماو فلا تتردد فى قتلهم إذ عليك أن تطع جميع الأوامر الصادرة إليك».

وعلى كل حال فمن الوجهـة العسكرية الصرفة كانت هبة الماوماو الثـورية سيئة التنظيم وتفـتقـر إلى الأسلحة الـلازمة والقـادة العسكريين. على حين أن الجـيش البريطـانى المرابط فى كينيـا كان مجـهزًا تمام التـجهيـز، ورغم عدم تكافـؤ قوات الفريقين فقد ظل رجال التحرير الكينيون يناضلون بشجاعة منقطعة النظير لمدة أربع سنوات، من أجل حـرية بلادهم واستـقلالهـا. وفى عام ١٩٥٣م شنت الـقوات البريطانيـة سلسلة من العمليات العـسكرية بهدف سحق جـيش عصابات التـحرير الذى كان ينشط فى مناطق الهضبة.

ومع ذلك فقد باءت هذه الحملات بالفشل، إذ كان رجال التحرير يلقون مساندة تامة من السكان وكانـت أنباء التحركات العـسكرية البريطانية تصل إليهم مـقدما، الأمر الذى مـكنهم ليس فقط من الحـفاظ على قـوتهم المحاربة بل أيضـا من شن هجمات مضادة ناجحة.

وسرعان ما حصل رجال العصابات على الخبرة فى شنِّ الحرب على عدو متفوق فى التسليح، وتوحَّدت المجموعات المتفرقة وزادت أعدادهم زيادة كبيرة سنتى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ وأصبحت «جيوش تحرير الأرض» - كما كانوا يطلقون على أنفسهم - قادرة على بث الرعب فى قلب المستعمر.

وفى عام ١٩٥٤ أرسلت الحكومة البريطانية قوات إضافية وطائرات من بريطانيا وروديسيا، وحوصرت وقصفت بالقنابل مناطق الأدغال التى كانت تشكل ساترا بالنسبة لرجال العصابات، وتوقع المستعمر أن يرغم الجوع المتمردين على الاستسلام. ومع ذلك فقد استمر رجال التحرير يحاربون بشجاعة ضد القوات البريطانية المتفوقة التسليح حتى انتهى النظام الاستعمارى وحصلت كينيا على استقلالها فى ١٢ ديسمبر عام ١٩٦٣.

وفى هذا اليوم نزل رجال التحرير إلى شوارع نيروبى وساروا فيها وهم فخورون وسعداء لأن القضية التى حاربوا من أجلها قد توجت بالنصر أخيرا.

وتذكر الإحصائيات البريطانية أن عدد الأفريقيين الذين استشهدوا خلال حركة التحرير بين سنتى ١٩٥٢ و ١٩٥٦ كان حوالى ١١,٥٠٠ شهيدا.

والحقيقة أن عددا الشهداء كان أكثر من هذا الرقم بكثير، فقد استشهد إبان النضال ما لا يقل عن ٣٠,٠٠٠ شخص، وفضلاً عن ذلك فقد زج بما يقرب من ٨٠,٠٠٠ أفريقى فى معسكرات الاعتقال خلال الفترة التى أعلنت فيها حالة الطوارئ. وقد طبق على هؤلاء المعتقلين نظام وحشى من الأشغال الشاقة.

وكشف النقاب للعالم عن هذه الحقائق المخزية وفاة أحد عشر معتقلا بمعسكرات هولا (مديرية الساحل). وألقى التحقيق الذي أجرى بهذا الصدد الأضواء على أساليب القسوة والوحشية السائدة بهذا المعسكر، فقد اتضح أن المعتقلين كانوا يضربون بالهراوات لإرغامهم على العمل أو كعقوبة لامتناعهم عن العمل. وكان هذا هو القانون المعترف به فى معسكرات الاعتقال بكينيا.

أما قائد معسكرات هؤلاء «سوليفان» ومساعديه الذين كانوا مسئولين مسئولية مباشرة عن جرائم القتل بالمعسكر فقد أحيلوا إلى الاستيداع أو صدرت ضدهم أحكام طفيفة. ومع أن المذنبين قد نالوا عقابهم على الجرائم التى ارتكبوها، إلا أن

هذا لم يمنع من توجيه اللوم إلى مسئولين عديدين أفلتوا من العقاب. ولقد كان جيكونيو كيانو على حق عندما ما تحدث فى مجلس كينيا التشريعى فقال: «إن كروان وسوليفان وكوتس ليسوا وحدهم مسئولين عن عمليات الموت بل إن مسئولية هذه العمليات تشمل كل شخص فى المستعمرات ابتداء من السجانين بالمعسكر حتى الحاكم نفسه».

وقد جاء بمقال فى صحيفة «الأبزوفر» البريطانية بتاريخ ١٠ مايو عام ١٩٥٩: «إن مقتل أحد عشر معتقلا بمعسكر هولا فى كينيا هو أحد الأحداث السيئة فى التاريخ الطويل للإدارة البريطانية فى أفريقيا، وإن فضيحة هؤلاء لا يمكن أن تمحى ذكراها تماما».

غير أن القضاء على ثورة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ لم يؤد إلى قمع حركة التحرير الوطنى فى كينيا، وكان من الأمور ذات الدلالة أن تسرع الحكومة البريطانية من أجل تهدئة الجماهير بالقيام بإصدار مجموعة من القوانين سُميت بالإصلاحات الدستورية عام ١٩٦٠. أى فى الوقت الذى كانت حركة الماوماو لا تزال تقض مضاجع المستعمرين. ومع أن الإصلاحات الدستورية التى أعقبت ذلك لم تسفر إلا عن زيادة طفيفة فى تمثيل الإفريقيين فى المجلسين التشريعى والتنفيذى إلا أنها زودت بريطانيا بحجة الادعاء بأن كينيا تسير قدمًا نحو الحكم الذاتى.

وعلى أى حال فقد تمخضت هذه الإصلاحات الدستورية عن وضع دستور عام ١٩٥٤ والذى أطلق عليه «دستور ليتلتون» نسبة إلى وزير المستعمرات مستر أوليفر ليتلتون، الذى زار كينيا فى شهر مارس عام ١٩٥٤ وأعلن هناك دستوره. وبمقتضى هذا الدستور منح الأفريقيون فى كينيا لأول مرة حق انتخاب ممثليهم فى المجلس التشريعى على أساس قائمة انتخابية منفصلة، وزيد عدد المقاعد المخصصة لهم فى هذا المجلس من أربعة إلى ستة مقاعد، كما خصص لهم منصب وزارى واحد فى المجلس التنفيذى الذى أصبح مجلسا للوزارة بدون رئيس للوزارة، على حين خصص للأوربيين ثلاثة مناصب وزارية وخصص للآسيويين منصبان وزاريان.

وبدا محتملا أن يقبل الأفريقيون مبادىء دستور ليتلتون، ولكنهم عارضوها منذ

أن وضع هذا الدستور موضع التنفيذ فى شهر أبريل عام ١٩٥٤، إذ أنه رغم أن الأفريقيين منحوا بموجب هذا الدستور حق انتخاب ممثليهم لأول مرة كما زيد عدد مقاعدهم في المجلس التشريعى إلى ستة مقاعد إلا أن الضغط من أجل الحصول على تقدم سياسى كان كبيرا لدرجة بدا معها أن تخصيص مقعد وزارى واحد لهم أمر غير كاف لتحقيق مطالبهم.

وكما تقول سوزان رود: «فإن الاعتراض الرئيسى للأفريقيين لم يكن منصبا على أن السلطة التنفيذية قد بدأت تنتقل إلى أيدى سكان البلاد بل على أن هذه السلطة قد بدأت تنتقل إلى أيدى الأوروبيين والآسيويين وليس إلى أيدى الأفريقيين».

ومن جهة أخري فقد أحدث دستور ليتلتون انشقاقا فى صفوف المستوطنين البيض ومنظماتهم السياسية التى تمثلهم منذ عام ١٩٤٤ والمسماة «اتحاد الناخبين الكينيين»، فقد عمد مجموعة المعتدلين الذين يتبنون بالنسبة للمشكلة العنصرية ومبدأ مشاركة الأفريقيين للأوروبيين فى الحكم مدرسة «قدهم باليد ولكن ببطء» عمدوا إلى تأسيس حزب سياسى هو «حزب البلاد المتحد» لكى يساعد على تنفيذ إصلاحات ليتلتون، أما المستوطنون المتطرفون الذين يمثلون مدرسة «اضربهم على الرأس» والذين عارضوا إصلاحات ليتلتون ورفضوا مبدأ مشاركة الأفريقيين للأوروبيين فى الحكم فقد عمدوا إلى تأسيس حزب سياسى آخر للدفاع عن وجهة نظرهم أطلق عليه اسم «حزب الاستقلال الفيدرالى».

وظلت السلطات الاستعمارية فى كينيا تفرض سياسة الحظر التام على كل الحركات السياسية التى يقوم بها الأفريقيون حتى عام ١٩٥٦ عندما سمح بزيادة المقاعد المخصصة لممثلى الأفريقيين فى المجلس التشريعى من ستة إلى ثمانية أعضاء والموافقة على إجراء الانتخابات فى عام ١٩٥٧، ولذا أصدرت حكومة كينيا فى يونيو عام ١٩٥٦ قرارا برفع الحظر عن النشاط السياسى الأفريقى، ولكن هذا القرار لم يسمح للأفريقيين بأن ينظموا أنفسهم تنظيما على مستوى عام أى التنظيم الذى يشمل الوطن كله، بل على أساس إقليمى أو قبلى فحسب، وكان لا بد لكل منظمة أو حركة سياسية تتشكل على هذه الصورة ألا يزيد عدد الأعضاء

الأفريقيين فيها عن ٤٩٪ من مجموع أعضائها وألاً تتكلم عن الموضوعات التى يكون لها صلة بالإقليم أو المنطقة التى تكونت فيها هذه المنظمة أو تلك الحركة.

وكانت أول منظمة سياسية إقليمية تم تشكيلها عام ١٩٥٦ هى: «المؤتمر الأفريقى الأقليمى النيروبى» وابتدأ تشكيل العديد من المنظمات السياسية الإقليمية الأفريقية حتى بلغ عددها حوالى اثنتى عشرة منظمة على النحو التالى: المؤتمر الأفريقى الإقليمى النيروبى - حزب تضامن الشعب النيروبى- الاتحاد الديموقراطى الأفريقى لممبسا - الجمعية الإقليمية الأفريقية لنياوا المركزية - المؤتمر الأفريقى الإقليمى لمقاطعة الدويت - المؤتمر الأفريقى الإقليمى لمقاطعة تاكورو - المؤتمر الأفريقى الإقليمى لمقاطعة باشكوس - الحزب الأفريقى الإقليمى فى بارنجو - الحزب الاستقلالى الإقليمى فى كبريتشو - المؤتمر الإقليمى لنيانزا الشمالية - المؤتمر الإقليمى لنيانزا الجنوبية - المؤتمر الإقليمى لمنظمة كيليتى.

ومع أن هذه المنظمات السياسية الإقليمية هى التى تولت الكفاح فى كينيا منذ صدور قرار رفع الحظر عن النشاط السياسى الأفريقى، إلا أنه يجب أن يكون مفهوما أن مهمتها لم تكن سهلة بسبب العقبات والصعاب التى وضعتها الدوائر الاستعمارية فى طريقها، فلم يكن يسمح قانونا بعقد أى اجتماع سياسى أو التحدث فى مثل هذا الاجتماع، ما لم يحصل أصحابه على تصريح من الموظف الرسمى فى الإقليم. ولهذا الموظف الحق فى رفض مثل هذه الاجتماعات وعدم الإذن بها. كما أنه لم يكن يسمح قانونا بعقد الاجتماعات فى الخلاء، وليس لزعيم أية منظمة إقليمية أن يتحدث فى اجتماع منظمة إقليمية أخرى. وليس للمنظمات الإقليمية أن تعقد اجتماعات أينما وكيفما تشاء، بل إن الحكومة قد حددت لها عددا من الاجتماعات تعقدها فى كل شهر، وليس لها الحق فى عقد اجتماعات أكثر من العدد الذى حددته الحكومة، والخطب التى تلقى فى أى اجتماع سياسى لا بد أن تسجل على أشرطة، ولا يمكن لخطبة ألقيت فى مكان أن تلقى أو تترجم فى مكان آخر. وينص القانون على إلغاء أى اجتماع يشتم منه رائحة الإخلال بالأمن، ولا يسمح بالحديث إلا للخطباء الذين حصلوا على تصريح ولا يجيبون إلا على أسئلة تتعلق بالموضوعات المدونة فى جدول الأعمال.

وفى مارس عام ١٩٥٧ أجريت الانتخابات الأفريقية الأولى للمجلس التشريعى وضمت قائمة المرشحين الأفريقيين ٣٧ مرشحا عن ثمانية دوائر انتخابية، وقد توجه إلى صناديق الانتخاب ١٠١,٢٦٦ ناخبا من مجموع الناخبين المسجلين وعددهم ١٢٦,٨١١ ناخبا، وأسفرت الانتخابات عن فوز ثمانية من الأفريقيين بعضوية المجلس التشريعى. غير أن هؤلاء الأعضاء الأفريقيين المنتخبين رفضوا الاعتراف بدستور ليتلتون ولم يقبل أحد منهم المنصب الوزارى المعروض عليه. وحطموا بذلك قواعد دستور ليتلتون الذى كان من المقرر أن ينتهى العمل به عام ١٩٦٠.

ولم يشعر الأفريقيون وحدهم بالقلق على مستقبلهم، بل امتد هذا القلق ليشمل جميع قطاعات المجتمع الكينى المختلط: القطاع الأوروبى والقطاع الآسيوى الأفريقى كذلك، وانعكس هذا القلق فى شكل ظهور العديد من الآراء التى أخذت تنمو فى جميع الاتجاهات.

وفيما يتعلق بالقطاع الأوروبى؛ فقد نجم عن هذا القلق تحطيم منظمة «اتحاد الناخبين» نهائيا وتجزئتها إلى عدة مجموعات مختلفة لكل منها آراؤها الخاصة، وأصبح هناك من المستوطنين من يتحدث عن ضرورة تحطيم الأسوار المضروبة حول مرتفعات البيض، بينما عارض آخرون إجراء أى تعديل دستورى يهدد حكم الرجل الأبيض، ولم يجد فريق ثالث أية غضاضة فى تأييد منظمة الأفريقيين المنتخبين الثمانية، وفشلت الصيحات المنادية بضرورة الوحدة الأوروبية فى مواجهة تهديد القومية السوداء وفى إعادة هذه الوحدة إلى الحياة.

وفى أكتوبر عام ١٩٥٧، جاء إلى كينيا وزير المستعمرات الجديد مستر آلان لينوكس - بويد لإجراء مناقشات دستورية مع الأطراف المختلفة، وأعلن فى الشهر التالى عن تغييرات دستورية هامة توضع موضع التنفيذ خلال عام ١٩٥٨.

وأما هذه التغييرات الدستورية التى عرفت بدستور لينوكس - بويد، فكانت تتضمن رفع نسبة التمثيل الأفريقى فى المجلس التشريعى، بالإضافة إلى إنشاء اثنى عشر مقعدا جديدا بالمجلس بمعدل أربعة مقاعد لكل من الأفريقيين، والآسيويين والأوروبيين، على أن يتم الانتخاب لشغل المقاعد الإثنى عشرة الجديدة التى أطلق

عليها، «المقاعد المنتخبة ذات الوضع الخاص» بواسطة المجلس التشريعى نفسه. وحدد دستور لينوكس - بويد التمثيل العنصرى فى المجلس التشريعى على أساس جديد بحيث يكون نصيب الأفريقيين ١٤ مقعدا ونصيب الأوروبيين ١٤ مقعدا وكذلك نصيب الآسيويين ثمانية مقاعد وذلك بالإضافة إلى المقاعد ذات الوضع الخاص.

وكذلك نص الدستور على إنشاء «مجلس دولة» تكون وظيفته الرئيسية الرقابة على التشريع.

واعترض الأفريقيون على دستور لينوكس - بويد كما اعترضوا على دستور ليتلتون من قبل، وكان اعتراضهم منصبا على المقاعد المنتخبة ذات الوضع الخاص حيث تأكد فى اعتقادهم بأن المجلس التشريعى بما يضمه من عناصر ممثلة للحكومة إنما يخضع للسيطرة الأوروبية، وهذا يعنى أن أى أفريقى ينتخب لشغل أحد المقاعد ذات الوضع الخاص يتعين عليه الظفر بتأييد الأعضاء البيض دون حاجة إلى أصوات الأفريقيين أو الآسيويين مما يجعله آلة فى أيدى الأوروبيين.

ولما أعرب ثلاثة عشر أفريقيا عن رغبتهم فى خوض المعركة الانتخابية من أجل شغل المقاعد الأربعة ذات الوضع الخاص والمخصصة للأفريقيين قام توم مبويا باسم الأعضاء الأفريقيين المنتخبين الثمانية بشن حملة سياسية اتهم فيها هؤلاء الأفريقيين الثلاثة عشر بخيانة مصالح الشعب الأفريقى وأصدر بيانا جاء فيه :«إن أولئك الذين يحاولون ترشيح أنفسهم إنما يتضامنون مع من يسعون إلى الإبقاء على السيطرة الأجنبية ومصادرة حرية الشعب الأفريقى وهم بذلك يعتبرون خونة متآمرين على التضحية بأفريقيا».

والواقع أن دستور لينوكس - بويد قد وضع الأعضاء الأفريقيين المنتخبين الثمانية فى موقف حرج، فهم إما أن يقبلوا زيادة التمثيل الأفريقى بالمجلس التشريعى ليكسبوا بها تقدما سياسيا، وإما أن يستمروا فى مقاطعة الحكومة.. اختاروا بالفعل طريق الاستمرار فى المقاطعة، ولكن الحكومة لم تترك مبويا وزملاءه يفلتون من يدها، فألقت القبض عليهم فى أبريل عام ١٩٥٨ بتهمة إصدار بيان يعتبر قذفا فى حق الأفريقيين المؤيدين لسياسة الحكومة ولقيامهم بحملة ضد

دستور لينوكس بويد. ومن جهة أخرى أقامت الحكومة الدعوى ضد صحيفتين من صحف نيروبى هما «كلونيال تايمز» و«ايست أفريكان تايمز» اللتين يملكهما آسيويون، بتهمة القذف لأنهما نشرتا على صفحاتهما البيان الذى أصدره مبويا وزملاؤه وزعمت الحكومة أن به طعنا أو اغتيابا.

غير أنه لما كانت السلطات الاستعمارية تخشى اندلاع ثورة جديدة فلم تجرؤ على توقيع عقوبات شديدة بمبويا وزملائه، واكتفت بتقديمهم للمحاكمة فى مايو عام ١٩٥٨حيث حكم على كل منهم بدفع غرامة قدرها ٧٥ جنيها، وعند مغادرتهم المحكمة استقبل المتهمون من جانب جمهور غفير يحمل لافتات كتب عليها شعارات «يسقط الإمبرياليون البريطانيون» ويسقط دستور لينوكس- بويد.

وعلى العموم فإن محصلة الإصلاحات الدستورية فى كينيا ولو أنها أسفرت عن زيادة عدد النواب الأفريقيين بالمجلس التشريعى من نائب واحد عين بالمجلس لأول مرة عام ١٩٤٤ إلى ثمانية عشر نائبا عام ١٩٥٨، إلا إنها لم تمس جوهر النظام الاستعمارى ولا وضعية الحكم البريطانى.

فقد ظلت السلطة العليا بيد الحاكم العام على حين ظل المجلسان التشريعى والتنفيذى اللذان يسيطر عليهما الأوروبيون يدافعان عن مصالح الاحتكارات البريطانية والأقلية الأوروبية الصغيرة وليس عن مصالح الشعب الأفريقى.

وكان من الطبيعى ألاّ ترضى هذه الإصلاحات الهزيلة المنظمات الأفريقية الإقليمية التى كانت تكافح من أجل الحكم الذاتى، وفى آخر الخمسينات ضاعفت هذه المنظمات من نضالها فى سبيل تحقيق مبدأ الانتخاب العام وأغلبية أفريقية فى المجلس التشريعى وإلغاء حالة الطوارئ والسماح بتكوين الأحزاب السياسية الوطنية الأفريقية. وفى أعقاب انتخابات عام ١٩٥٨ رفض الأعضاء الأفريقيون فى المجلس التشريعى التعاون مع الحكومة وأعرضوا عن المنصبين اللذين عُرضا عليهم، وطالبوا بعقد مؤتمر لتعديل دستور كينيا.

ولكن هذه المحاولات كلها التى تستهدف الحكم الذاتى والاستقلال لم تجد أية استجابة من جانب الحكومة البريطانية التى لم تكن لديها النية لتقديم تنازلات جوهرية؛ ففى مجلس العموم تكلم وزير المستعمرات ألان لينوكس - بويد عن

سياسة بريطانيا في كينيا فقال: «من الضرورى أن يكون لوزارة المستعمرات الإشراف والسيطرة على كينيا لفترة طويلة مقبلة، وإنى فى هذه اللحظة لا أستطيع أن أتنبأ بموعد يمكن أن تتخلى فيه وزارة المستعمرات عن إشرافها وسيطرتها على البلاد».

وكان لهذا الموقف العنيد من جانب الحكومة البريطانية أثره فى اشتداد جذوة النضال التحررى فى كينيا. وفى أوائل عام ١٩٥٨ تشكل حزب جديد هو حزب «كياما كيا موينجى» ولما كانت قوانين الطوارئ تفرض الحظر على تأسيس الأحزاب السياسية الوطنية فقد مارس حزب «كياما كيا موينجى» نشاطه سرا، ولكن الحكومة لم تلبث أن اكتشفت أمره واعتبرته خارجا عن القانون مدعية بأنه يعمل من أجل تحقيق أهداف الماوماو. ومنعت كل اجتماع سياسى للحزب وحذرت الأفريقيين من حمل المدى فى الأدغال بعد الغروب، وكان الأفريقيون يستخدمون تلك المدى فى مهاجمة كلاب البوليس بنيروبى، وشرعت السلطات فى سلسلة من الاعتقالات الجماعية.

وفى مارس عام ١٩٥٩ بدأت السلطات البريطانية عمليات اضطهاد ضد إحدى المنظمات الإقليمية القوية وهى «حزب تضامن الشعب النيروبى» رغم أن نشاط هذا الحزب لم يكن موضع مساءلة من قبل واعتقل أربعة وثلاثون من زعماء الحزب، وكانت التهمة الموجهة إليهم هى تنظيم الاضطرابات.

وحكم على أغلب زعماء الحزب بتحديد إقامتهم فى المعازل الأفريقية.

على أن نمو حركة التحرير الوطنى فى كينيا سرعان ما أرغم الحكومة البريطانية على اللجوء إلى مناورات جديدة، فوافقت عام ١٩٥٩ على عقد مؤتمر دستورى فى لندن.

وفى الفترة السابقة على انعقاد المؤتمر ازداد النضال السياسى فى كينيا، وطالبت المنظمات الأفريقية بالإلغاء الفورى لحالة الطوارئ، وإطلاق سراح آلاف الأفريقيين الذين زج بهم فى معسكرات الاعتقال والسجون، وشهدت كينيا خلال عامى ١٩٥٨ - ١٩٥٩ حملة قوية تطالب بإطلاق سراح جومو كينياتا فورا، ذلك الرجل الذى يعتبر زعيم حركة التحرير الكينى دون منازع. وتحت الضغط الشعبى أطلق

سراحه فى ١٤ أبريل عام ١٩٥٩ ولكنه حرم من حرية التنقل والحركة داخل كينيا ومنع من القيام بأى نشاط سياسى، وبذا استبدل سجن كينياتا بنفيه فى البرارى الواقعة فى المديرية الشمالية فى لودوار. وبدلا من تهدئة المناضلين من أجل حصول كينياتا على حريته، فقد أدى ذلك إلى حدوث انتفاضة جديدة فى الكفاح إذ طالبت جميع المنظمات الأفريقية بمنحه الحرية الكاملة ليتمكن من تمثيل شعب كينيا فى المؤتمر الدستورى المقبل.

ولما كانت الحكومة البريطانية تخشى أن يؤدى منح كينيا الحرية الكاملة إلى تقوية مراكز القوى المتطرفة وإخفاق مشاريعها ومخططاتها فى مؤتمر لندن، فقد صدر فى ٩مايو ١٩٥٩م تصريح من جانب حاكم كينيا بأن عودة كينياتا إلى النشاط السياسى فوراً سيؤدى إلى حدوث قلاقل فى البلاد مما يجعل منحه الحرية الكاملة أمراً غير مرغوب فيه.

ومن أجل تهيئة جو مناسب أمام مؤتمر لندن اضطرت الحكومة البريطانية إلى إلغاء حالة الطوارئ التى استمرت سبع سنوات فى ١٢ يناير عام ١٩٦٠، وتلا ذلك صدور عفو عام عن عديد من الأفريقيين كانوا قد اتهموا بالانضمام إلى منظمة الماوماو أو التعاطف معها، ولكن صدور هذا العفو العام لم يمنع السلطات البريطانية من الإبقاء على أكثر من ألف شخص من العناصر المعروفة بنشاطها فى الكفاح ضد الاستعمار فى السجون والمعتقلات.

وبدعوى المحافظة على النظام احتفظ الحاكم العام بحق الرقابة والإشراف على نشاط الأحزاب السياسية، ولم يسمح للأفريقيين بعقد الاجتماعات السياسية بدون الحصول مقدما على تصريح رسمى بذلك. وقد جعلت هذه القيود من إلغاء حالة الطوارئ مجرد إجراء شكلى محض.

وبينما كانت تجرى الاستعدادت لعقد مؤتمر لندن، برز اتجاهان سياسيان بين الأعضاء الأفريقيين بالمجلس التشريعى، واختلفت آراؤهما اختلافًا كبيراً بشأن بناء الدولة المقبلة فى كينيا. وشكل الجناح المعتدل بقيادة الحزب الوطنى الكينى. أما الأعضاء الأكثر تطرفًا فقد شكلوا حركة استقلال كينيا، التى أصدرت فى أغسطس عام ١٩٥٩م بيانًا سياسيًا عن مطالبها وهى: الانتخاب العام القائم على مبدأ

صوت واحد لكل فرد واحد وتخصيص بعض المقاعد فى المجلس التشريعى للأقليات، وتحديد موعد استقلال كينيا العاجل، وحكومة مسئولة يشكلها الحزب الذى ينال أغلبية الأصوات، وفتح أراضى الهضبة فوراً أمام الأفريقيين، ووضع برنامج لإعادة توطين الأفريقيين فى هذه المنطقة حالاً، التعليم الاجبارى للأطفال الأفريقيين لمدة ثمان سنوات وإنشاء مدراس مشتركة فوراً، وإطلاق سراح جومو كينياتا وغيره من الزعماء الأفريقيين المعتقلين. ولا شك أن هذه المطالب كانت تعبر عن الآمال العميقة لشعب كينيا.

أما مطالب الحزب الوطنى الكينى فكانت أكثر اعتدالاً، إذ لم يصر الحزب على موقف الاستقلال العاجل لكينيا، بل أبدى استعداده للموافقة على استمرار الحكم الاستعمارى حتى عام ١٩٦٨م. وعلى ذلك، فليس بمستغرب أن يعتبر الأفريقيون مثل هذا الموقف خيانة.

وعندما حاول بعض أعضاء الحزب الوطنى الكينى الخطابة فى اجتماع عقد فى ممبسا فى غضون شهر سبتمبر عام ١٩٥٩م، اضطروا إلى الهرب من فوق المنصة بعد أن انهالت عليهم الحجارة وسط الصيحات المنادية «بالحرية». وفضلاً عن ذلك فإن مؤتمر حركة الحرية الأفريقية لشرق أفريقيا ووسطها الذى انعقد خلال شهر سبتمبر عام ١٩٥٩م فى موشى، رفض الاعتراف بممثلى الحزب الوطنى الكينى.

أما العناصر الرجعية، التى كانت تتكون من المستوطنين الأوروبيين، فقد بذلت قصارى جهودها من أجل الإبقاء على الحكم الاستعمارى فى كينيا للبيض: لأنهم كانوا يرون أنها سياسة غير عملية.

أما العناصر الأكثر اعتدالا بين المستوطنين البيض فقد كانوا يدركون أن محاولة الإبقاء على الوضع الراهن للنظام الاستعمارى مسألة عديمة الجدوى، وقد تحققوا من أن شعبية حركة التحرر الوطنى تستدعى مرونة أكبر من جانب السلطات الحاكمة، التى كانت مضطرة حينذاك إلى تقديم تنازلات من أجل الحفاظ على مركزها بكينيا، وفى أكتوبر عام ١٩٥٩م أسس وزير الزراعة السابق «بلنديل» «الحزب الكينى الجديد» الذى ضم تحت لوائه المستوطنين الأوروبيين الليبراليين، وعلى خلاف الحزب الكينى المتحد، طالب الحزب الكينى الجديد بزيادة طفيفة فى

تمثيل الأفريقيين بأجهزة الحكومة ومؤسساتها والسماح للمزارعين الأفريقيين بمشاركة المستوطنين البيض فى زراعة أراضى الهضبة، واقترح زعيم الحزب خلق طبقة من كبار المزارعين الأفريقيين لكى يساندوا المستوطنين اجتماعيًا، رغم ليبيراليته الظاهرة للعيان فلم يكن الحزب الكينى الجديد يختلف فى الواقع عن الحزب الكينى المتحد، فقد وقف الحزبان موقف المعارضة من مبدأ الاقتراع العام، ومن منح كينيا الاستقلال فى المستقبل القريب.

وعلاوة على ذلك، فقد بذل الحزبان المساعى من أجل زيادة دور الاحتكارات الأوروبية والإبقاء على امتيازات الأقلية الأوربية.

وفى ١٨ يناير عام ١٩٦٠، وبرئاسة وزير المستعمرات الجديد مستر مكلويد افتتح مؤتمر كينيا الدستورى أعماله فى لندن وكانوا هم الآخرون يعدون عدتهم لمؤتمر لندن. وفى أغسطس عام ١٩٥٩، بل وفى نفس الأسبوع الذى أصدرت فيه حركة استقلال كينيا بيانها السياسى ولقيت تحديًا من جانب السلطات، اندمج الأعضاء الأوروبيون المنتخبون الأربعة بالمجلس التشريعى مع أحد أحزاب المستوطنين، وهو حزب الحكومة المحلى التقدمى ليشكلوا حزبًا جديدًا، هو «الحزب الكينى المتحد»، وكان حزب الحكومة المحلى التقدمى يتشكل سابقًا من مجموعة أوروبية متطرفة رجعية يطلق عليها أصلاً اسم «حزب الاستقلال الفيدرالى». الذى كان يعارض مبدأ مشاركة الأفريقيين الأوروبيين فى الحكم، وينادى بتقسيم كينيا إلى دويلات مستقلة ترتبط فيما بينهما باتحاد فيدرالى مركزى.

وكان من المنتظر أن يتضمن برنامج الحزب الكينى المتحد المشكل حديثًا الإبقاء على الحكم الاستعمارى فى كينيا لفترة غير محدودة، وكان زعماء هذا الحزب يرون أن منح كينيا الحكم الذاتى خلال السنوات الخمسين القادمة، مسألة خارجة عن نطاق البحث. واقترح الحزب المتحد توسيع سلطات الأجهزة الإدارية المحلية، وهى خطوة من شأنها أن تؤدى إلى دعم حكم الأقلية الأوروبية وزيادة الفرص المتاحة لها لتطبيق مبدأ (فرق تسد)، وفضلا عن ذلك، فقد طالب الحزب المتحد بالتحفظ على أراضى الهضبة الكينية لصالح المستوطنين البيض، وباستمرار فصل البيض عن السود فى المدارس. غير أن مطالب هذا الحزب أو سياسته لم تجد كما تقول «سوزان وارد» استجابة حقيقية من جانب عديد من المستوطنين، وظل منعقدًا

مدة تزيد عن شهر وتحت ضغط الجماهير الشعبية كان ممثلوا الحزب الوطنى الكينى قد توصلوا إلى اتفاق مع الممثلين المطالبين باستقلال كينيا، وبذا شكل المندوبون الأفريقيون جبهة متحدة فى المؤتمر، فطالبوا بالاقتراع العام، وبصوت واحد لكل ناخب، وحكومة ومسئولة أمام البرلمان، ومنح كينيا الاستقلال فى عام ١٩٦٠، وعارضت كل من الحكومة البريطانية وأحزاب المستوطنين فى كينيا هذه المطالب. وفى ٢١فبراير أنهى المؤتمر أعماله بعد أن أغفل مطلبى الاقتراع العام ومنح كينيا الاستقلال وهما المطلبان الأساسيان للمندوبين الأفريقيين، ومع ذلك فقد وافق المؤتمر على تشكيل مجلس تشريعى أغلبيته من الأفريقيين (٣٧ مقعداً من مجموع مقاعد المجلس للأفريقيين وعددها ٦٥ مقعداً). وتشكيل وزارة بها أربعة مقاعد للأفريقيين من مجموع مقاعدها البالغة اثنى عشر مقعداً.

ولم يرض الشعب الكينى عن دستور ١٩٦٠ الذى تمخض عنه مؤتمر لندن مما أدى إلى ازدياد توتر الموقف السياسى فى البلاد، وصار الشعب فى كل مكان يطالب بالاستقلال الفورى لكينيا.

وكما حدث فى عام ١٩٥٢ شرعت العناصر الاستعمارية الرجعية فى ترويج الإشاعات عن إحياء نشاط حركة الماوماو فى المديرية الوسطى ومنطقة الأخدود الأفريقى، مع إذاعة أنباء عن هجمات رجال البوليس على قرى الكيكويو. وفى يوم أول يوليو من نفس العام بدأت الحكومة البريطانية ترسل قوات إضافية إلى كينيا. وبسرعة كبيرة استمر العمل فى بناء قاعدة كاهاوا العسكرية التى كان قد بدأ بها العمل عام ١٩٥٩، ونظراً لازدياد سخط الجماهير الشعبية وخوفاً من تحوله إلى هياج شعبى أعلن حاكم كينيا «باتريك رينسون» فى حديث له بالراديو أنه إذا تعرض النظام القائم للتهديد فلن يتورع عن استخدام القوة.

وكان محدداً أن تجرى انتخابات المجلس التشريعى الجديد فى شهر فبراير عام ١٩٦١، وبعد إلغاء حالة الطوارئ تشكل فى كينيا حزبان وطنيان متنافسان: «حزب الاتحاد الوطنى الأفريقى الكينى» أو «الكانو» «وحزب الاتحاد الديمقراطى الأفريقى الكينى» أو «الكادو» وقد تشكل الكانو فى مارس عام ١٩٦٠ وضم أكثر القوى ثورية فى كينيا وطالب بالاستقلال الفورى للبلاد. وفى مايو عام ١٩٦٠ انتخب

جومو كينيـانا رئيسا للكانو، ولكن الحكومة رفضت تسجيـل الحزب إذا ظل كينياتا زعيمًا له، بدعوى أنه محظور عليه القيام بأى نشاط سياسى. ولهذا تقرر أن يكون «جيـمس جيشورو» رئـيسًا مؤقـتا للكانو حتى لا يتـعطل نشاط الحزب فى الفـترة السابقة على الانتخابات، وانتخب «أوجـينجا» نائبا للرئيس و «توم مبويا» سكرتيرا عاما.

أما الكادو فقد تشكل فى يونية عام ١٩٦٠ وضم عدة منظمـات سياسية إقليمية ذات اتجاهات انفصـالية، وتولى «ميرو» رئاسة الحـزب، وعلى نقيض الكانو الذى طالب بدولة مركزية قوية، كانت خطة الكادو هى تقسيم كينيا إلى مقاطعات تتمتع بالحكم الذاتى. وفى أكتـوبر عام ١٩٦١، نشر الكادو خطتـه عن الهيكل الإدارى المقبل للبـلاد، فدعا إلى تقـسيم كينيا إلـى خمس مقاطعـات لكل منها حكومتـها المحلية وبرلمانها. وكانت هذه الخطة تتفق كثيـراً مع الاقتراحات التى سبق أن قدمها الحزب الكينى المتـحد أحد أحزاب المسـتوطنين التى كانت تحبـذ هى الأخرى دعم الأجهزة الإدارية المحلية.

ويفسر «كـينيت اينجهام» مشـروع الكادو للتخطيط الأقليمى ومـوقفة من شكل وبناء الدولة الكينية المقبل بأن الـكانو كان يمثل قبائل الكيكويو والليووالكامـبا أكبر قبـائل كينيا، ويعـبر عن وجهـات نظرها، على حين أن الكادو كان يمثل القـبائل الصغرى بالمستعمرات ويحصل على مساندتها وتأييدها.

ولما كانت هذه القبائل الصغرى تخشى من سيطرة الكيكويو والليو بوجه خاص فقد فضل الكادو إنشاء دولة فيدرالية.

وأيًا ما كان الأمر ففى عشية انتـخابات عام ١٩٦١م اختفى الحزب المتحد وحل محله حزب الائتـلاف الكينى برئاسة «كافنديش بنتسينك» وكـان هدفه الإبقاء على امتيازات المستوطنين وخصوصًا حقهم فى حيازة الأرض.

وفيما بين يـناير ومارس عام ١٩٦١م أجريت الانتخابات للمـجلس التشريعى، وفاز فيها الكانو بأكبر عدد من المقاعد دون أن يحصل على أغلبية مطلقة، وطالـب الحزبان الأفريقيان باستقلال كينيا فى غضون عام ١٩٦١م، كما وافقا على الامتناع عن الاشتراك فى الحكم طالما أن كينياتا ما زال ممنوعًا من ممارسة أى نشاط سياسى.

وهذا هو مبعث رفض مرشحى الكانو المنتخبين للدعوة التى وجهها إليهم حاكم كينيا لشغل مناصبهم الشرعية فى الوزارة، غير أن مرشحى الكادو لم يلبثوا أن نقضوا اتفاقهم مع الكانو وقبلوا المناصب الوزارية المعروضة عليهم، وعلى هذا النحو مثَّل الشعب الكينى حزب لم يحصل فى الانتخابات إلا على ثلث عدد الأصوات التى نالها الكانو.

وقد وافقت حكومة كينيا على نقل جومو كينياتا من لودوار إلى مارالال حيث ظل محدد الإقامة، ولم يسمح له باستئناف نشاطه السياسى إلا فى أغسطس عام ١٩٦١.

وحاول جومو كينياتا دون جدوى توحيد نشاط الحزبين الأفريقيين على أساس برنامج مشترك، ولكن زعماء الكادو أصروا على مخططهم المتعلق بالتقسيم الإقليمى، وفى ٢٨ أكتوبر عام ١٩٦١ أصبح كينياتا الزعيم الرسمى للكانو، وحدد الحزب شهر فبراير عام ١٩٦٢ موعدا لاستقلال كينيا، وفى نوفمبر عام ١٩٦١ وصل إلى لندن وفد من الكانو برئاسة كينياتا ليطرح أمام الحكومة البريطانية مسألة عقد مؤتمر دستورى جديد لمنح كينيا الاستقلال الفورى، وفى خلال زيارة ريجنا لدمودلينج وزير المستعمرات البريطانى لكينيا فى نوفمبر عام ١٩٦١، أعلن أن مؤتمرًا دستوريًا بشأن كينيا سوف يعقد فى فبراير عام ١٩٦٢.

وبذلت السلطات الاستعمارية كل جهدها من أجل دعم مركز حزب الكادو فى المؤتمر المقرر انعقاده فى فبراير. وشجعت الحركة الانفصالية بتأييدها الكامل لمشروع الكادو المتعلق بالتقسيم الإقليمى، وفى عام ١٩٦١ ساند البريطانيون حملة تطالب بانفصال الشريط الساحلى عن بقية كينيا على أساس أن هذا الشريط الذى يبلغ عرضة عشرة أميال ويمتد على طول الساحل حتى الفرع الشمالى لنهر تانا من ممتلكات سلطان زنجبار قانونا.

ويرى بعض الكتاب أن الحكومة البريطانية قد استخدمت هذه الحجة لدعم مركزها فى هذا الشريط الساحلى الهام ولحرمان دولة كينيا المستقلة من هذا الشريط، وخاصة ميناء ممبسا أكبر موانى أفريقيا الشرقية، وفضلا عن ذلك فقد بدأت عام ١٩٦١ حركة انفصالية فى المديرية الشمالية بكينيا حيث طالب سكانها

الصوماليون بالانـضمام إلى جمهورية الصومـال. وفى الجنوب بدأ الماساى كذلك يطالبون بالانـفصال عن كـينيا ليكونوا دولة مـستقلة تضم الأراضى التـى تسكنها أقليات من الماساى فى كينيا وتنجانيقا.

ومهما يكن من أمر فقد شهدت الفترة بين ١٤فبراير و٦أبريل عام ١٩٦٢ انعقاد مؤتمر لندن لمناقشة الوضع الدستورى لكينيا. وأيدت الحكومة البريطانية تأييدا كاملا مشروع الكادو الإقليمي والذى دعـا إلى تقسيم كينيا ست مقـاطعات تتمتع بالحكم الذاتى، وعارض مندوبو الكانـو هذا المشروع بقوة وتمسكوا بضـرورة تأسيس دولة مركزية تتمتع حكومتها المركزية بسلطات قوية على جميع أنحاء البلاد.

واشتـد الصراع بين الحزبين بشأن شكل الدولة الـكينية فى المستقـبل، وحاولت الحكومة البريطانية التى ساندت مشـروع الكادو الإقليمى مساندة تامة تحطيم المؤتمر وأن تؤجله مرة أخرى وعدم بحث مسألة استـقلال كينيا فى الظروف الراهنة بحجة الخلافات القائمة بين الحزبين السياسيين الأفريقيين الكبيرين.

غيـر أنه أمكن أخيرًا التـوصل إلى تسوية وسط؛ فقد تـضمن الدستور المقـترح تكوين برلمان من مجلسين: مجلس نواب ينتخب أعضاؤه بواسطة الاقتراع العام فى جمـيع الدوائر الانتخابيـة ،ومجلس شيـوخ يتكون من ممثلين للمقـاطعات الست المزمع إنشاؤها. . أصبحت السلطة التنفيذية فى يد الحكومة المركزية التى أنيطت بها الشئون الخارجية والدفاع والتجارة الخارجية والتنمية الصناعية، وتحت ضغط الكادو تضمن مـشروع الدستور إنشاء ست هـيئات أو مؤسسـات إقليمية تـتمتع بسلطات تشريعية محلية وأن يكون لكل إقليم أو مقاطعة من المقاطعات الست حكومة ذاتية.

وعلى هذا النحو كـانت مقررات مؤتمر لندن الدسـتورى الثانى محـصلة تسوية وسط وترك إتمام النصوص النهائية للدستور لمفـاوضات تالية بين الحزبين السياسيين على أن تجرى هذه المفـاوضات قبل الانتخـابات الجديدة للمجلس التـشريعى التى حدد لها شـهر مايو عام ١٩٦٣ ، أما المسألة الرئيـسية وهى تحديد موعد اسـتقلال كينيا فلم يتخذ المؤتمر قرارًا بشأنها.

وبموجب الدسـتور الجديد شكلت حـكومة ائتلافـية، حـصل الأفريقـيون على غالبيـة مقاعدها (١٤ مقـعدًا من مجمـوع مقاعد الوزارة وعددها ١٦ مـقعدًا) أى

بمعدل سبعة مقاعد لكل من الكادو والكانو، وعين جومو كينياتا زعيم الكانو وزيرا للشئون الدستورية والتخطيط الإقليمى، بينما عين رونالد نجالا زعيم الكادو وزيرا للشئون الدستورية والإدارة، وتولى المستطوطنون الوزارات الرئيسية مثل الدفاع والعدل والزراعة، وظلت السلطة العليا فى يد الحاكم العام، ومن ثم فقد استمر النضال من أجل الاستقلال وتشكيل حكومة وطنية.

ومما يستلفت النظر أن موجة الاضطرابات فى كينيا قد بلغت ذروتها عام ١٩٦٢؛ ففى شهر مارس من هذا العام أضرب خمسة آلاف عامل فى نيروبى لمدة أسبوعين، وفى شهر يونيو أضرب عشرة آلاف عامل من عمال الطباعة والمرافق العامة ومصانع الأحذية، بالإضافة إلى عمال الشحن بميناء ممبسا، مطالبين بتحسين ظروف العمل، وفى شهر يوليو أضرب أكثر من أربعة آلاف عامل ببلدية نيروبى والعمال الزراعيين بمزارع الشاى، واستمر إضراب ١٥,٠٠٠ مدرس حوالى شهر (من ١٨سبتمبر إلى ١٥أكتوبر) وأدى أضرابهم إلى وقف الدراسة بجميع المدارس الأولية ومعظم المدارس الثانوية، وإلى جانب المطالب الاقتصادية كان العمال يطالبون بنهاية الاستعمار.

وفى مايو عام ١٩٦٣ جرت انتخابات المجلس التشريعى، وأظهرت نتائجها أن برنامج حزب الكانو يلقى تأييدا وطنيا جارفا، فقد حصل الحزب على ٦٤ مقعداً فى مجلس النواب و١٦ مقعداً فى مجلس الشيوخ.

وبدأ تنفيذ الدستور الذى يمنح الحكم الذاتى منذ أول يونية عام ١٩٦٣، واضطر الحاكم أن يكلف جومو كينياتا زعيم حزب الكانو بتشكيل الوزارة، وأصبح كينياتا أول رئيس وزراء وطنى فى كينيا، وبهذا لقى مشروع التقسيم الإقليمى للبلاد هزيمة قاسية. ولم يعد بوسع المستوَطنين أن يستغلوا التناقضات بين الحزبين السياسيين الأفريقيين الكبيرين، ولم يعد بوسعهم كذلك تأجيل إعلان استقلال كينيا، فقد أعلن جومو كينياتا أن حكومته سوف تطالب باستقلال كينيا فى غضون عام ١٩٦٣م.

ودعا كينياتا شعب كينيا إلى توحيد صفوفه. ولكن زعماء الكادو استمروا يدعون لمشاريعهم الانفصالية، ووصل بهم الأمر إلى حد الدعوة إلى تقسيم كينيا

إلى دولتين منفصلتين بعضهما عن بعض، وفيما بين ٢٥سبتمبر و١٩أكتوبر عام ١٩٦٣ انعقد فى لندن مؤتمر كينيا الدستورى الثالث، أصر وفد الكادو بتأييد من الحكومة البريطانية على مشروع يهدف إلى تقسيم كينيا إلى سبعة أقاليم.

ولكن شعب كينيا رفض هذا المشروع بقوة وحزم، وبالاعتماد على تأييد الشعب نجح وفد الكانو فى حمل المؤتمر على اتخاذ قرار بإنشاء دولة اتحادية مركزية فى كينيا وبتحديد يوم ١٢ديسمبر عام ١٩٦٣ موعداً لاستقلال البلاد.

وهكذا توج كفاح شعب كينيا بإعلان استقلال البلاد فى ١٢ ديسمبر عام ١٩٦٣ وأصبحت كينيا بالفعل دولة مستقلة منذ هذا اليوم.

حركة التحرير الوطنى فى أوغندة:

اشتعلت حركة التحرير الوطنى فى أوغندة شأنها شأن بقية بلدان أفريقيا الشرقية الأخرى، بعد الحرب العالمية الثانية، وفى خلال سنوات هذه الحرب انتشرت حركة الإضرابات فى أوغندة انتشاراً واسعاً.

وتدل الإضرابات التى حدثت فى أوغندة أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها على إحساس الشعب الأوغندى بوطأة الضغط الاقتصادى عليه، وتطلعه لنيل حريته واستقلاله، ويعتبر الشعب الأوغندى أن الإضراب العام الذى اندلع فى يناير عام ١٩٤٥، وتحول إلى حركة ثورية مسلحة هو بداية ثورته الوطنية ضد الاستعمار البريطانى.

وهناك عوامل كثيرة تفسر تذمر الشعب الأوغندى وقيامه بثورة عام ١٩٤٥ لعل أهمها ما يلى:

١ - انخفاض الأجور فى الوقت الذى ارتفعت فيه تكاليف المعيشة ورفض الملاك وأرباب الأعمال زيادة الأجور.

٢ - إهدار مصالح الباكويى (الفلاحين) وصغار الملاك والعمال والمثقفين وعدم تمثيلهم فى «اللوكيكو» مجلس بوغندة القومى أو المحلى الذى يضم الرؤساء أو الزعماء الباغندة.

٣ - اتجاه السلطات البريطانية إلى نقل ملكية أراضى «الميلو» لغير الأفريقيين.

٤ - قضية الناماسولى أو الملكة الوالدة. . وتتلخص هذه القضية فى أن الملكة الوالدة (والدة الكاباكا متيزا الثانى وأرملة الكاباكا دواوديكو الذى توفى عام ١٩٣٩)، رغبت فى الزواج من أحد أفراد الشعب ضاربة عرض الحائط بتقاليد بوغندة التى تحرم زواج أرملة الكاباكا نهائياً، ولما كان رئيس وزراء أوغندة (الكانيكيرو) مارتن لوثر نسبيروا يعتبر نفسه رجلاً تقدمياً، فقد وافق على هذا الزواج، كما فعلت الشئ نفسه الكنيسة الإنجليكانية فى بوغندة، وأبدت استعدادها للقيام بمراسيم الزواج، وأثار هذا كله تذمر الباغندة، وقام الرؤساء الشعبيون بمهاجمة الحكومة والتقدمية وصبوا جام غضبهم على رئيس الوزراء نسبيروا، واتهموه بإهمال مصالح بوغندة وتحطيم تقاليدها وطالبوا بإقالته هو ووزير المالية سيروانو كولوبيا، وبذا صارت المطالبة بإقالة رئيس الوزراء ووزير المالية رمزاً للإصلاح فى بوغندة.

وقد أسفرت قضية الناماسولى عن استقالة نسبيروا عام ١٩٤١ وتعيين سامويرى واملا رئيساً للوزراء وهو الذى قاد الحملة الناجحة ضد نسبيروا، وهكذا تولى الحكم فى بوغندة لأول مرة «حكومة شعبية» فى إطار اتفاقية الحماية عام ١٩٠٠.

ولم تلبث أن حاولت حكومة المحمية عن طريق «اللوكيكو» استصدار قانون يمكن الكاباكا من نزع ملكية أراضى «الميلو» للأغراض العامة توطئة لنقل ملكية هذه الأرض لغير الأفريقيين، ولكن أمكن منع مرور هذا القانون من اللوكيكو ثم راح الزعماء يعملون على إثارة الشعب ضد وزير المالية كولوبيا.

وفى عام ١٩٤٤ نشر كتيب صغير بعنوان (أى بوغندة الوطن الأم) مؤلفه «داودى موكوبيرا»، وهو يتناول بصفة عامة مشكلة حيازة الأرض فى بوغندة ويضرب الأمثلة على «شراهة الرجل الإنجليزى» فى نهب الأراضى وسلبها من أصحابها الأفريقيين، وانتشر هذا الكتيب انتشاراً واسعاً فى بوغندة، وكان له أثره فى هياج الشعب وتذمره حتى اضطرت حكومة المحمية إلى حظر تداوله.

تلك كانت الظروف السياسية والاقتصادية التى اندلعت فى غمارها اضطرابات عدم ١٩٤٥، تلك الاضطرابات التى بدأت بإضراب مستخدمى مصلحة الأعمال الاجتماعية فى ٥ من يناير عام ١٩٤٥ من أجل زيادة الأجور.

وبعد ثلاثة أيام انضم إلى المضربين عمال عنتيبة، وفى ١٠ من يناير امتد الإضراب إلى كمبالاوضواحيها، وانضم فى الفترة ما بين ١٧ : ٢٠ من يناير عمال كيوجا وجيينجا ومبالى وإيجانجا ولوجازى وموينِدى ومبارارا، وكانت مطالب المضربين تتركز حول زيادة الأجور وإقالة وزير المالية فى حكومة بوغندة والمكروه من الشعب لخضوعه للمستعمرين وتنفيذ مطالبهم، ورفع نسبة تمثيل الأفريقيين فى اللوكيكو، وتدل هذه المطالب على أنِ هذا الإضراب العام قد تجاوز نطاق جميع الإضرابات الأخرى التى اندلعت فى أفريقيا الشرقية، وأنه قد أصبح مظاهرة سياسية حقيقية، واستثار الإضراب العام مشاعر التعاطف الحار والمساندة التامة بين صفوف الفلاحين والحرفيين والمثقفين،وقامت السلطات الاستعمارية بقمع هذه الاضطرابات بقوة ووحشية.

وخشيت السلطات الاستعمارية عاقبة تطور أحداث أوغندة، ومن أجل قمع الإضراب العام استدعيت قوات مسلحة من الأوربيين والهنود، ونقلت وحدات من الجيش النظامى إلى كمبالا، حيث انتشر الإضراب، وفى ١٧ من يناير وقع صدام بين الأفريقيين والقوات المسلحة فقتل أربعة وجرح عشرة، ثم أرسلت القوات المسلحة إلى «ماساكا»، حيث سالت هناك دماء الأفريقيين، وفى جهات أخرى عديدة من البلاد قمع الإضراب بالقوة المسلحة، ومن الصعب تحديد عدد الضحايا تحديداً دقيقاً، فقد جاء فى بيان وزير المستعمرات فى مجلس العموم أنه قتل أثناء هذه الاضربات ثمانية وجرح خمسة عشر، والحقيقة أن عدد الضحايا كان يزيد عن ذلك كثيراً، حيث قيل إن عدد القتلى ثمانية والجرحى اثنى عشر فى كيوجا وحدها وقد استخدمت قوة السلاح كذلك ضد المضربين فى مناطق أخرى، وفى ٢٤ من يناير عام ١٩٤٥ كانت هذه الهبة الثورية قد قمعت تماماً، ولو أن بعض الإضرابات الفردية استمرت فى ثورو حتى شهر فبراير، وتلا قمع الإضراب العام قيام السلطات باعتقالات جماعية، فاعتقلت فى كمبالا وحدها ٣١٩ شخصاً ونكلت بعدد كبير من الرؤساء والزعماء الذين تعاطفوا مع حركة التحرر الوطنى.

ومع ذلك فقد اضطرت السلطات الاستعمارية إلى تقديم بعض التنازلات الطفيفة، فصدر عام ١٩٤٥ قانون إصلاح المجلس التشريعى الذى دخل بموجبه ثلاثة أفريقيين للمجلس لأول مرة ومنهم رئيس وزراء بوغندا.

ومن الواضح أن إصلاح عام ١٩٤٥ لم يؤثر على هيمنة البريطانيين على المجلس التشريعي.

وقد نتج عن هبة عام ١٩٤٥ الثورية إدخال إصلاح جزئي على «اللوكيكو»، فقبل عام ١٩٤٥ كان عدد أعضاء اللكيكو ٨٩ عضواً على النحو الآتي:

- ثلاثة وزراء بحكم مناصبهم وعشرون من رؤساء المديريات وستون من الأعيان المختارين بواسطة الكاباكا، كذلك (وبمقتضى إصلاح عام ١٩٤٥) ظل عدد أعضاء اللكيكو، كما كان من قبل، أى ٨٩ عضوا، ولكن حدث تغيير فى توزيع هؤلاء الأعضاء، فضم اللكيكو بتكوينة الجديد: ثلاثة وزراء وعشرين من رؤساء المديريات وستة مرشحين من قبل الكاباكا وأربعة عشر رئيساً من رؤساء المحافظات أو «الجمبولولا»، وكذلك أربعة عشر رئيساً من رؤساء المراكز أو «الميروكا»، بالإضافة إلى ٣١ عضوا منتخبين يمثلون الطبقات الشعبية والذين كان يتم انتخابهم على أساس نظام الانتخاب غير المباشر.

وقد أدى هذا الإصلاح من الناحية العملية إلى تقوية قبضة الرؤوساء والزعماء وخصوصاً رؤساء «الجمبولولا والميروكا» وأصبحوا يلعبون دوراً أكبر من ذى قبل فى شئون بوغندة، وعلى العموم فقد ظل اللوكيكو مجلساً يمثل الرؤساء والزعماء بالدرجة الأولى، مما أثار حنق أفراد الشعب ودفعهم إلى طريق الكفاح.

وفى أثناء ذلك كانت العلاقات بين حكومة بوغندة وبين حكومة المحمية تزداد سوءاً، وأرغمت حكومة المحمية رئيس الوزراء على الاستقالة، وأسندت رئاسة الوزارة من جديد إلى مارتن لوثر نسيبيروا المكروه لدى الشعب والذى قام بعزل الرؤساء والزعماء الأفريقيين الموالين للرئيس السابق من مناصبهم، وتحت ضغط نسيبيروا أجاز الليكوكو قانون الأراضى الذى سبق أن رفضه فى عهد حكومة أو مالا، وبمقتضاه أصبح من سلطة الكاباكا أن «يحصل على الأراضى للأغراض التى تعود بالنفع على الأمة»، وبعبارة أخرى أجاز القانون نزع ملكية الأرض للأغراض العامة، مما كلف رئيس الوزراء حياته بعد فترة وجيزة من صدور القانون، إذ قام أحد الأوغنديين باغتيال نسبيروا، وعهدت حكومة المحمية برئاسة الوزراء إلى كاوليا كاجوا ابن سير أبولوكاجوا الذى تولى رئاسة الوزراء فى عهد الكاباكا موانجا، والذى ظل يشغل هذا المنصب لمدة ٣٨ عاماً.

وقد تشكل فى أعقاب اضطرابات عام ١٩٤٥ حـزب «الباتاكا» برئاسة «جيمس ميتى» زعيم رابطة الباتاكا القديمة الذى تقـدم الصفوف لرفع علم القومية البوغندية ولكن كان أقـوى شخصيـات الحزب فى الحقيـقة هو سيـما كولامولومـبا، وعلى العموم كانت قـيادة الحزب بيد المثقفين والبورجـوازيين الوطنيين، وقد وحد الحزب تحت لوائه الفـلاحين والعمال وبـعض الرؤساء الإقطاعـيين الذين كانوا يعـارضون النظام الاستعمارى، وتعاون تعاوناً تاماً مع «اتحاد فلاحى أوغندة الأفريقيين»، وقد طالب الحزب بالسماح للأفريقيين بإنتـاج وتسويق المحاصيل النقدية، وزيادة أسعار القطن والبن، وتخفيض الضـرائب، وتحويل اللكوكيكو إلى هيئة منتـخبة، علاوة على ذلك فقد عارض الحزب مشروع الاتحاد الفيدرالى الذى اعتزمت بريطانيا إقامته فى شرق أفـريقيا، وطالب باسـتقلال أوغندة، وبتـاريخ ٢٠ من أبريل عام ١٩٤٩ كـتب سيـماكـولا مولـومبـا إلى حاكم أوغنـدا يقول: «إن شـعب أوغندة يرفض الاتفاقات الإنجليـزية الأوغندية التى فرضها الإنجليـز من طرف واحد حين أبرموها عام ١٩٠٠ مع الأفـريقيين الأمـيين وقتـئذ وأن الشعب يطالب بحكومـة أفريقـية ديمقراطية».

وكانت حركة التحرر الوطنى فى أوغندة قد انتـشرت بسرعة بعد الحرب العالمية الثانيـة فى جميع أرجـاء البلاد، وفى خـلال شهرى أبريل ومـايو من عام ١٩٤٩ عمت سلسلة من المظاهرات، وكـانت مطالب الشعب الأوغندى هى قيـام مجلس تشريعى ديمقراطى ولوكيكو منتخب، ووضع سياسة أثمان عادلة بالنسبة للمنتجات الزراعية، وزيادة الأجور.

وفى ٢٥ من أبريل عـام ١٩٤٩ قدمت هذه المطـالب إلى كاباكـا بوغندة إلا أنه رفضها.

وعندما انتشـرت أنباء رفض الكاباكا لهذه المطالب بدأ الشعب يعـبر عن سخطه علنا، ففى ٢٦ من أبريل حدث صدام دموى بين جـماهير الشعب ورجال البوليس أمام قصر الكاباكا، وانتشرت الحركة من كمبالا إلى غيرها من المدن، وعمت البلاد هبة ثـورية عامة، وفـى أماكن كثـيرة هاجـمت الجمـاهير مكاتب الإدارة المحـلية والسجـون وأطلقوا سـراح المساجين وأقـاموا مـخافر علـى طول الطرق الرئيسـية

وحطموا خطوط التلغراف والتلفون.

وفى اليوم التالى كانوا يسيطرون سيطرة تامة على كمبالا وضواحيها.

وأسرعت السلطات الاستعمارية بإعلان حالة الطوارئ فى بوغندة والمديرية الشرقية، واعتبر حزب الباتاكا واتحاد فلاحى أوغندة الأفريقيين وهما اللذان قادا الحركة الثورية خارجان على القانون، وصودرت ممتلكاتهما، وأقيم نظام بوليسى إرهابى فى البلاد، وتقدر الإحصائيات الرسمية عدد المقبوض عليهم خلال هذه الهبة الثورية بسبعمائة شخص، واستقدمت قوات نظامية من كينيا لتعزيز قوات البوليس المحلية، وفى منتصف مايو كان النظام قد أعيد مرة أخرى فى أوغندة.

ويعزى السبب الرئيسى لفشل هبة عام ١٩٤٩ إلى افتقادها إلى هيئة منظمة قادرة على قيادة الحركة الثورية التى كان يغلب عليها الطابع التلقائى، ولم يكن حزب «الباتاكا» قد أصبح بعد تنظيماً جماهيرياً، ولم يكن له برنامج لتحقيق الاستقلال الوطنى، كما حدث فى عام ١٩٤٥، فإن هبة عام ١٩٤٦ الثورية تركزت فى بوغندة ولم تمتد إلى المديريات الأخرى، ويرى جون جنتر أن هبة عام ١٩٤٩ لم تكن موجهة ضد البريطانيين بقدر ما كانت ضد ملاك الأرض الباغندة ونظام الكاباكا الإقطاعى.

وفى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية وبهدف دعم أركان الإمبريالية البريطانية فى شرق أفريقيا ووسطها، أحيت الحكومة البريطانية من جديد مشروعها الخاص بتوحيد مستعمراتها، وكان هذا المشروع يهدف من الناحية الاقتصادية إلى خلق ظروف أفضل لاستغلال الموارد الاقتصادية على حين كان يهدف من الناحية السياسية إلى تقوية مركز الإمبريالية البريطانية.

وفى عام ١٩٥٣ أسس اتحاد روديسيا ونياسالاند، وكان من المفروض أن يتلوه تأسيس اتحاد شرق أفريقيا، غير أن الشرارة التى اندلعت فى وسط أفريقيا امتد لهيبها إلى شرق أفريقيا، حيث كانت حركة التحرر الوطنى يشتد ساعدها يومًا بعد يوم، وعارض الأفريقيون هذا المشروع الاستعمارى لأنهم كانوا يعتقدون أن مثل هذا الاتحاد سيعزز مركز الأوروبيين فى شرق أفريقيا ويعرقل بالتالى تقدم الحركة الاستقلالية.

وقاوم سكان أوغندة جميعهم مشاريع الاتحاد كلها، وطالب حزب المؤتمر الوطنى الأوغندى - الذى تشكل فى مارس عام ١٩٥٢ ليسد الفراغ السياسى فى حركة التحرر الوطنى - باستقلال أوغندة، وعارض كاباكا بوغندة مشروع اتحاد مستعمرات شرق أفريقيا، ومما يجدر ذكره أن الرؤساء فى بوغندة وكذلك اللكيكو كانوا يسعون من أجل تحقيق الاستقلال لبوغندة وحدها وليس لبقية أجزاء المحمية؛ لأن هؤلاء الرؤساء والزعماء الإقطاعيين كانوا يهتمون بمصالحهم الشخصية ولا يعبأون بمستقبل الشعب الأوغندى.

وفى غضون شهر نوفمبر عام ١٩٥٣ حاولت الحكومة البريطانية عن طريق حاكم أوغندة التغلب على معارضة الكاباكا لمشروع الاتحاد، ولكنه دافع بقوة عن وجهة النظر الأفريقية بصدد هذا المشروع، ولهذا استقر رأى الحكومة البريطانية على عزله من العرش، وفى ٣٠ من نوفمبر عام ١٩٥٣ استدعى الكاباكا إلى مقر المحمية وأبلغه الحاكم بقرار عزله وأمره بأن يغادر بلاده فوراً، وقام الجند المسلحون بإدخاله فى طائرة اتجهت به إلى لندن دون أن يعطى فرصة لإبلاغ أفراد أسرته بقرار خلعه من العرش أو حتى لتوديعهم، وظل الكاباكا منفياً فى لندن حتى عام ١٩٥٥.

ونجم عن غطرسة المستعمرين البريطانيين انبعاث موجة جديدة من التبرم والاستياء فى أوغندة وغيرها من مستعمرات شرق أفريقيا واندلعت دعوة حزب المؤتمر الوطنى الأوغندى لتحرير أوغندة من الاستعمار كالنار فى الهشيم، واستطاع حزب المؤتمر أن يوجد له حلقات محكمة فى كل قرية أوغندية وأن يربط تلك الحلقات ربطاً محكماً بجهاز منسق على أحدث النظم الحزبية فى غرب أوربا. ولم يلبث أن دعا الحزب إلى العصيان المدنى ومقاطعة البضائع الإنجليزية، كما دعت «رابطة نساء بوغندة» إلى يومى حداد وبكاء وحزن واستجاب لهن الشعب. وحاولت بريطانيا تنصيب كاباكا جديد فرفض الشعب واللوكيكو إلى حد أنه صوت على قرار برفض استقبال الملكة اليزابيث الثانية عندما زارت أوغندة خلال جولتها الملكية عام ١٩٥٤.

وفى مايو عام ١٩٥٥ وصل إلى لندن وفد المؤتمر الوطنى الأوغندى وقدم إلى

الحكومة البريطانية «إعلان إرادة شعب أوغندة لتحقيق الاستقلال الكامل الناجز فى عام ١٩٦٠».

وقد جاء فى هذا الإعلان أن شعب أوغندة يرغب فى تحقيق الاستقلال وتكوين دولة مستقلة ذات سيادة فى موعد لا يتجاوز عام ١٩٦٠.

وأخيراً انتهت أزمة الكاباكا (١٩٥٣ - ١٩٥٥) وما صحبها من تدهور العلاقات بين بريطانيا وبوغندة بالتوصل إلى اتفاقيــة بين اللوكيكو والحكومة البريطانية وقعت فى ١٨ من أكتوبر عــام ١٩٥٥ وتقرر بموجبها عودة الكاباكــا إلى عرشه، ولم تحل هذه الاتفاقية الجـديدة محل اتفاقية عام ١٩٠٠ التى ظلت سـارية المفعول، ولكنها أدخلت تعديلات على بعض بنودها، وعلى وجه الخصوص البنود الخاصة بواجبات الكاباكا والوزراء ورؤساء المديريات والـلوكيكو، كما تضمنت تأكـيداً من الحكومة البريطانية بأن ليس لديهـا النية لكى تفرض على أوغندة الاتحاد مع كينيـا وتنجانيقا بدون موافقة الشعب الأوغندى.

وبموجب هذه الاتفاقية لم يعـد الكاباكا مسئولاً بصفة شخصـية وبطريق مباشر عن حكم بوغندة، بل أصبـح مجلس الوزراء هو المسئـول عن الحكم، وكان على رئيس الوزراء أن يحيط الكاباكا علماً بكل الأمور الهـامة المتعلقة بحكومة بوغندة، وظل تكوين اللوكيكو دون تغييـر باستثناء إضافة وزراء جدد إلى عضويـته، وفيما يتعلق بتمثيل الأفريقيين فى المجلس التـشريعى، فقد نصت الاتفاقية على أن يكون ثلاثة أخماس أعضاء المجلس ذوى الصفة التـمثيلية من الأفريقيين، وأن يصل عدد الأفريقيين إلـى نصف العدد الإجمالى لأعضـاء المجلس بما فيهم الأعضـاء المعينين بحكم مناصبهم وأن يحتفظ لبوغـندة بما لا يقل عن ربع العدد الإجمالى للأعضاء الأفريقيين ذوى الصـفة التمثيليـة، وعلاوة على ذلك فقد تضمنت الاتفـاقية بنوداً بشأن تنظيم العلاقـة بين «اللوكيكو» وحكومة المحميـة، ومنحت الحاكم العام حق حل اللوكيكـو إذا خالف نصائحـه، كما منحت اللوكـيكو حق سحب الثـقة من حكومة بوغندة.

وقبل عدة أشهر من إبرام هذه المعاهدة كانت مجموعة منشقة على حزب المؤتمر الوطنى الأوغندى بزعامة موليرا قد أســست فى يناير عام ١٩٥٥ «الحزب التقدمى»

وضمت الهيئة المؤسسة للحزب عدداً من أعضاء اللوكيكو البارزين وبعض رجال الأعمال الأفريقيين ورئيس رابطة مدرسى أوغندة، كما ضم عدة شخصيات نسائية من بينهن شقيقتان لموليرا وكذلك زوجته.

وفى بيانه الحزبى دعا الحزب التقدمى إلى الأخذ بالنظام الفيدرالى وأكد الحاجة إلى تنمية التجارة والاقتصاد وتطويرهما، كما دعا إلى الحرية الشخصية وقال: «إن الفكرة الجديدة التى يريد الحزب التقدمى أن يؤكد بشدة عليها وهى فكرة قيمة الفرد، أن كل فرد له قيمة أمام الله..

«وأن الحزب التقدمي يعتقد أنه يجب أن تكون هناك فرص متساوية للجميع، وبعبارة أخرى أن الحزب يؤمن بمساواة جميع الأفراد بالنسبة للفرص التى تقدمها الدولة، إن تاريخنا يبين أن الفرد لم تكن له أية قيمة، لقد كان زعيم القبيلة هو صاحب الأمر والنهى، وعاش الفرد من أجل زعيم القبيلة، وكان عليه أن يطيع ما يأمر به بدون مساءلة، وبعبارة أخرى لم يكن الفرد يتمتع بالحرية».

على أن الحزب التقدمى لم يحصل على شعبية كبيرة فلم يزد عدد أعضائه عام ١٩٥٦ عن ١٤٠٠ عضو، ومن هنا كان موليرا يعتبره «حزباً من الزعماء».

وفى عام ١٩٥٦ أسس موجولينا وأنصاره «الحزب الديمقراطى»، على حين أسست مجموعة موازى وبيايرا «المؤتمر الوطنى المتحد».

وكان من بين أهداف «الحزب الديمقراطى» تمثيل الأفريقيين تمثيلاً سليماً فى المؤسسات التشريعية والحكومة، ومنح جميع قطاعات المجتمع حقوقاً سياسية متساوية، مما يمكنها من تحقيق استقلال أوغندا، وطالب الحزب بأفرقة مناصب الحكم والإدارة بأسرع ما يمكن، ووعد بالحفاظ على حقوق الأقليات بعد الاستقلال مؤكداً أنه «ليس هناك أحد من أعضاء الحزب لديه أدنى رغبة فى طرد جميع الأجناس الأخرى من أوغندا، ولكننا سنحرم كل أولئك الذين لا يختارون أن يصبحوا مواطنين فى أوغندا من الاشتراك فى حكومتنا، وبعبارة أخرى فإن حكومتنا لن تضم أناساً يحتفظون بجوازى سفر». وأكد الحزب للجماهير «أن سياستنا مبنية على الصدق والعدل والاجتماعى وليس على الشعارات الانتخابية الخادعة».

ولا شك فى أن ظهور هذه الأحزاب الجديدة: الحزب الديمقراطى، والمؤتمر الوطنى المتحد، قد أحدث انقسامات فى الجبهة المتحدة فى النضال من أجل الاستقلال، وكان الحزب الديمقراطى من بين هذه الأحزاب الجديدة يتمتع بنفوذ كبير بين الأفريقيين الكاثوليك، غير أن دعوته للانفصال الدينى ساعدت على تقويض وحدة الشعب، وأضعفت بالتالى حركة التحرر الوطنية، ومن ثم فلا عجب أن تساند السلطات البريطانية الحزب الديمقراطى مساندة تامة.

ولقد كان من نتيجة أزمة الكاباكا وتوتر العلاقات البوغندية البريطانية (١٩٥٣ - ١٩٥٥) إدخال الإصلاح على المجلسين التشريعى والتنفيذى فى أوغندا عام ١٩٥٦ فأصبح المجلس التشريعى يتكون من ستين عضواً.

وبعد هذا الانشقاق انضمت مجموعة موسازى إلى الانفصاليين الباغندة والعناصر الإقطاعية، ولكن قلب الحزب - وعلى رأسه ميلتون أوبوتى - وأصل مسيرته من أجل خلق دولة أوغندية موحدة ديمقراطية ومناضلة ضد الإمبريالية والاستعمار.

وفى خلال عام ١٩٥٩ اجتاحت أوغندة موجة من المقاطعة للبضائع الأجنبية احتجاجاً على محاولة السلطات الاستعمارية الاحتفاظ بامتيازات خاصة للسكان غير الأفريقيين، واشترك فى هذه الحملة عدد من المنظمات السياسية التى وحدت جهودها فى إطار الحركة الوطنية، ورفض المؤتمر الوطنى الأوغندى والحزب الديمقراطى مساندة المقاطعة هذه باعتبار أنها معيقة للإصلاحات الدستورية المتوقعة.

وقد ارتبطت حركة مقاطعة البضائع والشركات الأجنبية ارتباطاً وثيقاً بالنضال من أجل تحقيق الاستقلال العاجل لأوغندة، ولم تتورع السلطات الاستعمارية عن القيام بعمليات تشكيك واسعة النطاق من أجل سحق هذه الحركة، وفى أواخر مايو عام ١٩٥٩ أعلنت حكومة المحمية أن الحركة الوطنية خارجة على القانون وقامت باعتقال موليرا وموسارى وغيرهما من الزعماء، وفى ٤ من يونيو أطلق البوليس السرى النار على مظاهرة فى كمبالا، وانطلقت الإذاعة والصحف البريطانية تنذر بالخطر، وتقدم الحاكم خطوة أخرى فأعلن الأحكام العرفية وحظر التجول.

كذلك اجتاحت أوغندة خلال عامى ١٩٥٩ و١٩٦٠ موجة من الإضرابات كان أكبرها إضراب عمال السكك الحديدية خلال شهرى نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٥٩، وفى أثناء ترقب انعقاد المؤتمر الذى ستطرح فيه قضية تعديل الدستور الأوغندى طالب المؤتمر الوطنى الأوغندى بإعلان استقلال أوغندة فى عام ١٩٦١، على حين كان برنامج الحزب الديمقراطى أكثر اعتدالاً؛ إذ دعا إلى حصول أوغندة على الحكم الذاتى فى عام ١٩٦١ وعلى الاستقلال السياسى الكامل فى عام ١٩٦٦.

واتسعت هوة الخلافات، وأدت إلى حدوث انشقاق جديد فى صفوف حزب المؤتمر الوطنى فى أواخر عام ١٩٥٩، ولكنها إستبقيا الجناح المنشق معهما تحت اسم «المؤتمر الوطنى الأوغندى».

أما الجناح الراديكالى من الحزب القديم فقد انحاز إلى جانب مليتون أوبوتى ودعا هذا الجناح إلى ضرورة العمل المباشر ضد الأمبريالية من أجل تحقيق الاستقلال، واتخذ عدداً من الخطوات الحاسمة فى سبيل دعم المنظمات السياسية العديدة وتكوين جبهة متحدة ضد الإمبريالية.

وفى مارس عام ١٩٦٠ انضم هذا الجناح الراديكالي برئاسة ميلتون أوبوتى إلى «اتحاد شعب أوغندة» ليشكلا حزباً جديداً باسم «مؤتمر شعب أوغندة» وانتخب ميلتون أوبوتى سكرتيراً عاماً له، وقد ضم هذا الحزب الذى لم يلبث أن أصبح الحزب الرئيسى فى البلاد زعماء من مختلف القبائل الرئيسية، وكان برنامجه يطالب بالاستقلال العاجل والناجز لأوغندة وتكوين دولة ذات حكومة مركزية قوية.

وأجريت فى مارس عام ١٩٦١ انتخابات عامة فى أوغندة، حيث توجه إلى صناديق الانتنخاب زهاء ١,٣٠٠,٠٠٠ ناخب، وقاطعت حكومة بوغندة واللوكيكو هذه الانتخابات أيضاً لخوفهما من عدم صون مصالح بوغندة فى ظل الدستور الجديد، وفاز حزب «مؤتمر شعب أوغندة» بأغلبية واضحة.

ومع ذلك فإن مقاعد المجلس التشريعى لم توزع حسب نفوذ كل حزب؛ فحصل الحزب الديمقراطى (٤٩٤,٠٠٠ صوت) على ٤٣ مقعداً من مقاعد

المجلس، على حين حصل حزب مـؤتمر شعب أوغندة (٦٩٥,٠٠٠ صوت) على ٣٥ مقعـداً فقط، تفسـير ذلك هو أن الحزب الديمقراطى فـاز بعشرين مقـعداً من الواحد والعشرين مقعداً المخـصصة لبوغندة بالحظ وحده، فلم يتوجه إلى صناديق الانتخاب سوى ١٪ فـقط من عدد الناخبين، وبذا استفاد الحزب الديمقـراطى كثيراً من عملية مقاطعة الانتخابات التى نفذتها حكومة بوغندة الإقطاعية.

وفى أبريل عـام ١٩٦١ شكلت حكومة وطنيـة فى أوغندة تضم تسعـة مقـاعد للأفريقيين كانت من نصيب الحزب الديمقـراطى، وثلاثة مقاعد للأوروبيين ومقعداً واحد للهنود، وعـين بنديكتو كيـوانوكا رئيس الحزب الـديمقراطى وزيراً بلا وزارة وزعيماً للمجلس التشريعى، وفى يونية عام ١٩٦١ أصبح رئيساً للوزارة، وتحددت اختصاصات الحكومة كمجلس تنفيذى خاضع للحاكم.

ودعا إلى عقد مـؤتمر دستورى فى لندن فى سبتمبر عـام ١٩٦١ لإعداد دستور للبلاد ولتحديد موعد لإعلان استقلال أوغندة.

وقدمت العناصر الإقطاعـية ببوغندة الدليل على أنها العقبـة الرئيسية فى طريق تخطيط شكل الدولة الأوغندية المقـبل، إذ أنه لما كانت آمـالهم فى تحقيق السـيادة الوطنية قد تبددت فقد صممـوا على الدفاع عن مراكزهم وطالبوا بانفصال بوغندة أو بمنحها الاستقلال الذاتى كبديل للانفصال.

وهدد مـوقف رؤساء بوغـندة وزعمـائهـا بتحطيم جـدول أعـمال المحـادثات الدستورية فى لندن وتأجـيل قضية منح الاستقـلال العاجل لأوغندة، ولكن مؤتمر لندن (١٨ سبتمبر - ٩ أكتوبر عام ١٩٦١) حدد يوم أول مارس عام ١٩٦٢ موعداً لمنح أوغندة الاستـقلال الذاتى، ويوم ٩ من أكتوبر من العـام نفسه موعـداً لمنحها الاستقلال السياسى التام، وكان هذا انتصاراً هاماً فى نضال الشعوب الأفريقية ضد الاستـعمار، وقد علق رئيس حـزب «مؤتمر شعب أوغندة» على نتـائج مؤتمر لندن فقال: «حصلنا على كل ما كنا نريده من المؤتمر».

واغتـبطت الدوائر الحـاكمـة فى بوغندة بنتائج المؤتمر لأن جـميع مطـالبهـا قد تحققت، فـقد حصلت بوغندة على مركـز قانونى كملكية فـيدرالية لها حكومـتها وبرلمانها (اللوكيكو) ومحكمتها العليـا، وفضلاً عن ذلك فقد أصبح لبوغندة موارد دخل وقوات بوليسية خاصة بها.

غير أن نتائج المؤتمر لم ترض حكام وتورو وانكولى وبونيورو الذين كانوا يكافحون أيضاً فى سبيل الحكم الذاتى، وإلى جانب ذلك كان حكام بونيورو يطالبون باسترجاع «أقاليمهم المفقودة» التى كان المستعمرون البريطانيون قد اقتطعوها من بونيورو وضموها إلى بوغندة منذ عدة سنوات من قبل.

وبدأت أوغندة تستعد لانتخابات الجمعية الوطنية التى سوف يكون لها دور حاسم فى تقرير مستقبل الدولة المستقلة الجديدة.

وفى نوفمبر عام ١٩٦١ شكلت العناصر الانفصالية فى بوغندة تنظيماً سياسياً خاصاً أطلقوا عليه «كاباكا بيكا» أى «لا أحد غير الكاباكا»، ودعا هذا التنظيم إلى الحفاظ على المؤسسات التقليدية والنظام الملكى فى بوغندة، واتخذ فيما بعد شكل الحزب السياسى.

وفى الفترة السابقة للانتخابات وحد حزب «مؤتمر أوغندة» وحزب «كاباكا بيكا» قواهما من أجل الإطاحة بحكومة الحزب الديمقراطى، وعندما جرت الانتخابات فى أبريل عام ١٩٦٢ استطاع حزب «كاباكا بيكا» أن يفوز بجميع مقاعد بوغندة وأن يحرم الحزب الديمقراطى منها، وعلى العموم فقد أسفرت هذه الانتخابات عن فوز حزب «مؤتمر شعب أوغندة» بثلاثة وأربعين مقعداً فى الجمعية الوطنية وحزب «كاباكا بيكا» بأربعة وعشرين مقعداً والحزب الديمقراطى بأربعة وعشرين مقعداً كذلك.

وكان هذا انتصاراً ساحقاً لحزب «مؤتمر شعب أوغندة»، ولكنه لم يمكنه من الحصول على أغلبية مطلقة فى الجمعية الوطنية.

ومن أجل تشكيل حكومة مستقرة دخل حزب «مؤتمر شعب أوغندة» فى ائتلاف مع حزب «الكاباكا»، أعلن فى أول مايو عام ١٩٦٢ عن تشكيل الحكومة الائتلافية التى ضمت اثنى عشر ممثلاً لحزب مؤتمر شعب أوغندة وأربعة ممثلين لحزب «كاباكا بيكا» وكانت الوزارة الجديدة برئاسة ملتون أوبوتى زعيم حزب «مؤتمر شعب أوغندة».

وفى ٩ من أكتوبر عام ١٩٦٢ حل علم أوغندة الوطنى محل العلم البريطانى وبدأت صفحة جديدة فى تاريخ أوغندة المعاصر.

حركة التحرر الوطنى فى تنجانيقا:

أنهت الحرب العالميـة الأولى الحكم الألمانى بتنجانيقا وسيطر البريطانـيون عليها حتى وافقت عصبة الأمم على وضعـها تحت الانتداب البريطانى، وبذا تمت تصفية الوجود الألمانى بتنجانيقا سياسياً واقـتصادياً وطرد المستوطنون الألمان منها واستولت الإدارة البريطانية على ضـياعهم ومزارعهم، كذلـك تخلصت الإدارة البريطانية من الموظفين الذين خدموا الاسـتعمار الألمانى واستبـدلتهم بموظفين من الهنود أسندت إليهم الوظائف الكتابية بالأجهزة الحكومية والبنوك والشركات التجارية البريطانية.

وأنشأت الإدارة البريطانية أول مجلس تنفيـذى بالمستعمرات عام ١٩٢٠، وأول مجلس تشريعى عام ١٩٢٦، وكان جميع أعضاء المجلسين معينين بحكم مناصبهم فى الإدارة العليا للجهاز الحكومى.

ومن الجدير بالذكر أن بريطانيـا حاولت استرضاء ألمانيا النازية، فـعرضت عليها عـام ١٩٣٨ رد تنجـانيـقا إلـيهـا، ولكن الزعـيم النازى أدولـف هتلر لم يرحب بالفكرة، وبعـد اندلاع الحـرب العالمية الثـانيـة عام ١٩٣٩ وضـعـت مـخططات لاستخدام تنجانيقا كملجأ لليهود الفارين من ألمانيا، إلا أن هذا المشروع لم ينفذ.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وُضعت تنجانيقا تحت وصاية بريطانيا بقرار من الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحـدة فى ديسمبر عام ١٩٤٦، وألزم ميثاق هيئة الأمم المتحدة الحكومة بريطانية بأن تهيئ الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تكفل إعداد تنجانيقـا للاستقلال، ولذا كان من الواجبات الأسـاسية على الحكومة البريطانية أن تشجع عملية تطوير المؤسسات السياسية الحرة فى البلاد، وأن تستحث الأفريقيين على المشاركة فى الأجهزة الإدارية المحلية المركزية.

ولكن الإدارة البريطانيـة أهملت هذه الواجبات إهمالاً ذريعـاً، إضافة إلى ذلك فقد بذلت البريطانيـا قصارى جهدها لإبقاء تنجانيقـا معتمدة اقتصادياً علـيها وغير ناضجة سياسياً بهدف استمـرار وصايتها عليها، بالإضافة إلى أن بريطانيا حرصت على أن يظل شعب تنجـانيقا ممزقـا فى شكل مجموعـات كبيرة من القـبائل يصل عددهـا إلى ١٢٠ قبـيلة تعيش عـيشـة بدائية ومنعـزلة بعضـها عن بعض لغـوياً

واقتصادياً بهدف استخدام هذا التمزق السكانى فى الادعاء بأن تنجانيقا لم تتهيأ بعد للحكم الذاتى.

وأياً ما كان الأمر فقد انتشرت حركة التحرر الوطنى فى تنجانيقا كغيرها من مستعمرات أفريقيا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية، ومع أن قيادة هذه الحركة كانت بيد البورجوازية الوطنية والمثقفين، إلا أن العمال والفلاحين كانوا يشكلون قواها الاجتماعية الرئيسية.

ومن خلال سنوات الحرب العالمية الثانية تشكلت فى تنجانيقا نقابات عمال السكك الحديدية، كما قام العمال بدور هام فى سبيل تحسين أحوالهم الاقتصادية، واتخذوا من الإضرابات وسيلة لتحقيق أهدافهم؛ ففى عام ١٩٤٣ قام عمال الأرصفة فى دار السلام ولندى بإضرابين من أجل زيادة الأجور وعلاوات غلاء المعيشة ووقف الاستقطاعات الجائرة والمطالبة بالعلاج الطبى، وقد بدأ عمال الأرصفة فى دار السلام إضرابهم المحكم التنظيم فى ٢٣ من أغسطس، واستمر قائماً مدة اثنى يوماً وتوقف خلالها العمل تماماً واشتد التوتر وقامت لجنة من محكمة تنجانيقا العليا بالتحقيق فى أسباب الإضراب وتوصلت إلى أن الدافع إليه هو الأحوال المعيشية المتدهورة للغالبية، ومن ثم فقد اضطرت لجنة التحكيم إلى الاعتراف بعدالة مطالب العمال، أما إضراب عمال لندى فكان شبيهاً بإضراب زملائهم عمال دار السلام وانتهى كذلك بتحقيق مطالبهم الأساسية.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تجددت إضرابات العمال فى تنجانيقا، وكان الإضراب العام لعمال الأرصفة فى دار السلام ولعمال الشحن وعمال مزارع السيسل عام ١٩٤٧ بمثابة الإشارة لبدء هجوم الحركة العمالية على النظام الاستعمارى.

وقبل الحرب العالمية الثانية تشكلت فى تنجانيقا منظمة ثقافية صغيرة هى «رابطة تنجانيقا الأفريقية»، وبعد الحرب طالبت هذه الرابطة بتحويل المجلس التشريعى بالمستعمرات إلى جمعية وطنية مع زيادة تمثيل الأفريقيين بها، كما طالبت بإنهاء التمييز العنصرى وإصلاح النظام التعليمى، وأهمية رابطة تنجانيقا الأفريقية تكمن

فى انها كانت الأساس الذى بنى عليه تشكيل منظمة أخرى أكبر عددا وأكثر ميلا للنضال السياسى ألا وهى «الاتحاد الأفريقى التنجانيقى» أو «التسانو» كما صار يطلق عليها.

وبسبب انبعاث حركة التحرر الوطنى فى تنجانيقا بعد الحرب العالمية الثانية اقترحت لجنة معينة من قبل الحاكم البريطانى عام ١٩٥٠ زيادة عدد الأعضاء المعينين من غير الموظفين فى المجلس التشريعى إلى ٢١ عضوا مما يعطى فى رأيها الطوائف والأجناس الثلاثة بالبلاد الأفريقيين والأوروبيين والأسيويين تمثيلا متساويا (بواقع سبعة أعضاء لكل جنس) واعتبرت اللجنة ذلك «تعبيرا مناسبا لمبدأ المشاركة». وقبل ذلك كان عدد أعضاء المجلس التشريعى ١٤ عضوا، سبعة للأوروبيين وأربعة للأفريقيين وثلاثة للآسيويين، وفى عام ١٩٥٤ رفع العدد إلى ٢٧ عضوا، تسعة لكل من الأوروبيين والأفريقيين والآسيويين. ومع ذلك فإن تشكيل المجلس التشريعى بشكله الجديد كان ينطوى على ظلم فاحش بالأفريقيين الذين يبلغ عددهم ما يزيد على سبعة ملايين نسمة يمثلهم تسعة أعضاء أفريقيين على حين يمثل تسعة أعضاء أوروبيين ما يقل عن عشرين ألف أوروبى ويمثل تسعة أعضاء أسيويين حوالى ٧٥٠٠٠ آسيوى.

وبذلت السلطات البريطانية كل ما فى وسعها من أجل الإبقاء على وصايتها على تنجانيقا، ففى عام ١٩٥٣ فرض حاكم تنجانيقا حظرا على انضمام أو انتماء موظفى الدولة إلى المنظمات السياسية، وحاربت حكومة تنجانيقا نشاط حزب «التانو» بكل الوسائل الممكنة. ففى عام ١٩٥٧ رفضت تسجيل عشرة فروع للحزب، وكثيرا ما كان يُحرم (جوليوس نيريرى) زعيم التانو من حق الخطابة فى الاجتماعات العامة والتجمعات الشعبية، وفى عام ١٩٥٨ قُدِّم للمحاكمة ووقعت عليه غرامة، وكانت الجريمة التى ارتكبها أنه فضح الأعمال غير القانونية للإدارة البريطانية.

وكان من بين أسباب تذمر الأفريقيين أن الإدارة البريطانية اتجهت إلى منح مزيد من الأراضى للمستوطنين البيض، كما أنها كانت تهمل شئون تعليم الأفريقيين إهمالا ذريعا.

ويجب الإشارة إلى أن حيازة الأرض فى تنجانيقا إبان الانتداب البريطانى قد حددها قانون الأرض الصادر عام ١٩٢٣، الذى أباح منح الأراضى لغير الوطنيين على سبيل التأجير بحيث لا تزيد مدة التأجير عن ٩٩ سنة ولا تزيد المساحة الممنوحة للفرد الواحد عن ٥٠٠ فدان إلا بموافقة الحاكم، وفى عام ١٩٣١ كانت مساحة الأرض الممنوحة للمستوطنين ١,٠١٣,٠٩٧ فدان ارتفعت عام ١٩٥٣ إلى ٢,٢٠٩,٩٨٠ فدانا. ثم ارتفعت عام ١٩٥٩ إلى ٢,٥٥٤,٨٦٤ فدانا. ورغم الإصلاحات الدستورية التى أدخلتها السلطات البريطانية خلال الخمسينات إلا أن هذه الإصلاحات لم تُغيِّر من جوهر النظام الاستعمارى، وكان كل ما أسفرت عنه هو زيادة عدد مقاعد الأفريقيين فى المجلسين التشريعى والتنفيذى، وكان كل منهما مجلسا استشاريا وأعضاؤه معينون (حتى عام ١٩٥٨) وليسوا منتخبين.

وجرت أول انتخابات للمجلس التشريعى خلال عام ١٩٥٨، ولكن هذه الانتخابات لم تحوِّل المجلس إلى هيئة تمثل الأفريقيين، فقد ترتب على رغبة المستعمرين البريطانيين فى الحفاظ على سيادتهم أن وضعوا نظاما للانتخاب يعطى تمثيلا متساويا للمجموعات الثلاثة من السكان، وهم الأفريقيون والأوربيون والآسيويون وأطلقواعلى ما قاموابه نظام «التمثيل المتوازن» الذى يتمشى مع سياسة «المشاركة» و«التوافق العنصرى» والحقيقة أن هذا النظام لم يكن سوى لبنة فى تنفيذ سياسة تمييز عنصرى صارخة، إذا مُنح الغالبية العظمى من السكان الأفريقيين الذين يمثلون ٩٨,٥٪ من السكان تمثيلا متساويا مع الأوربيين الذين يمثلون ٠,٢٪ من السكان ومع الآسيويين الذين يمثلون ١,٣٪ من السكان، ولم ينتخب من أعضاء المجلس التشريعى البالغ عددهم ٦٧ عضوا سوى ٣٣ عضوا فقط أما بقية أعضاء المجلس وعددهم ٢٤ عضوا فكانوا من الأعضاء المعينين بحكم مناصبهم من قبل الحاكم مما أدى إلى تقوية قبضة المستعمرين على المجلس.

من الواضح أن هذا النظام التمثيلى كان أبعد ما يكون عن الديمقراطية، لأن الأفريقيين كما كانوا من قبل بدون أية حقوق شرعية، ومن ثم فلم يرض هذا النظام الشعب الأفريقى على الإطلاق. وبعد انتخابات عام ١٩٥٨ طالب شعب تنجانيقا بإعادة تنظيم المجلس التشريعى بحيث يلغى نظام التمثيل المتوازن المزعوم ويحل محله مجلس منتخب، ولا شك فى أن هذا كان من شأنه أن يجعل من

المجلس جهازا تمثيليا حقا يستطيع الدفاع عن مصالح الغالبية العظمى من السكان.

واضطرت الحكومة البريطانية تحت الضغط أن توافق على القيام باصلاح دستورى جديد، وحددت لهذا الغرض عام ١٩٥٩ لاجتماع لجنة دستورية أوصى اعضاءها باجماع الآراء بضرورة إيجاد أغلبية أفريقية منتخبة فى المجلس التشريعى التالى مع تخصيص بعض المقاعد لغير الأفريقيين، وفى ١٥ ديسمبر ١٩٥٩ أعلن (حاكم تنجانيقا) موافقة وزير المستعمرات على تقرير اللجنة.

وعملا بتوصيات اللجنة أجريت فى أغسطس عام ١٩٦٠ انتخابات جديدة للمجلس التشريعى، ولم يتعد عدد نواب الأقلية الأوروبية عشرة مقاعد من مجموع مقاعد المجلس البالغ عددها ٧١ مقعداً، واضطرت الحكومة البريطانية أن تمنح تنجانيقا حكما ذاتيا محدودا ابتداء من اول اكتوبر عام ١٩٦٠. وتشكل مجلس للوزارة يضم بعض الأفريقيين، ولكنه كان برئاسة الحاكم البريطانى الذى قام بتعيين جميع الوزراء.

ومع ذلك فإن اصلاح عام ١٩٦٠ كان مجرد خطوة نحو الاستقلال السياسى الكامل، فمع أن انتخابات عام ١٩٦٠ قد أوجدت فى المجنس التشريعى أغلبية أفريقية يقف على رأسها جوليوس نيريرى زعيم «التانو» بصفته رئيسا للمجلس، إلا أن الحاكم البريطانى كان ما يزال يحكم البلاد.. وفضلا عن ذلك فإن الموظفين الاستعماريين البريطانيين ظلوا يديرون الوزارات الهامة مثل الدفاع والمالية والخارجية والعدل، وفى ٣ سبتمبر عام ١٩٦٠ أعلن نيريرى فى خطاب له بالراديو بأن حكومته ستسعى من أجل تحقيق استقلال تنجانيقا التام داخل اطار الكومنولث فى موعد لا يتجاوز عام ١٩٦١.

وعلى الفور شرعت حكومة نيريرى فى التفاوض مع الحكومة البريطانية حول هذه المسألة، وفى مارس عام ١٩٦١ أمكن التوصل إلى اتفاقية تمنح تنجانيقا استقلالها فى ديسمبر عام ١٩٦١. وانتهى بالفعل الحكم الاستعمارى فى ٩ ديسمبر عام ١٩٦١ وأصبحت تنجانيقا دولة مستقلة.

وعلى هذا فربما يبدو أن تنجانيقا قد حصلت على استقلالها بوسائل الاصلاحات الدستورية التى أدت إلى التوسع التدريجى فى اشتراك الأفريقيين فى

الحكومة، ومع ذلك يجب ألا ينسى أبدا أن هذه الاصلاحات لم تكن ممكنة لولا النضال النشط لجماهير الشعب ضد النظام الاستعمارى. لقد كانت حركة التحرر الوطنى بقيادة حزب التانو هى التى أرغمت المستعمرين على التراجع خطوة خطوة حتى وافقوا فى النهاية على منح تنجانيقا استقلالها التام.

حركة التحرر الوطنى فى زنجبار:

انتقل لإشراف على محمية زنجبار من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة المستعمرات فى أول يوليو عام ١٩٢٣.. ومنذ أن أقيمت فعلا الإدارة الجديدة فى عام ١٩٢٣، كانت عملية استبدال ولاة السلطان بموظفين بريطانيين تجرى تدريجيا. وصدر عام ١٩٢٤ مرسوم ينص على أن تتولى سلطات المحمية حكم البلاد وإدارتها، وبذا اعتبر السلطان رمزا أدبيا للدولة على حين استقرت السلطة الحقيقية فى يد المقيم البريطانى وكبار الموظفيين بالمحمية.

وفى عام عام ١٩٢٦ تشكل مجلسان: أحدهما: تنفيذى والآخر: تشريعى. وكان يتولى رئاسة المجلس التنفيذى السلطان نفسه والمقيم البريطانى بصفته نائبا للرئيس، ويضم تسعة من كبار الموظفين البريطانيين.

أما المجلس التشريعى فكان يتولى رئاسته المقيم البريطانى ويضم تسعة من الموظفيين البريطانيين الكبار بحكم وظائفهم، وثمانية من الأعضاء المعينين بفرمان من السلطان بعد استشارة المقيم، وكان توزيع هذه المقاعد الثمانية يتم على أساس طائفى فثلاثة مقاعد للعرب ومقعدين للأفريقيين ومقعدين أخرين للأسيويين ومقعد واحد للأوروبيين.

ومن الجدير بالذكر أن المجلس التشريعى كان مجلسا استشاريا، ولكنه على خلاف مجلس المحمية كان يتمتع بسلطة محدودة فى سن القوانين التى لا تصدر إلا بعد توقيع المقيم البريطانى عليها، ومع ذلك فلم يكن المجلس التشريعى مجلس تمثيليا حقا؛ لأن غالبية أعضائه كانوا من الموظفين البريطانيين، على حين أن الأعضاء الآخرين الذين يمثلون الأجناس والطوائف المختلفة بالبلاد كانوا يختارون بعناية من قبل الإدارة الاستعمارية البريطانية .

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية أدخلت السلطات البريطانية تعديلا على عدد أعضاء المجلس التشريعى ولو أن تكوينه ظل قائما على أساس طائفى، كما حرصت السلطات على انتقاء الأعضاء المعينين بالمجلس من بين الشخصيات المحافظة أو المعتدلة فى آرائها والمضمون ولائها لبريطانيا.

وغنى عن البيان أن حركة التحرر الوطنى قد نمت فى شرق أفريقيا منذ فترة ما بين الحربين العالميتين وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية خصوصا، إلا أن حركة التحرر الوطنى فى زنجبار لم يتسع نطاقها إلا فى أواخر الخمسينات بسبب سياسة «فرِّق تسُد» التى حرصت بريطانيا على اتباعها منذ فترة والتى ساعدت على ظهور عدة جمعيات ومنظمات سياسية طائفية.

فكانت توجد جمعية عربية وثانية أوربية وثالثة أفريقية ورابعة شيرازية وخامسة هندية.

وفى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية تكونت جمعيات شبه سياسية هى «الجمعية العربية» و«الجمعية الهندية». وكانت الجمعية العربية قد شكِّلت مع بداية القرن العشرين للنضال من أجل الحصول على تعويضات مالية لملاك الرقيق العرب الذين تأثروا بالغاء شرعية الرق عام ١٨٩٧ فى زنجبار وبمبه، ثم صارت الجمعية فيما بعد تمثل المصالح العامة لطبقة ملاك الأرض وتصدر جريدة بالعربية والإنجليزية تمثل النزعة الإسلامية.

أما الجمعية الهندية فقد شكلت قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة، وكانت تمثل بصفة عامة مصالح الدوائر الآسيوية التجارية والمالية.

أما الجمعية الأفريقية التى كانت تتكون أساسا من الأفريقيين فقد شكلت عام ١٩٣٤ ، ولو أنها ظلت بعد ذلك فترة من الزمن بعيدة عن النشاط السياسى. وفى عام ١٩٣٩ شكلت الجمعية الشيرازية فى بمبه أولا، ثم بعد ذلك فى زنجبار، ولكنها لم تبدأ مزاولة نشاطها بشكل ملموس إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

وكانت كل جمعية من هذه الجمعيات تقدم لأبناء طائفتها الخدمات الاجتماعية وتشرف على عدد من المدارس والأندية الثقافية والمستشفيات وتمثيلهم فى الجهاز الحكومى وفى العلاقات مع الإدارة البريطانية. وفى الحقيقة كانت كل جمعية تعيش

فى إطارها الخاص، ولم تكن تَطِل منه إلا للكيد للجمعيات الأخرى والدفاع عن المصالح المكتسبة والمراكز الموروثة لأبناء طائفتها.

وعلى العموم فمنذ أوائل الخمسينات بدأت هذه الجمعيات الطائفية تنشط سياسيا خصوصا العناصر الوطنية بالجمعية العربية الذين راحوا يهاجمون الطائفية التى تفتت الشعب وكفاحه ويدعون إلى الحكم الذاتى فى نطاق الكومنولث البريطانى. ومنذ يوليو عام ١٩٥٣ بدأت العناصر الوطنية تحصل على عدد كبير متزايد من المراكز باللجنة التنفيذية للجمعية العربية.

وفى مطلع عام ١٩٥٤ عرضت السلطات البريطانية على الجمعيات الطائفية المختلفة اقتراحات المقيم البريطانى بشأن تعديل قانون المجلس التشريعى مع بقاء الأساس الطائفى للعضوية. وانتهز على بن محسن هذه الفرصة فقدم إلى الحكومة باسم الجمعية العربية عدة مطالب منها:

١ - التقدم السياسى لزنجبار وتغيير الدستور.

٢ - حق الشعب فى انتخاب ممثليه.

٣ - إلغاء الطائفية من المعركة الانتخابية بإلغاء نظام قوائم الناخبين على أساس طائفى، ويستبدل بها قائمة موحدة لجميع الناخبين على أساس مبدأ الاقتراع العام.

٤ - تأليف حكومة دستورية تستمد قوتها من الشعب.

٥ - النظر فى عودة ساحل كينيا المغتصب من زنجبار.

غير أن السلطات رفضت هذه المطالب، وأغلقت فى يونية عام ١٩٥٤ جريدة «الفلق» العربية لمهاجمتها السياسة البريطانية، فخرج العرب من كل التشكيلات الحكومية، وقاطعوا جلسات المجلس التشريعى من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٥٦.

وفى أثناء ذلك وعلى وجه التحديد فى منتصف عام ١٩٥٥ أى فى ذروة مقاطعة الجمعية العربية للحكومة والمجلس التشريعى أسست مجموعة صغيرة من المزارعين بإحدى قرى زنجبار حزبا سياسيا أطلقوا عليه اسم «الحزب الوطنى لرعايا سلطان زنجبار». وكان مؤسسو هذا الحزب ثلاثة من السواحلية أكثرهم نفوذًا «حاج

حسين» الذى تولى منصب رئيس الحزب، ودعا الحـزب إلى إنهاء التمثيل الطائفى بالمجلس التشريعى، وطالب باستقلال زنجبار وقد ظل الحزب خلال الشهور الأولى من تأسيسه بـعيدا عن مجرى الحياة السـياسية فى مدينة زنجبـار، ولهذا السبب لم يسمع فى هذا الوقت أو فيما بعـد سوى قليل من الناس عن تأسيس هذا الحزب. ورغم ذلك فقد كان «الحزب الوطنى لرعايا سلطان زنجبار». هو أول حزب سياسى وطنى فى محمية زنجبار.

ولم يلبث أن تم اتصال بين قـيادة «الحزب الوطنى لرعايا سلطان زنجـبار» وبين «الجمعية العربية» فى مواجهة الإصلاح الدستورى المقترح.

وكانت السلطات البريطانية قـد أعلنت فى أواخر عام ١٩٥٥ عن إنشاء مجلس شورى، وأهم من ذلك زيادة عـدد أعضاء المجلسين الـتنفيذى والتشـريعى، حيث كان يتكون المجلس من المقيم البريطانى بصفتـه رئيسا ومن أربعة من كبار الموظفين البريطـانيين بحكم مناصـبهم وثلاثة من الموظفـين يعينهم السلطان بعـد استـشارة المقيم، وثلاثة أعضـاء من غير الموظفين يكون أحدهم عربيـا والثانى هنديا والثالث أفريقـيا، أما المجلـس التشريعى الجـديد فقد اقـترح زيادة عـدد أعضائه إلى سـتة وعشـرين عضـوا يكون من بينهم اثنا عـشر عـضوا من غيـر الموظفيـن، ويجرى الانتخاب لشغل ست مـقاعد من المقاعد الاثنى عشر الأخيـرة على أساس الاقتراع العام. أما المقاعد الستة الأخرى، فيقوم السلطان بتعيين من يشغلونها بعد استشارة المقيم البريطانى.

وعلى كل حـال فإن الاتصـال الذى حدث بيـن قيـادة «الحزب الوطنى لرعـايا سلطان زنجبـار» وبين «الجمعية العـربية» قد اسفـر عن اندماج الحزب فى الجمـعية العربية، وظهور حزب جديد باسم «حزب زنجبار الوطنى» أو «الحزب الوطنى».

وهكذا أخذ الحزب الوطنى مكان الجـمعية العربية وصار يمـثِّل مصالح الدوائر العربية الثرية وكبار ملاك الأراضى والتجار العرب إلى جانب كبار موظفى السلطنة من العرب، وتولى على بن محـسن قيادة الحزب الفعلية وأصـبحت جريدة «مون جوزى» لسان حال الحزب.

ولابد من الإشـارة إلى أن الحزب الوطنى كـان أول من دعا إلى فكرة قـوميـة

والتحـرر الوطنى فى زنجبار، وتمسكت قـيادته باستـمرار بمبدأ القـومية الزنجـبارية بصرف النظر عن اللون والطائفة والعنصر.

ومع ذلك فقد تمسَّك الحزب بمبدأ الولاء المطلق للسلطان كشخص وكنظام ودافع عن السلطة بنوع من الحمـاس الدينى الإسلامى، واعتبـر الولاء للسلطنة جزءًا من الولاء للإسـلام، ومن ناحيـة التنظيم الحزبى أخـذ الحزب الوطنى صـورة التنظيم الحزبى المتداول بيـن أحزاب أفريقيا الحـديثة، فصارت له شـعب وفروع فى القرى والوحدات السكنية يعلوها لجـان فى المركز يأتى فوقها لجنة تنفيـذية كما صارت له أجهـزة اتصال فى المدن وفى المناطق الريفـية، ويرتبط بالحـزب منظمات للشـباب والنساء، واتحاد للـنقابات العمالية وهيـئة برلمانية ويمثلون جـميعا على مـستويات الحزب المختلفـة. وكان الحزب يعقد اجـتماعا اسبـوعيا لجميع سـكرتيرى الشعب والفروع مع اللجنة التنفيذية للحزب.

على أن إعلان تكوين «الحـزب الوطنى» إلى جانب إعلان السلطات البـريطانية عزمـها على إجراء انتـخابات عامـة جديدة خلال عـام ١٩٥٧ لم يلبث أن أرغم قيادتـى الجمعيـة الأفريقية والجـمعية الشـيرازية على التفكير فى الموقف ومـحاولة توحيد صفوفـهما وتسوية خلافاتهما التى كانـت تَحولْ دون تكوين حزب سياسى يضم جميع الأفريقيين فى محميَّة زنجبار.

ومن الجدير بالذكر أن رئاسة الجـمعية الأفريقية كـانت قد آلت عام ١٩٥٤ بعد استقالة رئيـسها الطبيب الحكومى «هربرت بارناباس» إلى «عبـيد أمين كروم» وهو بحار سـابق عمل فى البحـر كتاجـر متجـول مدة ٢٢ عامًـا ثم أنشأ نقابة لعـمال الزوارق البخارية فى ميناء زنجبار.

وفى غضون عام ١٩٥٦ قام «جيوليوس نيريرى» زعيم «الاتحاد الوطنى الأفريقى التنجانيـقى» أو التانو بزيارة زنجـبار عدة مـرات لمحاولة حث الزعـماء الأفريقـيين بالجمعيتين الأفـريقية والشيرازية على تناسى خلافاتهما القديمة وادمـاج الجمعيتين معا فى شكل اتحاد أفـريقى شيرازى، ولقى اقتراح نيريرى تأييـدا مطلقا من جانب قيادة الجمعـية الأفريقية، على حين أنه حصل على تأييد مـحدود من جانب قيادة الجمـعية الشيـرازية التى كان الحزب الوطنى قـد اتصل بها من أجل توسيع قـاعدة عمله السياسى.

وسرعان ما أحدثت زيارات نيريرى انقساما حادا فى صفوف أعضاء الجمعية الشيرازية، إذ رأى قسما منهم الاستجابة إلى اقتراح نيريرى على أساس أن تكوين الحزب الوطنى والتهديد الذى أوجده بسيطرة العرب على الموقف يستلزم أن يتصالح الشيرازية والأفريقيون ويكونوا الاتحاد الأفريقى الشيرازى المقترح. بينما رأى قسم آخر يمثل شيرازية المناطق الشمالية من جزيرة زنجبار وشيرازية بمبه على وجه الخصوص رفض دعوة نيريرى لأسباب عديدة. منها أن الشيرازية ليسوا من الأفريقيين وتربطهم علاقات ودية ودينية بعرب زنجبار، وأن الشيرازية قد خدموا بالوظائف الإدارية المحلية فى حكومة السلطان كبحارة فى تجارة المحيط الهندى.

ولما كان محمد شامت وعلى شريف موسى وهما من زعماء قبائل بمبة الشيرازية قد امتنعا على الانضمام إلى حزب زنجبار الوطنى خشية أن يخضعا لزعمائه العرب، فقد أسسا فى أواخر عام ١٩٥٦حزبا سياسيا أطلقا عليه اسم «اتحاد الأمة» ولم يلبث أن قرر تاجو وكومبو زعيما قبائل هاديمو الشيرازية الانضام إلى الجمعية الأفريقية، فشكل فى فبراير عام ١٩٥٧ «الحزب الأفريقى الشيرازى» أو «اتحاد افريقيا الشيرازية» برئاسة عبيد أمين كروم وسكرتارية ثابت مومبو.

ودارت المعركة الانتخابية فى يوليو عام ١٩٥٧ بين الحزبين الوطنى والأفريقى الشيرازى لشغل المقاعد الستة بالمجلس التشريعى واتفقت المطالب الوطنية للحزبين فيما يتعلق بالاستقلال فى نطاق الكومنولث البريطانى والإسراع بفتح باب العمل الحكومى أمام الأفريقيين، كما أعرب الحزبان عن ولائهما للسلطان وأعلنا عن تأييدهما للنظام الملكى الدستورى باعتباره النظام المناسب للأمة الزنجبارية المستقلة. واختلف الحزبان بصدد خطوات التقدم الدستورى. إذ أنه لما كان الحزب الأفريقى لشيرازى قد أعلن عن نفسه بأنه حزب الأفريقيين الفقراء والمحرومين، فقد طالب باتباع سياسة التطور الدستورى التدريجى حتى تتاح الفرصة لغالبية السكان الأفريقيين ليلحقوا بالطوائف الأخرى فى مجالى التعليم والتقدم الاجتماعى. أما الحزب الوطنى الذى تركزت دعوته على أنه رافع لواء القومية الزنجبارية فقد طالب بالحكم الذاتى العاجل والاستقلال.

والواقع أن المعركة الانتخابية كانت حافزا للجماهير الشعبية على النشاط

السياسى فتوجه إلى صناديق الانتخـاب ٣٥,٣٦١ ناخبا، غير أن نتائج الانتخابات كانت ضربة عنيفـة للحزب الوطنى فقد هزم مرشحو الحـزب فى الدوائر الانتخابية الست التى انقسمت إليهـا جزيرتا زنجبار وبمبه، وفاز مرشحـا حزب اتحاد الأمة فى جزيرة بمبة وهمـا محمد شـامت وعلى شريف موسى، وكانت نتـائج الانتخابات كالتالى: الحزب الأفريقى الشيرازى ٣٧٪ والمستقلون والهنود ٣٢٪ والحزب الوطنى ٣١٪ وبعد فوز الحزب الأفريقى الشيـرازى انضم ممثلا حزب اتحاد الأمة إليه وأعلنا إلغاء حزب اتحاد الأمة.

وبعد انتخابات عام ١٩٥٧ اتسع نطاق حركة التحرر الوطنى فى زنجبار أكثر من ذى قبل، وكان شعار الحملة التى يقودها الحزب الوطنى رغم هزيمته هو الاستقلال السياسى العاجل، وعارض المستعمرون البريطانيون هذا المطلب بشدة مستندين إلى حجتهم القديمة بأن شعب زنجبار لم يتهيأ بعد للاستقلال. وفى غضون عام ١٩٥٩ تشكَّل «اتحاد عمال زنجبار وبمبه» وأصبح بمثابة المركز التجميعى للحركة العمالية.

ومع اتسـاع نطاق حركـة التحرر الوطـنى فى زنجبـار تعرض الحزب الأفـريقى الشيرازى لانشقـاق داخلى. وترجع خلفية هذا الانشقاق إلى الفترة التالـية مباشرة لانتخابات عام ١٩٥٧، حيث تدهورت العلاقـات بين العرب والأفريقيين، وعمد الملاك العرب إلى طرد الأجراء الزراعيين الأفريقيـين من مزارعهم، واستغل زعماء الحزب الأفـريقى الشيـرازى العلاقات المتـدهورة بين العرب والأفريـقيين فـأنشأوا سلسلة من المشروعات التـجارية والتعاونيات ودعـوا الافريقيين إلى التعامل مـعها ومقـاطعة محـلات العرب التجـارية فى المدن والمناطق الريفيـة مما أدى إلى إفلاس مئات من العرب أصحاب هذه المحلات.

وفى أواخر عـام ١٩٥٨ كان التوتر السيـاسى فى زنجبار قـد بلغ مداه واندلعت اضطرابات طائفية هددت بنشوب حرب أهلية فى البلاد.

وحـاولت الحكومة البـريطانية التـوسط بين الحـزب الوطنى والحزب الأفـريقى الشيـرازى لمنع المزيد من أعمال العنف، فـدعت السلطات المحلية فى أكتـوبر عام ١٩٥٨ إلى عـقد مـؤتمر دائرة مـستـديرة حـضره مندوبـون عن الحزب الأفـريقى الشيرازى والحزب الوطنى والجمعيـات الطائفية المختلفة، ولكن المؤتمر لم ينجح فى إزالة الخلافات الطائفية بين الحزبين الكبيرين.

ومن جهة أخرى ولتجنب وقوع اصطدامات طائفية بين العرب والأفريقيين وتخفيف روح العداء والانقسام بين شعب زنجبار تدخل زعماء تنجانيقا وحركة الحرية الأفريقية لشرق ووسط أفريقيا، وقد بدأ تدخل هؤلاء الزعماء منذ منتصف سبتمبر عام ١٩٥٨ وتكرر تدخلهم فى أواخر نوفمبر من العام نفسه ثم فى منتصف إبريل عام ١٩٥٩ بهدف إنشاء وحدة وطنية وتنظيم جبهة قومية للعمل السياسى والنضال فى سبيل الاستقلال العاجل ولهذا الغرض اقترحوا إنشاء لجنة فى زنجبار تضم جميع زعماء الأحزاب والقيادات السياسية فى البلاد.

وقبل الحزب الوطنى هذا الاقتراح على الفور، على حين عارضه بعض زعماء الحزب الأفريقى الشيرازى مما ترتب عليه حدوث انشقاق داخل صفوف الحزب، وتولى زعامة المعارضة ضد اقتراح الوحدة مع الحزب الوطنى أحد الصحفيين ويدعى جمال الذى كان قد أصبح عضوا بارزا باللجنة التنفيذية للحزب الأفريقى الشيرازى خلال الأزمة الطائفية والعنصرية عام ١٩٥٨، ووجد جمال رمضان تأييد الموافقة من جانب بعض زعماء منظمة تابعة للحزب، هى «حركة الشباب الأفريقى الزنجبارى» وكذلك من جانب «الاتحاد الاجتماعى للشباب الافريقى» وهى منظمة أخرى كانت تساند الحزب الأفريقى الشيرازى وأخيرا من جانب أعضاء المجموعة البرلمانية التابعة للحزب.

واشتد الخلاف داخل الحزب الأفريقى الشيرازى حول إنشاء اللجنة المقترح تشكيلها فى زنجبار مما كاد يهدد وحدة الحزب بالانقسام بين الافريقيين والشيرازية. وفى حوالى منتصف عام ١٩٥٩ وقعت حادثة دفعت بأزمة وحدة الحزب إلى الذروة، فعلى غير رغبة القيادة العليا للحزب قبل أميرى تاجو منحة مالية من أحد أثرياء زنجبار لبناء ناد جديد للاتحاد الاجتماعى للشباب الأفريقى، مما جعل الحزب يصدر قرارا بطرد تاجو من عضويته، وأغضبت هذه المعاملة الفظَّة كلا من محمد شامت وعلى شريف موسى فاستقالا من الحزب احتجاجا على فصل تاجو، وفى أواخر عام ١٩٥٩ ألف الثلاثة حزب شعب زنجبار وبمبه على أساس العضوية المفتوحة لكل الطوائف والأجناس وتجنب التورط فى الصراع الطائفى والعنصرى بين الحزبين الوطنى والأفريقى الشيرازى.

وفى أعقاب وحدة الحزب الأفريقى الشيرازى وبهدف تهدئة الجماهير رؤى إيهامهم بحدوث انتقال تدريجي نحو الاستقلال فقد تحركت السلطات البريطانية من جديد وأجرت اصلاحا دستوريا عام ١٩٦٠. وأسفر هذا الإصلاح عن زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعى إلى ٢٢ عضوا من بينهم ثلاثة أعضاء بحكم مناصبهم وخمسة أعضاء معينين من قبل السلطان.

أما المجلس التنفيذى الذى ظل المقيم البريطانى يسيطر عليه فقدضم ثلاثة من الموظفين الاستعماريين وخمسة من الوزراء بحكم مناصبهم الوزارية وعين المقيم أحد هؤلاء الوزراء الخمسة رئيسًا للوزراء. وتقرر إجراء انتخابات جديدة فى يناير عام ١٩٦١. ولم يرض إصلاح عام ١٩٦٠ الأحزاب السياسية فى زنجبار، بل اعتبرته مجرد خطوة نحو الاستقلال.

وعندما ما أجريت الانتخابات وفاز الحزب الأفريقى الشيرازى مرة أخرى، حصل على عشرة مقاعد فى المجلس التشريعى، على حين حصل الحزب الوطنى على تسعة مقاعد وحزب شعب زنجبار وبمبه على ثلاثة مقاعد، ومع ذلك فإن الحزب الأفريقى الشيرازى لم يستطع الاستفادة من هذا الفوز، ويرجع ذلك إلى أن اثنين من نواب حزب شعب زنجبار ،بمبة، وقفا إلى جانب نواب الحزب الوطنى، بينما وقف النائب الثالث إلى جانب الحزب الأفريقى الشيرازى ولذا لم يتمكن أحد الحزبين الكبيرين من تشكيل الوزارة منفردًا وواجهت السلطات البريطانية هذه الأزمة، بأن أصدرت قرارا بحل المجلس التشريعى والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة فى أول يونيو عام ١٩٦١ ولتجنب الوقوع فى المأزق نفسه زيد عدد مقاعد المجلس التشريعى إلى ٢٣ مقعدا.

غير أن نتائج انتخابات يونيو عام ١٩٦١ لم تغير شيئا من الناحية العملية فقد حصل الحزب الأفريقى الشيرازى على عشرة مقاعد، والحزب الوطنى على عشرة مقاعد أخرى على حين حصل حزب شعب زنجبار وبمبه على ثلاثة مقاعد. وكون الحزبان الأخيران ائتلافا صار لهما بفضله أغلبية فى المجلس التشريعى. وتولى زعيم حزب شعب زنجبار وبمبه رئاسة الوزارة إلا أن جميع الشئون السياسة كانت بيد الحزب الوطنى.

ومما يجدر ذكره أن الخلافات والعنصرية فى زنجبار قد بلغت ذروتها أبان معركة يونيو عام ١٩٦١ الانتخابية، فقد اندلعت منذ اليوم الأول للانتخابات، الاضطرابات والاصطدامات الطائفية واتخذت شكل قتال شوارع فى المدن بين أنصار كل من الحزب الوطنى والحزب الشيرازى، وحين ظهرت نتائج الانتخابات واتضح فوز الحزب الوطنى بعشرة مقاعد ادعى الحزب الأفريقى الشيرازى بأن نتائج الانتخابات قد زيِّفت وانتقلت على أثر ذلك المعارك والاصطدامات إلى القرى بالريف حيث كان يوجد أغلبية كبيرة من انصار الحزب الأفريقى الشيرازى.

واستمرت المعارك والاصطدامات عدة أيام قامت خلالها عصابات أفريقية بالإغارة على منطقة المزارع بجزيرة زنجبار ونهبتها وقتلت من صادفته فيها من العرب، كما أشعلت الحرائق فى عدة مزارع للقرنفل.

ورغم ذلك كله. فقد استمر الائتلاف الوزارى بين الحزب الوطنى وحزب شعب زنجبار وبمبه قائما، ولما كانت هذه الوزارة الائتلافية متلهفة على دعم انتصارها السياسى فقد طالبت الحكومة البريطانية بمنح زنجبار الاستقلال فورا، وعقد مؤتمر دستورى فى لندن فى مارس عام ١٩٦٢ ولم يعترض مندوبوالحزب الأفريقى الشيرازى الذى أصبح فى المعارضة على طلب الاستقلال العاجل للبلاد، ولكنهم طالبوا بضرورة إجراء انتخابات جديدة للمجلس التشريعى قبل حلول هذا اليوم التاريخى حتى يمكن تشكيل حكومة تمثل الشعب تمثيلا حقيقيا.

وفى يونيو عام ١٩٦٣ منحت الحكومة البريطانية الحكم الذاتى لزنجبار، وأجريت فى شهريوليو انتخابات عامة للمجلس التشريعى، بعد أن زيدت عدد مقاعد المجلس إلى ٣١ مقعدا منها ١٧ مقعدا لزنجبار و١٤ مقعدا لبمبة.

وحصل الحزب الأفريقى الشيرازى فى هذه الانتخابات على ٥٤٪ من مجموع أصوات الناخبين، بينما حصل الحزب الوطنى وحزب شعب زنجبار وبمبة على ٤٦٪ واتحد هذان الحزبان الأخيران مرة أخرى من أجل تشكيل وزارة ائتلافية حيث أنهما قد حصلا على ١٨ مقعدا فى المجلس التشريعى للحزب على حين حصل الحزب الأفريقى الشيرازى على١٣ مقعدا فقط.

غير أنه حدث قبل انتخابات يوليو عام ١٩٦٣ أن تعرَّض الحزب الوطنى لانشقاق داخلى بسبب ما حدث فى اللجنة التنفيذية للحزب من خلافات عقائدية وتنظيمية خصوصا حول فكرة وحدة القوى الوطنية والحزبية فى البلاد، فقد أيد هذه الفكرة جناح اللجنة اليسارى الماركسى وعارضها الجناح اليمينى المعتدل بقيادة على محسن الذى تمسك بالائتلاف بين الحزب الوطنى وحزب شعب زنجبار وبمبة مما ترتب عليه استقالة البعض وألفوا قبيل انتخابات يوليو عام ١٩٦٧ «حزب الأمة» الذى لم يلبث أن أصدر صحيفة باسم (صوت الأمة) لتكون لسان حاله الرسمى. وحصل الحزب الجديد على تأييد اتحاد عمال زنجبار وبمبة المناصر للحزب الأفريقى الشيرازى، كما حصل على تأييد غالبية زعماء الاتحاد التقدمى لنقابات العمال علاوة على تأييد الصحافة المعارضة للحكومة ورابطة الصحفيين التى عرفت باسم (منظمة جميع الصحفيين فى زنجبار) وكانت تضم عددا من رؤساء التحرير والصحفيين وأصحاب الصحف.

وفى سبتمبر عام ١٩٦٣عُقد فى لندن مؤتمر دستورى جديد حيث حدد نهائيا يوم ١٠ ديسمبر عام ١٩٦٣ موعدا لإعلان استقلال زنجبار، وكان هذا انتصارا كبيرا لحركة التحرر الوطنى.

واحتفل رسميا فى ١٠ ديسمبر ١٩٦٣ بإعلان استقلال زنجبار وأقيم بها نظام ملكى دستورى.

غير أنه حدث بعد حوالى شهر واحد من أعلان الاستقلال أن اندلعت فى ١٢ يناير عام ١٩٦٤ ثورة فى زنجبار أطاحت بالسلطان جمشيد بن عبد الله وحكومة الحزب الوطنى واستولى مجلس الثورة- وتمثل اغلبيته تيار اليسار فى البلاد - على السلطة وأعلن الجمهورية وشكلت حكومة جديدة من أعضاء الحزب الأفريقى الشيرازى وحزب الأمة الذى وقف تحالفهما وراء الثورة ونصب عبيد أمين كروم زعيم الحزب الأفريقى الشيرازى رئيسا للجمهورية وأسندت رئاسة الحكومة إلى عبد الله قاسم هانجا السكرتير المساعد للحزب الأفريقى الشيرازى قبل الثورة وبعدها، على حين أصبح عبد الرحمن بابو زعيم حزب الأمة وزيرا للخارجية.

وقد قامت الثورة بتصفية طبقة الملاك والحكام فى الدولة عن طريق المذابح ومعسكرات الاعتقال وبواسطة سلسلة من إجراءات تأميم المزارع ومصادرة القصور كما قامت ببناء نظام حكم الحزب الواحد وبالغاء حزبى الائتلاف الحكومى السابق ودمج حزب الأمة فى الحزب الأفريقى الشيرازى.

وبعد حوالى ثلاثة شهور من قيام ثورة زنجبار وفى أبريل عام ١٩٦٤، تم توقيع اتفاقية بين جوليوس نيربيرى رئيس تنجانيقا وعبيد أمين كروم رئيس زنجبار تنص على إقامة وحدة سياسية بين البلدين. وفى ٢٥ إبريل صدق على هذه الاتفاقية من جانب الجمعية الوطنية فى تنجانيقا ومجلس الثورة فى زنجبار، وقد تم الاعلان عن الوحدة بعد التوقيع على البيان المشترك يوم ٢٦ إبريل عام ١٩٦٤ وسميت الدولة الجديدة، أولا بالجمهورية المتحدة لتنجانيقا وزنجبار، ثم سميت بجمهورية تنزانيا المتحدة، ونصِّب جوليوس نيريرى رئيسا للجمهورية وعبيد أمين كروم نائبا أول لرئيس الجمهورية ورشيدى كاواوا نائبا لرئيس الجمهورية وشغل ستة من أعضاء مجلس الثورة فى زنجبار مناصب وزارية فى حكومة الاتحاد.

أهمية أفريقيا عسكريا: «إن الأسلحة الحديثة تجعل من دور أفريقيا ضرورة لازمة».

كما كتب «أ.ل. راتديف» أحد كبار ضباط الجيش النازى يقول: «إن المطارات الأمريكية فى المغرب وليبيا، وعلى شاطئ الخليج الفارسى تقوم بمهمتها كقواعد انطلاق وغزو للقوات الجوية الاستراتيجية فى عمليتها ضد جنوب روسيا فى حالة نشوب حرب عامة».

ويمضى هذا الرجل العسكرى فيوضح أن القواعد العسكرية الغربية فى أفريقيا لن تُسْتخدم فقط ضد الاتحاد السوفيتى ولا لمجرد نشوب حرب عامة، إنما يقصد بها أن تقوم بمهمتها كقواعد للتدخل الاستعمارى فى الحركات الاستقلالية الوطنية للشعب الأفريقى.

«إن القواعد العسكرية تتيح أسسًا عسكرية للتدخل السياسى فى زمن السلم، إنها تعمل دائما كمراكز للعزة والقوة والأهمية الثقافية لأصحابها. ومن ثم تتمكن من ممارسة الضغط وتعزيز المصالح فى الأقاليم المحيطة ولو بدون استخدام مباشر للقوة العسكرية».

ولهذا فإننا نجد أن حلف الأطلنطى كان له سبع عشرة قاعدة جوية فى أفريقيا: ست فى المغرب وأربع فى ليبيا واثنتان فى كينيا، واثنتان فى تنجانيقا وواحدة فى أثيوبيا وواحدة فى أوغندا وواحدة فى ليبيريا، إضافة إلى ثمانى قواعد بحرية «اثنتين فى المغرب وواحدة فى كل من الجزائر وتونس وكينيا وتنجانيقا والكونغو واتحاد جنوب أفريقيا».

وبالإضافة إلى هذه القواعد الرسمية لحلف الأطلنطى، كانت الدول الغربية تمتلك عددا آخر من القواعد والمنشآت العسكرية فى أفريقيا. وقد نشرت صحيفة «الديلى أكسبريس» فى ٢٤ من أكتوبر عام ١٩٦٠ «أن الحكومة البريطانية أعدت العدة لإقامة قواعد للقنبلة الهيدروجينية فى شرق أفريقيا، وكما أن حلف الأطلنطى بصدد إنشاء قاعدة عسكرية فى ميلفورت على بعد نحو عشرين ميلا من سالزبورى بروديسيا الجنوبية، وهى القاعدة التى خصصت للمقاتلات النفاثة وقاذفات القنابل القادرة على حمل الأسلحة النووية».

هذا وقد أعلن السكرتير العام للجنة التضامن الأسيوى الأفريقى «لغرب أفريقيا» أن الولايات المتحدة قد حولت داكار عاصمة السنغال إلى قاعدة عسكرية هامة.

وفى الدول الأفريقية الأخرى من المجموعة الفرنسية بذلت فرنسا أقصى جهد للإبقاء على قواتها وقواعدها ولو بفرض اتفاقيات خاصة لهذا الغرض على الدول التى حصلت على استقلالها السياسى.

وفى الكونغو حاولت بلجيكا متواطئة مع دول حلف الأطلنطى الأخرى التمسك بالقاعدتين العسكريتين اللتين كانتا تمتلكهما فى كاتنجا.

وفى أنجولا وموزمبيق عمدت السلطات البرتغالية إلى تعزيز منشآتها العسكرية والجوية.

ولكى تدعم الدولة الاستعمارية قبضتها على أفريقيا ولتنسيق جهودها فى هذه القارة قامت ببحث فكرة إنشاء منظمة أفريقية على غرار معاهدة حلف جنوب الأطلنطى أو الساتو كنظيرة أفريقية للناتو والسياتوو والسنتو ومن شأن هذا الحلف أن يربط بين مستعمرات بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال وأن ينشىء كتلة عسكرية

استعمارية من البحر المتوسط إلى الكاب، وكان من أشد المتحمسين لهذا المشروع حكومة فيرورد باتحاد جنوب افريقيا.

ومهما يكون من أمر فإن الشعب الأفريقى لم يقبل هذه المحاولات الصارخة لاستغلال التربة الأفريقية ومصادر ثروتها وقواها البشرية من أجل تدعيم القوة الاستعمارية وتعزيز استعداداتها الحربية. بل على العكس، كانت هناك معارضة متزايدة ضد التورط فى الحرب الاستعمارية وضد القواعد العسكرية الأجنبية، ومثل هذه المعارضة هى التى سبق أن أرغمت فرنسا على الانسحاب من بعض أجزاء تونس والمغرب، كما أرغمت الولايات المتحدة على إجلاء قواتها الجوية عن قاعدتها الرئيسية فى هويلوس فيلد بليبيا.

وقد طالب موديبو كيتا رئيس جمهورية مالى رسميا بأن تسحب فرنسا قواتها وقواعدها العسكرية من مالى.

وفى نيجيريا قامت فى العاصمة «لاجوس» مظاهرات محمومة ضد الحلف الدفاعى.

وفى كينيا اعتبر انسحاب القاعدة البريطانية مطلبا رئيسيا من مطالب الاتحاد الوطنى الأفريقى الكينى. كما أن مؤتمر جميع الشعوب الأفريقية أعلن معارضته للقواعد الأجنبية.

ولم يقصر الاستعمار نشاطة على النواحى الظاهرة. فإلى جانب القواعد الصاروخية والقواعد العسكرية زحف ممثلوا «الثقافة الغربية» الذين بذلوا المحاولات عن طريق وكالاتهم لكسب الوطنية الأفريقية والدول المستقلة للتأثير على وجهة نظرها ولصبغها بالصبغة الغربية. وفى هذا المجال استخدمت رابطة الكومنولث البريطانى والمجموعة الفرنسية - بغض النظر عن الجوانب المالية والاقتصادية - فى التأثير على كل من الحكومات والشعوب الأفريقية.

وقد كانت الحكومات الغربية عامةً والفرنسية بصفة خاصة تستفيد دائما أكبر فائدة من مختلف أشكال السيطرة الثقافية، كما كانت تسعى لخلق روح «الولاء لفرنسا» من جانب الأفريقيين المتعلمين عن طريق استغلال إعجابهم الطبيعى بالأعمال العظيمة فى الثقافة الفرنسية.

وثمة جهود ضخمة بذلت كذلك لإقناع الحكومات الجديدة فى أفريقيا، وكذلك الشعوب الأفريقية بأنهم لا يستطيعون بناء دولهم الجديدة واقتصادياتهم بدون المعونة الغربيـة والتمويل الغـربى، وقد حقق كل من الاسـتعمار البـريطانى والاستعـمار الفرنسى فى الواقع شيئـا من النجاح فى هذا الشأن، كما أن الاستـعمار الأمريكى والاستعـمار الألمانى سارا وراءهما فى المجـال نفسه. وبالرغم من النشـاط المتعدد لحكومات بريطانيا وفرنسا وغيرهما من الدول الاستعمارية القديمة فى أفريقيا، فقد طغت عليها جهود الولايات المتحدة التى بدا واضحا أنها مصممة على انتزاع صور الاستعمار القديم وحكم أفريقيا بنفسها.

فعن طريق القواعد العسكرية والتغلغل الاقتـصادى والضغط السياسى واستغلال الدعاية على نطاق واسع جـاهدت الولايات المتحدة فى دفع نفسهـا إلى كل منطقة فى أفريقيا، مستقلة كانت أو غير مستقلة.

وفى كل مكان يوجـد جموعٌ مـتزايدة من الأمـريكيين الذين يجـرون دراسات مطولة ويعـملون كفنيـين ومسـتشـارين ويشتـركون فى الوفود الـتى تزور أفريقـيا ويفتتحون المشروعات وينشئون الاتصالات.

ويتركز نشاط الولايات المتـحدة بصفة خاصة فى ميـدان الدعاية؛ حيث أنشأت مراكز الإعلام الفاخرة التى تنشر المطبوعـات وتوزعها بسخاء وتقيم عروض الأفلام مجانا وتوزيع الآلات الكاتبـة، وتحاول أن تزعم مناهضتها للاستـعمار أملا فى أن هذه الطريقة ستـمكنها من تنحية الدول الاستـعمارية القديمة، ولا سـيما بريطانيا وفرنسا ومن تعزيز نفوذها فى الممتلكات السابقة لهذه الدول.

وقد قامت نقابات العمال الأمريكية بالدور الرئيسى فى تغلغل أمريكا فى القارة الأفريقـية؛ فمـثلا فى أوائل عام ١٩٥٧ قـام «ريشارد نيكسـون» أيام أن كان نائب رئيس الجمهورية الأمريكية على أثر زيارة له لافريقيا بتقديم تقرير للرئيس أيزنهاور أكد فيه الدور الهام الذى يمكن أن تقوم به نقـابات العمال الأمريكية وذلك بالتأثير على نقابات العمال الأفريقية، ويعترف كبار الشـخصيات السياسية والاقتصادية فى الولايات المتحدة بالمركـز البارز الذى تحتله نقابات العمال الأفريـقية فى النضال من أجل الاستقلال الوطنى، كما يعتقـدون - فضلا عن ذلك - على مقدرة الشركات

الأمريكية على جمع الأرباح الطائلة من استثماراتها فى أفريقيا - ولا سيما فى صناعة التعدين - والتى تعتمد إلى حد كبير جدا على استمرارها فى دفع أجور منخفضة.

وتعتبر النقابات الأفريقية التى يتزعمها رجال أقوياء مناهضون للاستعمار ومتحمسون للدفاع عن المصالح الطبقية لأعضائها عقبة واضحة فى سبيل تحقيق أهداف الاستعمار الأمريكى الجديد، ولذلك فإن كسب زعماء النقابات إلى جانب أمريكا قد أصبح عنصرا رئيسيا فى سياسة الولايات المتحدة وهكذا لاحظ مستر «جوزيف سائر ثوبت» مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية أن «كلام كثيرا قد تردد عن الدور الهام الذى يقوم به العمال فى الحركات الاستقلالية الأفريقية. وعن الأهمية الأساسية لنقابات العمال الكاملة والمسئولة فى تطوير النظم المستقرة».

وهكذا يتضح «أن التدريب للزعامة العمالية ينبغى أن يَحْظَى بأسبقية عالية فى برامج التنمية الأفريقية، وقد استقدمت وزارة الخارجية عددا من الزعماء النقابيين وموظفى الحكومة المتخصصين بالشئون العمالية إلى الولايات المتحدة ليقوموا بدراسة الخبرات هنا...».

وبمثل هذه الأساليب حاول الاستعمار الأمريكى أن يحل محل الدول الاستعمارية القديمة وهو إذ يتوارى وراء «مناهضة الاستعمار» يصبح بالفعل هو صاحب النفوذ الاستعمارى السائد فى أفريقيا.

ولم يقتصر الأمر على الولايات المتحدة، بل إننا نجد أن جمهورية المانيا الغربية الاتحادية التى لم يتم التصالح قط بين احتكاراتها الضخمة وبين ضياع «منطقتها الاقتصادية» فى أفريقيا التى نُزعت منها بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية قد حاولت استعادة هذه الامبراطورية المفقودة. ولكن دون جدوى. إلا أنه بعد أن اضطرت كل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا إلى التنازل عن امتيازاتها السياسية فى أفريقيا، حاول حكام ألمانيا الغربية استعادة مركزهم عن طريق الأساليب الحديثة للاستعمار الجديد.

ولم يكن الدكتور «كونراد ادينور» المستشار الألمانى يتحدث عبثًا بلا مصلحة فى هذا الشأن عندما كان يدعو بقوة إلى بناء الإمبراطورية الألمانية حتى قبل الحرب

العالمية الثانية، وهكذا أعلن فى عام ١٩٢٧ :

«أن الرايخ الألمانى يجب بكل السبل أن يجاهد فى سبيل كسب المستعمرات. . . وينبغى ألاّ نهمل أبدا ذلك الهدف النهائى فى امتلاك المستعمرات الخاصة بنا».

إن امتلاك مثل هذه المستعمرات بالطرق المكشوفة لم يعد أمرا ممكنا.

ومن هنا كانت ضرورة إقامة عدد من «المعاهد» و«الجمعيات» التى ساد الأمل فى أن يتم عن طريقها التأثير على الأوضاع فى أفريقيا وتسهيل تغلغل رأس المال الخاص بألمانيا الغربية، وقد أوضح هذه السياسة وزير مالية النازى السابق هجالمر شاخت عندما قال: «إنه لكى نعيد بناء الإمبراطورية الاستعمارية الألمانية فى صورة جديدة يجب أن يستند النشاط الاقتصادى على ركيزة من المعاهدات الثقافية والسياسية».

إن اندفاع الاحتكارات الأمريكية والألمانية فى الحصول على جزء من مصادر الثروة فى أفريقيا إلى جانب محاولة الدول الاستعمارية القديمة الإبقاء على نفوذها بل ولتوسع نطاق سيطرتها الاقتصادية الحالية إنما يشكل خطرا على الشعوب الأفريقية ويثبت مرة أخرى أن كسب الامتيازات السياسية بل الاستقلال السياسى ليس إلا خطوة أولى نحو التحرر التام، فالعدو الاستعمارى لا يستسلم بالرغم من اضطراره إلى الانسحاب، فهو يسعى يائسا لحرمان الشعب الأفريقى من ثمار كفاحة فى سبيل الاستقلال ووضع تقسيم جديد للمناطق الأفريقية والموارد الأفريقية.

ولئن كانت الدول الاستعمارية تتصارع بعضها مع بعض فى محاولتها للحصول على أكبر قسط من الثروة الأفريقية، فإنها متفقة فى تصميمها على الحيلولة دون تحرر الشعب الأفريقى تماما من الاستغلال الاستعمارى.

وهكذا تعمل الدول الغربية منسجمة فيما بينها أثناء مناقشة شئون المستعمرات فى الأمم المتحدة، إلى جانب مناوراتهم للحصول على مراكز أفريقية.

وهكذا نجد أيضا أن الدول الاستعمارية برغم خلافاتها تقف جنبا إلى جنب فى الأحلاف العسكرية المناهضة للاستقلال مثل حلف الأطلنطى وحلف جنوب شرقى

أسيا والحلف المركزى (سابقا)، ومن ثم نشهد فى أفريقيا نوعا من تشابك الاحتكارات الغربية الضخمة بالإضافة إلى اشتراك رأس المال الرسمى من هذه الدول.

إن هذه الظاهرة الجديدة لما قد يسمى «بالاستعمار الجماعى» الذى يتم غالبا تحت ستار وسمع وكالات الأمم المتحدة لتعتبرتهديدا جديدا وخطيرا على الشعب الأفريقى. وهى فى الوقت نفسه تعد انعكاسا لأزمة الاستعمار، ولعجز أية دولة استعمارية عن مواصلة فرض سيطرتها على الممتلكات الاستعمارية، باسمها المباشر وبمواردها الخاصة.

إن التاريخ - يجد من الصعب عليه أن يفهم كيف أن الأمم المتحدة التى دعيت طبقا لقرارها فى يوليو سنة ١٩٦٠ لمساعدة حكومة الكونغو المركزية برياسة لومومبا ولتحقيق انسحاب القوات البلجيكية ولحماية سيادة الكونغو ووحدة أراضيه. مهدت الطريق لقلب تلك الحكومة وحل البرلمان الذى انتخبها واغتيال رئيس وزرائها على يد ضابط بلجيكى وتمزيق أوصال جمهورية الكونغو، ولقد كان قرار مجلس الأمن الصادر فى ١٤ من يوليو ١٩٦٠ واضحا تماما الوضوح حيث نص على ما يلى:

«بالنظر إلى طلب المعونة العسكرية المقدم للسكرتير العام من رئيس جمهورية الكونغو ورئيس وزرائها:

١ - يدعو المجلس حكومة بلجيكا إلى سحب قواتها من أراضى جمهورية الكونغو.

٢ - يقرر تخويل السلطة السكرتير العام لاتخاذ الخطوات اللازمة بالتشاور مع حكومة جمهورية الكونغو نحو إمداد الحكومة بمثل هذه المعونة العسكرية على حسب الضرورة إلى أن تصبح قوات الأمن الوطنية عن طريق جهود الحكومة الكونغولية مع المعونة الفنية للأمم المتحدة قادرة فى رأى الحكومة على قيامها بواجباتها على الوجه الأكمل.

٣ - يناشد السكرتير العام بتقديم التقارير إلى المجلس فى الوقت المناسب.

لا يمكن أن يكون هناك ما هو أوضح من ذلك.

ومع ذلك فالفكرة التى ذاعت وانتشرت هى أن الأمم المتحدة ما دعيت إلا «لإعادة القانون والنظام» إن هذه الكلمات لم تظهر قط فى قرار يوليو سنة ١٩٦٠ الذى لم يتناول الشئون الكونغولية الداخلية وإنما تناول العدوان البلجيكى والمعونة التى تبذل للحكومة الكونغولية للتغلب على هذا العدوان.

ولم تنشر الصحف الغربية قرار ١٤ من يوليو سنة ١٩٦٠الذى لم يتناول الشئون الكنغولية الداخلية وإنما تناول العدوان البلجيكى والمعونة التى تبذل للحكومة الكونغولية للتغلب على هذا العدوان.

ولم تنشر الصحف الغربية قرار ١٤ يوليو سنة ١٩٦٠ مما يثبت أن المستعمرين لم يكن عندهم قط أية نية لتنفيذه، إنهم فعلوا عكس القرار تماما. فبدلاً من أن تساعد الأمم المتحدة الحكومة المركزية الشرعية صاحبة الدعوة حققت سقوط تلك الحكومة وتنصيب العملاء الأمريكيين الذين تساندهم بلجيكا فى الحكم فى كل من كاتنجا وكاساى وليوبولدفيل وهم تشومبى وكالونجى وكازافوبو.

وعندما عرضت مسألة منع «موبوتو» من إغلاق البرلمان أو إنقاذ حياة «لومومبا» وزملائه، زعمت الأمم المتحدة أنها لا تملك سلطة التدخل تدخلا صارخا، وعندما عرضت مسألة منع رئيس وزراء الكونغو من استخدام محطة الراديو الكونغولى فى الإذاعة إلى شعبه، تصرفت بسرعة عاجلة لتمنع حكومة لومومبا من استخدام مطاراتها، ولكنها سمحت للبلجيكيين باستخدام هذه المطارات نفسها كما سمحت «لتشومبى» بسحل جثمان «لومومبا» الدامى من أثر الضرب من ليوبولدفيل إلى كاتنجا ومما أدى إلى موته.

إن المسئولية أولا وقبل كل شىء تقع على عاتق الدول الغربية لا على عاتق بلجيكا وحدها، وإنما فوق كل شىء على الولايات المتحدة التى تمكنت من تنفيذ الخطة عن طريق مساعدتها المادية وعتادها الحربى وسيطرتها على المراكز السياسية والدبلوماسية فى العالم الغربى.

وإلى جانب أمريكا بمصالحها المالية الضخمة فى كاتنجا كان الاستعمار الفرنسى يتآمر عبر النهر فى برازفيل، وكله أمل فى أن يربح صفقة عن طريق عملائه واستعداده لإرسال الطائرات الحربية الفرنسية التى تنقل ضباطا فرنسيين، كما أن

جمهورية ألمانيا الفيدرالية كانت أيضا متحمسة فى وضع مطاراتها رهن الطلب متطلعة إلى الحصول على موطئ قدم فى الكونغو.

أما بريطانيا فقد اعتمدت على شركة «تنجانيقا كونسشنز» التى تملك أسهما فى اتحاد المعادن. وساهم البلجيكيون فى شركة تنجانيقيا كونسشنز، والأمريكيون أيضا لهم أسهم فى كل من الشركتين، وكذلك المصالح البريطانية فى روديسيا لها علاقة بهما أيضا، والمساهمون البريطانيون فى خط سكة بنجويلا الحديدية الذى يربط بين كاتنجا وأنجولا ومنطقة الحزام النحاسى إلى مناجم الفحم فى وانكى، وهؤلاء يضعون أعينهم على الموقف، وفتحت مكاتب التجنيد لتشومبى فى كثير من العواصم الأوربية.

ونشط وسطاء التجنيد كذلك فى سالزبورى وجوهانسبورج وفى نيروبى إلى أن طردوا منها أمام الاحتجاج العام.

وبعبارة أخرى نقول: إن القوى المتحدة للدول الاستعمارية وقفت كلها فى وجه الكونغو. وكان هذا أول سبب رئيسى لكارثة الكونغو.. إلا أنه من ناحية أخرى كان هناك دور الأمم المتحدة، حيث أنها، كهيئة إنما تسيطر عليها الدول الاستعمارية وغيرها من البلدان الرأسمالية الصغرى، ودول آسيا وأفريقيا التى استقلت حديثا وبلدان أمريكا اللاتينية وشعوب المعسكر الاشتراكى وهى تمثل العالم الواقعى وتعكس منازعات ذلك العالم، ولذا فإن كل قرار سياسى هام يتحول إلى معركة بين المصالح المتنازعة، بين الذين يناصرون السلام والاستقلال الحقيقى للدول وبين أولئك الذين يستعدون للحرب وينظرون إلى مناطق العالم المتخلفة كمصادر لأرباحهم وكقواعد استراتيجية.

فمثلاً كان من بين الثمانية والعشرين نائبا للسكرتير العام ١٧ نائبا من الولايات المتحدة أو حليفاتها و١٠ نواب من الدول الحيادية أو الدول التى كانت مستعمرة، ونائب من الدول الاشتراكية. ومن بين ٣٤ مديراً ٢٨ منهم من الولايات المتحدة أو حليفاتها و٥ مديرين من الفئة الثانية ومدير واحد من الفئة الثالثة وهى الاشتراكية.

ومنذ عام ١٩٥٥ أرسلت الأمم المتحدة إلى مختلف الدول حوالى ٢٠٠٠ خبير فنى من الولايات المتحدة وحليفاتها، ولم يرسل واحد من افريقيا ولم ترسل من الدول الاشتراكية سوى ٤٠ خبيراً.

وفيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة فى الكونغو اشترك فيها ٤٥ من ضباط أركان حرب من الولايات المتحدة وحليفاتها ولم يشترك واحد من الدول الاشتراكية، كما اشترك ٥٤٦ ضابطا مثلاً فى البوليس ووحدات الاتصال فى الكونغو من الدول الغربية و٢٤ من أفريقيا ولا أحد من الدول الاشتراكية، كما اشترك أيضا ٢٢٠ ضابطا آخرين من غير أركان الحرب من الدول الغربية، ولا أحد من الدول الاشتراكية.

ويكفى هذا لإلقاء الضوء على مدى الظلم والتحيز الذى اتصف به جهاز الأمم المتحدة، وهكذا كان وجود جهاز الأمم المتحدة فى أيدى أعداء الشعب الكونغولى هو الذى جعل فى الإمكان عدم تنفيذ «قرار ١٤ يوليو ١٩٦٠».

إن من أهم أسباب نكسة الكونغو ما يلى:

أولا: لم يكن الشعب الكونغولى متحدا، إن الشعب المنقسم دائما يقع تحت رحمة دولة قوية ضارية تستطيع أن تستغل كل انقسام وتوسع نطاق كل انشقاق فى بناء الانطلاقة الوطنية، ويعمق هذه الخلافات، ويرهب تارة ويدفع الرشوة تارة أخرى، ويلعب بالمطامع الفردية، ويستفيد من الاتحادات القبلية المتخلفة، ويستخدم الإرهاب عند الضرورة ويتخلص بالفعل من الزعماء والوطنيين.

وفى ظل هذه الظروف إلى جانب جهاز الدولة المزعزع الذى كان لا يزال فى أيدى البلجيكيين، كان من الصعوبة البالغة تعبئة المقاومة الشعبية للوقوف فى وجه التدخل الاستعمارى والإعتماد على العمال والفلاحين المسلحين كقوة تظل متحدة ومخلصة خلف الحكومة المركزية ومتيقظة لكل حركة من حركات الخداع والخيانة.

ثانيا: بالإضافة إلى شقاق الشعب الكونغولى وأحزابه كان هناك الشقاق القائم بين الدول الأفريقية نفسها، شقاق ليس بين دول «الدار البيضاء» وبين دول «برازفيل» فحسب، وإنما كان هناك أيضا نقص فى التماسك مما يتجلى فى تفاوت درجة الثقة التى وضعتها الحكومات الأفريقية المختلفة فى عمليات الأمم المتحدة

بالكونغو، ولقد كان السبب فى هذا هو أن بعض الدول الأفريقية والزعماء الأفريقيين كانوا يثقون ثقة عمياء فى الأمم المتحدة التى يسيطر عليها فى الواقع حلف الأطلنطى والولايات المتحدة.

وهكذا كلما كان يحدث تدهور فى الموقف كانت الدول الأفريقية تهدد باتخاذ إجراءات مشددة وسحب قواتها من قيادة الأمم المتحدة ووضعها تحت تصرف الحكومة الشرعية التى يرأسها «لومومبا»، وبتكوين قيادتهم الأفريقية لتنقذ الشعب الكونغولى من الكارثة، غير أنهم لم يتخذوا قط أى خطوات موحدة وحاسمة فى هذا الشأن.

إن فشل الدول الأفريقية فى إنقاذ الكونغو من الكارثة وفى إنقاذ «لومومبا» وزملائه منشؤه رغبتها فى إبعاد الحرب الباردة عن أفريقيا، وهذه الرغبة المعقولة من جانب الشعب الأفريقى فى الاحتفاظ بقارتهم كمنطقة سلام بعيدة عن خطط الحرب الاستعمارية والتوريطات العسكرية، فسرها بعض الزعماء الوطنيين الأفريقيين بأنها ضرورية لإبعاد الاتحاد السوفيتى عن أفريقيا، ولكن الأمم المتحدة التى تسيطر عليها الدول الغربية تعتبر هى نفسها أداة من أدوات الحرب الباردة بل الحرب الساخنة، ولقد كانت الدول الأفريقية مترددة فى الاعتماد على مساعدة الدول الاشتراكية، كما ترددت هى نفسها فى أن تتصرف فى حزم لمساعدة الكونغو.

سياسة فرنسا

أظهرت الحرب العالمية الأولى بداية أهمية المستعمرات بالنسبة إلى فرنسا وخاصة بما لديها من إمكانيات بشرية واقتصادية ضخمة، الأمر الذى يدل على تجنيد ما يقرب من مليونين من سكان المستعمرات اشترك منهم فى القتال حوالى ٦٨٠,٠٠٠ جندى، وعلى ضوء هذه الاعتبارات أعد المسيو سارو رئيس الوزراء الفرنسى مشروعه الذى تتخلص أهدافه فى العبارات التالية:

«على فرنسا وهى تخطط مستقبلها أن تطلب من المستعمرات والمحميات الخاضعة لها رجالا للجيش وأموالا لتخفيف أعباء الميزانية وخامات ومنتجات لصناعتها وتجارتها إلى جانب المواد الغذائية والمبادلات» وتحقيقا لهذه الغاية «تقسم

امبراطورية فرنسا بوجه عام إلى مجموعات لكل منها مجال معين من المنتجات، ويجب أن توفر لها التسهيلات اللازمة للتطوير العميق الواسع النطاق، فتقوم أفريقيا الغربية الوسطى بتوفير الزيوت والأخشاب، وتحذو أفريقيا الغربية حذو ساحل الذهب فى إنتاج الكاكاو، كما تتركز زراعة القطن فى وادى نهر النيجر، وتهتم أفريقيا الشمالية بإنتاج المواد الغذائية والفوسفات، وعلى الهند الصينية تقديم القطن والحرير والمطاط إلى جانب الأرز، بينما تصبح موردًا للحوم والحبوب، وجزر انتيل للسكر والبن، وهذه المنتجات جميعها تصير ملكا للأمبراطورية كلها، ويقسم العمل بين المجموعات المختلفة بحيث تحقق جميعها أكبر قدر من الإنتاج وبعبارة موجزة «يجب أن تكون الامبراطورية الفرنسية مصنعا ضخما يقوم على التخصص الدقيق» فكان المشروع يرمى إلى أن يجعل من الممتلكات الفرنسية فيما وراء البحار وحدة اقتصادية لخدمة المصالح الفرنسية، الأمر الذى يتطلب فى الوقت ذاته درجة عالية من التنظيم السياسى والإدارى مركزه باريس.

ومن الطبيعى أن نجاح مثل هذا المشروع الطموح يتوقف أولا وقبل كل شىء على التعاون الحقيقى من جانب السكان الوطنيين الخاضعين للاستعمار ورضائهم بأن يكونوا مجرد تروس فى العجلة الفرنسية، وأن ترسم لهم باريس - أى الامبريالية الفرنسية - تطورهم ومصائرهم، ولكن هذه السياسة اصطدمت بمعارضة الشعوب فى شمال أفريقيا بصفة خاصة، ففى تونس طالبوا منذ عام ١٩٢٠ بحق الانتخاب المباشر والمساواة فى الحقوق، وكان المستوطنون الفرنسيون فى مركز دقيق فعددهم لا يتجاوز ٥٤,٠٠٠ نسمة وليس فى وسعهم الصدام المباشر مع المواطنين وهم الأغلبية الساحقة، كما أن وجود جالية إيطالية قدر عددها بنحو ٨٥,٠٠٠ شخص زاد فى تعقيد الموقف، وفضلا عن ذلك كان لإيطاليا أطماع فى تونس وقد تحاول الاستفادة من صراع مباشر مع التونسيين.

وهنا عمدت فرنسا إلى تأكيد سيطرتها عن طريق تنظيمات إدارية وسياسية واقتصادية احتفظت فيها لنفسها ولممثليها بالسلطة الفعلية؛ فجعلت إلى جانب كل وزير تونسى مديرا فرنسيًا بيده السلطات الحقيقية، أما المقيم العام، فكان فى منصب رئيس الوزراء ووزير الخارجية نفسه، وكذلك تولى مديرون من الفرنسيين

المصالح التى تشرف على الشئون المالية والتعليم والأشغال العمومية، وجرّد «عمال النواحى» من كل نفوذ، ووضع إلى جـانبهم «مراقبون مدنـيون» ينوبون عن المقيم العام وهم بطبيعة الحال من الفرنسيين.

وطبقت الأساليب ذاتهـا فى المجال الاقتصـادى؛ فصدرت التشريعـات المختلفة التى مكنت من نقل مـساحـات ضخـمة من الأرض إلى أيدى غـير أبناء الـبلاد، وبسبب فتح أبواب البلاد أمام السلع الصناعية المستوردة تعرضت الصناعات المحلية للتدهور، ومنحت الشركات الاحتكارية الفرنسيـة حق استغلال الثروة المعدنية التى من أهم عناصرها الفوسفات، فـضلا عن وجود مناجم للحديد والرصاص والزنك والمنجنيـز والبوتاس قدرت صـادراتها بما يعـادل ٣٣٪ من صادرات البـلاد كلها، وارتفـعت هذه النسبـة إلى الضعف عـام ١٩٤٦، وعنيت فرنسـا بربط تونس من الناحية التـجارية ويدل على ذلك «أن كفة الميزان التجـارى التى كانت تميل لصالح فرنسا بنسبة ١٦٤٪ بين سنة ١٩١٩ وسنـة ١٩٢٨ أصبحت تزيد بنسبة ١٨٧٪ بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٨، وارتفعت نسبة استيـراد البضائع الفرنسية فى نفس المدة من ٥٣٪ من قيـمة مجـموعة الواردات حـتى بلغت نسبة ٦٥٪، بينمـا الصادرات التونسية إلى فرنسا، والتى كانت تبلغ نسبتها ٤٨٪، لم تتعد نسبتها ٥٦٪.

ولم تكد الحـرب العالميـة الأولى تضع أوزارها حـتى طالبت البـلاد بالتحـرر، وتكون الحزب الحر الدسـتورى سنة ١٩١٩ وكون المثقفـون رابطة للكفاح الوطنى، وأسهم العـمال فى الصراع التـحررى، وظلت الفترة المـمتدة حتى نشـوب الحرب العالمية الثانية متميزة بعمليات من الكبت والاضطهاد والاعتقالات والمحاكمات دون أن يفت ذلك فى عضد السكان.

أما فى مـراكش فقد أراد المارشـال ليوتى تحقـيق فلسفة الحكم الفـرنسية وفـقًا للمعـنى الذى تضمنه قـوله: «إن معنى الحمـاية التسـرب الاقتصـادى والمعنوى لا بطريق إخضاع الشعب لقوتنا أو حتى لحـريتنا وإنما عن طريق المشاركة الوثيقة التى فى ظلها ندير شئـونه فى الحكم عن طريق أجهزته للحكم وطبقـا لعاداته وقوانينه» ورغبة فى وضع إسفين فى الوحدة القومية أراد أن يضع نظاما لإقليم الريف.

وأرادت فرنسا استخدام القوة للقضاء على أية مقاومة فى المنطقة التابعة لها، ولكنها اصطدمت بمقاومة عنيفة سرعان ما انتقلت إلى المنطقة الخاضعة لأسبانيا، وفى عام ١٩٢٥ أعلن «الريف» استقلاله، واستطاع الزعيم عبد الكريم الخطابى أن يقف فى وجه قوات الدولتين، ولكنه اضطر فى إبريل من العام التالى إلى التسليم وذلك بسبب تفوق الأعداء التكنولوجى والعسكرى.

أما فى المستعمرات الفرنسية الأخرى فقد اتبعت سياسة المركزية؛ حيث ظلت كل وحدة منها تحت إدارة الحاكم الفرنسى مباشرة وهو الذى يتبع وزارة المستعمرات وينفذ سياستها وتعليماتها ويكون مسئولا أمامها، إلا أن الرغبة فى تيسير الإشراف على الممتلكات وتعميق استغلالها أدت إلى تكوين وحدات أكبر، وتم ذلك فى أفريقيا الغربية والاستوائية، ولكن ظلت السلطة العليا فى توجيه السياسة لباريس. ويلفت النظر بصدد السياسة الفرنسية أن الأفريقيين لم يمثلوا فى أية مجالس تشريعية أو تنفيذية على غرار ما كان متبعا فى المستعمرات البريطانية.

* * *

الفصل السادس

نظم الحكم الأوروبية

ليس هناك نموذج واحد لنظم الحكم الأوروبيـة فى أفريقيا، كـما أنه ليس هناك نموذج واحد لكل نوع، فالاستعمار يقيم حكومته فى مناطق أفريقيا المتعددة بمقتضى مبادئه هو وتفضيلاته.

وقد اعتمدت نظم الحكم هذه على عاملين هما:

أ - القمع المسلح والاجراءات العسكرية.

ب - الحدود المصطنعة ووحدة القبائل.

وليس الحديث عن هذين العاملين خاص بنظام حكم أوروبى دون آخر، إنما هو صحيح بالنسبة لجميع نظم الحكم الأوروبية التى سنختار منها أربعة، وهى:

١ - نظم الحكم البريطانى.

٢ - نظم الحكم الفرنسى.

٣ - نظم الحكم البلجيكى.

٤ - نظم الحكم البرتغالى.

وقد أغفلنا الحديث عن نظم الحكم الإيطالى إذ تمت تصفيته من القارة الأفريقية بسرعـة، أما نظم الحكم الأسبانيـة فقد كانت مـشابهة لنظام الحكم البـرتغالى وإن كانت ممارسـتهـا فى مناطق فقيـرة من أفريقـيا ذات مسـاحة صغـيرة وليـست بها مشكلات حساسة كالتى تواجهها باقى دول أفريقيا.

القمع المسلح والإجراءات العسكرية :

الأساس الأول للحكم البـريطانى فى أفريقيا هو القمـع المسلح واتخاذ إجراءات عسكرية وحربية لضمان بقاء هذا النوع من الحكم، وقد أفهم البريطانيون أهالى كل منطقة هذا الأساس بصورة عملية فى حوادث متكررة.

ولكن البريطانيين يجيدون إخفاء هذا الأساس العسكرى لوجودهم مع مضى الزمن، ويتم هذا بتغطية وإعلان أن هدفهم هوالوصول بالمستعمرة أو المحمية إلى مرحلة الحكم الذاتى، وكذلك لا يستعملون هذه الصورة من القمع المسلح العنيف فى المراحل النهائية من الاضطرابات والثورات التى يواجهونها؛ إنهم يستخدمون الحلول النصفية ولجان التحقيق الملكية وقبول الشكاوى والتظلمات واستخدام الزعماء ضد بعضهم بعضا، فإذا أفلحت هذه المحاولات كان بها، وإن لم تفلح ظهر وجههم الحقيقى فى المنطقة سافرا، فاستخدموا القوات المسلحة والبوليس واستوردوا فرق الجيش من خارج المنطقة لقمع الثورة.

وهم يختلفون فى تطبيق هذا الإجراء عن باقى النظم الاستعمارية الأوربية، فمثلا يعبر الاستعمارالفرنسى عن وجوده العسكرى ويحميه بقواته المسلحة ويحطم كل اتجاه ضده، لكن الاستعمار البريطانى يستعمل الإجراءات العسكرية ثم يتراجع بعد ذلك ويتقدم بحلول نصفية أو مؤقته ويصدر دساتير متوالية، وأخيرا يستجيبون للضغط الشعبى والسياسى المنظم فى غرب أفريقيا فى صورة تطور تدريجى نحو الحكم الذاتى.

الحدود ووحدة القبائل:

رسمت الحدود للمناطق التابعة للحكم البريطانى نتيجة لاندفاع تيار المنافسة بين الدول الاستعمارية، وقد تم إقرار الحدود السياسية لهذه المناطق على أساس خطوط الطول والعرض، ورسمت على الحوائط فى وزارات الخارجية الأوروبية وفى مؤتمرات ومعاهدات واتفاقيات الدول الاستعمارية.

وهذه الحدود السياسية لا تمثل وحدة طبيعية سواء من الناحية الجغرافية أم السكانية أم وحدة القبائل أم الموارد الأساسية فى التكوين الاقتصادى، والأمثلة توضح أنه بينما يقيم شعب «جيامينى» فى ساحل الذهب (البريطانية)؛ فإن زعيم القبيلة الأعلى والرؤساء يقيمون فى ساحل العاج الفرنسية، وتعيش قبائل داجومبا فى ساحل الذهب وساحل العاج وتوجولاند البريطانية وتوجولاند الفرنسية، وقبائل الفولا موجودة فى سيراليون وفى أفريقيا الغربية وكذلك قبائل ماندينجو

وقبائل مـتد والفولانى والهوسـا واليوروبا تعيش أقسام منهـا فى المناطق الانجليزية وأقسـام أخرى فى المناطق الفـرنسيـة، بينما قبـائل كورو مـقسمـة بين سيـراليون البريطانية وليبيريا.

وفوق هذا التواجد أقسام من قبائل عربية وبربرية نجد أغلبيتها فى المملكة الليبية المتحدة أو فى المغرب العربى.

ومناطق إقامة بعض القبائل حديثة ومناطق إقامة البعض قديمة ترجع إلى مئات السنين، والسبب فى هذا هو الهجرات المتتـالية والغزوات والحروب المتعددة مما أثار الاضطراب فأدى ذلك إلى الانتقال من مكان لآخر.

ويلاحظ أن القبائل القوية احتلت الأرض الخصبة التربة وطردت القبائل الأخرى الضعيفة إلى أرض غيـر خصبة أو تقع فى أجواء غير صحية تنتـشر فيها الأمراض وذباب تسى تسى، كما أن مناطق هذه القبائل الضعيفـة كانت مجالا واسعا لتجارة الرقيق.

وتاريخ غرب أفـريقيا عـموما يرتبط بآثار حـركة الفتوح الإسـلامية فى شـمال وغرب أفريقـيا وما يتبـعها من قيام ممالك وامـبراطوريات وإمارات إسلامـية، وقد شهدت هذه المنطقة الواسعة فى غرب أفريقـيا والصحراء الكبرى قيام إمبراطوريات غانا وسونغاى ومالى فى السودان الغـربى حتى ساحل المحيط الأطلنطى. وشهدت أيضـا غزوات الدول التى قـامت فى مراكش مـثل المرابطين والموحديـن والحروب العديدة التى شنتها هذه الدول جميعا بلا استثناء ضد القبائل والممالك الوثنية لنشر الدين الإسلامى، وأكثر من هذا انقلبت هذه الدول الإسلامية على نفسها وتعاركت وأكلت بعضها بعضا.

«إن تاريخ أفريقيـا بعد الفتح الإسلامى لم يكن كـأى شىء حدث من قبل، إن لفظة عربى يقصد بها المدلول الثـقافى وليس الجنس أو العنصر، وذلك لأن العرب لا يؤمنون بنظرية تفوق الأجناس، لقد تزاوجوا واختلطوا بجميع الشعوب والقبائل الأفريقية، وارتحلت القـبائل العربية فى الصحراء وربطت بين الأفـريقيين حتى خط الاستواء حيث نجـد أثار هذا الاختلاط والتزاوج فى القبائل المقيمـة حاليا بالجانب الغربى من أفريقيا. . إن أبرز أسباب وجود القبائل فى مواطنها الحالية وما تتسم به

المجتمعات من التعدد والتنوع القبلى إنما يرجع إلى استمرار علاقات الغزو والحرب.. وإن ميراث التاريخ الطويل الممتلىء بالعداء والعراك مازال يعيش فى نفوس أغلبية هذه القبائل».

أفريقيا الشرقية الألمانية:

لم تمض بضعة شهور على تصفية ثورة زنجبار حتى تم إبرام معاهدة هليجولاند فى أول يوليو عام ١٨٩٠ بين بريطانيا وألمانيا، وهى المعاهدة التى أعادت تقسيم أفريقيا الشرقية بين الدولتين، وامتدت بفضلها أراضى مستعمرة أفريقيا الشرقية الألمانية (تنجانيقا) فى منطقة توزيع المياه بين بحيرتى فيكتوريا وتنجانيقا، فصار يحدها خط يمتد من الشاطىء الغربى لبحيرة فيكتوريا إلى حدود ولاية الكونغو الحرة البلجيكية إلى الجنوب قليلا من بحيرة البرت.

ومع أنه قد أُدخلت تعديلات طفيفة على حدود مستعمرة أفريقيا الشرقية الألمانية نتيجة للاتفاقيات التى عقدت مع بريطانيا وبلجيكا والبرتغال بين ١٩٠٤ و ١٩١٢، فقد كانت مساحة هذه المستعمرة تبلغ حوالى ٩٩٧,٠٠٠ كيلو متر مربع أى ضعف مساحة الرايخ الألمانى فى أوروبا، وفى الحقيقة كانت مستعمرة أفريقيا الشرقية الألمانية هى أكثر المستعمرات الألمانية اتساعا كما كانت أكثرها غنى.

غير أنه لما كانت شركة أفريقيا الشرقية الألمانية ضعيفة ماليا مما لا يمكنها من استغلال الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لمستعمرة أفريقيا الشرقية الألمانية، فقد تنازلت فى أول يناير عام ١٨٩١ عن «حقوق سيادتها» وامتيازاتها فى المستعمرة للحكومة الألمانية، التى تولت منذ ذلك الوقت حكم المستعمرة حكما مباشرا، وذلك مقابل حصول الشركة الألمانية - التى تحولت إلى شركة تجارية خاصة - على تعويض سنوى قدره ٦٠٠,٠٠٠ مارك من الحكومة الألمانية، بالإضافة إلى حصولها على امتيازات اقتصادية عديدة فى المستعمرة.

وقامت الحكومة الألمانية بتقسيم مستعمرتها فى شرق أفريقيا إلى وحدات إدارية أو مديريات وأسندت حكم كل مديرية إلى مأمور أو قومسير بحيث يخضع حكام المديريات إلى حاكم المستعمرة العام أو قومسير الرايخ، الذى يصدر الأوامر والتعليمات من العاصمة دار السلام.

وفى سبيل الحفاظ على حكمها وسيطرتها على المستعمرة عمدت حكومة برلين منذ عام ١٨٩١ إلى إغراق المستعمرة بالفرق العسكرية الكبيرة ولكنها عجزت عن فرض سيطرتها عليها، إلا أنه بعد أكثر من خمسة عشر عاما من الإرهاب والوحشية استطاعت أن ترغم السكان على الرضوخ لهم.

وفى أثناء ذلك لجأت ألمانيا عن طريق إدارتها المباشرة إلى كبت الحركة الوطنية بالمستعمرة، والعمل من أجل الاستفادة من إمكانياتها الاقتصادية بتحويلها إلى مزارع للإنتاج الزراعى، ولما كان من العسير تحقيق ذلك إلا بانتقال أراضى القبائل - التى تُعتبر أساس ومحور حياتها ومصدر احتياجاتها - إلى أيدى المستوطنين الألمان، فقد أصدرت الحكومة الألمانية فى ٢٦ نوفمبر عام ١٨٩٥ مرسوما يقضى بتحويل كل أراضى أفريقيا الشرقية الألمانية إلى ممتلكات للتاج الألمانى، ولم يقنع المستوطنون الألمان بالأراضى التى مُنحت لهم لزراعتها، بل سعوا من أجل حيازة الأراضى الخصبة الواقعة فى أكثر الأقاليم المناخية اعتدالا، وطالبوا بأن يمتلكوا هذه الأراضى ملكية خاصة، واستجابت الحكومة الألمانية لمطالبهم فتحولت بفضل ذلك أراضى المنطقة الممتدة من تانجا إلى كلمينجارو إلى «موطن للرجل الأبيض» ولم يحل عام ١٩١٤ إلا وكان المستوطنون الألمان قد امتلكوا معظم هذه المنطقة وهى الأراضى الخصبة.

أفريقيا الشرقية البريطانية:

مع أن السيطرة البريطانية على أفريقيا الشرقية البريطانية (كينيا) كانت أخف وطأة من السيطرة الألمانية فى أفريقيا الشرقية الألمانية (تنجانيقا) إلا أنها لم تختلف عنها من ناحية الأغراض والأهداف، فلم يكن للإدارة الاستعمارية الألمانية المباشرة فى أفريقيا الشرقية الألمانية والإدارة الاستعمارية البريطانية غير المباشرة فى محمية أفريقيا الشرقية من شغل شاغل سوى كبت الحركات الوطنية وتهيئة أحسن الظروف للرأسماليين الألمان والبريطانيين لنهب ثروات المنطقة واستغلال سكانها.

ومنذ عام ١٨٩٥ تحول حكم منطقة النفوذ البريطانى فى شرق أفريقيا (محمية أفريقيا الشرقية) من أيدى موظفى شركة أفريقيا الشرقية البريطانية إلى أيدى موظفى وزارة الخارجية البريطانية، ثم تحول حكم المحمية عام ١٩٠٥ من أيدى موظفى

الخارجية إلى أيدى موظفى وزارة المستعمرات وأعيد تسمية المحمية عام ١٩٢٠ باسم مستعمرة كينيا.

وعلى كل، فمنذ أن أعلنت الحماية البريطانية على منطقة النفوذ البريطانى فى شرق أفريقيا عام ١٨٩٥ ولمدة السنوات الست التالية، فإن بناء خط السكك الحديدية الرئيسى بين ممبسا على ساحل المحيط الهندى وبين كيسمو على ساحل بحيرة فكتوريا الشمالى الشرقى عبر أراضى قبائل الواكامبا والماباى والكيكويو والناندى قد شغل معظم انتباه الحكام البريطانيين الأوائل للمحمية، وكانت المشكلة الكبرى فى أفريقيا الشرقية هى المواصلات وهى حقيقة أدركها بعض من الرأسماليين البريطانيين منذ عام ١٨٧٦، حيث كان يصعب فى بلاد تفتقر إلى أنهار صالحة للملاحة أو طرق معبدة للمواصلات أن تحرز أية مشروعات تجارية نجاحا كبيرا. وكان مشروع ليوبولد الثانى الخاص بإنشاء معبر دولى عبر أفريقيا الشرقية عام ١٨٧٦ بمثابة اعتراف صريح بوجود هذه المشكلة، كذلك كان مشروع ماكينون الخاص بإقامة طريق معبّد للمواصلات إلى داخل القارة وتجربة ليوبولد الثانى الخاصة بالأفيال (حملة الأفيال البلجيكية الملكية) فى عامى ١٨٧٩ - ١٨٨٠، وهما أول محاولتين من نوعها لحل هذه المشكلة الكبرى فى أفريقيا، ومن هذا الوقت المبكر أمكن رصف طرق قصيرة فى أفريقيا البريطانية، وإرسال عدة قوافل من دواب الحمل وهى محمّلة بالبضائع من ممبسا إلى داخل القارة.

غير أن رصف هذه الطرق القصيرة واستخدام دواب الحمل فى نقل المتاجر إلى داخل القارة، لم يكونا من الوسائل العملية للتغلب على مشكلة المواصلات فى أفريقيا الشرقية بصفة مستديمة، ولم يكن من المستطاع التغلب على هذه المشكلة إلا ببناء خط حديدى من الساحل إلى أواسط القارة. ولا ريب وأن بناء هذا الخط الحديدى كان من الأهداف الرئيسية لمشروع هارى جونستون الخاص باستعمار منطقة كليمنجارو عام ١٨٨٤، كما كان كذلك بالنسبة للمشروعات المبكرة لشركة أفريقيا الشرقية البريطانية.

ولقد أكدت تجربة الشركة البريطانية فى العامين الأولين اللذين تولت فيهما أعمال الحكم والإدارة فى منطقة امتيازها بشرق أفريقيا ضرورة بناء خط حديدى من

الساحل إلى إقليم البحيرات، وفى الحقيقة أصبح أكثر وضوحا بمرور الوقت أنه من المستحيل الحصول على أرباح تجارية أو إرساء قواعد حكم الشركة فى منطقة امتيازها بشرق أفريقيا إلا بإنشاء خط حديدى من ممبسة إلى بحيرة فكتوريا.

وكان هدف بريطانيا من إنشاء هذا الخط الحديدى هو تحقيق أهداف اقتصادية وعسكرية، فمن الناحية الاقتصادية كان من شأن بناء هذا الخط الحديدى ربط مناطق إنتاج المحاصيل التصديرية بالساحل، حيث تتم عمليات التصدير إلى الخارج وذلك بأسرع الطرق وأقل التكاليف الممكنة، وبعبارة أخرى فإن هذا الخط الحديدى قد أُنشىء ليكون المعبر السريع الذى تتدفق عن طريقه إلى خارج البلاد ثروات أفريقيا الشرقية الزراعية والمعدنية، ومن الناحية العسكرية، فلا شك أن بناء هذا الخط الحديدى كان يساعد على نقل الجنود من الساحل إلى الداخل بسرعة من أجل مواجهة هبَّات القبائل وثوراتها المناهضة للاستعمار البريطانى.

ومما يؤيد ما ذهبنا إليه من أن إنشاء خط حديدى كينيا - أوغندا كان يهدف فى المقام الأول تحقيق أغراض اقتصادية وليست إنسانية كمحاربة الرقيق مثلا أو التخفيف عن كاهل الحمالين الأفريقيين التعساء، أنه فى أثناء المناقشة التى جرت فى مجلس العموم قبل أن يصدر المجلس موافقته على إنشاء الخط الحديدى اعترف مستر جورج كيرزون وكيل وزارة الخارجية للشئون الألمانية (١٨٩٥ - ١٩٨٩) بأن الغرض الرئيسى من بناء هذا الخط الحديدى هو أن يجلب إلى الساحل ليس موارد محمية أوغندة بل كذلك موارد كل بلاد أعالى النيل: الكونغو الواقعة داخل منطقتى النفوذ البريطانى والألمانى والتى تحيط من مسافة ليست بعيدة بموارد بحيرةفيكتوريا التى سيكون الخط الحديدى المنفذ الطبيعى لها، وذكر أنه ليس هناك شيئا أكثر تأكيدا من أنه إذا لم يبدأ الإنجليز ببناء خط حديدى إلى البحيرة فإن الألمان سوف يفعلون ذلك.

ولما كانت أهداف بريطانيا هى استغلال ثروات محميتى أفريقيا الشرقية وأوغندة، وكانت وسيلتها فى ذلك هى إنشاء خط حديد كينيا أوغندة فقد كان لها هدف آخر، وهو تمكين الرجل الأبيض من استيطان أراضى هاتين المحميتين حتى يقوم المستوطنون الأوروبيون بتشغيل الخط وحمايته من اعتداءات القبائل الأفريقية

التى أضيرت بسبب انتزاع أراضيهم منهم وحتى يتوفر لهؤلاء المستوطنون سبل الراحة باستقرارهم على طول الخط الحديدى أو بالقرب منه ويقومون على زراعة الأراضى المحيطة به، وقد اعترف المؤرخ البريطانى «ايفانز» بهذه الحقيقة فقال: «إنه فى الوقت الذى كان حكام محمية أفريقية الشرقية الأوائل مشغولين بعمليات إنشاء الخط الحديدى كانوا يقعون تحت تأثير الإمكانيات الاقتصادية فى هذه الأراضى التى اعتبرت (مناسبة تماما لتكون موطنا للرجل الأبيض)».

والواقع أنه لم يمض وقت طويل على تأسيس محمية أفريقيا الشرقية حتى اتجهت السياسة البريطانية إلى تشجيع الاستيطان الأوروبى فيها، وساعدها على ذلك أن مناخ المحمية يمتاز باعتداله بسبب ارتفاع الهضبة وهو مناخ مناسب لإقامة الأوروبيين، كما أن تربة هذه الهضبة البركانية وتوفر مياه المطر فيها يساعد على قيام الزراعة فيها، وعلاوة على ذلك فقد كانت المحمية فى بداية عمليات التوطن الأوروبى قليلة السكان بوجه عام، وبصرف النظر عن المنطقة شبه الصحراوية غير المأهولة بالسكان والتى تقع صوب حدود المحمية الشمالية، فإن السكان الوطنيين حتى فى الأقاليم الجنوبية كانوا يتركزون بصفة رئيسية فى بضع مناطق محدودة نسبيا. حقيقة أن المناطق المجاورة لبحيرة فكتوريا كانت مزدحمة بالسكان وترتفع نسبة كثافتهم إلى أكثر من الألف فى الميل الواحد فى بعض أجزائها، إلا أنه باستثناء بلاد الكيكويو فإن المناطق التى يخترقها خط السكك الحديدية كانت فى الأيام الأولى من تاريخ المحمية البريطانية لاتزال مسرحا للنشاط الرعوى لقبائل الماساى وهى قبائل ليست كبيرة؛ ولكنها محاربة شديدة المراس.

وقبل أن تبدأ عمليات الاستيطان الأوروبى فى محمية أفريقيا الشرقية أصدرت الحكومة البريطانية عام ١٩٠١ قانونا لأراضى أفريقيا الشرقية نص على أن الأراضى التى يجوز التصرف فيها بهدف الاستيطان لابد أن تدخل ضمن نطاق ممتلكات التاج البريطانى، التى حددت بأنها «جميع الأراضى العامة التى تخضع وقتذاك لإشراف صاحب الجلالة الملك، بفضل أية معاهدة أو اتفاقية أو بفضل حماية جلالته، وكذلك كافة الأراضى التى حصل أو يحصل عليها جلالته فى المستقبل بأية طريقة كانت» وسمح القانون بالتصرف فى هذه الأراضى بالبيع أو الإيجار.

وفى عام ١٩٠٢ عـرضت الحكومة البريطانيـة رسميا على المـنظمة الصهيـونية العالمية أن يتـوطن اليهود فى شرق أفريقـيا (كينيا أو أوغندا) وأن يقـيموا لهم وطنا هناك، وأن تمنحهم لهـذا الغرض ٣,٢٠٠,٠٠٠ فدان، ولكن هذا العـرض قوبل بالرفض عام ١٩٠٤ من جانب المؤتمر السابع للمنظمة الصهيونية العالمية، وفى عام ١٩٠٢ نفسه كـانت الحكومة البريطانية أصدرت قانونا آخـر عرف «بقانون أراضى التاج» أباح لقومسير أو حاكم عام أفريقيا الـشرقية التصرف فى أراضى التاج ببيعها للمـتسوطـنين الأوروبيين أو تأجيـرها لهم لمدة ٩٩ سنة. ومما يجدر ذكـره أن هذا القانون لم يحدد أراضى التاج كما فعل القانون السابق، بل اكتفى بالنص على أنه فى كافة مـعاملات أراضى التاج لايبـيع أو يؤجر القومسـير للأوروبيين أية أراضى يشغلها بالفعل المواطنون الأفريقيون.

وكان الهـدف الأساسى من هذا الـقانون هو تشجـيع الاستـيطان الأوروبى فى محمـية أفريقيـا الشرقية، بإغـراء المستوطنين الأوروبيين على النزوح إليـها وتملك أراضيهـا بشروط مغرية، فـقد كان على كل مستـوطن راغب فى شراء الأرض أن يحصل أولا على ١٦٠ فدانا، فإذا نفذ شروطا معينة تتعلق باستغلال هذه الأرض، سمح له بشراء ٤٨٠ فدانا أخرى فيصبح مجموع ما لديه من الأرض المشتراه ٦٤٠ فدانا أو ميـلا مربعا. وتحدد سعـر بيع الفدان الواحد بروبيتين فـقط. ومدة السداد بستـة عشر عامـا، وعند الانتهاء من سـداد ثمن الأرض، تُـمنح ملكيتهـا المطلقة لمشتريهـا. واستبعد القـانون غير الأوروبيين من التملك أو الاستـئجار فى الأرض المرتفعـة، واشترط ألاتزيد مـساحة الصفـقة الواحدة من الأرض المبـاعة عن ألف فدان.

وهكذا وضعت القوانين لصـبغ عمليات نهب الأرض واغتصابهـا من أصحابها الأفريقيين فى محمية أفريقيا الشرقية بالصفة الشرعية، وساعد على ذلك أن بعض أراضى الهضبة فى بدء عمليات التوطُّن الأوروبى، كـانت مهجورة ومتروكة بورا، إما بسـبب الأوبئة التى اجـتاحـتها، أو بسـبب نظام الزراعة المتنـقلة المألوف لدى الفلاحين الأفريقيين وبمقتضاه كان الفلاح يزرع قطعة من الأرض عددا من السنين، حتى إذا ضعـفت تربتها وقت إنتاجهـا، انتقل لزراعة قطعة أخـرى، تاركا القطعة التى أنهكت تربتها للشمس والمطر حـتى تسترد خصوبتها، فيـعود إلى زراعتها من

جديد، ومن ثم، فقد تهيأت للبريطانيين الفرصة لكى ينفذوا سياستهم الخاصة بالاستيطان فبدأوا أولا بإصدار القوانين التى من شأنها إضفاء ثوب الشرعية على عمليات اغتصاب الأراضى، ثم راحوا بعد ذلك ينزعون ملكية الأراضى الجيدة فى الهضبة ويوزعونها على المستوطنين الأوروبيين.

على أن السلطات البريطانية فى توزيعها الأراضى على المستوطنين الأوروبيين لم تتقيد فى بعض الحالات بالحد الأقصى المنصوص عليه فى قانون أراضى التاج الصادر عام ١٩٠٢، إذ حدث فى مطلع عام ١٩٠٣ أن تقدم اللورد بلامير - أول مستوطن إنجليزى - إلى محمية أفريقيا الشرقية وعرض عليه فى بادىء الأمر الحصول على منطقة كبيرة من الأراضى الرعوية فى هضبة لايكبيا ولكنه رفض العرض بدعوى أن المنطقة تبعد كثيرا عن خط السكك الحديدية وعن إشراف الجهاز الإدارى بالمحمية، فمنح أخيرا على سبيل التأجير مائة ألف فدان من الأراضى الزراعية فى وادى ريفت لمدة ٩٩ سنة بإيجار سنوى لايزيد عن مائتى جنيه استرلينى، وهو إيجار كان يعتبره اللورد باهظا للغاية، ولذا قام بتقسيم أراضيه المستأجرة إلى شرائح ووزعها على مستأجرين من الباطن، وكان يحصل من وراء هذا العملية على دخل سنوى يبلغ نيفا ومائتى ألف جنيه استرلينى. ولم يلبث أن حصل غير بلامير من اللوردات الإنجليز على مساحات كبيرة أخرى من الأراضى الجيدة فى المحمية، فمنح إيرل بور تسموت ثلاثمائة وخمسين ألف فدان، كما منح لورد فرنسيس سكوت وغيره مساحات شاسعة من الأراضى، وعلى ذلك فلا عجب أن صارت محمية أفريقيا الشرقية تعرف «بحديقة مطبخ مجلس اللوردات».

وعلى العموم فقد بدأ الاستيطان الأوروبى فى محمية أفريقيا الشرقية فى مطلع عام ١٩٠٣ ولم يحل شهر أبريل من ذلك العام إلا وكان عدد المستوطنين الأوروبيين قد بلغ زهاء مائة مستوطن، وفى سبتمبر من العام نفسه أرسل سير تشارلز اليوت قومسير أو حاكم عام المحمية منذ عام ١٩٠٠ مستر مارسن إلى جنوب أفريقيا للقيام هناك بحملة دعائية لترغيب الأوروبيين فى النزوح إلى محمية أفريقيا الشرقية، والحصول على الأراضى الزراعية بشروط مجزية، ونجم عن هذه الحملة الدعائية أن قدم إلى المحمية فى مطلع عام ١٩٠٤ عدة مئات من مستوطنى جنوب أفريقيا (البوير)، وحصل كل واحد منهم فى وادى ريفيت على ٦٤٠ فدانا

من الأراضى الزراعـية و ٥٠٠٠ فدان مـن الأراضى الرعوية، مـعفاة مـن الإيجار السنوى، ومن الضرائب كذلك.

وفى خلال الـعقد التـالى تزايد عدد المسـتوطنين البـيض فى محـميـة أفريقـيا الشرقية، وجـاءت غالبيتهم من بريطانيا وجنوب أفريقـيا وبلغ عددهم عام ١٩١١ حوالى ٣١٧٥ مستوطنا.

ومن المؤكد أن تشجـيع استيطان البيض فى هذه المحـمية كان جزءا من سـياسة الحكومة البـريطانية الثابتـة وهو تشجيع اقتـرن بالتفاؤل المفـرط من جانب الدوائر الرسمية فى المحمية، وخصوصا من جانب حاكمها سير تشارلس اليوت الذى كتب عام ١٩٠٥ يقول: من المحـتمل أن تصبح أفريقيـا الشرقية فى وقت قصـير موطنا للرجل الأبيض حيث لاتحظى المسائل الوطنية إلا بقليل من الاهتمام.

ويبدو أن تشـارلس اليوت كان أول مـسئول فى المحـمية يقتـرح وينفِّذ سيـاسة إدخال ارستقـراطية من الملاك الأوروبيين إلى البلاد، ومع أن خليفتـيه سير دونالد ستيوارت وسـير جيس هايز سادلر عارضا هذه السيـاسة بعض الشىء، إلا أنها لـم تلبث خليفـتيه حصلت علـى دفعة قوية من جـانب سير برسى جيـرود بين عامى ١٩٠٩ و ١٩١٢، ثم أرسـيت قواعـدها فى عهـد سيـر ادوارد نورثى الذى تولى حكم المحمية عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة.

ومما يجدر ذكره أن وزارة الخارجية البريطانية لـم توافق على منح أراضى محمية أفريقيا الشرقية إلى أفراد من المستوطنين الأوروبيين فحسب بل سمحت أيضا بمنحها إلى الشركـات، والتى حصلت فـوق ذلك على الكثيـر من الامتيـازات فى مناطق الغابات، وقبل أن يتحول الإشراف على المحمـية من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة المستعمرات عام ١٩٠٥ كانت مشكلة الأرض قد بدأت تظهر إلى الوجود.

وغنى عن البـيان أن الأرض بالنسـبة للأفريقى هـى كل شىء فى حياتـه، فهى مصدر رزقه سواء مارس الـزراعة أو الرعى، وهى لديه مثل الماء والهواء والضوء، هدية الطبيـعة له حتى يعـيش. يقول جومـو كينياتا: «إن حـيازة الأرض هى أهم عوامل فى الحياة الاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية للقبيلة». وتعتمد قبيلة الكيكويو - أهم قبائل كينيا شأنا وأشدها قوة ومِراسا - اعتمادا كلِّيا على الأرض،

فهى تمد أفرادها بكافة حاجات الحياة ولذا يعتبر الكيكويو الأرض «أم القبيلة».

وإلى جانب الرباط الاقتصادى، فقد أظهرت الدراسات الانثربولوجية أن هناك رباطا روحيا يربط الأفريقى بالأرض التى يعيش فوقها، ويتمثل هذا الرباط الروحى فى اعتقاد الأفريقى بأن أرواح أجداده تأوى إليها وتلعب دورا كبيرا فى حياته الحالية.

وتختلف نظرة الأفريقيين إلى الأرض عن نظرة الأوروبيين لها، فالأوروبيون ينظرون إلى الأرض على أنها مكان يعيش فوقه بعض أفراد المجتمع، ومن ثم يصبح للأفراد فى هذا المكان «حقوق فردية» يشغلون بها الأرض ويستغلونها ويتصرفون فيها كما يريدون. أما الأفريقيون، فالشائع عندهم أن الأرض ملك للقبيلة أو العشيرة، والفرد فى معظم الأحيان لايملك لنفسه، ولكن له حق استغلالها وإذا وقف هذا الاستغلال لأى سبب من الأسباب فإنها تعود إلى المجتمع ومن الممكن أن يستغلها أفراد آخرون، وكان يقوم بتوزيع الأرض عادة زعيم أو رئيس القبيلة الذى يستمد سلطانه من صلته بالأرض، فهو يعرف حدود أرض القبيلة ويعرف الأجزاء المستغلة، وهو يدافع عن الأرض وقت الحرب ويفض المنازعات التى تقوم بسببها بين العشائر وقت السلم.

ويتميز الكيكويو بأن لهم نظام خاص بحيازة الأرض هو الجيتاكا وبمقتضى هذا النظام كانت الأرض ملكا عائليا وفرديا فى نفس الوقت وليست ملكا قبليا، ولا يستطيع أى فرد أن يتصرف فى حيازة الأرض دون استشارة وموافقة كل أفراد العائلة، الذى يتمتعون بحقوق مشتركة فى «الجيتاكا»، أو بقعة الأرض التى يُقيمون عليها أكواخهم.

وهكذا تناسى المستعمرون أهمية الأرض بالنسبة للأفريقيين وحقهم المشروع فى حيازتها وملكيتها، ففى سبيل توفير أراضى مناسبة للاستيطان الأوروبى عمدت سلطات المحمية إلى القيام بعمليات نقل واسعة لقبائل أفريقية برمتها من مواطنها الأصلية على الأرض المرتفعة إلى مواطن جديدة فى النطاق الساحلى أو المناطق المنخفضة، دون أن تقيم أى وزن أو اعتبار لمصالح مئات الألوف من الأسر الأفريقية التى كانت تعيش على زراعة أراضى أسلافها، وهناك فى الأراضى

المنخفضة أو الرعوية، خصصت لكل قبيلة منطقة تقيم فيها ولا تتعداها وسميت المناطق المخصصة لإقامة الأفريقيين بالمعازل الوطنية لقبيلة الماساى، ثم أسست أربعة معازل أخرى لقبائل الكيكويو والكيتيوى والكيكومبوليو والأولو فى عام ١٩٠٦، ومما يستحق الذكر أن سياسة عزل الأفريقيين هذه قد تعرضت للنقد من جانب بعض المستوطنين الأوروبيين أنفسهم الذين حصلوا على مساحات شاسعة من الأراضى، إذ هاجمها لورد بلامير مطلقا عليها اسم «سياسة حديقة الحيوان».

ونتيجة لقلة الأرض الصالحة للفلاحة والزراعة فى المعازل الوطنية أو الأفريقية، وشدة كثافة السكان فيها، اضطرت أعداد كبيرة من الأفريقيين إلى مغادرة هذه المعازل وأخذوا يضربون فى الأرض سعيا وراء الرزق، ولم يجدوا بدا من العمل كأجراء فى مزارع البيض وضياعهم حتى يكسبوا ما يسد رمقهم، ويدفعوا من القليل الذى يحصلون عليه من أجور زهيدة ضريبتى الرؤوس والأكواخ المفروضة عليهم.

ولم يكتف المستوطنون الأوروبيون بطرد الأفريقيين من أراضى الهضبة والاستحواذ عليها لأنفسهم، بل أرادوا ألا يشاركهم أحد من الجنسيات فى الاستئثار بها، ومن ثَمَ عارضوا معارضة شديدة منح الهنود حق تملك أو استئجار هذه الأراضى.

وكان الهنود قد أخذوا يتجهون بكثرة وبسرعة إلى المناطق الداخلية عقب إبرام معاهدة هليجو لاند بين بريطانيا وألمانيا عام ١٨٩٠. وفضلا عن ذلك، فإن الحكم البريطانى فى محميتى أفريقيا الشرقية وأوغندة وعقب إنشاء خط حديد كينيا/أوغندة، قد مكَّن الهنود الذين كانوا يشتغلون من قبل بالتجارة فى الساحل، من السعى للحصول على أعمال تجارية فى المناطق الداخلية، بالإضافة إلى ذلك فإن أعدادا كبيرة من العمال الهنود قد استوردتهم السلطات البريطانية للعمل إلى جانب الأفريقيين فى بناء الخط الحديدى، وقد وصل أول فريق من العمال الهنود إلى ممبسا فى يناير عام ١٨٩٦، وكان عددهم ٣٥٠ عاملا، ثم توالى توافدهم بعد ذلك بأعداد كبيرة حتى تم إنشاء الخط الحديدى، ويقدر المؤرخون البريطانيون عدد العمال الهنود الذين جُلبوا من الهند للعمل فى بناء الخط الحديدى بحوالى

۳۲,۰۰۰ عامل فى حين أنهم يقدرون عدد الأفريقيين الذين استخدموا فى بناء هذا الخط بمالا يزيد عن ۲,٦۰۰ أفريقى، وفى الحقيقة فإن معظم العمال الهنود الذين اشتغلوا فى بناء خط حديد كينيا- أوغندة قد عادوا إلى بلادهم بمجرد الانتهاء من بنائه، أما الذين آثر منهم البقاء فى أفريقية الشرقية وعملوا فى الخط الحديدى نفسه بعد تشغيله أو أقاموا محلات تجارية صغيرة فلم تكن أعدادهم كبيرة.

غير أن عودة هؤلاء العمال الهنود إلى وطنهم اقترنت بوفود موجات جديدة من المهاجرين النازحين من الهند الذين جذبتهم الإمكانيات الاقتصادية المتزايدة بالمحمية، والذين كانوا يتطلعون إلى تحسين أحوالهم المعيشية أو تكوين ثروات هناك، وبمضى الوقت لم تعد إقامة الهنود قاصرة على الشريط الساحلى بل أخذوا يؤسسون مراكزهم التجارية الصغيرة فى المناطق الداخلية، وفى بادىء الأمر كان تدفق الهنود صوب الداخل يتبع امتداد الخط الحديدى، وفى عام ۱۸۹۷ كان التجار الهنود قد بدأوا يستقرون حول محطتى فوى وكيبويزى، وتقع المحطة الأولى على مسافة مائة ميل من الساحل، فى حين تقع المحطة الثانية على مسافة ۱۹۳ ميلا، وفى العام التالى حين وصل الخط الحديدى إلى ماشا كوس الواقعة على مسافة ۲٥۸ ميلا من الساحل، لم تكن محلات الهنود التجارية الصغيرة قد أسست بسرعة هناك فحسب، بل إن العملة الهندية (الروبية) كانت قد بدأت تستخدم كوسيلة للتبادل التجارى بين قبيلة الكامبا، وقد استمر تدفق الهنود على المناطق الداخلية مع امتداد الخط الحديدى حتى وصوله إلى كيسومو على ساحل بحيرة فيكتوريا فى ديسمبر عام ۱۹۰۱، ولم يحل عام ۱۹۰۳ حتى كان الهنود قد سيطروا على معظم تجارة التجزئة فى المناطق الداخلية، وانتزعوها من أيدى التجار العرب والسواحلية، وفى عام ۱۹۱۱ ارتفع عدد الهنود فى أوغندة إلى ألفى نسمة وفى محمية أفريقيا الشرقية إلى ۱۰,٦٥۱ نسمة.

وكانت الحكومة البريطانية تنظر بادىء ذى بدء بعين الارتياح إلى تلك الزيادة السريعة فى الهجرة الهندية إلى كل من محميتى أفريقيا الشرقية وأوغندة؛ لأنها كانت تعتقد أن التاجر الهندى عامل ضرورى من أجل فتح شرق أفريقيا للتجارة، وكان سير هارى جونستون - الذى عين قومسيرا خاصا لأوغندة بين سنتى ۱۸۹۹

و ١٩٠١ - يعتقد أن كلا من التاجر الهندى والمزارع الهندى ضروريان لأفريقيا الشرقية والوسطى، ويرى أن أفريقيا ليست فى حاجة إلى الرجل الأبيض والأسود فقط، بل كذلك إلى «الرجل الأصفر» لأنه سوف يشغل بالحتم «مكانا متوسطا» بين الجنسين الآخرين. وأكثر من ذلك، فقد كان جونستون يرى أن الهنود لن ينشروا التجارة فى المناطق المتخلفة فحسب، بل إنهم إذا شجعوا على الاستقرار والاشتغال بالزراعة، فسوف يعلّمون الأفريقيين أساليب زراعية أفضل مما يستخدمون فى زراعة أراضيهم، وقبل أن يتحول الإشراف على محمية أفريقيا الشرقية إلى وزارة المستعمرات عام ١٩٠٥، كانت السياسة الرسمية لوزارة الخارجية البريطانية هى تشجيع المستوطنين الهنود على الحصول على قطع من الأراضى فى بعض أجزاء المحمية، وهى مناسبة مناخيا للمزارعين الهنود، ولا تجذب المستوطنين الأوروبيين إليها، غير أنه منذ عام ١٩٠١ بدأ سير تشارلس اليوت، الذى كان مقتنعا بأن أراضى الهضبة سوف تصبح موطنا للرجل الأبيض، يوجه أنظار المسئولين بوزارة الخارجية إلى عدم صلاحية الهنود للتوطن فى أراضى الهضبة، ويشير إلى وجود الكثير من الأراضى المناسبة للاستيطان الهندى، ليس فقط فى النطاق الساحلى من المحمية حيث يمكن أن يجود زراعة الطباق والأرز والقطن، بل أيضا فى المناطق الداخلية، وفى الأقاليم الخصبة ذات المناخ الحار والرطب والمحيطة ببحيرة فكتوريا.

غير أن بعض المستوطنين الأوروبيين أخذوا يعارضون سياسة تشجيع الهنود على الاستقرار فى أراضى الهضبة، ويطالبون بقصر التوطن بهذه الأراضى على الأوروبيين فقط، وهى مطالب لم تلبث أن لقيت قبولا من جانب وزير المستعمرات البريطانى لورد الجن، الذى بعث فى يوليو عام ١٩٠٦ برسالة ضمنها آراؤه المؤيدة للمستوطنين الأوروبيين بعدم السماح لأى مستوطن غير أوروبى بالحصول على أراضى فى الهضبة.

محمية أوغندة:

أعلنت الحماية رسميا على أوغندة من جانب الحكومة البريطانية فى ١٨ يونيه عام ١٨٩٤، وقبل أن تقوم الحكومة البريطانية بهذه الخطوة، كانت قد عينت سير

جيرالدبورتال قنصلها العام فى زنجبار قومسيرا خاصا لأوغندة بهدف الحصول على معلومات وافية تمكن الحكومة من اتخاذ قرار بشأن استبقاء أوغندة فى دائرة النفوذ البريطانى أو إخراجها من هذه الدائرة.

وجاء تقرير بورتال مؤيدا للاحتفاظ بأوغندة، وملخصا لجميع أسباب التمسك بها، خاصة وأنه اعتبر أن موقع أوغندة الاستراتيجى عظيم الأهمية نظرا لأنها تسيطر على شواطىء بحيرة فكتوريا الشمالية والغربية وتتحكم فى المدخل الوحيد لبحيرتى البرت والبرت ادوارد، وتسيطر على منابع النيل، كما أنها تعتبر المفتاح الطبيعى لكل حوض النيل، وتعتبر أراضيها أخصب أراضى فى أفريقيا، كما أنه ينتظر أن تصبح أوغندة سوقا استهلاكية ضخمة للصناعات الانجليزية وأنه إذا انسحبت بريطانيا وتخلت عن أوغندة، فمن المحتمل أن يسيطر العرب والمسلمون من جديد على أفريقية الوسطى وتشهد أوغندة بالتالى صراعا دمويا عنيفا بين المسلمين والمسيحيين، كما أنه فى حالة انسحاب البريطانيين من أوغندة، فإن الجنود السودانيين الذين جلبهم لوجارد من كفاللى وألحقهم بخدمة شركة أفريقيا الشرقية البريطانية وأنزلهم فى القلاع التى أقامها على طول الحدود الجنوبية لمملكة بونيورو، سوف ينتهزون هذه الفرصة فيغيرون على أوغندة ويستولون عليها.

كما أن انسحاب بريطانيا من أوغندة سوف يؤدى بالضرورة إلى فقدها للأراضى الشاسعة التى حفظها الاتفاق البريطانى الألمانى الخاص بتحديد مناطق النفوذ فى هذه المنطقة من القارة، وحذر بورتال من وقوع أوغندة تحت سيطرة إحدى الدول الأخرى. لأن هذا معناه امتداد سيطرة هذه الدولة حتما ليس فقط على أوغندة والجهات الملاصقة لها مباشرة، بل سوف يشمل كل البلاد المجاورة والبحيرات العظمى وحوض النيل والطرق الطبيعية الكبيرة للمواصلات فى الداخل، وأن السيطرة على أوغندة يعنى تثبيت النفوذ البريطانى والتفوق التجارى فى أغنى أجزاء أفريقيا وأكثرها سكانا فى خلال سنوات قليلة.

ولم تكن المسألة التى أثارها بورتال فى تقريره مجرد ضرورة الاحتفاظ بأوغندة فحسب، بل كيفية الاحتفاظ بها تحت النفوذ البريطانى، وقد أوصى فى هذا الصدد بضرورة أن تحتفظ بريطانيا بأوغندة عن طريق تعيين قومسيرا أو حاكما عاما لها،

وأن تزوده بهيئة من الموظفين وقوة من الجند للاستعانة بهم فى أعمال الإدارة والمحافظة على الأمن والنظام وحماية أرواح الرعايا الأجانب فى هذه المملكة.

والواقع أن تقرير بورتال جاء متفقا مع رغبة الحكومة البريطانية، مما كان له أثر مباشر فى إعلانها الحماية على أوغندة فى ١٨ يونية عام ١٨٩٤.

على أن المنطقة التى وضعت تحت الحماية البريطانية بموجب هذا الإعلان لم تشمل أراضى أوغندة كلها، بل شملت فقط المنطقة التى تشغلها مملكة بوغندة والأقاليم التابعة لها، وهى المنطقة التى تحدها أراضى كوكى وانكولى وبنيورو ويوسوجا، وقد حدث قبل إعلان الحماية رسميا أن بدأت السلطات البريطانية فى بوغندة سلسلة من الهجمات على المناطق المجاورة، مما نجم عنه توسيع رقعة محمية أوغندة فى السنوات التالية.

وقبل أن يغادر سير جيرال بورتال بوغندة عائدا إلى الساحل الأفريقى الشرقى، كلف الكابتن ماكدونالد بإدارة محمية أوغندة مؤقتا، وقد ظل ماكدونالد يصرف شئون المحمية حتى نوفمبر عام ١٨٩٥ حيث تسلم إداراتها منه الكولونيل السير هنرى كولفيل وهو أحد الضباط البريطانيين ذوى الألمام باللغة العربية الذين أرسلتهم الحكومة البريطانية إلى أوغندة - استجابة لطلب بورتال - لكى يتولوا إدارة شئونها وقيادة الجنود السودانيين بها.

وقبل أن يصل كولفيل مع زملائه الضباط البريطانيين فى نوفمبر عام ١٨٩٥ إلى بوغندة، كان أهل البلاد وخصوصا المسلمون منهم قد أخذوا يتبرمون من الإدارة الإنجليزية، وخشيت هذه من قيام اضطرابات فى البلاد قد ينضم إليها الجنود السوادنيون ، لدرجة أن الكابتن ماكدونالد قد كتب في ١٦ يونيه عام ١٨٩٥ إلى بورتال يطلب منه العودة إلى بوغندة، وفى أواخر عام ١٨٩٥ قام كباريجا ملك بونيورو بمهاجمة مملكة تورو وعزل ملكها الذى كان لوجارد قد أجلسه على عرشها، كما غزا أراضى بر سوجا، التى كان ملكها يعترف بالولاء لبوغندة.

وخوفا من أن يتمادى كاباريجا فى مهاجمته لحلفاء بريطانيا فى منطقة أعالى النيل، مما قد يؤدى إلى الإضرار بسمعة الإنجليز ونفوذهم فى المنطقة، قرر كولفيل أن يغزو بونيورو، وحصل على موافقة موانجا ملك بوغندة على وضع جيشه تحت

تصرف الإدارة الإنجليزية خصوصا وأنه قد راجت شائعات بأن لدى كاباريجا جيش مؤلف من ثمانية آلاف من المقاتلين المسلحين بالأسلحة النارية وعشرين ألفا من حملة الرماح، وفعلا استطاع كولفيل السيطرة على المناطق الأوغندية بالحديد والنار. ومع ذلك، فلم تتوقف الاضطرابات والثورات فى أوغندة.

ففى خريف عام ١٨٩٧ أثارالجنود السودانيون من بقايا جنود أمين باشا حاكم مديرية خط الاستواء، الذين كان لوجارد قد ألحقهم بخدمة شركة أفريقيا الشرقية البريطانية وأنزلهم فى سلسلة من القلاع التى أقامها على طول الحدود الجنوبية لمملكة بونيورو، والذين ظلوا يعملون بمحمية أوغندة كجنود مرتزقة بعد انتقال الإشراف عليها إلى وزارة الخارجية البريطانية، وكان هؤلاء الجنود السودانيون الذين بلغ عددهم عام ١٨٩٧ حوالى ١٦٠٠ جندى، يعيشون ويعملون فى ظل ظروف قاسية جدا، ويتقاضى الواحد منهم أجرا شهريا ضئيلا. ومع أن الأجر كان قد ارتفع مؤخرا إلى سبع روبيات، إلا أنه كان منخفضا عما كان يتقضاه الحمال الذى يلحق بالقوافل أو الحملات العسكرية. وكان من المعروف فى أوغندة أن الجنود السودانيين الذين يعملون فى محمية أفريقيا الشرقية البريطانية يتقاضى الواحد منهم أجرا شهريا يبلغ خمس عشرة روبية، ويتقاضى زملاؤهم فى أفريقيا الشرقية الألمانية ما يزيد على ذلك كثيرا. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل كثيرا ما كان يتأخَّر صرف أجور الجنود السودانيين بمحمية أوغندة، كما حدث لجنود قلعة النادى الذين تأخر صرف أجورهم ستة شهور كاملة. هذا بالإضافة إلى أن ضباطهم السودانيين كانوا يتعرضون للعقاب بين الحين والآخر - بحجة تعويدهم على النظام والانضباط - للعقوبات العسكرية، وهى عقوبات كانت كافية لإثارة روح التذمر والسخط بينهم.

ولما كان هؤلاء الجنود السودانيون قد نال منهم التعب والإعياء إلى درجة كبيرة، بسبب اشتراكهم سنوات متصلة فى القتال الذى دار رحاه فى بونيورو وناندى وبودو. وكان بعضهم يضطرون للسير ما بين حملة وأخرى مسافات طويلة قد تبلغ مئات الأميال، فمن بونيورو بالشمال إلى بلاد الناندى شمال شرق بحيرة فيكتوريا، ومن هناك يدورون حول البحيرة إلى إقليم بودّو الواقع شمال غرب البحيرة حيث اشتركوا فى إخماد ثورة موانجا. وما كادوا يعودون من هذه المهمة

إلى ثكناتهم، حتى صدرت إليهم الأوامر بالانضمام إلى حملة جديدة بقيادة ماكدونالد فى أماكن أخرى بعيدة.

وكانت هذه الحملة قادمة من بومباى بالهند حيث غادرتها فى ١٨ يونية عام ١٨٩٧ ووصلت إلى ممبسا فى ٩ يوليو فى طريقها إلى أوغندة، ومنها إلى مديرية خط الاستواء المصرية. وكان غرض هذه الحملة مزدوجا، إذ كانت تريد الحصول على «معلومات دقيقة» عن الجهات الواقعة شمال محميتى أفريقيا الشرقية وأوغندة حيث كان من المعتقد أن نهر الجب (جوبا) ينبع من هناك. وفى الوقت نفسه تستهدف إعاقة حملة مارشان الفرنسية التى كان من المعروف أنها تزحف من الكونغو الفرنسية صوب فاشوده بأعالى النيل. وكانت حكومة الهند قد ألحقت بالحملة ضابطين بريطانيين وثلاثين جنديا هنديا لتولى أعمال الحراسة، إلا أنه بسبب تجدد نشاط الثوار الوطنيين فى إقليم أعالى النيل وعدم الاستقرار هناك كان لابد وأن تدعم «فرقة» الحراسة بعدد من الجنود السودانيين الذين يعملون فى أوغندة، ووقع الاختيار لهذا الغرض على ٣٣٠ جنديا منهم.

وهكذا فوجىء هؤلاء الجنود بمجرد عودتهم من حملة بودو فى سبتمبر عام ١٨٩٧، بصدور الأوامر إليهم بأن يرحلوا على الفور للانضمام إلى حملة ماكدونالد التى كانت فى طريقها من الساحل إلى الداخل، والتى كانت وجهتها غير معلومة فى أقصى شمال محمية أوغندة، أى فى منطقة كانت لاتزال مسرحا لنشاط كاباريجا واتباعه. وكان مما زاد الطين بله أن الأوامر قد صدرت إليهم بالا يصطحبوا معهم نساءهم، اللاتى كانوا يعتمدون عليهن فى إعداد طعامهم وحمل أمتعتهم. وعلى ذلك، فقد تظاهروا بتنفيذ الأوامر الصادرة إليهم بالانضمام إلى حملة ماكدونالد، ولكنهم بعد خروجهم من قلعة الداما عمدوا إلى الفرار واتجهوا إلى قلعة ناندى، التى تبعد ثمانين ميلا إلى الغرب، وقاموا بمهاجمة القلعة والاستيلاء على ما بها من سلاح. إلا أن القوات الموالية للحكم البريطانى استطاعت إخماد أنفاسهم.

على أن إخماد ثورة الجنود السودانيين والتغلب على موانجا وكاباريجا لم يؤد إلى إحلال السلام فى أوغندة فلم يلبث أن ثارت قبيلة الناندى من جديد، واتسمت ثورتها بطابع الكراهية الشديدة للأوروبيين، وكانت مظاهر هذه الكراهية

قد أخـذت تبـدو للعيـان خلال عـام ١٨٩٩ باقتـراب عمليـات عمليات بناء خط السكك الحديدية من الشاطيء الشمالى الشرقى لبحيرة فكتوريا وهى عمليات كان يصاحبها أيضا بناء خـط تلغرافى. ثم وصلت هذه الكراهيـة إلى ذروتها فيـما بين شـهرى مارس ويونيـه من عام ١٩٠٠. ففى غـضون هذه الشهـور أخذ الجنود يهاجـمون القوافل المارة بالمنطقـة وكذلك دوريات الحراسة ثم صـبوا جام غضـبهم على الخط التلغرافى فقامـوا بقطعه ولم يتورعوا عن مهاجمة المكاتب التلغـرافية. ولما كان من الضـرورى توفيـر الحمـاية لمهندسى الخط الحـديدى والعاملـين فى بنائه من الهنود والأفريقيين حتى يمكن مده إلى كيسومـو. فقد قررت السلطات البريطانية فى يوليو عام ١٩٠٠ إرسال الحـملة التأديبية الثـالثة ضد الناندى ولم تستطـع الحملة خلال الشهور التالية من إخمـاد ثورة الناندى إلا بصعوبة بالغة ومنذ هذا الوقت توطَّدت أركان الحماية البريطانية على أوغندة.

وعلى العموم، فقد أكدت الاتفاقية التى عقدت عام ١٩٠٠ وضع بوغندة كجزء من محـمية أوغندة، واعـترفت بالنظام السـياسى والإدارى القائم بهـا والذى كان الكاباكا بموجبه هو رأس الدولة بشـرط أن يظل هو وزعماء ورؤساء البلاد المحليين موالين لبـريطانيا منفذيـن مطالبها، وهم الذين أصبحوا يتـقاضون مـرتباتهم من حكومة المحمية وليس من حكومة بوغـندة. ويساعد الكاباكا فى إدارة شئون الحكم ثلاثة وزراء لابد أن يوافق مـقدما ممثل ملكة بريـطانيا فى المحـمية على تعـيينهم، ويساعده أيضـا برلمان أو مجلس وطنى يسمى اللوكـيكو يتكون من الوزراء الثلاثة بحكم مناصـبهم ومن رؤساء المديريات أو الوحـدات الإدارية الكبيرة الـتى تنقسم إليها بوغندة، وعـددها ٢٠ مديرية وذلك بحكم مناصبهم أيضـا بالإضافة إلى ٩٦ عضـوا يتولى الـكاباكا تعـيينهم، وله الحق فى عـزلهم بشرط مـوافقـة ممثل ملكة بريطانيا. ويعقد هذا المجلس البرلمانى دورة تشريعيـة كل عام، كما ينعقد كمجلس قضاء كل يوم تقريبا. ومن الجدير بالذكر أن اللكيكو قد تمتع ببعض الحقوق، فكان من حقـه مناقشة جمـيع المسائل المتعلقة بالإدارة المحـلية فى المملكة، وله أن يرفع القرارات الـتى يصدرها بالأغلبـية المطلقـة إلى الكاباكا، لكى يـرفعهـا بدوره إلى سلطات المحمية، وكـان من حقه، كذلك عندما يصبح منصـب الكاباكا شاغرا أن يختار الكاباكـا الجديد من بين المستحـقين من أمراء الأسرة المالكة، بشرط مـوافقة ملكة بريطانيا أو ممثليها فى المحمية.

ومن ناحيـة أخرى، فقد وضـعت الاتفاقية الإدارة المحليـة فى البلاد بين أيدى رؤسائها وزعمائها وأناطت بهم مهمـة جمع الضرائب المباشرة التى قررتها الحكومة البريطانية كضـريبة الرؤوس والأكواخ، وكذلك مهمة تشـغيل المواطنين سخرة فى رصف الطرق وصيانتها.

أما بخصوص الأرض وحيازتها، فقد أخذ جونسـتون القومسير الجديد للمحمية بعين الاعتبار ما قال به زعمـاء الباغندة من حقوق فى الأرض، ومن ثم فقد أطلق على الأرض التى سجلت للكاباكا والزعـماء والرؤساء أرض «الميلو» وهى الأرض التى صاروا يملكونهـا ملكا خالصا لهم. واعتبـرت كل أرض بوغندة خلاف أرض «الميلو» تابعة للتاج البريطانى، أو بعبارة أخرى ملك الحكومة المركزية.

وبموجب هذه الاتفاقـية تنازل كاباكا بوغندة ورؤسـاؤها عن ١٠,٥٥٠ ميلا من الأرض البور والأرض غيـر المشغولة بالزراعة والغابات للـتاج البريطانى، على أن تقوم حكومة المحمية باستغلالها.

وقسـمت بقيـة أرض بوغندة، وهى الميلو إلى عـدة ضياع تـقرر توزيعهـا على الكاباكا (الذى حصل على ٣٥٠ ميلا مربعا) وأفراد الأسرة المالكة والوزراء وزعماء البلاد ورؤسائها وكبار شخصياتها واحتفظ للأهالى بحق قطع الأخشاب من غابات التاج، وبحق التوطن كمستأجرين فى أراضى التاج بخلاف أراضى الغابات المتنازل عنها للتاج.

ويرى بعض المؤرخين أن من أهم عـوامل نجاح المفاوضـات التى أدت إلى إبرام اتفاقية عام ١٩٠٠ هذه، أن كاباكا بوغندة وقتئذ كان طفلا لايتعدى العام الرابع أو الخاس من عمره، ويخضع لوصاية ثلاثة من كبار زعماء الباغندة، الأمر الذى كان لايمكنه من التمسك بسلطانه التى أفـقدته الاتفاقية الشىء الكثيـر منها لحساب ممثل ملكة بريطانيا فى المحمية من جهة، ولحساب كبار زعماء البلاد ورؤسائها من جهة أخرى.

ويكفى أن نذكر بهـذا الصدد أن الاتفاقيـة اشترطت أن يتمـتع ممثل بريطانيا فى البلاد بحق الدخول مباشرة إلى الكاباكا فى جميع الأوقات، كما حرمته من الحرية المطلقة التى كان يمارسـها على مواطنيه، والتى تتمثل فى تمتـعه بحق الحياة والموت

على أفراد شعبه، فجردته الاتفاقية من هذا الحق. وعلاوة على ذلك فقد حرمته الاتفاقية من حق إنشاء جيش وطنى إلا بناء على نصيحة ممثل بريطانيا فى المحمية وبموافقته التامة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن جونستون إبان توليه حكم محمية أوغندة كقومسير خاص لها بين سنتى ١٨٩٩ و ١٩٠١ دأب على تشجيع الهنود على النزوح إلى البلاد مما أدى إلى انتشار محلات الهنود التجارية الصغيرة فى جميع أرجائها. ومع أواخر عام ١٩٠٣ كان الهنود قد انتزعوا تجارة التجزئة من أيدى التجار العرب والسواحلية الذين كانوا حتى هذا الوقت التجار الوحيدين بالمحمية. وفى عام ١٩١٠ بلغ عدد الهنود بأوغندة نيفا وألفى نسمة، وارتفع عددهم بعد سبع سنوات إلى ٣,٤٦٧ نسمة، وكان الإشراف على محمية أوغندة قد تحول منذ عام ١٩٠٥ من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة المستعمرات، ومنذ هذا الوقت وحتى عام ١٩٢٠، سيطر حاكم المحمية ومن ورائه وزارة المستعمرات سيطرة مطلقة على شئون الحكم والتشريع والقانون بالبلاد.

وغنى عن القول أن أوغندة تمتاز نسبيا بجودة تربتها وانتظام مطرها مما جعلها أغنى أقطار أفريقيا الشرقية فى الاستغلال الزراعى، إلا أن وقوعها داخل القارة وعلى مسافة بعيدة من موانيها وافتقارها إلى وسائل النقل الحديثة، وعدم مساعدة مناخها على توطن الأوروبيين فيها بأعداد كبيرة، كل ذلك أرغم المستعمرين البريطانيين على الاعتماد بالدرجة الأولى على سكانها الوطنيين أو اليد العاملة المحلية فى سبيل استغلال البلاد اقتصاديا.

ومع أن كلا من فردريك لوجارد وهارى جونستون كانا يعتقدان أن أوغندة سوف توفر فرصا طيبة لمشروعات الاستغلال الزراعى الأوروبية، فإن سير سادلر الذى خلف جونستون كقومسير لمحمية أوغندة عام ١٩٠٢، كان يرى أن هذه المحمية بدون المديرية الشرقية لايمكن اعتبارها وطنا مناسبا للرجل الأبيض.

وفى عام ١٩٠٤ كتب سادلر يقول: «إن الأحوال المناخية فى أوغندة ليست مناسبة لتوطن الأسر الأوروبية، وأن وأوغندة لن تكون موطنا للرجل الأبيض مثلما أثبتت جنوب أفريقيا وبعض أجزاء من شرق أفريقيا».

وقد اعتمد المستعمرون البريطانيون على سكان أوغندة الوطنيين من أجل استغلال البلاد اقتصاديا، متخذين من اقتصاديات فلاحيها ذوى الملكية الصغيرة وحداتهم الانتاجية الرئيسية فى الزراعة، بدلا من مزارع الأوروبيين وضياعهم. وليس معنى ذلك أن أوغندة قد خلت من مزارع الأوروبيين، بل إن هذه المزارع التى منحت للشركات والمؤسسات الأوروبية ولبضعة أفراد من المستوطنين الأوروبيين قد شغلت مساحة قدرها ٢٠,٠٠٠ فدان تقريبا من أراضى المحمية، وخصصت لزراعة البن بصفة رئيسية علاوة على زراعة الكاكاو والطباق والشاى والقطن.

وكان من نتيجة ذلك كله أن تحولت أوغندة إلى مزرعة كبيرة للقطن وازدادت تدريجيا المساحة المنزرعة قطنا من أراضيها فبلغت عام ١٩١٤ مائة ألف فدان. وفى عام ١٩٠٥ كان إنتاج أوغندة من القطن يبلغ ٥٤ بالة فقط، ارتفع عام ١٩١٥ ليصبح ٣٢,٥٠٠ بالة. . وفى الوقت نفسه أخذ الرأسماليون الأوروبيون يقيمون محالج للقطن فى أوغندة وبدأ أول محلج منها إنتاجه عام ١٩٠٦ فى كمبالا، ثم أُقيمت محالج أخرى فى عنتيب وجينجا وغيرهما من مدن بوغندة وبوسوجا مما أدى إلى ارتفاع عدد المحالج تدريجيا، حيث وصل عام ١٩١٨ إلى ٤٢ محلجا وظل إنتاج أوغندة من القطن يصدر إلى ليفربول حتى عام ١٩١٨، ثم بعد هذا العام بدأ تصديره إلى الهند واليابان.

محمية زنجبار:

لقد اعترفت ألمانيا بموجب معاهدة هليجو لاند المبرمة فى أول يوليو عام ١٨٩٠ بالنفوذ البريطانى فى كل المنطقة الواقعة شمال نهر أومبا، كما وافقت على الاعتراف بالحماية البريطانية على جزيرتى زنجبار وبمبه وتعهّدت بريطانيا من جانبها بأن تستخدم كل نفوذها لحث سلطان زنجبار على التنازل لألمانيا عن ممتلكاته فى الشريط الساحلى بين نهرى أومباوى وقوما، وذلك فى نظير تعويض عادل تدفعه ألمانيا، وقد عرضت باديء ذى بدء أن تدفع مليونى مارك (١٠٠,٠٠٠ جنيه انجليزى) إلا أنه كان من نتيجة اعتراض سلطان زنجبار وتدخل الحكومة موافقة برلين فى سبتمبر من العام نفسه على أن تدفع تعويضا للسلطان قدره أربعة ملايين مارك (٢٠٠,٠٠٠ جنيه انجليزى).

ومع أن موافقة السلطان على الحماية البريطانية على بلاده قد أُبلغت تلغرافيا إلى لندن فى ٢١ يونيه. فقد انتظرت الحكومة البريطانية حتى تم إبرام معاهدة هليجولاند فى أول يوليو عام ١٨٩٠ مع ألمانيا، وتسوية بعض المشاكل المعلقة مع فرنسا وإيطاليا، ثم أعلنت حمايتها رسميا على زنجبار فى أوائل شهر نوفمبر، حيث صدر بذلك بلاغ من وزارة الخارجية فى ٤ نوفمبر عام ١٨٩٠. وأصدرت وزارة الخارجية تعليمات إلى قنصلها العام فى زنجبار بأن يعلن رسميا نبأ وضع سلطنة زنجبار تحت الحماية البريطانية، على أن يتجنب، وهو يفعل ذلك، ما من شأنه الإساءة إلى الدول الأجنبية. وفى ٧ نوفمبر جرت فى زنجبار الاحتفالات الرسمية الخاصة بإعلان الحماية فرفعت أعلام زنجبار وبريطانيا جنبا إلى جنب على السفن الحربية البريطانية الراسية فى الميناء، كما رفع علما بريطانيا وزنجبار على سارية قصرالسلطان، وقام ايوان سميت وسط اجتماع خاص عقد بالقصر برئاسة السلطان وحضره عدد كبير من مشايخ العرب وأعيانهم بقراءة وشرح إعلان الحماية.

وفى مارس عام ١٨٩١ غادر ايوان سميث زنجبار وخلفه جيرالد بورتال معتمدا وقنصلا عاما لبريطانيا فى محمية زنجبار، وكان إيوان سميث قبيل مغادرته المحمية بوقت قصير، قد أبلغ جميع القناصل الأجانب فى زنجبار بأنه قد صدرت إليه تعليمات من حكومته بأن يتولى بنفسه تصريف كل شئون السلطان وعلاقاته مع ممثلى الدول الأجنبية. والحقيقة أنه فيما عدا فرض رقابة بريطانيا التامة بوصفها دولة حامية على علاقات السلطان الخارجية واتصالاته مع الدول الأجنبية، فإن النصف الأول من عام ١٨٩١ لم يشهد سوى تغيُّرا طفيفا فى إدارة البلاد.

ولعل أهم ما يجب ملاحظته بخصوص محمية زنجبار، أن هذه المحمية لم تخضع لنفس نظام (المراقبة) الذى خضعت له محميات أفريقيا الشرقية وأوغندا ونياسالاند. فعلى خلاف هذه المحميات الثلاث، التى وصفت من جانب أحد مصادر القانون الدولى بأنها (محميات اتخذت وضعية المستعمرات)، فإن محمية زنجبار يجب أن تندرج تحت وصف (الدولة الخاضعة للحماية).

ولما كان لسلطنة زنجبار قبل قبولها الحماية، حكومة موحدة برئاسة السلطان، فلم يكن للدولة الحامية أن تؤسس نظاما سياسيا جديدا مغايرا تماما لما كان موجودا من قبل، وعلاوة على ذلك، فإن الشكل الظاهرى أو الخارجى لسلطة السلطان وللإدارة واضح حيث كان يمول مصروفاته كلية من الدخل المحلى دون أية مساعدة من الخزانة البريطانية.

ومن ثم، فقد عملت بريطانيا على إدخال نظامها الجديد فى محمية زنجبار رويدا رويدا بالمقارنة بما اتبع فى محمياتها الأخرى فى شرق أفريقيا، إذ أنه رغم أن الحماية قد أعلنت رسميا وتولت بريطانيا الإشراف على علاقات زنجبار الخارجية فى نوفمبر عام ١٨٩٠، فإن التغيرات الإدارية الأساسية لم يبدأ إدخالها إلا فى خريف عام ١٨٩١، وكان ذلك علي يد «سير جيرالد بورتال».

وبمقتضى تنظيم بورتال الإدارى الجديد، أرغم السلطان على أن يتخلى عن هيمنته المطلقة علي دخل السلطنة أو إيراداتها، وأن يقنع بمرتب سنوى قدره مائتان وخمسون ألف روبية، وهو مبلغ اعتبر كافيا لتغطية مصروفاته الشخصية، أما ما عدا ذلك من الدخل فيوضع فى الخزانة العامة تحت إشراف موظف بريطانى. وبذا لم يعد السلطان يتصرف فى دخل السلطنة وفق هواه كما كان يفعل فى السابق. فضلا عن ذلك وافق السلطان على إدخال نظام الميزانية السنوية والعمل به.

وفى الوقت نفسه، اتخذت الإجراءات الكفيلة بأن يستمر حكم البلاد باسم السلطان عن طريق تشكيل وزارة من بريطانيين يتم تعيينهم بموافقة المعتمد والقنصل العام البريطانى، ويتولون تنظيم إدارات الدولة المختلفة والإشراف عليها، كإدارة الخزانة والجيش والشرطة والجمارك والبريد والأشغال العامة. وكان على رأس هؤلاء الموظفين أو الوزراء الوزير الأول أو رئيس الوزراء لويد ماثيوس وهو ضابط بريطانى بحرى سابق كان قد عاد لتوه من زيارة طويلة لأوروبا، وكان السلطان قد عهد إليه عام ١٨٧٧ بإنشاء قوة برية من الجنود الوطنيين وتدريبهم وفقا للنظام العسكرى الأوروبى تحت قيادته.

ومما يجب ذكره أن هؤلاء الموظفين أو الوزراء البريطانيين الذين كلفوا بتسيير دفة الإدارات المختلفة، كانوا يمارسون أعمالهم بصفتهم موظفين فى حكومة

السلطان، وليس كموظفين لوزارة الخارجية البريطانية، كما كان الحال بالنسبة للموظفين البريطانيين فى محميات أفريقيا الشرقية وأوغندة ونياسالاند، وكانوا علاوة على ذلك يتقاضون مرتباتهم من أموال السلطنة، ولو أنهم لم يكونوا مسئولين أمام رئيس الوزراء الانجليزى. أضف إلى ذلك كله أن المعتمد والقنصل البريطانى العام بصفته ممثلا للدولة الحامية، كان من حقه دوما أن يتدخل فى شئون الحكومة وأن يفرض ما يراه على السلطان ووزرائه.

وفى أغسطس عام ١٨٩٢ أبرم سير جير الد بوتال مع قنصل إيطاليا فى زنجبار اتفاقا بشأن تنازل السلطان للحكومة الإيطالية عن مدن وموانىء ساحل البنادر (الصومال الجنوبى) وهى برواة ومركة ومقديشيو وكذلك الأراضى المجاورة لهذه الموانى الثلاثة إلى مسافة عشرة أميال بحرية إلى الداخل، وكذلك ميناء وارشيخ والأراضى المجاورة لهذا الميناء إلى مسافة خمسة أميال بحرية إلى الداخل، وعلى شريطة أن تدير الحكومة الإيطالية هذه المدن والموانى من الناحيتين السياسية والقضائية باسم حكومة سلطان زنجبار، وأجاز الاتفاق أن تتنازل الحكومة الإيطالية عن حق إدارة هذه المدن والموانى إلى شركة إيطالية تتكفل بإدارتها باسم سلطان زنجبار على أن تتمتع هذه الشركة بحق المتاجرة والتملك وتشييد المبانى وإقامة الجمارك وفرض الضرائب والرسوم على السفن والبضائع عند دخولها إلى الموانى السالفة الذكر، وكذلك عند خروجها منها، وأن تتخذ جميع الوسائل الضرورية لمكافحة عمليات التهريب بحيث تخضع هذه الوسائل للمعاهدات المبرمة بين سلطان زنجبار والدول الأوروبية ولقرارات مؤتمر برلين الصادرة فى ٢٦ فبراير عام ١٨٨٥ ، وكذلك لقرارات مؤتمر بروكسل الصادرة فى يوليو عام ١٨٩٠. ونصت المادة السابعة من الاتفاق على أن جميع السلطات والحقوق والامتيازات المشار إليها سابقا قد مُنحت إلى حكومة ملك إيطاليا أو مندوبيه لمدة ٢٥ سنة ميلادية تبدأ من اليوم الذى يحصل فيه اتفاق التنازل الحالى على موافقة ملكة بريطانيا وأيرلنده وأمبراطورة الهند وحكومة ملك إيطاليا. وعندما تنتهى مدة الخمس والعشرين سنة هذه، فإن اتفاق التنازل الحالى يمكن أن يجدد مدة خمس وعشرين سنة أخرى، بنفس شروط الاتفاق الحالى وبواسطة إعلان بهذا الشأن من جانب حكومة ملك إيطاليا، وتعهدت حكومة ملك إيطاليا - بموجب المادة الثامنة - بأن تدفع لحكومة

زنجبار مبلغ ٤٠,٠٠٠ روبية بصفة مكافأة أو تعويض وذلك عندما تضع الإدارة الإيطالية يدها على موانى ومدن وأقاليم ساحل البنادر.

ولم تمض شهور على إبرام الاتفاق حتى أوفد بورتال إلى أوغندة قومسيرا خاصا لها بهدف الحصول على معلومات وافية تمكن الحكومة البريطانية من أن تتخذ قرارا بشأن استيفاء أوغندة لشروط الدخول فى دائرة النفوذ البريطانى أو إخراجها من هذه الدائرة، وهى المهمة التى تكلمنا عنها من قبل، وكان فى أثناء غيبة بورتال عن زنجبار أن انتدب مستر جيمس رود من الوكالة البريطانية بالقاهرة ليقوم بإدارة القنصلية البريطانية فى زنجبار ووصل إلى المدينة فى ٣١ ديسمبر عام ١٨٩٢ أى قبل يوم واحد من مغادرة بورتال لها فى رحلته الطويلة إلى أوغندة.

ولقد خُيِّل للسيد على بن سعيد أن مجىء ممثل بريطانى جديد، لم يألف الظروف المحلية، قد يتيح الفرصة للسلطان لاستعادة نفوذه.

وفى أول يوليو عام ١٨٩٥ احتفل فى ممبسة بانتقال إدارة الساحل من يد شركة أفريقيا الشرقية البريطانية إلى الحكومة البريطانية، حيث قام لويد ماثيوس - بصفته وزير السلطان الأول - بقراءة رسالة من السيد حامد بن توينى يعلن رسميا تسليم إدارة أملاكه الساحلية إلى القومسير المعين حديثا لمحمية أفريقيا الشرقية، ثم تبعه هادينج فألقى خطبة على الحاضرين من أعيان العرب قال فيها: إنه بصفته قومسيرا لمحمية أفريقيا الشرقية سوف يضطلع بإدارة الساحل ويقوم بتعيين الموظفين لتسيير دفة الأمور فيه، هذا رغم استمرار بقاء الساحل تحت سيادة السلطان، وأكد ما سبق أن أعلنه ماثيوس بشأن عدم تدخل الموظفين البريطانيين فى شعائر الإسلام، وقال إن الفصل فى جميع قضايا الأهليين سيتم طبقا للشريعة الإسلامية. وقد أجريت فيما بعد احتفالات مماثلة فى كل من لامووويتو وقسمايو.

ومع انتقال إدارة الساحل رسميا من يد شركة أفريقيا الشرقية البريطانية إلى الحكومة البريطانية فى أول يوليو عام ١٨٩٥، فقد انتقلت تبعا لذلك مشاكل الشركة إلى الحكومة البريطانية التى تسلم الإدارة باسمها المعتمد والقنصل البريطانى العام فى زنجبار والذى عين كذلك قومسيرا لمحمية أفريقيا الشرقية، وكانت متاعب الشركة تتمثل بصفة رئيسية فى ثورة العرب التى اندلعت ضد حكمها على طول

الساحل بقيادة مبارك، أثارت اضطرابات خطيرة ظلت تواجه الإدارة الجديدة لمدة الشهورالعشر الأولى من حكمها.

وفى سبيل إنهاء هذه الاضطرابات بسرعة، استقدمت كتيبة هندية تتكون من ٧٢٠ رجلا بقيادة الكولونيل بيرسون وصلت ممبسا فى ١٥ مارس عام ١٨٩٦، وشرعت دون انتظار فى مهاجمة الثوار والإحداق بهم، مما اضطرهم إلى عبور الحدود والانتقال إلى المنطقة الألمانية، ولما هددهم هيرمان فون ويسمان قوميسير الرايخ فى أفريقيا الشرقية الألمانية بمواصلة القتال ضدهم إن لم يسلموا أسلحتهم، اضطروا إلى الاستسلام، وقامت السلطات الألمانية فيما بين ٢٠ و ٢٤ إبريل عام ١٨٩٦ بتجريدهم من أسلحتهم، وخيَّرتهم بين العودة إلى قراهم أو الاستقرار فى المنطقة الألمانية فاختار معظمهم العودة إلى قراهم.

وعلى هذا النحو أخمدت ثورة مبارك وما صاحبها من اضطرابات خطيرة انتشرت علي طول الساحل، وظلت تواجه الإدارة الجديدة لمدة عشرة شهور. ويرى بعض المؤرخين أن الأهمية الحقيقية لهذه الثورة بالنسبة لتاريخ أفريقيا الشرقية، تكمن فى أنها تحدد بشكل قاطع نهاية عصر النفوذ العربى بالمنطقة وإحلال النفوذ الأوروبى محله. ولا مراء فى ذلك فقد كتب سير تشارلز أليوت بعد بضع سنوات من إخماد الثورة يقول: «قبل هذه الثورة كان الساحل عبارة عن دولة خاضعة للحماية العربية، ولكنه منذ إخمادها أخذ يتحول تدريجيا ليصبح مستعمرة بريطانية».

ولم تمض قرابة أربعة شهور على تصفية ثورة مبارك بن راشد حتى توفى السيد حامد بن ثوينى فى ٢٥ أغسطس عام ١٨٩٦، بعد أن قاسى كثيرا من القيود التى فرضتها الدولة الحامية عليه، وعانى من الإذلال المهين بسبب ضياع سلطانه على منطقة الساحل الأفريقى.

وانتهزت وزارة الخارجية البريطانية فرصة خضوع السلطان للوصاية، فأقدمت عام ١٩٠٣ على تعيين مستشار مالى إنجليزى لحكومة زنجبار، بهدف تدعيم مالية المحمية وإقامتها على أسس متينة. وفى عام ١٩٠٤ حدث تغيير أكثر أهمية بالنسبة لعلاقة وزارة الخارجية البريطانية بمحمية زنجبار، وذلك بترقية مستر بازيل كيف

القنصل البريطانى فى زنجبار إلى وظيفة المعتمد الدبلوماسى والقنصل العام. وكان رئيساه سير أثر هاردينج وسير تشارلز أليوت قد جمعا فى أيديهما وظيفتى المعتمد الدبلوماسى والقنصل العام فى زنجبار والقومسير بمحمية أفريقيا الشرقية. غير أن المسئوليات المتزايدة لهذه الوظيفة الأخيرة، والتى جاءت نتيجة للتطور السريع الذى حدث فى أفريقيا الشرقية مع امتداد خط السكة الحديدية من ممبسا إلى كيسومو على بحيرة فيكتوريا، بالإضافة إلى نقل مقر وظيفة القومسير من ممبسا إلى نيروبى، قد اضطرت كلا من هاردنج وأليوت من بعده إلى قضاء أغلب وقتهما فى الأرض الأفريقية الرئيسية، بحيث لم يتح لأليوت خصوصا فرصة زيارة زنجبار إلا نادرا. ومن ثم تحمل جميع أعمال القنصلية بزنجبار القنصل البريطانى. ولما خلف سير رونالد ستيورات فى يوليو عام ١٩٠٤ سير تشارلز اليوت قوميسيرا لمحمية أفريقيا الشرقية فقط، رُقِّيَ مستر بازيل كيف معتمدا دبلوماسيا وقنصلا عاما لبريطانيا فى زنجبار. وعلى ذلك، فإن ترقية كيف وفصل محمية زنجبار عن محمية أفريقيا الشرقية قد مكن وزارة الخارجية البريطانية من إقامة علاقات مباشرة مع زنجبار بصورة أقوى من ذى قبل.

فى يونية عام ١٩٠٥ بلغ السيد على بن حمود سن الرشد، وأعلن بازيل كيف فى اجتماع خاص بالقصر انتهاء الوصاية، غير أنه لم يمض شهران حتى قدَّم روجرز استقالته من منصبه فى أواخر أغسطس، إذ لم تكن العلاقات بين السلطان ووزيره الأول طيبة على الإطلاق، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تذمر السلطان من القيود التى فرضها وزيره الأول عليه.

وأتاحت استقالة روجرز الفرصة لإعادة تنظيم إدارة زنجبار. وعهد إلى مستر كلارك رئيس القسم الأفريقى بوزارة الخارجية بمهمة بحث مشكلات زنجبار وتقديم توصياته بشأنها، وفى مطلع عام ١٩٠٦ قدم كلارك تقريره وكان من أهم ما جاء فيه. اقتراحات بشأن إعادة تنظيم إدارة زنجبار، وكان أيضا من أهمها: أنه بجانب الإبقاء على منصب الوزير الأول لابد من وجود اثنين من كبار الموظفين، يكون أحدهما وزيرا للمالية والتجارة ويشرف على جميع المسائل المالية والتجارية. وثانيهما يشغل وظيفة النائب العام ويشرف على السلك القضائى ويخطط للتشريعات والتنظيمات القانونية. وأما القنصل العام البريطانى بالسلطة، فيجب

تخويله الصلاحية لطلب التقارير من كبار موظفى الحكومة الثلاثة، أى الوزير الأول ووزير المالية والنائب العام، وأن يكون له الحق فى الاعتراض على توصياتهم، كما يتولى القنصل العام إرسال التقديرات السنوية للدخل والمنصرف بالسلطنة إلى وزارة الخارجية البريطانية للمصادقة عليها، وقد وافقت وزارة الخارجية على مقترحات كلارك ووُضعت موضع التنفيذ فى أول يوليو عام ١٩٠٦.

ومن أجل تبديد مخاوف السلطان وقلقه على مركزه، أصدرت الحكومة البريطانية تأكيدا بأن وحدة السلطنة واستقلالها عن محمية أفريقيا الشرقية سيظلان مكفولين فى النظام الجديد.

وتلا ذلك تأسيس مجلس حماية برئاسة السلطان ووكالة المقيم البريطانى، كى تتيح للسلطان الفرصة للإسهام بدور أكثر فعالية فى تسيير دفة الأمور العامة بالمحمية، أما بقية أعضاء المجلس فيتكونون من ثلاثة أعضاء رسميين، أى كبار الموظفين، وثلاثةأعضاء آخرين غير رسميين، بشرط موافقة القومسير أو المندوب السامى ولم يكن للمجلس سلطة تشريعية، بل كانت مهمته مقصورة على إبداء النصح للسلطان فى المسائل التى يطلب المقيم البريطانى النظر فيها.

المحميات الثلاث:

بلغ عدد سكان باسوتولاند قبل الحرب العالمية الثانية نصف مليون نسمة كلهم من البانتو، وتقوم الزراعة فيها على تقسيم الأرض وتزرع بالتناوب طبقا للنظام الذى ساد أوروبا فى العصور الوسطى، وكان الحاكم هو الزعيم القبلى الذى يعاونه مجلس يختاره من بين أفراد القبيلة، ويفرض المقيم العام البريطانى الضرائب لتغطية نفقات الإدارة ومد الطرق وإنشاء المدارس والمستشفيات وكانت الضريبة حتى عام ١٩٢٠ عشرين شلنا زيدت إلى ٢٨ شلنا بعد ذلك وفرضت ضريبة على تعدد الزوجات قدرها ٢٥ شلنا عن كل زوجة بعد الأولى، وفى سنة ١٩٢٧ فرضت ضريبة إضافية قدرها ٣ شلنات بحجة التوسع فى إنشاء المدارس.

ولايختلف الحال عن ذلك فى بتشوانالاند من حيث تباين القبائل ووجود جماعة من المستوطنين البيض مما برّر إنشاء مجلس استشارى منهم، وكانت هناك

ضريبة قدرها ٢٥ شلنا زيدت إلى ٢٨ شنا سنة ١٩٣٢، كما سمح للزعماء القبليين بجباية ضرائب أخرى.

وطبقا للنظرية البريطانية كان الهدف من الإبقاء على الزعماء القبليين وعاداتهم وتقاليدهم، وحكم البلاد عن طريقهم هو فى صالحهم، مع أنه كان مفروضا التمهيد لزوال ذلك النظام الذى لايمكن أن يعيش فى ظل تطور المجتمعات الحديثة. ومن المشكلات التى عانتها تلك المناطق التزايد المستمر فى عدد السكان، بينما لاتستطيع الأرض إشباع حاجياتهم بسبب الأساليب البدائية فى الزراعة، وكان لزاما على السلطات الحاكمة إدخال أساليب جديدة وتعويد الأهالى عليها بما يؤدى إلى زيادة الإنتاج وبالتالى رفع مستوى المعيشة. وإزاء ذلك التقصير كان الألوف يهجرون قراهم التماسا للعمل فى مزارع البيض وفى المناجم باتحاد جنوب أفريقيا، ولقد حاولت حكومة الاتحاد مرارا ضم هذه المناطق فاصطدمت دائما بمعارضة بريطانيا بحجة مسئوليتها عن مصالح الأفريقيين وخوفا من إخضاعهم لسياسة التمييز العنصرى. ولكن الواقع أن المحميات كانت أداة للضغط على حكومة الاتحاد التى تشتد فيها النزعة الجمهورية.

الحكم غير المباشر:

الهدف الحقيقى من تهافت الإمبريالية البريطانية على أفريقيا . . يتضح كما جاء على لسان اللورد لوجارد الذى ابتدع وطوّر وطبق سياسة الحكم غير المباشر فى أفريقيا البريطانية، وذلك بقوله: «إن المناطق الواقعة بين المدارين تنتج طائفة من الخامات والمواد الغذائية التى لا يمكن زراعتها فى المنطقة المعتدلة، هذه المنتجات ذات أهمية حيوية لحاجات السكان المتحضرين بحيث تصبح فى الحقيقة جوهرية للحضارة»، وكان إدراك هذه الحقيقة مما دفع شعوب أوروبا إلى التنافس من أجل السيطرة على المناطق الأفريقية بين المدارين.

وبالرغم من التغلب على مقاومة زعماء نيجيريا، ظلت القبائل معادية للأجنبى واستمرت حرب العصابات فى مناطق عدة بعيدة عن مواقع الحاميات البريطانية، كما كان من الصعب تدفق البيض للإقامة الدائمة كما حدث فى كينيا وروديسيا واتحاد جنوب أفريقيا والجزائر. وذلك بسبب سوء الأحوال الجوية وانتشار الأمراض

وصعوبة وسائل التنقل. . وإزاء هذه الاعتبارات تعيَّن حكم هذه المناطق عن طريق المصدر التقليدى للسلطة أى الزعماء القبليين والأمراء على أن يكون إلى جانبهم موظفون بريطانيون لإسداء النصح والإشراف عليهم. هذه هى الفلسفة التى وصل إليها اللورد لوجارد فى نيجيريا الشمالية ثم نقلها إلى نيجيريا الجنوبية، ولكن الحقيقة أن أولئك الزعماء لم يتعدوا كونهم أدوات أو عملاء للسلطة المحتلة، وبمقتضى قانون تعيين وفصل الزعماء «يستطيع الحاكم البريطانى طردهم إذا أخفقوا أو قصروا فى تنفيذ أوامره».

إن قوام نظام الحكم البريطانى فى هذه المناطق هو الاعتماد على أن القبيلة هى الوحدة الاقتصادية والسياسية، فمن الناحية الاقتصادية تقسم الأعباء ويوزع الغذاء على الأفراد وفقا لأسلوب الشرعية البدائية. أما من الناحية السياسية، فالزعيم أو الأمير أو السلطان ومع المجالس القبلية القائمة إلى جانبهم يعتبران سلطة لها جانباها الزمنى والروحى.

وطبقا للنظام المشار إليه قسمت نيجيريا إلى وحدات إدارية تتمشى مع التقسيمات الجنسية أو القبلية، وفي كل وحدة إدارة وطنية يرأسها زعيم أو أمير أو سلطان يعاونه مجلس من اختياره بموافقة سلطة الاحتلال، وعلى هذه الإدارات المحلية صيانة الطرق والمنشآت العامة وأداء الخدمات الزراعية والصحية وتوفير العدد اللازم من الأيدى العاملة للأعمال والمشروعات العامة. وجباية الضرائب والمحافظة على القانون والنظام.

وقد كان هذا النظام الذى أشاد به كثير من الساسةوالكتاب البريطانيين على أنه غرس للديموقراطية عُرْضَة للكثير من المآخذ.

أولا: كان زعماء القبائل والأمراء والسلاطين فى الماضى يستمدون سلطتهم من شعوبهم وعليهم أن يراعوا قوانينها وتقاليدها وأن يحافظوا على مصالحها وإلا تعرضوا للمقاومة والعزل، لقد كانوا رؤساء جمهوريات يختارون من بين الأسر الرئيسية وفق تقاليد وإجراءات ومراسيم معينة جرى عليها العرف، أى أنهم كانوا يصلون إلى القيادة عن طريق نوع من «الاختيار الطبيعى». أما فى ظل النظام الجديد فقد صاروا أشبه بملوك متوجين، ولكنهم يدينون بتيجانهم إلى الأجنبى،

ولايملكون أية سلطات حقيقية، واستغل الكثيرون منهم مراكزهم لإرهاق الأهالى بالضرائب والأعباء المختلفة مما ترتب عليه فى كثير من الحالات انتشار الفساد والرشوة والانحلال الخلقى.

ثانيا: كانت السمة الغالبة عليهم هى الأمية، وبذلك عجزوا عن إدراك المصالح الحقيقية للأفريقيين أو إيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتهم. أما الطبقات المتعلمة، وقد حقق كثير منهم مستوى عاليا من التعليم والثقافة فى المعاهد المحلية والأوروبية، فكانت مبعدة عن الحكم الذى كان لابد أن يصبح، إذا ما تولوه أكثر استنارة وأشد استجابة لمطالب الأهلين.

ثالثا: ترتب على اتباع هذا النظام إبقاء القبلية فى صورة سيئة والإبقاء على طبقة ارستقراطية إقطاعية وبدائية، مما لابد وأن يعرقل الجهود المبذولة لتحقيق الوحدة القومية، ويعوق التطور الاقتصادى والسياسى، وكانت القبلية أسلوبا باليا، لارجاء فى دوامه لو تُرك مصيره يتحدد، إذ يصطدم بالحضارة الحديثة، ولكن الاستعمار آثر بقاء القبلية البدائية إذ يستطيع عن طريقها ضمان تفوقه وسيادته، ومن أجل الاحتفاظ بامتيازاتهم، بسبب جهلهم وتأخرهم، كان أولئك القبليون من مؤيدى بقاء «الحالة القائمة» ومن أشد المعارضين للأفكار الديموقراطية والإصلاحات المستنيرة.

أسلوب الحكم فى مستعمرات التاج:

ويتلخص فى العناصرين التاليين

١ - على رأس الإدارة حاكم عام مسئول أمام وزير المستعمرات والوزارة البريطانية ومجلس العموم، ولكنه غير مسئول أمام أية جمعية تمثيلية محلية.

٢ - بخلاف الحال فى عدد من المستعمرات الفرنسية لم يكن لمستعمرات بريطانيا ممثلون فى مجلس العموم.

* * *

الفصل السابع

الحكم الغربى لأفريقيا

سبق أن ذكرت أن بريطانيا وألمانيا أعادت تقسيم منطقة أفريقيا الشرقية فيما بينهما فى عام ١٨٩٠ وأبرمت نتيجة لذلك معاهدة هيلجولاند، وقد اعترفت فيها بريطانيا ببسط نفوذ ألمانيا على أراضى تنجانيقا والتنازل لها عن جزيرة هيلجولاند فى بحر الشمال فى مقابل تخليها عن مطالبها فى أفريقيا الشرقية، ودعمت بريطانيا نفوذها فى زنجبار وكينيا وأوغندة. والجدير بالذكر أن هذا التقسيم الذى حدث عام ١٨٩٠، ولو أنه أنهى صراعا استعماريا استمر حوالى عشرة أعوام بين الدولتين الاستعماريتين الكبيرتين، إلا أنه تم بمعزل عن شعوب المنطقة وضد مصالحهم ورغباتهم، وفرض حكما استعماريا أجنبيا عليهم، فهبوا يناهضونه ويقاومونه مقاومة عنيدة.

بداية الحركة المعادية للاستعمار:

والحقيقة أن مقاومة شعوب المنطقة للغزاة الأوروبيين كانت قد بدأت منذ أن تسلمت شركتا أفريقيا الشرقية الألمانية والبريطانية زمام الأمور فى منطقة امتيازهما بشرق أفريقيا. وكانت شركة أفريقيا الشرقية الألمانية قد سبقت شركة أفريقيا الشرقية البريطانية فى التعرض لمشكلة عداء الأهالى من أفارقة وعرب وسواحلية للأوروبيين، ذلك العداء الذى بلغ من شدته أن أصبح معه بقاء الشركتين واستمرارها فى تأدية أعمالهما محفوفا بالمخاطر. والواقع أن هاتين الشركتين الأوربيتين: الألمانية والبريطانية مهما تنافستا فى دعاوتهما الإقليمية واختلفتا فى وسائلهما الإمبريالية، فقد واجهت كلتاهما تلك المشكلة الكبرى ألا وهى عداء السكان المحليين للحكم الأجنبى ومقاومتهم له.

وكان أرنست فوهزن مدير عام شركة أفريقيا الشرقية الألمانية قد وصل إلى زنجبار فى مايو عام ١٨٨٨ برفقة هيئة من الموظفين الألمان تبلغ ستين شخصا، وشرع يستعد لتولى أعباء الحكم أو الإدارة فى منطقة امتياز الشركة الألمانية. وفى

١٦ أغسطس عام ١٨٨٨ نقل السلطان سلطاته التى كان يمارسها فى تلك المنطقة إلى الشركة الألمانية؛ واستلمت هذه فى هدوء زمام الأمور فى المنطقة، غير أنه حدث بعد بضعة أيام أن أثار الألمان غضب الأهالى وعرض شركتهم للكثير من الأخطار والمتاعب، وكان مبعث غضب الأهالى سلوك موظفى الشركة المتعجرف والذين كانوا - على حد قول صحيفة التايمز البريطانية - لايفتقرون للخبرة والدراية الكافيتين بالأحوال المحلية فحسب، بل تعوزهم كذلك الفطنة واللباقة وطول والأناة، اللازمة للتعامل.

وبمجرد أن تسلموا زمام الأمور فى منطقة امتيازهم عجّل الألمان دون انتباه بإثارة كوامن الحقد ضدهم، وتأليب العرب والسواحلية على الثورة عليهم إذ عمد وكلاء الشركة الألمانية حين وصولهم إلى باجامويو إلى إنزال علم سلطان زنجبار من فوق دار الوالى رغم احتجاج الأخير ورفعوا الراية الألمانية وحدها فوق (مكتب) الشركة بالمدينة. مما أثار الأهالى من ناحية وأثار الإنجليز أيضا الذين كانوا يحاولون تهدئة الأمور فى تلك المناطق حتى يتفرغوا للاستغلال الاقتصادى.

وعلى كل حال، فإن أكثر ما أثار سخط العرب وأثار هياجهم على الأوروبيين فى ساحل كينيا هو نشاط المبشرين والوسائل التى لجأوا إليها لجذب السكان إليهم وتنصيرهم، وكان العرب قد وقفوا بادىء ذى بدء موقف اللامبالاة من الشعائر الدينية التى راح المبشرون يقيمونها سرا وعلى نطاق ضيق لتنصير الأفريقيين، ولكن العرب لم يلبثوا أن تخلوا عن موقف اللامبالاة واتخذو موقفا معاديا من النشاط التبشيرى وذلك عندما رأوا المبشرين - استنادا إلى الحماية التى صار يوفرها لهم ازدياد النفوذ الإنجليزى فى سلطنة زنجبار. وتساهل حكومة زنجبار معهم - قد لجأوا إلى إقامة شعائر التنصير جهرا وعلانية فى سوق ممبسا، فى حين لم تتورع راهبات جمعية الكنيسة التبشيرية عن زيارة النساء العربيات والسواحليات فى منازلهن، والإكثار من الجلوس معهن، بغية تبشيرهن بالمسيحية.

ومع أن جورج ماكينزى استطاع بسياسته الاسترضائية أن يوقف اندلاع الثورة فى ساحل كينيا، إلا أنه لم يستطع تغيير موقف العرب والسواحلية المعادى للإنجليز، حيث لم يكن خافيا شعور هؤلاء وحذر حاكم ممبسا الجنرال ماثيوس من

شعـور الأهلين المعادى للأوروبيين ذلك الشـعور الذى أثاره المبشـرون «بحميـتهم الطائشة» والتى جعلت الأهلين يقولون بأنه «لولا وجود الحكومة البريطانية، ما كان هؤلاء القساوسـة قد تجاسروا على أن يلقوا فى الطرقات العـامة بمواعظهم الدينية، التى تهاجم مبادىء ديننا».

وفى أثناء ذلك كله، كانت ثورة العرب والسواحلية - التى وجدت زعيما وقائدا مخلصا فى شخص بوشيرى بن سالم الحارثى، يشتد خطرها على الألمانِ والإنجليز على السواء. والجدير بالذكـر أن معارضة الثوار لحكم الشركـة الألمانية وإدارتها فى ساحل تنجانيقا، كانت تقوم على أساس أن سلطان زنجبار حينما منح تلك الشركة امتياز إدارة وحكم الشريط الساحلى بين نهرى أومبا وروفوما لم يستشر القبائل التى تقطن المنطقـة، ولم يحصل على مـوافقتـها على ذلك الإجـراء، وقد هددت هذه القبـائل بأنه فى حالة تمكين الشركـة الألمانية من استـعادة سيطرتهـا وسطوتها على المنطقـة بالخروج على طاعـة السلطان وكذلك اتخـاذ خطوات مـضادة من شأنـها الإضرار بخزينة السلطنـة وخزينتى الشركتين الأوروبيتين مـعا، وذلك بأن تنسحب هذه القبائل من الساحل إلى مسافة بضعة أميال صوب الداخل، وتتمركز فى مواقع يصعب على القـواتِ النظامية الوصـول إليها، مما سـيؤدى حتمـا إلى إيقاف تدفق السلع والمتاجر من الداخل إلى الخارج، وإغلاق الطرق التجارية التى تربط الساحل بالداخل إغلاقا تاما.

وفى سبيل التوفيق بين مطلب الثـوار الأساسى وهو إبعاد شئون الحكم والإدارة فى الشريط الساحلى بين نهـرى أومبا وروفوما عن يد الشـركة الألمانية وبين تمسك الشركة بحقـوقها التى تضمنها صك الامتيـاز، عرض سلطان زنجبار على الطرفين مشروعا لتـسوية المشكلة يتلخص فى أن يتكفل هو شخصيا بتـعيين الولاة والقضاة فى منطقة امتياز الشركة، وتوفير الحاميات الوطنية اللازمة لدعم أركان الأمن فيها، فى حين عهدت الشركة إلى بعض العناصر الوطنية بإدارة الجمارك وتحصيل الرسوم الجمركية، على أن يمتنع موظفـوها الألمان عن النزول فى موانى المنطقة ومدنها إلى أن تستقر الأمـور ويبدى الأهلون استعدادا لاستقبـالهم، فضلا عن عدم رفع الراية الألمانية على تلك الموانى والمدن، غير أن الألمان رفضوا مقترحات السلطان.

مما أدى إلى ثورة الأهالى ووقوع الاشتباكات الدامية بين الطرفين، وكان ذلك سببا لإتاحة الفرصة لمستشار ألمانيا لكى يتخذ من دعوى محاربة الرق والنخاسة فى ساحل أفريقيا الشرقى ذريعة لتوجيه الضربات للثورة وإخمادها وتوطيد أركان حكم الشركة الألمانية وإدارتها فى منطقة امتيازها بهذا الساحل، وهذا كله بمعاونة بريطانيا وتأييدها. إذ سرعان ما طلب بسمارك من مولسيرى أن تتعاون بريطانيا وألمانيا فى فرض حصار مشترك على كل ساحل أفريقيا الشرقى التابع لسلطنة زنجبار، بدعوى العمل لمنع تصدير العبيد، ووقف عمليات استيراد الأسلحة النارية والذخائر التى يقوم بها الثوار عن طريق التهريب بواسطة المراكب العربية.

ومع أنه كان من المعروف أن هدف بسمارك الحقيقى من فرض الحصار البحرى على طول امتداد الساحل الأفريقى التابع لسلطنة زنجبار، هو خلق ظروف مواتية لتصفية ثورة الوطنيين ودعم سلطة الشركة الألمانية فى منطقة امتيازها بهذا الساحل، إلا أن مولسبرى لم يتردد لحظة واحدة فى الموافقة على اشتراك بريطانيا فى الحصار البحرى المزمع، رغم المخاوف التى أبدتها الشركة البريطانية من عواقب هذا العمل المحفوف بالمخاطر.

وبعبارة أخرى فإنه رغم المنافسة الاستعمارية التى كانت قائمة بين الدول الأوروبية الاستعمارية فى أفريقيا الشرقية. إلا أن هذه الدول قد رأت أنه من الضرورى أن تتعاون فيما بينها فى سبيل كبت الحركة العامة المعادية للاستعمار فى أفريقيا، إذ كانت ثورة بوشيرى قد اقترنت فى الوقت نفسه بالثورة المهدية فى السودان مما هدَّد بتصاعد هبَّة ثورية عامة ضد الإمبريالية على نطاق كل الشعوب فى أفريقيا الشرقية، ومن هنا كان قبول بريطانيا الاشتراك فى عملية - الحصار المطلوبة، واشتراك إيطاليا أيضا فى هذا الحصار بالطرَّاد «دوجالى» وقيام السفن البرتغالية بفرض الحصار على ساحل مستعمرة موزمبيق واكتفاء فرنسا بإرسال إحدى سفنها إلى مياه زنجبار لمراقبة سير الأحداث هناك أى أن أوروبا ببحريتها وقفت ضد شعب أعزل لا يملك من أمره شيئا.

ومن الجدير بالذكر أن سوليسيرى قد برر الاشتراك فى هذا الحصار، بخوفه من أن تعمد ألمانيا إلى انتهاز فرصة العمليات البحرية التى أزمعت على القيام بها فى

مياه شرق أفريقيا، فتشن هجوما خاطفا على جزيرة زنجبار سوف يسفر عن احتلالها، وكانت الضمانة الحقيقية فى رأيه لتجنب حدوث تلك الكارثة المحتملة هى اشتراك بريطانيا فى الحصار البحرى بعدد من السفن مساو للسفن الألمانية.

وبناء على نصيحة الإنجليز وافق السلطان رسميا فى ٣٠ أكتوبر عام ١٨٨٨ على مشروع الحصار البحرى البريطانى الألمانى المشترك، وفى مساء ٢٩ نوفمبر أصدر قائد الأسطول البريطانى فى مياه شرق أفريقيا وقائد الأسطول الألمانى فى تلك المياه بلاغا مشترك باسم سلطان زنجبار وطبقا لتعليمات حكومتها بفرض الحصار على ساحل سلطنة زنجبار بما فى ذلك جزر مافية ولامو والجزر الأخرى الصغيرة القريبة من الساحل.

وقد فرض الحصار رسميا فى الموعد المحدد بالفعل وظل قائما معظم شهور السنة التالية، ولم يرفع نهائية إلا فى أول أكتوبر عام ١٨٨٩.

أما عن الاستعمار الفرنسى فقد سيطر على دول وممالك أفريقية راقية ذات حضارات تاريخية فى شمال وغرب أفريقيا وكذلك فى شرقها مثل مدغشقر.

وكانت هناك فى تلك الدول التى استعمرت نظم حكومية ثابتة ذات جذور تاريخية وولاء لها دائم وثابت ومرتبط فى أغلب المناطق بالدين الإسلامى ودوره الحضارى والتنظيمى فى حياة الأفريقيين. ولذلك فقد بذل الفرنسيون جهودا متواصلة واستعملوا وسائل انتقامية حتى تمكنوا من تحطيم هذه المقاومة. ولذا تجسد حقدهم وبرزت كراهيتهم لكل أنواع الزعامات الأفريقية، فحطموها واجتثوها وانتزعوا منها كل سلطة أو نفوذ وحاربوا ولاء الناس لها.

وقد ارتبط ذلك بالدور الذى قام به الجيش الفرنسى فى التوسع الاستعمارى وسيطرة التفكير العسكرى على السياسة الاستعمارية الفرنسية؛ فالقواد والضباط والجنود هم الذين حطموا المقاومة الأفريقية وهم الذين حكموا هذه البلاد، ولذا جاء الحكم الفرنسى حكمًا مباشرا.

والحكم المباشر على النمط الفرنسى يختلف اختلافا بينا عن نظام الحكم البريطانى؛ لقد شغل الفرنسيون جميع الوظائف، ورسموا جميع السياسات بمفردهم، ونفذوا أوامر الحكومة وعينوا أنفسهم قضاةو كتبة ورجال تعليم وصحة

وزراعة و . . . ألخ وبهذا تحـققت سياسة إبقاء الجـيش كعمود فقرى لبـقاء الوجود الفرنسى فى إفريقيا.

والظروف التاريخية للتوسع الفرنسى فى أفريقيا جعلت هذا الحكم المباشر يزدهر ويتمـسك به جميع الساسـة الفرنسيين ويصـبح سمة مميـزة للاستعمـار الفرنسى. وتعتبر الثورة الفرنسية أحدى القوى الدافعة فى استمرار هذا الحكم المباشر وما تفرع عنه من سياسة الاستيعاب.

سياسة الاستيعاب (الفرنسة الاجتماعية):

تعتبر هذه السياسة النمو الطبيعى والامتداد الأوحد لتمسك فرنسا بسياسة الحكم المباشر بعد أن ارتبط بمفاهيم وقيم الثورة الفرنسية.

وسياسة الاستيعاب تعنى ببساطة فرض ثقافة الفرنسيين ولغتهم ومفاهيم حياتهم ونظم مؤسساتهم السـياسية والاجتماعيـة على الأفريقيين حتى يستوعبـوها فيصبح كيانهم النفـسى والثقافى متفـرنسا تماما كالفرنسـيين الأوروبيين أنفسهم. وتتم هذه العملية - كما تصورها الفرنسـيون - بواسطة عمليات تثقيف وتربية وتعليم طويلة الأمد.

لقد اعتقد الفـرنسيون أن أعظم منة ومنحة يقدمونها للأفريقـيين فى المستعمرات هى ثقافة ولغة فرنسـا ونظمها ومبادئها وقيمهـا. وقد بنى هذا الاعتقاد على أسس أن ماضى الثورة الفرنسـية وما حققته تلك الثورة يفرض علـى فرنسا أن تقوم بهذا الدور.

فبعد الثورة الفرنسية وجد السـاسة الجدد أن المستعمرات فى ذلك الوقت تخضع لعمليات دمج فى النظم والإدارة والقـانون. فارتبط هذا الواقع العملى فى أذهانهم بالأساس الفلسفى للثورة. وهذا الأساس هو المساواة والحرية والإخاء وحكم العقل والتحرر. أى أنه (فى أذهان الفرنسيين) ما دام الناس متساوون وأن طريقهم جميعا هو طريق الحرية والإخاء فمن واجب فرنسا والفرنسيين أن يعملوا على القضاء على كل تفرقة أو تباين بين المجتمعات فى سبيل إقرار الكرامة الإنسانية وانتصار مبادىء الثورة الفرنسية.

معنى ذلك أن الفرنسيين اعتقدوا أن عليهم تنفيذ رسالة إنسانية وعليهم حملها وتبليغها للناس، وزادت عقدة الاستعلاء عندهم أن أوروبا حاربتهم ورفضت مبادئهم (لأسباب لا صلة لها بأفريقيا) فتزايد إيمانهم بما هم مقدمون عليه، وتعقدت نفسيتهم حتى اعتقدوا أنه لا توجد مبادىء أو نظم تفضل ما لديهم وأنهم يمثلون دور الأنبياء وما عليهم إلا المثابرة فى الأداء والتبليغ.

ولكن المهم أن هذا الإيمان الفلسفى العميق الذى انتاب السياسة الفرنسية بعد الثورة أصبح أداة للتوسع الفرنسى الاستعمارى ونهب وغزو أراض أخرى فى أفريقيا. والتبرير الذى يقدمه مؤيدوا السياسة الفرنسية الاستعمارية أنه يجب على أهالى المستعمرات معرفة مآثر ومحاسن النظم الفرنسية، وأن كل تقدم ورقىّ يصيبهم لن يأتى أو يتحقق إلا عن طريق الثقافة واللغة الفرنسية والمستويات الروحية والحياتية التى غرستها الثورة الفرنسية وحملت رسالتها فرنسا إلى العالم أجمع، ولعل هذا هو ما دعا كثيرين من الدارسين إلى تسمية هذه الظاهرة الفرنسية باسم الاستعمار الثقافى النفسانى.

وجاءت حوادث تاريخية أخرى زادت من عقدة الاستعلاء الفرنسية وأوجدت جوا اجتماعيا تزدهر فيه هذه السياسة الاستعمارية، وأهم هذه الأحداث التاريخية هو إلغاء الرق، فقد اعتبره الفرنسيون - خاصة فى منطقة البحر الكاريبى - أكبر دعاية للثورة ومبادئها، وأن الثورة هى التى رفعت أحد القيود البغيضة عن الإنسانية وأنها جعلت الرقيق مواطنين ذوى حريات وسوف يصبح لهم حق انتخاب أعضاء البرلمان.

النقطة الهامة التى تلفت النظر فى هذه السياسة أن الإيمان بها كان فى باريس، وأن التطبيق كان فى أفريقيا. وأن تطبيقها - فى المستعمرات - والتوسع فى تطبيقها كان بالاستيلاء على مستعمرات جديدة، وعهد بتنفيذ ذلك إلى القادة العسكريين والجيش الفرنسى الذين قاموا بمهمة الغزو والاستيلاء والاستعمار باسم المبادىء الفلسفية الإنسانية الثورية.

وعلى الرغم من الجوانب البغيضة لسياسة الاستيعاب الاستعمارية فإنها تركت أثرا ظاهرا يجب أن نلتفت إليه وهو عدم ظهور التفرقة العنصرية القائمة على اللون

أو العنصر، إنما ظهرت تفرقة قائمة على أساس استيعاب الثقافة الفرنسية أو عدمه.

ومن أجل تطبيق هذه السياسة استخدم الفرنسيون سلاح الخضوع لقانون الأحوال الشخصية الفرنسى بجانب المستويات الثقافية واللغوية والنفسية، فقد اعتبر المشرعون الفرنسيون أن قبول الأفريقى الخضوع لقانون الأحوال الشخصية الفرنسية والقانون المدنى والجنائى الفرنسى إنما هو فارق ضخم يميزه عن الأفريقى الذى يرفض الخضوع لهذا القانون ويتمسك بقانونه الخاص للأحوال الشخصية وخاصة الشريعة الإسلامية. فالأفريقى الذى يخضع للقانون الفرنسى يتمتع بصفة المواطنة، والأفريقى الذى يخضع لقانونه الدينى أو القبلى يظل رعية.

وترتب على هذا ظهور ما يسمى بقانون «الأنديجينا» وهى مجموعة من الأوامر الإدارية والعرفية التى يطبقها الضباط والحكام العسكريون والمدنيون، وتنطبق فقط على الرعايا الأفريقيين الذين لم يقبلوا مبدأ الاستيعاب والاندماج فى البيئة الاجتماعية الفرنسية. ومن ثم فهؤلاء الأفريقيون يحاكمون أمام محاكم إدارية خاصة وعقوبات قانون «الانديجينا» قاسية وتتراوح من الاعتقال وتنتهى بالنفى، وغير المندمج لا يتمتع بأية ضمانات أو حريات أو حقوق سياسية أو ثقافية.

وكان هدف الفرنسيين تطبيق سياسة الاستيعاب على جميع الأفريقيين بمختلف مستوياتهم ومراحلهم ومكانتهم الاجتماعية، أى بمعنى أصح هو تنفيذ سياسة «فرنسة» الجماعية لكل الأفريقيين. وفى خلال عملية الفرنسة الاجتماعية هذه يظل الحكام الفرنسيين هم أصحاب السلطة فى تصريف الأمور وفى توجيه وقيادة الأفريقيين حتى يصلوا إلى مستوى الفرنسة الجماعية.

وليس لهذا المستوى تاريخ محدد أو مراحل معروفة، إنما هو متروك لتحديد وتقدير السياسة الفرنسية.

واعتبرت أىّ مقاومة لهذه الفرنسة الجماعية جريمة بشعة ونكران للجميل وعدم اعتراف بالفضل والرقى الفرنسى، وكانت تلك المقاومة باستمرار تعكس في نفس الفرنسيين عقدًا متزايدة تبرز مظاهرها فى الإرهاب والكبت والمطاردة القاسية لكل من يقاوم عمليات الفرنسة الجماعية.

وبمرور الزمن بدأ بعض الكتاب الفرنسيون يقلقون من نتائج تطبيق سياسة الاستيعاب؛ لأن نتائجها كانت ضئيلة لا تتفق مع ما عقدوه عليها من آمال، وما ملأ نفوسهم من حماس وشعور بالثقة، فقلائل من الأفريقيين هم الذين بذلوا الجهد للتمتع بميزات الاستيعاب والفرنسة، بينما الكثرة الغالبة- وهم مسلمون- آثروا التمسك بأحكام الشريعة الإسلامية، ولو كان فى هذا خضوع لأحكام قانون «الانديجيا»، وحتى منتصف القرن التاسع عشر لم يكن هذا الإستيعاب قد ظهر فى أفريقيا إلا فى السنغال.

ومع تطور الأحوال الاقتصادية فى فرنسا واضطراب الظروف الدولية فى أوروبا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بدأت تظهر أفكار جديدة ضد سياسة الاستيعاب، والنقد الذى وجه إلى هذه السياسة لم يأت نتيجة فلسفة فكرية مضادة، إنما جاء نتيجة وقائع عملية ظهرت فى حياة فرنسا وفى حياة القارة الأفريقية. ومن هذه الوقائع بدأت تظهر السياسة الاستعمارية الفرنسية الجديدة سياسة المشاركة أو الارتباط.

سياسة المشاركة (فرنسة النخبة):

يعتبر «جول فرى» أحد أعلام هذا الاتجاه الجديد، وهو يرى أن تطورالثورة الصناعية فى فرنسا، ثم تصدير رأس المال والصراع حول الأسواق الاقتصادية لا يقبل مطلقا تجميد العلاقة بين فرنسا والمستعمرات فى الشكل الإدماجى السابق، إنما يجب إعادة تنظيم العلاقة بين فرنسا والمستعمرات فى أشكال إدارية تقوم على المنفعة الاقتصادية، أى منفعة فرنسا الاقتصادية، وهذا يستلزم تغيير الأساس الإدارى والتنظيمى الذى نمت وتوسعت فى جوه سياسة الاستيعاب، وهذا الأساس الإدارى كان يرتكز على المركزية الإدارية الكاملة التى تبدأ وتنتهى فى باريس وحدها. إذ أن صدور أى أمر إدارى بسيط فى أقصى أركان المستعمرات كان لابد له من تصديق سابق من باريس لكى يسرى وينفذ.

وقد ساندت هذا الاتجاه مدرسة أخرى هاجمت الاستيعاب الإدماجى، على أساس أن هناك تطورا وتغيرا فى حياة الشعوب والمجتمعات، ومن ثم تتباعد النظم والعادات، وأن فرض قانون ونظام وعادات موحدة لكل الشعوب والمجتمعات إنما

هو أمر لا يتفق مع الطبيعة البشرية، وهاجمت هذه المدرسة - فكرة القانون الطبيعى الموحد للبشرية جمعاء وقالت إن هذا المفهوم إنما هو زيف ويترتب على هذا أن الاستيعاب الإدماجى أو الفرنسة الاجتماعية غير ممكنة وغير منطقية وغير عملية.

وهكذا ظهرت فكرة التشريع المرن، الذى يحتوى على نقاط متشابهة ونقاط خلافية لمواجهة حاجات المجتمع فى كل مستعمرة أو منطقة، وهذا يستلزم تفويض بعض السلطة للحاكم العام فى أن يشرع ويواجه المواقف الإدارية والاجتماعية مع احترام النظم والعادات المحلية.

وتبلورت هذه الأفكار فيما يسمى بسياسة المشاركة أو فرنسة النخبة، والهدف من هذه السياسة أن يتم تعاون بين الإدارة الحكومية الفرنسية وبين هيئات وأفراد محليين فى سبيل خلق زعامات أفريقية تقود الشعوب والمجتمعات إلى طرق الحضارة والمدنية، أى أن هدف هذه السياسة يكون فرنسة هذه الزعامات والقيادات بدلا من الفرنسة الجماعية للشعوب الأفريقية الخاضعة للحكم الاستعمارى الفرنسى.

وهكذا يصبح هدف الرسالة الفرنسية خلق نخبة تستوعب التراث الفرنسى، وتتشكل نفسيتها ومفاهيمها وقيمها بالتراث والقيم الفرنسية، ولا تنفصل هذه النخبة المتفرنسة عن المجتمع المحلى وإنما تظل على اتصال وثيق به وتمثل جسرا أو وسيطا بين الرسالة الفرنسية والشعب الأفريقى.

الفرق بين الاستيعاب والمشاركة:

الاستيعاب الاندماجى هو سياسة فرنسية هدفها فرنسة إجماعية للإفريقيين ليذوبوا فى كيان فرنسا الأوروبية ويصبح مصيرهم هو مصير فرنسا الأوروبية ويعيشون هم والأجيال التالية من بعدهم كما يعيش الفرنسيون فى أوروبا وإن اختلفت الألوان بينهم.

أما المشاركة أو ارتباط النخبة، فهى سياسة فرنسية تهدف إلى خلق زعامات أو قيادات استوعبت التراث الفرنسى واندمجت فى الهيكل الاجتماعى الفرنسى، ولكن فى الوقت نفسه تظل تعيش فى الإطار الأفريقى،وتقود الشعب كله على

أساس عاداته ونظمه الأفريقية.

وفي فترة ما بين الحربين العالميتين ركزت السياسة الاستعمارية الفرنسية على خلق مجموعة كبيرة من النخبة، ولكن النتيجة لم تكن إنشاء الجسر و المعبر الواصل بين فرنسا وأفريقيا كما أرادت ذلك فرنسا، إنما أدت عمليات فرنسة النخبة إلى ظهور جماعات نسيت أصولها الأفريقية، وأصبحت فرنسية خالصة، وبعض الجماعات تاهت بين فرنسا وأفريقيا، وبعضها انتكس وارتد ليصبح أفريقيا خالصا.

وسياسة المشاركة ليست سياسة جديدة العناصر، إنما فيها كثير جدا من سياسة الاستيعاب الاندماجى، ومع مرور الزمن انعدمت الفوارق بينهما حتى أن بعض الدارسين اعتبر سياسة المشاركة إنما هى اسم جديد لسياسة الاستيعاب الاندماجي بينما ظلت الأهداف بدون تغيير.

ومن جهة أخرى فشل الحكم الذى اتبعته النظم الحكومية الفرنسية فى أفريقيا، فلم تنجح تجربة خلق زعامات وقيادات أفريقية على هوى الفرنسيين؛ لأنهم لم يهدفوا إلى تِطبيق نظام الحكم غير المباشر الذى يطبقه الإنجليز فى غرب أفريقيا، وسبب هذا أن السلطان والنفوذ الذى رغبت فرنسا فى أن تمنحه لهذه الزعامات الأفريقية إنما كان سلطانا ونفوذا مظهريا فقط بينما ظلت السلطة الحقيقية فى يد الضباط والموظفين الفرنسيين، والفارق هنا بين المشاركة الفرنسية والحكم غير المباشر الإنجليزى أن الإنجليز دعموا وقووا الهيئات والزعامات المحلية والقبلية لتصبح جزءا من تنظيم حكومى إدارى يشرف على المستعمرة، بينما كان هدف الفرنسيين هو إقامة هيكل ظاهرى لا يمتلك أى سلطة، إنما يأخذ دور المنفذ التابع وليس له أى حق فى إبداء الرأى.

التنظيم الإدارى لأفريقيا الفرنسية:

تعرضت أفريقيا الفرنسية لتغيرات عديدة فى تخطيط الحدود والأقسام السياسة، ولكن ظلت كل مستعمرة أو إقليم خاضعة لحاكم فرنسى يتلقى أوامره مباشرة من باريس حيث يقيم وزير المستعمرات. وهذا الحاكم مسئول فقط أمام وزير المستعمرات الفرنسى.

ومع مرور الزمن ظهرت مساوىء هذا النظام المركزى البيروقراطى، ففكر الفرنسيون فى تجميع هذه المستعمرات فى وحدات فيدرالية حتى تسهل عملية الإدارة والحكم فيها، وعلى هذا ظهرت أفريقيا الغربية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية كوحدتين فيدراليتين، وظلت الجزائر كجزء من فرنسا، بينما أصبحت مدغشقر وحدة إدارية واحدة، هذا غير الحماية الفرنسية فى تونس ومراكش.

ويتكون الاتحاد الفيدرالى فى أى منطقة من وحدات أخضع كل منها لحاكم يخضع بدوره للحاكم العام للاتحاد. وهذا الحاكم العام يمثل الجمهورية الفرنسية، وهو مسئول أمام وزير المستعمرات الفرنسى. وفى كل هذه الوحدات ساد الحكم المباشر بصورته المطلقة، ما عدا فى السنغال نظرا لظروفها التاريخية حيث تمتعت بتمثيل فى البرلمان الفرنسى فى باريس، وظهر فيها نظام البلديات، وفى عام ١٩١٦ أصبح السنغاليون مواطنين فرنسيين وتكون مجلس للسنغال وهذا المجلس هو شىء وسط بين مستوى البلديات ومستوى البرلمانات. وتكوّن لكل اتحاد مجلس حكومى أعضاؤه معينون بحكم وظائفهم أو بحكم عضويتهم فى مجالس الوحدات المكونة للاتحاد.

وفى ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة ظلت المشكلة قائمة فى العلاقات الفرنسية الأفريقية، وتتمثل هذه المشكلة فى تناقض أصيل بين الطرفين.

فالتطور الطبيعى والمبادىء السياسية للديموقراطية ترى ضرورة نمو هذه المجالس وتمتعها بالسلطات التشريعية والتنفيذية، بينما الأوضاع الحكومية الفرنسية تقوم على أساس المركزية المطلقة فى يد حكومة باريس والحكم المباشر للحكام والموظفين الفرنسيين فى المستعمرات.

وظل التشريع للمستعمرات فى يد رئيس الجمهورية الفرنسية الذى لا يستشير الجمعية الوطنية أو مجلس الشيوخ، إنما يتم التشريع للمستعمرات بناء على إعداد وزير المستعمرات وتوقيع رئيس الجمهورية، وهذه التشريعات والأوامر تبلغ للحاكم العام كممثل للجمهورية، وهذا بدوره يبلغها لمعاونيه، وله حق إصدار قرارات وأوامر تنفيذية.

إن الفيدرالية قد طبقت كعلاج ضد المركزية المباشرة فى باريس، لكن الموقف تغير إلى مركزية مباشرة فى يد الحاكم العام الذى بدوره لايستطيع أن يتحرك إلا

فى نطاق أوامر وزير المستعمرات والقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية.

كما زادت المشاكل بين الوحدات والاتحاد، وخاصة فيما يتعلق بالميزانية وتمويل المصالح المشتركة كالبريد والمواصلات والنقليات، وكان الاتحاد يمنح الوحدات إعانات مالية سنوية، وهذه أعطت الحاكم العام سلطة قوية يؤثر بواسطتها فى سياسة وأمور الوحدات.

ودور البرلمان الفرنسى والشركات والبنوك الرأسمالية يتضح فى هذه الفترة بطريقة غير مباشرة، إن وزير المستعمرات هو المرجع الأخير فى إدارة المستعمرات، وهو الذى يعين ويقيل الحكام، ولهذا فإن الضغط السياسى أو الاقتصادى يوجه إليه أو إلى حزبه، كان هذا أمرا ملحوظا فى السياسية الفرنسية باستمرار.

وفيما بين الحربين لم تتخذ الحكومات الفرنسية المتعاقبة أية سياسة طويلة الأمد تجاه المستعمرات ومستقبلها، حتى أن حكومة الجبهة الشعبية وهى مؤلفة من الاشتراكيين والشيوعيين لم تغير فى سياسة فرنسا الاستعمارية شيئا عما سبقها أو لحقها من الوزارات، وساد إيمان عميق فى السياسة الفرنسية أن الأفريقيين لم يؤهلوا بعد للوصول إلى مستويات التفكير السياسى الديموقراطى أو الإدارة الحكومية السياسية، ولهذا لم تفكر أية حكومة فرنسية فى تمثيل الأفريقيين فى مجالس تشريعية أو تنفيذية ولو ذات سلطات مقيدة.

ولكن اشتعال نيران الحرب العالمية الثانية خلق موقفا ثوريا فى العلاقات الفرنسية الأفريقية؛ فقد ذهب ملايين من الأفريقيين للحرب فى صف فرنسا فى أوروبا، ولما انهارت فرنسا وتحالفت حكومة فيشى مع ألمانيا النازية بدأ الصراع يدور حول المستعمرات الأفريقية، وإلى أى جانب تنحاز، وبرز رجل أفريقى كان له أثر فى انقلاب الموقف فى المستعمرات الأفريقية لصالح حكومة ديجول والحلفاء ،هذا الرجل هو فيلكس أيوبيى وهو أول أفريقى يصل إلى منصب الحاكم العام فى أفريقيا الاستوائية الفرنسية.

فقد أيد ديجول الحلفاء من أول يوم، وأصدر فى نوفمبر عام ١٩٤١ نشرة تمثل منعطفا فى العلاقات الفرنسية الأفريقية. ودعا فى هذه النشرة إلى رفض الاستيعاب الاندماجى وإلى احترام المؤسسات القبلية والعادات والنظم المحلية والتأكيد على ميثاق الأطلنطى، وطالب بمزيد من الاستقلال المحلى على أساس المشاركة

والارتباط بفرنسا.

وكانت حكومة فرنسا الحرة فى أزمة نضال عالمى. وأرادت أن تواجه الموقف الذى نشأ فى أفريقيا، فدعت إلى عقد مؤتمر برازافيل فى فبراير عام ١٩٤٤.

مؤتمر برزافيل ١٩٤٤:

انعقد هذا المؤتمر فى مدينة برزافيل وحضره ممثلوا الحكومة الفرنسية وحكام المستعمرات الفرنسية والاتحادات وكبار رجال الإدارة فيها، ولعل تكوين المؤتمر يوضح ما فى بيانه النهائى من تناقض بين الاندماج والتحرير، إن اتجاهات المؤتمر كما أوضحها بيانه لها أثر خطير فى السياسة الفرنسية بعد الحرب العالمية. ولكن هذا المؤتمر لم يصدر توصيات محددة عن كيفية تمتع الأفريقيين بتكوين الجمعيات التشريعية أو المشاركة فيها. لقد طالب البيان باللامركزية وجمعيات تمثيلية من المستعمرات يكون أعضاؤها من الأفريقيين والفرنسيين وأصر على إلغاء قانون «الانديجيينا» والعمل الإجبارى.

ورفض المؤتمر بصراحة كل اتجاه نحو التحرر من الارتباط بفرنسا، وطالب بتطوير نظم الإدارة وإدخال الأفريقيين بأعداد متزايدة فى الوظائف الحكومية، وأشار إلى ضرورة الأخذ بنظام الانتخابات المباشرة. وفى هذا المؤتمر ظهرت فكرة الفيدرالية أى ارتباط فرنسا ومستعمراتها فى اتحاد فيدرالى عالمى، وفكرة القائمة الانتخابية الموحدة للفرنسيين والأفريقيين.

وبانتهاء أعمال المؤتمر تحددت الخطوط السياسية للعلاقات الفرنسية الأفريقية بعد الانتصار على دول المحور، حتى أن ديجول أسرع عام ١٩٤٤ إلى منح الجزائريين حقوق وواجبات المواطن الفرنسى، ولكنه أسر فى قرارة نفسه على إنشاء قائمتين طبقا لقوانين حكومة فرنسا الحرة وقوانين انتخاب الجمعية التأسيسية والحكومة المؤقتة وقد أظهرت زيادة فى عدد ممثلى مناطق ما وراء البحار.

دستور فرنسا ١٩٤٦ :

إن دراسة مناقشات الجمعية التأسيسية لإصدار دستور الجمهورية الرابعة فى فرنسا توضح لب المشكلة التى تعانيها السياسة الفرنسية الأفريقية وما انطوى عليه

بناء الاتحاد الفرنسى الجديد من تناقص وتضارب.

ولقد وضح منذ البداية اتجاهان: أولهما: اندماجى، وثانيهما: فيدرالى. الأول: يرى أن اهتمام الأفريقيين يجب أن ينصب على تمتعهم جميعا بحقوق المواطن الفرنسى وواجباته، وأن يعيشوا فى نطاق النظم الحكومية الفرنسية ومبادئها الديمقراطية، ويرفض الثانى هذا المنطق، ويرى أنه يجب الاخذ بمبدأ اللامركزية السياسية، وذلك بأن تقوم جمعيات برلمانية فى كل مستعمرة أو إقليم، وفى النهاية يتكون من هذه الجمعيات برلمان فيدرالى مقره باريس ويمثل جميع البرلمانات بما فيها البرلمان الفرنسى، وقد أيدت أحزاب اليسار عموما هذا الاتجاه، ورأت أنه سوف يؤدى إلى بناء اتحاد فيدرالى يحفظ لفرنسا كيانها الدولى ويدعم قواها فيما بعد الحرب أمام الدول الجديدة الكبرى، وقد رفضت أحزاب الوسط واليمين جميعا هذا الاتجاه لأنه فى منطقها سوف يؤدى إلى تحطيم الأمبراطورية والوجود الفرنسى خارج أوروبا، ذلك لأن الفيدرالية تعنى الإقرار بحق أى عضو فى الانفصال بمطلق حريته.

ونص الدستور على أن الجمهورية الفرنسية وحدة واحدة لا تقبل التجزئة وتسرى قوانينها على جميع الممتلكات والمناطق التابعة ما لم ينص على غير ذلك. ويتمتع جميع الأفراد فى المتروبوليتان ومناطق ما وراء البحار بحقوق المواطنة، ولم يبين الدستور هل هذه الصفة هى المواطنة الفرنسية أم مواطنة الاتحاد الفرنسى، ولم يذكر شيئا عن نظام الانتخاب، هل يكون باتباع قائمة انتخابية واحدة أم باتباع نظام قوائم متعددة. ولكن قانون الانتخاب نص على قائمة واحدة فى أفريقيا ما عدا الجزائر. إلا أن هذا الدستور رفضه الشعب الفرنسى لأسباب لا تتعلق بموضوع المستعمرات.

والمرحلة الثانية: تبدأ بعودة موضوع الدستور من جديد إلى الجمعية التأسيسية وتكتل أصحاب المصالح واليمينيين والكولون بهدف التفرقة بين صفة المواطنة وبين القيد فى قائمة انتخابية واحدة؛ أى أنهم طالبوا بقوائم انتخابية متعددة.

وتكتل ضدهم ممثلوا مناطق ما وراء البحار بقيادة الأمين جابى السنغالى (عمدة داكار) وقدموا مقترحات تدعو فرنسا للتنازل عن سياستها، وفى مدة أقصاها

عشرون عاما بحيث يكون لكل مستعمرة الحق فى الانفصال والاستقلال أو الارتباط بفرنسا؛ إما بالاندماج وإما فى اتحاد فيدرالى، كما طالبوا بتأخير صياغة المواد المتعلقة بممتلكات وأقاليم ما وراء البحار حتى تتم انتخابات جمعية خاصة ذات أغلبية أفريقية.

وحدثت أزمة دستورية عنيفة أحدثت شللا فى اعمال الجمعية حتى تدخل جورج بومبيدو باسم الحكومة وقدم صياغة تمثل حلا وسطا، وهى أساس بناء الاتحاد الفرنسى.

وعلى الرغم من نجاح هذا الدستور فى الاستفتاء الشعبى.. إلا أن المو الخاصة، بالاتحاد الفرنسى تمثل مجموعة مضبوطة من المهادنات والمساومات ونمو الاتجاه اليمينى فى العلاقات الفرنسية الأفريقية، وهذه المواد تمثل خليطا من السياسيات والمبادئ تنتهى إلى اعتبار الفيدرالية والاستقلال الداخلى مجرد مظهر سطحى غير حقيقى بينما الاندماج أساس البناء.

نظام الحكم البلجيكى :

يختلف عن نظامى الحكم البريطانى والفرنسى اختلافا جذريا؛ إذ أن الحكومة البلجيكية لم تفكر مطلقا قبل عام ١٩٥٩فى أنه من الممكن أن يصل الكونغو يوما ما إلى مرحلة الحكم الذاتى أو الاستقلال الداخلى. وليست للحكومة البلجيكية تجارب فى نظام الحكم فى أفريقيا إلا فى الكونغو ومنطقة الوصاية الدولية فى رواندا أوراندى. ومنذ البداية، أى عام ١٩٠٨، أصبح الكونغو مستعمرة بلجيكية وسياسة الحكومة البلجيكية تقوم على حكم الكونغو وفقا لسياسة الوصايا الأبوية وتعريف هذه السياسة هى أن الكونغوليين ما زالوا قاصرين عن أن يفكروا بأنفسهم أو يتصرفوا فى أمورهم، ولذا، يجب رعايتهم كما يرعى الأب الأبناء؛ عليه إطعامهم وإلباسهم وليس من حقهم سؤاله أو مناقشته أو التدخل فى الشئون المالية للأسرة، كما أنه يتحدث باسمهم ويتصرف كيفما يشاء فى تربيتهم وفى تنشئتهم، ولذا لم تفكر الحكومة البلجيكية فى أى شىء يتعلق بالانتخاب أو المجالس التشريعية، ولاتؤمن بالنظرية الفرنسية وهى تمثيل الأفريقيين فى برلمانات فرنسا، ولا تؤمن بالنظرية الإنجليزية فى تطوير وتنمية الحكم البرلمانى فى المستعمرات.

ولا يقوم نظام الحكم على أساس الاستيعاب الاندماجى (النظرية الفرنسية) إنما يقوم على التفرقة العنصرية فى الشئون الاجتماعية والمساكن، وفى الوقت نفسه وطوال المدة التى خضع فيها الكونغو للحكم البلجيكى لم تقم فيه أية مؤسسة حكومية أفريقية ولم يعرف الكنغوليون نظم الحكم أو حتى نظام البلديات، ولم يسمح مطلقا بقيام الأحزاب حتى إنها حرمت البلجيكيين أنفسهم المقيمين فى الكونغو من المشاركة فى الشئون السياسية ببلجيكا أو ممارسة حقوقهم الانتخابية فيها.

ونظام الحكم البلجيكى يقوم أساسا على المركزية المطلقة المتركزة فى بروكسل، ويتمتع الحاكم العام بجميع السلطات التنفيذية والتشريعية ويكون مسئولاً أمام وزير المستعمرات البلجيكى الذى له الحق فى إقرار الميزانية السنوية للكونغو.

وبجانب الوزير يوجد مجلس استشارى لشئون الكونغو، ويتكون هذا المجلس من رجال السياسة وكبار الموظفين السابقين فى الكونغو وممثلى أصحاب المصالح والشركات ورجال الكنيسة فى الكونغو، وعدد أعضاء المجلس ١٤ عضوا يعين مجلس النواب ثلاثة ويعين مجلس الشيوخ ثلاثة ويعين الملك الثمانية الباقين. والتشريع بالنسبة للكونغو يتم بواسطة لوائح يصدرها الملك بناء على اقتراح وزير المستعمرات، والملك هو الذى يعين الحاكم العام.

وتصدر الأوامر من الحاكم العام الذى يتمتع بسلطات ديكتاتورية وينفذها أعوانه وحكام المقاطعات، وهم مسئولون أمامه.

وللحاكم العام مجلس استشارى يعين أعضاؤه كلهم، وللكنيسة الرومانية الكاثوليكية نفوذ قوى يعادل نفوذ الحاكم العام، وتسيطر على التعليم.

وبعد الحرب العالمية الثانية أدخل البلجيكيون نظام البلديات فى ليوبولدفيل، فتكون مجلس محلى مهمته الاهتمام بشئون الخدمات العامة. وفى آخر انتخابات، قبل الاستقلال، تنافست جمعيتان أفريقيتان على هذه المقاعد، ففازت جمعية «أباكو» بثلثى المقاعد، وفى مناسبة وطنية طالب رئيسها بالاستقلال فورا، فاعتقل فى يناير ١٩٥٩.

وهناك جمعية أخرى ترعاها الكنيسة طالبت بالاستقلال بعد ثلاثين عاما قادمة. مما اضطر البرلمان البلجيكى إلى التدخل، وأعلنت الحكومة أنها ستبدأ فى تطبيق إصلاحات تؤدى إلى الاستقلال.

الحكم البرتغالى:

ظهرت نظم الحكم البرتغالية فى أفريقيا منذ الكشوف الجغرافيه فى القرن الخامس عشر، ولكنها ظلت حتى فترة قريبة تحتفظ بثلاث مستعمرات هى أنجولا وموزمبيق وغينينا البرتغالية هذا بخلاف بعض الجزر.

وقد أدخل الدكتور سالازار إصلاحات فى نظم الحكم صدرت فى قانون المستعمرات عام ١٩٣٣ ، ثم أصدر قانونا آخر عام ١٩٥١، وهذان القانونان يوضحان العلاقة بين البرتغال ومستعمراتها وأسس الإدارة فى أفريقيا على النحو التالى:

أولا: جميع الأراضى الأفريقية الخاضعة للبرتغال تعتبر جزءا لا يتجزاء من أراضى البرتغال ذاتها (المتروبوليتان).

ثانيا: تقوم الإدارة فى المستعمرات على أساس مركزى عنيف يتبع مباشرة وزارة المستعمرات البرتغالية. ووزير المستعمرات هو السلطة النهائية فى شئون المستعمرات، وله مجلس استشارى يساعده فى مهماته. وحق التشريع فى المستعمرات من اختصاص الوزير وليس من اختصاص الحاكم العام، ويملك الحاكم العام إصدار أوامر التنفيذ الخاصة بهذه التشريعات.

ثالثا: ينعقد كل ثلاث سنوات مؤتمر يضم حكام المستعمرات فى لشبونة برئاسة وزير المستعمرات، وينظر هذا المؤتمر فى شئون المستعمرات.

رابعًا: تسيطر البرتغال سيطرة كاملة على الشئون السياسية فى المستعمرات، وتمنع الاشتغال بالسياسة أو تأليف الأحزاب وتحرم الصحافة الحرة فى داخل المستعمرات.

خامسا: تشجيع البرتغال سياسة الاستيعاب الاندماجى، وأهم الشروط لكى يصل الأفريقى إلى هذا المستوى هو اعتناق الكاثوليكية ومعرفة اللغة البرتغالية وآدابها، فإذا قدم طلبا رسميا بعد ذلك تم منحه حقوق المواطنة البرتغالية ورفع عنه قيد التمييز العنصرى.

سابعًا: تطبق الحكومة نظام بطاقات الانتقال فى داخل المستعمرات، ولا يستطيع الأفريقى مغادرة قريته إلا إذا حصل على إذن سابق من رئيس البوليس.

وبالنسبة لقانون عام ١٩٥١، أنشأت البرتغال فى موزمبيق مجلسًا تمثيليًا أعضاؤه معينون وسلطاته صورية، ويشبه برلمان البرتغال فى ظل ديكتاتورية سالازار.

تلك السمات الرئيسية لنظام الحكم البرتغالى للمستعمرات الأفريقية فى القرن العشرين، فما بالنا بما كان عليه هذا النظام فى القرون السابقة من عبودية وتجارة رق واستغلال؟!

* * *

استعرضنا فيما سبق أوضاع الاستعمار فى أفريقيا فوجدنا مثلا:

أن البرتغال كانت تبلغ مساحة مستعمراتها سبعمائة وخمسين ألف ميل مربع. وسيطرت أسبانيا على مائة وسبعين ألف ميل. وكانت السياسة البريطانية قد اتجهت إلى تبنى سياسة ضمان الاستقلال لمستعمراتها على الرغم من أن السير فى هذا الاتجاه كان بطيئا كل البطء، وكانت الفكرة تقوم على نقل الحضارة البريطانية إلى أفريقيا عن طريق تطعيمها بثقافات أفريقيا وتقاليدها ولغاتها وعقائدها إن كان ذلك ممكنا. أما فرنسا فقد اتبعت سياسة تتعارض مع هذه السياسة تعارضا تاما إذ آمنت بضرورة ايجاد شكل مركزى من أشكال الحكم الاستعمارى، ولم تشجع فرنسا نظام المشيخات القبلية إذ أنها لم تر دورا يستطيع الشيوخ أن يؤدوه فى عملية دمج المستعمرات بها، كما كانت ترى أن رعاياها يمكن أن يصنفوا فى فئتين:

فئة الصفوة المختارة، وفئة الجماعات الوطنية من أهل البلاد، وكانت تدأب على تثقيف أفراد الفئة الأولى بالثقافة الفرنسية، وتعلمهم عاداتها وأساليب حياتها ليغدوا فرنسيين قلبًا وقالبًا أما أبناء البلد فلم يكونوا يتلقون إلا شكلا خفيفا من أشكال التعليم الأولى فى مدارس أقرب إلى الكتاتيب منها إلى المدارس، ومن هذا يبدو بجلاء أن الفرنسيين آمنوا بسياسة القياس أى وضع الأمور كلها على أساس قياس واحد معين، بينما لم يؤمن البريطانيون بهذه السياسة إطلاقا. واتبع البلجيكيون خطا لا يختلف عن الخط الفرنسى بتمييزهم بين الصفوة المختارة وأبناء البلد، وإن اختلفوا عن الفرنسيين فى أنهم كانوا يرون فى ممتلكاتهم الأفريقية مجرد

شيء يملكونه، ولم تساورهم الفكرة التى ساورت الفرنسيين فى أن يدمجوا مستعمراتهم ببلاد فرنسا، ولم يكن هناك فى المستعمرات البلجيكية أى تعليم بعد حدود التعليم الأولى. أما البرتغاليون والأسبان فقد رأوا بعين أنظمتهم الحاكمة فى بلادهم فى المستعمرات الأفريقية مجرد موارد طبيعية وأولية يستغلونها بشيء من التجرد عن الإنسانية بل وبشيء من الوحشية، تماما كما يستغلون أية موارد طبيعية تقع فى متناول أيديهم، وينطبق هذا الوصف الأخير على الألمان عندما كانت بلادهم فى عداد الدول التى تستعمر أفريقيا..

وقد أثرت هذه الفروق على الدول الأوربية الاستعمارية فى أفريقيا، وانعكست على المشاكل التى تواجهها القارة فى عملية تحولها الجديدة، بكل ما فى هذه المشاكل من خطورة وتعقيدات. وليس السبب فى أن أفريقيا قد استقلت بصورة مفاجئة لتجد نفسها مثقلة بأعباء المشاكل التى لم تفكر فى وجودها حتى كان يمكن رسم مخطط لها ليواجه جذور السياسات الاستعمارية وأعماقها، إذ على الرغم من أن ميثاق الأطلسى بنقاطه الثمانى - وهو الميثاق الذى وقعته بريطانيا وأعلنت عزمها على تطبيقه بالنسبة إلى أفريقيا - فإن التكهنات - حتى عند أصدق العارفين - لم تكن تتوقع حلول استقلال أفريقيا قبل مضى ستين عاما أو مائة عام على الأقل. لقد نشرت صحيفة «تايم اند تايد» فى عددها الصادر فى العاشر من فبراير عام ١٩٤٠ مقالا عن «مستقبل المستعمرات» عرض فيه كاتبه نبوءة سبقت صدور ميثاق الأطلسى، وهو الدكتور دبليوبى بمفرود: إلى أن مشروعا يوضع لمنح المستعمرات استقلالها فى غضون ستين عاما، ولم تتوقع اللجنة الأمريكية لشئون أفريقيا التى عقدت جلستها فى عام ١٩٤٢ لدراسة أهداف الحرب والسلام.. أن يحصل الجيل الذى ينتمى إليه أمثال: كوامى نكروما واكو ادجيبى وروى لوهر واباnجا أودو اكابيو الذين قدموا إليها المذكرات باسم بلادهم غانا وسيراليون ونيجيريا على استقلال أفريقيا، وحريتها، أو حتى أن يطالبوا بهذا الاستقلال.

وفى سلسلة مقالات نشرتها ماجيرى بيرهام فى صحيفة التايمز اللندنية فى عام ١٩٤٢ تحت عنوان «أمريكا والامبراطورية» ورد ما يلى:

«كثير علينا أن نأمل فى طلوع صوت من هذه البلاد يحمل طابع القيادة يعلن

للعالم خطة صريحة وواضحة عن التقدم الذى نبغيه والذى يجب أن يستهوى رجل الشارع فى بريطانيا وفى المستعمرات ويدعوه إلى العمل مع إخوانه هنا وهناك فى تعاون وثيق لتحقيق هذا التقدم، هناك مصاعب وأخطار فى إعلان الخطط وإذاعتها، أما اليوم فهناك مصاعب وأخطار فى عدم إعلانها؛ فمن السهل أن تفهم هذه اللغة التى نقترحها فى أمريكا وأن تعمل على كسب ذلك التعاون الكامل الذى يتعذر بدونه توقع أى استعادة لممتلكاتنا الضائعة أو ضمان مستقبل امبراطوريتنا وجامعة شعوبنا ورخائها.

وقد أطلق البعض على أقوالى هذه صفة الانهزامية، لكنها واقعية لا انهزامية أن نعترف بالتضييق النسبى لحدود مركزنا العالمى، وهو تضييق يختلف كل الاختلاف عن تدهورنا الكلى المطلق، وسيكون مركزنا أقوى وأشد إذا نقلنا مواقعنا من الدعائم غير السليمة إلى أخرى سليمة وثابتة».

ومن المحتمل أنه كانت هناك أوضاع ثلاثة مكنت حملات الإثارة السياسية لتحقيق استقلال أفريقيا من النجاح، وكانت حيازة بعض الدول الأوربية، وبينها الدول الضعيفة كالبرتغال وأسبانيا لمستعمرات فى القارة الأفريقية حرمانًا لبعض الدول القوية جدا كألمانيا مثلا منها، حافزا دائما للحرب وشنها ولقد أشار مالينوفسكى إلى أن الزحف على أفريقيا بعد الثورة الصناعية فى أوروبا لم يكن بالشئ العارض الذى لا سبب له، فقد أتاح هذا الزحف لأوروبا فرصة السيطرة على موارد أفريقيا وعلى الأيدى العاملة الرخيصة فيها، ولقيت أوربا فى زحفها هذا العونَ والمساعدة من الأمريكيين المتشبعين بالحرص على المصالح المالية والتجارية. وفى وسعنا أن نضرب مثلا بالكونجو؛ إذ لولا العون الأمريكى لما تمكن ليوبولد ملك بلجيكا من وضع هذه المستعمرة فى جيبه، وعثرت أوروبا فى أفريقيا على مصدر ضخم للموارد الأولية وعلى سوق مستسلمه لتصريف منتجاتها، ولم يكن فى وسع ألمانيا أن تسمح بعد الحرب العالمية الأولى بضياع نصيبها فى هذه المستعمرات وأن يستمر هذا الضياع، وبدأ حل الامبراطوريات كحل بديل عن الزحف الجديد على أفريقيا، يضاف إلى هذا أن الامبراطوريات كانت أوسع بكثير من أن تتمكن صاحباتها من الدفاع عنها، وفى وقت واحد. ولا ريب فى أن نجاح الغرب فى الفصل بين الاستقلال الاقتصادى والإستقلال السياسى يجب أن يعتبر

بحكم الطبيعة والواقع حافزا كيميائيا يحلل الموقف السياسى نفسه.

أما وقد تحقق لأفريقيا الآن استقلالها السياسى بكل ما يصاحب هذا الاستقلال من مشاكل يمكن تصنيفها لمشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية وتربوية، فقد بات لزاما عليها أن تقرر ما تصنعه بهذه المشاكل والطريقة التى تعالجها بها.

ولقد كانت بعض المشاكل الاقتصادية ثمرة عارضة لتحوُّل المقاطعات والأقاليم بصورة مفاجئة إلى دول ذات سيادة، وفى وسعنا أن نحسب المشاكل الاقتصادية الملازمة لعملية التمدين (أى الإسكان فى المدن) من أهم هذه المشاكل، ففى أفريقيا لم تكن عملية التحول إلى المدن مصحوبة دائما وبصورة عامة بالتصنيع، أما فى غير أفريقيا فقد كان التصنيع دائما سببا من أسباب التحول إلى المدن، وقد أدى الافتقار إلى هذه الصلة فى أفريقيا إلى إثارة قضايا متعددة عن طاقة المدن الاقتصادية فى تأمين الحياة لتزايد اعداد السكان باستمرار.

ولقد أتيح لكثير من النازحين إلى المدن أن يكسبوا المال وأن يحملوه إلى القرى التى ينتمون إليها، وهذا يعنى أن جزءاً فقط من دخولهم أو مكاسبهم على الأصح يتوفر لحاجاتهم الفورية والضرورية فى المدن التى انتقلوا إليها.

أما حياكة الثياب فقد أفلحوا بتركيز نشاطهم على الأنواع الأكثر جودة وبذخا من القماش، فى تحديد الأسعار العالية التى يريدونها، وحمل الأوروبيون إلى أفريقيا سلعاً جديدة وحاجات من النوع الذى يفوق فى إتقانه الموجود منه فى أفريقيا، ويتولى التجار الأوروبيون تزويد الأسواق الأفريقية بهذه السلع مستعيدين إلى أوروبا جميع الأموال التى تستنزف على صناعتها وتجارتها، ونشأت الاحتكارات بكل ما تعنيه من تحديد استبدادى للأسعار، واستغلت الأرباح البسيطة التى يجنيها المحتكرون فى أفريقيا فى إقامة صناعات تنتج السلع التى تحدثنا عنها، ونَمتْ الإجراءات النقدية بصورة ضخمة إذ أرغم الصناعيون الأوروبيون تجار أفريقيا على أن يدركوا أن لهم وكلاءهم التجاريين فى أفريقيا.

أما بالنسبة إلى التطور الصناعى فى أفريقيا فقد ترك أمره إلى الشركات الخاصة التى أظهرت بعض التمنع عن طريق دفن رأسمالها وعدم إظهاره، إذ أن نسبة الفائدة لم تكن مرتفعة إلى الحد الكافى، وكانت المصلحة الاجتماعية ذات وزن

كبير، ولذا لم يجر تطوير طرق المواصلات على نطاق قومى واسع، ولم تتطور السكك الحديدية ولا الطرق البرية أو الطرق المائية تطوراً كافيا، ولاسيما الأخيرة منها، فقد ظلت مفتقرة إلى أى تطوير، وعوضاً عن ذلك قذف بأموال ضخمة فى حفائر المناجم، إذ أن الشركات الخاصة تأمل، ولها الحق فى هذا الأمل، فى جنى أسرع الأرباح وأوفرها عن طريق هذه المناجم، واتجهت الجهود فى الحقل الزراعى إلى إنتاج الحاصلات لتصديرها لا لاستهلاكها محليا، واتسعت مثلاً زراعات البن والشاى والكاكاو والقطن اتساعاً كبيراً بينما ظل الأفريقيون يعانون من نقص الغذاء. وعلى الرغم من أن أفريقيا محاطة من جميع جهاتها بالمحيطات فإنها تضطر إلى استيراد الأسماك المحفوظة والمعلبة من الخارج، ونحن نرى أساطيل الصيد اليابانية والأوربية تجول فى مياه الساحل الغربى لأفريقيا، ولم تعمل هذه الدول على تطوير المهارات الصناعية فى القارة، أما اليد العاملة الأفريقية فيستنزف نشاطها وتبتز حيويتها فى الأعمال العادية فى المزارع والمناجم.

واحتياجات أفريقيا الاقتصادية ضخمة كل الضخامة؛ فهى فى حاجة إلى المدارس والجامعات والكليات والمعاهد الفنية وإلى المستشفيات والطرق والسكك الحديدية ومشاريع المياه والكهرباء والغذاء واستغلال الثروات المعدنية، ولا يستطيع الأفريقيون الاعتماد على أنفسهم كثيراً فى تأمين حاجاتهم، إذ أن دخولهم الشخصية ضئيلة بينما الأسعار مرتفعة كل الارتفاع، ومن هنا أصبح من الواجب الدولى أن تؤمن الخدمات للناس على نطاق غير مألوف فى كثير من البلاد، ولذا بات لزاماً تأمين الأموال اللازمة للإنفاق على هذه الخدمات، وبات من الضرورى أيضاً أن تنتج أفريقيا الثروة التى تحتاج إليها.

وليس ثمة من شك فى أن هذه المشاكل هى من الشدة والخطورة بحيث تتطلب حلاً جذرياً، والحل الجذرى هو التصنيع، وسيؤدى هذا التصنيع أيضاً إلى تنويع منتجات أفريقيا الأولية، وهناك طريقان مفتوحان للتصنيع أحدهما زراعى والآخر صناعى، وعلى أفريقيا أن تقوم بعملية تقييم صحيحة لمواردها فى كل من الاتجاهين لتقدير إمكانياتها، ويبلغ عدد سكان أفريقيا أكثر من ثلاثمائة وخمسين مليون نسمة، بينما تبلغ مساحتها نحو ثمانية عشر مليوناً من الأميال المربعة، وهى مساحة تعادل أوربا والولايات المتحدة والهند والصين معاً، ومن الواضح أن أرضاً مساحتها

فى مثل هـذا الاتساع لا يمكن أن تكون مـشكلة لأفريقيـا، ففى القـارة مسـاحات شاسعة من الأراضى الشديدة الخصوبة والتى لا تحـتاج إلى وسائل كيمياوية لتأمين خصـوبتها، وفى أفريـقيا موارد هائلة من الأحـراش والحيوانات والموارد المعـدنية، ولكن عدد العمـال الفنيين فيها محدود، ولذا فـهى مفتقرة إلى اليـد العاملة الفنية وإلى رأس المال، وقـد لا تكون الحاجـة فى الصناعات الزراعـية كـبيرة إلـى اليد العاملة الفنية بقدر ما تحتاج إليها الصناعات الأخرى.

وفى غابات أفريقيا الوسـطى كميات كافية من الأخشاب لاسـتهلاك الأفريقيين وللتصدير أيضـاً، وهناك كميات وفيـرة من الأخشاب التى تستخدم فى اسـتخراج الأصبـاغ ومن الأخشاب اللازمـة لصنع الأثاث وفى الإمكان إعداد وديان أفريقـيا وسهولهـا وهضابها لزراعة الخضـر والحبوب والفواكـة، وفى الإمكان أيضاً زراعة كميات ضخمة من الطباق. . . إلخ.

وفى الإمكان كذلك أن تصـبح المساحات المزروعة فى أفـريقيا الشرقـية وحدها معادلة للـولايات المتحدة، وأن تزرع بمحاصيـل البلاد الحارة والمعتدلة لـتصديرها؛ فالأناناس الذي ينتج فى أفريقيا الغربيـة، يعتبر من أجود الأنواع فى العالم، ولكن قدرته على البقاء مدة طويلة غير متوافرة، ولو أمكن العثور على طريقة لحفظة فإنه سيجد سوقاً عظيمة للتصدير، وليس ثمة شك فى أن هذه الأهداف الزراعية تخلق بالطبع المشاكل الخاصة بهـا سواء منها التقنية أم الثقافـية، وفى الإمكان حل جميع المشاكل التقنية، أما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة كبيرة من العمال الأفريقيين قد امتـصتـهم الأعمـال التى لا علاقة لهـا بإنتاج المواد الغـذائية، فـإننا ندرك أننا إذا استثنينا الكـاكاو؛ فإن جميع ما يـنتجه فلاحو أفـريقيا يستهلك فى إطعـام كاسبى الأجور من الأفريقيين، وهـناك إجراءات زراعية معينة لم تؤد إلى أية نتـيجة، وقد أدت طريقـة تحويل الزراعـة من مكان إلى آخر وزيادة عـدد الأفدنة لكل فـرد إلى الإضعاف من خصوبة الأرض فى بعض المناطق الأفريقية.

ولما كانت المساحات بالأفدنة التى يملـكها الناس آخذة فى الازدياد، فإن الفائض من الأراضى آخذ فى النقصان، كـما أن الفترة الزمنية التى يسمح فيهـا ببقاء قطعة من الأرض فى حكم «الراحـة» للاستـجمـام من عناء الفلاحـة استـعداداً لإعـادة

زراعتها تنخفض إنتاجيتها انخفاضاً كبيراً، يضاف إلى كل هذا ما تحدثه عوامل التعرية الطبيعية فى الأرض من سلب لتربتها.

وما لم يسارع الأفريقيون إلى استخدام الوسائل الفعالة لحفظ التربة وزيادة خصوبتها عن طريق الأسمدة الكيماوية، فإن الزراعة التى يقوم بها الأفريقيون أنفسهم ستسير فى طريق الاضمحلال والانحطاط، ويحتاج الأفريقيون إلى وسائل محسنة للبذور والحصاد للحصول على إنتاج أجود وأفضل، ولما كانت الأسمدة الكيماوية باهظة التكاليف، فإن فى الإمكان استخدام الأسمدة العضوية بكميات أوفر كإجراء اقتصادى يوفر المال، وقد أجريت التجارب والبحوث العلمية فى مواضيع اختيار المحاصيل وتحديد الدورات الزراعية لانتقاء المحصول الذى يصلح لكل شكل من أشكال التربة، ولا ريب فى أن الأفريقيين قد استخدموا نظام الدورات الزراعية حتى قبل توغل الأوربيين فى بلادهم، وهم يزرعون على سبيل المثال الذرة والقطن والفول والفول السودانى للحفاظ على محاصيل جاهزة دائماً فى أفضل مستويات الأسعار بسبب عامل الموسم الزراعى، كما أنها وسيلة من وسائل تقليل الفترة الزمنية فى إراحة الأرض الزراعية.

وتصلح المناطق الجافة من أفريقيا، كشمال غانا ونيجيريا وفولتا العليا وغيرها.. كأراضى للمراعى أكثر من صلاحيتها للزراعة، وفى وسع المسئولين الإكثار من تربية الحيوانات فى هذه المناطق وفى غيرها ككينيا وتنجانيقا مثلاً، وإنتاج أعداد كبيرة من المواشى التى تخصص لاستخراج وتأمين اللحوم أكثر من حاجات أفريقيا نفسها، صحيح أن هناك جماعات من الرعاة فى أفريقيا يحسبون ثرواتهم بما يملكونه من رؤوس ماشية بدلاً مما ينتجونه من حليبها، وهؤلاء تحول تقاليدهم شبه الدينية بينهم وبين تسويق حيواناتهم أو بيعها، ولكن هناك أماكن أخرى فى أفريقيا كافية لتربية أعداد كبيرة من الماشية، حقاً إن تربية المواشى فى أفريقيا تتعرض لنكبات من الأوبئة المنتشرة كالحمى الاستوائية وأمراض المثانة والجمرة والطاعون وحمى الساحل الشرقى، ولكن فى الإمكان التغلب على جميع هذه الأوبئة عن طريق خلق المناعة أو التطعيم أو الفصد أو العزل. وقد ازداد عدد الماشية فى كينيا وأوغندا، حيث ارتفعت أساليب مكافحة الأمراض الحيوانية ارتفاعاً كبيراً بنسبة هائلة. ويمكن حل مشاكل المراعى عن طريق تربية أجود أنواع الماشية لإنتاج

الحليب واللحوم، وكـذلك عن طريق السيطرة على عمليـات الرعى للحيلوية دون ضياع تسهيلات المرعى ضياعاً كلياً عن طريق إضعاف المراعى، وكذلك بزيادة هذه المراعى فى المناطـق القـاحلة والمجـدبة، وفى وسع مـشـاريع الرى أن تؤمِّن الميـاه للأراضى الصالحة للمرعى حيث يتوافر العشب، ولكن ينعدم الماء الصالح للشرب وتحصل بعض الماشية فى جنوب أفريقيا على الماء من الآبار التى يختزن الرعاة المياه فيهـا. ولا ريب فى أن تحويل تربية الحـيوانات إلى عملية اقـتصادية نافعـة يخفف الضغط على الأراضى التى تسـتخدم فى الرعى، وفى الإمكان أيضـاً حل المشاكل الزراعية؛ إذا أنهـا تتعلق فى الغالب بالموقف العـام من الأراضى، وكثيراً مـا تعقد المقارنة بين الحـقوق الفردية للمـزارعة وبين الحقوق الجـماعيـة فى الأرض لمصلحة الأولى طبعاً، ويقال إن الحقوق الجـماعية تنطوى على بعض المخاطر التى تهدد أى تطوير خاص بالأرض، بينما يقال إن الحقوق الفردية فى المزارعة تدفع الإنسان أكثر إلى اقـتراض المال لتـطوير الأرض التى يملكهـا منه لتطوير الأرض التى يسـمح له مجرد سماح باستخدامها.

لكن النظام التـقليـدى لمزارعـة الأراضى ينطوى على أخطار تهـدد اسـتقـراره وضماناته؛ لأن تخصيص الأرض للأسرة كان دائماً فى حكم الالتزام المدنى، وقد أوجد استـغلال الأراضى دائماً حقـوقاً تفضيلية وإيثـارية؛ ففى روديسيا الشـمالية مثلاً، سنَّت الحكومة نظاماً لإيجـار الأرض، نجد أن المتصرفين بالأرض يجدون فى عدم وثوقهم من تمكينهم من دفع قـيمة الإيجار فى السنة التالية سـبباً للامتناع عن القيام بعمل كـبير فى الأرض التى يتصرفون فيـها فى هذا العام، ولا تقوم المشكلة الرئيسـية فى وجود أخطار اطمئنـان المرء لبقاء الأرض فى حيـازته، وإنما تقوم فى توفير الـقروض، وفى طراز هذه القروض يمكن توافرها، وهناك دائمـاً خطر ماثل فى أن القروض التى يتم الحـصول عليها من مـصادر بعيدة لا عـلاقة مباشـرة لها بالزراعة كالمصارف مثلاً قد تستخدم فى الإنفاق على أغراض أخرى غير الأغراض الزراعية، وتكون نتـيجة مثل هذا الوضع أن المزارع بدلاً من أن يعـمل على تحسين مزرعته وبالتالى على زيادة دخله يكتفى بمجـرد تقدير ما تنتجه أرضه من دخل فى محصولهـا المقبل، ويرهن هذا الدخل مقابل الحصول على قـرض أقل منه بكثير، وذلك لأن الفرق يستـنفذ فى دفع فوائد القرض نفسـه، وقد أضاع عدد كـبير من

المزارعين مزارعهم بعد أن استولى عليها المرابون والذين يعيشون على المضاربات من هذا النوع، وهناك من يقول إنه يجب أن يُعهد بكافة أراضى الدولة إلى الحكومات المركزية بوصفها السلطة الجديدة المطلقة فى المنطقة ولكن مثل هذا الأجراء يؤدى إلى المغالاة فى إضعاف الاتجاهات وتصدع الارتباطات والوشائج القبلية، وحتى تحقق هذا الرأى فإنه سيجعل من الإدارة شيئاً مستحيلاً ويؤدى إلى قيام أكثر الأنظمة البيروقراطية تعسفاً وظلماً، وسيكون من المستحيل بالنسبة إلى أية حكومة أفريقية - ولاسيما فى البلاد التى يسود الإجحاف فيها - توزيع الأرض؛ كما هو الحال فى كينيا مثلاً، أو فى جنوب أفريقيا، إذ تصادر الأرض لتتولى الحكومة إعادة توزيعها، وهذا لا يشكل عدالة وإنصافاً.

وفى توسيع ونمو وتقدم التعاونيات الزراعية يمكن أن تحدث ثورة زراعية عن طريق قيام الزراعة الآلية والمشتركة فى مساحات أوسع من الأراضى.

وتؤدى الأساليب التعاونية أيضا إلى تبسيط مشاكل النقل عن طريق امتلاك التعاونيات لسياراته، وتستطيع الأنظمة التعاونية أن توفر القروض للمزارعين وأن تشرف على إدارتها وتوزيعها بحيث تضمن أن جزءا كبيرا منها على الأقل، سيصرف على مشاريع تحسين الزراعة، وفى وسعها أيضا أن تملك الآلات التى تستطيع أن تؤجرها إلى المزارعين بأسعار أرخص من تلك التى يدفعونها للشركات، وسيكون من الضرورى بالنسبة إلى أية حكومة أفريقية فى شرق أفريقيا وجنوبها أن تحصل على الأرض لتوزيعها توزيعا عادلا، وعندما تفعل أية حكومة ذلك فإنها تجد نفسها مضطرة، بصورة طبيعية، إلى التعويض على الملاك السابقين على ما قاموا به من تحسين للأرض، ولكن عندما ترتفع قيمة أية قطعة من الأرض المملوكة ملكية خاصة بسبب التحسينات التى أدخلتها الحكومة عن طريق المشاريع العامة فإن الحكومة المشترية للأرض لا تجد نفسها مضطرة إلى دفع هذه الزيادة الإلزامية للمالك الذى لا فضل له فى رفع سعر أرضه.

وهكذا لما كانت أية زيادة فى قيمة ملكية خاصة ناجمة عن عمل تطويرى قامت به الحكومة من منطقة قريبة من تلك الملكية الخاصة وأنفقت عليه من الموازنة العامة تعتبر منطقةً فى حكم التقديرات المستقلة، فأن العدالة الاجتماعية لا تسمح بدفع

هذه الزيادات فى قيـمة الملكيـات الخاصة عند تقـدير التعويضـات التى يجب على الحكومة أن تدفعها لأصحاب هذه الملكيات.

وتحتل احتمالات الموارد الناجمة عن مشاريع التصنيع مكانا مهما.

فأفريقـيا تنتج كميات ضـخمة من المعادن، وقد أفـادت أساليب الإنتاج المكثف فـائدة كبـرى؛ فمـثلا الكوبالت الأفـريقى الذى لم يكن عنه غنى فى يوم مـا فى صناعة الفولاذ اللازم للآلات السـريعة، فإن المنطقتان الوحيـدتان فى العالم اللتان تنتجان الكوبالت بكميات كبيرة ومهمة، موجودتان فى أفريقيا.

وكذلك توجد أضخم مـخزونات النحاس فى أفريقيا وذلك فى الهضـبة المنتجة للنحاس فى كاتانجا وروديسيا الشـمالية، وتمثل مخزونات الراديوم فى الكونجو ٦٠ فى المائة من موارد الغرب من هذا المعدن الثمين النادر، وهناك كـميات ضخمة من الذهب فى جنوب أفريقـيا وفى غانا، ويعـتبر مـاس أفريقيـا من أجود أنواع الماس وأضخمها فى العالم.

وفى غانا وسـيراليون توجـد كميـات كبيرة من الماس الصـناعى، وتنتج كذلك ٢٠٪ من الإنتاج العـالمى من المنجنيز، ويمكن القول بأن أراضى غـانا يتوافر فيـها المنجنيز والبوكسيت. ولا تعـتبر أفريقيا مفتقرة إلى الحـديد الذى يوجد متوافرا فى جنوب السودان وجـبال أفريقـيا الشرقـية، وفى القارة يوجد بـعض الفحم والنفط وليست هناك من قارة حبتها الطبيعة ما حبت أفريقيا فوق الأرض وفى باطنها. ولا تفتقـر إلا إلى شيئين هما: المهارة الفنية، ورأس المال. وهذان العـاملان ضروريان كل الضرورة لتحـويل الموارد الطبيعيـة إلى منتجات جاهزة، ولو قدر لأفـريقيا أن تحسب مواردها على صـعيد قارى فإن فى وسـعها أن تقول بأنهـا تملك مخزونات معدنيـة واحتمالات زراعـية وحسن نية دوليـة ضمن حدودها، وتملك أفريـقيا فى داخلها كالاتحاد السوفياتى والولايات المتحـدة جميع الموارد الأولية التى تحتاج إليها فى تنفيذ مشاريعها الصناعية.

وفى وسع أفريقيا أن تقلل من خطورة افتقارها إلى رأس المال عن طريق تحسينها لزراعتها وتطويرها، ويمكن اعتبار نقص الـسكان فى القارة على هذا الصعيد عاملا مهما إذا أنه يشـجع على التصنيع الزراعى كوسيلة من وسائل التقـدم الاقتصادى،

فالدانمارك ونيوزيلنده مثلا تعتمدان على الاقتصاد الزراعى كل الاعتماد، ولقد ساعدهما نقص السكان فى أراضيهما على بناء مثل هذا الطراز من الاقتصاد؛ إذ سهل عليهما تجميع كميات كبيرة من الفائض لتصديره، وهناك فى الواقع مزية للصناعات الزراعية، وهى أن المهارات الفنية التى تتطلبها أكثر بساطة وأسهل على التوفير إذا ما قورنت بالمهارات التى تتطلبها صناعة السلع الصناعية على المدى الطويل، كما أن المنتجات الزراعية أسهل فى التصريف من السلع الصناعية.

وهناك إجراءات أخرى عملية يجب على أفريقيا اتباعها، إذا كان لا بد من علاج النقص الخطير فى رأس المال، ومن الواجب اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من استخدام رأس المال الذى يملكه الأفريقيون أنفسهم فى تنمية بلادهم بدلا من إيداعه فى المصارف الأجنبية. وعلى أفريقيا أن تؤمن أصحاب رأس المال على أموالهم تحت كافة الظروف، ومن الواجب تشجيع التوفير فى المصارف الأفريقية شريطة تلافى الأثر السلبى الذى يتركه التوفير على عمليات الاستثمار؛ إذ أن توفير المال يعنى عدم استثماره، علمًا بأن المصارف الرسمية والتعاونية تستطيع أن تستخدم ما يجمع من الودائع فى إقراض المشاريع الاقتصادية النافعة.

ويعتبر الإشراف على تحديد الأرباح إجراء آخر من الإجراءات التى يمكن اتخاذها لمساعدة رأس المال على التكوين؛ إذ طالما أن الأرباح التى تجنى من الأرض الإفريقية تتسرب إلى خارجها، فإن هذه الأرباح تضع قيدا منظما على نمو رأس المال فى أفريقيا، ومن الواجب إيجاد التناسب أيضا بين الأجور والإنتاج، فحيث لا يبلغ الانتاج الحدود القصوى يجب ألاَّ ترفع الأجور من قبل الدولة لِما يؤكده رفعها من عرقلة لنمو رأس المال.

واستكمالا للبحث فى الأمثلة عن الطريق التى يمكن بناء رؤوس الأموال بواسطتها، يمكن القول أن واجب أفريقيا ألاَّ تكون شديدة الخجل وأن لا يحول خجلها دون إقدامها على أساس دعوة رأس المال الأجنبى إلى العمل فى أفريقيا شريطة أن تدار بأيدى أفريقية وذلك عن طريق ضمان الحماية الوقائية اللازمة للإسراع فى اقتباس الأفريقيين للمهارات الفنية.

وحَرِىٌّ بالمرء عند دراسة المشاكل السياسية فى أفريقيا أن ينظر إلى أشكال

المنظمات السياسية التى نشأت فى القارة وترعرعت؛ إذ ن هذه المنظمات هى التى ستتولى حل المشكلات السياسية، وأن إدراك هذه المشاكل وتصويرها لا يقومان إلا على صعيد هذه المنظمات وضمن الوطنية الأفريقية، أولاهما: مشكلة السلطة. وأخراهما: مشكلة الوحدة، أى مشكلة الطريقة التى تتمكن بواسطتها جماعة فرعية من أمة أو بلاد معينة من الوصول والسيطرة على السلطة التنفيذية والتشريعية، وكذلك مشكلة الطريقة التى يمكن بواسطتها الحفاظ على ولاء الشعب أو ضمان تسليمه بالأمر الواقع على الأقل.

وقد شغلت المشكلة الأولى أذهان المنظمات السياسية الأفريقية أكثر من المشكلة الثانية، وهذا شأن الحركات الوطنية دائما، فهذه الحركات تفرض باستمرار شكلا من أشكال الانسجام والوحدة الوطنية، من هنا ينشأ المقارنة الجديدة التى باتت مألوفة بين أحزاب الأقلية والأحزاب الجماهيرية والتى تعتمد أسلوب التنظيم بعد أن كانت تعتمد فى الماضى وجود الصفوة فى هذا الحزب والجماهير فى الحزب الآخر.

وتسيطر الأحزاب الجماهيرية فى أفريقيا اليوم سيطرة كاملة غالبا، وكان السائد قبل سنوات أن أحزاب الصفوة فيما كان يطلق عليه اسم أفريقيا الفرنسية هى التى تسيطر على المسرح بدعم من الإدارة الفرنسية. ولكن بانتصار الحزب الديموقراطى فى ساحل العاج انتهى عهد سيطرة أحزاب الصفوة فى أفريقيا الفرنسية. ويطلق على هذه الأحزاب اسم (الصفوة) لأنها تضم عدداً من الشخصيات ذوى النفوذ والمكانة، ولأنها لا تحصل على ولاء الأتباع لها عن طريق التجاوب المباشر مع رغباتهم، بل عن طريق أسماء الشخصيات الإقليمية التى تؤلف هذه الأحزاب وما يحيط بها من هالات سحرية وما تستثيره هذه الشخصيات من ولاء. ولكن لما كانت أحزاب الصفوة لا تعنى بمحاسبة بعض أعضائها فى المناطق المختلفة التى ينهبونها وتسهل أيضا تثبيت أقدامها على مختلف الفروع المحلية، فإن هذا الإهمال يؤثر تأثيرا خطيرا على استقرارها؛ إذ أن الضعف الذى قد تصاب به شخصية مركزية من هذه الشخصيات يؤدى إلى ضعف الدعوة التى يثيرها صاحب هذه الشخصية ضمن نطاق حزب الصفوة الذى ينتمى إليه، ويتخذ النقاش داخل هذه الأحزاب فى أوقات الأزمات صورة غير منظمة ويتحول إلى شكل مهاترات تتعلق

بالتشهير بالحزب بدلا من المجالات المنطقية التى تتناول الحزب ومساوئه، ويتخذ سلوك الأتباع المحيطين للحزب صورة غير حقيقية، وهنا يعرض الحزب صورة من صور النقد والتناقضات التى تطبعه بطابعها، وهى الافتقار إلى الانضباط المنسق الذى تتميز به الجماهير كما يعرض ميلا واضحا إلى الانقسام..

وتتركز فى أفريقيا أحزاب الصفوة فى الشيوخ القبليين ورجال الأعمال الناجحين، ولعل أصدق الأمثلة على أحزاب الصفوة هذه حزب الاتحاد النيجيرى للمستقلين وأنصارهم فى النيجر، وحزب مؤتمر الشعب لشمال نيجيريا، وهناك أحزاب عنصرية يمكن أن تحسب فى هذه الزمرة من أحزاب الصفوة لأنها تعتمد على الكيانات القبلية. ومن أمثلة هذه الأحزاب العنصرية «حزب التضامن السنغالى» الذى يضم كبار الشخصيات الريفية فى البلاد. وقد تكون أخطار القبلية فى التجمعات الكبيرة وهى التى انتشرت هذه الأيام فى أفريقيا أكثر منها فى أى وقت آخر جسيمة كل الجسامة، وهى تنبع فى الغالب من تنظيم الأواصر العنصرية فى قوى سياسية فعالة، ويمكن تفسير انتصار القوى السياسية بأنها تغليب لتجميع عنصرى معين، وهنا تثور النزعات الانفصالية الكامنة عند الشعوب الأفريقية الواسعة الخيال، وتشتد خطورة هذه الأحزاب العنصرية حقا فى كينيا وأوغندا والكونجو وغيرها لأن هذه البلاد هى من المناطق التى لم تتمكن فيها مثل هذه الأحزاب من إحراز الأغلبيات الحاسمة، أما فى اتحاد نيجيريا حيث ترتبط الأحزاب بالتجمعات العنصرية، فإن هذه الأحزاب تمكنت على الصعيد الإقليمى من إحراز أغلبيات ساحقة تكاد تشبه الإجماع، ومن هنا لم يعد لوجود التجمعات العنصرية الصغيرة أية أهمية بحيث تشكل مشكلة للوحدة الإقليمية.

فحزب العمل مثلا مرتبط بقبائل اليوريا فى غرب نيجيريا، ووجود أقلية ضئيلة من «الايبوا» لا يثير أية مشكلة خطيرة بالنسبة إلى حزب العمل، وليست الأحزاب العنصرية دائما من أحزاب الصفوة، إذ أن كلا من حزبى المجلس الوطنى النيجيرى والكمرون والعمل يستندان على الرغم من زعامتها التقليدية على تأييد الجماهير.

ويمكن القول بالنسبة إلى أحزاب الصفوة أن الروابط الداخلية بين فروعها روابط ضعيفة دائما، وأن تخصصها سيء كل السوء، وأنها إذا ما قورنت بالأحزاب

الجماهيرية فإنهـا تبدو مفتقرة إلى الانضباط وإلى الإسهام المبـاشر من أعضائها فى أعمالها، إذ أنها تعتمد فى الغـالب على الأنصار والمؤيدين أكثر من اعتمادها على الأعضاء. وكثيرا ما تتعارض الطبيعـة الشخصية لقيادة أحزاب الصفوة هذه مع نمو عضويتها بانضمام شخصيات محلية إليها، وكثيرا ما تحدث الانقسامات فى صفوف هذه الأحزاب، وتكون غـالبا نتيجة صـدام بين شخصيـة محلية كبـيرة وبين زعيم قومى، وهنا لا بد وأن تـنشق جماعـة تؤيد تلك الشخـصية على الحـزب وتخرج منه، ويحدث أحيانا خـلاف داخل الحزب ويتفتت وينتهى الأمر بإصـابته بالخمول بعد النشـاط والحيوية، وهنا لا بد وأن يشغل قـادة الحزب أنفسهم، بالإضـافة إلى أعمالهم الأساسية، فى اتخاذ القرارات، بالتوفيق بين المتخاصمين ووضع حد لهذه الخلافات المحلية، ولا ريب فى أن افتقـار أحزاب الصفوة هذه إلى الانضباط وإلى الانسجام الداخلى الوثيق هو الذى يستهوى عناصر الزعـامة والمشيخات القبلية إلى الانضواء فى صـفوفهـا، ويؤدى عدم تنظيمـها فى الوقت نفســه إلى الحيلولة دون وصول أى صوت من المستويات الدنيا للحزب إلى سمع قيادته الكبيرة، وتتجاوب هذه الأحزاب دائمـا مع آراء قادتها؛ لأن هؤلاء القـادة يمثلون الرأى العام الوحـيد بها، ولذا فـلا يمكن لها أن تضع سـياسات تتـجاوب مع الخـير المباشـر والفورى للجماهير.

ولما كان شيوخ القـبائل قد عثروا فى هذه الأحزاب على فرصـتهم الوحيدة فى تثبيت سلطاتهم التقليدية الآخذة فى الانحـلال والتدهور بسرعة هائلة فإنهم أقبلوا على الانضمـام إليها وتبنوا أهدافـها محـاولين إنقاذ ما يمكن إنـقاذه من سلطاتهم القبلية، وكذلك إعجاب السلطات الاستعمارية بهم وتقديرها لهم وتأييدهم. ولكن هذه الأحزاب ما لبثت أن منيت بالهـزائم الشعبية أمام الأحزاب الجـماهيرية، ففى عام ١٩٥٦م هزم حزب الاتحاد السودانى الجماهيرى أحزاب الصفوة فى مالى، كما هزم حزب غينيا الديموقراطية الجماهيـرى أحزاب الصفوة فى غينيا، وحمى وطيس النضال على خطوط متوازية فى البلاد التى كانت أحـزاب الصفوة تحتل فيها المكانة البارزة، وقد اتجه النضـال أول ما اتجه، وبصورته الرئيسيـة ضد التبعية السـياسية، وقد حاولت عناصر الشـيوخ فى أحزاب الصفوة هذه أن تؤكد حقـوقها فى المركز السياسى فى الأقاليم التى تنتمى إليها، وفى الوقت نفسه كانت العناصر الجماهيرية

تنضم إلى أحـزاب الصفـوة هذه عن طريق تبعـيتـها لشـيوخـها وزعمـائها طلـبا لحمـايتهم، ولكن هذه العنـاصر ما لبـثت أن رأت فى الاستـقلال السـياسى ثورة اجتماعية لا عودةً إلى الأوضاع التاريخية القديمة، ووجدت فيه طفرة إلى الأمام لا استمرارا للحلقـة التى كانت تدور فيها، وليس ثمةَ من شـك فى أن الجماهير هى التى تفوز فى مـثل هذه الصراعـات التى تدور مع عناصر الصفـوة المختارة، فـقد تغيرت الأوضـاع فى أفريقيا اليوم وأصبـحت عناصر الصفوة معـرَّضة للهزيمة كل الهزيمة؛ إذ أنها لا تستطيع أنْ تَعِدَ الجماهير بغير الحذر وضبط النفس.

ومن هنا ننتقل إلى الكتاب الثانى

وهو استقلال إفريقيا

أفريقيــــا

من الاستعمار إلى الاستقلال

الجزء الثانى

استقلال أفريقيا

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

ترددت كلمة الاستقلال على لسان كل أفريقى من مدينة الكاب إلى تونس ومن داكار إلى مومباسا، واختلف معنى الاستقلال من منطقة لأخرى، ففى أفريقيا الغربية كان معناه نهاية الحكم الاستعمارى وتحقيق السيادة الداخلية والخارجية، وفى شمال أفريقيا كان يحمل المعنى نفسه تقريباً، أما فى أفريقيا الشرقية فكان يعنى حصول الدول الأفريقية على نظام الحكومة المسئولة أى تشكيل هيئات تشريعية ومجالس تنفيذية أغلبيتها من الأفريقيين كخطوة ضرورية لتصفية الاستعمار نهائياً (أى الحكم الذاتى)، والأفريقيون فى جنوب أفريقيا كانوا ينظرون إلى الاستقلال على أنه الاحترام والمساواة أمام القانون وإطلاق حريتهم فى تنظيم أنفسهم فى نقابات وأحزاب سياسية وتغيير ظروف معيشتهم، ولكن أياً كان معنى الاستقلال فإن الهدف الحقيقى منه كان تولى مقاليد السلطة وحق تقرير المصير، وكان الأفريقيون يبحثون فى كل مكان عن سبيل يسمح لهم بالتعبير عن أنفسهم وتطوير حياتهم.

وكانت الرغبة فى الحكم الذاتى والاستقلال تقترن بالمطالبة بمنحهم كافة الحقوق السياسية، وليس هذا غريباً، فالأفريقيون يكونون الأغلبية العددية ومنحهم الحقوق السياسية الكاملة معناه تأكيد سيطرتهم على كل بلد فى القارة الأفريقية، ولهذا أصبح هذا الشعار كلمة السر فى جميع الحركات الوطنية الأفريقية ومدعاة خوف البيض والأقليات الآسيوية.

ومن السهل القول بأن الاقتراع العام لا يحل المشكلات الأساسية فى أفريقيا لأنه قد يضع السلطة فعلاً فى أيدى الزعماء الأفريقيين، ولكنه لا يضمن استمرار ولائهم لمن أعطوهم أصواتهم، كما أنه لن يحقق التنمية الاقتصادية، فهو لن يخلق الفنيين الذين تحتاج إليهم الصناعات التحويلية أو المعدنية التى يتوقف عليها رخاء البلاد، ولن ينشئ المدارس أو يدبر أمر المدرسين الذين تحتاج إليهم البلاد، إنه مجرد وسيلة للقبض على السلطة، ولكنه لن يتحكم فى طريقة استخدام هذه

السلطة أو كفالة ما تحتاج إليه هذه الدول الجديدة أشد الاحتياج من المهارات والخبرات.

ولكن من السهل أن يتفهم المرء سبب تمسك الزعماء الأفريقيين والشعوب الأفريقية بالحقوق السياسية الشاملة وحكم الأغلبية، فالزعماء يستطيعون فى هذه الحالة عند مواجهتهم للمسئولين الاستعماريين الإدعاء بأنهم أكثر تفهماً لرغبات الناخبين، فضلاً عن أن هؤلاء الناخبين أكثر استعداداً للسير وراءهم وبذل كل التضحيات الممكنة من أجل تحقيق الأهداف.

والواقع أن جميع الحجج التى يستخدمها الغربيون دفاعاً عن الديمقراطية يستطيع القادة الأفريقيون استخدامها ضد منطق المستوطنين البيض أو رجال الإدارة الاستعماريين الذى يبررون استمرار سيطرتهم بأنهم أقدر وأكثر تمرساً على الحكم من الأفريقيين ويضربون المثل على ذلك بما استطاعوا تحقيقه خلال فترة حكمهم.

وقد دار النقاش طويلاً بين دعاة **«الحكومة الصالحة»** ودعاة **«الحكم الذاتى»** خاصة فى غرب أفريقيا وشمالها ووسطها، ولم ينكر أحد وجود مخاطر كثيرة فى عملية الاستقلال، ولا شك فى أن المشكلات التى واجهتها **غينيا** مثلاً بسبب انسحاب رجال الإدارة والمستشارين الفرنسيين فجأة قد ترك أثره على البلاد، وكذلك فى دول غرب أفريقيا الفرنسية الأخرى، كما أن الطريقة التى عاملت بها غانا المعارضة قد دفعت رجال الدولة فى **نيجيريا** إلى التريث، وإن كان الاندفاع نحو الاستقلال لم يبطؤ قط، وقد قال أحد المسئولين البريطانيين: لا جدوى من أن نقول للموجة التى على حافة شلالات **نيجيريا**: تمهلى يا أيتها الموجة قليلاً - فلن تثنيها أية قوة عن التدفق.

ومع ذلك لم يعتبر الاستقلال الناجز هدفاً لبعض زعماء أفريقيا، وذلك لإدراكهم أن سبب ضعف نفوذ الأفريقيين، بل انعدامه فى جنوبى أفريقيا هو استئثار البيض بجميع السلطات السياسية منذ حصول البلاد على الاستقلال وانضمامها إلى **الكومنولث** عام ١٩١٠، ولهذا يعتقد الأفريقيون أنهم لم يحرزوا أى تقدم سياسى إلا إذا تنازل المستوطنون البيض طواعية عن بعض سلطاتهم واضطروا إلى ذلك اضطراراً تحت ضغط الأفريقيين أو الضغط الدولى، وقد أكدت

الأحداث صحة هذا الاعتقاد، ولو أن التيارات المعادية للتغيير أثبتت فى كثير من الأوقات أنها أقوى من دعاة التغيير.

وقد قاوم الأفريقيون فى اتحاد روديسيا ونياسالاند الاستقلال فى البداية خوفاً من دعم سيطرة الأقلية البيضاء فى كل من روديسيا الشمالية والجنوبية، ومن الجائز أن يكون مثلاً طيباً للمشاركة بين الأجناس المختلفة وينتقل أثره إلى جنوب أفريقيا إذا ما أحرز الأفريقيون تقدماً سياسياً سريعاً، ويأمل بعض الزعماء الأفريقيين فى إمكان تحقيق هذا التقدم فى ظل الأوضاع الحالية.

وقد كان من المحتمل انسحاب البيض فى روديسيا الشمالية من الاتحاد إذا أحسوا بأن تقدم الأفريقيين ينطوى على أقل تهديد لوضعهم الحالى، ولهذا يجب أن تكون المساواة السياسية لجميع الأجناس لا أن يكون الهدف الأول للاتحاد، وقد يكون الاستقلال مدعاة للخوف أو موضعاً للرضا بقدر ما يحقق من توازن بين القوى المختلفة.

ولاشك أن إقامة علاقات طيبة بين المستوطنين البيض والأفريقيين هى مفتاح حل الموقف فى المناطق التى يطالب بها الأفريقيون بتوسيع نطاق نفوذهم السياسى، إن لم يكن بالسيطرة التامة فعلى الأقل بالمشاركة الفعلية، ويعتبر المؤتمر الدستورى الذى عقد فى عام ١٩٦٠، حدث بالغ الأهمية لتأكيده لسيادة الأفريقيين على كينيا بالرغم من نفوذ البيض، ولم تعد المسألة فى كينيا مسألة إيجاد التوازن بين مختلف القوى، بل مسألة التعديلات التى يجب إدخالها فى البلاد، وقد حققت الاستقلال ومن الممكن تحقيق ذلك بنجاح إذا فكر الأفريقيون والبيض ككينيين لا كأفراد فى جماعات أجناس مختلفة.

لقد ظهر الاتجاه نحو الاستقلال فى أفريقيا فجأة، حتى ليصعب على المرء تحديد بدء ظهوره، ففيما بين الحربين العالميتين لم يكن الأفريقيون يجاهرون برغبتهم فى الاستقلال إلا فى النادر، ولا يعنى هذا أنهم لم يكونوا يدركون أهمية الاستقلال، فقد ظهر بعض الزعماء السياسيين الواعين قبل الحرب العالمية الثانية، نذكر منهم على سبيل المثال «ننامدى ايريكوى» فى نيجيريا وكانت حركة الوحدة الأفريقية تتحدث عن استقلال الدول الأفريقية، بالرغم من تركز نشاطها خارج القارة

وأنشأت المستعمرات البريطانية هيئات نيابية تضم عدداً كبيراً من الأفريقيين المعينين، وانبثقت فى بعض الأحيـان، انتفاضات شعبيـة كشفت للأفريقيين عمـا يستطيعون عمله بتوحيد جهودهم مثل الانتفـاضة الشعبية التى وقعت فى ساحل الذهب (غانا الآن) عندمـا فـرضت الحكومـة على الـغانـيين قطع أشـجـار الكاكـاو المريضـة، والاضطرابات التى قام بها العـمال الأفريقيون فى جنوب أفريقيـا قبل نهاية الحرب العالمية الثـانية، ولكن هذه الانتفاضات والاضطرابـات لم تحقق الغاية بل أدت إلى العكس وتشديد القيود على التنظيمات العمالية الأفريقية.

والواقع أن السعى نحو الاستقلال لم يظهر بشكل سافر عند قيام الحرب العالمية الثانية، بل بعـدها، فقد جندت الدول الاستعمـارية الآلاف من الأفريقيين فى كل من جنوبى أفريقيا وروديسيا فى القوات المقـاتلة فى شمال أفريقيا، كما ذهب آلاف الأفريقيين الكينيين إلى بورمـا، وآلاف أخرى من غرب أفريقيا الفرنسـية للقتال فى فرنسـا أثناء المجازر الرهيبـة التى ارتكبتهـا قوات النازى وتعلموا الشئ الكثـير من استسلام فرنسا، وأدرك الأفريقيون بعـد أن أفزعهم هجوم إيطاليا على الحبشة مدى كذب الإدعـاء بأن الرجل الأبيض لا يقهر ورأوا جـيوش البيض تهـاجم وتنسحب كـأى جيش آخـر فى العـالم وخـاضوا تجـارب جـديدة نقلوها إلى بلادهم بعـد عودتهم.

وقد كان نقد الأمريكيين للاستعمار أثناء الحرب وبعدها، والهجوم العنيف الذى يشنه السوفييت ضـد استمرار السيطرة الاستعمارية على المنـاطق المختلفة لهما دور كبير فى إلهاب حماس الأفريقيين للاستقلال، ثم كانت الأمثلة التى ضربتها الدول الآسيوية التى حـصلت على استقلالها بعد الحـرب العالمية الثانية بمثابـة حافز آخر قوى، وسواء كـان السبب فى تعاظم أمل الأفريقـيين فى الاستقلال هو اسـتقلال الهند وباكستان وانضمـامها إلى الكومنولث البريـطانى الذى أصبح منظمة متـعددة العناصـر لا تسـيطر عليـها بريطـانيا كل السـيطرة أو نجـاح الأندونسـيين فى طرد الاستعمار الهولندى، فلن يغير ذلك من جوهر الحـقيقة، وهو أن انهيار الاستعمار فى آسيا كان له أبعد الأثر على أفريقيا آخر معاقل الاستعمار.

ويلاحظ أن أغلب قادة النضـال الأفريقى قد تلقـوا تعليمهم فى الخارج، فـقد

تلقـى كل من قـوامى نكروما ونناممـدى ايزيكوى علومـهما فى انجلتـرا والولايات المتحدة، وتعلم ليوبولد سينجور وهيوفوت بونيه فى فرنسا، وتعلم مبويا وجوليوس نيريرى فى انجلترا وشرق أفريقيا.

وتلقى زعماء جنوب أفريقيا وروديسيـا الجنوبية تعليمهم فى مدارس فورت هير بمقاطعة الكاب الشرقية أو فى كلية ماكيربر بأوغندا، وهناك تشبعوا بالروح التحررية على يد مدرسين تعلموا فى الخارج وتشربوا التقـاليد الغربية الحرة، أما فى المناطق التى كان يسيطر عليها البـرتغال والبلجيكيون فى منطقة أفريقيا الاستـوائية الفرنسية فلم يكن يوجد سوى عـدد قليل من الزعماء الذين تلقوا تعليمـهم فى الخارج كما لم تكن توجد مـراكز للتعليم العـالى تتسم بروح متـحررة، ولهذا فـلا عجب إذا وجدنـا الروح الوطنية فى هذه المناطق أقل قـوة، فضـلاً عن ضآلة النجـاح الذى أحرزه الأفريقيون هناك فى نضالهم من أجل الحكم الذاتى.

وتقوم القيادة والتنظيم بدور عظيم فى تلك القـارة التى دخلت عصر الاستقلال متأخـرة، وإن كان بسرعة فائقـة، ولاشك فى أن الحركة الوطنية التى تقـوم بتأييد الشعب قبل أن تنظم الزعامات القـبلية صفوفها تضمن لنفسهـا النجاح مثل حركة نيكروما فى غانا ونيريرى فى تنجانيقا، كما ينطبق هذا على غينيا كذلك، حيث نجح سيكوتورى فى القضاء على نفوذ زعماء القبـائل قبل أن يعلن استقلال البلاد ضمن السيطرة التـامة لحزبه وتنظيـماته النقابيـة، وقضى على التنافس القـبلى، ويبدو أن سيطرة هيوفوت بونية على ساحل العاج كانت مضمـونة نظراً لانفراد حزبه بجميع مقاعد المجلس التشريعى، وبرغم هذا فـلا تزال المنافسات العنصرية الحادة تعصف بمعظم دول أفريقـيا، وأدت مـثلاً إلى طرد الأفريقـيين الأجانب من سـاحل العاج بالرغم من مساهمتهم العظيمة فى ازدهار الاقتصاد.

ويختلف أثر التمثيل السياسى فى البلاد التى تعانى ضعف الوطنية مثل الكونغو البلجيكى أو افريقيا الاستوائية الفرنسية، حيث تقوم التنظيمات السياسية على أسس قبلية ويوقظ التمـثيل السياسى التناحر القبلى من سـباته، مما أثار المنازعات الدموية الحادة فى الكونغو الفرنسى وبعض أجـزاء الكونغو البلجيكى وإقليم رواندا أورندى وأدى إلى ظهور تجـمعات قبليـة لم تكن فى حسبان أى عـالم من علماء الأجناس

كما حدث فى الكونغو الفرنسى، واتضح أن الـتمثيل السياسى لا يخلق بذاته روح الوطنية، بل قد يضاعف الروح الانفصالية العنصرية.

وقد بذلت جهـود ناجحة فى كينيا لإنشاء قيـادة تسمو على القبليـة منذ حصل الأفريقيون على حق التمثيل السياسى.

ويرجع هذا النجاح إلى كل من توم مبويا من قبيلة ليو وجيكونيو كيانوا من قبيلة كيكيكو، وبالرغم من جهـود هذين الزعيمين الحكيمين لم تستطع الحـركة الوطنية الأفريقـية فى كينيـا تجنب الإنقسام الذى ظهـر بشكل سافر فى نهـاية عام ١٩٥٩ وظلت أثاره إلى منتـصف عام ١٩٦٠ حـتى بعد قيـام الجبـهة المتحـدة فى المؤتمر الدستورى الذى انعقد فى شهر يناير عام ١٩٦٠.

وتتعادل قوى القبلية بالقوى الوطنية فى نيجيريا التى تضم أكثر من نصف سكان غربى أفريقيا، وكان أيزيكوى قد نظم أول حركـة وطنية فى البلاد وأبدى اهتـماماً عظيماً بوحدة نيـجيريا، بالرغم من اعتماد حـركته على شعب الأيبوا الذى تعيش أغلبيته فى المقاطعة الشرقـية، وانتصرت جماعة الرئيس أولو التى انبثقت عن هيئة ثقافية لقبـيلة البورويا على الروح القبلية بنضالها العتيـد تأييداً للأقليات فى جميع أرجاء البلاد، ويضم مـؤتمر الشعب الشمالى زعماء وطنيين مـن أمثال الحاج السيد أبو بكر، ولكن نشاطه كان مـركزاً على المقاطعة الشمالية، وجـميع الظواهر أكدت أن أبا بكر كـان يدرك أهميـة المصـالح العـامة ولكن كـان من الممكن أن تنفـصل المقاطعات الشرقيـة إذا ما اشتد الصراع بين الأحزاب الثلاثة الرئيسـية، كما أنه كان من الجائز أيضـاً أن تؤدى الانقسامـات فى داخل كل مقاطعـة وحاجتهـا إلى تأييد المقاطعات الأخرى إلى استمرار التوازن بين القوى القبلية والقوى الوطنية فى داخل نيجيريا مما يجعلها أكثر الدول الأفريقية الجديدة استقراراً.

فى بداية الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك أكثـر من ثلاث دول أفريقية مستقلة هى اتحاد جنوب أفريقيا فى أقصى الجنوب وليبيريا التى تأسست عام ١٨٤٧ كوطن للعبـيد المحررين ولاتزال تناضل للاحتـفاظ باستقـلالها، ثم مصر شـمال القارة، وانضـمت إلى هذه الـدول الثـلاث كل من إثيوبيا وليبيا ثـم تونس ومراكش بعد نجاحهما فى إقـامة علاقات جديدة بفرنسا مكنتهـما من الانضمام إلى هيـئة الأمم

المتحدة، وحصلت السودان على استقلالها فى عام ١٩٥٦ ثم غانا (ساحل الذهب) فى عـام ١٩٥٨ ، فكانت أول دولة أفريقـية زنجـية مـسـتقلة، ثم تـتـابعت حركـة الاستقلال بسرعة كبيرة فاستقلت غينيا عام ١٩٥٨ بعد أن رفضت دستور الجمهورية الفرنسية الخامـسة وقطعت كل علاقاتها بفرنسا، وفى عـام ١٩٦٠ فاز بالاستقلال كل من اتحاد نيجيريا والكاميرون (الكاميرون الفرنسى سابقاً) وتوجولاند ومدغشقر (مالجـاش الآن)، والكونغو البلجيكى ومالى وحـدثت تطورات أخـرى هامـة فى مجـموعة الدول الأفريقـية الفرنسيـة كان من نتيجـتها اعتـبار بعض المستعـمرات الفرنسيـة دولاً مستقلة مع احتـفاظها بجمـيع علاقاتها بفرنسـا وفازت ثمانى دول أفريقية جديدة باسـتقلالها بعد عام ١٩٦٠ ، وهكذا استمرت حـركة الاستقلال فى شمال المناطق التى يسيطر عليها البيض سيطرة تامة ولم تستطع أية قوة إيقاف ذلك المد.

ويؤمن الأمريكيون بأن الاستقلال فى حد ذاته أمر حسن، واستمدوا إيمانهم هذا من النجاح الـذى أحرزته بعض دول أمريكا الـلاتينية، وهم نادراً ما يـتخلون عن اعتقادهم بأن الإنسان يستطيع أن يختـار ما يناسبه بشكل أفضل مما لو ترك لآخرين حق هذا الاختيار نيابة عنه، ولكن مع تزايـد عدد الدول المستقلة التى انضمت إلى هيئة الأمم المتحدة بسرعة غيـر عادية (يبلغ عدد الدول الأفريقية الأعضاء فى الأمم المتـحـدة ٥٣ دولة (أى قرابة ثـلـث عدد الأعـضـاء) بدأوا يدركـون خطورة بعض المشكلات التى ينطوى عليها هذا السباق المحموم نحو ما يسمى حتى الآن بالحرية، ولكن لقد فات وقت تدخل الغرب لإيقاف هـذا السباق، فنحن نعيش الآن مرحلة من أعظم مراحل التـاريخ، وفى استطاعت الأفريقيين اتخـاذ أخطر القرارات التى تحدد مصير قـارتهم، أن أحداً لا يستطيع التنبؤ بما سيتمـخض عنه المستقبل، ولكن من المؤكد أن اهتمام شعوب الغرب وحسن إدراكها وبذلها يد العون يمكن أن تكون عوامل حاسمة فى مساعدة أفريقيا على بلوغ أمانيها.

د. حمـدى الطـاهـرى

الفصل الأول

الوعـــى الأفريقـــى

بالرغم من قصـور التعليم فى أفريقـيا. . كماً وكـيفاً. . وكـذلك تعلم اللغات الأجنبية إلاّ أنه من عوامل اليقظة القومية، وإلى جانب هذا نضم قوة أخرى لا تقل فعاليـة وهى الصحافة الوطنيـة، ويجب ألا نقلل من أثر هذه العوامل، بالرغم من ضعف مـوارد الصحافة المالـية وعدم تطور الفن الصحـفى وقلة عدد القراء، فـقد كانت المنظمات السياسـية تتخذ منها أداة لنشر آرائها والتعريف ببـرامجها، وكانت الصحـافة تصدر إمـا بلغات قوميـة أو بالإنجليزية أو الفرنسـية، وفى مصـر لعبت الصحـافة الوطنية دوراً هاماً بعـد الاحتلال البريطانى وزادت أهمـيتها بـعد الحرب العالميـة الأولى، وبعد عـام ١٩٥٢ راحت تشتـد فى دعوتهـا إلى تأييد الحـركات القومية وبخاصة فى القارة الأفريقية.

وبعد الحرب العالمية الثانية أخذت أجهزة الراديو تنتشر فى كثير من البقاع وأقبل الناس على الاسـتماع إليـها، واسـتغلت الدول المتنافسـة سلاح الإذاعـة إلى أبعد الحدود، ومن الإذاعات القوميـة: صوت أمريكا وراديو موسكو وإذاعة لندن، وفى السنوات الأخيرة لعـبت الإذاعة فى مصر دوراً هاماً فى تنبيـه أذهان الأفريقيين إلى حقوقهم المسلوبة ودعوتهم إلى التحرر والوحدة، وخلال الحرب بذلت دول المحور جـهوداً ضـخـمة لإثـارة الأفريقـيين، كـما راح الحلـفاء يحـدثونهم من الحـرية والديمقراطية وشرور الـنازية والفاشية، ومن مظاهر اهتمام الإذاعـات الأجنبية أنها تذيع باللغات واللهجات الأفـريقية المختلفة حتى يسهل على أبناء البـلاد الاستفادة منها.

الحربان العالميتان:

أدت المتناقضـات فى داخل الجبهـة الإمبرياليـة إلى اشتبـاكها فى صـراع مسلح مرتين، ولم يـنتصف القرن العـشرون أولاهمـا فى عام ١٩١٤ والأخـرى فى عام

١٩٣٩، وفى كلتا الحالتين أسهم الأفريقيون كرهاً أو أملاً فى جزاء، بدور واضح فى إحراز النصر شأنهم فى ذلك شأن غيرهم من شعوب المستعمرات، فاشترك عدد كبير منهم فى الحملات الحربية والعمليات العسكرية، وبفضل جهودهم طرد الألمان من ممتلكاتهم فى أفريقيا أثناء الحرب العالمية الأولى، وأخرج الإيطاليون من مستعمراتهم فى الحرب العالمية الثانية وعاون أبناء البلدان التابعة لفرنسا كثيراً فى تحريرها بعد أن خرت على قدميها أمام النازية عام ١٩٤٠، وقدمت الشعوب الأفريقية الملايين من أبنائها للعمل فى خدمة القوات المتحالفة، وأهم من هذا كانت مواردها الطبيعية ومنتجاتها وصناعاتها مسخرة لخدمة الحلفاء الذين استغلوا كذلك موانيها ومطاراتها وطرق المواصلات فيها.

ومن أجل اجتذاب الأفريقيين إلى صفوفهم ونيل تأييدهم قدم الحلفاء الوعود بشأن تعديل الأوضاع السائدة، فأعلنوا مثلاً فى سنة ١٩١٤ أن الحماية البريطانية على مصر علاقة مؤقتة ووعدوا الشعوب العربية بالاستقلال فى حالة الانتصار على الإمبراطورية العثمانية وزادت دعايتهم فى الحرب العالمية الثانية قوة ووحدة، فقالوا: إنهم يكافحون من أجل الديمقراطية والعدالة الدولية وقيام عالم ترفرف عليه الرفاهية، ويتحرر من الخوف والعوز، وتحدث الرئيس الأمريكى «وودروولسون» بعد الحرب العالمية الأولى عن تقرير المصير، وتضمن ميثاق الأطلنطى الحريات الأربع، وبانتهاء الحرب العالمية الأولى إذا بالدول العربية بالشرق الأدنى توضع تحت الانتداب وترفض انجلترا إلغاء الحماية البريطانية على مصر، ولم يكن نصيب الوعود التى قدمت خلال الحرب الثانية بأفضل من ذلك، وهكذا فى كلتا الحالتين امتلأت نفوس الأفريقيين بالمرارة المتولدة من الشعور بالإخفاق وخيبة الأمل، وكان رد الفعل اضطرابات وثورات تستهدف التحرر الوطنى.

ولكن الحربين كانتا لهما آثار أخرى بعيدة المدى، فالجنود الأفريقيون الذين اضطلعوا بالدور الرئيسى فى كثير من العمليات الحربية كانوا يحاربون جنباً إلى جنب مع البيض، ولما تحقق النصر رأوا أن من حقهم بعد المساواة فى الكفاح أن تتلوها المساواة فى الحياة العامة فى عهد السلم، والحرب لا تفرق بين القائمين بها وضحاياها بسبب التفاوت فى أجناسهم وألوانهم، وإذن فمن الطبيعى حين تعود

الأمور إلى سيرتها العادية لا تكون هناك تفرقة بسبب الجنس أو اللون فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا العدد الضخم من المحاربين الأفريقيين عاد إلى أوطانه مشبعاً بآراء جديدة.

لقد سمع الحلفاء يحدثونه عن النازية والفاشية وما تقوم عليه هذه الفلسفة من نزعات ديكتاتورية واستعمارية، وعن الديمقراطية والحرية السياسية والعدالة الدولية والمثل العليا، وعن العالم السعيد الذى سوف يتمخض عنه الصراع، تشبعت عقول الأفريقيين المحاربين بهذه الأفكار والمبادئ، فلما عادوا إلى بلادهم توقعوا العمل على تطبيقها، فلما حنث الحلفاء بمبادئهم ووعودهم صار لزاماً إجبارهم على احترامها بشتى السبل التى تتوافر لأبناء المستعمرات.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الملايين من العمال الذين استخدمتهم السلطات العسكرية المتحالفة تعلموا حرفاً جديدة واكتسبوا خبرات جديدة، ولما وضعت الحرب أوزارها وعادوا إلى بلادهم لم يجدوا أبواب العمل والرزق كافية لاستيعابهم، وسرت البطالة فى صفوفهم، وهبط مستوى معيشة الأغلبية الساحقة منهم، لأن الاحتكارات الأجنبية التى تستغل خيرات بلادهم لم يعد يعنيها أمرهم بعد أن أدوا مهمتهم فى الدفاع عنها وحماية مصالحها، أضف إلى ذلك أن ظروف الحرب أدت إلى نشاط صناعى ومعمارى وتجارى استفاد منه أبناء البلاد وظهرت طبقة بورجوازية وطنية أو قويت، وكانت هذه الظاهرة أشد وضوحاً فى شمال أفريقيا حين انتهت الحرب واستؤنفت العلاقات التجارية مع الخارج.

وقد تعرضت هذه الطبقة للمنافسة الأجنبية العنيفة وتحملت خسائر فادحة فى نواح عدة من أنشطتها، وكذلك تولد عن الحرب ظهور قوى وطنية أدركت ألا سبيل إلى بقائها ونموها بغير التحرر من ربقة الاستعمار، وحين بدأ التهافت على اقتسام القارة الأفريقية كانت العملية جماعية، اشتركت فيها الدول الإمبريالية، وتمكنت من بسط سيطرتها بسبب تفوقها التكنولوجى، وبدت الجبهة الأجنبية فى نظر الأفريقيين متساندة متماثلة الأهداف، وخيل إليهم أنها من القوة والمناعة بحيث يكاد يكون من المستحيل التغلب عليها، ولكن هذه الأسطورة أخذت تتبدد، فانقسمت الجبهة وتصارعت مرتين لا تفصل بينهما سوى فترة زمنية قصيرة لم

تتجاوز خمسة وعشرين عاماً، وسقطت بعض أجزاء الجبهة فهزمت ألمانيا فى الحرب الأولى وأصاب المصير ذاته ألمانيا وإيطاليا واليابان فى الحرب العالمية الثانية، وفقد المنهزم أملاكه وأسهم أبناء المستعمرات بقدر طيب فى إحراز النتيجة، وهكذا لم يعد الاستعمار بالشئ الثابت الدعائم، ولكنه ظاهرة تسرى عليها قوانين المنطق الجدلى ومآله الزوال، ولكن الزوال يتطلب أسلوباً فعالاً، وبعبارة أخرى لابد للمستعمرات من الكفاح حتى تصل إلى غاياتها.

وأهم من هذا ظاهرة بدت على مسرح الحرب فى القارة الآسيوية والمحيط الهادى، لقد شاهد الأفريقيون الدول التى تفرض سلطانها عليهم تكافح من أجل البقاء وتصاب بأعنف الضربات على يد دولة آسيوية كانت حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر إقطاعية ومتأخرة ولم تأخذ بأسباب الحضارة الغربية المتفوقة، رأوا هذه الدولة الآسيوية «الملونة» الناشئة تكتسح الدول العريقة فى الاستعمار أمامها وتطردها من كثير من مستعمراتها وتقطع خطوط البحرية وتوقع بها الهزائم، وكان من الطبيعى ألا يغيب هذا الدرس عن أذهان الأفريقيين.

وأبرزت الحربان العالميتان أفكاراً جديدة وولدت تنظيمات جديدة كان لها أثرها فى تنمية الوعى القومى فى مختلف أنحاء العالم وبخاصة فى المستعمرات وأشباهها.

ففى عام ١٩١٨ طلع الرئيس «ولسون» ببرنامجه المكون من أربع عشرة نقطة لتحقيق السلام، فكان له دوى هائل فى العالم أجمع، فالبند الخامس يعالج موضوع الدعاوى الاستعمارية ويتحدث عن مصالح الشعوب التى يعنيها الأمر، «وأنه يجب أن يكون لها وزن يتساوى مع المطالب العادلة».

ويعرض البند الثانى عشر من مبادئ «وودروولسن» للقوميات الخاضعة للإمبراطورية العثمانية، فيجب أن يكفل لها الأمن وفرصة التطور صوب الحكم الذاتى، وبالرغم من غموض هذه العبارات، إلا أن الروح التى تسرى فى الوثيقة كلها تعكس مبدأ «تقرير المصير»، حقيقة لم يتعرض عهد عصبة الأمم لمبدأ تقرير المصير، ولكنه يؤكد فى المادة ٢١ أن «رخاء وتطور مثل هذه الشعوب وديعة مقدسة فى أيدى الحضارة».

وتمشياً مع المبادئ التى نادى بها «ولسون» أقيم نظام الانتداب الذى يعتبر - على الأقل من الناحية النظرية - خطوة تقدمية لأنه اعتراف دولى بأن الاستعمار أصبح خطأ تاريخياً وأن سياسة الضم المباشر لم يعد لها مكان فى المجتمع الدولى المعاصر أو يجب أن يكون الأمر كذلك.

ثم نشبت الحرب العالمية الثانية ولم يمض وقت طويل حتى صدر «ميثاق الأطلنطى» فإذا به يتحدث صراحة عن «حق جميع الشعوب فى اختيار شكل الحكم الذى يعيشون فى ظله»، ومن الطبيعى أن يندرج هذا المبدأ على المستعمرات، وإن كان المستر «تشرشل» قد أنكر هذا التفسير فيما بعد، ولم تتضمن مقترحات «دومبارتن أوكس» التى صاغتها الدول الكبرى هذا المبدأ الهام، إلا أنه تحت الضغط من جانب الدول الحديثة الاستقلال والدول التى عانت من خضوعها لمن هم أقوى منها، فقد تضمن **«ميثاق الأمم المتحدة»** عبارة **«تقرير المصير»**، ففى الفصل الأول الخاص بأهداف الأمم المتحدة ومبادئها تتحدث الفقرة الثانية من المادة الأولى عن: «إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها، والفصل الحادى عشر عبارة عن تصريح يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى، وطبقاً للمادة (٧٣) «يقر أعضاء الأمم المتحدة - الذين يضطلعون فى الحال أو فى الاستقبال بتبعات عن إدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطاً كاملاً من الحكم الذاتى - بالمبدأ القاضى بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول، ولهذا الغرض (أ) يكفلون تقدم هذه الشعوب فى شئون السياسة والاجتماع والتعليم، (ب) ينمون الحكم الذاتى ويقدرون الأمانى السياسية لهذه الشعوب حق قدرها، ويعاونونها على إنماء نظمها السياسية الحرة نمواً مطرداً، وفقاً للظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه، ومراحل تقدمها المختلفة»، وبهذا الحكم «لم يعد ثمة وزن لما تدفع به الدول الاستعمارية عادة من أن تلك العلاقة علاقة داخلية بحتة تنظمها بحكم سلطانها الداخلى دون أن يكون لدول أجنبية أو لهيئة دولية رقابة أو إشراف عليها»، ونظراً لإدراج هذا الحكم فى الميثاق فإن «أى مخالفة للالتزامات المحددة التى يفرضها على الدول الاستعمارية هى مخالفة لأحكام الميثاق تستتبع تطبيق ما يرتبه من جزاءات».

والفصل الثانى عشر من الميثاق يتعلق بالوصاية الدولية، وتقرر المادة (٧٦) أن من أهدافه الأساسية «العمل على ترقية أهالى الأقاليم المشمولة بالوصاية فى أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم، واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التى تعرب عنها بملء حريتها، وطبقاً لما قد ينص عليه فى شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية»، ونظراً للإبهام الذى اتسمت به اتفاقات الوصاية وإزاء الضغط من جانب الدول العربية والآسيوية والاشتراكية قررت الجمعية العامة فى نوفمبر سنة ١٩٤٨ بأن الأمم المتحدة هى صاحبة الاختصاص بالإشراف على إدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية، وأوصت الدول القائمة بالإدارة بأن تتخذ جميع التدابير لتشجيع وزيادة التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتعليمى لشعوب الأقاليم المشمولة بالوصاية وبأن تتخذ كل الخطوات الممكنة لتعجيل النمو التقدمى نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال.

والذى فهمه الأفريقيون من تلك المبادئ:

١ - أن لهم الحق فى تقرير مصيرهم واختيار الحكم الذى يعيشون فى ظله.

٢ - إن الواجبات الأساسية المفروضة على الدول الاستعمارية هى رعاية مصالحهم والعمل على ترقيتهم.

٣ - إن من أهداف الوصاية السير نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن المنطق يقضى بتطبيق هذه القواعد على البلدان المستعمرة أو ما فى حكمها، وأكثر من هذا رأوا تحت ضغط الحركات الوطنية والدول الأعضاء المعادين للاستعمار أن الأمم المتحدة تتدخل فى حالة بعض المستعمرات، وتتخذ قرارات ضد الدولة الاستعمارية كما حدث بالنسبة لمشكلة اندونيسيا فى صراعها مع دولة هولندا.

أزمة الرأسمالية العالمية وتصدع استعمارها:

كانت الحرب العالمية الأولى بداية الأزمة العامة التى تعانيها الرأسمالية الاحتكارية بسبب ما تنطوى عليه من تناقضات باطنية، فَهُزِمت الرأسمالية الألمانية

وجُرِّدت من مستعمراتها وسلاحها وانتزعت منها بعض أراضيها فى أوربا، ثم أصيبت بضربة عنيفة إبان الأزمة الاقتصادية التى حلت بها عام ١٩٢١، والتى كان لها رد فعل فى دول رأسمالية أخرى، وفى خريف عام ١٩٢٩ بدا الكساد العظيم الذى يعتبر أعنف ما أصاب النظام الرأسمالى فى العصر الحديث، وظل يرزح تحت وطأته سنوات، وخرجت انجلترا، وكانت من أكبر الدول الاستعمارية من الحرب الأولى ولم تعد القوة البحرية الأولى فى العالم، ولم تعد لندن المركز المالى للعالم، كما كان شأنها من قبل، وخلال فترة ما بين الحربين بدأت ثغرات فى النظام الاستعمارى بالهجوم عليه فى أكثر من مكان، فثارت مصر وأمكن إلغاء الحماية البريطانية سنة ١٩٢٢ ثم ألغيت الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧، وفى شمال أفريقيا شن شعب مراكش الحرب على الدولتين الاستعماريتين فرنسا وأسبانيا وكبدهما خسائر فادحة، وبلغت الأزمة حدتها حين أعلن إقليم الريف استقلاله، وتعددت الثورة فى الأقاليم المشمولة بالانتداب البريطانى والفرنسى فى الشرق الأدنى، كما واصلت الهند الكفاح من أجل حريتها بقيادة «غاندى» وحزب المؤتمر.

ثم دب التنافر داخل الجبهة الرأسمالية، فقامت الفاشية فى إيطاليا، ولم تلبث أن اتجهت إلى أفريقيا، واستولت على الحبشة، وأصبحت مبعث خطر على الدول الاستعمارية، ونشأت النازية فى ألمانيا وراحت تمزق معاهدة «فرساى» وتبنى أداة عسكرية هائلة تهدد السلام العالمى وتبسط سيطرتها على النمسا وتشيكوسلوفاكيا وتهدد بولندا، وتطالب بمستعمراتها خارج القارة الأوربية، ووصلت العسكرية اليابانية إلى مقاليد الحكم ودعمت قواتها البحرية ثم شنت حرباً استعمارية على الصين، كل هذه الأحداث كانت جديرة أن تضعف من قوة الدول الاستعمارية الأخرى، بل وتهدد كيانها وبقاءها.

وكانت الحرب العالمية الثانية هى النتيجة المنطقية لهذا التناقض، وكانت الضربة العنيفة الثانية التى أصابت الرأسمالية والنظام الاستعمارى، وذلك قبل أن ينتصف القرن.

سقطت الإمبرياليات الألمانية والإيطالية واليابانية وانكمشت داخل حدودها، بل إنها فى حالة ألمانيا فقدت السيطرة على الجزء الشرقى من البلاد وخرجت فرنسا

وانجلترا وهولندا وبلجيكا منهوكة القوى، فإنجلترا تحملت خسائر فادحة، واحتل الألمان أراضى الدول الثلاث الأخرى طيلة سنوات الحرب، ولما انتهت الحرب كانت إنجلترا قد فقدت استثماراتها فى كثير من المناطق وبخاصة أمريكا اللاتينية، ولم تعد قوتها البحرية ذات شأن يذكر بينما هوت فرنسا من صف الدول الكبرى، والواقع لم يعد فى هذا الصف سوى دولتان: هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.

وشهدت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية انهيار النظام الاستعمارى فى آسيا، فاستقلت الهند وباكستان وسيلان وبورما، وشنت إندونيسيا كفاحاً مريراً انتهى بتصفية الاستعمار الهولندى، ومنيت فرنسا بضربات قوية فى الهند الصينية كان أعنفها الهزيمة التى أحاقت بها فى دين - بن - فو، وفى الشرق الأدنى استقلت سوريا ولبنان وتكررت الثورات فى العراق ومصر، ولكنها أحرزت نجاحاً كبيراً فى الأخيرة بنشوب الثورة فى يوليو سنة ١٩٥٢، والتى أعقبها جلاء القوات البريطانية عن البلاد، واستردت الحبشة استقلالها إثر الحرب، كما انتهى الكفاح فى شمال أفريقيا باعتراف فرنسا باستقلال تونس ومراكش، بينما تطور هذا الكفاح إلى حرب فى الجزائر حتى حصلت على استقلالها عام ١٩٦٢.

هذه الانتصارات كانت حافزاً مشجعاً للشعوب الأفريقية بوجه عام على الثورة ضد الاستعمار، ومما له دلالته أن انهيار النظام الاستعمارى فى آسيا جعل الإمبريالية تركز جهودها على استغلال مستعمراتها الأفريقية إلى درجة كبيرة، فنشطت عمليات استخراج الثروة المعدنية وتوليد القوة الكهربائية من المساقط المائية وقامت صناعات عدة، الأمر الذى ترتب عليه دعم القوة المعادية للاستعمار ألا وهى الطبقة الوسطى الوطنية العاملة.

وكان أعظم أسباب الأزمة العامة التى تعانيها الرأسمالية الاستعمارية العالمية فى القرن الحالى ظهور الثورة الاشتراكية التى نشبت فى روسيا فى أكتوبر سنة ١٩١٧، وأخذت هذه الثورة تثبت دعائمها ونجحت فى تحويل البلاد إلى النظام الصناعى والزراعى الحديث، ولكن الحرب العالمية الثانية كانت نقطة تحول بالغة الشأن، فامتدت مبادئ تلك الثورة إلى بولندا وتشكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية والمجر

وبلغاريا، وأصبح النظام الاشتراكى يمتد فى منطقة شاسعة من وسط أوربا إلى المحيط الهادى، وأصبح قوة عالمية لها أهميتها بل وخطورتها، هذا المعسكر الجديد معناه حرمان الرأسمالية العالمية من المناطق التى تعتبر أسواقاً عظيمة لمنتجاتها الصناعية ورؤوس أموالها وموردًا لما تحتاج إليه من مواد أولية، وعملت دول المعسكر الاشتراكى على تأييد الحركات الوطنية فى آسيا وأفريقيا فوقفت إلى جانب مصر حين عرضت قضيتها على مجلس الأمن عام ١٩٤٦، وأيدت إندونيسيا ضد هولندا، وتونس ومراكش ضد فرنسا حين عرض الأمر على الأمم المتحدة، ولجأت دول هذا المعسكر إلى مد يد المعونة الاقتصادية إلى عدد من الدول الآسيوية والأفريقية مثل الهند وإندونيسيا ومصر، وهذا الموقف من حيث التأييد المعنوى للبلاد المناضلة من أجل التخلص من الاستعمار، وتقديم المساعدات الاقتصادية إلى الدول المستقلة، مستمد من مبادئ هذا المعسكر، وهو أن تمكين البلدان التى تتطور بالدرجة الكافية والمستعمرات وأشباهها من نيل الاستقلال السياسى والاقتصادى معناه حرمان الدول الرأسمالية من الأسواق اللازمة لها ومصادر الخامات الضرورية لمصانعها، أى أنه وسيلة عملية لتقويض دعائم النظام الرأسمالى.

والخلاصة: أن المعسكر الاشتراكى أصبح قوة عالمية لها وزنها فى تشجيع الحركات التحريرية، مما يجعل الدول الاستعمارية تتردد كثيراً فى الالتجاء إلى الأساليب العنيفة فى إخماد هذه الحركات، ولا يقف الأمر بهذا المعسكر عند هذا الحد، بل إنه شن بانتظام حملات عنيفة عن طريق الصحافة والإذاعة بنوع خاص ضد الاستعمار وحث شعوب المستعمرات وأشباهها على النضال من أجل التحرر، ومما يلفت النظر الاهتمام البالغ الذى توجهه تلك الإذاعات إلى الشئون الأفريقية.

التضامن الآسيوى الأفريقى:

لعب التضامن الآسيوى الأفريقى دوراً هاماً فى تأييد الحركات القومية وتشجيعها، وكانت الخطوة الحاسمة ما حدث فى المؤتمر الذى انعقد فى باندونج فى أبريل عام ١٩٥٥، حيث اتخذت قرارات على جانب كبير من الأهمية، فبالنسبة إلى مشاكل الشعوب التابعة ناقش المؤتمر الآسيوى الأفريقى مشاكل الشعوب التابعة والاستعمار، والشرور التى تنتج عن إخضاع الشعوب للاستعباد والسيطرة

والاستغلال الأجنبى، واتفق المؤتمر على:

أ - إعلان أن الاستعمار فى جميع مظاهره شر يجب وضع نهاية عاجلة له.

ب - تأكيد أن خضوع الشعوب للاستعباد والسيطرة والاستغلال الأجنبى هو إنكار لحقوق الإنسان الأساسية ومناقض لميثاق الأمم المتحدة، ومعرقل لتنمية السلم والتعاون العالمى.

جـ - إعلان تأييده لقضية الحرية والاستقلال لجميع الشعوب.

د - دعوته الدول المعنية إلى منح الحرية والاستقلال لمثل تلك الشعوب، وكان ذلك مقدمة لإشعال نيران المطالبة بالحرية فى دماء الإفريقيين.

الفصل الثانى

خطط الاستعمار

تميزت صحوة أفريقيا باتجاهين متعارضين وصلا إلى ذروة النمو والتطور وتقابلا تقابلا عنيفا قاسيا. أما التيار الأول فهو خطط الدول الاستعمارية والمستوطنون البيض فى القارة الذين أصروا على أسبقية مصالحهم وتنمية ثرواتهم والمحافظة على مراكزهم على أساس ما هو قائم فعلا فى القارة، وأما التيار الثانى فهو حركة الملايين من أبناء أفريقيا الذين سئموا مرتبة العبودية والرق الاقتصادى فى عالم ينادى بالحريات والمساواة والاشتراكية والديمقراطية، فعملوا جاهدين على التحرر والتحكم فى مصائرهم وتصفية علاقات التبعية بينهم وبين الاستعمار الأوربى والمستوطنين البيض.

ولم يكد يمر شهر واحد على انتهاء الحرب العالمية الثانية إلا ووقعت فى أفريقيا حوادث تعبر عن حقيقة تقابل التيارين وتناقضهما وصراعهما المميت. ففى الجزائر غداة الحرب قامت فرنسا بأكبر مذبحة عرفها التاريخ بعد غزوات التتار وحرق روما. . وفى مراكش وتونس سالت فيهما دماء الشهداء والأبرياء، وفى أفريقيا الغربية وأفريقيا الاستوائية الفرنسيتين اشتعلت نيران الثورة مرارا وعمت الاضرابات والاعتصامات، وفى السودان ظل الاضطراب ينتشر والتذمر يتسع حتى تحقق الاستقلال، وانتشرت فى المستعمرات الإيطالية السابقة حركات ثورية متعددة حتى تمت تسوية هذه المشاكل، وفى كينيا وأوغندا ومستعمرات بريطانيا فى غرب أفريقيا أفرغ البوليس رصاصة باستمرار فى أجساد الأهالى الذين أرادوا أن يتنفسوا بعمق يطلبون حرياتهم ويؤكدون ذاتهم ويطالبون بحق تقرير مصيرهم.

وكذلك كان الحال بالنسبة للحركات العمالية والشعبية المستمرة فى مناجم ومصانع اتحاد جنوب أفريقيا واتحاد وسط أفريقيا الفيدرالى.

أن حركة العصيان المدنى والاضطرابات والمنشورات الثورية والتمرد المسلح

والتنظيم السياسى والنقابى أصبحت مظاهرعادية فى حياة الأفريقيين وأصبحت أفريقيا تنتج زعماء شعبيين بدلا من الرؤساء وزعماء القبائل والرجال التقليديين فيها. وفى أفريقيا - شهدت الحياة السياسية حركة دائمة تمثلت فى وفود تحمل رغبات الأهالى والمواطنين باستمرار للقائمين على الإدارة الحكومية أو الأمم المتحدة وفروعها، كما أن طلبات تعديل أو تغيير النظام الحكومى والسياسى كانت لا تنقطع. . وغلف هذه الحياة السياسية دعاية مستمرة ازداد عنفها واشتعالها.

ولم تعد الحدود السياسة فواصل مانعة حاجزة بين مختلف نواحى أفريقيا، ووضح تشابك الحركات السياسية واتصالها وقيام علاقة التأثير فيما بينها.

كما أن الزعامات الأفريقية الجديدة امتازت عن الزعامات القديمة بأنها تمثل العلاقات الاجتماعية المتطورة ووحدة الشعب وأماله. وهذه الزعامات الجديدة أعطت الشعوب الأفريقية إيمانا واقعيا بقدرة وأمكانية الأفريقيين على اكتساب علوم أوروبا وفنونها وسياستهم وطرق ممارسة الحكم والإدارة، وفى الوقت نفسه عاشت هذه الزعامات الجديدة نفس حياة الناس الاجتماعية حيث أنهم ينبتون من بيئتهم ويعيشون تقاليدهم ويحسون بأمالهم وآلامهم.

ولم تقتصر أفريقيا على هذا ولكنها اتسمت بطابع مهم فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية فى ظل ميثاق الأمم المتحدة وفعالية المنظمة الدولية،وهذا الطابع هو ميلاد الدول الجديدة، وسجل هذا الميلاد مرحلة مهمة فى حياة هذه المجتمعات الصغيرة وترك آثاراً هامة وطابعا متميزا فى حياة باقى المجتمعات الأفريقية. . ومهما اختلفت الآراء حول قيمة استقلال هذه الدول وحقيقة ما وصلت إليه، إلا أن الكل يجمع على أن هناك موقفا جديدا وصلت إليه، ومركزا أتاح للمنظمات السياسية والاجتماعية والنقابية أن تتحرك من جديد فى وضع جديد فى ظروف متغيرة، وغالبًا ما اقترن إعلان الاستقلال هذا بالحريات الديمقراطية. من هذه الدول ليبيا وغانا وتونس والمملكة المغربية والسودان وغينيا.

ولم يقتصر الأمر على هذا فقط، فقد كانت هناك شعوب كثيرة وأقسام سياسية هامة فى أفريقيا أكملت الدخول فى عالم التحرر والاستقلال، ذلك لأن حركتها السياسية التحررية قد نضجت ونمت لدرجة لا يستطيع معها الاستعمار البقاء،

وليس أمامه إلا التراجع أو المهادنة، مثل نيجيريا والجزائر وأوغندا، وعرفت قضايا أفريقيا ساحات الأمم المتحدة وأسهمت فى حل كثير منها المنظمة الدولية وإن فشلت فى حل عدد أكثر. فقد عرضت قضية المستعمرات الإيطالية السابقة فى أفريقيا وتمت تسوية الموقف بإعلان استقلال ليبيا وضم أريتريا إلى الحبشة فى اتحاد فيدرالى وإعلان والوصاية على الصومال حتى عام ١٩٦٠ ليصبح بعد ذلك دولة مستقلة، وعرضت مرارا قضايا تونس ومراكش والجزائر ضد الاستعمار.

وعرفت شعوب أفريقيا ومنظماتها السياسية طريق الأمم المتحدة وتقدمت بشكاوى والتماسات وتظلمات إلى فروع هذه المنظمة واستقبلت اللجان الزائرة ولجان الاستقصاء فى أراضيها، وذهب ممثلوا منظماتها السياسية والاجتماعية إلى الأمم المتحدة للدفاع عن قضايا بلادهم..

ونشطت الكتلة الآسيوية والأفريقية فى الدفاع عن قضايا أفريقيا والتفرقة العنصرية والسلام العالمى وحقوق الشعوب فى الأمم المتحدة، وظهر فى هذا المجال نشاط الدول الأفريقية المستقلة، إذ كلما حصلت إحدى هذه الدول على استقلالها انضمت لنشاط هذه الكتلة فى الأمم المتحدة.

والذى لاشك فيه أن أفريقيا لم تعد تقبل سيادة الرجل الأبيض فى الميدانين السياسى والاقتصادى.

وهذه حقيقة واضحة، فأشكال الحياة الاجتماعية قد تغيرت تغيرا أساسيا عما كانت عليه يوم اجتاحت أوربا أراضى القارة وقسمتها وهزمت قبائلها وحطمت نظمها السياسية وأخضعت نظمها الاجتماعية لأنواع من التنظيمات الاجتماعية والعلاقات المتبادلة التى تكفل للرجل الأبيض أكبر قدر من الاستفادة من ثروات أفريقيا ومجهودات سكانها الأصليين. وليست هناك رغبة عارمة أو أعمق وأشد من رغبة الأفريقيين فى التعليم ومعرفة العلم الحديث والأفكار الإنسانية المعاصرة، وهذا التعليم يتيح للأفريقيين النظر فى أمور حياتهم والتفكير فيما هو كائن وما يجب أن يكون.

إن دوام اندفاع الرجل الأبيض فى سياسته الاستعمارية واحتكاكه مع الملونين الثائرين جعل مصير الرجل الأبيض هو محور التفكير من الطرفين.

لقد تحطمت حياة أفريقيا القبلية التقليدية ونشأت أنماط جديدة من الحياة لأسباب كثيرة أهمها ما يأتي:

١ - تقسيم أفريقيا إلى وحدات سياسية دون أدنى اعتبار للوحدة القبلية أو اللغوية أو الثقافية، وتشتت الجماعات وتمزقت الأقاليم فى نطاق كيانات استعمارية متباينة، وفرض كل نظام استعمارى ثقافة معينة ونظاما سياسا معينا ،ونظاما اقتصاديا معينا وربط مستعمراته بأرضه فى أوروبا، واستخدم أبناء المستعمرات فى حروبه، ونقلهم إلى مناطق بعيدة عن بلادهم دفاعا عن مصالحه وتضحية بأرواحهم من أجل سيادته. وهذه العوامل أنبتت وضعا ديناميكيا فى هذا المجتمع الأفريقى الراكد وبذرت بذور الحركة والتفكير ونشأ رد الفعل الطبيعى لاستمرار الضغط والاضطهاد والإرهاب والاستغلال الاقتصادى.

٢ - نشوء المدن الحديثة التى تقوم على أساس علاقات اقتصادية واجتماعية تخالف ما جرى عليه الأمر فى أفريقيا القديمة، فالمدينة الحديثة تقوم على أساس تحطيم وانتفاء العلاقات القبلية بين الأفراد ورباط الولاء لوحدة إقليمية أو جنسية، كما تقوم هذه المدينة على أساس نوع من علاقة العمل بين رجل يمتلك رأس المال أو المصنع أو المزارع أو المتاجر الخاصة ببضائع التصدير والمواد الأولية اللازمة لإقامة صرح الصناعات الأوروبية. وهذه العلاقة وما تقدمه من أجور ومرتبات للعمال أغرت أفراد القبائل على الهجرة إلى المدن خاصة بعد أن انتزعت الأراضى الزراعية منهم وحدد نوع وشكل الملكية، وعمل الرجل الأوربى على تملك المناطق الزراعية إما عن طريق مباشر، وذلك بالتوطن، وإما عن طريق غير مباشر وذلك باحتكار التجارة وتبادل المنتجات الزراعية وفرض زراعة نوع معين من محاصيل التصدير.

ونشأ سكان المدن الذين أثبت التاريخ الاقتصادى والسياسى فى أوربا - ومن ثم فى غيرها من البلدان والمناطق - أنهم بنوا حياتهم على علاقات اجتماعية واقتصادية تخالف أوضاع المجتمعات القبلية والاقطاعية. وبحكم حياتهم فى المدينة عرفوا دور المدرسة والصحافة والإذاعة وقيمة التنظيمات العمالية والثقافية، وعرفوا آثار الدخل المحدود والبطالة ونوع التحكم الذى

يديه أصحاب الأعمال ورجال الإدارة الاستعمارية فى بلادهم، ودائما نجد من بين سكان هذه المدن وأبنائهم يبرز النوع الجديد من الزعماء الذى يزعج الاستعمار ويهدد وجوده، إنهم زعماء الطبقات المتوسطة والعمالية الذين يأخذون دورهم فى الكفاح الوطنى بدلا من الزعماء التقليديين للقبائل والعصبيات والأجناس وكبار ملاك الأراضى والمتفاهمين مع الإدارة الاستعمارية.

٣ - المواصلات الحديثة وتقدمها وانتشارها فى العالم وما ترتب على هذا الدور من اثار، والمقصود بالمواصلات هو كل طرق الاتصال بين الناس فى قارة واحدة أو قارات متعددة أو مجتمعات متباينة. لقد أدى التطور والتقدم الفنى فى طرق الاتصال إلى إحداث ثورة ضخمة فى أفكار الناس، ونقل أفكار جديدة وتعليمهم أشياء جديدة وإبراز مشاكل جديدة على سطح هذه المجتمعات الراكدة لم يعرفها الناس من قبل، وكان طبيعيا أن توجة حلول لهذه الاوضاع المعقدة وإن لم توجد فيقوم بالبحث عنها رجال أفريقيا، وهنا يبرز دور الزعماء الجدد والتنظيمات النقابية والتجمعات الشعبية ورغبة الطبقات المتوسطة الوطنية فى التنفس الاقتصادى بحرية وفى اتساع دائرة نشاطها الاقتصادى ونمو مركزها الاجتماعى والسياسى.

٤ - آثار الحربين العالميتين والموقف الدولى آنذاك وما وصل إلى اسماع الأفريقيين عن شروط الرئيس «ولسن» وعصبة الأمم وتصريح الأطلنطى والحريات الأربع وميثاق الأمم المتحدة، هذه الآثار أحدثت تفككا عميق الجذور فى حياة أفريقيا الخاضعة للاستعمار المؤهلة للاستقلال، لقد انتقل الألوف من أبنائه إلى ميادين الحروب فى آسيا وأفريقيا، وانتقل مثلهم ألوف لطلب العلم فى جامعات ومدارس أوربا وأمريكا وسمعوا عن حركات الكفاح والنضال فى الشعوب الملونة وآثار ثورات مصر والهند، وأسهمت الجاليات والأقليات العربية والآسيوية فى هذا الدور بثقافتها وعلاقاتها ببلادها، وما يتردد فى اوساطها من أفكار سياسية ومذاهب اجتماعية، وانتقلت نتيجة لهذا ولغيره أفكار ومذاهب وفلسفات سياسية واقتصادية إلى أفريقيا نلمس آثارها فى نجاح الحركات السياسية فى تحرير بلادها أو فى نمو قوة هذه الحركات وصراعها

الدامى ضد الاستعمار.

إن جميع المستعمرات والمناطق الأفريقية الخاضعة للتسلط الاجنبى كانت تلتهب بنار المقاومة الوطنية وهذه الحركات الوطنية لا تتساوى فى الكم والكيف ولا تتوازى فى درجات النمو والحركة الفاعلة، إذ هى متقدمة فى مناطق متعددة تخضع للاستعمارين الفرنسى والإنجليزى ومتأخرة فى جميع مناطق الاستعمار البلجيكى والبرتغالى والأسبانى.

لقد قسمت أفريقيا إلى وحدات سياسية صناعية دون الالتفات إلى أى اعتبار غير مصلحة الاستعمار وتسابق دول أوروبا إلى التهام أكبر مساحة من القارة البكر، واستلزمت المحافظة على هذه الكيانات اتخاذ اجراءات سياسية وإدارية وعسكرية قاسية أدت إلى قمع أى تفكير ولو بسيط للارتباط بين مختلف الجماعات الأفريقية، كما أن ربط هذه الكيانات بمراكز أوربية متعددة أدى إلى انتشار روح الإقليمية وزاد على هذا تعدد اللغات ونمو الحزازات القبلية وتحطيم كل علاقات الوحدة تمهيداً لتوطن الرجل الأبيض وتملكه للقارة. وانتشر فى كل كيان ثقافة البلد الاستعمارى الذى يرتبط به ورتب نظام التعليم والثقافة وأقام النظم الاجتماعية والاقتصادية المكملة.

ولكن تطور الظروف والأحوال فى أفريقيا وحدوث تغيرات فى العلاقات الدولية ومراكز الدول الكبرى عقب الحرب العالمية الأولى مضافا إليه نشوء ونمو الحركات الوطنية الحديثة وارتكازها على قواعد شعبية من الطبقات المتوسطة والطبقات العاملة والأجراء خلق بذور وحدة فكرية بين مختلف القوى السياسية، وبدأت كل حركة تتابع أخبار الحركات السياسية والأفريقية الأخرى وتستفيد من نشاطها السياسى وتتجاوب معه. وبدأ الزعماء يتقابلون ويتجمعون فى نطاق نشاط عصبة الأمم ثم بدأت تتكون فى لندن وباريس روابط وجمعيات واتحادات للدفاع عن حقوق الافريقيين ونشأت مراكز دراسات لتحرير المستعمرات.

وبعد الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة نما هذا الدور وعمقت جذوره، اتسعت النتائج المترتبة عليه، وانتقل نشاط هؤلاء الزعماء بين مقر الأمم المتحدة وواشنطن ولندن والقاهرة وموسكو ونيودلهى، وأخيرا باندونج، وفى عواصم

القارة نفسها، واتسع نطاق التعاون والتفاهم الفكرى ووضحت عوامل الوحدة النضالية التى تربط هذه الأحزاب والحركات السياسية ضد العدو المشترك، وقدمت مصر والهند والكتلة الآسيوية الأفريقية معونة فعالة فى تركيز وتوحيد النشاط، وظهر تعاون سياسى تبلور مفهومه فى انعقاد مؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية والأفريقية وقيام وحدة المغرب العربى وفكرة تكتل الشعوب الناطقة باللغة العربية شمال خط الاستواء فى الجامعة العربية وارتبط بهذا الاتجاه المسلمون على الساحل الشرقى الافريقى. وفكرة وحدة غرب أفريقيا البريطانية التى نادى بها "انكروما" وزعماء نيجيريا ثم اتحاد دول غرب أفريقيا بين غانا وغينيا.

لقد كان اهتمام أوروبا بأفريقيا قديما ولكنه زاد فى النصف الثانى من هذا القرن بعد تطور المواقع الدولية وتغيرها وطرد القوى الاستعمارية من آسيا. وتمت تصفية الاستعمار فى الشرق الاقصى واشتعلت الثورة القومية التحررية ضد الاستعمار فى غرب آسيا والشرق الأوسط وانهارت ركائز الاستعمار فى هذه المنطقة. وأصبحت أفريقيا فى خطر، وهذا الخطر يتمثل فى انتشار الروح الثورية بين جماهير الناس ونمو هذه الروح الثورية يتمثل فى حركات ثورية إيجابية المفعول تزعزع الأساس الاقتصادى والسياسى الذى بناه التسلط الاجنبى وحاول أن يحافظ عليه وعلى بقائه.

إن أفريقيا ذات أهمية كبرى فى السياسة والاقتصاد والاستراتيجية بالنسبة لأوربا والعالم بدرجة هامة جدا، وفى ظل العلاقات التى تقوم بين جميع الأطراف فى عالم متحرك متغير تحتل أفريقيا مركزا فاصلا حاسما فى استراتيجية السيطرة العالمية.. فهى تمثل مخزنا للقوى المحاربة ورصيدا بشريا لوقود الحرب فى سبيل إتمام السيطرة العالمية.

وغالبية الساسة فى أوربا منزعجون لأن شعوب أفريقيا تمر بمرحلة تأكيد الذات وهذه المرحلة هى اشتعال الروح الوطنية القومية التحررية.

والثورات والتذمر الذى ساد أفريقيا قضى على فكرة بقاء الأمبراطوريات الاستعمارية، ولم تعد أفريقيا اليوم مرتعا خصبا أو أساسا اقتصاديا مضمونا لحياة أوربا، وأن هذا الإضعاف للأساس الاقتصادى لحياة أوربا يأتى فى وقت يجد فيه

الأوربيون أنفسهم تحت ضغط حاجة أقوى عما قبل فى أن تظل المستعمرات الأفريقية فى قبضتهم، ويرى البعض أنه فى ظل هذه الظروف الدولية وفى تيار الحرب الباردة والتهديد بحرب عالمية ثالثة يجب أن يكون الأساس الاقتصادى لحياة أوربا ثابتا قويا مضمونا.

ولكن هذا الأساس الاقتصادى هذا تجاذبته وأثرت فيه عوامل متباينة فى أفريقيا، وهذه العوامل كانت:

١ - وجود حالة من التوتر بين الأفريقيين والأوروبيين فى القارة، وهذا التوتر أنذر باضطرابات دامية وقلقلة سياسية، وسبب هذا أن الأوربيين يتوطنون فى أفريقيا، وهذا التوطن يستلزم الاستيلاء على الأراضى الزراعية التى تنزع ظلما وقهرا من أصحابها.

٢ - تجارب الحرب العالمية الثانية أكدت نجاح المحاولات لزراعة محصولات جديدة فى أفريقيا احتاجت إليها دول غرب أوربا فى صراعها الطويل ضد النازية والفاشية وما زالت حاجة أوروبا مستمرة لمحصولات الأراضى الأفريقية ومواشيها ومعادنها وموادها الأولية.

٣ - اختراع أدوات الحرب الحديثة يستلزم ضرورة بقاء الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا - ولو بصورةأخرى، التى تزدحم بالمواد الخام والمعادن الضرورية لانتاج هذه المعدات الحربية، والأمل ضعيف جدا فى الحصول على هذه المعادن الضرورية من مناطق أخرى إذا وضع الغرب فى اعتباره ضياع غالبية المستعمرات الآسيوية، ومن أمثلة هذه المواد اليورانيوم وهو أساس صناعة الأسلحة الذرية، كما أنه العنصر الرئيسى فى تحويل الحديد إلى صلب لانتاج الاسلحة، كما أنه أحد المواد المساعدة والمكملة مثل الكوبلت والكولبيوم والمنجنيز. والنحاس والفانديوم والبوكسيت. . . . . الخ.

٤ - **أفريقيا فى غاية الأهمية لأمن أوروبا ففيها الخطوط الاستراتيجية على طول شمال القارة للوقوف فى وجه أى هجوم العدو، وهذا التفكير العسكرى مستمد من أهمية أفريقيا التى لمسها الحلفاء فى حربهم ضد المحور، وخاصة أن أفريقيا ذات موقع ممتاز تواجه به الجزيرة الأرضية «أوراسيا».**

وكان قـواد حلف الاطلنطى يعتـقدون أن الخطر سوف يأتى من أوراسـيا، وفى حالة قيام مثل هذا الصراع سوف تكون أفريقـيا ذات مركز استراتيجى حاسم لأنها تواجه أوراسيا بدون أن تكون جزءا منها، وأن أى قوة عسكرية تسيطر على أوراسيا التى تعـتبـر قلب الأرض لن تؤمن لمركـزها وسيطرتهـا، إلا إذا امتلكت أفـريقيـا وحصنتـها ضد الاعـتداء وهذا سـر إنتشار القـواعد والمراكز الحـربية المتـعددة فى أفريقيا. . وفى حالة الحرب الذرية ما زال دور أفـريقيا (جنوب الصحراء) قويا من الوجهة الاسـتراتيجية إذ تـهيء أفريقيا عمـقا فى الدفاع وتوجد بهـا مناطق واسعة قليلة السكان كثيفة الأشجار تحمى المصانع والمطارات والقواعد.

وهذا هو ما دعا أحد الجنرالات الأمريكيين إلى القول «بأن التقدير الاستراتيجى لأفريقيا يقوم على عوامل منبثـقة منها، وتتلخص هذه العوامل فى الموقع الجغرافى والموارد ومنابع الثروات والمواد الأولية الضرورية لإقامة صناعة الحرب ونوع القوات وحجمها والموانى وخطوط المواصلات والحكومـة القائمة والشعوب الموجودة بها». ويرى «أن أفريقـيا يلزمهـا خطة العمق فى الدفـاع التى تقوم على خطوط دفاعـية متتالية الواحد منـها خلف الآخر، والخط الخلفى أقوى من الأمامى، وتقف خلف هذه الخطوط قاعدة عسكـرية ضخمة يسيطر عليها العـالم الغربى، وتمتاز بخطوط مواصلات تربط خطوط الدفـاع المتتالية بعضـها ببعض وهذه القاعدة تتكدس فـيها قوات محاربة ومواد وآلات وأسلحة جاهزة للاسـتعمال»، وعدد هذا المصدر مزايا وفوائد اتصال ساحل أفريقيا الغربى بأوروبا والأمريكتين عبر المحيط الأطلنطى بحرا وجوا وما ينتظر أن يؤديه السـاحل الشرقى لأفريقيا وموانيه أيـضا من خدمات لمثل هذه الخطط العسكرية.

٥ - تجتاح أفـريقيا موجة من الجزع والخـوف نتيجة للخطط التى يرسمـها المعسكر الغربى لضمـان أمنة وسلامته، فهذا الأمن الأوروبى لن يتـحقق إلا فى حالة عـدم أمن وسلامـة أفريقـيا، يرى الأفـريقيـون هذا فى توسـيع نطاق حلف الأطلنطى إلى شمال أفريقيا. كما أن قـيام المستوطنين البيض بانتزاع أراضيهم ومنحهـا لشعوب بيضـاء وافدة عليهم، كل هذا يمكن أن يفـسر طابع العنف الذى اتسمت به الحركات السـياسية فى كينيا، وجنوب أفريقـيا وغيرها، لأن الأفريقـيين شعروا بأن أوروبا أصـبحت لا تفكر فى امنهم وسلامـتهم بل إن

تفكيرها فى أمنها وسلامتها.

٦ - وقف الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى (قبل انهيار الاثنين) على قدم الاستعداد للاستفادة من كل هذه الظروف بعرض المساعدات لاعتقادهما أن انهيار الاستعمار فى أفريقيا إنما يعنى انهيار العالم الرأسمالى على حين ترى الولايات المتحدة ضرورة بقاء أفريقيا فى نطاق العالم الحر وتعرض مساعداتها ومعونتها على هذا الأسس الذى يقضى بأن تبذل الجهود وتيسر الإمكانيات للنصرعلى المعسكر الشرقى.

ولا تقتصر مصالح أوروبا على هذا، فهناك الأوروبيون المتوطنون فى القارة ويبلغ عددهم حوالى ٦ ملايين نسمة من مجموع تعداد السكان البالغ عددهم حوالى ٣٠٠ ملايين نسمة، وعلى الرغم من أنهم أقلية ضئيلة إلا أن الثروات والأراضى والمصالح والأدوات الحكومية كلها فى أيديهم أو فى خدمة مصالحهم وتأمين بقائهم.

واشتراك الدول الاستعمارية فى اجراء جماعى ضد التحرر الأفريقى له تاريخ طويل **ولكن يهمنا هنا مظهران من هذه المشاركة التى يسميها الأوربيون الشعور بالمسئولية الدولية** ولا نسميها هنا أكثر من الاستعمار الجماعى أو الاستعمار المشترك.

والمظهرالأول هو منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى: حيث قامت عام ١٩٤٨ دول أوربية معينة بوضع خطة بمقتضاها يتم تنظيم المساعدات الاقتصادية التى تقدمها المستعمرات الأفريقية فى إعادة انعاش أوروبا الاقتصادى تكملة لمشروع «مارشال» وهذه الدول الأوروبية هى بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال وتعاونت معهم الولايات المتحدة بأموالها واستثماراتها وخبراتها فى تحسين أحوال الاستثمار وتنظيم علاقات التبعية الاقتصادية.

والمظهر الثانى هو مشروع أوروبا - أفريقيا: الذى يؤكد التعاون بين الدول الاستعمارية والذى سبق أن أظهرته لجنة التعاون الفنى لأفريقيا (جنوب الصحراء) تحت اسم المسئولية تجاه شعوب المستعمرات، وفى مشروع «استراسبورج» الذى وافقت عليه الجمعية الاستشارية الأوروبية فى اجتماع سبتمبر ١٩٥٢، أكد المشروع

أهمية أفريقيا وضرورة تطبيق سياسة الباب المفتوح لكل رعايا الدول واستثماراتهم المالية مع تنسيق البرامج المخصصة لهذه المناطق. وفى اجتماع الجمعية الاستشارية الأوروبية عام ١٩٥٥ ثم إنشاء لجان جديدة من الخبراء لوضع الدراسات اللازمة لتحقيق أهدافهم. وتكونت فى مايو عام ١٩٥٦ لجنة فرنسية ألمانية مشتركة أوصت بإنشاء مزارع مطاط ومشروعات مشتركة بين الطرفين فى أفريقيا. وفى عام ١٩٥٦ اقترح «ادجارفور» رئيس وزراء فرنسا إنشاء السوق المشتركة لست دول أوروبية تنضم له فرنسا وبلجيكا بمستعمراتها الأفريقية مع ألمانيا الغربية وهولندا وإيطاليا، وقد انضمت إيطاليا لهذه السوق مع الصومال وهو تحت الوصاية الدولية ووقعت المعاهدة فى مارس ١٩٥٧ بروما وتم الاتفاق على إنشاء منطقة أوروبا - أفريقيا لتنشيط استثمار المعادن والمواد الأولية بأفريقيا خاصة فى المستعمرات الفرنسية ورصيد هذا الاستثمار هو ٥٨١ مليون دولار لمدة الخمس سنوات الأولى وتسهم فيه كل من ألمانيا الغربية وفرنسا بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار لكل على حدة.

ويقوم هذا المشروع على مبدأين هامين أولهما: هو توسيع نطاق الإنتاج الأفريقى فى ضوء مصلحة ومنفعة السوق الأوروبية والأمريكية، ويتم هذا بالتصدير وتسهيلات النقليات وتخفيض أجور الشحن وتوسيع مناطق الزراعة والتنقيب والتعدين وتخفيض أثمان الصادرات للحصول على أكبر كمية من العملات الصعبة.

وثانيهما: هو توطين الأوروبيين فى وسط وشرق وجنوب أفريقيا كوسيلة للمحافظة على إتمام أهداف المشروع، ووصول هؤلاء البيض إلى أفريقيا يتم فى صورة رؤساء عمل أو ملاك أراض أو تجار أو موظفين فى الإدارة الحكومية أو الشركات والبنوك التى تتوسع أعمالها مع زيادة تطبيق المشروع، ويرتبط بهذا المبدأ ما تردد فى أوروبا عموما عن دعوات لتهجير الأوروبيين إلى أفريقيا، ونجد مثلا لهذا، ما قيل إنه يجب توطين ١٠٠ ألف بلجيكى فى الكونغو وإلا سيتحرر، وقد رأى البعض أن هذا الرقم ضئيل وأنه يجب أن يرتفع إلى ٨٠٠ ألف، وفى انجولا تبين البرتغاليون أنهم فى حاجة إلى هجرة ١٠٠ ألف برتغالى فى العشر سنوات القادمة، وبالنسبة للمستعمرات البريطانية نجد أنه فى إنجلترا كان القول باستمرار: إنه مطلوب زيادة عدد الأقلية البيضاء فى روديسيا وفى كينيا، وقد تفتحت أعين المستوطنين وأصحاب المصالح الرأسمالية على سهول أوغندا والمواد الأولية فى

جنوب السودان.

وهذه الأعداد الذى اقترح تهجيرها إلى أفريقيا تدل على أن الرأسمالية الأوروبية لم يكن ليكفيها الأعداد الموجودة والمتزايدة باستمرار فى أفريقيا وماجرته هذه الهجرة وهذا التوطن الأوروبى من ويلات ومشاكل وفظائع ومآس فى حياة الأفريقيين، إذ انتزعت أراضيهم وطردوا إلى مناطق جرداء لا يمكنهم زراعتها ولا يكفيهم إنتاجها ولا تقدم لماشيتهم طعامها، واضطرت أغلبيتهم الساحقة إلى العمل كاجراء فى مزارع البيض، وقصة هؤلاء الأجراء وعقود العمل الطويلة الأمد التى يوقعونها والأجور التافهة التى يقبضونها قصة دامية.

وفى «غرب أفريقيا» أيضا يرجع تاريخ المنظمات إلى الأيام الأولى للحقبة الاستعمارية: ففى عام ١٩٠٨ قام إثنان من الأطباء الأفريقيين فى لاجوس بنيجيريا بتنظيم اتحاد الشعب للدفاع عن الحقوق الأفريقية بصفة عامة، ولا سيما فيما يتعلق بالأرض وللاحتجاج على ضريبة المياه التى كانت مقترحة آنذاك.

وبعد ذلك بقليل، واستجابة مرة أخرى لتهديد مكتب المستعمرات بحرمان الأفريقيين فى جنوب نيجيريا من حق امتلاك الأرض، تم إنشاء شعبة لاجوس التابعة لجمعية حماية الوطنيين ومناهضة الاسترقاق، كان لهذه المنظمة أيضا فروع فى غانا وسيراليون حيث كان سبب وجودها أيضا هو الدفاع عن الأرض الأفريقية.

وفى عام ١٩٢٠ عقد فى أكرا مؤتمر بناء على دعوة «كاسلى هايفورد» وهو محام وصحفى فى غانا بمساعدة الدكتور «بانكوك برايت» - طبيب من سيراليون و«هربرت ماكولى» مهندس مدنى وصحفى فى نيجيريا.

وحضر المؤتمر مندوبون من نيجيريا وغانا وسيراليون وجامبيا حيث اتخذ المؤتمر قرارا بإقامة المؤتمر الوطنى لأفريقيا الغربية البريطانية ويقول نكروما: «إن هذا المؤتمر تحطم عام ١٩٣٠ لأنه كانت تعوزه مساندة الجماهير».

وفى عام ١٩٢٣ أسس «هربرت ماكولى» الحزب الديموقراطى الوطنى النيجيرى. وفى العام نفسه تأسس اتحاد شباب نيجيريا، وقد أعقب تكوين هذا الاتحاد ظهور حركة شباب لاجوس «التى مهدت الطريق بدورها لقيام حركة

الشباب النيجيرى» عام ١٩٣٦، وقد أصبحت هذه الحركة منظمة جماهيرية بلغ عدد أعضائها عام ١٩٣٨ عشرة آلاف عضو وعدد فروعها ما يقرب من ٢٠ فرعا فى جميع أنحاء نيجيريا، ولم يأت عام ١٩٤٤، أى قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية، حتى تأسس «المجلس الوطنى النيجيرى».. وأصبح الدكتور «أزيكو» سكرتيرا عاما كما اختير «هربرت ماكولى» رئيسا للمجلس، وبانضمام المنظمات الكمرونية فى لاجوس تغير اسم المنظمة إلى المجلس الوطنى لنيجيريا والكمرون وفى يناير عام ١٩٤٥ عقد المجلس مؤتمره الدستورى الأول..

وللمنظمات السياسية فى غانا تاريخ طويل ففى عام ١٨٧١ كون عدد من الزعماء وأرباب المهن اتحاد «فانتى» لأثارة الاضطرابات والاحتجاج على التشريعات التى كانت تعتبر ضد مصالحهم وللمطالبة أيضا باتخاذ الاجراءات نحو منحهم الاستقلال الذاتى.

وفى عام ١٨٩٧ شكل بعض الزعماء وطوائف المتعلمين «جمعية حماية حقوق الوطنيين» أهل البلاد احتجاجا على قانون الأراضى العامة المقترح وفد نجحت الاضطرابات التى أثيرت احتجاجا على القانون إلى حد أنه سحب عام ١٩٠٠ وحل محله قانون الامتيازات الذى - وإن كان قد منح المحاكم البريطانية بعض الأشراف على شرعية الامتيازات أوضح أن الشعب الأفريقى ما زال يحتفظ بملكية أرضه.

وبعد هذا الانتصار المؤقت واصلت الجمعية تزعم الاحتجاجات ضد مختلف أعمال الحكومة التى تضر بمصالح السكان الأفريقيين فى ساحل الذهب.

وفى نهاية الحرب العالمية الأولى ظهر قدر كبير من الشعور بالتبرم واستعدادا متزايدا من الشعب الأفريقى للاحتجاج وإعلان مطالبه. ويقول «بوريه» فى كتابه «غانا الطريق» إنه «فى رأى المبشرين أن بعض الاضطرابات فى ساحل الذهب كان مرجعها إلى الجنود الذين فقدوا كثيرا من احترامهم للأوروبيين خلال اتصالاتهم الحربية. وقد ساعدت الدعاية الشيوعية وأصداء حركة الوحدة الأفريقية على تغذية روح الاستياء الجديدة، كما أن روح الثورة على أعلى مستوى كانت تجد متنفسا لها فى كثير من المناطق بعد الحرب العالمية الثانية».

وهكذا اتخذت حركة الاحتجاج على الحكم الاجنبى اشكالا كثيرة، ونشأت من أسباب مختلفة متعددة وكانت الأرض والضرائب من الأسباب الرئيسية للنزاع بين الشعوب الأفريقية وبين المستعمرين منذ البداية.

ولكن إلى جانب هذه الموضوعات برزت موضوعات أخرى مثل حقوق التجار الأفريقيين فى مواجهة الاحتكارات الأجنبية الضخمة، ومطالبة بالاعتراف بحق المقاولين الأفريقيين، والخطوات التى يجب أن تتخذ كما هو الحال فى نيجيريا مثلا، لإنشاء مصارف أفريقية، ومطالب الفلاحين الأفريقيين بمنحهم حق زراعة المحصولات التى يختارونها، وأن يبيعونها بأسعار أفضل، وإنشاء جامعات، وتدريب فنى، ووضع الأفريقيين فى مراكز المسئولية، وجعل الوظائف المدنية كلها من حق الأفريقيين.

وقد زادت مثل هذه المطالب بسرعة فى السنوات العشر التى سبقت الحرب العالمية الثانية، إلا أنه يلاحظ أن هذه الفترة قد شهدت تحولات معينة مثل دخول صوت جديد بمطالبه الخاصة وتنظيماته وأساليبه فى العمل، وأن الطبقة العاملة الأفريقية التى لم تكن صامتة كل هذه السنين قد بدأت تمارس تأثيراً أقوى على الحركة، وقد كافح العمال لتنظيم أنفسهم وقاموا باضرابات من أجل رفع أجورهم واحتجاجاً على التفرقة أو احتجاجاً على مختلف صور الاضطهاد والإرهاب التى كانوا يتعرضون لها.

وعلى أساس كل هذا التبرم والاستياء تطورت المنظمات السياسية الأفريقية، وتعالت الأصوات فى إصرار مطالبة بأن يكون للأفريقيين نصيب أكثر فى إدارة بلادهم وألا يعاملوا كمواطنين من الدرجة الثانية وهم فى أرضهم، ونتيجة لهذا الاستياء والجهود المتوالية من جانب جميع الطبقات المضطهدة تولد تفاهم متزايد بأن السلطة السياسية فى أيدى الأفريقيين أصبحت أمراً ضرورياً للقضاء على الشرور التى قاسى منها الشعب الكثير.

ومهما كان من أمر فقد انتشرت هذه الفكرة بين جميع أفراد الشعب عام ١٩٤٥ وتحولت إلى رغبة جارفة ومطالبة من جانب جميع الأفريقيين وأصبحت قوة مادية تستهدف اكتساح الاستعمار ومحوه من خريطة القارة الأفريقية.

وفى تتبعنا لتطور حركات الاستقلال فى أفريقيا لابد أن نوجه اهتمامنا إلى شئ آخر هام وهو سلسلة المؤتمرات التى عقدت فى جميع أنحاء أفريقيا والتى بدأت بوحى من الدكتور **«ديبوا»** عام ١٩١٩، ولم يمض أربعون عاماً بعد ذلك، حتى فازت غانا باستقلالها وأصبح فى الإمكان عقد مثل هذه المؤتمرات فى الأراضى الأفريقية، فقد كانت باريس ولندن وبروكسل ولشبونة ونيويورك ومانشستر هى المدن التى تعقد فيها مؤتمرات جميع أنحاء أفريقيا، ونظراً للظروف التى تعقد فيها هذه المؤتمرات لم يكن ممكناً على الدوام إيجاد أية صلة مباشرة بينها وبين الحركة القائمة فى أفريقيا، إذ أن مندوبى الدول فى هذه المؤتمرات كانوا غالباً من بين الطلبة المثقفين من أفريقيا وغالبيتهم موجودون بالخارج بصفة مؤقتة.

على أنه من الخطأ افتراض أن هذه الاجتماعات كانت تمثيلية دائماً، فقد كانت إلى حد ما تمثل صوت وضمير أفريقيا، وشيئاً فشيئاً أصبحت هذه المؤتمرات بمثابة الطليعة المفكرة للحركات الأفريقية، هذا إلى جانب أن عدداً من المندوبين الذين حضروا هذه المؤتمرات عادوا فيما بعد إلى وطنهم، حيث أصبحوا زعماء الحركات الوطنية التى بدؤها وكان من بين هؤلاء الزعماء **«جومو كينياتا»** و**«نكروما»**.

وقد حضر المؤتمر الأولى لجميع أفريقيا الذى عقد فى باريس أثناء انعقاد مؤتمر صلح فرساى سبعة وخمسون مندوباً، واتخذ المؤتمر قراراً أعلن فيه حق الأفريقيين فى الاشتراك فى الحكم مبتدئين بالحكم القبلى والمحلى حتى يشتركوا شيئاً فشيئاً فى المراكز العليا فى الدولة، وذلك بقصد أن تحكم أفريقيا فى الوقت المناسب بإرادة الأفريقيين.

كما اتخذ المؤتمر عدة قرارات تناولت مسائل الأرض والعمل والتعليم ورأس المال والدولة، وهكذا، وتم فى وقت مبكر إقرار مبدأ الحقوق السياسية الكاملة للأفريقيين.

أما المؤتمر الثانى فقد عقد عام ١٩٢١ فى لندن وبروكسل وكان أكبر من مؤتمر باريس حيث حضره ١١٣ مندوباً منهم ٤١ مندوباً أفريقياً و٣٥ مندوباً من الولايات المتحدة و٢٤ مندوباً يمثلون الزنوج المقيمين فى أوربا وباقى المندوبين من جزر الهند الغربية، وهكذا لم يكن المؤتمر يمثل الرأى العام الأفريقى تمثيلاً كاملاً.

وقد أصدر المؤتمر «**إعلاناً للعالم**» دعا فيه إلى «**إقامة المنظمات السياسية للشعوب المغلوبة على أمرها**»، كما طالب بالحكم الذاتى المحلى للجماعات المختلفة فى سبيل إقرار «**الحكم الذاتى العام**»، وطالب المؤتمر أيضاً بعودة الزنوج إلى أرضهم وجنى ثمارها الطبيعية وحمايتهم من جشع رأس المال المستثمر.

وكان المؤتمر الثالث الذى عقد ما بين لشبونة ولندن عام ١٩٢٣ أصغر من المؤتمر الثانى، غير أنه اتخذ عدداً من القرارات الهامة طالب فيها بأن يكون للأفريقيين صوت فى حكوماتهم، وأن يتم تطوير أفريقيا بحيث تصبح للأفريقيين لا لمصلحة الأوربيين، وتنظيم التجارة والصناعة على أساس أن تكون الأهداف الرئيسية للعمل ورأس المال هى إسعاد الكثيرين بدلاً من إثراء القلة، كما اتخذ المؤتمر قراراً بالغ الأهمية ويتصف ببعد النظر طالب فيه بنزع السلاح فى العالم وإلغاء الحروب أخذاً فى الاعتبار موقف الشعوب الأفريقية والاضطهاد والتفرقة التى يعانونها، كما طالب المؤتمر أيضاً بحق الأفريقيين فى حمل السلاح دفاعاً عن النفس.

أما المؤتمر الرابع فقد كانت النية ترمى إلى عقده فى الأراضى الأفريقية فى تونس ولكن السلطات الفرنسية اعترضت على ذلك.

ولذا فقد اجتمع المندوبون فى نيويورك عام ١٩٢٧ وكان عددهم يبلغ ٢٠٨ أعضاء، ولكن أغلبهم كان من الولايات المتحدة، وبعد ذلك بفترة وجيزة أسفرت الأزمة الاقتصادية العالمية التى نشبت حينئذ عن ضياع الأموال التى كانت تمول حركة مؤتمرات جميع أفريقيا، ولاسيما الزنوج الأمريكيون الذين كانوا يقومون بدور رئيسى فى هذا الشأن.

ومع ذلك فقد كان لايزال للنشاط الخارجى نفوذ على تطورات الأحداث فى أفريقيا، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالحملة العالمية التى شكلت تأييداً للحبشة «إثيوبيا» فى مواجهتها لهجوم إيطاليا الفاشية عام ١٩٣٥، إلا أن الحرب العالمية الثانية تدخلت فى هذا النشاط الذى كان يرمى إلى عقد مؤتمر جميع أفريقيا على مستوى عالمى، ولم يأت عام ١٩٤٤ حتى كان فى الإمكان التقاط الخيوط من جديد.

ففى عام ١٩٤٤ اتفق اتحاد أفريقيا مع غيره من المنظمات الأفريقية التى كان

مقرها بريطانيا، ومع رابطة الكيكويو المركزية فى كينيا، وشعبة رابطة الشباب الأفريقى فى سيراليون، وجمعية أصدقاء الحرية في غانا على عقد مؤتمر فى مانشستر، وقد أعلن المؤتمر وحدة الشعوب الأفريقية وجميع الشعوب التى من أصل أفريقى فى جميع أنحاء العالم، وطالب باستقلال الشعوب الأفريقية وبحقها فى تقرير المصير والقضاء على كافة صور التفرقة العنصرية.

وهكذا اجتمع الزعماء الأفريقيون من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٤٤ على الصعيد العالمى لتبادل الرأى حول تجاربهم ولبحث مشكلاتهم المشتركة ولتأكيد مطالبهم وسياستهم، وقد أثرت هذه المؤتمرات تأثيراً كبيراً على الأحداث فى أفريقيا ذلك لأنها جمعت بين ممثلى الأفريقيين من كل أجزاء القارة وأتاحت لهم فرصة لأن يدرسوا المشكلات المشتركة، كما ساعدت على تعميق تضامن جميع الأفريقيين ذلك التضامن الذى يلعب اليوم دوراً بالغ الأهمية فى الشئون الأفريقية.

الحرب العالمية الثانية:

بالانتصار على الفاشية فى الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة جديدة من النضال من أجل الحرية الأفريقية، ومن الممكن أن تسمى تلك الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٠ بأنها الفترة التى كونت فيها الطبقة العاملة نقابات عمالية لتشغل مركزاً رئيسياً فى الحركة الوطنية، كما اكتسبت المنظمات السياسية شخصية جماهيرية بحيث انتقل الشعب الأفريقى من أعمال الاحتجاج الدفاعية ضد آثار الحكم الاستعمارى إلى التحدى للسيطرة الاستعمارية نفسها وإلى المطالبة بمنحه سلطة سياسية.

أما مرحلة ما بين الحربين فهى الفترة التى يمكن أن نعتبرها بأن الشعب الأفريقى بدأ خلالها فى تنظيم نفسه، وعن طريق المنظمات السياسية والثقافية بعد ذلك بدأ يعبر عن مطالبه فى صورة برامجية.

ونتيجة لذلك بدأت المطالب والبرامج والمنظمات فى اكتساب أهمية واسعة، وبنمو الوعى القومى أصبحت المطالبة بالاستقلال الوطنى وإنهاء الحكم الاستعمارى ووضع السلطة السياسية فى أيدى الشعب الأفريقى شيئاً فشيئاً هى المشكلة الرئيسية التى لابد من التغلب عليها والوصول للاستقلال.

وعلى الرغم من أن هذه التغيرات التى طرأت على مجال وطبيعة الحركات كانت واضحة قبل عام ١٩٤٥ فإن هذه التغيرات لم تبرز مرحلة جديدة واضحة المعالم تكتسب صفة حاسمة إلا خلال السنوات التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية.

وعلى هذا فإن المطالبة بالاستقلال ليست جديدة فى أفريقيا، إنها ترجع لقرابة مائة عام خلت أى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ففى عام ١٨٦٨ دعا **«جميس هورتون»** إلى منح الحكم الذاتى لأفريقيا الغربية وذلك فى كتابة **«الاقتصاد السياسى لأفريقيا الغربية البريطانية»** كما أن **«اتحاد فانتى»** السياسى فى ساحل الذهب طالب بالحكم الذاتى فى عام ١٨٧١.

وبعد ذلك بعشر سنوات أعلنت إحدى صحف نيجيريا فى جرأة أن النظام الراهن لن يبقى إلى الأبد. وسيأتى وقت يترك فيه للمستعمرات البريطانية على الساحل الغربى تنظيم شئونها الداخلية والخارجية.

ومع ذلك، فإن هذه المطالب لم تذكر بصفة عامة فى برامج المنظمات التى أقامها الشعب لأنها لم تعلن على لسان الشعب الأفريقى كله، إذ فى الواقع أثبتت دراسة البرامج السياسية وقرارات المنظمات الأفريقية فى الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية إن الإصلاحات والاشتراك فى الحكم، إنما كانت هى البنود الرئيسية فى المطالب وليست الدعوة إلى الاستقلال التام العاجل كذلك والصوت الواحد للرجل الواحد وحكم الأغلبية، وقد ظهرت هذه المطالب الأخيرة، على سبيل المثال، فى المؤتمرات الثلاثة الأولى لجميع أفريقيا، كما أن المؤتمر الوطنى بجنوبى أفريقيا على ١٩١٢ رأى أنه من الواجب على البرلمان والمجالس الإقليمية والمجالس البلدية وغيرها من الهيئات والجمهور عامة السعى فى تحقيق ما يتعلق بمطالب وأمانى الشعب الوطنية والسعى وراء تحقيق تمثيل منصف للوطنيين فى البرلمان أو فى تلك الهيئات المنوط بها سلطات تشريعية أو تلك التى من مهمتها القيام بالشئون الإدارية التى تتأثر بها العناصر الملونة.

ولم يذهب المؤتمر الوطنى لأفريقيا الغربية البريطانية إلى أبعد من المطالبة، إلى جانب الإصلاحات الأخرى، بإقامة مجلس تشريعى فى كل إقليم من أقاليم «غرب أفريقيا» على أن يكون نصف الأعضاء المنتخبين من الأفريقيين وكذلك عندما تأسس

الحزب الديمقراطى الوطنى النيجيرى لم يطالب مباشرة بالاستقلال، وإنما دعا إلى إجراء عدة إصلاحات من بينها التعليم والتنمية الاقتصادية وجعل الوظائف المدنية كلها من حق الأفريقيين، بل إنه فى عام ١٩٣٨ كان ميثاق الشباب النيجيرى لا يزال على استعداد «لقبول مبدأ الوصاية كأساس للتعاون مع الحكومة البريطانية فى نيجيريا».

وقد ذكر الدكتور «دايك» فى مجال الحديث عن كفاح نيجيريا فى سبيل الاستقلال: إن الكفاح فى البداية لم يكن من أجل الحكم الذاتى بقدر ما كان فى سبيل الحصول على نسبة معينة من الاشتراك فى الحكومة القائمة.. وكان هذا القول صحيحا إلى حد بعيد بالنسبة لغالبية الحركات الأفريقية قبل عام ١٩٤٥، ومهما يكن من أمر فمنذ ذلك الحين أصبحت الضجة فى سبيل الاستقلال عالية حتى أن أية منظمة أفريقية لا تضع هذا المطلب على رأس برامجها لا تحظى بتأييد من جانب الشعب الأفريقى.

إن الاضطهاد نفسه يؤدى إلى نشوب الثورة وليس ثمة شعب عانى من قسوة الاضطهاد والتفرقة أكثر من الشعب الأفريقى، فقد كان الاضطهاد موجوداً فى أفريقيا خلال الحقبة الاستعمارية كلها، وظل الشعب طوال أربعمائة عام يذرف الدموع ويراق دماؤه، إلا أن التحول بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن بسبب القمع فقط وإنما كان بسبب الانفصال السريع عن أفريقيا القديمة ونمو طبقة عاملة وطبقة مفكرة ورأسمالية محلية، ومعنى ذلك نشوء قوى طبقية تمكنت بتأثير ومعاونة العالم الاشتراكى والحركات الاستقلالية فى آسيا من أن تتحد وتخلق وعيًا وطنيًا يفجر الشعب كله. وهذا هو الذى دفع حركة التحرير الأفريقية الكبرى فى الخمسينات والستينات من هذا القرن، إلى التقدم.

وكان من الواضح أن مرحلة جديدة قد بدأت عندما عقد المؤتمر الخامس لجميع أفريقيا عام ١٩٤٥. وقد صادفت الاستعدادات للمؤتمر انعقاد المؤتمر الأول العالمى لنقابات العمال فى لندن فى شهر فبراير عام ١٩٤٥، وساعد وجود عدد كبير من النقابيين من أفريقيا وجزر الهند الغربية فى المؤتمر على وضع أساس جديد للتمثيل، وموضوعات جديدة لمؤتمر جميع أفريقيا الذى كان سيعقد فى العام نفسه. وقد

حدث فى اجتماع تمهيدى عقد فى مانشستر فى مارس عام ١٩٤٥ أن قام ممثلو المنظمات الأفريقية ومنظمات جزر الهند الغربية فى بريطانيا مع مندوبى النقابات العمالية فى المستعمرات بمساندة الاتحاد العالمى الجديد لنقابات العمال بوضع برنامج مؤقت وجدول أعمال للمؤتمر الخامس لجميع أفريقيا، ونتيجة لذلك كان هذا المؤتمر الذى عقد فى مانشستر فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ يمثل انعكاسا تاما للمنظمات الشعبية النامية والناشئة فى أفريقيا من أحزاب سياسية إلى نقابات عمالية وجمعيات للفلاحين إلى جانب الطلبة والوطنيين وكذلك المثقفون المقيمون فى أوربا بصفة مؤقتة. ولقد كانت مؤتمرات جميع أفريقيا السابقة برغم الجهود التى بذلها منظموها بمثابة اجتماعات يحضرها طوائف صغيرة من المثقفين.

وكان هذا أمرا حتميًا فى ظل الظروف التى كانت سائدة قبل عام ١٩٤٥، غير أن العالم بانتهاء الحرب العالمية الثانية كان قد تغير وتطورت الحركات فى أفريقيا حتى أصبحت المنظمات الشعبية، ولا سيما النقابات العمالية، هى القوة المسيطرة فى مؤتمرات جميع أفريقيا.

ولما كان المؤتمر يتوقع محاولات عديدة لإعاقة الاستقلال الأفريقى فقد استنكر «الاشتراك» والوصاية والحماية بصفتها مناورات لن تخدم الرغبات السياسية للشعب الأفريقى، ودعوته للحكومة العمالية فى انجلترا إلى توجيه الاهتمام إلى دراسة الضرورات الملحة وتحقيق المطالب العاجلة للشعب الأفريقى، مثل الديمقراطية ومشاكل الحدود المصطنعة والموارد الاقتصادية والتصنيع والأرض وحقوق النقابات العمالية والجمعيات والسيطرة الأجنبية على صناعة التعدين واستغلال كبار التجار الأوربيين ونظام الثقافة الواحدة والتفرقة العنصرية وحرية الخطابة والصحافة والاجتماعات وفرض الضرائب والتعليم والحقوق الانتخابية والخدمات الطبية وأعمال السخرة ودفع الأجر المناسب للعمل المناسب.

وقد طالب البيان الذى أصدره المؤتمر بالحكم الذاتى والاستقلال، كما جاء فيه:

«. . . . إننا لا نريد أن نموت جوعًا ونحن نقوم بدور (المرمطون) فى العالم لكى نساند بفقرنا وجهلنا ارستقراطية زائفة واستعماراً منبوذاً. . . إننا سنجعل العالم يستمع إلى حقائق أوضاعنا وسنكافح بكل ما فى وسعنا من طرق فى سبيل

الحرية والديمقراطية والإصلاح الاجتماعى».

ويلاحظ هنا، أن الفرق ليس فى الأسلوب، بل أيضًا كان فى طبيعة ودقة مطالب مؤتمر عام ١٩٤٥ بما سبقه من مؤتمرات نجد أنه كان مؤتمرًا متكاملاً مناهضًا للاستعمار وتتضح الدولية فى روحه، كما أن تأثير الفكر الاشتراكى فيه لم يكن بأقل من تأثير الكفاح ضد الاستعمار.

ويظهر هذا الاتجاه بوضوح فى البيان الذى وجهه المؤتمر إلى الدول الاستعمارية، حيث جاء فيه:

«إننا نؤكد حق جميع الشعوب المستعمرة فى أن يكون لها السيطرة على مصيرها، ولابد أن تتحرر جميع المستعمرات من السيطرة الاستعمارية الأجنبية، سياسية كانت أم اقتصادية.

كما أن شعوب المستعمرات يجب أن يكون لها حق انتخاب حكوماتها بدون قيود من جانب الدول الأجنبية، ونحن نقول لشعوب المستعمرات: إن عليهم أن يكافحوا فى سبيل هذه الغايات بكل ما وسعتهم السبل.

إن هدف الدول الاستعمارية هو الاستغلال وفى منح شعوب المستعمرات حق حكم أنفسهم بأنفسهم هزيمة لهذا، ولذا فإن كفاح شعوب المستعمرات فى سبيل السلطة السياسية إنما هو الخطوة الأولى والصورة اللازمة فى طريق التحرر الاجتماعى والسياسى التام.. ويجب أن يكون عمال المستعمرات فى طليعة المعركة ضد الاستعمار.

واليوم ليس ثمة إلا طريق واحد للعمل الفعال وهو تنظيم الجماهير، ولابد أن ينضم إلى هذا التنظيم المتعلمون من أهالى المستعمرات فيا شعوب العالم المستعمرة والخاضعة: اتحدوا».

وسرعان ما انعكست المبادىء التى تبناها المؤتمر على بعض الدول، فنجد مثلاً أن مدير العمل فى وزارة العمل بكينيا يصرخ فى عام ١٩٤٦ قائلاً:

«إن الأفريقى الآن قد أصبح على جانب من الوعى سياسيًا وصناعيًا، وهذا العامل أكثر من أى عامل آخر يحدد اليوم إمدادات العمل والعلاقات. إن المسلك

الأبوى بالنسبة للعمل لا يأتى بنتائج وكثيراً ما يخيب أمل أصحاب الأعمال لأن نشاطهم الذى يبذلونه لتوفير الراحة للعمال لا يقدر. إن الأفريقى يتحسس الآن طريقه نحو التعبير عن فرديته الخاصة وسيظهر ذلك فى تكوين الجمعيات السياسية والنقابات العمالية».

وكان فى تكوين اتحاد كينيا الأفريقى عام ١٩٤٦ وتوقف ١٥٠٠٠ عامل عن العمل لمدة اثنى عشر يومًا فى الإضراب العام الذى قاموا به فى ممبسا عام ١٩٤٧ تأييداً كاملاً لتلك التكهنات المشوبة بالقلق. ولقد سارت العملية نفسها فى مناطق أفريقية أخرى كما يتضح مثلاً فى تكوين المجلس الوطنى لنيجيريا والكامرون عام ١٩٤٤ وفى الإضراب العام بنيجيريا عام ١٩٤٥.

وثمة عامل هام فى تطور الثورة الأفريقية فى هذه الفترة وهو عودة الجنود الأفريقيين الذين اشتركوا فى الحرب العالمية الثانية، وكان من النادر أن تكون القوات الأفريقية قوة مأمونة يعتمد عليها الاستعمار، وقد لعبت ثوراتها وحركات الاحتجاج دوراً هامًا فى تطوير الوعى الوطنى الأفريقى، كما أن تمرد القوات الكونغولية فى عام ١٨٩٥ وفى عام ١٨٩٧ وتمرد القوات السودانية فى أوغندة عام ١٨٩٧، لم يكن إلا أمثلة لعدد كبير من ثورات القوات الأفريقية خلال القرن الماضى.

ولا شك أن مزيدًا من البحث فى مدى وطبيعة هذه الحركات ولا سيما خلال فترة ما بين الحربين العالميتين وما بعدهما من شأنه أن يلقى مزيدًا من الضوء على نمو الحركات الأفريقية الاستقلالية، وقد أدت الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة إلى وجود قدر كبير من القلق وسط القوات الأفريقية.

فقد جندت جموع ضخمة من هذه القوات فى أنحاء كثيرة من أفريقيا، وحاربوا فى أراض بعيدة متورطين فى حرب مناهضة الفاشية ثم عادوا إلى وطنهم غير ما كانوا.

ويشكو تقرير خاص عن الجنود الأفريقيين العائدين قدم إلى حاكم كينيا فى أبريل سنة ١٩٤٦ من أن الأمور لن تعود تمامًا إلى ما كانت عليه.

ويشير التقرير إلى الاجتماعات الحاشدة التى كان ١٠٠٠٠ من الجنود السابقين

يعقدونها فى تلك الفترة لإعلان سخطهم فيقول:

«هناك عامل جديد فى المناطق الوطنية لابد أن يواجه بأسلوب جديد.. فالجندى عامة لا يريد بتاتًا أن يعود للعمل كعامل عادى، إن الضرورة الاقتصادية قد تضطره فى النهاية إلى العمل الخاص بغير الأجور الحالية.. هذه الضرورة الاقتصادية ستسير بالطريقة الطبيعية أو أنها ستعتبر مع ذلك مثلاً آخر من أمثلة استغلال المستوطنين البيض للأفريقى، وهى على أية حال ستؤدى إلى وجود شعور بالقلق من جانب الشعب الأفريقى».

لم تكن مظاهر السخط والتذمر هذه من جانب القوات الأفريقية لتقتصر على كينيا وحدها.

ففى فبراير سنة ١٩٤٤ تمرد أعضاء القوات المسلحة الكونغالية فى ثكنات لولوبودج.

وفى فبراير ١٩٤٨ أطلق البوليس فى أكرا النار على مظاهرة قام بها الموظفون السابقون حيث قُتِل منهم عدد كبير.

وفى نيجيريا قام اتحاد الموظفين السابقين من غير العاملين بالاستيلاء على مدينة أوهاهيا الشرقية الكبيرة عام ١٩٥١ وقطعوا الاتصالات بين الجالية الأوروبية والموظفين والإدارة المحلية وبين العالم الخارجى عدة أيام.

ولقد كانت المقاطعة إحدى صور النضال التى اتبعها الشعب الأفريقى ووجد الأفريقيون كشعب مضطهد حرم عشرات السنين أبسط صور الحريات الديموقراطية؛ وجدوا فى المقاطعة سلاحًا آخر يتفق مع ظروفهم.

وهكذا قوطعت الأوتوبيسات فى (جنوب أفريقيا) وكينيا وروديسيا الجنوبية كما قوطعت المحال العامة فى (جنوب أفريقيا) وروديسيا الشمالية وساحل الذهب وأوغندة، وقوطعت أيضًا مراكز تجنيد العمال فى بوتيدوليد، كما امتنع الأفريقيون عن دفع الضرائب فى كل إقليم تقريبًا، وكان الشعب الأفريقى يستخدم من وقت لآخر مختلف صور العصيان المدنى مثل عدم التعاون مع السلطات الاستعمارية فى تطبيق القوانين الخاصة بالزراعة أو الغابات أو الصيد.

إن الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٦٠ تمثل المرحلة الثالثة فى الثورة الأفريقية ضد الاستعمار وإنها تنطوى على حدود وأبعاد لا حدود لها، ومن معالمها الرئيسية نلخص بعض ملامحها.

كانت هذه المرحلة فترة الوعى القومى الناهض، فترة تكوين ونمو المنظمات السياسية الأفريقية التى تستهدف تحقيق الاستقلال السياسى، وكما أنها كانت مرحلة إنشاء وتدعيم النقابات العمالية، وقد ساهم نشاط الطبقة العاملة فى الحركات الوطنية فى جميع أنحاء أفريقيا، وقد ذكر «جميس كولمان» وهو بصدد الحديث عن نيجيريا «أن النسبة المئوية للعمل بالأجر فى مجموع السكان كانت صغيرة نسبيًا، إلا أن الوزن الرئيسى للتأييد الوطنى الفعال جاء من الكتبة والصناع والعمال المهرة الذين يبلغ عددهم ١٠٠٠٠ شخص ولا سيما فى وظائف الحكومة والنقل والتعدين والتجارة».

ويضيف «كولمان» إلى ذلك ملاحظة هامة وهى: «أن المركز الاستراتيجى للعمال ذوى الأجور والمرتبات فى البناء الاقتصادى والإدارى وليس عددهم هو الذى يعلل دورهم الهام فى الحركة الوطنية. «ففى نيجيريا كان كفاح عمال المناجم والسكك الحديدية وموظفى شركة أفريقيا المتحدة عاملاً رئيسيًا ساهم بدرجة كبيرة فى الوعى الوطنى المتأجج للشعب النيجيرى كله وليس فقط فى وعى العمال الذين اشتبكوا مباشرة فى هذه المعارك، وكان لإضرابات الاحتجاج على شركة أفريقيا المتحدة أهمية خاصة وذلك لأنها كانت الأخطبوط فى نظر الشعب كله. للسيطرة الاستعمارية البريطانية. وقد صدق «كولمان» إذ قال: «إن الاضطراب العام فى نيجيريا سنة ١٩٤٥ كان بمثابة افتتاحية مسرحية لعهد وطنى جديد». **ويضيف قائلاً:**

«إن أحد زعماء الإقليم الشمالى فى نيجيريا صرح لى بأن الإضراب العام سنة ١٩٤٥ إنما يمثل بداية الوعى العنصرى والسياسى فى الشمال، وإن كان لم يشترك فيه سوى قلة من أهالى الشمال». وقد حدثت إضرابات مشابهة مثل إضراب عمال المناجم فى جنوب أفريقيا عام ١٩٤٦ والإضراب العام فى غانا عام ١٩٥٠ والإضراب العام فى كينيا فى العام نفسه، وموجة من الإضرابات الضخمة عند الحزام النحاسى لروديسيا الشمالية فى الخمسينات من هذا القرن إلى جانب حركات

الإضراب فى عدد من المناطق الأخرى.

وإذا كان عام ١٩٦٠ يمثل نهاية إحدى مراحل المعركة الأفريقية وهى مرحلة توج فيها نضال الشعوب الانتصارات الحاسمة واكتسح أخيراً الحكم الاستعمارى المباشر، فإن مرحلة جديدة رابعة قد بدأت وقد تضافرت جهود كثيرة مختلفة على صنع أعلام الاستقلال الملونة التى ترفرف الآن فى عزة وفخار تحت سماء أفريقيا، فالمقاومة الأولى المسلحة ضد الغزو ومعارضة التورط فى الحرب العالمية الأولى وحركات الاحتجاج والتمرد بين القوات الأفريقية ومحاولات إنشاء كنائس أفريقية مستقلة ومدارس مستقلة وجمعيات الوطنيين ومعارضة فرض الضرائب ورسوم المياه وكفاح التجار الأفريقيين والفلاحين والرأسمالية ضد الاحتكارات الأجنبية الضخمة ومطالب وإضرابات الطبقة العاملة وحملات المقاطعة المختلفة ومطالبة الشعب كله بإنهاء التفرقة العنصرية وجوازات المرور.. من أجل تحقيق الديمقراطية ونيل حقوقه السياسية ومحاولات الشعب إضعاف سلطات الإقطاعيين من ذوى العقلية المحافظة، وانتشار الأفكار الاشتراكية.. كل هذه الجهود والمحاولات قد ساهمت فى تكوين الحركات الوطنية الحديثة التى عملت على تحرير أفريقيا من ربقة الحكم الاستعمارى المباشرة.

وهذه الانتصارات نفسها هى التى تواجه الشعب الأفريقى بمشكلات جديدة قد توصف بأنها تمثل المرحلة الرابعة فى تاريخ أفريقيا الحديث.. فمنذ عام ١٩٦٠ وما بعده لا تزال مناطق كثيرة فى أفريقيا تسعى وراء نيل استقلالها الاقتصادى بعد أن حصلت على استقلالها السياسى وعلى الشعب الأفريقى ومنظماته فى معظم أنحاء القارة مهمة دعم وحماية استقلاله السياسى الذى فاز به واتمام ثوراته الوطنية الديمقراطية.

وتتطلب هذه المهمة متابعة الانتصارات السياسية على الاستعمار بتحقيق الاستقلال الاقتصادى وإعادة بناء اقتصادياته عن طريق إصلاح الأراضى والتصنيع وفرض رقابته وإشرافه على أعمال المصارف والتجارة وتوسيع نطاق الديمقراطية والقضاء على النظم والحقوق والتقاليد الإقطاعية الضارة وإدخال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لتحسين مستوى المعيشة وإتاحة تسهيلات تعليمية ضخمة،

لأفراد الشعب والعمل على ازدهار الثقافة الأفريقية.

والاستعمار ككل هو العدو المشترك للشعب الأفريقى ولهذا السبب كانت كل ضربة توجه إلى حكمه فى أى جزء من أفريقيا تعزز الكفاح الأفريقى فى كل مكان.

ولما كانت كل ضربة مهما كانت صغيرة وضعيفة نسبيًا، توجه إلى حائط الاضطهاد والاستعمار تسقط من البناء حجرا فقد أخذ الجدار يتداعى حتى هوى كله وأخذ الشعب الأفريقى يسير فوق أنقاضه.

وعلى الرغم من النشاط السياسى الواسع النطاق القوى الاتجاهات، تجد أن الحركة الوطنية فى أفريقيا قد تأخرت إلى فترة ما بين الحربين ولم يكتمل النمو وتظهر طاقتها الحركية إلا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولذلك أسباب عديدة منها التأخر الاقتصادى واتساع مساحة أفريقيا وعدم وعى غالبية السكان وتنوع أصولهم ولغاتهم وأديانهم وأوضاعهم السياسية والاجتماعية.

فمثلا، شهدت منطقة لاجوس (**مستعمرة التاج**) أول نشاط سياسى حين تصارعت ثلاثة تنظيمات سياسية حول مقاعد البلدية المخصصة للأفريقيين، وهذه التنظيمات السياسية هى الحزب الديمقراطى الوطنى الذى تألف برئاسة **«هربرت ماكولى»** عام ١٩٢٣، ونافسه حزب الاتحاد الشعبى برئاسة الدكتور «**راندل**» وحزب اتحاد شباب نيجيريا بزعامة الدكتور **«أوباسا»** والمحامى **«ويليامز»** وتركز نشاط هذه الأحزاب فى البيئة السياسية لمنطقة لاجوس، وكان التنافس حول الحصول على مقاعد البلدية المخصصة بالانتخاب للأفريقيين، وعلى الرغم من الأسماء الرنانة اللامعة لهذه الأحزاب فلم يكن الأول وطنيًا أو ديمقراطيا، ولم يكن الثانى فى حقيقته اتحادا لشعب نيجيريا بأكمله، كما لم يكن الثالث اتحادا لشباب كل نيجيريا الواسعة النطاق، إنما مثلت هذه الأحزاب الثلاثة الاختلافات فى نطاق مدينة لاجوس واهتموا بالمقاعد بدلاً من المبادىء، وبعد فترة تم إقامة حكومة منتخبة من الشعب تحكم لمدة عشر سنوات، وتمثل فترة انتقال تنتهى بوصول نيجيريا إلى مرتبة **الدومنيون** وعضوية **الكومنولث**.

وطالب المجلس الذى شكل لهذا الغرض بإصلاحات اقتصادية واجتماعية

وثقافية، وقدم الدكتور «أزيكوى» مذكرته للحكومة البريطانية وظل يواصل نشاطه السياسى إلى أن ظهرت آثار هذه المذكرة نتيجة وعى الشباب واتحادات الطلبة، فقد دعا اتحاد الطلبة النيجيرى إلى عقد ميثاق وطنى فى أغسطس عام ١٩٤٤ وتكون المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون.

وكان ميثاق تكوين هذا المجلس الوطنى ينادى بتوحيد كل أهالى نيجيريا فى وحدة ضد الاستعمار للمطالبة بالحكم الذاتى وله أهداف ثقافية واجتماعية واقتصادية، ونظم الحزب شُعبًا وفروعًا له بنيجيريا كلها وأنشأ جمعيات تعاونية ورياضية ونسائية وكان رئيس الحزب هو «هربرت ماكولى» الذى توفى عام ١٩٤٦.

وانتشرت مبادىء الحزب وأثرت فى المواطنين لدرجة أنه نجح عام ١٩٤٥، أى بعد تأليفه بعام واحد فى تدبير حملة إضراب عام ضد تفكير حاكم نيجيريا فى إصدار قوانين توسع سلطة الحكومة فى السيطرة والتصرف فى الأراضى الزراعية والمناجم، وعرف هذا الإضراب باسم الإضراب الكبير، وقد ظهرت أثناءه المطالبة باصدار الدستور وضمان الحريات الأساسية.

وقد ظهر خلاف بين حركة الشباب وحزب المجلس بشأن هذا الإضراب، إذ أيده حزب المجلس وتقاعست عن تأييده حركة الشباب.

وبعد إصدار دستور عام ١٩٤٧م، سافرت لجنة من سبعة زعماء نيجيريين برئاسة الدكتور «أزيكو» لمقابلة وزير المستعمرات فى لندن للمطالبة بتعديل هذا الدستور، فلما رفضت وزارة المستعمرات عادت اللجنة وثارت نيجيريا ثورة دامية مما أرغم بريطانيا على التراجع وقبول إصدار دستور جديد.

وفى هذه الفترة كان رئيس حزب المجلس قد مات وبرز دور زعماء الشباب فى العاصمة والأقاليم وانتشرت الخلافات السياسية بين أعضاء الحزب وآثر بعض المنضمين إليه الخروج عليه والتفكير فى تأليف تنظيمات سياسية أخرى تحمل الطابع الانفصالى، وتعرض حزب المجلس لضعف فى التكوين بالرغم من نشاطه السياسى وأدى هذا إلى عقد مؤتمر للحزب فى مدينة كادونا عام ١٩٤٨ لتطهير صفوفه وإعادة تنظيم لجنته المركزية وإصدار دستور للحزب.

وفى عام ١٩٤٨م، اتفق بعض زعماء مدينة لاجوس وزعماء حركة الشباب

وبعض المنشقين من حزب المجلس ليكونوا حـركة انفصالية هدفهـا «توحيد مجلس زعمـاء وفروع قبائل اليـوريا» لخلق وأحياء فكرة وطنيـة ودولة منفصلة فى أراضى اليوريا، وهـذه الحركة بدأت تحت رئاسـة المحامى «سـيرالاكيـجا» عـضو المجلس التنفيذى فى نيـجيريا وقتذاك وأعلنت الحـركة أنها تعترف بنظام الرؤسـاء والزعماء وحكام القبائل وتعترف بزعامتهم ومـراكزهم الممتازة، وقد انقلبت هذه الحركة بعد ذلك إلى حزب جماعة العمل برئاسة «أقـولارا» المحامى وأحد أبناء قبائل اليوريا، وهذا الحـزب ينادى بدولة لليـوريا في غـرب نيجـيـريا فى نطاق اتحـاد نيـجيـريا الفيـدرالى، وانقلبت عدوى الانفصـالية إلى المنطقة الشـمالية حـيث تأسس مؤتمر شعب الشمال كمؤسسة ثقافيـة واجتماعية للمسلمين ثم انقلبت إلى حزب سياسى فى الانتخابات التـى أجريت عام ١٩٥١م. وكان رئيس هذا الحزب الحـاج «أحمد ساردونا كوتو». وهذا الحزب الأخيـر يعارض نشاط حزب المجلس الوطنى وفكرة القومية النيجيرية والحكومة الموحدة لنيجيريا وهو بهذا يتفق مع حزب جماعة العمل وإن كان لم يتم تـعاون سيـاسى بينهما مـطلقًا، وقد اتهم كـلا الحزبيين الدكـتور «أزيكوى». . . وحزبه بأن أغراضهم هى سيطرة قبائل الأيبـوا على مستقبل نيجيريا وباقى القبائل فيها. .

وقد مارس حزب مـؤتمر شعب الشمال نشاطه فى المنطقة الشمـالية حيث تعيش قبائل الهوسـا والفولا فى حين مارس حزب العمل نشاطه فى المنطقـة الغربية فقط حيث تعيش مجموعة قبـائل اليوريا، بينما مارس حزب المجلس نشاطه فى مناطق نيجـيريا كلها بما فى ذلك العـاصمة الاتحـادية وجنوب الكاميرون وإن كـان تأييده القوى السـاحق يأتى من المنطقـة الشرقيـة. ولم يقم أى تعاون بـين هذه الأحزاب الثلاثة الكـبرى إلا فى النادر حينمـا تألفت جمـاعة العمل والمجلـس الوطنى ضد حزب مؤتمر شعب الشمال وما يناله من تأييد الحكومة البريطانية فى نيجيريا، وأبرز مثل لهذا مـا حدث عام ١٩٥٣، حينما نشبت الأزمـة فى مجلس النواب الاتحادى حين تقدم أنطوان أناهور عضو حـزب جماعة العمل بقرار يطلب فيـه تحديد موعد إعلان الحكم الذاتـى فى نيجيـريا عام ١٩٥٦، ولكن قام عـضو من حـزب مؤتمر شعب الشمال يطالب بتعديل القرار المقدم بحيث يلغى الموعد المحدد وتكون الصيغة فى أقرب وقت ممكن. وحين قبل رئيس مجلس النواب التعديل ثار أنصار «ازيكو»

وأوولاو والذين أيدوه وأصرو على تحديد بقـاء الموعد فى عام ١٩٥٦م. وانسحب الحاج «أحمدو» وأنصـاره وهو يقول: «اليوم نشـهـد فى نيجـيـريا أخطاء اللورد «لوجارد» يقصـد ما أقدم عليه عـام ١٩١٤ من إدماج الشمـال والجنوب فى وحدة واحدة. وظهرت فى نيـجيريا أحزاب صغيرة، ومن بـين هذه الأحزاب نجد حزب اتحاد العناصر الشـمالية وهو امتداد لنشـاط الدكتور «أزيكوى» ومبـادئه فى المنطقة الشـماليـة، وحزب شـعب السـاحل وهو ينشط بين القبـائل التى لا تنتسب إلى مجموعة الايبوا فى شرق نيجيريا، وحزب شعب الوسط وهو ينشط بين الجماعات غيـر المسلمـة فى الشمـال والوسط، كمـا ظهر فى المنطقـة الغربيـة اتحاد اليـوريا الفيدرالى وأهدافه اجتماعية وثقافيـة كما يهدف للتعاون الفعال مع الايبور وغيرهم من القبائل فى نطاق جبهة وطنية متحدة.

وفى نيجيـريا وُجد نشاط لأعضـاء المذهب الشيوعى، فقـد اتجه الحزب الوطنى الديمقراطى بعد وفاة رئيـسة إلى أن يصبح حزبًا عماليًا وأصبـحت زعامته فى أيدى اليساريين، كـما ظهرت تنظيمات ثقـافية واجتماعـية وسياسية فى أوسـاط الشباب والطلبة والعـمال، مما أدى إلى اصدار قـانون عام ١٩٥٤، بموافقـة مجلس النواب الاتحادى، يمنع استيراد الأدب والثقافة الشيـوعية وحظر حركة السلام العالمى، كما أصدرت الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية قانونا يمنع الشيوعيين من تولى مناصب رئيسـية فى لجـان الخدمـات المحلية والإدارية والتـعليم وشئـون العمال والبـوليس والمواصلات أسـوة بالقانون الذى أصـدرته حكومة «نكروما» فـى ساحل الذهب. ومن أهم الأحزاب اتحـاد شعوب الكامـيرون الذى رأسه الدكـتور «فليكس رولاند مومى» وقد تكون الحزب فى أبريل عام ١٩٤٨م ليـطالب بكفاح وطنى مشترك بين أهالى وقبـائل الكاميرون الانجليـزى لتوحيد منطقـتى الكاميرون فى دولة مـوحدة مستقلة، وتكون أيضًا حزب الاتحاد الديمقراطى النسائى الكاميرونى وحزب الشباب الديمقراطى الكاميـرونى وقد مارست هذه الأحزاب نشاطها فى منطقـتى الكاميرون وعارضت اجراءات الحكومة البريطانية الخاصـة بادماج منطقة الكاميرون وعارضت إجراءات الحكومة البريطانية الخاصة بإدماج منطقة الكاميرون الإنجليزى فى نيجيريا، قد ترتب على اشتـداد مقاومة الأحزاب السـياسية الكاميـرونية أن تم فصل جنوب الكاميرون عن منطقة شرق نيجيريا واعتبرت وحدة منفصلة فى الدستور الأخير.

وهذه الأحزاب الثلاثة وصفت نفسـها بأنها أحزاب ديمقراطية تقدميـة، ويتهمها الاستعمار بأنها أحزاب شيوعية حتى يتمكن من مقاومة حركتها ونشاطها الوطنى، وقد تفاهمت الحكومـة الإنجليزية والفرنسية بشأن هذه الأحـزاب، وقاما بحل هذه الأحزاب الثلاثة فى منطقة الكاميرون وتحريم نشاطها وتم نفى ١٣ زعيمًا من زعماء الكاميرون إلى السودان حيث أقاموا فى مصر.

الفصل الثالث

نقابـات العمـال

حينمـا نتحدث عن التحـضير لاستـقلال أفريقـيا الذى لم يتم سلمياً فى كـافة الأحوال، بل ووجه من جانب الاستعمار بالحديد والنار وراح مئات الآلاف ضحية لهذا الاستقلال، يجب أن نعترف بأن الفترة الـسابقة على استقلال الدول الأفريقية قد شهـدت مولد الكثير من نقـابات العمال المحلية التى سـاهمت بما قامت به من اضرابات فى تحقيق الهدف، فمثلاً فى غانا كانت المظاهرات التى قام بها المتعطلون من موظفى الحكومة السابقين فى عام ١٩٤٨ والإضراب العام سنة ١٩٥٠ هى التى أدت إلى انتصارات حزب المؤتمر الشعبى فى غانا.

وفى نيجـيريا كان الإضـراب العام لسنة ١٩٤٥ وإطلاق الرصاص على عـمال المناجم فى إينوجو عـام ١٩٤٩، والإضراب العام الذى حدث احـتجاجاً على هذه المذبحة، والإضـراب الناجح الذى تلاه عام ١٩٥٠ احتجـاجاً على شركة أفـريقيا المتـحدة هو الذى دفع المجلـس الوطنى لنيجـيـريا والكاميـرون والحـركة الوطنيـة النيجيرية كلها إلى الأمام دفعة قوية فى فترة ما بعد الحرب.

وفى كينيـا كان الإضراب الـعام الذى حدث عـام ١٩٥٠ سابقاً لإعـلان حالة الطوارئ التى أعلنت عام ١٩٥٢.

كما أن إضراب عمال المناجم فى اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩٤٦ كان نقطة تحول فى سير كفاح الشعب الأفريقى فى ذلك البلد بعد الحرب.

ولقد أثارت سلسلة الإضـرابات الضخمـة فى روديسيا الشـمالية ولاسيـما فى الحزام النحـاسى فى أعوام ١٩٣٥، ١٩٤٠، ١٩٥٢، ١٩٥٦ الشـعور الوطنى فى جميـع أنحاء وسط أفريقيـا قبل قيام الاتحـاد وبعده، ومما تجذر ملاحظتـه أيضاً أن تكوين النقابات العماليـة فى معظم المناطق الأفريقية كان سابقـاً لتأسيس المنظمات السياسية والوطنية القوية التى توجد اليوم.

وليس ثمة من يجادل فى أن الثورة الحديثة المناهضة للاستعمار فى أفريقيا إنما هى نتيجة كفاح الطبقة العاملة أو فى أن دور القطاعات الأخرى من السكان فى الحركات الوطنية أمر غير ذى أهمية كبيرة فجهود العمال كانت على جانب كبير من الأهمية.

وكان رد فعل أغلبية أصحاب الأعمال الأوروبيين فى القارة فى بداية القرن العشرين إنما يتمثل فى كلمات «ابوت جروجان» الذى أصبح فيما بعد مدافعاً قوياً عن سياسة الشنق الجماعى خلال فترة الطوارئ فى كينيا عام ١٩٥٥.

فقد كتب «جروجان» يقول فى كتابه: «من الكاب إلى القاهرة» الذى صدر عام ١٩٠٠: إن الشئ المطلوب إنما هو إقامة نظام سليم طيب من العمل الإجبارى وإنه يجب أن يرغم الأفريقيون على العمل شهوراً كثيرة فى السنة، ثم أضاف فى تهكم: إن هذه السخرة يجب أن تسمى (التعليم الإجبارى).

ومضى «جروجان» يقول: «إنه فيما يتعلق بتحديد أجور للأفريقيين ينبغى أن يكون المعدل منخفضاً جداً».

ولقد نحى «جروجان» جانباً كافة الاعتبارات الإنسانية عندما سخر وتهكم من الاقتراح الخاص بأن أى أوربى يشرف على إقليم ما فى أفريقيا «يجب ألا يعطى الوطنى أكثر من خمس وعشرين جلدة».

وكانت هذه السياسة الإقطاعية الوحشية إزاء العمال الأفريقيين، كما أظهرت الأحداث يتبعها غالبية أصحاب الأعمال الأوروبيين فى أفريقيا، وكذلك السلطات الحكومية المختصة.

وقبل الحرب العالمية الثانية كان العمال الأفريقيون محرومين من أى حقوق نقابية باستثناء العمال الأفريقيين فى اتحاد جنوب أفريقيا، وفى المستعمرات الفرنسية الأفريقية لفترة قصيرة فيما بين عامى ١٩٣٦ - ١٩٣٨ أثناء حكم الجبهة الشعبية الفرنسية.

ولقد كانت محاولات العمال الأفريقيين لتنظيم أنفسهم وإنشاء نقابات للنضال فى سبيل تأكيد مطالبهم كانت كل هذه المحاولات تسحق فى الغالب بالقوة

الغاشمة.

وكانت السيطرة البريطانية على عمال أفريقيا تواصل تسلطها عليهم بوسائل القمع دون غيرها، وكانت النقابات العمالية عملاً غير قانونى فى جميع المناطق التى تشرف عليها بريطانيا تقريباً، وقد أعلن «جيمس جريفنس» وزير الدولة لشئون المستعمرات فى حكومة العمال فى عام ١٩٣٠ أنه لم يكن هناك سوى ثلاثة نقابات عمالية مسجلة فى جميع الأقاليم المستعمرة.

وبصفة عامة كانت محاولات إنشاء نقابات عمالية وتنظيم العمال وعقد الاجتماعات أو الاشتراك فى المواكب أو نشر مواد تتعلق بأحوال العمال تعتبر من قبيل تدبير المؤامرات أو الثورات، وسرعان ما يتم القضاء عليها وبالطبع كان هناك كفاح وكانت هناك إضرابات، وإن كانت السلطات تعتبرها محاولات للقيام بثورة وتعالجها بكل ما فى القانون من قوة وعنف سواء بالطرق البوليسية أو العسكرية وكان أولئك الذين يحاولون تنظيم العمال فى محاولة اقصائهم أو الاستجابة لمطالبهم تعرف أسماؤهم حتى إذا ما ألقى القبض عليهم لا يلقون أدنى عطف من السلطات الحاكمة، وكانت غالبية الأحكام التى تصدر ضدهم هى السجن أو النفى، أما العمل الجماعى فكان دائماً يقابل بالضرب وإطلاق رصاص البنادق.

وبالرغم من هذا القمع ظل العمال الأفريقيون يناضلون فى بطولة عشرات السنين لتحسين أحوالهم وللفوز بحقهم فى التنظيم، وقد حدث أول اضراب أفريقى عام ١٨٧٤ عندما انسحب العمال من أعمالهم فى فريتاون بسيراليون وفى اتحاد جنوب أفريقيا أيضاً تقارير عن اضرابات أفريقية حدثت قرب نهاية القرن التاسع عشر.

كما أن ثمة محاضر عن إضراب عمال السكك الحديدية فى سيراليون عام ١٩١٩ وعمال السكك الحديدية فى نيجيريا عام ١٩٢١ وإضراب عمال سكك النيجر الفرنسية الحديدية عام ١٩٢٥، وفى نيجيريا أنشئت أول نقابة عمالية لعمال الخدمات العامة فى عام ١٩١٢.

ولقد تطور الكفاح الإضرابى الضخم فى جنوب أفريقيا بعد الحرب العالمية الأولى خلال عامى ١٩١٩/ ١٩٢٠، ومن أبرز هذه الإضرابات تلك التى قام بها

عمال الشحن والتفريغ والسكك الحديدية فى كيب تاون.

وقد أدى هذا التطور فى اتحاد جنوب أفـريقيا إلى إنشاء اتحاد العـمال الصناعيين والتجـاريين، وهو اتحاد عام ضـخم ولكنه ينطوى على جمـيع المشكلات ونواحى الضعف بسبب التدخلات الغربية الأولى لإنشاء اتحاد ضخم موحد.

ونتـيجـة لنواحى الضعـف الداخلى ولأساليب القـمع التى تتبعـها الحكومـة وأصحاب الأعمال، سرعان ما انهار الاتحاد وأصبح مجرد ذكرى فى أذهان العمال الأفريقـيين، ذلك الاتحاد الذى كـان يضم فى ذروته خلال الـعشرينات مـن القرن الحالى مائة ألف عامل.

غيـر أنه بالرغم من هذه الجهـود الريادية الجريئة الهـامة، فـإن الفترة قـبل عام ١٩٤٥ يمكن اعتبارها بأنها الفترة التـى شكلت اللبنة الأولى لتنظيم الطبقة الأفريقية العاملة وهى فترة كان الاستعمار فيها قادراً على الحيلولة دون ظهور نقابات عمالية أفريقية على نطاق جماهيرى.

ولقد شـهدت الفـترة من ١٩٢١ - ١٩٢٣ ثورات كبـيرة فى كيـنيا، فقـد ساد التـذمر وعم المـلل فى أعقـاب الحـرب العالمـية الأولى، وأدى عـدم الاسـتقـرار الاقـتصـادى إلى انتـشار البطالـة، كمـا نزعت ملكيـة أراضى كثـيـرة لإخلائهـا للمستوطنين البريطانيين، وبذلت محاولات لتـخفيض أجور العمال الأفريقيين إلى الثلث، كمـا زيدت ضريبة الرأس التى كان على جـميع الأفريقيين أن يدفـعوها، وإلى جانب هذه المظالم التى سـبق أن أثارت السخط والنفوس كانت هـناك أعمال السخرة.

وفى يوم ٢٤ من يونيو عـام ١٩٢١ عقد فى داجوريتـو بكينيا اجتـماع لإعلان الاحتـجـاج وذلـك بمعونـة «رابطـة شبـاب الكيكويو» التى كـانت قـد تكونـت حديثاً، وقد أعلن المجتمعون استنكارهم لأعمال السخـرة التى تسخر فيها النســاء والبنات.

وفى الشهر التـالى عقدت اجتـماعات كثيـرة، وهرع الألوف إلى التنظيم وقدر عدد من حضـروا أحد هذه الاجتمـاعات فى نيروبى بعشـرين ألف عامل وسارت المظاهرات تنتقل من قرية إلى قـرية لإثارة شعور الناس وتنظيمهم فى جـميع أنحاء

كينيا.

وقد وجهت الدعوة إلى القيام بإضراب عام وهو أول إضراب من نوعه فى كينيا، ومن أوائل الإضرابات المعروفة فى القارة الأفريقية، فهجر الألوف أعمالهم وتوقف الذين يعملون فى المزارع الأوربية عن العمل ورفض الخدم فى المنازل إعداد الطعام لمستخدميهم من البريطانيين.

وبعد أن أعطيت وعود كاذبة بتخفيض الضرائب ورفع الأجور وهى مناورة لوقف الإضراب - عمد الاستعمار البريطانى إلى مواجهة هذا النشاط الشعبى بكل ما يتضمنه الإرهاب الاستعمارى من قوة وعنف، وتمت تعبئة كتيبة البنادق الأفريقية الملكية، وهى كتيبة أفريقية بقيادة ضباط بريطانيين وحاصرت القوات منزل «ثوكو» قائد حركة الإضراب، حيث ألقى القبض عليه وعلى أخيه يوم ١٥ من مارس ١٩٢٢، وتم الاستيلاء على جميع سجلات ووثائق الرابطة وأخذت إلى مركز البوليس.

ومرة أخرى أضرب العمال وسار موكب ضخم منهم إلى السجن الذى يقيم فيه «ثوكو» مطالبين بالإفراج عنه، وردت الحكومة عليهم بالقوات والعربات المصفحة والمدافع الرشاشة، وقبل أن يتمكن الجمهور من التفرق صدرت الأوامر إلى القوات بإطلاق نيرانها وحدثت مذبحة.

وأعقب ذلك موجة من الاعتقالات الجماعية.

وصدرت أحكام على المئات بالسجن مدداً تتراوح بين عامين وثلاثة أعوام وبالغرامة على غيرهم لانقطاعهم عن العمل بدون إذن صاحب العمل.

وهكذا قوبلت أول محاولة على نطاق واسع من جانب الطبقة العاملة فى كينيا لتنظيم نفسها، قوبلت بأساليب القمع البشعة وتم سحقها.

ولم يكن ثمة مصير أفضل ينتظر عمال السكك الحديدية فى سيراليون، ففى عام ١٩٢٦ بعد معارك واضرابات متكررة، أنشأ العمال هناك اتحاد عمال سكك سيراليون الحديدية وكتبوا قائمة بمطالبهم وقدموها إلى المدير الأوروبى للسكك الحديدية.

وقد ردت الحكومة على ذلك بطرد عـدد من زعماء العمال من الخـدمة وعندما أضرب العمال احتجاجاً على هذه الإجراء قوبلوا بالقمع والبطش الجماعى.

وقد واجـه العمال فى أوغندا مـعاملة مماثلة وسحـقت محاولة لإنشـاء نقابات عمالية عـام ١٩٢٩، وهاجم الموظفون بمصاحبة البوليس المسلح العـمال فجأة أثناء اجتـماعهم بإحـدى الكنائس الصغيـرة، حيث قتل خمـسة عمـال وجرح ثلاثون آخرون، ومـرة أخرى بررت السلطات المحـلية ومكتب المسـتعمـرات فى لندن هذا العمل الوحشى بأنه إجراء ضرورى ضد الشعب والتمرد.

وقد استمـر هذا النوع من القمع فى أفريقيا طوال فتـرة ما بين الحربين وإن كان القمع لم يتـمكن - دائماً - من الحـيلولة دون فوز العمـال الأفريقيين بانتـصارات ومكاسب جزئية.

ومثلاً عندما أضرب البـحارة فى باتهيرست بجامبيا فى شهرى أكـتوبر ونوفمبر عام ١٩٢٩ طوال اثنين وستين يوماً وسـاندهم قيام اضراب عام فيما بعـد، استمر عشرين يوماً برغم الغارة المسلحة التى شنها البـوليس على العمال والتى جرح فيها نحو أربعين عاملاً اضطرت الحكومة اضطراراً إلى الاعتـراف بجمعية البحارة ورفع أجورهم وإعطائهم ضمانات بعدم الغدر بهم.

وكان هذا الإضراب العـام الأول من نوعه فى تاريخ باتهيرسـت، حيث ساندته مساندة كامـلة نقابة العمال فى باتهيرست التى انضـمت إليها جمعيـة البحارة أثناء الإضراب.

كان هذا الانتـصار فى جامبيـا استثناء من القاعـدة العامة، فلم يتغـير شئ من الوضع العام فى هذه الفتـرة التى كانت تتميز بالقـمع والبطش وسحق الإضرابات بالقوة المسلحة والحيلولة دون إنشاء نقابات عمالية.

وكانت الـسلطات الحاكـمة تتبع هذه الـسياسـية، بغض النظر عـن نوع الحزب الحاكم فى بريطانيا، إذ لم يكن ثمـة خلاف كبير بين حكومة المحـافظين أو العمال فيما يتعلق بمسألة علاج الإضرابات التى تحدث فى المستعمرات.

وفى روديسيا الشـمالية أطلقت النيران على عمال المناجم الأفـريقيين فى الحزام

النحاسى عندما أضربوا عام ١٩٣٥ احتجاجاً على زيادة الضرائب، كما أطلقت عليهم النار أيضاً عام ١٩٤٠ عندما أضربوا هذه المرة مطالبين برفع أجورهم، فقتل سبعة عشر أفريقيا وأصيب ثلاثة وستون منهم بجراح.

وعندما عم الإضراب مومباسا بكينيا عام ١٩٣٩ قام البوليس، تساعده تعزيزات من نيروبى، بمهاجمة المشرفين على الإضراب وألقى فى السجن ما يقدر بخمسمائة عامل، وفى الفترة نفسها نشب إضراب فى ميناء تانجا بتنجانيقا من أجل رفع الأجور، فاستدعى البوليس وقضى على الإضراب بوحشية.

وهكذا، وبعد عرض بعض الأمثلة نجد أن الوعى العمالى كان سنداً حقيقياً للاستقلال ولم يعبأ هؤلاء بالتضحيات الجسام التى قدموها لاستقلال بلادهم.

ومع ذلك، ورغم محاولة القضاء على روح انتفاضة العمال فى كل مكان، نجد أن كلاً من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية تحاول السيطرة على نقابات العمال وعلى الحركات العمالية فى أفريقيا، وسنعرض لذلك فيما بعد.

دور عمال أفريقيا:

كان من الواضح أن أساليب الحكم القديمة التى كانت تتبعها الدول الاستعمارية لإدارة شئون الدول المستعمرة لم تعد كافية لإحكام القبضة عليها، فكان لابد من إيجاد أساليب إضافية جديدة لتمكن بريطانيا من الاحتفاظ بقبضتها على الإمبراطورية الاستعمارية.

وفى عامى ١٩٣٩/٣٨ قامت لجنة «فوستر» ولجنة «موين» اللتان شكلتهما الحكومة البريطانية للتحقيق فى أسباب اضرابات جزر الهند الغربية ولتنصحا الحكومة على اتباع الخطوات التى يجب عليها اتخاذها لتتحاشى تكرار هذه الأحداث، وقد قامت اللجنتان برسم السياسة الجديدة التى يجب اتباعها.

وكان من أهم نقاط هذه السياسة هو: إنشاء نقابات عمالية تحت إشراف الحكومة لتتعاون مع أصحاب الأعمال، ومع الحكومة، ولتكون بمثابة ستار تقوم الحكومة من ورائه بالعمل على تحطيم المنظمات الوطنية الحقيقية للعمال.

غير أن هذه السياسة الجديدة لم تكن تتبع دون قدر كبير من الشكوك والمخاوف

وكـان من الضرورى أن يمارس العـمال مـزيداً من الضـغط على الحكومة قـبل أن يضطر الاستعمار على الاعتراف بها.

وقـد أعلن مدير الأعـمال فـى كينيـا عام ١٩٣٩ فى تـقريره الذى كـتبـه عن الإضراب الذى حدث. فى مـومباسا واستـمر أسبوعين إنه لا يحبـذ إنشاء نقابات عمالية للوطنيين لأن الوقت لم يحن بعد لاتخاذ هذه الخطوة.

ويكشف تقـرير وزارة العمل فى كـينيا عـام ١٩٤٢ عن أن مثل هذا الإحـباط للنقابات العماليـة الأفريقية لم يكن يقتصر فـقط على الكلمات، وإنما كان يحظى بتأييد كامل من جانب حكومة كينيا، وقد جاء فى التقرير ما يلى:

«لست أتردد فى القـول بأنه لو لـم تكن وزارة العـمل قويـة لكانت اضطرابات العمال فى كينيا عام ١٩٤٢ قد بلغت درجة كبيرة من الشدة والخطورة، فإن العامل الأفريقى يستيقظ على الحقيقة القائمة بأنه يمتلك يداً قوية جداً».

ولقد عبر اللورد «هيلى» فى طبعة ما قبل الحرب من كتابه «مساحة أفريقية» عن الأزمة التى واجهت الاستعمار البريطانى فى تلك الفترة بقوله:

«قد يكون ثمة تساؤل: هل العمال الأفريقيون بصفة عامة على جانب كاف من التقدم والكفاية التى تسمح لهم بالتنظيم وإنشاء نقابات عمالية فعالة؟

وهل فى وسع هذه النقابات أن تخـدم أى غرض فى الأقاليم التى تنهض فـيها الدولة بمسئولياتها الكاملة فيما يتعلق بأحوال العمل والعمال؟

مهـما يكن من أمر فقـد أثبتت التجـربة أنه من المستحسـن تطبيق بعض النظم والأساليب الجماعـية للتنفيس عن المظالم التى قد تظل خافـية على السلطات حتى تنشب الإضطرابات».

وبالطبع سمح الاستعمار البريطانى آخر الأمـر للإفريقيين بتكوين نقابات عمالية لا للكشف عن المظالم التى إن ظلت مجهولة للسلطات فستؤدى إلى قيام مظاهرات شعـبية واضطرابات، وإنما نتيـجة للضغط من جـانب العمال الذين صمـموا على إنشاء النقابات والهيئات والكفاح من أجل مصالحهم.

وقد ذكر أحد زعماء نقابات العمال اليمينيين فى تقريره الرسمى الذى أعده عن المنظمات النقابية والعلاقات الصناعية فى ترينيداد لتقديمه إلى وزير الدولة البريطانى لشئون المستعمرات عام ١٩٤٧، وذلك على إثر الاضطرابات التى نشبت فى حقول البترول فى ترينيداد، ذكر نقلاً عن تقرير لجنة فوستر دعوتها إلى: «إقامة علاقات أفضل بين العمال وأصحاب الأعمال»، لا لتحاشى تكرار حوادث ١٩٣٧ فحسب، وإنما يضاف إلى ذلك أنه «منذ قيام الإضراب قام العمال بمحاولة خطيرة لتنظيم أنفسهم فى نقابات عمالية».

وبعبارة أخرى كان العمال برغم أنف أصحاب الأعمال والحكومة.. يشقون طريقهم وسط إجراءات القمع والبطش لإنشاء منظماتهم النقابية وللقيام بإضرابات من أجل زيادة أجورهم وتحسين أحوالهم، وكانت هذه تجربة لم تعد الحكومة لتستطيع الوقوف فى وجهها، والبديل الوحيد لذلك هو أن تسبق هذا التطور وتسارع إلى إنشاء نقابات تحت إشراف الحكومة.

وهكذا أوصت اللجنة بتشجيع إنشاء النقابات المصرح بها من جانب وزارة العمل وفقاً للخطوط النقابية المعروفة، ومن هنا كان النظام: نقابات تشرف عليها الحكومة لتضمن أرباحاً لأصحاب الأعمال بدون اضطرابات.

وبناء على ذلك أدخلت التشريعات طوال فترة الحرب فى مستعمرة تلو مستعمرة من أجل إكساب الصفة القانونية للنقابات العمالية، ففى عام ١٩٣٩ أدخل قانون نقابات العمال فى نيجيريا، كما أدخل قانون مماثل فى سيراليون عام ١٩٤٠، وفى ساحل الذهب «غانا» عام ١٩٤١، كما شهد العمال إدخال قانون آخر فى تنجانيقا، وفى عام ١٩٤٣ اكتسبت النقابات العمالية فى كينيا الصفة القانونية، وهكذا سارت الأمور.

وبينما اضطر مكتب المستعمرات البريطانى إلى السماح بإنشاء النقابات العمالية، فإنه كان حريصاً على ملء التشريعات النقابية بشتى القيود التى تعوق أى مزيد من التطور فى الحركة النقابية الأفريقية، وتضمن استمرار وضع هذه النقابات تحت إشراف الحكومة.

ولم يبدأ بالفعل وضع هذه السياسة الجديدة موضع التنفيذ إلا بعد الحرب

العالمية الثانية، وكان ذلك لأسباب واضحة.

فقد ساعدت تجارب الحرب ضد الفاشية والنصر الذى أحرز فى هذه الحرب على إنطلاق حركة كبرى من التقدم الديمقراطى والتحرر الوطنى فى العالم وفى المستعمرات، وسرعان ما علم العمال نتيجة لوعيهم باحتمالات الموقف الجديد على تطوير التنظيم النقابى، ومن ثم اقتنصوا من الحكومة الاستعمارية البريطانية اعترافاً قانونياً بالنقابات، ومما يسترعى الملاحظة أن من نتائج الحرب قيام مراكز نقابية فى جميع أنحاء العالم المستعمر.

وكان العامان ١٩٤٥، ١٩٤٦ بارزين فى هذا الشأن ولاسيما فى آسيا.

ولقد هبت هذه الموجة من النشاط النقابى على أفريقيا أيضاً مخترقة الحواجز والاستحكامات المنيعة التى ظلت ردحاً من الزمن تكتم أنفاس العمال الأفريقيين، وفى الوقت الذى تم فيه تكوين مؤتمر النقابات العمالية المصرية (مايو ١٩٤٦) ونقابات العمال التونسيين (أكتوبر ١٩٤٦) والاتحاد العام للنقابات فى المغرب (١٩٤٦)، ثم إنشاء مؤتمر النقابات العمالية فى نيجيريا ومجلس النقابات العمالية لغير الأوربيين فى البرتغال والنقابات العمالية فى غانا وغيرها من الأقاليم الأفريقية.

وهكذا أصبح من الصعب على الحكومة البريطانية أن تحتفظ بسيطرتها على عمال المستعمرات بواسطة القمع فقط، ذلك لأن عمال المستعمرات لم يكونوا يرغبون صراحة فى مواصلة حياتهم بالطريقة القديمة، كما كانوا من القوة بحيث يستطيعون أن يجعلوا من هذه الطريقة شيئاً عديم الجدوى.

وفضلاً عن ذلك، فقد جعلت الوعود التى أعطتها الحكومة البريطانية خلال الحرب، والتأثير المذهبى على عقول العمال البريطانيين نتيجة للانتصار على الفاشية، وجعل من الصعب على الحكومة البريطانية إخمادها الكامل للنقابات العمالية فى المستعمرات، كما أن الدور الذى لعبه ممثلو الاتحاد السوفيتى وغيره من الدول الاشتراكية فى مجالس الأمم المتحدة، كان من الأهمية بمكان، حيث عمدوا فى إصرار إلى كشف النقاب عن الاستعمار بشتى صوره ومظاهره.

وثمة عامل هام كان على الاستعمار البريطانى أن يأخذه فى اعتباره وهو إنشاء

الاتحاد العالمى لنقابات العمال فى عام ١٩٤٥.

وكانت هذه المنظمة العمالية الدولية تضم بين صفوفها ليس فقط، النقابات العمالية فى الدول الرأسمالية، وإنما تضم النقابات العمالية فى الدول الاشتراكية، إلى جانب نقابات المستعمرات والدول التى كانت مستعمرة، وهكذا احتضن الاتحاد العالمى لنقابات العمال الأغلبية الساحقة للعمال المنظمين فى العالم، ذلك الاتحاد الذى كانت سياسته الصريحة منذ بداية إنشائه هى بذل التأييد الأدبى والمادى للعمال فى المستعمرات ومعارضة شتى صور الاضطهاد العنصرى.

وفى ضوء كل هذه التطورات اضطرت الدول الغربية لأن تسعى وراء طرق جديدة للضغط على العمال، فمن ناحية حاولت جاهدة أن تشيع الفرقة والضعف فى الاتحاد العالمى لنقابات العمال.

ومن ناحية أخرى كان عليها أن تجد طرقاً جديدة للتصرف مع الحركة النقابية النامية داخل حدود المستعمرات.

وتكشف التقارير عن هدف هذه السياسة الجديدة التى فرضتها الضرورة التاريخية على الحكومة البريطانية، مما جعلها تفكر فى تعيين مستشارين لنقابات العمال: «لضمان أن يكون تقدم الحركة النقابية العمالية فى شرق أفريقيا على أسس سلمية ومتفق عليها فى طريق المساعدة والمشورة العلمية حتى يتعلم النقابى عديم الخبرة طرقاً جديدة فى إدارة الأعمال، ويتشجع على إجراء المفاوضات بأسلوب معقول بدلاً من الإنهماك فى مطالب كثيرة يصاحبها التهديد بالإضراب الذى لم يكن له من نتيجة سوى الإضرار بأصحاب الأعمال».

وقد أثبتت الحقائق فيما بعد أن: «الأسس السليمة المتفق عليها إنما تعنى الاستعداد لمنح أصحاب الأعمال ما يحتاجون إليه»، وأن النقابى العديم الخبرة إنما يعنى: «العمال الذين يكافحون من أجل مطالبهم العادلة الذى لا يرى فيها صاحب العمل إلا إسرافاً وتبذيراً».

وكذلك يعترف تقرير لجنة التحقيق فى اضطرابات المناطق الشرقية من نيجيريا فى نوفمبر عام ١٩٤٩ «بأن كثيرين من موظفى الحكومة كانوا يعتبرو ن أن الأفريقى الأصلى لم يصبح بعد مستعداً لدخول الحركة النقابية، ولكن الحقائق لابد أن

تواجه، فالحركة النقابية جزء لا يتجزأ من قانون نيجيريا الذى لا يمكن تجاهله ولابد من تنفيذه».

ولعل أوضح كشف لهذه السياسة البريطانية الجديدة إزاء النقابات العمالية فى المستعمرات نجده فى كتاب: **«الحركة النقابية فى المستعمرات الأفريقية»**، وهو رسالة كتبها «إليوت» عام ١٩٤٩، الذى أصبح فيما بعد مستشاراً نقابياً فى روديسيا الشمالية ثم وزيراً للعمل فى كينيا، **يقول «إليوت» فى كتابه:**

«إن العمال الأفريقيين يتزايد وعيهم بسرعة ويعتقدون بأن من مصلحتهم أن ينظموا أنفسهم وأن يعملوا بصفة جماعية سواء سمح لهم بذلك أصحاب الأعمال أو الحكومات أو أى شخص اخر أم لم يسمح، ومثل هذا التنظيم والعمل الجماعى غير المسموح به وربما غير القانونى قد يتزعمه رجال أكثر ثورية وأكثر عدم مبالاة من زعماء النقابات الحالية المعترف بها».

«وأنه لكى نحول دون العمال الأفريقيين وتطوير منظماتهم النقابية الثورية، من الأفضل أن نمنحهم **«التشجيع والمعونة»** حتى نضمن أنهم تحت زعامة **«العمال الأفريقيين الأفضل»**، ومن ثم يكون سلوكهم أكثر شعوراً بالمسئولية وأكثر فائدة» أى أكثر فائدة بالنسبة لأصحاب الأعمال.

من الواضح أن مسألة النقابات العمالية فى المستعمرات لم تعد تحتمل تأخيراً، فلابد من مواجهة الواقع ولابد من إيجاد طريقة تمنح بها الامتيازات على الورق مع الاحتفاظ بالسيطرة فى الواقع.

وثمة موضوع واضح يمكن أن نراه فى محاولة السيطرة على العمال هى مسألة الخوف من الاستقلال الوطنى، ومن الشائع فى تلك الأيام ولاسيما وسط أكثر المناهضين لمنح الاستقلال الوطنى للبلدان الأفريقية والآسيوية هو محاولة تولى الزعامة ومكان الصدارة فى الاستقلال السياسى الذى تفوز به كثير من هذه الدول، ويزعم البعض أن الهند وبورما وغانا وغيرها من الدول قد منحت الحرية على أيدى بريطانيا الكريمة لا على أيدى أبنائها.

والحقائق تؤكد أن شعوب هذه الدول كافحت ضد الاستعمار البريطانى طوال عشرات السنين فى سبيل حريتها، وكان العمال على رأس الحركات المناهضة

للاستعمار، وتعرض الألوف منهم للسجن والنار والجلد، كما أصيب الكثيرون بجراح خلال الحملات الجماعية التى خاضتها الطبقة العاملة فى هذه البلدان خلال الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن، وذلك فى سبيل الحصول على الاستقلال الوطنى.

وعندما سمح أخيراً لهذه البلدان بالاستقلال السياسى، وقد تم ذلك بالصورة وبالأمل فى أن يكون هذا الاستقلال شكلياً، وفى أن تكون التدابير الجديدة والدساتير التى توضع وغيرها من الإجراءات إلى جانب سياسة الحصار الاقتصادى التى مارستها الدول المستعمرة ومستشاريها الذين يتركون للقيام بمهامهم كمستشارين فى أى ميدان كان المأمول أن يكون كل ذلك كافياً لتمكين الاستعمار من مواصلة حكمه لهذه البلدان فى صورة جديدة.

غير أنه مهما كانت نوايا الاستعمار، فقد أثبتت الحوادث فى وضوح أنه حتى منح الاستقلال الشكلى ومجرد فتح الباب ولو بوصة واحدة يعد بمثابة البداية لتجربة لا يمكن وقفها بسهولة، وأن شعوب المستعمرات وقد وضعت قدمها فى الباب المفتوح سوف تدفع هذا الباب لتفتحه على مصراعيه، وفى كل فترة توسع نطاق حريتها فى الوقت الذى تضيق فيه قاعدة العدو وتتقدم هى فى سرعة متزايدة نحو التحرير التام.

إن ما أخذه الاستعمار فى حسابه عندما منح الامتيازات الخاصة بالنقابات العمالية ليشبه ما كان فى اعتباره عندما استسلم فى الجبهة السياسية، كانت المسألة فى كلتا الحالتين مسألة استخلاص الفضيلة من الضرورة.

إن تطور كفاح الطبقة العاملة فى المستعمرات خلال السنوات الأربعين السابقة على الاستقلال، أرغم الاستعمار على أن يسعى وراء أسلحة جديدة محاولاً إضعاف النقابات العمالية فى المستعمرات، وإشاعة الفرقة والانقسامات فى صفوفها وإضعاف قدرتها على الكفاح، فإذا لم يستطع الحيلولة دون تقدم الحركة النقابية فى المستعمرات فإنه يضمن على الأقل أن تتقدم مثل هذه النقابات على «أسس سليمة»، وهى الأسس التى يقصد بها أن يكون متفقاً عليها فى واشنطن ولندن والاحتكارات الكبرى التى تستنزف ملايين الجنيهات كأرباح سنوية من المستعمرات.

مستشاروا نقابات العمال:

صنع الاستعمـار البريطانى سلاحاً خاصاً لمواجهة النقـابات العمالية وهى فكرة تعيين مستشارين عماليين وهؤلاء المستشارون إما من موظفى النقابات وإما غالباً من موظفى وزارة العمل الذين ليس لهم سابق معرفة إطلاقاً بالنقابات العمالية.

وكان من المؤكد أن مـستشارى نقـابات العمال الذى تم تعيـينهم إنما هم بالفعل جزء من جهاز الحكومة.

وقد بذلت بريطانيا مـحاولات ضخمة لإقناع العمال وعـامة الشعب بأن هؤلاء المستشارين لا عـلاقة لهم بالحكومة البريطانية وإنما هم يعملون باستـقلالية لصالح عمال المستعمرات دون غيرهم.

ومهما يكن من أمر فالواقع الفعلى والممارسة العملية أكدت أن المستشارين كانوا جزءاً لا يتجزأ من الحكومة وكانوا يعملون فعلاً فى وزارات العمل فى المستعمرات وهى التى تدفع لهم مرتباتهم وتصـدر إليهم التعليمات وما عليـهم إلا التنفيذ دون مراعاة لصالح العمال، وإنما الهدف هو طبعاً خدمة المستعمر.

ويختلف اللقب الممـنوح لهؤلاء الموظفين من إقليم لآخر، فـفى بعض الحالات يسمى مستشـار النقابات العمالية باسم **«ضابط العلاقـات الصناعية»** وأحياناً يسمى **«ضابط العمل»**، ولكن مهما كان اللقب فإن طبيعة العمل تظل ثابتة، وهى مكافحة الروح الثورية داخل الحركات النقابية وتشجيع التعاون الطبقى.

وقد كـشف كـثيـراً من تقارير وزارات العـمل فى المستـعمـرات عن أن هؤلاء المستشارين كانوا يلعبون دوراً بارزاً فى وضع الخطوط الرئيـسية للتشريعات المناهضة للحركة النقابية العمالية فى أفريقيا.

كما أنهم كـانوا يشتركون فى مشروعـات تجنيد العمال فى الأقاليم الأفـريقية، وهى المشروعات التى تمد الزراعيين الأوربيين بحاجـتهم من العمال بموجب العقود رخيصة الأجور وهى أقرب فى واقعها إلى السخرة.

ومما يلقى بعض الضوء على شـخصية هـؤلاء المستشارين العـماليين أنه من بين واجباتهـم تقديم المشورة إلى أصحاب الأعـمال، أيضاً فيـما يتعلق بكيفـية تطوير

وتقوية تنظيمهم فى مواجهة العمال.

ولا حاجة إلى الظن بأن مجئ مستشارى النقابات العمالية قد خفف من حدة الاضطهاد للعمال، فعلى العكس كان وجودهم سبباً فى أن يعمد رجال الأعمال ورجال البوليس فى معاملتهم بقسوة، ومنذ توليهم مهامهم وقعت العديد من الاصطدامات والحوادث بين العمال والحكومة.

ولقد شهدت السنوات السابقة على عام ١٩٦٠ موجة طاغية من القوانين المناوئة للنقابات العمالية أصدرها حكام المستعمرات لتحريم الإضرابات وتقييد حرية النقابات العمالية، والتدخل فى حرية الخطابة والصحافة والاجتماعات، وكثيراً ما عطلت الصحف النقابية فى المستعمرات وزج بمحرريها فى السجون وتعرضوا لدفع غرامات باهظة بحجة:

«إن التحدى الذى تواجهه الدولة من جانب القوى العمالية غير المسئولة إنما هو خطر كامن وشيك الوقوع فى مناطق المستعمرات الأفريقية، وقد يكون هذا الخطر غير ظاهر فى الوقت الحاضر ولكنه كامن على كل حال، ولابد من مراقبته».

ولم يكن صحيحاً أبداً أن مهمة المستشارين هى رعاية ومعاونة الحركة النقابية فى أطوارها الأولى، مع إظهار العطف والسخاء وبذل كل ما فى الإمكان لجذب أفضل الرجال كزعماء للنقابات، وكذلك القضاء على الشروط والقيود المفروضة على العمال فى المجالين الاقتصادى العنصرى، تلك التى تستفز وتثير السخط فى النفوس مما يهيئ أرضاً خصبة لانتشار الشيوعية، ثم إتاحة فرصة كافية للعمل المنظم فى مراحل تطوره وتقدمه.

وفى الوقت نفسه: «ليس من المعقول فى هذا العالم الإنسانى الضعيف أن ننتظر من الحركة النقابية الأفريقية أن تظل إلى الأبد تتقدم فى طريق مسئول صحيح، وعندما تنحرف الحركة عن هذا الطريق يجب علينا أن نستشعر الثقة فى نفوسنا وأن نتصرف فى قوة وعزم لكى نضع الأمور فى نصابها».

«إن السخاء والعطف على هذه الحركة أمران لازمان، ولكنهما لا يعنيان إتاحة حرية غير محدودة للفوضى والاضطرابات مع مصلحة الجماعة، فمثل هذه الميول والتجاهات لابد أن تكبح بعنف».

وكانت السياسة الجديدة ترى أنه يجب السخاء على النقابات العمالية بشرط أن تسير فى طريق مسئول صحيح، بمعنى أن تسمح للحكومة الاستعمارية وأصحاب العمل من الاستعماريين أن يدوسوها تحت الأقدام ولكنها إذا تجرأت وطالبت بحقوقها فإنها ستكبح بعنف.

وهذا يؤكد أن الاستعمار كان مصمماً على إخضاع شعوب المستعمرات لكى يستغلها فى سبيل الحصول على الأرباح، والواقع أن كل ما طرأ من تغيير على الحركة العمالية إنما هو استحداث سلاح جديد لإنجاز هذا الهدف، وإذا ما حاولنا تقييم الدور الذى لعبه مستشارو النقابات العمالية فإنه يتضح لنا من تتبع أوجه نشاطهم وكذلك خطبهم ومنشوراتهم إن مشوراتهم كانت دائماً فى جانب أصحاب الأعمال تساندهم ضد العمال ويمكن تلخيص دورهم فيما يلى:

نشر الأفكار الخاصة بالتعاون الطبقى، ومنع الإضرابات وحماية الأرباح ومعاونة الحكومات فى وضع إطار التشريعات المناهضة للحركة النقابية، والحيلولة دون اشتراك النقابات فى الكفاح من أجل الاستقلال الوطنى ومنع اشتغال النقابات العمالية فى المستعمرات فى السياسة، كذلك منعها من الاتصال بالنقابات الثورية، وبصفة خاصة الاتحاد العالمى لنقابات العمال، واستنكار موقف النقابيين الثائرين وتعريضهم للاضطهاد من جانب الحكومة، وأخيراً كسب تأييد عمال المستعمرات فى ميدان الحرب الباردة حتى إذا ما قامت الحرب الفعلية كان لهم مؤخرة آمنة.

وكان من بين أهداف تعيين المستشارين العماليين: مساعدة العمال فى الحصول والاحتفاظ بأجور وساعات عمل عادلة إلى جانب غيرها من شروط العمل، وبصفة عامة حماية مصالح الأعضاء وكذلك مناصرة الأهداف السياسية المشروعة التى تؤثر فى العمل وأن النقابات العمالية تكونت حتى يمكن تحاشى قيام الاضطرابات، لأن مهمة النقابات هى العمل على أن يفهم العمال وأصحاب الأعمال بعضهم بعضاً، وأن قيمة العامل بالنسبة لصاحب العمل تتوقف على نوع العمل وكيفية تأديته له، فالعمل الطيب الشاق أكثر قيمة من العمل الردئ الخامل، والعمال الطيبون الذين يعملون بجد يمكنهم أن ينتظروا أجوراً وأحوالاً معيشية أفضل من العمال المشاغبين الخاملين، وطبعا لم يتحقق أى هد من تلك الأهداف.

إن على الحركة النقابية إذا كانت تستهدف مصلحة شعب البلد الذى يعيش فيه أن تتحاشى القيام بالاضطرابات، إذ فى الواقع ما أنشئت النقابات العمالية إلا لتفادى الاضطرابات حيثما وجدت، وتدل التجربة على أن الاضطرابات لا تنطوى على أية فائدة سواء بالنسبة للعامل أو لصاحب العمل، وإنما أنشئت النقابات لضمان أن العمال وأصحاب الأعمال كليهما يفهم بعضهم بعضاً فالعامل مهم للصناعة غير أن عليه أن يعرف أن الصناعة هى أيضاً بالغة الأهمية بالنسبة له، وإذا عجز صاحب العمل عن الاستمرار فى إدارة أعمالهم فإن العمال لن يجدوا عملاً، وإذا فشلت الصناعة وأصبحت فقيرة فإن العامل سيصبح فقيراً نظراً لأنه لن تكون هناك أموال تدفع منها أجوره.

وهكذا حاول مستشارو النقابات بمختلف الطرق أن ينشروا وهماً خاطئاً بين العمال وهو أن العمال وأصحاب الأعمال لهم مصلحة مشتركة، غير أنه لا يمكن أن يكون ثمة مصلحة مشتركة بين المستغل والمستغل أو بين اللص وضحيته، ولم تتمكن الشركات الأوربية والأمريكية الضخمة التى تعمل فى المستعمرات من جمع الأرباح الضخمة إلا عن طريق الاحتفاظ بالأجور فى مستوى تحت خط الفقر، وكل محاولة من جانب العمال لتحسين أحوالهم كان أصحاب الأعمال يعتبرونها تهديداً لأرباحهم.

ومن أمثلة النصائح التى كان مستشارو العمال يسدونها، ويقدمونها للعمال الأفريقيين ذلك الكتيب بعنوان: **«نقابات العمال الأفريقية» كتبه س. مير «للعمال الأفريقيين» جاء فيه:**

«إن أصحاب الأعمال عادة ليسوا من السوء كما يود بعض الناس أن يزعموا، لا تقترب من إدارتك ضمن جمهور، فإذا ذهبتم كلكم يكون من المستحيل المحافظة على النظام، وقد ترى الإدارة أن شيئاً خطيراً حدث فى حين يكون كل ما تريده هو دعوة المدير إلى مشاهدة إحدى مباريات الملاكمة التى نظموها.

وإذا كان فى إمكانك أن تشعر بالود تجاه أصحاب عملك فإن حياتك ستكون أسعد حالاً، ولن ينسى صاحب العمل الحكيم أن العمال القانعين سيمنحونه إنتاجاً أعظم.

إن من واجب النقابات أيضاً أن ترى أن أصحاب الأعمال يعاملون بطريقة عادلة منصفة من جانب الأعضاء».

وغالبية اهتمام هذا الكتيب منصبه على إقناع العمال الأفريقيين بعدم الاشتراك فى الإضرابات وبمصادقة صاحب العمل والتعاون معه وزيادة الإنتاج والأرباح، أما عن حقوقهم فلم يرد لها ذكر على الإطلاق فى هذا الكتيب، غير أن العمال الأفريقيين لم يكونوا بالسذاجة التى تخدعهم مثل هذه الدعاية فتجارب حياتهم كلها تثبت عكس ذلك، ومع ذلك فإن صدور مثل هذه الأفكار بمساندة وتأييد مستشار عمالى فى إحدى المستعمرات يبقى دليلاً كافياً على الدور الذى يقوم به هؤلاء المستشارون لصالح أصحاب الأعمال، وبالتالى لصالح الدولة العظمى المستعمرة.

ومن أجل الحيلولة دون قيام النقابات كدرع يحمى عمال المستعمرات من شتى صور الاضطهاد الاستعمارى والتمييز والاستغلال، عمدت الحكومة البريطانية بموافقة المجلس العام لمؤتمر نقابات العمال إلى وضع نظامها الخاص بمستشارى النقابات والموظفين المسئولين عن قيادة العمال.

ولا يقتصر نشاط المستشارين العماليين على نشر الكتيبات وإلقاء الخطب التى تحبذ التزامل مع أصحاب العمل والسلطات الاستعمارية، وإنما هم أيضاً يقومون بدور فعال فى معاونة السلطات على تدمير النقابات والانتقام من العمال الثائرين وفرض العناصر غير الشعبية على تولى زعامة النقابات، وكذلك وضع الخطوط الرئيسية للتشريعات المناهضة للنقابات وإخماد كفاح المنظمات النقابية الثائرة، وهم يكرسون جزءاً كبيراً من نشاطهم لمنع الاضطرابات أو التدخل لإنهائها فى وقت مبكر مما يضر بالعمال ويكون فى مصلحة أصحاب الأعمال.

وقد فرض القانون التسجيل الإجبارى للنقابات ومنح المسجل سلطات مطلقة ليقرر أحقية التواجد القانونى للنقابة من عدمه، كما خول للمسجل أيضاً سلطة التدخل فى انتخابات النقابة أو تعيين الموظفين وممارسة الإشراف على أموال النقابة، كما شجع القانون على تكوين (نقابات الشركات) بدلاً من النقابات العمالية الحقيقية.

وبيداية عهد الإرهاب الاستعمـارى البريطانى فى كينيا فى أكتوبر عام ١٩٥٢ تم القضاء تقريباً على الحركة النقابية الحـقيقية، ولم يكن فى وسع العمال إعادة تنظيم أنفسهم إلا عن طريق العمل الدائب المتسم بالصبر والشجاعة.

ولعل ما يؤكـد نوعية المشورة الـتى يقدمها المسـتشارين النقـابيون أنه على حين يتزايد انتقاد العمال لهؤلاء المستشـارين نجد أصحاب الأعمال من أكثر المدافعين عن هذا النظام.

وبالرغم من السيـاسة التى انتهـجها مـستشارو النقـابات العماليـة والحكومات الاستعـمارية على أمل أن يتمكنوا من تحـويل الهيئات العـمالية إلى شركـاء يسهل طاعتهم للنظام الاستعمارى، فقد كان ظهور الحـركة النقابية فى إفريقيا عاملاً مهما فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وفى الواقع لم يستـطع الاستعـمار أن يغفل أهمـيتهـا بعد أن وجدوا أنفـسهم مضطرين إلى الاعـتراف بحقائق الحـياة فحاولوا أن يوفـقوا بينهم وبين الواقع وأن يكسبوا هذه النقابات إلى جانبهم.

ولقد كان الاستعمار يعيـد النظر عندما أدرك أنه إزاء قوة عاتية جديدة لن تحصر نفسها فى نطاق الحركـة النقابية الضيقة، وإنما ستتقـدم على طريق الكفاح السياسى والوطنى، حيث يمكن أن يكون دورها حـاسماً فى مساعـدة الحركات الاستـقلالية على الانتقال إلى مرحلة جديدة من التغيير الجذرى للاقتصاد والحياة الاجتماعية فى المستـعمرات، ولهـذا السبب بذلت السلطات كل مـا فى وسعـها بالمجادلة أحـياناً وبالتشريع أحياناً أخرى للاحتفاظ بالمنظمـات النقابية الأفريقية فى عزلة عن النضال السياسى والوطنى.

ومن أحرج الأزمات التى واجهت الحـركة النقابية العمالية فى كينيـا فى فترة ما بعـد عام ١٩٥٢ تلك الأزمـة التى ثارت حول مـسألة اشـتغـال النقابات بـالأمور السياسـية، بل إنه فى عام ١٩٦٠ قوبلت مسألـة انضمام أعضاء النقابات العـمالية إلى حزب الاتحـاد الوطنى الأفريقى الكينى الذى ألف حـديثاً بمعارضـة شديدة من جانب الحـكومة الاسـتعـمارية إلى حد أنهـا جعلت الاعـتراف القانونـى بالحزب مشروطاً بقطع شتى الروابط بينه وبين النقابات العمالية.

وقد واجهت النقابات العمالية فى المناطق الأفريقية الأخرى مصاعب متشابهة، حيث عملت السلطات الاستعمارية على الحيلولة دون النقابات وأية صورة من صور التعاون مع الحركات الوطنية.

ففى روديسيا الشمالية على سبيل المثال كان من بين الأسباب الرئيسية للعداوة الرسمية ضد اتحاد عمال المناجم الأفريقى ارتباطه فترة طويلة بالحركة الوطنية، وثم حدث فى أوائل عام ١٩٥١ عندما كانت تجرى مناقشة المشروع الفيدرالى لأقاليم أفريقيا الوسطى أن أعلنت النقابات العمالية فى كل من روديسيا الشمالية والجنوبية موقفها الحازم ضد الاتحاد واستعدادها لخوض الكفاح الشعبى ضد فرض هذا المشروع، ولقد كانت قوة هذا الشعور تسانده القوة المنظمة للنقابات الأفريقية هى التى أدت إلى انهيار مؤتمر شلالات فكتوريا فى سبتمبر عام ١٩٥١ وما ترتب عليه من تأجيل الاتحاد إلى حين.

وكان قيام الاتحاد فى عام ١٩٥٣ ضد رغبة سبعة ملايين أفريقى فاتحة عهد جديد فى نضال الشعب الأفريقى، غير أن النقابات واصلت المحافظة على تحالفها مع الحركة الوطنية ومناوأتها للاتحاد.

ومن الأهمية بمكان أن نعرف أن لجنة «براينجان» التى توجهت إلى أفريقيا فى عام ١٩٥٦ استنكرت موقف زعماء اتحاد عمال المناجم الأفريقيين على أساس أنهم لم يكن يحركهم (الرغبة فى حماية وتعزيز المصالح المشروعة للموظفين الأفريقيين، وانما كان يحدوهم تحقيق التقدم السياسى أو الوطنى لعامة الأفريقيين فى المنطقة).

وفى روديسيا الجنوبية، حيث تزعم كثير من كبار النقابيين الحركة الوطنية، شكا ممثلو حكومة «هوا يتهيد» أمام محكمة «بيدل» من أن شغل المناصب النقابية بأعضاء المؤتمر الوطنى الأفريقى انما هو دليل على أن المؤتمر يدير مؤامرة للتسلل وفرض اشرافة على غيره من المنظمات الأفريقية.

وفى تنجانيقا أيضا كان من بين الشكاوى التى ترددت مرارا من جانب مزارعوا السمسم من الأوروبيين ضد اتحاد عمال المزارع. أن زعماء الاتحاد يقومون بالدعاية للاستقلال الوطنى وتأييد الاتحاد الوطنى الأفريقى بتنجانيقا.

وفى عام ١٩٦٠ فى «أوغندا» صدر كتاب بعنوان «المهاجرون والبروليتاريون» جاء فيه (أن هدف الحكومة هو عزل النقابات العمالية عن السياسة وثمة شئ من الفخر بأنها وفقت فى ذلك حتى الآن).

ومما ينطوى أيضاً على شئ من الأهمية تلك الزيارة التى قام بها ممثلا الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة لاتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩٥٩، وقد قاما خلال اقامتهما فى ذلك البلد في أبريل عام ١٩٥٩ بأجراء محادثات مع زعماء مؤتمر جنوب أفريقيا لنقابات العمال وهو الهيئة النقابية الوحيدة فى جنوب أفريقيا التى تقوم بتنظيم العمال الأفريقيين غير المقيمين (حوالى ١٠٠,٠٠٠ عضو) والتى تتحالف مع المؤتمر الوطنى الأفريقى وغيرة من المنظمات الديموقراطية.

وفى خلال المباحثات حاول زعماء الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة اقناع مؤتمر جنوب أفريقيا لنقابات العمال بقطع الروابط بينه وبين المؤتمر الوطنى الأفريقى والتخلى عن الكفاح فى سبيل وضع ميثاق الحرية، **وقد قوبل ممثلا الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة برد مناسب عندما أعلنت السكرتارية العامة لمؤتمر جنوب أفريقيا لنقابات العمال:**

«اننا نود أن نوضح تمام الوضوح أن أية إجراءات تتخذ تحت أى زعم من المزاعم لتمزيق مؤتمرنا أو مؤتمر التحالف ستقابل برفض حاسم من جانب الشعب العامل فى جنوب أفريقيا».

ومن المستحيل ، بالطبع، بالنسبة لنقابات العمال أن تحاول عزل نفسها عن السياسة دون اضعاف كفاحها بالنيابة عن أعضائها. فليس هناك ما يسمى بنقابة عمال (غير سياسية) ويكون السؤال: (على أى سياسة ستمارس النقابة نشاطها؟) . وفى ظل ظروف أفريقيا حيث يضطر العمال ومنظماتهم النقابية إلى مواجهة كل ألوان القمع والترهيب من جانب الدول الاستعمارية والاحتكارات الضخمة لا يمكن أن تكون هناك إلا إجابة واحدة، هى سياسة التحرر الوطنى.

وطالما أعرب الزعماء الوطنيون فى أفريقيا من وقت لآخر عن أن النقابات الأفريقية ينبغى أن تقوم بأنشط أدوارها فى النضال السياسى من أجل تحقيق الحرية الوطنية.

فقد أوضح «سيكوتورى» رئيس جمهورية غينيا الذى يعتبر أحد زعماء الحركة النقابية الأفريقية، والذى كان رئيساً للاتحاد العام لعمال الزنوج الأفريقيين ما يلى:

«إن النقابات العمالية إنما هى أداة يمكن للعمال أن يستخدموها للدفاع عن مصالحهم فى كل ميدان. إذا كان العمال متفقين على أن الحركة العمالية ينبغى أن تكون جزءاً من الحركة الثورية الكبرى لتحرير المجتمع الأفريقى، فلا يسعهم إلا أن يوجهوا اهتمامهم إلى شتى الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبما أن الاستعمار نفسه نظام سياسى، إذن لابد للحركة العمالية الأفريقية إما أن يكون تفضيلها لنظام سياسى آخر كالحرية والديموقراطية والعدالة، وإما أن تواصل معاناتها فى ظل الاستعمار برفضها القيام بكل ما له علاقة بالسياسة. فالنقابات العمالية يجب دائماً أن تكون متحالفة فى وعى مع الأحزاب السياسية والهيئات التى تشترك معها فى الأفكار والأهداف».

ولقد أوضح «كوامى نكروما» النقاط نفسها فى عدد من المناسبات، فأعلن عندما كان يتحدث فى المؤتمر التحضيرى لجميع النقابات الأفريقية الذى عقد فى أكرا فى نوفمبر عام ١٩٥٩ : «إن الحركة النقابية فى أى إقليم مستعمر لا يمكن أن تفصل نفسها عن النضال الوطنى من أجل تحقيق الاستقلال السياسى.

وفى الواقع، إن الكفاح فى سبيل الحرية والاستقلال فى أى إقليم مستعمر يرتبط ارتباطاً وثيقا بنجاح الحركة النقابية.

ولا يمكن أن تتاح للعمال فرصة اعتبار أنفسهم كآدميين وحماية حقوقهم فى ظروف أحسن وحياة أفضل إلا فى ظل الحرية السياسية الحقيقية. وأن الواجب الأول على جميع المنظمات القائمة فى إقليم مستعمر هو أن تتحد هذه القوة فى الكفاح من أجل تحرير هذا الإقليم».

كما أن «البرت لوثولى» الرئيس العام للمؤتمر الوطنى الأفريقى فى اتحاد جنوب أفريقيا أعلن : «أن هناك مثل من أمثال الزولو يقول: إذا وخزتك شوكة فعليك أيضا أن تستخدم شوكة أخرى فى استخراجها. والعمال يتعرضون للاضطهاد بوساطة عمل سياسى، فلابد لهم من الرد على ذلك بإجراء سياسى».

ولم تذهب مثل هذه النداءات أدراج الرياح دون مراعاة من العمال والنقابات فى

أفريقيا فقد لعبت النقابات العمالية دوراً هاماً فى الحركات الوطنية فى البلاد القائمة بها، وأن الدور السياسى الذى قام به كل من «سيكوتورى» فى «غينيا» و«عبد الله ديالو» فى «السودان» الفرنسى «وروبن اوم نيو» بالكاميرون «وجورج نياندور» بروديسيا الجنوبية «وجوشوا نكومو» روديسيا الجنوبية، و«والاس جونسون وسياكا ستيفنز» فى «سيراليون» و«و. س. ب ماركس» فى جنوب أفريقيا، وكثيرون غيرهم ممن تربوا فى أحضان الحركة النقابية فى بلادهم ، إنما يرمز للمشاركة الهامة من جانب الحركة النقابية الأفريقية فى الكفاح من أجل التحرر الوطنى.

كانت السياسة البريطانية بالذات إزاء عمال المستعمرات والنقابات العمالية فى الفترة التى بدأت بالحرب العالمية الثانية ترمى إلى تشجيع النقابات العمالية «السليمة والمسئولة» تحت إشراف زعماء يمكن الاعتماد عليهم لأنهم يتقدمون بمطالب النقابات إلى الأمام ولا يتعدون بنشاطهم الحدود المعينة التى تقبلها الحكومة وأصحاب الأعمال البريطانيون فى المستعمرات، وكان من الأمور اللازمة لتطبيق هذه السياسة وضع نظام المستشارين النقابيين، كما كان من اللازم أيضا سن مجموعة من التشريعات بقصد وضع النقابات داخل الحصار وخلق غطاء قانونى لتبرير إخمادها التام إذا ما ظهر أنها فى نشاطها ومطالبها إنما تتعدى حدود النطاق الذى سبق أن حددته الحكومة فى ذهنها لهذه النقابات.

وكان السلاح الرئيسى فى هذه الترسانة القانونية هو النظام الكامل لتسجيل النقابات العمالية، ففى بريطانيا، كما هو معروف، تتمتع النقابات العمالية بحرية كاملة فى أن تقرر بنفسها ما ترغبه وأن تسجل نفسها «كجمعية» فى حدود معنى القانون.

وليس ثمة ضغط عليها فى ذلك، كما أن الحكومة لا تتخذ أى إجراء ضدها إذا هى قررت عدم التسجيل.

أضف إلى ذلك أن مؤتمر النقابات العمالية البريطانية نفسه ليس مسجلاً، ولم يحدث قط أن تعرض لأى ضغط بسبب ذلك من جانب أية حكومة بريطانية سواء من المحافظين أو من الأحرار أو من العمال.

أما فى المستعمرات البريطانية فهناك نظام مختلف تماماً، نظام ينطوى على آثار مدمرة للنقابات بصفة خاصة فى كثير من الأحوال فى كل من آسيا وأفريقيا، ولب هذا النظام هو أن تسجيل النقابات إجبارى وأن مسجل النقابات فى كل مستعمرة قد منح «سلطة إشراف عليا» على النقابات تمكنه من رفض تسجيل النقابة أو سحب التسجيل منها إذا كان قد سبق لها ذلك.

وبموجب قانون المستعمرات تعتبر النقابة غير قانونية إذا كانت غير مسجلة، كما أنها تعامل على هذا الأساس من جانب الحكومة وغالباً ما تتعرض للدمار، فتصادر الأموال والممتلكات والمبانى ويتم اعتقال الزعماء وإلقائهم فى السجون.

ومسجل الحكومة فى يديه سلطات ضخمة للتدخل فى نشاط النقابات العمالية، وفحص السجلات والحسابات والاعتراض على الموظفين حتى لو كانوا منتخبين بواسطة الأعضاء.

وفى بعض الحالات يمنح القانون المسجل سلطات «بسحب »التسجيل أو رفضه إذا زعم أن موظفى النقابة غير ملائمين.

ونتيجة لذلك يفرض زعماء أذلاء ليخضعوا المنظمات التى يشرفون عليها لرقابة الحكومة وأصحاب الأعمال.

وثمة دليل على ذلك فى تجارب اتحاد عمال هيئة التنمية الكمرونى ، حيث حاول مسجل النقابات أكثر من مرة أن يحدث تغييرا فى سياسة الاتحاد، وذلك عن طريق التهديد باستخدام العقوبات القانونية مثل سحب التسجيل، أو مقاضاة النقابات وموظفيها، أو اتخاذ إجراءات ضد الأعضاء أو الموظفين لرد الممتلكات المختلسة. ولما كان أصحاب الأعمال يشعرون بالتشجيع للموقف المناهض للنقابات من جانب المسجل، فقد كانوا غالباً ما يتحدون الصفة التمثيلية للنقابات ويقفون ضد الإضرابات وضد التهديد بها عن طريق الطرد الجزئى لجميع المضربين وشغل أماكنهم، وفى بعض الأحيان كانوا ينقلون ويطردون بلا مبرر النقابيين المعروفين بنشاطهم حتى لو كان ذلك أثناء إجراء مفاوضات يشترك فيها هؤلاء النقابيون.

ولقد كشفت أحداث عام ١٩٥٦ الوسيلة التى كان أصحاب الأعمال والحكومة يعملون بها متكاتفين لإخضاع اتحاد عمال هيئة التنمية الكمرونى لإشرافهم، ففى

منتصف ذلك العام هدد الاتحاد بالدعوة إلى الإضراب ما لم تعترف الهيئة به. وعلى ذلك أعلنت الهيئة أنها لم تسحب اعترافها باتحاد العمال وأنها إنما رفضت أن تعترف بالسكرتير العام الحالى واللجنة التنفيذية التى اعتبرت الهيئة أن انتخابهما غير دستورى.

وهنا تدخلت وزارة العمل وأصرت على ضرورة إجراء انتخابات جديدة تحت إشرافها. وكان هذا الإجراء والطريقة التى وضعتها وزارة العمل للانتخابات ينطويان على سخرية بالغة بالديمقراطية النقابية وحقوق النقابات.

ويعترف «دارمنجتون» صراحة فى كتابه «النقابات العمالية فى أفريقيا الغربية» طبعة ١٩٦٠ أوكسفورد» بأن إشراف هيئة من الخارج على انتخابات النقابة إنما يعنى بالفعل إجراء الانتخابات بوساطة هذه الهيئة برغم عدم وجود أية مادة فى دستور النقابة يمكن أن تغطى هذا العمل».

وقد فرضت وزارة العمل شرطين إضافيين غاية فى الغرابة: أولهما: أنه لا ينبغى على الاتحاد أن يستخدم سكرتيرين كل الوقت أو منظمين يقع على عاتقهم جزءً كبيراً من الأعمال، والآخر أنه لا ينبغى السماح لكبار الموظفين التنفيذيين والفنيين فى الهيئة بعضوية الاتحاد.

تلك كانت نوع «المعونة، والنصيحة، والتوجيه» التى كان المستشارون النقابيون ووزارات العمل يفرضونها على النقابات العمالية الأفريقية، وكانت أسباب هذا المسلك العجيب من جانب وزارات العمل هى بالطبع إبعاد الزعماء الثائرين عن النقابات وأن يستبدل بهم بعض الدمى من وزارة العمل ليتصرفوا «باعتدال» ويتعاونوا مع الحكومة وأصحاب الأعمال، وإذا ضاعت الديموقراطية النقابية فى هذه العملية فمن المؤكد أن وزارة العمل لن تذرف عليها الدموع.

وهذا السلوك المعيب من جانب وزارة العمل فى الكمرون لا يختلف عما يحدث فى شتى المناطق التى كانت تديرها بريطانيا، ويعترف «دارمنجتون» بأن التدخل الحكومى المباشر فى شئون نقابات العمال وانتخاباتها إنما هو أمر خاص بالمناطق التابعة لبريطانيا.

هذا وقد أظهرت الأحداث التى وقعت فى كينيا، كيف أن نظام التسجيل كان

يستخدم لتعطيل النقابات العماليـة الثائرة، ففى شهر مايو سنة ١٩٥٠ ألقى القبض على كل من «فريد كوباى» رئيس مؤتمر النقابات العمالية بشرق أفريقيا، «وما خان سنج» السكرتير العام للمؤتمر، وذلك بتـهمة زعامتهما لمنظمـة غير مسجلة، وهى بذلك غـير قـانونية، هذا بالرغم من أن القـانون نص على أن المنظمـات النقابيـة الوحيـدة التى يمكن تسجـيلها إنما هى تلك التى تقـدم الطعام للعـمال فى الحـرفة الواحدة، ومن ثم يستبعد القانون بصراحة الاتحادات أو المراكز النقابية، ولم يستطع مؤتمر النقابات العـمالية لشرق أفريقيا أن يكيف نفـسه على ذلك الأساس برغم أنه كان يتكون من نقابات عمالية هى نفسها مسجلة.

وبالرغم من هذا فقد صدر حكم ضد زعيمى المؤتمر ونفذته الحكومة.

ولقد أوضح «ليونارد بارنـز» فى كتابه «ضوء سوفـيتى على المستعمـرات» طبعة لندن ١٩٤٤» أن الحـقوق النقـابية التى كـانت مألوفـة وقانونيـة فى بريطانيا مـثل الإضراب السلمى وتأمين النقابات وموظفيها ضـد الأعمال الضارة، أمرا لا يعترف بها قانون المستعمرات، وإذا ما اعـترف بها فانه يكون بشكل يجعل من المستحيل، تقريبا، ممارسة هذه الحقوق عـمليا ويضيف «بارنز» إلى ذلك أن ثمة إتجاه قوى إلى معاملة الملحقين العماليين كبديل للمنظمة النقابية، وأن التأمين الاجتماعى برغم أنه من النادر وجوده فى أية مستعمرة بريطانيـة لا يسمح به بصفة عامة كنشاط نقابى. والتفكير الرسـمى فى الواقع يتحاشى فكرة أن النقابـات العمالية قد تسـتخدم فى تطوير المنطقة، وفى بعض الأقاليم تحرم هذه الفكرة رسميا، هذا بالرغم من النقص الشديد فى الأمن الاجتماعى فى جميع المستعمرات البريطانية.

وثمة طريقة أخرى حـاولت بها السلطات الاستعمارية إضعاف الحـركة النقابية، فبالرغم مـن أن هذه السلطات كانت تزعم عادة أنها أصـبحت تحبذ قيـام النقابات العماليـة فى المستعمـرات، فإن من المدهش حقاً أن يلاحظ الإنسـان عندما يدرس تاريخ الحركة النقابية بعد الحرب ويدرس كلاً من التـشريعات الصناعية والسياسيات والأعمـال التى كـانت الحكومات وأصـحاب الأعـمال ينتـهجـونها ازاء النقـابات العمالية، والسرعة التى كـانت تستبعد بها أكثر من مرة فكرة انّشاء نقـابات حقيقية تعمل بطريقـة ديمقراطية لمصلحـة العمال، ويلاحظ أن ذلك انما كـان لتهيئـة الجو

لإقامة ما يسمى «بلجان العمال» أو «روابط الموظفين» ، وهكذا وفى روديسيا الجنوبية طرحت فكرة انشاء «لجان عمالية مشتركة» فى قانون التوفيق الصناعى لعام ١٩٥٧ ، وفى كينيا ، أيد قانون النقابات العمالية عام ١٩٥٢ فكرة انشاء «روابط المستخدمين» وذلك كبديل للنقابات العمالية.

وفى السودان، حاولت السلطات هناك أثناء كفاح النقابات العمالية من أجل الاعتراف بها بعد الحرب الثانية - أن تعمل على نشر اللجان العمالية كبديل مفضل.

وفى روديسيا الشمالية، جربت مختلف الوسائل لإضعاف اتحاد عمال المناجم الأفريقى بشتى الوسائل وانتهت إلى تطبيق فكرة إنشاء رابطة للموظفين.

وفى تنجانيقا بذلت الحكومة وأصحاب الأعمال جهوداً متواصلة لتنحية أو القضاء على مركز النقابات العمالية فى المزارع ، وذلك بفرض نوع من المشاورات المشتركة التى تسمح لأصحاب الأعمال باختيار ممثلى العمال.

ومن الأهمية بمكان، أن نلاحظ أن تقرير اللجنة الملكية لشرق أفريقيا عام ١٩٥٥ كان لا يزال يعبر عن تردد الجهات الرسمية فيما يتعلق بالنقابات العمالية للأفريقيين ويتحدث بحماس بالغ عن «مجالس العمال ولجان الموظفين المشتركة» معربًا عن الاعتقاد بوجوب تشجيعها لا سيما فى المشروعات التى توصف بأنها من «الخدمات الضرورية».

وكان هناك سلاح آخر يستخدم ضد النقابات العمالية الأفريقية وهو النفى والإبعاد، وهما إحدى صور القمع والوحشية التى استخدمت فى أكثر من مناسبة بقصد تدمير إحدى المنظمات.

وإذا ما أخذنا مثالاً واضحاً على السياسة الاستعمارية واخترنا كينيا كنموذج، فسنجد أنها ظلت فترة طويلة ضحية لهذا الصورة من العقاب والقمع، ولقد بلغت ضخامة موجة التشريعات المناهضة للنقابات العمالية وموجة العنف البوليسى فى الحقبة الخامسة من هذا القرن وتضافر كافة جهود السلطات المتواصلة للقضاء على الحركة العمالية عن طريق سجن أو نفى زعمائها حدا لا يستهان به.

حيث قامت الإضرابات العامة فى ميناء مومباسا عامى ١٩٣٩, ١٩٤٠، وكان السبب فى إضراب ١٩٤٧ هو المطالبة برفع الأجور وخفض إيجارات المساكن.. وقد دعا إلى الإضراب اتحاد العمال الأفريقيين واتحاد موظفى السكك الحديدية من الأفريقيين، ثم انضم إليهم عمال الفنادق والمتاجر والمناحل واستخدم البوليس القوة لإرهاب المضربين.. وبعد انتهاء الإضراب نفى رئيس اتحاد العمال الأفريقيين دون محاكمة إلى إحدى القرى النائية بشمالى كينيا.

ولقد أدى التقدم السريع الذى أحرزته الحركة النقابية فى كينيا فى السنوات التالية إلى أن تفقد السلطات السيطرة على أعصابها، فأخذت القوانين تتوالى عن طريق المجلس التشريعى قانونا تلو الأخر للحد من إمكانيات التعليم والنشاط النقابى، واستخدمت دون جدوى وسائل الاعتقالات والأحكام والنفى والقوة المسلحة، وذلك فى محاولة يائسة لسحق روح العمال فى كينيا..

وفى سبتمبر عام ١٩٤٨ نظم سكرتير اتحاد عمال «شرق أفريقيا» مؤتمراً لبحث مشكلة الأجور وارتفاع نفقات المعيشة وهو أول مؤتمر من نوعه يعقد فى كينيا، واشترك فيه مندوبون عن أكثر من ١٦ نقابة ورابطة عمالية يمثلون أكثر من ١٠٠٠٠٠ عامل أفريقى وآسيوى، ومرة أخرى ضرب المستعمرون الحركة بمسارعتهم إلى اعتقال سكرتير الاتحاد على الفور.

وفى يناير عام ١٩٤٩ فرض حظر على عمال الحكومة وإدارة السكك الحديدية من الإشتراك فى النشاط السياسى أو الانضمام إلى الهيئات السياسية، كما منع جلب النشرات الدورية التى يصدرها اتحادات العمال فى أوروبا وغيرها من أنحاء العالم، وصدر قانون بتجميد الأجور يسمى مشروع الاختبار الإجبارى للعمال وتثبيت الأجر، وفى يوليو عام ١٩٤٩ صدرت ثلاثة تشريعات جائرة: هى قانون التسجيل النقابى الذى يهدف إلى تدمير النقابات الثائرة، وقانون بأعمال العبيد الذى يجيز أعمال السخرة، وقانون الإبعاد الذى يخول الحكومة سلطات جديدة لإبعاد النقابيين الثائرين.

وفى يناير سنة ١٩٥٠ صدر قانون يقضى بتحريم الإضرابات فى الخدمات الضرورية «المياة والكهرباء والصحة والمستشفيات والنقل والأعمال الصحية» ويمنح

الحاكم سلطة إعلان عدم قانونية أى إضراب بإضافته إلى قائمة الخدمات الضرورية.

ولقد صحب هذا القانون صدور قانون بتعديل لائحة سلطات الطوارئ لعام ١٩٤٨ وهو الذى منح الحاكم سلطات واسعة لمعالجة الإضرابات، ومن هذه السلطات الإشراف الكامل على عمال الصناعة والتجارة والنقل، كما منحه السلطات على الأملاك والأشخاص، ومنح الأشخاص الذين يعينهم الحاكم سلطات استثنائية وفرض رقابة تامة على جميع المطبوعات أو تعطيلها وسلطة ابتزاز الأموال من الأفراد وسلطات أخرى فيما يتعلق بالقبض والبحث والاعتقال والنفى وحظر الاجتماعات العامة والاحتفالات.

كل هذه التشريعات قوبلت بمعارضة من جانب الحركة النقابية فى كينيا التى أدركت أن الهدف من هذه التشريعات هو القضاء على الحركة النقابية.

وفى الأول من مايو عام ١٩٤٦ تم الوصول إلى مرحلة بالغة الأهمية فى تطور الحركة النقابية بكينيا، وذلك بتشكيل مؤتمر النقابات العمالية بأفريقيا الشرقية تحت زعامة «ما خان سنج»، ولما كان هذا الإجراء بمثابة خطوة رئيسية نحو تحقيق وحدة الطبقة العاملة فقد عمدت السلطات إلى بذل كل ما فى وسعها لتحطيم الهيئة الجديدة.

وطوال عام ١٩٥٠ ، عمدت السلطات تؤيدها التشريعات الجديدة المناهضة للعمال إلى تشديد موقها ضد الحركة القابية.

ففى فبراير عام ١٩٥٠ فرض البوليس حظرا على شتى الاجتماعات التى تنظمها هيئة أخرى هى اتحاد عمال (شرق أفريقيا).

وفى الوقت نفسه ألقى القبض على القائم بأعمال رئيس اتحاد عمال (شرق أفريقيا) والسكرتير العام للاتحاد ووجهت إليهما تهمة التشرد والاحتيال، ثم صدرت ضدهما أحكام بالأشغال الشاقة أربعة شهور للأول وستة شهور للآخر، كما أن بوليس ممبسا قام بحملة على مكتب الاتحاد واستولى على جميع مستندات الحسابات وقوائم العضوية.

وفى مارس عام ١٩٥٠ حرم «فريد كوباى» رئيس مؤتمر النقابات العمالية

بأفريقيا الشرقية من منحه جواز سفر لزيارة أوروبا بقصد دراسة الحركة النقابية.

وفى ١٥ مايو عام ١٩٥٠ تم اعـتقال «فريد كوباى» و«مـاخان سنج» على أثر هجوم شنه البوليس على مكاتبهـما. وكانت التهمة التى وجهت إليـهما هى أنهما موظفـان فى هيئة غيـر مسجلة، وكـان ينبغى أن تحل بموجب تشريعـات النقابات العمالية فى كينيا.. وقد صدر حكم ضد النقابة وحكم آخر ضد الزعيمين.

وعلى إثر اعتقال كل من «فريد كوباى» و «ماخان سنج» قام فى نيروبى إضراب عام واستخدمت ضد العمال قوة مسلحة لم يسبق لها مثيل.

ولم تقنع الحكومة بـاستخدام الهـراوات والقنابل المسيلة للدمـوع فأستـخدمت طائرات السلاح الجوى الملكى وحاملى مدافع برن والعربات المسلحة.

وفى يوم ٢٣ من مـايو من نفس العـام أعلنت الصـحف أن ٣٠٠ عـامل على الأقل يقفون وراء القبضان. وفى اليوم نفـسه حكم على أحد زعماء مؤتمر النقابات العمالية لأفريقيـا الشرقية بالأشغال الشاقة أحد عشر شهراً بـتهمة الدعوة إلى قيام إضراب فى الخدمات الضرورية.

وفى الأيام التالية استمرت حركة الاعتقالات إلى أن قرر العمال إنهاء الإضراب والعودة إلى أعمالهم.

ثم حول المستـعمرون أنظارهم إلى «فريد كوباى» و«ماخـان سنج» مرة أخرى، فألقى القبض على كوباى بتهمة (الشروع فى القتل) ورفض الإفراج عنه بكفالة.. ثم أطلق سراحـه فيما بعـد، كما أن «ماخـان سنج» اعتقل وحكم عليـه بالسجن ثلاثة شهور بتهمة شهادة الزور.. وبعد أن قضى فى السجن ثمانية أسابيع أطلقت المحكمة العليا سراحه ثـم أعيد اعتقاله مرة أخرى بموجب أمر تقـييد أعده الحاكم، وقد نفى بموجب هذا الأمر إلى قرية نائية تسمى «لوكتانج» بلا محاكمة ودون منحه حق الاستئناف.

وقد ظن الاستـعمار أنه بكل هذه التشـريعات، فإنه اتخذ كل ضمـان للحيلولة دون قيام تنظيم نقـابى، ولكن حدث العكس فقد كان لا يزال التفكيـر قائماً حول ضرورة إيجاد بعض الإجراءات القانونية الأخرى. ولا يعرف التاريخ الحديث مثيلاً

لمثل هذه الموجة من القوانين والأعـمال ضد الحركة النقابية فى المستعمرات، تلك الموجة التى اجتاحت أولاً عمال كينيا فى الفترة القصيرة ١٩٤٨ - ١٩٥٢.

وقد أشار أحد المحامين البريطانيين «سير رالف ملنر» الذى قام بتحليل دقيق لقانون النقابات العمالية الجديد لعام ١٩٥٢ فأشار إلى أنه: «من أكثر الاقتراحات مهانة التى تضمنها القانون - ذلك الاقتراح الخاص بوضع النقابات تحت الاختبار».

والاختبار نظام معروف فى القانون الإنجليزى تستخدمه عادة محاكم الجنايات التى لها سلطة وضع المجرمين وغيرهم من الأشخاص تحت رقابة دقيقة لكى يتسنى مراقبة سلوكهم اليومى وتوجيهه.

إن قانون كينيا الجديد لن يخضع النقابات للنظام المعمول به فى محاكم الجنايات، وانما سيخضع نقابات معينة تحت رقابة مسجل النقابات من قبل الحاكم.

وتنفيذ الاقتراح الخاص بالاختبار يتم فيما يتعلق بتقديم طلبات التسجيل فعندما تتقدم احدى النقابات لتسجيل اسمها يكون للمسجل حرية تصرف مطلقة فى ارجاء التسجيل مدة ثلاثة شهور، فإذا فعل المسجل ذلك ظلت النقابات تحت الاختبار طوال فترة الشهور الثلاثة.

وفى نهاية الفترة يكون للمسجل سلطة منح أو رفض التسجيل، ولقد كان لإعلان حالة الطوارئ فى كينيا، فى أكتوبر عام ١٩٥٣ فرصة للسلطات البريطانية فى محاولتها الاجهاز على الحركة النقابية فى كينيا وكان من بين المنظمات القليلة الباقية اتحاد العمال «لشرق أفريقيا» الذى أرغم بالقوة على الاختفاء من الوجود كما اعتقل زعماؤه.

مما سبق يتضح أن السلطات الاستعمارية استخدمت كل سلاح قانونى ممكن مؤيداً بالقوة عند الضرورة ومصحوباً دائماً بالترهيب والتفكك والتدخل، وذلك فى محاولتها اخضاع العمال الأفريقيين ومنظماتهم لسيطرة الاحتكارات الأجنبية والمستوطنين البيض والحكومة الإستعمارية فى أفريقيا.

وكان على العمال الأفريقيين أن يخوضوا المعركة طيلة أربعين عاماً ضد المعارضة المريرة من جانب السلطات وذلك لإنشاء نقاباتهم العمالية.. ولقد واجه العمال

كفاحاً ضارياً للمحافظة على المنظمات التى كونوها ولانتخاب زعمائها بالطرق الديمقراطية واستغلال نقاباتهم فى الأغراض التى أنشئت من أجلها أى إدخال تغييرات جذرية على ظروف العمل والمعيشة.

فإذا ما تركنا كينيا نجد أن هناك تجربة أخرى على جانب كبير من الأهمية وهى تجربة عمال المناجم فى روديسيا الشمالية، حيث أن لها أهمية خاصة لفهم حقيقة نضال الشعب الأفريقى فى جميع أنحاء القارة.

إن الكفاح الطويل من أجل رفع الأجور ومن أجل القضاء على التفرقة العنصرية فى التعليم والتدريب والالتحاق بالوظائف الفنية ومن أجل نيل الحقوق الديمقراطية للنقابات إنما يعبر فى أسمى صوره عن مشكلات العمال الأفريقيين فى جميع المناطق.

وما حدث فى الحزام النحاسى له أيضا قيمته لأسباب أخرى، إذ هو يوضح بصورة واضحة أن ظهور النقابات العمالية الأفريقية وحسن تنظيمها ورغبتها فى الكفاح كان عاملا رئيسيا لمحاولة رفع مستويات الأجور للعمالة الأفريقية، كما أنه يثبت أن كل بنس زيادة فى أجورهم إنما يعنى معركة مريرة تسفر عن شن هجمات متزايدة على النقابات وعن سلب كثير من الحقوق النقابية التى سبق أن حققها العمال.

إن قصة عمال مناجم النحاس الأفريقيين فى روديسيا الشمالية ليست سوى مأساة تمت على عدة مراحل:

وكانت المرحلة الأولى فى الفترة التى سبقت ظهور الحركة النقابية فى الحزام النحاسى: وبالرغم من أن إنتاج النحاس لم يبدأ على نطاق واسع إلا عام ١٩٣١، فإنه لم يأت عام ١٩٣٥ إلا وقد شهدت البلاد الإضرابات الأولى، حيث قتل ستة أفريقيين وأصيب إثنان وعشرون منهم بجراح عندما أطلق البوليس النار على المضربين.

ولقد أسفر الإضراب، لا عن زيادة فى أجور العمال، بل فرضت زيادة فى ضريبة الرأس فى مناطق التعدين من ١٢ شلنا و٦ بنسات إلى ١٥ شلنا. وأكدت الأدلة التى قدمت إلى لجنة التحقيق فى أسباب الإضراب عن أن السبب الرئيسى

للمشكلة إنما هو انخفاض الأجور التى تدفع للأفـريقيين مقارنة بالأجور التى تدفع للأوروبيين، الأمر الذى يشهدونه كل يوم.

لقد رأى الوطنيون أنهم بدأوا العمل مع الأوروبيين فى وقت واحد، وأنهم فى كثيـر من الأحيان يقـومون بنفس العمل، ولكن الأوروبى أصبح فـى الحال قادراً على شراء سيارة ويحـصل على كمية من الطعام أكثر من حـاجته.. إنهم يقارنون بين أجورهم وأجور الأوروبـيين. فهم يقومون بالعـمل نفسه، فمثـلا يشرف على الوطنيين الذين يعمـلون تحت الأرض أوروبى لا يفعل شيئـاً سوى أنه يشيـر إليهم بالأماكن التى يحفرون فيـها، وبعد ذلك يجلس الأوروبى، فى حين يبدأ الوطنيون عملية الحفر وهم يقومون بهذا العـمل منذ وقت طويل متمرسون على العملية التى لا يستطيع أن يقوم بها الأوروبى.

وفى مارس عام ١٩٤٠ حدثت إضرابات أخرى، وفى هذه المرة قتل ١٧ أفريقيا كمـا جرح ٦٩ آخرون، وكان سـبب الإضراب عدة مطالب، أهمهـا رفع الأجور لمواجهة نفقات المعيشة المتزايدة، وتوفيـر المساكن الصحية وتحسين الأحوال الصحية داخل المناجم.

ومما يسترعى النظر أنه قبل هذا الإضراب بيـومين اثنين فقط، كان عمال المناجم الأوروبيون فى الحـزام النحاس قـد أنهوا إضرابـا لهم بعد أن استـجابت شـركات النحاس لمعظم مطالبهم، ومع ذلك فقد كان رد الشركات على الأفريقيين مختلفاً، وكان الموتى والجـرحى هم الثمرة المرة لتـصميم أصـحاب الأعمـال على مواصلة الانتفاع بتطبيق نظام الأجور المخفضة على الأفريقيين.

لقد أجريت عدة تحسينات فى الأجـور والرعاية العمالية على إثر هذا الإضراب غير أن الشركات والحكومـات كان عليها التفكير سريعاً حـول مسألة تنظيم وتمثيل العمال الأفريقين.

وقد عبرت لجنة «فورستر» التى عينت فى مايو عام ١٩٤٠ للتحقيق فى الإضراب عن وجهة النظر الرسمية فى هذه الكلمات:

«من الواضح أن العامل الأفريقى فى روديسـيا الشمالية ليس مسـتعداً للحركة النقابية، الحركـة التى يفهمها جيداً العـامل البريطانى، ومن الضرورى وضع نظام معين لتـوضيح المظالم الجماعـية وضمان أن مـثل هذه المظالم تكون تحت ملاحظة

الإدارة واشرافها».

ولقد أخذت شركات النحاس بنصحية لجنة «فورستر» فقررت إبعاد فكرة إقامة نقابات عمالية للأفريقيين وأدخلت بدلاً منها فى قطاع الصناعة نظاماً عاماً للتمثيل القبلى لأغراض المشاورة، وسرعان ما اتضح أن هذا النظام غير كاف لتغطية الموقف فأنشئت فى عام ١٩٤٣ «لجان الرؤساء» إلى جانب نظام التمثيل القبلى وتقرر تقسيم العمل.

واستمر الضغط من أجل إقامة حركة نقابية حقيقية، وفى عام ١٩٤٧ أعلنت شركات النحاس أنها مستعدة لمنح اعترافها بنقابة العمال الأفريقيين بشرط أن تقتنع هذه الشركات أنها مجرد نقابة نيابية.

وفى عام ١٩٤٨ تحولت لجان الرؤساء «إلى لجان الأشغال» التى تتألف من ممثلين عن العمال الأفريقيين فى جميع أقسام المناجم.

ولم تدم لجان الأشغال سوى بضعة شهور قبل أن يهدم تصميم عمال المناجم الأفريقيين الحاجز الأخير ويفوزوا بحقهم فى إقامة أربع نقابات لعمال المناجم الأفريقيين فى المناجم الأربعة الرئيسية.

وفى مايو عام ١٩٤٩ اندمجت هذه النقابات الأربع لتشكل اتحاد نقابات عمال المناجم الأفريقيين فى روديسيا الشمالية، وفى أغسطس من العام نفسه اعترفت الشركات رسميا بالاتحاد.

عموما، كانت هذه المعاناة سبباً فى إنشاء الاتحاد العام لعمال المناجم فى أفريقيا.

وليس من شك فى أن نجاح الاتحاد سبب قلقا عظيما للشركات، التى أدركت أنه ما لم يعطل الاتحاد بطريقة جدية فإن مزيداً من الأموال الضخمة سوف تغتصب منهم بسب المطالبة بزيادة الأجور، ولذا ضاعفت الحكومة وشركات النحاس من جهودها لأضعاف روح الوحدة والنظام والكفاح التى أظهرها عمال المناجم الأفريقيون.

فبعثت الشركات الروح من جديد فى اتحاد ممثلى القبائل ووضعتهم فى مراكز

السلطة والنفوذ على أمل أن يكون فى هذا العمل اضعاف لنفوذ الاتحاد ونشر الفرقة بين العمال، إلا أن تطور الوعى فى الطبقة العاملة ووحدتها التى سمت على وحدة القبيلة قد قضت نهائيًا على هذه الجهود، وقد طورد المسئولون عن الاتحاد العام للنقابات ودخل السجن لمدة أربعة أشهر نائب رئيس اتحاد عمال المناجم الأفريقيين فى روديسيا الشمالية لجهوده فى معارضة هذه المناورة.

وكان لابد من الغاء نظام «ممثلى القبائل» ليس فقط للمعارضة التى يقابل بها النظام من جانب الأعضاء العاملين فى الاتحاد، وانما أيضاً لأن الشركات لم تتمكن من احياء النزعة القبلية بين عمال المناجم أنفسهم.

ولقد أدت السنوات الطوال من الاتصال والكفاح المشترك إلى احداث تغيرات جذرية بين العمال من مختلف قبائل روديسيا الشمالية ونياسالاند.

وكان من الواضح أن طبقة من البروليتاريا الواعية فى سبيلها إلى الظهور وكان هذا الأمر عاملاً جديداً بالغ الأهمية فى التأثير على الموقف.

ولما فشلت الشركات فى السيطرة على العمال ومحاولة اقناعهم بأن يُستغلوا لصالح الشركات، قامت الشركات بدعوة منظمة التسلح الخلقى للعمل على التأثير على زعماء الاتحاد، وكانت تلك المنظمة تركز فى دعوتها على أوساط العمال على ضرورة التزامل الطبقى ووقف الكفاح والدعوة إلى إنشاء اتحاد لعمال الشركات يسمى رابطة الموظفين الأفريقيين ذوى المرتبات. وفعلاً قامت تلك الرابطة إلا أنها لم تتمتع إلا بتأييد ضئيل فى هذه المرحلة من جانب الكتبة ورؤساء الأشغال.

ولما كانت الشركات لم تستنفد بعد كل الأسلحة التى فى جعبتها، حيث كان لا يزال أمامها طرق أخرى لإضعاف موقف عمال المناجم الأفريقيين وبث الفرقة فى صفوفهم، فبدأت الشركات تركز جهودها لمواجهة ٦٠٠٠ من عمال المناجم الأوروبيين الذين يتقاضون أجوراً عالية مقابل ٣٧٠٠٠ من عمال المناجم الأفريقيين الفقراء الذين يتقاضون أجوراً ضئيلة.. كما عملت الشركات على إيجاد فئة صغيرة من العمال الأفريقيين تمنحهم أجوراً أعلى حتى تصبح هذه الفئة بؤرة للشقاق والفرقة وسط عمال المناجم الأفريقيين.

ولقد حاولت الشركات جاهدة باستمرار أن تستغل التفاوت الضخم بين أجور

الأفريقيين أنفسهم، فى إضعاف كفاح عمال المناجم الأفريقيين والسعى للتفرقة بينهم واستفادت الشركات من هذه الفرقة المصطنعة، فتمكنت من استماله كثير من عمال المناجم الأوروبيين ضد مصالحهم الأساسية الطويلة الأجل وحرضتهم على عدم الاشتراك مع العمال الأفريقيين فى إضرابهم الذى قاموا به فى أكتوبر عام ١٩٥٢.

ومنذ ذلك الحين وفى مناسبات أخرى، والشركات تواصل بث الفرقة بين العمال الأوروبين والعمال الأفريقيين يعاونها فى هذه السياسة زعماء «اتحاد عمال المناجم الأوروبيين» الذين تسيطر عليهم، إلى حد كبير .

النقابات الإفريقية على الصعيد الدولى:

عندما فشلت الولايات المتحدة عام ١٩٥٥ فى تنحية المستر «أولدنبروك» سكرتير عام الاتحاد الحر للعمال غيرت خط سياستها وسعت لتحقيق غرضها عن طريق الحد من سلطات السكرتير العام وزيادة سلطات الرئيس وهو المستر «أرنى جيجر» السويدى الجنسية. ولقد قاوم نقابيو إنجلترا هذا الاتجاه مستندين إلى العديد من الأسباب التى تؤدى إلى الشك فى أن هناك تفاهماً سرياً بين المستر جيجر والأمريكيين، وقد كشف المستر «جيجر» عن هذا التفاهم عندما اقترح فى اجتماع ودى وجوب تعيين أربعة مساعدين جدد للسكرتير العام، وهذا فى حد ذاته يمكن اعتباره حلاً وسطاً مع الأمريكيين للحد من سلطات «أولدنبروك» وأن يكون كل سكرتير عام مساعد دائم، مسئولاً عن منطقة معينة (وهنا يكمن الخطر)، وأن يكون السكرتير العام المساعد الأمريكى مسئولاً عن أفريقيا، ومثل هذا الاقتراح من جانب «جيجر» يلتقى مع الحل الأمريكى، وفى تقدمه به يؤكد أنه يعمل لحسابهم، وكان هناك معلومات عن نشاط المستر «جيجر» فى الدعوة للقضية الأمريكية ضد «أولدنبروك» وفى صالح «أرفنج براون».

زيادة التمثيل الأفريقى فى الهيئات المركزية للاتحاد الحر:

رأت إنجلترا أنه من المستطاع إدخال عدد إضافى من القادة النقابيين الأفريقيين فى الهيئات المركزية للاتحاد الحر وتمثيل أفريقيا فى المركز الرئيسى، مما يكفل بعض الضمان ضد إجراء الاستقلال المحلى الذى اضطرت إلى منحه، وذلك لأنها تأمل

أن تقنع هولاء القادة بإنتهاج سياسة معقولة، وهم يعملون مع زملائهم الأوروبيين المعقولين بعيداً عن الضغط المحلى للوطنية الأفريقية، إلا أنها وقفت ضد انتخاب قادة نقابيين تدل المعلومات على اتصالاتهم السرية بالأمريكيين.

ولما كانت إنجلترا على علم بأن ثمة تعقيدات قد تنشأ حول مركز ألمانيا فقد زج (باديناور) ليعد بتأييد وفد اتحاد نقابات ألمانيا الاتحادية للأمريكيين، ولكن وزارة الخارجية الأمريكية لم تقنع تماماً بهذا الوعد الذى يشتمل على ما يؤهل ألمانيا للقيام بدور يتفق مع حاضرها ومصالحها الأفريقية.

وفى المؤتمر العالمى للعمال المنعقد فى صيف عام ١٩٦٠ تمسك الوفدان البريطانى والأمريكى كل بمواقفه، ويمكن تلخيص النتائج العامة للمؤتمر فيما يلى:

١- اتخذا المؤتمر قراراً خاصاً بالكفاح ضد الاستعمار والتفرقة العنصرية وضرورة منح الاستقلال للدول الأفريقية التى لم تستقل بعد.

وقد اختتم القرار بتأكيد تصميم الاتحاد الحر على أن يبذل قصارى جهده فى الكفاح لإزالة جميع العوائق التى لا تزال قائمة فى طريق الاستقلال الذاتى وحق تقرير المصير لجميع شعوب العالم.

٢- ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد مما كان متوقعا فى حملاتها على الاستعمار، بغية زيادة نفوذها فى الاتحاد ولتؤكد تزعمها للنقابات الأفريقية عن طريق تأييد الزعماء السياسيين الأفريقيين ومطالبهم الخاصة بالاستقلال.

ولقد هاجم الأمريكيون علناً القادة النقابيين البريطانيين لأنهم يعملون كمجرد عملاء لوزارة المستعمرات فى كافة نواحى نشاطهم ، ولأنهم يعنون بالإبقاء على الاستعمار فى أفريقيا، وليس بالحركة النقابية ذاتها.

لقد قال «مينى» المندوب الأمريكى إن الاستعمار الغربى خطيئة من الناحية الأخلاقية وتخريب سياسى، ثم ذهب إلى حد المطالبة بالاستئصال الكامل والمبكر له وكان يعنى بقوله إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وأسبانيا والبرتغال، وأخطر من هذا أن «مينى» لم يكن مستعدا للتقدم بتقريره هذا إلى المؤتمر فحسب، بل الخطورة فى أن جانباً كبيراً من تقرير «مينى» بما فى ذلك العبارات المقتبسة التى أخذت بالنص من تقرير الرئيس المقبل المحتمل للولايات المتحدة وهو مستقى فى الواقع من التقرير

السرى لمستر «نيكسون» لعام ١٩٥٧ الذى أعده عقب قيامه بزيارة لعدة دول إفريقية فى نفس العام.

وعلى أية حال فإن هذا الهجوم الذى قام به «مينى» قد إنقلب عموما ضده، فمع أنه قد ظفر بأغلبية ضئيلة، إلا أن الألمان الذين أيدوا الأمريكيين من قبل (بناءً على وعد إيديناور) عادوا فانحازوا إلى جانب إنجلترا (لأن لهم خططهم الأفريقية الخاصة فى ذهنهم).

ولكن هذا يمكن اعتباره بمثابة موقف مؤقت أملته الظروف، وإن ظل الخطر الأساسى كامنا، ومما دعا إلى القلق أن المندوبيين الكنديين قد صوتوا إلى جانب الأمريكيين.

وفيما يختص «بأولدنبروك» فقد تم الاتفاق على قبول حل وسط فى اجتماع ودى قبل انعقاد المؤتمر، فقد تألفت لجنة خاصة لـلتقدم بتوصياتها بشأن تنظيم الإدارة المركزية للاتحاد خلال ستة أشهر، وقد ووفق مبدئيا على وجوب اعتزال «أولدنبروك» لكى يحل محله «بيكو» (إذا وافق) وعلى أى حال فإن دور السكرتير العام قد أصبح أقل أهمية لتعيين أربعة سكرتيرين مساعديين دائمين، ولقد اتخذ القرار بشأن (أولدنبروك) فى اجتماع ودًى بين ممثلى الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الاتحادية والسويد، وفى الواقع أن الصراع حول الإشراف قد انتقل مؤقتا من المؤتمر إلى تلك اللجنة، وعلق الأمريكيون أملهم على «بيكو» وهم لا يعلمون أنه سبق أن اتفق مع إنجلترا على تنفيذ سياستهم، ومن بين السكرتيرين العامين «فيكتورفيذر» السكرتير العام المساعد لمؤتمر نقابات العمال (البريطانى) و «ارفنج براون» الممثل الأوروبى للاتحاد الأمريكى والمستر «هـ. ميلاد» وهو كندي كان يشغل وظيفة مدير الاتحاد الحر.

وكان الإسكندنافيون غير مبالين بالحملة على الاستعمار، إلا أنهم انزعجوا من المحاولة المكشوفة لتحويل الاتحاد الحر إلى أداة نفوذ سياسية، وقد جعلتهم تجربتهم فى التنظيم النقابى يفضلون السياسة القائمة على بناءً نقابات عمال أصيلة من القاعدة إلى القمة، وكما قالوا فى حديث ودى «بالنسبة للظروف القائمة فى أفريقيا هذا هو أفضل ضمان إن لم يكن الضمان الوحيد للاحتفاظ بمركزكم».

ولعل أكثر الأخطار جدية فى المستقبل، من وجهة نظر إنجلترا، هو الوضع فى نقابات العمال الأفريقية، إذ هو يسير فى الخطوط التى تساير السياسة الأمريكية، فلقد أعطى الأمريكيون تأييداً غير مشروط للمستر «توم مبويا» ولبرنامج لاجوس بكامله، ويبدو واضحاً أنهم قد وصلوا فى الواقع إلى ترتيبات خاصة مع «توم مبويا»، ليست سياسية فحسب، ولكن يحتمل أن تكون شخصية ومالية.

الطريق إلى الاستقلال:

لم يكن طريق الاستقلال مفروشاً بالورود ولكن واجهه كثير من المشاكل التى عبر عنها مؤلف غربى من وجهة نظر الغرب بقوله:

«من حق أفريقيا أن تشكر الأيام لأنها حبتها بأشياء كثيرة، فعليها أن تحمد وتشكر لأن تجارة الرقيق قد ألغيت فى النهاية، وعليها أن تحمد لأن المدارس قد أقيمت ولأن سبل التعليم قد توافرت لها، ولأنها زودت بمعاهد الطب العلمى ومعاهد الزراعة العملية ومكافحة الأوبئة والحشرات، وعليها أن تشكر للبعثات التبشيرية ما قامت به من أعمال فى ميادين التبشير بالمسيحية والإصلاح والتربية والتعليم والطب، وأن تحمد للمكتشفين والجوالين كشفهم لمجاهل قارتهم وخفاياها وعملهم على ربط أجزائها بشبكات واسعة من طرق المواصلات، وأن تحمد لموظفى الحكومات المختلفة نكرانهم الذات فى أدائهم أعمالهم الإدارية».

إن المطالبة باعتراف أفريقيا بالجميل لا يوحى إلا بشئ واحد، هو أن أوربا أو الوجود الأوربى لم يستعمر أفريقيا إلا لخدمة أفريقيا نفسها، وهذا أمر مجاف للواقع، فما حدث كان لمصلحة الاستعمار، والمشاكل التى تواجهها أفريقيا اليوم ليست إلا ثمرات استغلال أوربا لها، وينبع الكثير من هذه المشاكل من الافتقار إلى التخطيط ومن الافتقار إلى الجدية فى تناول وتقييم كل دولة للدور الذى تقوم به، لقد كان موقف أوربا من القارة تعوزه الدراسة.

موقفاً يفتقر إلى القواعد والمبادئ الإنسانية، يؤكد ذلك أن الأوربيين هم الذين نقلوا إلى القارة بذور التفرقة العنصرية وهم الذين استفادوا من تجارة الرقيق للخدمة فى قصورهم ومزارعهم.

وتتلاحم موارد أفريقيا الطبيعية مع مشاكلها تلاحماً وثيقاً، فبعض هذه المشاكل

ناجم عن التغيرات والتطورات السريعة التى تحدث فى القارة منذ عشرات السنين، وكثيراً ما تحدث انتكاسات مؤلمة، وبعض هذه المشاكل اقتصادى وسياسى واجتماعى وتربوى، ويعتمد تقدم أفريقيا على قدرتها على فهم مشاكلها هذه وعلى معالجتها علاجاً صحيحاً، ولا يمكن أن ننكر أن أوربا قامت بدور فى إدخال احتمالات جديدة للقارة فى كافة المجالات من اقتصاد وسياسة وإدارة وتنظيم اجتماعى وتربية وتعليم، إلا أن هذه الاحتمالات أدت إلى خلق انعكاسات ضارة مؤثرة، ففى رأى البعض أن الحضارة الأوربية قد أحدثت آثاراً تفسخية، فقد جاء هذا التفسخ من الديانة المسيحية مع الاقتصاد الأوربى، وأنظمة المواصلات وقوانين أوربا وأنظمة الحكم فيها، فالديانة المسيحية بإصرارها على محاسبة الفرد أمام ضميره وأمام الله تركت فى أفريقيا أثراً تفسخياً يؤدى إلى تصدعها، وأدى التنظيم الاقتصادى الأوربى بربطه بين الأجر والجهد الفردى وظهور الطرق والسكك الحديدية والمواصلات المائية والجوية واتساع مدى الاتصال بين الناس وسرعته ومعدل الاتصال الثقافى وما لحق به من تبدل، وحشد مجموعة من القبائل فى وحدة إدارية إقليمية واحدة وخلق فرص الهجرة من مكان إلى آخر، أدى كل هذا إلى آثار تفسخية فككت التنظيمات العائلية والعشائرية عند الأفريقيين، وأدى إدخال نظام كسب الأجور على أساس النشاط وحده إلى التدخل فى الروابط التقليدية القائمة فى الحياة العائلية وإلى إيجاد الفرق بين العمل والملكية، وأدت الهجرات سعياً وراء الأجور إلى ضعف الروابط العائلية، كما أدت إلى تزايد إجراءات تعدد الزوجات لأن الأزواج لا يصطحبون زوجاتهم معهم فى رحلاتهم سعياً وراء الأجور واكتساب الرزق.

ويرجع التنوع فى المشاكل فى أفريقيا إلى حد كبير إلى اختلاف السياسيات التى اتبعتها الدول الاستعمارية فى مستعمراتها، فمثلاً كانت بريطانيا تسيطر على حوالى أربعة ملايين ميل مربع من الأراضى، وفرنسا كانت تسيطر على مثل هذه المساحة، وبلجيكا تسيطر على مليون ميل مربع، والبرتغال مساحة مستعمراتها ثلاثة أرباع المليون، وأسبانيا تسيطر على مائة وسبعين ألف ميل مربع.

وكل دولة من هذه الدول تمارس سياسة معينة لخدمة أهدافها وكل دولة تتبع خططا تختلف عن الأخرى، ولكن الأساس واحد، وهو أنهم هم السادة،

وأصحاب الأرض الأصليون هم العبيد، وما خلقهم الله إلا لخدمتهم، ولكى يوفروا لهم أسباب الراحة والرفاهية، وانتقلت هذه الفروق مع رحيل الدول المستعمرة عن الدولة المستقلة حديثاً، فقد استقلت هذه الدول بصورة مفاجئة فوجدت نفسها مثقلة بأعباء ومشاكل لم تفكر من قبل حتى فى رسم أى مخطط لها فى جذور السياسات الاستعمارية وأعماقها.

واحتياجات أفريقيا الاقتصادية ضخمة كل الضخامة، فهى فى حاجة إلى المدارس والجامعات والكليات والمعاهد الفنية وإلى المستشفيات والطرق والسكك الجديدة ومشاريع المياه والكهرباء والغذاء واستغلال الثروات المعدنية، وليس فى مقدرة الأفريقيين الاعتماد على أنفسهم كثيراً فى تأمين حاجاتهم وتمويل مشروعاتهم، فالدخل الشخصى للغالبية العظمى محدود، وقد يصل إلى حد الكفاف، والقلة التى تملك تستغل ما لديها من أموال خارج حدودها خشية الاستيلاء عليها يوماً ما، ومن هنا أصبح من واجب الدولة أن تؤمن الخدمات للناس بجميع مرافقها، وأصبحت الدولة هى المسئولة عن تأمين الأموال اللازمة للإنفاق على هذه الخدمات، وأصبح من الضرورى أن تنتج أفريقيا الثروة التى تمكنها من مواجهة هذه النفقات أو العودة مرة أخرى للاستعانة بالأجنبى ويعود الاستعمار فى صور جديدة.

والواقع أن أفريقيا تواجه عدداً من الثورات المتماثلة والمتوازية، إنها تواجه ثورات فى ميادين السياسة والاقتصاد والتربية والتعليم والاجتماع والصحة، والأمل كبير فى أن تصل هذه الثورات بالشعوب إلى شاطئ الأمان.

التضامن مع أفريقيا:

شهدت القارة اجتماع مؤتمر التضامن الآسيوى الأفريقى فى القاهرة فى ديسمبر سنة ١٩٥٨، وبلغ عدد الدول الأفريقية المستقلة فى ذلك التاريخ تسعاً، وساعدت القرارات التى اتخذت على تنمية الحركة القومية فى أفريقيا، وفى ديسمبر من العام نفسه اجتمع فى «أكرا» ممثلو الشعوب الأفريقية فكان مظهراً للوحدة الأفريقية، وقد أشارت اللجنة التى تولت الإعداد للمؤتمر - فى الدعوة التى بعثت بها إلى الدول للحضور - إلى أن الغرض الرئيسى من الاجتماع هو رسم الخطط للقيام بثورة

أفـريقيـة بيـضاء، والـواقع كان هناك اتجـاهان فى المؤتمر أحـدهمـا: تؤيده الدول الاسـتـعمـارية أى أذنابها وعـملاؤها، ويرى الاعتـماد على سـياسـة «غاندى» أى المقاومة السلبية وعدم الاعـتماد على القوة والعنف، وأن فى الإمكان الوصول إلى الاسـتـقلال عن طريق الاصـلاحات الدسـتـورية أما الاتجـاه الآخر فلا يـؤمن بهذه الطريقة لأنهـا لم تؤد إلى نتيجـة، كما دلت على ذلك الأحـداث التى وقعت فى مختلف أنحاء العالم.

والولايات المتحدة لم تخرج من دائرة النظام الاسـتعمارى البريطانى فى النصف الثـانى من القـرن الثامـن عشـر إلا بالثـورة المسلحـة، أضف إلى ذلك أن الدول الاسـتـعمارية نفـسها هى التى تتـبع العنف كما حـدث فى مصر والعـراق وسوريا ولبنان وشمال أفريقـيا وكينيا، وإزاء الضغوط المتعـارضة اتفق المؤتمر على الالتجاء لسياسة العنف إذا كـان للرد على مثله من جانب الدول الاستعـمارية، وقد أثبتت الأحـداث فى كل من مصـر وتونس ومـراكش والكامـيرون والكونغـو أن الدول الاسـتـعمارية بالرغم من أسـاليبهـا العنيفة لم ترضخ إلا حين أدركت أنهـا تواجه شعوباً مستعدة للحرب.

وفى المدة الواقعة بين ١٥، ٢٢ من أبريل من عـام ١٩٥٨ انعقد فى «اكرا» أول مؤتمر للدول الأفـريقية المستقلة، كمـا حضر المؤتمـر مراقبون يمـثلون بلدانا أخرى بالقارة، وبهـذا بدأت هذه الدول تضطلع بمسئوليـاتها وتعلن للعالم عـامة والدول الاستعمارية بصفة خاصة أنهـا لا تستطيع إلا أن تقف موقفاً إيجابياً إزاء مشكلات القارة، ويبدو ذلك من القرار الخاص بمستقـبل المناطق غير المستقلة، حيث رأى أن مشاكلها ومسـتـقبلها «ليست من اختصاص الدول الاستعمـارية وحدها، وإنما تعتبر مسئولية جميع أعضاء الأمم المتـحدة وبخاصة الدول الأفريقية المستقلة، وإنه يجب إعلان موعد محدد لحصـول كل من هذه المناطق على استقلالها»،لذلك فإن المؤتمر يطالب باتخاذ خطـوات سريعة لتنفـيذ نصوص الميثـاق وتحقيق الأمـانى السياسـية لشـعوب هذه المناطق من حـيث الحصـول على حق تقريـر المصيـر والاستـقلال، وكذلـك أوصى المؤتمر: «بأن تقوم الدول المشـتركـة فى المؤتمر بمد الشـعوب غـير المستقلة فى نضالها من أجل تقرير المصير والاستقلال بجميع أنواع المساعدة».

تلك الطائفة من العـوامل والظروف كان لها أبلغ الأثر فى إنماء الحركـة الوطنية

وتطويرها فى القارة الأفريقية، إلا أن هذه الحركات لم تتبع أسلوباً واحداً فى تطورها، ففى شمال أفريقيا بدأت مبكرة وأحرزت نجاحاً مبكراً، والسبب فى ذلك وجود رأس المال الوطنى وظهور بورجوازية وطنية سرعان ما تعارضت مصالحها مع الاحتكارات الأجنبية، ومن هنا تزعمت الحركة نحو الحرية والاستقلال.

أما فى الأقاليم الأفريقية الواقعة جنوبى الصحراء الكبرى، فيرجع تأخر الحركة الوطنية إلى العوامل التالية:

١ - لم ينشط التطور الصناعى بصفة فعالة إلا بعد الحرب العالمية الثانية حين فقدت الإمبريالية الكثير من الأرض التى كانت تستغلها فى قارة آسيا، وبذلك تأخر تكوين الطبقة الوسطى الوطنية، وحينما ظهرت فقد كانت قوتها محدودة.

٢ - بقاء التنظيمات القبلية مع تشجيع الاستعمار لها والإبقاء على العلاقات القبلية لتعويض اتجاهات الوحدة القومية.

٣ - الحدود المصطنعة التى خلقها الاستعمار، مما أدى إلى تقسيم الشعوب وتمزيقها إلى وحدات مختلفة بما ينمى عوامل الشقاق والتنافر.

٤ - المتناقضات الموجودة بين الإقطاعيين وأنصافهم من جهة والطبقة الوسطى من جهة أخرى، والأولون يحاولون الإبقاء على امتيازاتهم ونفوذهم، ولهذا نشأت علاقة من المصلحة المتبادلة بينهم وبين الاستعمار.

والحق أن هذه العوامل التى أخرت تطور الحركة الوطنية هى مبعث المشكلات التى تعانيها الدول الأفريقية التى حصلت على استقلالها فى السنوات الأخيرة.

ومع الإيمان بذلك فإن المؤتمرات الإفريقية أخذت على عاتقها مواجهة الاستعمار، وكان السبيل الوحيد هو إصدار البيانات، فقد تعرضوا على سبيل المثال للموقف فى «توجولاند» الموضوعة تحت الإدارة الفرنسية، والبيان الذى أدلى به ممثل هذا الحزب أثناء الشهادة التى سمح له بالإدلاء بها أمام اللجنة السياسية للمؤتمر وواضعا نصب عينيه أهداف نظام الوصاية العالمى والأهداف التى أعلنها مؤتمر «باندونج»، وإدراكاً منه للمسئوليات الهامة الملقاة على عاتق الجمعية

التشريعية التى ستنتخب يوم ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٨ فيما يختص بمستقبل المنطقة وهى المسئوليات المنصوص عليها فى الفقرتين السابعة والثامنة من الجزء التنفيذى من قرارات الأمم المتحدة الصادرة بتاريخ ٢٩ من نوفمبر ١٩٥٧ :

١ - يعبر المؤتمر عن عظيم قلقه بسبب قوانين الانتخاب والنظام الانتخابى الحالى للمنطقة.

٢ - يحث السلطات الإدارية الحاكمة أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع مندوب الأمم المتحدة من أجل ضمان إجراء انتخابات عادلة وديمقراطية فى المنطقة.

وفيما يتعلق بالكاميرون الموضوع تحت الإدارة الفرنسية فكانت التوصية:

بعد أن بحث المؤتمر المذكرة التى قدمها اتحاد شعوب الكاميرون الموضوع تحت الإدارة الفرنسية، استمع إلى بيان ممثل هذا الحزب أمام المؤتمر، وحيث إنه يضع نصب عينيه أهداف نظام الوصاية الدولى والأهداف التى أعلنها مؤتمر «باندونج»:

١ - يندد باستعمال القوة المسلحة ضد الشعب الأعزل فى منطقة الكمرون الموضوعة تحت الوصاية، حيث إنها تخالف روح ميثاق الأمم المتحدة.

٢ - يطالب الدول صاحبة الوصاية بأن تنفذ ميثاق الأمم المتحدة وأن تحقق الأمانى المشروعة للأقاليم الموضوعة تحت وصايتها وببدء مباحثات مباشرة مع من يمثلهم.

٣ - يناشد الأمم المتحدة بمضاعفة جهودها من أجل مساعدة شعب الكمرون على تحقيق أمانيه السياسية المشروعة.

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:

قام مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة الذى عقد فى «اكرا» فى المدة من ١٥ - ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٨ بمناقشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى كل دولة.

ونظراً لتعدد الموارد الاقتصادية لهذه الدول من معادن وصناعات وثروة حيوانية، وأخذاً فى الاعتبار أن الأحوال الاقتصادية الحالية فى هذه الدول لا تتفق مع

المصالح الكاملة لشعوب أفريقيا.

وأخذاً فى الاعتبار أيضاً أنه من الواجب اتخاذ الخطوات لتحرير اقتصاد هذه الدول خاصة الدول الأفريقية المستقلة، وأن هذه الإمكانيات من الواجب تشجيعها على نطاق واسع يوصى المؤتمر الدول المشتركة بالآتى:

١ - إنشاء لجنة للبحوث الاقتصادية تشكل من الخبراء لاستعراض الأحوال الاقتصادية ودراسة المشاكل الاقتصادية والفنية فى دول أفريقيا.

٢ - اتخاذ التدابير التى من شأنها تنمية التبادل بين الدول الأفريقية وتشجيعها.

٣ - إجراء بحوث دقيقة مفصلة تؤدى إلى تنسيق التخطيط الاقتصادى فى كل دولة للوصول إلى تحقيق تعاون اقتصادى أفريقى.

٤ - إيجاد الطرق والوسائل اللازمة للتخطيط الصناعى المشترك بين الدول الأفريقية وإمكانية إمداد بعضها البعض بالمواد الضرورية.

٥ - تقديم الاقتراحات التى تمكن الدول الأفريقية المستقلة من الحصول على رأس المال الأجنبى واستخدام الخبراء الأجانب وتشجيع التعاون مع الدول الأخرى بشكل لا يؤثر فى سيادة ووحدة هذه الدول.

٦ - اتخاذ الخطوات اللازمة لجمع وتبادل المعلومات الفنية فيما بينهم.

٧ - تكوين مجلس الاستشارات المشتركة بين دول أفريقيا.

٨ - إقامة المؤتمرات الاقتصادية والمعارض الأفريقية.

٩ - تقوية التعاون بينها وبين الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وعلى الأخص اللجنة الاقتصادية المقترح إنشاؤها لأفريقيا.

١٠ - القيام بالجهود المشتركة كلما كان ذلك ممكنا لإنشاء طرق المواصلات.

١١ - اتخاذ الخطوات التى تؤدى فى النهاية إلى إقامة سوق أفريقية مشتركة.

١٢ - تقديم المساعدات لتبادل العمال والمعلومات الخاصة بالعمل وتشجيع التعاون بين منظمات العمل الوطنية.

١٣ - تقوية التعاون بينهم وبين هيئة العمل الدولية.

١٤ - القيام بجهود مشتركة لمنع الأمراض البشرية وأمراض النبات والحيوان ومقاومة الجراد.

١٥ - تأكيد إنشاء سياسات اقتصادية اجتماعية عادلة تجلب الرفاهية والتأمين الاجتماعى لكل المواطنين.

تقرير اللجنة الثقافية:

اجتمعت اللجنة الثقافية مرتين، وتناقشت اللجنة فى المواضيع التى قدمتها إليها السكرتارية العامة ووافقت على ما يأتى:

أ - يقرر مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة المجتمع فى غانا فى المدة من ١٥ - ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٨ أنه يتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويؤكد المبادئ التى قررها مؤتمر «باندونج» فى أبريل سنة ١٩٥٥ بشأن التعاون الثقافى ولذا، فإنه يقرر:

- أن الاستعمار يناهض الثقافة الوطنية ويتعصب ضدها ويقف كحجر عثرة فى سبيل أى تعاون ثقافى.

- يدعو إلى التعاون الثقافى بين الدول الأفريقية على نطاق واسع يتمشى مع التعاون العالمى ومع روح منظمة التربية والثقافة «اليونسكو» التابعة لهيئة الأمم المتحدة.

ب - يوصى مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة اعضاؤه بما يأتى:

١ - تشجيع وتيسير تبادل المدرسين والأساتذة.

٢ - تشجيع إقامة مراكز ثقافية فى كل دولة أفريقية بشرط موافقة تلك الدولة على ذلك تمشياً مع قوانينها وأنظمتها وتقاليدها.

٣ - تشجيع وتيسير تبادل الطلبة فيما بينهما، وأن تعمل كل دولة على تقرير عدد من المنح الدراسية لباقى الدول الأفريقية.

٤ - تيسير تبادل المعارض وجميع المواد التربوية والعلمية والثقافية بما فيها الكتب والمجلات الأسبوعية والنشرات والوسائل السمعية والبصرية وباقى

المواد الثقافية والتربوية.

٥ - التأكد من أن تشمل كتب التاريخ والجغرافيا فى المدارس والمعاهد الثقافية لكل دولة مواداً من شأنها إعطاء كل طالب معلومات صحيحة عن طرق معيشة وثقافة باقى الدول الأفريقية الأخرى.

٦ - على كل دولة أن تبذل قصارى جهدها فى سبيل إعادة النظر فى كتب التاريخ والجغرافيا المستعملة فى مدارسها بغية حذف كل المعلومات الخاطئة الناجمة عن السياسة الاستعمارية أو عن أى نفوذ أجنبى آخر.

٧ - أن تعمل كل دولة على تنسيق أنظمتها التعليمية فى جميع المراحل مع الدول الأخرى وأن تعترف بالشهادات الدراسية الثانوية بها أو العالية التى تمنحها معاهد تلك الدول وجامعاتها ذات المستوى المتعادل.

٨ - تشجيع تبادل الزيارات بين مختلف منظمات الشباب والمدرسين والصحفيين والعمال والسيدات والفنانين والرياضيين إلى آخره، وأن تمد إليهم كل المساعدات اللازمة.

٩ - أن تعمل كل دولة على إدخال اللغات الأفريقية فى مدارسها الثانوية وكلياتها بغية تسهيل التعاون الثقافى المنشود.

١٠ - إقامة مؤتمرات دورية بين الدول الأفريقية للمدرسين والعلماء ورجال الأدب والصحفيين، إلى آخره بغية التباحث فى المسائل المشتركة وعلى كل دولة منح التسهيلات اللازمة لهذا الغرض.

١١ - عقد اتفاقيات ثقافية بينها لتشجيع التعاون الثقافى.

١٢ - أن تعمل كل دولة على تشجع الأبحاث الخاصة بالثقافة والمدنية الأفريقية فى جامعاتها ومعاهدها العالية، وأن تخصص كراسى علمية لهذا الغرض.

١٣ - أن تبذل مجهودات جمة فى سبيل إصدار مجلة أفريقية يشرف عليها الأفريقيون بغية تعريف العالم وسائر الدول الأفريقية بالثقافة والمدنية الأفريقية.

١٤- أن تخصص جوائز سنوية للأعـمال التى من شأنها تنمية الوحـدة الوثيقة بين الدول الأفريقـية وتبنى الأفكار الخـاصة بالحرية والصداقـة والسلام وتلك التى تنشر معلومات عن الثقافة والمدنية الأفريقية.

١٥- تشجـيع ترجمة الكتب التى تعـالج الموضوعات الخـاصة بالثقافـة والمدنية الأفريقية إلى لغة الدول الأصلية وذلك مـثلاً، بإنشاء كراسى علمية لهذا الغرض.

١٦- إقامـة مبـاريات رياضية سنوية بين الـدول الأفريقيـة ومهرجـانات سنوية للشباب الأفريقى.

١٧- إقامة مـؤسسة محلـية فى كل دولة أفريقيـة من شأنها العمل على تنـمية وتشجيع التعاون الثقافى بين الدول الأفريقية.

السلام والأمن العالميان:

حيث إن المجتمـعين شديدو الانزعاج من إجراء استعمـال الدول الكبرى للطاقة الذرية والنووية فى الأغراض الحربية، ورغبة منهم فى تقوية إسهام الدول الأفريقية فى السلام والأمن العـالميين وإدراكًا منهم بأن السلام العـالمى شرط أساسى لتـقدم ورخاء جميع الشعوب.

وأخذا فى الاعـتبـار أنه لا توجد دولة أفـريقيـة ممثلة فى الوقت الحالى فى المنـظمات الدولية المختصة بمسائل نزع السلاح:

١- يطالب الدول الكبرى بوقـف إنتاج الأسلحة الذرية والنووية وأن توقف جـميع تجاربها الذرية، ليس من أجل السـلام العالمى وحسب، ولكن كرمز لتـمسكها بحقوق الإنسان.

٢- ينظر بعين القلق ويسـتنكر بشدة كل التجـارب الذرية فى جميع أنحـاء العالم وخـاصة أن النـية مـتـجهـة إلى إجـراء مـثل هذه التـجارب فـى الصحـراء (الأفريقية).

٣- يناشد الدول الكبرى أن تسـتعمل الطاقة الذرية والنووية فى الأغـراض السلمية وحسب.

٤- يؤكد النظرية القائلة: بأن تخفيض الأسلحة التقليدية أساس للاحتفاظ بالسلام والأمن العالميين ويناشد الدول الكبرى أن تبذل كل جهودها فى سبيل الوصول إلى تسوية هذه المسألة الهامة.

٥- يستنكر سياسة استعمال بيع الأسلحة كوسيلة للضغط على الحكومات والتدخل فى الشئون الداخلية للبلاد الأخرى.

٦- يحث الأمم المتحدة على أن تضمن للدول الأفريقية تمثيلاً عادلاً فى جميع الهيئات الدولية المختصة بمشاكل نزع السلاح.

٧- يرى أن التقابل والتشاور فى المسائل الدولية يجب ألا يقتصر على الدول الكبرى.

٨- يعبر عن شديد قلقه بسبب عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ويطالب الدول الأعضاء باحترام هذه القرارات، ويحث على إجراء تسوية عادلة سلمية للمشاكل التى تهدد السلام العالمى.

٩- يعبر عن شديد قلقه بسبب مشكلة فلسطين التى تعتبر من العوامل التى تهدد السلام والأمن العالميين ويحث على ايجاد تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية.

١٠- يعبر عن شديد قلقه بالنسبة لمشاكل جنوب غرب أفريقيا وغيرها من المشاكل المماثلة التى تعتبر من العوامل التى تهدد الأمن والسلام العالميين، ويحث على إجراء تسوية عادلة لهذه المشاكل.

إيجاد جهاز للتشاور والتعاون:

حيث إن المؤتمر شديد الاقتناع بأهمية إنشاء جهاز للتشاور والتعاون.

١ - يوافق على جعل ممثلى الدول المشتركة لدى الأمم المتحدة الجهاز الدائم غير الرسمى:

أ - لتنسيق جميع المسائل التى تهم جميع الدول الأفريقية.

ب - لبحث الخطوات العملية المحسوسة التى يمكن اتخاذها لتنفيذ قرارات هذا المؤتمر والمؤتمرات المماثلة القادمة.

جـ - لإعداد الترتيبات الأولية لمؤتمرات الدول الأفريقية المستقبلة.

٢ - يوافق على عقد اجتماعات لوزراء الخارجية وغيرهم من الوزراء والخبراء من وقت لآخر حسبما تقتضى الظروف لبحث ومواجهة المسائل المعنية والتى تهم جميع الدول الأفريقية.

٣ - يوافق على اجتماع مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة مرة كل سنتين على الأقل.

٤ - يوافق على عقد المؤتمر القادم فى بحر السنتين القادمتين ويقبل دعوة الحكومة الأثيوبية الكريمة لعقد المؤتمر القادم فى «أديس أبابا» .

البيان النهائى الذى أصدره المؤتمر:

«نحن ممثلو أول مؤتمر للدول اللأفريقية المستقلة المجتمعون فى «اكرا» تقديرا منا لمسئولياتنا نحو الإنسانية، وخاصة نحو شعوب أفريقيا، ورغبة منا فى تأكيد شخصيتنا الأفريقية فى جانب السلام.

نعلن فى هذا المجال ونؤكد ولاءنا الذى لا يحيد لميثاق الأمم المتحدة ولبيان مؤتمر (باندونج)، ونعلن ونؤكد - زيادة على ذلك - عن وحدتنا وتضامننا مع شعوب أفريقيا غير المستقلة وعن صداقتنا لجميع الشعوب من أجل المحافظة على وحدة أهدافنا وأعمالنا فى المسائل الدولية وهى الوحدة التى حققناها فى هذا المؤتمر التاريخى، ومن أجل المحافظة على استقلالنا وسيادتنا اللذين حققناهما فى هذا المؤتمر التاريخى بعد جهد عظيم فضلاً عن المحافظة على سيادتنا الإقليمية الكاملة، ومن أجل المحافظة فيما بيننا على وحدة وجهات النظر الأساسية فى السياسة الخارجية حتى يتسنى للشخصية الأفريقية المستقلة أن تلعب دورها فى التعاون مع الأمم الأخرى المحبة للسلام فى خدمة قضية السلام.

نحن ممثلو الدول الأفريقية المستقلة:

نتعهد ببذل جميع جهودنا لتجنب الاشتراك فى أى عمل قد يؤدى إلى ربط بلادنا وتقييد حريتها بما يضر بمصالحنا وحريتنا، وأن نعترف بحق الشعب الجزائرى فى الاستقلال وتقرير المصير وأن نتخذ الخطوات المناسبة للإسراع فى الحصول على هذا الحق، وأن نمحو، إلى غير رجعة، شرور التفرقة العنصرية بأشكالها المختلفة

أينما وجدت، وأن نحث الدول الكبرى على وقف إنتاج وتجارب الأسلحة الذرية والنووية وعلى خفض التسلح التقليدى.

زيادة على ذلك، نحن ممثلو الدول الأفريقية المستقلة:

بعد أن أخذنا فى الاعتبار الحاجة الماسة إلى رفع مستوى معيشة شعوبنا عن طريق استغلال موارد بلادنا العظيمة والمتنوعة إلى أقصى حد ممكن لمصلحة شعوبنا.

نتعهد بتنسيق تخطيطنا الاقتصادى عن طريق جهد اقتصادى مشترك يقوم بدراسة الإمكانيات الفنية وغيرها من المسائل المتصلة والموجودة فى دولنا الأفريقية المستقلة. وأن نشجع على إيجاد تخطيط صناعي مشترك إما عن طريق جهودنا الخاصة، وإما عن طريق التعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ونتعهد باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين وتشجيع التجارة بين بلادنا عن طريق تحسين المواصلات بين بلادنا وبتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية والمقدرة الفنية على شريطة ألا تضر باستقلالنا وسيادتنا الكاملة، ورغبة منا فى تعبئة الموارد الإنسانية الموجودة فى بلادنا.

نحن مندوبو الدول الأفريقية المستقلة، سنبذل الجهد لتشجيع وتسهيل تبادل المدرسين والأساتذة والطلبة والمعارض والمواد التعليمية والثقافية والعلمية التى من شأنها تحسين العلاقات الثقافية بين الدول الأفريقية والتى من شأنها أن تغرس فينا قسطا أكبر من المعرفة بأحوالنا المشتركة عن طريق احتفالات الشباب المشتركة والمناسبات الرياضية وغيرها.

كما سنشجع ونقوى الدراسات الخاصة بالثقافة الأفريقية وتاريخ وجغرافية الدول الأفريقية فى معاهد العلم، وسنأخذ الإجراءات فى بلادنا المختلفة من أجل ضمان حسن ودقة توجيه هذه الدراسات».

ثالثاً: الدورة الأولى للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

أنشئت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ٢٩ أبريل عام ١٩٥٨ عملاً بقرار الجمعية العامة رقم ٢١ نوفمبر عام ١٩٥٧.

وقد دعاهـا الأمين العام للأمم المتحدة إلى عـقد دورتها الأولى قبل نهـاية عام ١٩٥٨ طبقاً لنص قرار إنشاء اللجنة.

قرار المجلس الاقتصادى الاجتماعى:

اتخذ المجلس قراره بتحديد اختصاصات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا طبقاً لما ورد فى قرار الجمعية العامة الذى يوصى بأن يبادر المجلس الاقتصادى والاجتماعى إلى النظر بعين العطف فى مسألة إنشاء لجنة اقتصادية لأفريقيا. **والاختصاصات هى:**

١- تقوم اللجنة ضمن نـطاق مبادئ الأمم المتحدة وتحت الإشـراف العام للمجلس الاقتصادى والاجـتماعى وتسهم فى تنفيذ الـتدابير الرامية إلى التيـسير الموحد للإنماء الاقتصادى لأفريقيا، بما فى ذلك النواحى الاجتـماعية بغية رفع مستوى النشاط الاقتصادى ومستويات المعيشة فى أفريقيا وتضع بحوثاً ودراسات تتعلق بمشكلات التطور الاقـتصـادى والتكنولوجى داخل أفـريقـيا وتقـدم خدمـات استشارية لدول المنطقة وأقاليمها.

٢- تقـدم توصيات مـباشـرة إلى الحكومات الأعـضاء المتـسبين وإلى الحكـومات المسموح لها بالاشتراك بصفة استشارية وإلى الوكالات المتخصصة.

٣- يشمل اختـصاص اللجنة الجغرافى قارة أفريقـيا بأسرها ومدغشقـر وغيرها من الجزر الأفريقية.

وأعضـاء اللجنة هم: اتحاد جنوب أفـريقيا وأثيوبيـا وتونس والجمهورية العـربية المتحدة والسودان وغانا وغـينيا وليبيريا والمملكة الليبية وأسبـانيا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وفرنسـا والمملكة المتحدة. وأى دولة تصبح فى المستقـبل عضواً فى الأمم المتحدة وتنتـهى عضوية اللجنة بالنسبة للدول التى تنتـهى مسئولياتها الإقليـمية فى أفريقيا.

وأعضاء اللجنة المتنسبون هم: اتحاد نيجيريا وأوغندا وتنجانيقا وسيراليون ومحمية الصومال البريطانى والصومـال المشمول بالوصاية الإيطالية وجامبيـا وكينيا وزنجبار وهؤلاء الأعضاء يشتركون فى المناقشة فى كافة الجلسات بدون اقتراع.

من حق أى عضـو فى الأمم المتحدة، أن يشـترك بصفة اسـتشارية فى أعـمال

اللجنة، وكذلك ممثلى الوكالات المختصة ومراقبين من المنظمات الحكومية الدولية وليس لهم جميعا حق الاقتراع.

٤- تقوم اللجنة بإنشاء اتصالات مناسبة مع المنظمات والهيئات الحكومية الدولية وغير الحكومية التى منحها المجلس الاقتصادى والاجتماعى مركزاً استشارياً.

٥- يعين الأمين العام للأمم المتحدة الأمين التنفيذى للجنة وترفع اللجنة تقريراً كاملاً عن أعمالها إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ويكون مقرها وأمانتها فى أفريقيا، على أن تنعقد الدورة الأولى قبل نهاية عام ١٩٥٨.

افتتاح الدورة الأولى:

فى يوم ٢٩ديسمبر عام ١٩٥٨ وفى «أديس أبابا» عاصمة أثيوبيا تم افتتاح الدورة الأولى ودام انعقادها حتى ٦ يناير ١٩٥٩.

وقد حضر جميع أعضاء اللجنة ما عدا حكومة اتحاد جنوب أفريقيا التى أرسلت فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٨ خطاباً للأمين العام للأمم المتحدة بأنها قررت ألا تشترك فى الوقت الحاضر فى أعمال اللجنة، وحضر أيضاً جميع الأعضاء المتسبين.

وتمت دعوة الدول الآتية للإشتراك بصفة استشارية: الاتحاد السوفيتى، إسرائيل، باكستان، البرازيل، بلغاريا، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، الصين، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، يوغوسلافيا، اليونان.

وتمت دعوة الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لحضور الدعوة، وحضرت أيضا المنظمات غير الحكومية من الفئتين (أ،ب).

وتم اعتماد جدول الأعمال الآتى:

١- الكلمات الافتتاحية.

٢- انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب.

٣- المناقشة العامة.

٤- الموافقة على النظام الداخلى.

٥- العلاقات مع المنظمات الحكومية الدولية.

٦- برنامج الأعمال والأولويات.

٧- موعد انعقاد الدورة الثانية ومكان انعقادها.

٨ - الأمم المتحدة والمساعدة الاقتصادية المتعددة الأطراف المقدمة إلى الدول المستقلة والأقاليم التى ينتظر استقلالها فى أفريقيا.

وجرى انتخاب ممثل أثيوبيا رئيساً للدورة وممثل تونس نائبا للرئيس وممثل ليبيريا نائبا ثانياً للرئيس.

وعرضت مذكرات خاصة بعلاقات اللجنة الاقتصادية بالمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ونشاط لجنة التعاون الفنى فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ونشاط جامعة الدول العربية، وأكدت عدة وفود أهمية إقامة هذه الصلات.

ثم درست اللجنة موضوع المعونة الاقتصادية للأمم المتحدة بناءً على مشروع قرار مقدم من أثيوبيا وتعديلات للملكة المتحدة ومشروع قرار عن تقديم المساعدة إلى غينيا. وكذلك درست اللجنة برنامج الأعمال والأولويات .

واتخذت اللجنة، بالإجماع، قراراً بقبول دعوة حكومة المغرب لها إلى عقد دورتها الثانية فى طنجة بالمغرب وأن يكون موعد عقد الدورة بين شهرى يناير ومارس عام ١٩٦٠ ثم اعتمدت اللجنة أخيراً نص التقرير النهائى.

القرارات:

القرار الأول:

١ - تلاحظ اللجنة المنافع التى جنتها اللجان الاقتصادية الإقليمية الأخرى من علاقات مع المنظمات الحكومية الدولية وإلى أن مؤتمر (أكرا) للدول المستقلة ولجنة التعاون الاقتصادى لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى واللجنة الاقصتادية للجامعة العربية تعمل جميعها فى ميادين للنشاط تهم اللجنة.

٢ - ترى ضرورة إقامة العلاقات المناسبة بين هذه المنظمات .

القرارات الاقتصادية: تحدثت عن أوضاع الاقتصاد الأفريقى وما لحقه من ضرر نتيجة للسياسات الاستعمارية وما يواجهه من مشكلات حالية واتخذوا قرارات من

أجل تنمية التبادل التجارى والتنمية الزارعية والصناعية والعمل والتعاون وقرارت من أجل تحرير الدول غير المستقلة.

القرارات الاجتماعية: أوصى المؤتمر بقرارات تتعلق برعاية المرأة والطفل ورعاية الشباب والخدمات الطبية والاجتماعية مع دعوة مؤتمر للشباب فى عام ١٩٥٩.

القرارات الثقافية: دعا المؤتمر إلى إيجاد التعاون الثقافى ووضع كتاب عن تاريخ هذه الشعوب يصور حقائق حياتها وكفاحها. مع إنشاء جوائز سنوية لتشجيع الجهود الثقافية المتبادلة وتقديم منح دراسية.

القرارات التنظيمية:

١- انشاء مجلس تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ويتألف من : ممثل واحد لكل بلد ويجتمع سنوياً.

٢- السكرتارية الدائمة لمجلس التضامن: وتتألف من سكرتير عام وأحد عشر سكرتيراً، ويكون مقرها فى القاهرة وتعيين مصر السكرتير العام ويكون من بين السكرتاريين مواطنون من الكمرون والسودان وغانا ومصر.

٣- يجتمع مجلس التضامن فى اليوم الثالث من يناير عام ١٩٦٠ بمدينة القاهرة ويتم اختيار السكرتيرين وحضورهم إلى القاهرة فى موعد لا يتجاوز أول مارس ١٩٦٠.

مؤتمر الشباب الآسيوى الأفريقى:

ورد فى القررات الاجتماعية لمؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية الأفريقية ما يلى:

١- عقد مؤتمر عام لشباب آسيا وأفريقيا خلال عام ١٩٥٩ لدراسة احتياجات الشباب ورعايته ووسائل النهوض بشباب البلاد الآسيوية والأفريقية على أن يعقد هذا المؤتمر فى مصر.

٢- إنشاء مكتب مؤقت لرعاية الشباب تابع لسكرتارية مؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية الأفريقية **ويعمل على تحقيق ما يأتى:**

أ - تنمية العلاقات الثقافية بين الشباب وتبادل الزيارات بين الفرق الرياضية.

ب - مؤتمرات دورية ثقافية للشباب وتقديم المساعدات الممكنة للشباب وجمعيات للشباب وتشجيع فكرة إقامة المهرجانات.

جـ - العمل على تكوين اتحاد عام لشباب آسيا وأفريقيا.

وقد تعاون المجلس الأعلى لرعاية الشباب فى الجمهورية العربية المتحدة مع السكرتارية الدائمة لمؤتمر الشعوب الأفريقية الآسيوية على تنظيم مؤتمر للشباب الأفريقى الآسيوى خلال شهر فبراير عام ١٩٥٩.

واجتمعت اللجنة التحضيرية الدولية لمؤتمر الشباب الأفريقى الآسيوى بالقاهرة فى ٢٤ نوفمبر عام ١٩٥٨ وقررت أن يكون الموضوع العام للمؤتمر المقترح عقده فى فبراير عام ١٩٥٩ هو دور الشباب فى دعم التضامن الأفريقى الآسيوى وأن تلقى الموضوعات الرئيسية التالية فى اجتماعات عامة للمؤتمر:

أ - دور المرأة فى نهضة الشعوب.

ب - دور الشباب فى دعم السلام العالمى وتحريم الأسلحة النووية ونزع السلاح.

جـ - أهمية رعاية الشباب ودورها فى تقدم آسيا وأفريقيا.

وهناك أيضا موضوعات فرعية منبثقة عن الموضوع العام للمؤتمر تبحث فى لجان فرعية، وتقدم بشأنها دراسات وتقارير من الوفود المشتركة وهذه الموضوعات تتناول النواحى الاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية وشئون الشباب والشئون السياسية الخاصة بالشباب ودوره فى محاربة التفرقة العنصرية ودعم السلم العالمى ومحاربة التسلط الأجنبى.

وانعقد المؤتمر فى فبراير عام ١٩٥٩ وحضرته وفود عديدة وأصدر قرارات لا تختلف عما صدر من قرارات فى مؤتمر الشعوب السابق ومؤتمر (باندونج).

وكان لنجاح هذا المؤتمر وطبيعة القرارات التى اتخذت فيه واستعراضه لنقاط الضعف فى الجهاز الاستعمارى واجتماع قادة الدول الأفريقية وتصميمهم على تحقيق شئ ما، أثر فى تراجع بعض الدول الاستعمارية وأثر إيجابى فى بث روح الشجاعة فى قلوب الثوار فى الدول الأفريقية التى تسعى للحصول على استقلالها.

وكان من النتائج المباشرة لهذا المؤتمر أن حصلت سبع عشرة دولة على استقلالها فى الفترة ما بين عامى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ حتى بلغ عدد الدول المستقلة فى أفريقيا فى عام ١٩٦٠ سبعا وعشرين دولة.

المؤتمر الثانى:

فى سنة ١٩٦٠ عقد المؤتمر الثانى للشعوب الأفريقية فى (تونس) وقد ظهر هذا المؤتمر إلى الوجود بناءً على توصية اتخذها المؤتمر الأول ومنذ البداية وضع المؤتمر الثانى لنفسه أهدافاً رئيسية أهمها:

أولاً: النهوض بمستوى التفاهم والوحدة بين الدول الأفريقية.

ثانياً: تحسين وتطوير الطرق والأساليب التى تمكن شعوب أفريقيا من التحرر من الاستعمار.

ثالثاً: كسب الرأى العام العالمى وتنبيهه إلى ما يجرى فى أفريقيا.

رابعاً: العمل على محاولة خلق مجتمع أفريقى واحد من أجل خدمة شعوب القارة وحفظ السلام العالمى.

واتخذت قرارات مختلفة، ولكن أهمية تلك القرارات أنها اتخذت أسلوباً واقعياً وأن الدول المشتركة كانت تشعر بأنها أقوى مما كانت عليه عام ١٩٥٨، وهذه القرارات التى أتخذت فى مؤتمر تونس لاشك أنها قرارات تاريخية لأنه على هداها كان التفكير فى إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية.

ولأهمية هذه القرارات سنتحدث عنها بشئ من التفصيل:

أ - مطالبة القوى المحتلة بالجلاء فوراً وسحب جميع قواتها وتصفية قواعدها العسكرية الموجودة فى مختلف أنحاء القارة الأفريقية.

ب - اعتراف جميع الدول الأفريقية بالحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر أى الدول التى لم تعترف بها حتى ذلك الوقت، وتمويل المؤتمر للمقاتلين الجزائريين بما يلزمهم لمواصلة كفاحهم.

جـ - التدخل الفعال لعرض قضية المستعمرات البرتغالية على الأمم المتحدة بواسطة ممثلى الدول الأفريقية لدى هذه الهيئة.

د - دراسة السياسات الاستعمارية وسياسة التفرقة العنصرية المتبعة فى وسط وجنوب أفريقيا والإفراج عن الزعيم «جوموكينياتا» وجميع الزعماء الوطنيين الأفريقيين المعتقلين.

هـ - عقد اجتماعات دورية عامة لرؤساء الدول ووزراء الخارجية فى هذه القارة لمتابعة تنفيذ هذه القررات التى اتخذت ولرفع مستوى الوضع الحالى فى أفريقيا.

و - إنشاء صندوق للنقد لتوفير كل مساعدة للوطنيين المكافحين من أجل الحرية والتخلص من الحكم الاستعمارى فى بلادهم.

٢- القرارات الدبلوماسية:

أ - تقوية عناصر الوحدة والكفاح بين دول أفريقيا المستقلة ومنظماتها الدولية.

ب - تبادل السفراء بين دول أفريقيا المستقلة دون تأخير وإلغاء تأشيرات الدخول والخروج بين مختلف دول أفريقيا.

٣- القرارات الاقتصادية:

أ - مواصلة العمل الفعال من جانب الدول الأفريقية المستقلة من أجل خدمة اقتصاد أفريقيا.

ب - إنشاء شركات نقل داخلية أفريقية (بحراً وجوا وبرا) لتسهيل عملية النقل بين الدول الأفريقية.

جـ - عقد اجتماعات دورية منظمة لوزراء المالية والاقتصاد الأفريقيين وذلك لتنظيم السياسة الاقتصادية فى الدول الأفريقية.

د - إنشاء بنك استثمار أفريقى من شأنه تنمية المشروعات المختلفة.

هـ - وضع حد للضرائب المتعددة واتفاقيات الدفع وذلك لتنمية التبادل الاقتصادى الذى سيؤدى بدوره إلى إنشاء سوق أفريقية مشتركة.

٤- القرارات الاجتماعية:

أ - ضمان الحرية الضرورية التى ستؤدى إلى تنمية حركة عمالية أفريقية مستقلة.

ب - إنشاء منظمة مشتركة للثقافة والبحوث، وذلك لتكوين ثقافة أفريقية حقيقية.

جـ - تقديم المنح الدراسية وزيادة التبادل الثقافى وخاصة تبادل المدرسين والطلبة والأطباء والإخصائيين الزراعيين والرياضيين والشباب.

اجتماع السكرتارية الدائمة للمؤتمر:

رغم أن هذا الاجتماع لم يكن فى شكل مؤتمر، إلا أنه كان على درجة كبيرة من الأهمية، ففى نهاية شهر يناير سنة ١٩٦١ انعقدت اللجنة التوجيهية المنبثقة عن السكرتارية الدائمة لمؤتمر الشعوب الأفريقية فى دار السلام، وبحث فى هذا الاجتماع موضوعات على جانب كبير من الأهمية، وكانت النظرة إليها أدق وأشمل مما جرى فى المؤتمرات السابقة، **وكانت الموضوعات التى طرحت على بساط البحث واتخذت فيها قرارات إيجابية، هى:**

- تطورات الموقف السياسى فى مختلف أنحاء أفريقيا.
- الوضع فى الجزائر وضرورة عمل شئ ما.
- موقف أفريقيا من التجارب النووية.
- الوقوف فى وجه الاستعمار ومحاولة اتخاذه صوراً جديدة لكى يضمن استمرار السيطرة داخل أفريقيا.
- دراسة موقف جنوب أفريقيا العنصرى وانعكاساته على الشعوب الأفريقية.
- الإعداد لدورة ثالثة لعقد مؤتمر للشعوب الأفريقية فى القاهرة.
- تقرير ميزانية توضع تحت تصرف السكرتارية العامة لمعاونتها على القيام بأعبائها.
- وضع خطة مفصلة للتعاون بين الدول الأفريقية.

المؤتمر الثالث:

عقد هذا المؤتمر فى القاهرة فى شهر مارس عام ١٩٦١ فى ظروف حرجة كان يمر بها النضال والكفاح فى أفريقيا.

فلقد أخذ الاستعمار صورا جديدة لمحاولة العودة إلى البلاد التى خرج منها بالقوة، بالإضافة إلى أنه فى ذلك الوقت شهدت الشعوب الأفريقية جرائم بشعة ارتكبها الاستعمار وأعوانه ضد بعض زعماء القارة الأفريقية أمثال: «باتريس

لومومبا» و«فليكس مومى».

كذلك اجتمع المؤتمر الثالث الذى زادت فيه عدد الدول الأفريقية المستقلة.

وقد حضر هذا المؤتمر ٣٥ بلداً كان عدداً منها مستقلاً، وكان الآخر يناضل الاستعمار فى سبيل استقلاله، وكان هذا هو أول وأكبر تجمع أفريقى فى تاريخ القارة. **لذلك كان لزاماً أن نشير إلى الدول التى حضرت وهى:**

الجزائر - أنجولا - باسوتولاند - الكاميرون - بتشوانالاند- أثيوبيا - غانا - غينيا - غينيا البرتغالية - كينيا - ليبيريا - مالى - الكونغو - مراكش - النيجير - نيجيريا - نياسالاند - رواندا - أورندى - سيراليون - جامبيا - الصومال - أفريقيا الجنوبية - روديسيا الجنوبية - روديسيا الشمالية - سوازيلاند - جنوب غربى أفريقيا - تنجانيقا - تونس - أوغندة - زنزبار - الجمهورية العربية المتحدة.

وقد أعلن الرئيس «جمال عبد الناصر» فى افتتاحه للمؤتمر : تأييد مصر المطلق للدول الأفريقية فى نضالها وأن هذا التأييد سيظل بغير حد ودون قيد أو شرط.

وكانت أهم النقاط التى وضعت على بساط البحث حينذاك واتخذت فيها قرارات فعالة هى:

١ - تحقيق استقلال الدول الأفريقية التى لم تستقل بعد، والقضاء على آثار الاستعمار بالدول التى استقلت حديثاً.

٢ - مقاومة الألوان الحديثة للاستعمار فى أفريقيا عن طريق الأمم المتحدة.

٣ - إعادة تنظيم الحركات التحررية فى أفريقيا عن طريق الأمم المتحدة.

٤ - العمل على سرعة التطور الديمقراطى والاقتصادى والاجتماعى بين الدول الأفريقية.

٥ - تحقيق الوحدة والتعاون فى القارة الأفريقية بين الحكومات وبين الشعوب.

هذا، ولا جدال فى أن هذه المؤتمرات وما اتخذ فيها من قرارات كانت بمثابة الإنذار الأخير للاستعمار الذى هاله اجتماع قادة دول القارة الأفريقية. ففى الوقت الذى شعر الاستعمار بأن نهايته فى أفريقيا تقترب.. شعر المناضلون فى أفريقيا

بالقوة التى تعينهم على استمرار الكفاح.

وإذا كانت مؤتمرات الشعوب الأفريقية قد أدت دوراً رئيسياً، فإنه لا يجب أن نغفل الدور الذى ساهمت به مؤتمرات رؤساء الدول، فقد عقدت عدة مؤتمرات قمة بين الأقطاب الأفريقيين، كان أهمها، مؤتمر الدار البيضاء الذى عقد فى مطلع يناير سنة ١٩٦١ والذى يعتبر تتويجا للخطوات الكبيرة التى تمت من قبل على الطريق الصحيح لخدمة أفريقيا.

وتوالت عقب ذلك الاجتماعات الرسمية بين رؤساء أفريقيا كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وكان الميثاق الذى أعلن بين الرؤساء فى الدار البيضاء أساساً للسياسة التى انتهجتها أفريقيا بعد ذلك، إذا انبثق عنه لجنة سياسية لدول الميثاق تجتمع وتتشاور كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وكثيراً ما اجتمعت وكثيراً ما أصدرت قرارات فعالة كان لها أثرها فى مساندة الدول الأفريقية، وكان لعملها أثر كبير على نمو الروح القومية فى أفريقيا وإقامة منظمة الوحدة الأفريقية.

مؤتمر تونس:

فى سنة ١٩٦٠ عقد المؤتمر الثانى للشعوب الأفريقية فى تونس وقد ظهر هذا المؤتمر إلى الوجود بناءً على توصية اتخذها المؤتمر الأول لشعوب الدول الأفريقية المستقلة الذى عقد فى أبريل سنة ١٩٥٨ بمدينة (أكرا) عاصمة غانا.

وقد وضع هذا المؤتمر لنفسه اهدافا رئيسية أهمها:

١ - النهوض بمستوى التفاهم والوحدة بين دول أفريقيا.

٢ - تحسين وتطوير الطرق والأساليب التى تمكن أفريقيا من التحرر من ربقة الاستعمار والعبودية.

٣ - توحيد الرأى العام العالمى وتوجيهه بالنسبة للمسائل المتعلقة بشعوب أفريقيا.

٤ - تطوير فكرة أنشاء مجتمع أفريقى واحد وذلك بتدعيم فكرة خلق ولايات متحدة أفريقية من أجل خدمة شعوب هذه القارة وحفظ السلام العالمى.

وقد أصبحت الحاجة ملحة لشرح الطرق والأساليب التى تمكن من ضمان تحقيق الأهداف المشتركة، والآمال التى خرج بها المؤتمر الثانى لشعوب أفريقيا المستقلة

والأهداف التى حققها هذا المؤتمر.

ونذكر هنا القرارات والتوصيات التى اتخذها مؤتمر الشعوب الأفريقية الثانى الذى عقد فى تونس فى المدة من ٢٥-٣١ من يناير سنة ١٩٦٠.

وتتضمن هذه القرارات: الاقتراحات الخاصة ببعض الإجراءات الواجب دراستها لمواجهة المشاكل الخطيرة التى تواجه أفريقيا، وهى فى أوج كفاحها من أجل التحرر من السيطرة الأجنبية والتى سبق أن عرضنا لها.

أما عن التعاون بين الدول الأفريقية فقد ورد ما يلى:

إن التعاون مع مجلس التضامن الأفريقى الآسيوى ومع كل الحركات التى تعمل فى الاتجاه نفسه سيضاعف من فعالية نشاط الشعوب الأفريقية.

ثم قامت اللجنة نفسها باصدار عدة قرارات فى شأن الكونجو وما يجرى بين ربوعه من أحداث مثيرة، وكان أهم تلك القرارات هو:

١- إدانة السياسة التى اتبعتها السكرتارية العامة للأمم المتحدة فى الكونجو منذ بداية مهمتها، إذ انتهكت روح ونص قرارات مجلس الأمن نفسه.

٢- نددت باستغلال سيادة الأمم المتحدة للقوات الأفريقية الآسيوية التى أرسلت إلى الكونجو لأجل مساندة الحكومة الشرعية برياسة الرئيس «لومومبا» حيث استخدمت هذه القوات فى الأعمال المعادية للكونغو ولشل الثورة الوطنية التى قام بها الشعب الكونجولى ضد المؤامرات الاستعمارية، وقد قامت قيادة الأمم المتحدة بهذه الأعمال لضمان سلامة بلجيكا ومصالحها الاستعمارية وبذلك مكنت للاستعمار البلجيكى فى الكونجو.

٣- أيدت اللجنة قرار انسحاب القوات الأفريقية، كما أيدت تصميم الدول الأفريقية المستقلة التى تعمل على مساندة حكومة لومومبا الشرعية وأيدت اللجنة التوجيهية بكل شدة القرار الذى اتخذ بشأن قيادة عليا أفريقية لتحرير الدول الأفريقية تحريراً فعليا.

٤- عبرت اللجنة عن قلقها العميق فيما يختص بعدم شرعية وضع الرئيس «لومومبا» فى السجن وهو رئيس الوزراء الشرعى للكونجو وعضو اللجنة

التوجيهية لمؤتمر الشعوب الأفريقية.

٥- اعتبرت اللجنة أن الشروط الضرورية اللازمة لنجاح الصراع التحريرى الوطنى فى الكونجو يتركز فى تدعيم الوحدة الوطنية وتنظيم القوى الشعبية فى الكونجو وتحالفها مع كل قوى العالم التى تعمل ضد السيطرة الاستعمارية بغرض تحرير الشعوب واستقلالها الوطنى.

٦- أبرزت اللجنة الأهمية الحيوية للدرس الناتج عن تجربة الكونجو والذى يفيد كل البلاد التى تنال استقلالها والتى يجب على قوادها المخلصين أن يأخذوا حذرهم إزاء المؤمرات الإمبريالية والاستعمار الجديد.

وقامت اللجنة أيضًا باتخاذ قرارات فى المسائل الآتية:

١- تطورات الموقف فى الجزائر، حيث أيدت اللجنة القرارات التى اتخذت فى مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية فى الدار البيضاء.

٢- استمرار سياسة الاستبداد العنصرى وقتل الأفريقيين التى تمارسها بوحشية حكومة جنوب أفريقيا.

٣- التسلل الخفى للاستعمار الفرنسى فى الكاميرون.

٤- توحيد الأحزاب السياسية فى زنزبار بغية تشكيل حكومة اتحاد وطنى.

٥- وجهت نداء إلى الحكومات الأفريقية وشعوب تلك القارة لتعبئة جهودها من أجل مساندة حق شعوب أفريقيا فى تقرير مصيرها ولتنفيذ هذا الحق العادل المقدس تنفيذاً فعليا.

٦- حذرت اللجنة جميع الشعوب والحكومات الأفريقية وجميع المنظمات السياسية وجميع النقابات العمالية من أخطار الاستعمار الجديد ومن الأساليب التى اتخذها هذا الاستعمار فى الماضى، فقد كانت الجهود الاستعمارية تهدف إلى إعادة استعمار الشعوب التى نالت استقلالها الأسمى ومد أجل هذا الاستعمار فى تلك البلاد. فلقد استغل المستعمرون سياسة الإشراف السياسى، وبذلك ظلت بعض الدول التى نالت استقلالها حديثا تخدم الأغراض الاستعمارية المختلفة.

وطالما كان هناك مثل هذا النفوذ الاستعماري سواء كان نفوذا سياسيا أم اقتصاديا أم عسكريا، فلن يكون هناك أي تعبير حقيقي عن آمال وأهداف الشعوب.

٧- ثم اتخذت اللجنة قرارات بالنسبة لوسط «أفريقيا»، فقررت:

أ- وجوب حل اتحاد روديسيا ونياسالاند.

ب- إقامة حكومات في البلدان الثلاثة: نياسلاند، روديسيا الجنوبية، روديسيا الشمالية.

جـ- أن يكون الاقتراع عاما في هذه البلدان الثلاثة.

٨- أدانت اللجنة السياسة الاستعمارية البلجيكية التي تهدف إلى بث الفرقة في رواندا أورندي وإعادة تسليمها بواسطة البلجيكيين الذين سمحوا للعصابات بغزو الكونجو.

٩- نظرت اللجنة في أمر تطور العلاقات بين الصومال وأثيوبيا وخاصة ما وقع من أعتداء أثيوبي على إقليم «هود» بالصومال. فوجهت اللجنة نداءها إلى حكومتي البلدين الشقيقين لكي تسويا هذا الخلاف بطريقة ودية.

١٠- أدانت اللجنة سياسة القمع الوحشي والاستعباد للشعوب الأفريقية التي عزلت عزلاً يكاد يكون تاما في المستعمرات البرتغالية، كما عبرت اللجنة عن استنكارها للقبض على الزعماء الأفريقيين السياسيين في أنجولا وموزمبيق والإدعاء الاستعماري القائل بأن هذه المستعمرات تعتبر ضمن ممتلكات البرتغال.

وطالبت اللجنة بمنح الاستقلال الناجز وتقرير المصير لهذه المستعمرات.

١١- وجهت اللجنة نداء للأفريقيين في أوغندا لتأكيد وحدتهم بالتسامي فوق جميع الخلافات القبلية والدينية من أجل المصلحة العامة.

١٢- طالبت اللجنة بإلغاء فوري لانتداب جنوب أفريقيا على إقليم جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) وطالبت بمنح الاستقلال لهذه البلاد.

وأيدت اللجنة العمل المتخذ ضد حكومة اتحاد جنوب أفريقيا فى محكمة العدل الدولية نتيجة طلب الدول الأفريقية المستقلة. . . إلخ.

١٣- ناقشت اللجنة رغبة الشعوب الأفريقية الملحة فى ضرورة إطلاق سراح «جوموكينياتا» فورا، **وقررت ما يأتى:**

أ- المطالبة بإطلاق صراح «جوموكينياتا» فورا.

ب- الاعتراف بتعليم الوطنيين الأفريقيين فى كينيا.

١٤- قررت اللجنة أن يعقد مؤتمر الشعوب الأفريقية الثالث فى القاهرة فى الفترة من ٢٣ - ٣١ من مارس سنة ١٩٦١.

مؤتمر القاهرة:

بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٦١انعقد المؤتمر السنوى الثالث لمؤتمر جميع الشعوب الأفريقية فى القاهرة.

وتركز جدول أعمال هذا المؤتمر على موضوعين أساسيين هما:

١- تخليص أفريقيا كلها من الاستعمار.

٢- الوحدة الأفريقية والتضامن الأفريقى.

وكان المؤتمر الأول لجميع الشعوب الأفريقية الذى عقد فى أكرا سنة ١٩٥٨ قد حدد عام ١٩٦٣ تاريخا أقصى لاستقلال القارة الأفريقية كلها.

أما المؤتمر الثانى للشعوب الأفريقية الذى عقد فى تونس فى يناير عام ١٩٦٠ فقد قرر أن يقوى الكفاح من أجل الاستقلال والقضاء على الاستعمار والتطور الاجتماعى والاقتصادى لأفريقيا.

وكان شعار هذه المؤتمرات الأفريقية هو **«يا شعوب أفريقيا اتحدوا فلن تفقدوا شيئا سوى أغلالكم»**.

والحقيقة أنه منذ عام ١٩٥٨ ركزت شعوب القارة الأفريقية جهدها وفكرها على تنفيذ الوحدة الأفريقية ومفهوم الجامعة الأفريقية، كما بلغ اهتمامها بالسلم العالمى اهتماما لا حدود له.

وانعقد مؤتمر القاهرة فى ظروف حرجة كانت تمر بالنضال والكفاح الوطنى فى القارة الأفريقية، فقد أخذ صوراً جديدة فى محاولته للتسلل إلى الدول التى أخرجته منها القوى الشعبية المناضلة.

كذلك انعقد هذا المؤتمر بعد أن شهدت شعوب أفريقيا جرائم بشعة ارتكبها الاستعمار وأعوانه ضد بعض زعماء القارة الأفريقية أمثال: **«جورج بادمور»** و**«باتريس لومومبا»**. والشهيد **«فليكس مومى»**. لقد قتلهم جميعا الاستعمار.

كذلك اجتمع مؤتمر الشعوب فى القاهرة فى الوقت الذى زادت فيه عدد الدول المستقلة فى القارة الأفريقية.

لكل ذلك، نجد السيد عبد الله ديالو السكرتير العام لمؤتمر الشعوب الإفريقية يصرح بأن «تطور الأحداث فى سنة ١٩٦٠ يبين ضرورة تعاون الشعوب الأفريقية والدول الأفريقية لتدعيم أواصر التضامن ضد السيطرة فى صورها الجديدة التى يدخلها الاستعمار. ولهذا فإن مؤتمر القاهرة لن يعالج فقط كفاح الشعوب الأفريقية من أجل استقلال جميع البلاد الأفريقية المناضلة. الجزائر، والكونغو، أنجولا، بلاد شرق ووسط أفريقيا، إلخ.. بل يتناول أيضًا الوسائل المناسبة للقضاء على الاستعمار فى البلاد المستقلة وتعديل النظم الإدارية والاقتصادية والثقافية والتطور الاقتصادى والاجتماعى والديمقراطى.

إن مصالح جميع الشعوب الأفريقية واحدة متشابهة، ويجب على المنظمات الشعبية فى مختلف أنحاء القارة أن تضاعف جهودها من أجل الوصول إلى أفضل حالات التطور والوحدة والتضامن الأفريقى».

وهكذا كان المؤتمر الثالث لجميع الشعوب الأفريقية الذى عقد فى القاهرة فى المدة من ٢٥ - ٣١ مارس سنة ١٩٦١ مرحلة جديدة بالغة الأهمية فى تطور العلاقات بين أفريقيا والعالم واتجاهها نحو مزيد من التفاهم المتبادل والحرية، ونحو تطور اقتصادى حقيقى يعود على الشعوب بالمنفعة ونحو سلام عادل متساو.

وأما البلاد الأفريقية التى حضرت المؤتمر، فكان عددها ٣٥ بلدًا، كان بعضها مستقلاً. فى حين أن الأخرى كانت فى مرحلة النضال ضد قوى الاستعمار. وفى حفل افتتاح هذا المؤتمر فى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة ألقى الرئيس

«جمال عبد الناصر» خطابا سياسيا تحدث فيه عن مسؤولية الشعوب الأفريقية وعلامات المستقبل فى حركة التحرير وأخطاء الماضى وكيفية الأستفادة منها فى كفاح الحاضر والمستقبل جاء فيه:

«إن كل تضحيات شعب الكونغو والشعوب الأفريقية رصيد ضخم فى نضالنا» كما أوضح خطورة القواعد الأجنبية والتفرقة العنصرية.

وعندما تعرض لإسرائيل، ذكر أن الشعوب الأفريقية تنبهت للدور الذى تقوم به فى خدمة الاستعمار الجديد، أما بالنسبة لقضية الجزائر فقد قال:

«إن تأييدنا لها بكل قوانا المادية والمعنوية سيظل إلى غير حد وبدون قيد أو شرط».

ثم تساءل الرئيس «جمال عبد الناصر»: «هل استسلم الاستعمار فى أفريقيا؟ ودوى الانفجار الذرى الفرنسى الثالث فى صحرائنا الجزائرية الكبرى ما زال يتردد فى أسماعنا، ولقد كانت لنا جميعا مواقف ضد التجارب الذرية عمومًا.

وأكثر منها كانت لنا غضبات عنيفة كى لا تكون أرض قارتنا مسرحا لمثل هذه التجارب، كان رأينا فى التجارب عموما أنها تهديد للسلام.

إن الاستعمار الفرنسى، شأنه شأن كل استعمار، لم يكن مهتما إلا بتعزيز قدرته، على العدوان والسعى إلى تملك أكثر الأسلحة فتكا وأقدرها على الدمار، إن هذه الأسلحة وحدها هى التى تمثل، القدرة على الاستمرار فى فرض السيطرة إمعانا فى الاستغلال.

ثم تعرض للزحف الأفريقى فقال:

«وإذا كان هناك من يقول إن عام ١٩٦٠، عام الانطلاقة الأفريقية، فلقد كان من المحتم أن يكون عام ١٩٦١ هو عام الزحف الأفريقى تدعيما لهذه الانطلاقة وتعميقا لأسسها وتوسيعها لقاعدتها».

وهنا المسئولية الكبرى الملقاة على الشعوب الأفريقية.

هذا وقد تضمن جدول أعمال المؤتمر الموضوعات الآتية:

١- تحقيق استقلال الدول الأفريقية التى لم تستقل بعد والقضاء على اثار الاستعمار بالدول التى استقلت حديثا.

٢- مقاومة الألوان الحديثة للاستعمار فى أفريقيا عن طريق الأمم المتحدة.

٣- إعادة تنظيم الحركات التحررية فى أفريقيا عن طريق الأمم المتحدة.

٤- العمل على التطور الديمقراطى والاقتصادى والاجتماعى بين الدول الأفريقية.

٥- تحقيق الوحدة والتعاون فى القارة الأفريقية بين الحكومات وبين الشعوب.

وقد انتهى المؤتمر إلى اتخاذ قرارات تعبر تعبيراً حقيقيا عن أمانى الشعوب الأفريقية فى الاستقلال والتحرر وطرد جميع ألوان النفوذ الاستعمارى من القارة، وعن قيام تعاون مثمر بينهم من أجل خيرهم وخير البشر جميعا.

كما أن اشتراك هذا العدد الكبير من ممثلى الحركات الوطنية والمنظمات الشعبية فى كافة أنحاء أفريقيا فى المؤتمر الثالث فى القاهرة، برغم ما وضعته السلطات الاستعمارية من عراقيل لمنع اشتراكهم فى المؤتمر، يدل على مبلغ اليقظة والوعى الذى بلغته شعوب أفريقيا، كما أن هذه القرارات كانت صدى لما يجيش فى صدور أبناء أفريقيا جميعا من أمانى الاستقلال والحرية والتضامن.

وحتى يمكننا أن نقدر مدى التجاوب العميق بين قرارات المؤتمر وبين الأمانى الأفريقية، فإننا نعرض لتلك القرارات فى إيجاز..

وبالنسبة لتحرير أفريقيا، رحب المؤتمر بإنشاء صندوق لتحرير أفريقيا ومساهمة الدول الأفريقية المستقلة فيه.

كما أوصى بإنشاء جهاز فعال لدعم هذا الصندوق وإدارته على شكل لجنة فرعية تجتمع مرة كل ثلاثة أشهر لدراسة الاحتياجات المالية لكل البلاد الأفريقية التى تكافح فى سبيل الحرية.

وطالب المؤتمر بإنشاء محطة إذاعة أفريقية حرة تحت إشراف مؤتمر الشعوب الأفريقية فى إحدى البلاد الأفريقية المستقلة يسمح لها موقعها الاستراتيجى بأن تقود حملة فعالة لمساعدة المكافحين الأفريقيين من أجل الحرية.

وأدان المؤتمر جميع الذين يتصـرفون كعملاء للاستعمار والإمـبريالية تحت ستار القومية.

كمـا طالب المؤتمر جميع المجـاهدين الأفريقيين، من أجـل السلام، أن يناضلوا بجميع وسائل العنف والسلم ومضاعفة نضـالهم لأقصى الحدود ليحققوا، سريعا، تصفية الإمبريالية والاستعمار فى أفريقيا.

وطالب جمـيع شعـوب العالم المحـبة للحرية بـأن تندد بالإمبرياليـة وبأن تمنح المجاهدين الأفريقيين من أجل الحرية تأييدهم الدائم.

كما أعلن ضـرورة تضامن الحركة التحـريرية الأفريقية مع جمـيع قوات الحرية والتحرر فى العالم بأسره.

وبعد دراسة التطورات الأخيرة للموقف فى الجزائر، أكد المؤتمر على:

١- مسـاندة الحكومة المؤقـتة للجـمهورية الجـزائرية فى مفـاوضاتها مـع الحكومة الفرنسية لوضع مبدأ حق تقرير المصير للشعب الجزائرى موضع التنفيذ.

٢- أوصى الدول الأفريقية بزيادة مساندتها السـياسية والدبلوماسية والمادية فى تلك المرحلة ليتاح لـلشعب الجزائرى تحقيق سـيادته الكاملة وبفرض احتـرام سيادة القومية الجزائرية.

٣- مساندة موقف الحكومة المؤقتة للجمهـورية الجزائرية. مساندة تامة فيما يختص بالصحراء الجزائرية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضى القومية الجزائرية.

وفيما يختص بروديسيا ونياسالاند، يرى المؤتمر:

١- إدانة التعديلات التى أدخلت على دستور شمال وجنوبى روديسيا والمطالبة بمنح الإقليمين استقـلالهما فورا عن طريق إجراء انتخـابات يكون لكل فرد صوت فيها.

٢- المطالبة بحل اتحـاد جنوب أفريقيـا فوراً ومنح أقاليم وسط أفـريقيا ونيـاسالاند وشمال وجنوب أفريقيا، استقلالها فوراً وحرية اختيارها لمصيرها السياسى.

٣- مطالبة الكومنولث بطرد اتحاد جنوب أفريقيا من الكومنولث لانتـهاجها سياسة

التفرقة العنصرية.

٤- مطالبة الدول الأفريقية فى الكومنولث بعدم إقامة علاقات أخوية مع اتحاد جنوب أفريقيا.

٥- المطالبة بإطلاق سراح المسجونين والمعتقلين السياسيين فى نياسالاند وروديسيا الشمالية والجنوبية.

٦- مطالبة الشعوب الأفريقية والدول الأفريقية المستقلة بمضاعفة تأييدها لشعوب وسط أفريقيا ضد الإمبريالية البريطانية.

٧- منع العلاقات التجارية بين الدول المستقلة وهذا الاتحاد.

وكشف المؤتمر عن العملاء الذين يخدمون الاستعمار الجديد، وهم السفارات والبعثات الاستعمارية التى تعمل كمراكز للتجسس والضغط على البلدان الأفريقية والمساعدات الفنية والسياسية والاقتصادية والبعثات التعليمية الأجنبية والبعثات التبشيرية والدعاية المغرضة عن طريق الإذاعة والصحافة والأدب التى تسيطر عليها الدول الاجنبية.

وأعلن المؤتمر أنه بغية محاربة الاستعمار، الجديد يستنكر تقسيم الدول الناشئة، ويستنكر الاتحادات والمجموعات التى تتكون تحت إشراف الدول الاستعمارية، ويدعو الدول الأفريقية المستقلة لأن تتعاون من أجل تحرير بقية بلدان أفريقيا، ويدعو كذلك إلى تصفية القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة فى بعض بلدان أفريقيا، وينادى المؤتمر بتكوين اتحاد للنقابات العمالية الأفريقية فوراً كوسيلة لمحاربة الاستعمار الجديد.

وكذلك طالب المؤتمر بإعادة تنظيم السكرتارية العامة للأمم المتحدة ومراجعة ميثاقها حتى يتفق مع أهمية أفريقيا المتزايدة فى الشئون العالمية حتى يكون لأفريقيا التمثيل الملائم فى الأمم المتحدة وجميع المجالس واللجان التابعة لها.

وفيما يختص بالكونغو يعبر المؤتمر عن استنكاره للقتل الوحشى لـ «باتريس لومومبا» العضو الدائم بالمؤتمر ورئيس وزراء الحكومة الشرعية للكونغو، ويطالب بوقف التدخل العسكرى الاستعمارى فى الكونغو وطرد الأجانب والمخربين

واستعادة النظام والقانون عن طريق عودة البرلمان إلى عمله الطبيعى واعتبار حكومة انطوان جيزنجا هى الحكومة الشرعية الوحيدة لجمهورية الكونغو.

وبالنسبة للكامرون فقد أعلن المؤتمر احتجاجه على تقسيم البلاد تقسيمًا تعسفيا، وطالب بمساندة شعب الكاميرون فى كفاحه العادل للتوحيد والاستقلال الحقيقى.

وكذلك أوصى المؤتمر بإنشاء بنك أفريقى للاستثمار وتسهيل خطة التنمية وعقد اتفاقات جمركية واتفاقات جماعية لتنمية التبادل الاقتصادى تمهيدًا لإقامة السوق المشتركة الأفريقية وإنشاء مجلس دولة أفريقى أعلى لمراقبة محاولات امتهان الحريات النقابية والديمقراطية وانشاء معهد مشترك للأبحاث للنهوض بالثقافة الأفريقية واعطاء المنح الدراسية وزيادة التبادل التعليمى.

وفى مجال الوحدة والتضامن أوصى المؤتمر جميع حكومات الدول الأفريقية المستقلة بإنشاء مجلس استشارى أفريقى من ممثلى برلمانات الدول المستقلة، ومجلس للدول الأفريقية يتولى دراسة وتنفيذ توصيات المجلس الاستشارى، وكذلك لجنة من الخبراء الأفريقيين لوضع أسس قياسية اقتصادية مشتركة، ولجنة من القادة العسكريين الأفريقيين لتنظيم الدفاع الأفريقى المشترك، وأيضًا لجنة ثقافية يعهد إليها بوضع سياسة أفريقية عامة.

وطالب المؤتمر بعقد مؤتمرات الاتحادات نقابات العمال الأفريقيين والشباب الأفريقى والجمعيات النسائية الأفريقية وجمعيات العمال الزارعيين الأفريقيين وكذلك العمل على انشاء وكالة أفريقية للأنباء ومركز استعلامات أفريقى.

وفى النهاية طالب المؤتمر جميع الدول والمنظمات الأفريقية بأن تمنح تأييدها السياسى لجميع الحركات الحقيقية المناضلة من أجل تحقيق الاستقلال والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وكذلك تأييدها المادى لتمويل صندوق للتضامن يشرف عليه مؤتمر الشعوب الأفريقية.

لقد كانت هذه المؤتمرات وما اتخذ فيها من قرارات بمثابة الإنذار الأخير للاستعمار الذى فوجئ باجماع قادة دول القارة الأفريقية على الاستقلال والتحرر، لذلك دب الخوف والفزع فى نفسه.. فى حين كانت تلك القرارات نفسها تحمل القوة بين طياتها للمكافحين والمناضلين من أبناء القارة الناهضة للاستمرار فى

المقاومة للحصول على الاستقلال والتخلص من قيود الاستعمار.

وإذا كان ذلك هو الدور الذى أداه مـؤتمر الشعوب الأفريقيـة، فإنه لا يجب أن نغفل الدور الذى قامت به مؤتمرات رؤساء الدول. أى مـؤتمرات القمة التى عقدها أقطاب أفـريقيـا، وكان من أهم تلك المؤتمرات، ذلك الذى عـقد فى مـدينة الدار البيضاء سنة ١٩٦١.

مؤتمر الدار البيضاء:

فى الفترة من ٤ - ٧ من يناير عام ١٩٦١ اجتـمع رؤساء الدول وزعماء التحرر فى الدول الأفريقية فى مدينة الدار البيضاء.

وكان اجـتماع مؤتمر القـمة هذا يشكل حدثًا تاريخـيًا بالغ الأهميـة لكفاح كل الأفريقيين من أجل الاستقلال الحقيقى والسلام والتقدم والوحدة ويعتبر مؤتمر الدار البيضاء تتويجا للخطوات الكثيـرة التى تمت على الطريق الصحيح نحو تحقيق آمال أفريقيا وأهدافها، **وقد عبر عن ذلك الرئيس «جمال عبد الناصر» بقوله:**

«لقد كـان مؤتمر الدار البيـضاء بين عدد من الدول الأفـريقية المسـتقلةُ أول هذه الخطوات على الطريق الصحيح.

ولقد كان اجتماع هذا المؤتمر رمزًا على إيمان القارة بوحدتها الطبيعية، وبضرورة وحدة كفاحها تبعًا لذلك، وبحتمية وحدة مصيرها فى نهاية الأمر.

ولقـد تجلى ذلك الإيمان فـيمـا صـدر عن هذا المؤتمر من وضع مـيثـاق للدول الأفريقـية كذلك فإن من أبـرز ما تجلى فى هذا المؤتمر هو التنبيـه إلى الدور المدمر الذى يقوم به الاستعمار فى القارة سواء بجـيوشه، أو بقواعده الظاهرة، كالقواعد العسكرية أو بقواعده المستترة المتمثلة فى التسلل الإسرائيلى الذى فضحه مؤتمر الدار البيضاء وبصـفته نموذجا لأساليب الاستعـمار الجديد، وأداة فى يده، وبناء على ما يعتقده شعب الجمهورية العـربية المتحدة فى أن ارتفاع راية الحرية على أى حزء من أجزاء العـالم هو بمثابة الضوء الأخضـر فى العلاقات الدوليـة، ذلك الضوء الذى يحمل لنا الثـقة والطمأنينة فى المجال الدولى، كـما أننا نعتقـد أن أى تهديد يوجه لأى قطر إنما هو تهـديد لنا يحـمل لنا عـلامـة الخطر التى تشل إرادتنا الحـرة عن

العمل المثمر الخلاق».

لذلك قدم الرئيس «جمال عبد الناصر» إلى مؤتمر الدار البيضاء عدة اقتراحات لحل المشاكل التى تحيط بالعالم، تتمثل فيما يلى:

أولا: لما كانت مشكلة الاستعمار فى الكونغو والجزائر من أبرز موضوعات البحث فى المؤتمر، فإنه يتعين علينا ألا ننسى أن المعركة ضد الاستعمار فى الكونغو والجزائر هى جزء من المعركة ضد الاستعمار فى القارة الأفريقية كلها.

ثانيا: حيث أن مشكلات أفريقيا هى جزء من قضية السلام العالمى، ومن ثم فإن تجاوبنا مع بقية الشعوب، وشعوب آسيا فى الطليعة منها والمقدمة، أمر حيوى فى دفع الكفاح الأفريقى إلى تحقيق أهدافه، ومن ثم فإن مشاكل نزع السلاح، ومشاكل توجيه الطاقة الذرية إلى الأغراض السلمية يجب ألاّ تقل فى تقديرنا عن مشكلات تصفية الاستعمار والقضاء على التفرقة العنصرية.

ثالثا: أن التطوير الاقتصادى والاجتماعى لشعوب القارة ركيزة الكفاح الأفريقى هو المعنى الأصيل للحرية المنشودة، وبغير اتجاه إلى التنمية الاقتصادية وإلى العدل الاجتماعى فإن الفرد الأفريقى يفقد كثيراً من حوافز النضال الإيجابى من تحقيقه الاستقلال، وأن تعاون شعوب القارة فيما بينها لتحقيق تطويرها أمر تحتمه الضرورة وتفرضه إلى أقصى الحدود فى جميع المجالات، وعلى رأسها تبادل السلع وتبادل الخبرات وتنظيم وسائل الاتصال بجميع أنواعها.

رابعا: أن الأمم المتحدة أداة كبيرة يجب أن تؤدى دورها فى خدمة الكفاح من أجل الحرية وفى خدمة التطوير الاقتصادى والاجتماعى وأن استخلاص الأمم المتحدة من براثن المناورات الاستعمارية معركة هامة يتعين على الشعوب الأفريقية والشعوب المتطلعة إلى الحرية أن تخوضها، وأن يتعين علينا أن نجد الوسائل الكفيلة بحماية الأمم المتحدة - كأداة لخدمة السلام الدولى القائم على العدل - من كل تربص بها، حتى تستطيع هذه الأداة بدورها أن تحقق الغرض المرجو منها.

خامسا: أن أهداف الكفاح الأفريقى لا تتحقق بدفع أفريقيا إلى الحرب الباردة بين الكتل، وإنما تتحقق أهداف الكفاح الأفريقى إذا تحولت أفريقيا إلى أرض لقاء وبناء لا أرض صراع مدمر بين الدول الكبرى.

سادسا: أنه من المسئوليات الكبرى علينا أن نصون وحدة الزحف الأفريقى ولا نجعل الاستعمار يجرنا إلى معارك فرعية، مع العناصر الرجعية المعادية للتقدم، وإذ كنا نعرف كيف جرب الاستعمار هذه المحاولة معنا فى المشرق العربى فإننا نعرف أنه برغم تصدينا لهذه المحاولات، فلقد ظل الهدف الذى تسعى إليه الجمهورية العربية المتحدة، هو الهدف الأصيل. تحرير كل وطن عربى، وتحرير كل فرد عربى سياسيا واقتصاديا.

سابعا: أنه من الأمور المحتمة أن يحدد لكل مرحلة من النضال الأفريقى نصيبها من الأهداف، وبمعنى آخر، فإن المسئوليات التى نتصدى لحملها يجب أن تتكافأ مع قوانا الذاتية حتى نستطيع السير بها إلى هدفها، وكانت تلك مسألة هامة لتأكيد جدية الكفاح الأفريقى وواقعيته بالنسبة للشعوب التى تحمل مسئوليته، بل وبالنسبة لغيرها من الشعوب على أن تبقى الأهداف الشاملة للكفاح واضحة وظاهرة باعتبارها الطاقات الدافعة إلي تحمل المسئوليات فى المراحل المتلاحقة.

هذا وقد أصدر مؤتمر الدار البيضاء الميثاق الأفريقى، وهذا نصه:

«نحن رؤساء الدول المجتمعون فى الدار البيضاء من الرابع إلى السابع من يناير عام ١٩٦١ المقدرون لمسئولياتنا إزاء القارة الأفريقية:

نعلن عزمنا الأكيد على نصرة الحركات التحررية فى جميع أنحاء أفريقيا وتحقيق وحدتها، ونؤكد إرادتنا للمحافظة على وحدة الرأى ووحدة العمل وتعزيزهما على الصعيد الدولى لصيانة استقلال دولنا.. ذلك الاستقلال الذى دفعت بلادنا من أجله الثمن الغالى، ونؤكد عزمنا على المحافظة على سيادة دولنا ووحدة أراضيها، وتعزيز السلام فى العالم واتباع سياسة عدم الانحياز.

نعلن عزمنا على تحرير الأراضى الأفريقية التى مازالت تحت السيطرة الأجنبية وتقديم المساعدات والعون لها وتصفية الاستعمار القديم والحديث بجميع أشكاله وعدم تشجيع إقامة القوات والقواعد الأجنبية فى أراضيها لما فى ذلك من تهديد يعرض تحرير أفريقيا للخطر.

ونعلن بذل الجهود من أجل تخليص القارة الأفريقية من أى تدخل سياسى اقتصادى، ونعلن أن الضرورة تفرض على الدول الأفريقية المستقلة توجيه مواردها

الاقتصادية والاجتماعية نحو استغلال ثراوتها الوطنية لصالح شعوبها وتوزيعها بالعدل والإنصاف بين مواطنيها.

ونؤكد عزمنا على مضاعفة جهودنا لإقامة تعاون فعلى بين الدول الأفريقية فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ونقرر ما يأتى فى سبيل صيانة حريات أفريقيا وبناء وحدتها وضمان سلامتها: «تأليف مجلس استشارى أفريقى حالما تتهيأ الظروف يضم ممثلين عن كل دولة أفريقية، ويكون له مقر دائم ويعقد جلساته دورية».

هذا وقد قرر وزراء خارجية دول الدار البيضاء فى اجتماعهم الذى عقد فى يناير سنة ١٩٦١ فى «أكرا» إنشاء جهاز لسكرتارية دول ميثاق الدار البيضاء فورا طبقا لنص الميثاق يكون مقره الدائم فى «باماكو» عاصمة جمهورية مالى. وقد تم تأليف السكرتارية من سكرتير عام يساعده سكرتير مساعد من كل دولة من دول الميثاق.

وقد تضمن بروتوكول الميثاق ألا تشترك الدول الموقعة عليه فى أحلاف عسكرية، ونص أيضًا فى البرتوكول على اجتماع اقطاب الدول الأفريقية بصفة دورية كل عام، إلا إذا اقتضت الظروف السياسية أو العسكرية دعوتهم إلى اجتماع عاجل فى دورة خاصة لمواجهة مشكلة عاجلة.

وفى مايو سنة ١٩٦١، أصدر وزراء خارجية دول الميثاق الأفريقى المجتمعون فى القاهرة بيانًا أعلنوا فيه: عدم اشتراك رؤساء دولهم فى مؤتمر «مونروفيا» الذى تحدد موعدا لانعقاده الاثنين الموافق ٨ مايو كما جاء فى بيان الوزراء: «ويؤكد وزراء خارجية ميثاق الدار البيضاء تصميم بلادهم على المساهمة فى كل عمل مشترك للدول الأفريقية يستهدف دعم الحرية الأفريقية، وبناء وحدتها بما يتفق مع القرارات الصادرة عن المؤتمرات التى عقدتها الدول الأفريقية فى «أكرا» عام ١٩٥٨ وفى «أديس أبابا» سنة ١٩٦٠ وفى «الدار البيضاء» عام ١٩٦١.

وفى يوم ٢٨ من أغسطس عام ١٩٦١ بدأت اللجنة السياسية لدول ميثاق الدار البيضاء اجتماعاتها فى القاهرة وقد حضر اجتماعها الأول الرئيس «جمال عبد الناصر» والملك «الحسن الثانى» ملك المغرب والرئيس «موديبو كيتا» رئيس جمهورية مالى والسيد «بن يوسف بنى خدة» وئيس وزراء الجزائر ومثل غانا وزير

خارجيتها ومثل غينيا أيضاً وزير خارجيتها.

مؤتمر القاهرة:

في يونيو سنة ١٩٦٢ اجتمع أقطاب دول ميثاق الدار البيضاء مرة ثانية في القاهرة، وقد جاء هذا الاجتماع قبل استقلال الجزائر بأيام قليلة.

كما أن هذا المؤتمر يعتبر أول اجتماع شامل للجنة السياسية التي نص الميثاق على تكوينها من رؤساء الدول التي لم يتكامل اجتماعها الأول الذي عقد في أغسطس سنة ١٩٦١ . . ومن ثم عقدت على مستوى وزراء الخارجية ولقد استمر اجتماع الأقطاب في هذه الدورة الثانية للجنة السياسية للميثاق الأفريقي بالقاهرة من ١٥ - ١٧ يونيو سنة ١٩٦٢.

وقد استعرض البيان المشترك الذي أذيع فور انتهاء الاجتماعات المشاكل الدولية والأفريقية، وأعلن الأقطاب سعادتهم بالنصر الذي أحرزته حركة التحرر في الجزائر. ثم تناول البيان إسرائيل، فحذر من تغلغلها في أفريقيا، ثم نص البيان على ضرورة مقاومة الاستعمار الحديث وأيد البيان وحدة الكونغو. وناشد البيان تأييد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتخليص «رواند أوراندى» وشعبها من براثن الاستعمار البلجيكي، واستنكر البيان سياسة البرتغال في أنجولا والتفرقة العنصرية، وندد بحكومة جنوب أفريقيا، وناشد الدول الكبرى وقف تجاربها الذرية ودعا إلى نزع السلاح. كما طالب البيان بتوحيد جميع الأحزاب السياسية في أفريقيا لتكون جبهة واحدة ضد الاستعمار. . وأيد ضرورة إنشاء السوق الأفريقية المشتركة. . ونادى ببذل الجهود المضاعفة للوصول إلى الوحدة الكاملة.

وهكذا كان لقاء الأقطاب الأفارقة في القاهرة في يونيو سنة ١٩٦٢ بمثابة دفعة جديدة للنضال الأفريقي من أجل التحرير والوحدة الأفريقية، ويعتبر الميثاق الأفريقي بحق من أهم مواثيق التعايش السلمي. إذ لا يمكن لأى فرد يطلع على نصوصه أن يشتم منها رائحة الانحياز أو فكرة التعصب أو الدعوة إلى الحقد أو إثارة نزعة التكتل.

بل على العكس لقد أخذ هذا الميثاق الإنساني كل ما في النظم الدولية من صور التعاون الدولي الذي يؤدي إلى السلام.

وهكذا ساعدت تلك المؤتمرات الرسمية التى عقدها أقطاب أفريقيا إلى جانب مؤتمرات الشعوب - على نمو الروح القومية فى أفريقيا، بل إنها كانت قوة فعالة ومؤثرة ودافعة إلى الإسراع فى تنفيذ آمال أفريقيا فى الحرية والوحدة الكاملة.

وقد كان لتلك المؤتمرات أثر فعال فى مجالات عدة، فالوعى من أجل قضية الاستقلال قد نما فى أفريقيا وأصبح الأفريقى يتغنى بكفاح الأكثرية من أجل تحقيق الديموقراطية والتضامن العربى الأفريقى. كذلك كان لهذه المؤتمرات دور فى محاربة الانفصال والتفرقة العنصرية فى أفريقيا، كما دعت العمال فى كل بلد فى أفريقيا أن ينتظموا فى نقابة واحدة، وعلى الأحزاب السياسية فى كل بلد من البلاد أن تتحد فى العمل من أجل خير الشعب الأفريقى ومصلحته، والمناداة بما يأتى:

١- حصول أفريقيا على استقلالها فورا وحرية اختيارها لمصيرها السياسى.

٢- مطالبة الكومنولت بطرد اتحاد جنوب أفريقيا من الكومنولت لانتهاجه سياسة التفرقة العنصرية.

٣- مطالبة الدول الأفريقية فى الكومنولت بعدم إقامة علاقات أخوية مع اتحاد جنوب أفريقيا.

٤- المطالبة بإطلاق سراح المسجونين والمعتقلين السياسيين فى نياسالاند وروديسيا الشمالية والجنوبية.

٥- مطالبة الشعوب الأفريقية والدول الأفريقية المستقلة بمضاعفة مساعدتها تأييداً لشعوب وسط أفريقيا ضد الامبريالية البريطانية.

٦- منع العلاقات التجارية بين الدول المستقلة وهذا الاتحاد، ومنع طائراته من استخدام مجالها الجوى أو مطاراتها.

٧- مطالبة الدول الأفريقية والآسيوية باثارة موضوع اتحاد جنوب أفريقيا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفيما يختص بجنوب أفريقيا أعلن المؤتمر أنه يدين بشدة حكومة جنوب أفريقيا وسياستها فى جنوب غرب أفريقيا، ويصر على تحرير هذه المنطقة ويطالب الأمم المتحدة بأن تتصرف مع جنوب أفريقيا تصرفا حازما لا مهادنة فيه.

ويطالب الدول المستقلة الأفريقية بأن تساعد جنوب غربى أفريقيا مساعدة فعالة لانضمام لجنة جنوب أفريقيا إلى جنوب غربى أفريقيا وتوقيع عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على جنوب أفريقيا.

ويطالب الأمم المحبة للحرية فى العالم، بأن تدين السياسة الإنجليزية فى الأمم المتحدة بشأن قضية جنوبى غربى أفريقيا.

وفيما يختص بالأرض الموضوعة تحت حماية البريطانيين، يطالب المؤتمر الدول المستقلة الأفريقية بمنح دراسية لأبنائها، وأن تمنح انجلترا الاستقلال غير المشروط لها فورا ودعا المؤتمر إلى ارغام البرتغال على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن تصفية الاستعمار، والعمل على تحرير موزمبيق وأنجولا وغينيا البرتغالية وجزر الرأس الأخضر، ويدعو المؤتمر إلى العمل على إطلاق سراح «جومو كينياتا» لكى يقود شعب كينيا نحو الوحدة والاستقلال الكامل، ودعوة شعوب كينيا إلى الاتحاد فيما بينها، وفيما يختص باتحاد جنوبى أفريقيا، يوصى المؤتمر دول الكومنولث بقطع علاقاتها مع جنوب أفريقيا ودعوة الدول الأفريقية والآسيوية إلى العمل على طردها من الأمم المتحدة.

ودعوة جميع الدول المتطلعة إلى الحرية فى العالم بقطع علاقاتها السياسية مع اتحاد جنوبى أفريقيا، وكذا العلاقات التجارية والثقافية والرياضية.

ويطالب المؤتمر بإجلاء القوات البلجيكية عن رواندا فورا وتصفية قواعدها العسكرية وتنظيم انتخابات شرعية فيها تحت إشراف الأمم المتحدة.

هذا، وبعد أن استعرض المؤتمر بعناية، الحالة الراهنة فى أفريقيا قرر أن يعتبر الاستعمار الجديد استمراراً للنظام الاستعمارى بالرغم من الاعتراف رسميًا بالاستقلال السياسى فى البلاد الناشئة الذى يصبح حتميًا كنوع غير مباشر من السيطرة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية أو الفنية أعظم خطر يهدد البلاد الأفريقية التى نالت استقلالها حديثًا أو توشك أن تحصل عليه. ويستنكر المؤتمر مظاهر الاستعمار الجديد التى تتمثل فى حكومات الأذناب والعملاء والانتخابات المزيفة وإعادة تجميع الدول بواسطة قوة استعمارية، وذلك فى اتحادات أو مجموعة منفصلة ومتصلة بهذه القوة الاستعمارية وادماج الدول فى كتل

اقتصادية استعمارية تعمل على إبقاء التخلف الاقتصادى فى أفريقيا والتسلل الاقتصادى الأجنبى بعد الاستقلال والاعتماد المالى المباشر على الدول الأجنبية المستعمرة.

وكشف المؤتمر عن العملاء الذين يخدمون الاستعمار الجديد وهم السفارات والبعثات الاستعمارية التى تعمل كمراكز للتجسس والضغط على البلدان الأفريقية والمساعدات الفنية والسياسية والاقتصادية والتعليمية الأجنبية والبعثات التبشيرية والدعاية المغرضة عن طريق الإذاعة والصحافة والأدب التى تسيطر عليها الدول الأجنبية. وأعلن المؤتمر أنه بغية محاربة الاستعمار الجديد يستنكر تقسيم الدول الأفريقية الناشئة ويستنكر الاتحادات والمجموعات التى تتكون تحت إشراف الدول الاستعمارية ويدعو الدول الأفريقية المستقلة إلى التعاون من أجل تحرير بقية بلدان أفريقيا، ويدعو كذلك إلى تصفية القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة فى بعض بلدان أفريقيا، وينادى بتكوين اتحاد للنقابات العمالية الأفريقية فوراً كوسيلة لمحاربة الاستعمار الجديد.

كذلك طالب المؤتمر بإعادة تنظيم السكرتارية العامة للأمم المتحدة ومراجعة ميثاقها حتى يتفق مع أهمية أفريقيا المتزايدة فى الشئون العالمية، وحتى يكون لأفريقيا التمثيل الملائم فى الأمم المتحدة وجميع المجالس واللجان التابعة لها.

وفيما يختص بالكونغو، يعبر المؤتمر عن استنكاره للقتل الوحشى لـ «باتريس لومومبا» العضو الدائم بالمؤتمر ورئيس وزراء حكومة الكونغو ويطالب بوقف التدخل العسكرى الاستعمارى فى الكونغو وطرد الأجانب والمأجورين واستعادة النظام القانونى عن طريق عودة البرلمان إلى عمله الطبيعى واعتبار حكومة «أنطوان جيزنجا» هى الحكومة الشرعية الوحيدة لجمهورية الكونغو.

وبالنسبة للكاميرون فقد أعلن المؤتمر احتجاجه على تقسيمه تعسفيًا وطالب بمساندة شعب الكاميرون فى كفاحة العادل للتوحيد والاستقلال الحقيقى.

وكذلك أوصى المؤتمر بإنشاء بنك أفريقى للاستثمار لتسهيل تنفيذ خطط التنمية وعقد اتفاقيات جمركية واتفاقات دفع جماعية لتنمية التبادل الاقتصادى تمهيداً لإقامة السوق المشتركة الأفريقية وإنشاء مجلس دولى أفريقى أعلى لمراقبة محاولات

امتهان الحريات النقابية والديمقراطية وإنشاء معهد مشترك للأبحاث للنهوض بالثقافة الأفريقية، وأعطاء المنح الدراسية وزيادة التبادل العلمى.

وفى مجال الوحـدة والتضامن، أوصى المؤتمر جميع حكومات الدول الأفـريقية المستقلة بأنشاء مجلس استـشارى أفريقى من ممثلى برلمانات الدول المستقلة ومجلس للدول الأفريقية يتولى دراسة وتنفيذ توصيات المجلس الاستشارى، وكذلك مجلس من الخبـراء الأفريقيين لوضع أسس سياسة اقـتصادية مـشتركـة، ولجنة من القادة العسكريين الأفريقيين لتنظيم الدفاع الأفريقى المشترك وكذلك لجنة ثقافية يعهد إليها بوضع سياسة أفريقية فى هذا المجال.

وطالب المؤتمر بعقد مؤتمرات لاتحاد نقابات العمال الأفريقيين والشباب الأفريقى والجمعيات النسائية الأفريقية، وجمعيات العمال الزراعيين الأفريقيين، وكذلك دعا إلى إنشاء وكالة أفريقية، وجمعيـات العمال الزراعيين الأفريقيين، وكذلك دعا إلى إنشاء وكالة أفريقية للصحافة ومـركز استعلامات أفريقى، وفى النهاية طالب المؤتمر جميع الدول والمنظمات الأفريقية بأن تمنح تأيدها السياسى لجميع الحركات الحقيقية المناضلة من أجل تحقـيق الاستقلال والـديمقراطية والعدالة الاجـتماعيـة، وكذلك تأيدها المادى بتمويل صندوق للتضامن يشرف عليه مؤتمر الشعوب الأفريقية.

وبعـد: فأن هذه المؤتمرات وما اتخـذ فيها من قرارات كان بمثـابة الإنذار الأخير للاستعمار الذى هاله اجتماع قادة القارة الأفريقية فدب الخوف والفزع فى نفسه فى حين كانت تلك القرارات نفسها تحـمل القوة بين طياتها للمكافحين والمناضلين من أبناء القارة الناهضة.

وكانت هذه المؤتمرات مقدمة لظهور منظمة الوحدة الأفريقية.

الفصل الرابع

منظمة الوحدة الأفريقية

مؤتمر القمة الأفريقى الأول:

فى يوم الخميس الموافق ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٣ بدأ مؤتمر القمة الأفريقى أعماله فى القاهرة وقد تولى رئاسته الرئيس «جمال عبد الناصر» وتعتبر هذه الجلسة أول جلسة (عمل) للمؤتمر لبدء مناقشة جدول أعماله.

وفى هذه الجلسة عرض الرئيس «جمال عبد الناصر» خمس مسائل رئيسية هى: الوحدة الكبرى للقارة الأفريقية، والقضاء على الاستعمار فى القارة السمراء، وتنمية التعاون بين الدول الأفريقية فى جميع الميادين، والقضاء على التفرقة العنصرية، والعمل على نزع السلاح. كما أضيف إلى جدول أعمال المؤتمر مشروع بإعلان «عدم انحياز» أفريقيا وإزالة القواعد العسكرية الأجنبية من القارة.

وكان جدول أعمال المؤتمر يمثل مواجهة أفريقية لأخطر مراحل نضالها البطولى ضد الاستعمار وآثاره السيئة التى خلقها فى أرض القارة بغية تمزيق القارة والسطو على مقدراتها وتراثها الإنسانى.

كما أن ذلك الجدول كان بمثابة النظرة الواقعية لأقطاب أفريقيا للمشاكل الخطيرة التى تتعرض لها القارة فى مواجهتها للاستعمار الحديث والاضطهاد العنصرى والأحلاف العسكرية واستنزاف ثرواتها، كما أن جدول الأعمال كان يستهدف مواجهة القارة لمشكلات تخلفها عن ركب الحضارة والتفاوت الاجتماعى و«كيف يمكن أن يستقر سلام بين الغنى الفاحش والفقر المدقع فى عالم تلاشت فيه المسافات..».

والواقع، أن جدول أعمال المؤتمر كان يضم نوعين من المشكلات، وإن كان هناك ارتباط وثيق بينهما، هما مشكلات القارة أولا، ثم المشكلات العالمية، ومشكلات أفريقيا

وهى:

١- مشكلة القضاء على الاستعمار فى القارة الأفريقية.

٢- القضاء على التفرقة العنصرية.

٣- تنمية التعاون بين الدول الأفريقية للقضاء على التخلف الاقتصادى الذي تعانيه القارة نتيجة للسياسة الاستعمارية المستغلة.

٤- مواجهة التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

٥- السعى نحو الأمن الجماعى للقارة الأفريقية.

واخيراً يتمثل هدف أفريقيا الاسمى فى سعيها نحو الوحدة الكبرى لدول القارة «من أجل تقوية أواصر الأخوة وايجاد التضامن فى وحدة أكبر تسمو على جميع الخلافات العنصرية والقومية. من أجل قضية التقدم الإنسانى».

والمشكلات العالمية هى:

١- نزع السلاح.

٢- تصفية الاستعمار فى جميع أنحاء العالم.

٣- التفرقة العنصرية.

وتفصيل ذلك فيما يلى:

أولا: القضاء على الاستعمار:

من الملاحظ أن «**تصفية الاستعمار**» كانت مشكلة عالمية، لذلك كان من الضرورى تضامن الدول «**المحبة للسلام**» فى العمل على وضع نهاية لهذه المشكلة التى سببت الصداع الدائم لهيئة الأمم المتحدة، كما أنها كثيراً ما كانت سببا فى الوصول بالعالم إلى حافة الحرب إن لم يكن إلى الحرب نفسها.

ومن هنا كان من الواجب على الأمم المتحدة أن تتخذ الخطوات الإيجابية لتحقيق أهدافها ومبادئها، من حيث أنها تستهدف حفظ السلم والأمن الدولى وأن تتخذ فى سبيل ذلك التدابير الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم ولإزالتها مع قيامها بقمع الأعمال العدوانية ضد الشعوب.

إلا أن الأمم المتحدة منذ قيامها فى سنة ١٩٤٥ حتى اليوم، لم تتخذ السبل

الفعالة فى تصفية الاستعمار برغم تكرار طلب أعضائها بوضع نهاية لحياة القرصنة الدولية الاستعمارية التى مازالت تمارسها بعض الدول فى جميع أنحاء العالم وخاصة فى قارة أفريقيا.

لكن الشعوب لم تأل جهداً فى نضالها وكفاحها ضد السيطرة الاستعمارية فى أفريقيا وفى جميع أنحاء العالم، وظلت فكرة القضاء على الاستعمار تراود المناضلين حتى انتصروا أخيراً.

ففى أوائل فبراير سنة ١٩٦٢ وافقت الأمم المتحدة على تشكيل لجنة لتصفية الاستعمار من ١٧ دولة بعد سنة من الدعوة إلى تكوينها إلا أنها رفضت أن تحدد موعداً لانعقاد اللجنة عام ١٩٦٢ ليكون بداية العمل لتصفية الاستعمار.

وتشكلت لجنة تصفية الاستعمار من ٥ دول أفريقية و٤ دول آسيوية، ولكل من القارتين الأوربية والأمريكية ثلاث ممثلون، ومن الكتلة الشرقية، اثنان.

ويرجع أصل الفكرة إلى عدة توصيات وقرارات أعلنت خلال الأعوام السابقة:

١- فلقد ندد مؤتمر باندونج بالاستعمار ونادى بضرورة تصفيته وكان ذلك فى سنة ١٩٥٥.

٢- نادى الرئيس «جمال عبد الناصر» بضرورة تصفية الاستعمار فى خطابة بالأمم المتحدة فى سبتمبر سنة ١٩٦٠.

٣- مطالبة «خروشوف» فى سبتمبر سنة ١٩٦٠ فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنهاء الاستعمار بجميع صوره وفى جميع مظاهره.

٤- فى ديسمبر سنة ١٩٦٠ تقدمت ٤٣ دولة للأمم المتحدة بمشروع لتصفية الاستعمار، وتمت الموافقة على المشروع بأغلبية ٨٩ صوتًا ضد لا شىء وامتناع ٩ دول من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ثم البرتغال واستراليا والدومينكان وجنوب أفريقيا عن التصويت.

٥- أوصى المؤتمر بضرورة إلغاء الاستعمار إلغاء تامًا عاجلاً غير مشروط ووضع نهاية لجميع أنواع الاستعمار الجديد وكذلك السيطرة الاستعمارية فى جميع أشكالها ومظاهرها.

٦- ثم تقدمت فى نوفمبر عام ١٩٦١ - ٣٦ دولة بمشروع إلى الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار فى جميع صوره وأشكاله، وتمت الموافقة على ذلك المشروع بأغلبية ٩٦ صوتًا وامتناع بريطانيا وفرنسا وأسبانيا وجنوب أفريقيا عن التصويت.

٧- أصدرت اللجنة التنفيذية لمؤتمر التضامن الأفريقى الآسيوى نداء دعت فيه إلى عقد مؤتمر يجمع بين المنظمات الشعبية فى قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لتنظيم كفاحها ضد الاستعمار.

وكان ثمرة كل ذلك أن قامت الأمم المتحدة بتشكيل «لجنة تصفية الاستعمار» والغريب أن تكون بريطانيا ضمن أعضاء تلك اللجنة، ولم يكن غريبًا بعد ذلك أن بريطانيا بدأت تضع العراقيل أمام اللجنة منذ إعلان تشكيلها.

فلقد اشترطت بريطانيا لقبولها عضوية اللجنة ألا تحاول تلك اللجنة التدخل فى إدارة المناطق التى تستعمرها بريطانيا.

وعلى كل فإن عمل اللجنة لم يكن له نتيجة حاسمة وإن كانت لجنة تصفية الاستعمار قد بدأت عملها بالفعل فى أبريل سنة ١٩٦٣. وقد انبثقت عن هذه اللجنة لجنة تحقيق دولية مكونة من خمسة سفراء يمثلون الأمم المتحدة للبحث عن الحقيقة فى الجنوب العربى.. والحقيقة مهما كانت بشعة والظروف مهما كانت سيئة ومخزية.

وحضرت اللجنة الدولية لتقصى الحقائق إلى القاهرة فى يوم ٢٥ من مايو عام ١٩٦٣ وامتد عملها حوالى ١٤ يومًا أمضاها الأعضاء بين القاهرة وصنعاء وبغداد حيث التقوا بأبناء الجنوب العربى، ذلك لأن انجلترا رفضت أن تدخل اللجنة الدولية عدن والجنوب بحثا عن الحقيقة، وهكذا أقامت بريطانيا ستاراً حديديًا حول تلك المنطقة العربية.. تحت سمع وبصر الأمم المتحدة.

إلا أن الأمم المتحدة كانت تعرف أن فى عدن معارك وطنية تدافع ضد سيطرة الاستعمار البريطانى ومعارك فى جنوبى الجزيرة العربية حيث يواجه الوطنيون كثيراً من عنف وضراوة وطغيان الاستعمار البريطانى.

ولكن أفريقيا وضعت أملها فى القضاء على الاستعمار فى عنق الأمم المتحدة،

كما كان الواجب على الشعوب المستعمرة أن تواصل نضالها ضد طغيان الاستعمار وأن تخوض ضده معارك هائلة حتى تقضى عليه وعلى آثاره التى يبذرها فى الأراضى المحتلة.

وقد سبق أن أوضحنا كيفية الصحوة الأفريقية بعد أن أحست أن مواردها الوطنية قد طال استغلال الاستعمار لها واحتكاره لكل عائدات وقيم ناتج الأرض الأفريقية التى نزحت ثرواتها نزحا منظما ليثرى الاستعماريون ويبقى الفقر وقفا على شعوب أفريقيا المستعمرة.

«حيث كان هناك الإصرار على تحويل القارة إلى مجرد مخزن للمواد الخام بأسعار لا تكفى لسد جوع أهلها، فى حين أن الفائدة كلها تذهب إلى البلاد المستوردة التى تحاول أن تجعل من تقدمها الصناعى والعلمى شبه استعمار من نوع جديد من حيث هو استغلال غير عادل لثروات الغير دون مشاركة منصفة».

كما عانت أفريقيا من عملية اغتصاب الاستعمار لأراضى الشعب الأفريقى وخاصة فى جنوب أفريقيا والكونغو واعطائها للأوربيين المستوطنين المستعمرين.

كذلك مارس الاستعمار الأوروبى فى افريقيا ألوانا وحشية من الإرهاب ضد الأفريقيين أصحاب البلاد الشرعيين.

وقد كان على مؤتمر الرؤساء أن يجد الحل لمشكلة وجود الاستعمار فى أفريقيا والعالم، لذلك تجده بعد أن أعرب عن اقتناعه بحق الشعوب الثابت فى تقرير مصيرها بنفسها، وبعد أن ادرك الحقيقة فى أن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة أهداف جوهرية لتحقيق الأمانى المشروعة للشعوب الأفريقية نجده ينص فى الفقرة (د) من المادة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على أن يكون للمنظمة الحق فى: «القضاء على جميع صور الاستعمار من القارة أفريقيا».

وهكذا نجح مؤتمر القمة الأفريقى فى أديس أبابا فى كشف الاستعمار وادانته فى الجريمة الكبرى التى ارتكبها فى حق شعوب القارة الأفريقية.

كما نجح المؤتمر فى الكشف عن محاولات اصطناع أدوات جديدة للاستعمار ومبتكرة.. مثل التخفى تحت علم الأمم المتحدة، كما حدث فى الكونغو.

ومن الضرورى أن نشير هنا إلى بعد نظر ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ بالنسبة لمسألة الاستعمار، فلقد اعلنت منذ قيامها «القضاء على الاستعمار وأعوانه» بل كان ذلك هو أول مبادىء الإرادة الثورية الستة التى أعلنتها الثورة المصرية من مطالب النضال الوطنى لشعب مصر الأفريقى.

وبهذا توحدت كلمة أفريقيا كلها ضد الاستعمار فى جميع صوره وعلت كلمة أفريقيا معلنة القضاء على الاستعمار فى القارة الأفريقية، ووقفت دول أفريقيا المستقلة رافعة رأسها وهى تتحمل مسئولياتها كاملة أمام الرأى العام العالمى فى تصفية الاستعمار والقضاء عليه.

ولقد رسم مؤتمر القمة بعض الملامح الرئيسية التى يمكن بها القضاء على الاستعمار فى أفريقيا، وتتلخص فيما يلى:

١- تشجيع وحدة وتضامن الدول الأفريقية.

٢- تنسيق وتعزيز تعاون دول منظمة الوحدة الأفريقية وجهودها التى تبذلها فى سبيل تحقيق حياة أفضل لشعوب القارة الأفريقية كلها.

٣- الدفاع عن سيادة دول الوحدة الأفريقية وسلامة أراضيها واستقلالها.

٤- التعاون فى ميادين الأمن والدفاع.

٥- تكريس جميع الجهود إلى أقصى حد من أجل تحقيق الاستقلال الكامل التام لجميع الأراضى الأفريقية.

٦- تأكيد سياسة عدم الانحياز فى مواجهة جميع التكتلات.

٧- مقاومة الاستعمار الاقتصادى «بكل الوسائل والطرق حتى الوصول إلى سلاح المقاطعة الكاملة».

ثانيًا: التفرقة العنصرية:

الواقع أن مشكلة الجنس أو التفرقة العنصرية مشكلة خطيرة وموجودة فى بعض الدول الأوربية وفى الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها تتخذ طابعا وحشيا خاصا فى القارة الأفريقية بالذات.

ففى أفريقيا خاصة أخذت هذه المشكلة مظهراً عنيفًا نتيجة للسياسة غير الإنسانية التى تمارسها حكومة جنوب أفريقيا.

أما فى أنجولا فقد وصلت هذه المشكلة إلى ذروتها حيث واجه الوطنيون هناك حرب إبادة شنها ضدهم المستعمرون البرتغاليون.

وهكذا يظهر لنا أن مسألة التفرقة العنصرية والاضطهاد العنصرى كانت دائما مرتبطة بوجود الاستعمار فى القارة الأفريقية.

إن التفرقة العنصرية عدو للجنس البشرى، كما أنها بالطبيعة مخالفة لميثاق الأمم المتحدة، فلقد جاء فى المادة ٥٥ من الميثاق أنه:

«رغبة فى تهيئة دواعى الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها، **تعمل الأمم المتحدة على:**

أن تشيع فى العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً.

كذلك فإن التفرقة العنصرية مناقضة للإعلان الدولى لحقوق الإنسان ولجميع المبادئ الإنسانية، كما أن هذه المشكلة مخالفة لإعلان استقلال المستعمرات والشعوب الذى نادت به الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة عشرة سنة ١٩٦٠.

وصورة التفرقة العنصرية فى أفريقيا تعنى التمييز بين الأبيض والأسود وتتجلى هذه المشكلة بصورة واضحة فى اتحاد جنوب أفريقيا حيث تظهر سياسة جنوب أفريقيا فى صورة التمييز بين المواطنين هناك بسبب اللون أو العنصر أو الجنس أو العقيدة.

وسياسة التفرقة العنصرية ترمى فى حقيقتها إلى فرض سيطرة الرجل الأبيض على الأفريقى وتحقير إنسانيته؛ فسيادة البيض - سياسة أوربية تفترض سلفا خضوع الأفريقيين للبيض، ولا شك فى أن وجود سيادة جنس أبيض وأسود أو أصفر..

إلخ على جنس آخر إنما تعنى استغلال هذا الجنس الآخر وإذلاله، ومنذ أن كان هدف الرجل الأبيض هو السيطرة على أفريقيا فأنه يتحدث دائما عن سيادة البيض.

وتظهر عقدة السيطرة عند الرجل الأبيض فى جنوب أفريقيا إذا ما لاحظنا التطرف فى المعاملة التى يلقاها الأفريقيون والآسيويون وبخاصة «الهنود» فهؤلاء يساقون إلى العمل فى المناجم فى نظام أشبه ما يكون بنظام السخرة أو الرق.

ويعامل الأفريقيون والآسيويون معاملة السائمة فى مأكلهم وملبسهم ومأواهم فى مناطق العمل التى يستغلها المستعمرون ويحتكرون عائداتهم.

كما شرعت القوانين الاستعمارية التى تساعد على التفرقة العنصرية والتى تتعلق بسيادة البيض وسيطرتهم.

ولقد عبر مستر «سيجدوم» رئيس اتحاد جنوب أفريقيا الذى توفي سنة ١٩٥٨ عن سياسة البيض فى جنوب أفريقيا بقوله:

«لا يستطيع الرجل الأبيض أن ينجح فى البقاء فى جنوب أفريقيا ما لم تظل كل السلطات فى أيدينا نحن البيض» أى أن هدف تلك السياسة هو اخضاع الرجل الأفريقى لسيادة البيض وسيطرتهم على مجهوده الذى يبذل لإثراء الرجل الأبيض ويؤدى إلى رفاهيته.

ثم بدأت تظهر القومية الأفريقية وتنتشر فى كل أرجاء القارة الواسعة.

ومن الممكن أن نقول: إن الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية كان لهما أكبر الأثر فى ظهور حركة البعث الأفريقى الذى وقف فى قوة وعزم مطالبا بالحرية والوحدة.

فلقد رأى المحاربون الأفريقيون الذين أرغموا على دخول الحرب إلى جانب الشعوب المستعمرة التى تتعالى عليهم وتسمى نفسها شعوبًا متحضرة، رأوا تلك الشعوب يذبح بعضها بعضًا دون إحساس بأى معنى من معانى الإنسانية.

إن الحرب العالمية الثانية كانت بمثابة الغذاء الروحى للأفريقيين حيث استطاعوا أن يتذوقوا الدعاية الغربية الموجهة ضد «هتلر» ثم طبقوها على حالهم فوجدوا أن

الغرب يحارب «هتلر» ليوقف سيطرته على الشعوب الأخرى، وفى سرعة صاح الأفريقيون: «إذن لماذا يسيطر علينا الرجل الأبيض».

كذلك كانت أفريقيا تستمع إلى أنباء استقلال الدول المحتلة - وبخاصة الدول الآسيوية. مما كان له أثر كبير فى بعث القومية الأفريقية من سباتها العميق.

فهبت الدول الأفريقية المحتلة تكافح المستعمرين وشهدت القارة حركات الاستقلال تنتشر فى جميع أرجائها عقب الحرب العالمية الثانية خاصة. وبدأت شعوب القارة الأفريقية تتصل بعضها بالبعض لتتناول فيما بينها أمورا أفريقية وبحث وضعها وكيفية تحرير بقية الشعوب التى لم تزل تحت نير الاستعمار مغلوبة على أمرها.

وتوالت المؤتمرات الأفريقية، والأفريقية - الآسيوية، وكانت تلك المؤتمرات إما مؤتمرات رسمية أو مؤتمرات الشعوب وقامت هذه المؤتمرات الدورية تبحث عن الطريق الأمثل لتحرير بقية شعوب القارة الأفريقية من ربقة الاستعمار والتفرقة العنصرية.

وأسهمت ثورة ٢٣ يوليو فى عدة مؤتمرات دولية، كانت تمثل فيها بحق وصدق الدول والشعوب الأفريقية التى مازالت تكافح ضد الاستعمار الأوربى فى جميع صوره.

ومن هذه المؤتمرات مؤتمر بريونى سنة ١٩٥٦ ومؤتمر عدم الانحياز الذى عقد ببلجراد فى سبتمبر سنة ١٩٦١ . . . إلخ وفى هذا المؤتمر صدر عنه بيان استنكر العنصرية فقرر:

«يستنكر المشتركون فى المؤتمر سياسة التفرقة العنصرية التى يمارسها اتحاد جنوب أفريقيا ويطالبون بالتخلى عن هذه السياسة فوراً، كما يقرون أن سياسة التفرقة العنصرية فى أى مكان من العالم تشكل انتهاكا خطيراً لميثاق الأمم المتحدة وللإعلان العالمى لحقوق الإنسان».

واستطاعت الدول الأفريقية والآسيوية الأعضاء فى «الكومنولث» أن تطرد اتحاد جنوب أفريقيا من الكومنولث سنة ١٩٦٣بعد رفض رئيس وزراء الاتحاد أن ينهى

التفرقة العنصرية فى بلاده.

لكن برغم كل ذلك، نجد أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ظلتا تتعاملان مع اتحاد جنوب أفريقيا ضاربتين بتوصية الأمم المتحدة - التى تقضى بتوقيع عقوبات اقتصادية على الاتحاد - عرض الحائط.

ونتيجة لذلك، فإ مشكلة التفرقة العنصرية نالت الاهتمام الأعظم من جانب مؤتمر القمة الأفريقى الذى عقد فى أديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣.

فنجد الرئيس «جمال عبد الناصر» يقول فى خطابه فى ذلك المؤتمر: «هناك عمليات اغتصاب اراضى الشعوب وتحريمها على أصحابها الشرعيين وإباحتها لمستوطنين جاءوا من بعيد ورفضوا أن يكون لهم حق الضيف، وراحوا استعلاءً وإرهابا يطلبون جبروت السيف. والتمييز العنصرى والاضطهاد لن يكفى للقضاء عليهما إنها إهانة للإنسانية كلها فى هذا العصر وفى كل عصر، وإنه لابد من مقاومة باسلة بكل الوسائل والطرق حتى الوصول إلى سلاح المقاطعة الكاملة نقلب بها دفة الأمور ونحول الذين أرادوا فرض العزل على شعوب أفريقيا فى أرضها إلى جيوب معزولة عن الإنسانية ومطرودة خارج نطاق التعاون الدولى.

ولابد للمقاطعة الفعالة بكل الوسائل والطرق من عقل منظم وأعصاب محركة.

ولا شك أن الدول التى بها هذه المشكلة تخسر كثيرا، ويأخذ الاضطهاد العنصرى طابعا آخر فى الولايات المتحدة الأمريكية، فهذا الاضطهاد يقترب كثيرا من مثيله فى اتحاد جنوب أفريقيا من حيث أنه فى أمريكا يلاحظ أن هذا التعصب موجه ضد الزنوج الأمريكيين أى ضد اللون والجنس.

إلا أنه يوجد خلاف بين التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا، وبينه فى الولايات المتحدة الأمريكية. فبينما نجد أن حكومة جنوب أفريقيا تسن بنفسها تشريعات الاضطهاد العنصرى نجد أن الحكومة الفيدرالية فى الولايات المتحدة الأمريكية تناهض التفرقة العنصرية التى توجد فى بعض الولايات هناك، وخاصة تلك الولايات التى تقع فى جنوب الولايات المتحدة (الجنوب).

ثالثا: مسألة نزع السلاح:

كان نزع السلاح من بين موضوعات مؤتمر القمة الأفريقى، بل إنه كان من أهم الموضوعات الخمسة التى وردت فى جدول أعمال ذلك المؤتمر.

وقد قـرر المؤتمر الموافقة على مشـروع نزع السلاح ويستنكر هذا المشـروع وجود القواعد العسكرية الأجنبية فى أفريقيا وغيرها.

وهذه العبارة الأخيرة تدلنا على أن مسألة نزع السلاح ليست مسألة تختص بأمن أفريقيا فحسب، بل هى مسألة عالمية تهم الأمن والسلام فى جميع أرجاء العالم.

ولقد سبق لمؤتمر دول عدم الانحياز الذى عـقد فى المدة من ١ - ٦ من سبتمبر سنة ١٩٦١ ببلجراد عاصـمة يوغسلافيـا، وكان ضمن دول ذلك المؤتمر ست دول أفريقية على رأسها الجمهورية العربية المتحدة، **سبق لهذا المؤتمـر أن قرر فى شأن نزع السلاح ما يأتى:**

«يعتبـر المشتركون أن نزع السلاح ضرورة مـحتمة وأنه أسمى واجبـات البشرية إلحاحًا، وأن الحل الأساسى لهذه المشكلة التى أصبحت تحتمه حالة التسلح الحاضرة هو فى رأى البـلاد المشتـركة بالإجـماع لا يمـكن الوصول إليـه إلا عن طريق نزع السلاح العام الشامل تحت رقابة دولية فعالة.

كما ترى البلاد المشتركة فى المؤتمر أنه:

أ - ينبغى أن تمثـل الشعوب غـير المنحازة فى جـميع المؤتمرات الدولية المـقبلة التى تعقد لبحث موضوع نزع السلاح.

ب - ينبغى أن تـتم جميع المناقـشات التى تدور حـول موضوع نـزع السلاح تحت رعاية الأمم المتحدة.

جـ - ينبغى نزع السلاح الشامل عن طريق نظام فعال بالإشراف والرقابة وأن تضم الفرق القائمة بهذه المهمة عدداً من الأعضاء المنتمين إلى الأمم غير المنحازة.

كما طالبت دول عدم الانحياز - وكان منهـا ٦ دول أفريقية - بتحريم التجارب الذرية وعقد مؤتمر عالمى لنزع السلاح تحت رعاية الأمم المتحدة.

وفكرة نزع السلاح فكرة إنسانية قديمة رددها دائمًا محبو السلام العالمى وخاصة بعد أن شاهد العالم حربين عالميتين سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٣٩ راح ضحيتها ملايين من البشر ودمرت عواصم واقتصاديات دول كثيرة من جرائهما.

وابتدأت الفكرة سنة ١٨٩٩ حينما دعا قيصر روسيا الدول إلى تخفيض عدد قواتها المسلحة، وفى سنة ١٩٠٧ اجتمعت بعض الدول للاتفاق على تحريم بعض أنواع الأسلحة رأت خطورة بالغة على الجنس البشرى.

وحاولت الأمم المتحدة اعداد مشروع لتنظيم التسلح لكن ظهرت القنبلة الذرية التى أسقطتها الولايات المتحدة على (نجازاكى) سنة ١٩٤٥.

وفى نوفمبر سنة ١٩٤٥ تكونت لجنة من الأمم المتحدة لمراقبة الذرة وتقرر أن يكون اليورانيوم وكذلك المواد الأخرى الخطرة المستخدمة فى تفجير الذرة تحت رقابة سلطة دولية واحدة بشرط ألا تستخدم هذه المواد إلا للسلم فقط.

ثم تقدمت اللجنة فى سنة ١٩٤٦ باقتراح عقد اتفاق دولى يعطى الحق للجنة فى التفتيش على المواد الخطرة دون أن يحق لدولة ما أن تدعى أن فى ذلك مساسًا بسيادتها، **ولكن تجمدت أعمال اللجنة نظرًا لتمسك السوفيت بمسألتين، هما:**

١- رفض التفتيش بحجة أن فيه اعتداء على السيادة الوطنية.

٢- تحريم الأسلحة الذرية خطوة أولى قبل قرار نظام المراقبة.

وظل الحال على ما هو عليه بين أخذ ورد بين الدول، فى حين كانت اللجنة تقوم بعملها الخاص بنزع الأسلحة العادية دون الأسلحة الذرية وأسلحة التدمير الشامل. **وفى سنة ١٩٤٨ أصدرت اللجنة نتائج أعمالها فيما يتعلق بمبادئ وضع نظام لتحديد الأسلحة كالآتى:**

١- ينبغى أن يبدأ النظام بموافقة جميع الدول ذات الموارد العسكرية الكبيرة.

٢- يعتمد النظام على الثقة والأمن الدوليين.

٣- الثقة والأمن يعتمدان على رقابة النشاط الذرى وعلى عقد الصلح مع البلاد التى انهزمت فى الحرب العالمية الثانية.

تخفيض الأسلحة العادية إلى الحد الضرورى للوفاء بالتزامات الأعضاء وحماية حقوقهم فى ظل الميثاق.

٥- لابد أن يكفل النظام ضمانات صحيحة وأن تشمل الرقابة الدولية بعض وسائل الجزاءات الرادعة ضد المخالفات.

وظلت مسألة نزع السلاح تتخذ صفة المناقشات وظلت المؤتمرات تعقد وتنتقل من لندن إلى جنيف، ثم إلى باريس، وقد اشتركت الجمهورية العربية المتحدة والهند فى آخر لجنة لبحث تلك المشكلة العالمية.

ولم تصل دول العالم إلى نتيجة إلا فى الثامن عشر من شهر نوفمبر عام ١٩٩٠ حينما وقعت دول غرب وشرق أوروبا (٣٤ دولة) بالإضافة إلى الولايات المتحدة وكندا على ميثاق تضمن الكثير من البنود والذى يمكن أعتباره نهاية الحرب الباردة فى العالم ونهاية لتسابق التسلح، كما قضت باعدام ٢٥٠٠٠٠ قطعة سلاح من بينها ٦٠٠٠٠ دبابة و ١٤٠٠٠ طائرة من كلا المعسكرين. أضف إلى ذلك انهيار الاتحاد السوفيتى وانقسامه إلى خمسة عشر دولة وجميعها فى وضع اقتصادى صعب.

ومما أثار الأمن الجماعى فى أفريقيا وهدد حياة سكانها بالخطر، ما أقدمت عليه فرنسا من إجراء تجاربها الذرية فى الصحراء الأفريقية أكثر من مرة، برغم ارتفاع احتجاجات دول أفريقيا وشعوبها على ذلك العمل الذى مارسته فرنسا فى الأراضى الأفريقية.

لكل ذلك، أصدر مؤتمر القمة الأفريقى قراره بضرورة نزع السلاح نزعًا شاملاً مع إزالة القواعد العسكرية الأجنبية من الأراضى الأفريقية لأن من شأن ذلك أن تبعد القارة عن مجال الحرب الباردة والحرب الساخنة فى الوقت نفسه. حيث أن شعوب أفريقيا لا ناقة لها ولا جمل فى أية حرب تنشب بين المعسكرين ومن مصلحتها أن تواصل الكفاح من أجل تصفية الاستعمار فى جميع صوره التى أبرزها، بالطبع، وجود قواعد عسكرية استعمارية فى أراضى القارة الناهضة.

رابعًا: أثر الجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنمية الاقتصاد الأفريقى:

لقد كان من أثر الاستعمار أن تحكمت الدول المستعمرة فى اقتصاد المستعمرات، بمعنى أنها جعلتـها مزارع ومناجم لمد الاقتـصاد الأوروبى باحتياجـاته من المنتجات الزراعية والمواد الخام اللازمة لنهضة الاقتصاد الأوروبى.

علمًا بأن الـتجمـعات الاقتـصادية الأوروبيـة تؤثر فى تنمية الاقـتصـاد الأفريقى من الأوجه الأساسية الآتية:

١ - انخفـاض أسعار الصـادرات الأساسيـة للدول الأفريقيـة، حيث تمعن الدول الرأسمـالية فى عـدم إيجاد حل لهـا. ومما لا شك فيـه أن ربط بعض الدول الأفريقية بالسوق الأوروبـية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة والـتفكير فى إقامة صناديق لموازنة أسـعار المواد الأوليـة التى تصدرها الدول الأفـريقيـة المرتبطة بالسوق المشتركـة من شأنه تجميد مشكلة انخفاض أسـعار المواد الأولية وعدم إيجاد حل لها. ولا يعنى هذا أن تلك الصناديق خـالصة النفع بالنسبة للدول الأفريقـية المرتبطة بالـسوق، إذ أن الموازنة ستـتم على أساس مـعدل التـبادل الدولى فى السوق العالمى، ذلك المعـدل الذى هو موضع الشكوى الدائمة من الدول النامية.

٢ - توجيه استثمارات صندوق تنمية الدول الأفريقية المرتبطة بالسوق الأوروبية يتم بقرارات أوروبيـة لا أفريقية، وهذا مـا يحدد وجه الاسـتثمار الذى غالبًـا ما يكون فى القطاع الزراعى أو قطاع الخـدمات، مما يعـود بالنفع بطريق مبـاشر على الاقتصاد الأوروبى.

٣ - أن ربط الاقتصاد الأفريقـى بالتجمعات الاقتصادية الإقليمـية الأوروبية يجعل الاستقلال السياسى للدول الأفريقـية عديم الفاعلية بمعنى ألا يؤتى ثماره على الصعـيد الدولى أو على المسـتوى الأفـريقى، فهـذا الربط يلقى على الدول المرتبطة بمسئوليـة أدبية ومشاطرة الدول الأوروبيـة الرأى فى المسائل الدولية، خشـية تحـويل رأس المال الأجنبى عن اقتـصادها. هذا من جـانب، أما من جانب آخر فـيؤدى هذا الربط إلى انقسام القـارة الأفريقية وتقليل احـتمالات التعاون بين دولها والحكم بثبات قدم الاستعمار فى أنحاء مختلفة من القارة.

خامسًا: التعاون الأفريقى:

أما ضعف التعاون الأفريقى فقد كان أثرا من آثار الاستعمار إذ كانت التجارة الداخلية بين الدول الأفريقية قليلة أو بمعنى آخر فى حكم العدم. إذ تركزت الصادرات إلى الدول الاستعمارية، ولم تكن الدول الاستعمارية فى الماضى تسمح بالتجارة الداخلية إلا فى الحدود التى تخدم مصالحها واستثماراتها أو إذا كان فى المناطق التى ستمر بها التجارة ميناء بحرى، وقد استفاد المستعمرون من ادعائهم بأن المواد الخام فى المناطق الحارة فى أفريقيا ليس لها سوق فى القارة.

وحتى اليوم ما زال التبادل التجارى بين الدول الأفريقية ضعيفًا جدًا، وهذا يرجع إلى أنها جميعًا دول منتجة للمواد الأولية، وإن كانت من بينها دول آخذة فى النمو والتصنيع، وكما هو شأن التبادل التجارى فإن التعاون فى مجال الخدمات ما زال ضعيفًا وهذا ما يفسره أيضًا حكم تبعية اقتصاد أغلب الدول الأفريقية للاقتصاد الأوروبى.

ولا شك أن الدول الأفريقية قد بدأت تتنبه إلى مدى النفع الذى يعود على اقتصادياتها من إجراء تعاونها، فتم توقيع اتفاقية بإنشاء اتحاد جمركى يضم كلا من غانا وفولتا العليا، وتم توقيع الاتفاقيات الخمس بين دول ميثاق الدار البيضاء وكذا تم توقيع ميثاق دول «منروفيا» كمحور للتعاون بين دول هذه المجموعة برغم ارتباطها بدول السوق الأوروبية المشتركة.

وجدير بنا فى هذا المجال أن نوضح مدى النفع الذى يعود على الدول الأفريقية من جراء تعاونها.

ومما لا شك فيه أن التعاون الأفريقى هو المحور الرئيسى لإيجاد حل لقضايا القارة السياسية أو بمعنى آخر هو السبيل لتخليصها من بقايا الاستعمار والتفرقة العنصرية وتحقيق نظام الأمن الجماعى.

أما فى المجال الاقتصادى، فمما لا شك فيه أن الدول الأفريقية أعلم بمشاكلها وليس لإحداها مطمع فى أخرى، وأن زيادة التعاون بين هذه الدول ضرورة لازمة فى الوقت الذى تتجمع فيه الاقتصاديات المتقدمة، فبالتعاون يمكن تجنب الآثار الضارة للتجمعات الاقتصادية المتقدمة، كما أنه السبيل الوحيد للإفلات من

الاحتكارات الدولية التى تفتعلها تلك التجمعات. فالدول الأفريقية تتحكم فى إنتاج نسبة كبيرة من عدد من المواد الأولية، وإذا زاد التعاون بين هذه الدول أمكنها تحسين السوق الدولية لتلك المنتجات (القطن الطويل التيلة، النحاس، المنجنيز، البترول، الألومنوم) ولا يقل عن ذلك أهمية مدى النفع الذى يعود على الدول الأفريقية مجتمعة، سواء منها الدول التى قطعت شوطًا بعيداً فى التنمية الصناعية أو الدول التى على طريق التنمية، فسوف تجد احتياجاتها من العمال الفنيين والمؤهلين وبمقابل أقل مما لو استقدمتهم من الدول الأوروبية فى دول أفريقية أخرى، ولا ننسى أثر زيادة التبادل التجارى والمشروعات المشتركة على تنمية الاقتصاديات الأفريقية.

ولا يعنى ذلك أننا ننكر ضرورة التعاون مع الدول المتقدمة، فهذا أمر لا مفر منه، فالدول الأفريقية عمومًا دول فى طور النمو وهى بحاجة إلى السلع الرأسمالية، وهذا ما يستلزم منها مزيداً من تصدير المواد الأولية ولكن يجب على الدول الأفريقية -باعتبار أنها تمر بمرحلة تاريخية واحدة - أن تعتمد قدر طاقتها على إمكانيات القارة أولاً.

نتائج مؤتمر القمة الأفريقى الأول:

الواقع أن هذا المؤتمر التاريخى يعنى أن أفريقيا قد اكتشفت ذاتها، فلقد طرح هذا المؤتمر بجرأة كافية مشاكل القارة والتحديات التى تواجهها الشعوب الأفريقية عقب استقلالها، تلك المشاكل التى يعتبر الاستعمار المسئول الوحيد عن تواجدها.

وكانت هناك نتيجتان هامتان لهذا المؤتمر وهما:

١ - تضييق شقة التباين بين الكتل الأفريقية الثلاث التى تنتمى إليها الدول المشتركة فى المؤتمر، وهذه الكتل هى كتلة «دول الدار البيضاء» وكتلة دول «منروفيا» وكتلة «برازفيل».

٢ - الاتفاق على بعض أسس التوحيد فى السياسة العامة والاقتصادية والثقافية كما نص عليها فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

وفى ختام المؤتمر وافق الرؤساء على مشروعات القرارات التى تختص بالمسائل

الآتية:

أولاً: إزالة الإستعمار.

ثانيًا: إنهاء التفرقة العنصرية، وهذا المشروع موجه ضد جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثًا: إنشاء لجنة للتعاون الفنى.

رابعًا: التعاون الاقتصادى بما فى ذلك احتمال إنشاء سوق أفريقية مشتركة.

خامسًا: نزع السلاح ويستنكر هذا المشروع وجود القواعد العسكرية الأجنبية فى الأراضى الأفريقية وفى غيرها.

سادسًا: إنشاء سكرتارية دائمة لمنظمة الوحدة الأفريقية، وقد عهد إلى أثيوبيا بأمر السكرتارية المؤقتة بالتعاون مع الجمهورية العربية وغانا ونيجيريا وأوغندة والنيجر والكونغو (برازفيل).

وفيما يلى نص الإعلان المشترك للميثاق الذى أصدره الرؤساء ويعتبر فى الوقت نفسه ميثاقًا لمنظمة الوحدة الأفريقية:

نحن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المجتمعون فى مدينة «أديس أبابا» «بأثيوبيا» نعرب عن اقتناعنا بحق جميع الشعوب الثابت فى أن تقرر مصيرها بنفسها.

وندرك هذه الحقيقة وهى أن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة أهداف جوهرية لتحقيق الأمانى المشروعة للشعوب الأفريقية، من أجل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لقارتنا فى سبيل تقدم شعوبنا فى مجالات العمل الإنسانى.

ويلهمنا التصميم المشترك على تشجيع التفاهم بين شعوبنا والتعاون بين دولنا استجابة لأمانى شعوبنا من أجل تقوية أواصر أخوتنا وإيجاد التضامن فى وحدة أكبر تسمو على جميع الخلافات العنصرية والقومية.

ونحن مقتنعون بأنه لترجمة هذا التصميم إلى قوة ديناميكية من أجل قضية التقدم الإنسانى، يجب إيجاد الظروف الملائمة للابقاء على الأمن والسلام.

ونحن يحدونا التصـميم على ضمان وتدعيم استقـلال دولنا الذى حصلنا عليه بمشقة وصعوبة، وكـذلك على سيادتها وسلامة أراضيها وعلى محـاربة الاستعمار الجديد بجميع صوره.

ونحن نكرس أنفسنا لتحقيق التقدم العام فى أفريقيا.

ونحن مقتنعون بأن مـيثاق الأمم المتحدة وإعلان حـقوق الإنسان، وهما اللذان نؤكد تمسك مـبادئنا بهمـا، يعتبـران أساسًا متـينًا للتعاون الإيـجابى والسلمى بين الدول.

وإننا نرغب فى توحيـد جميع دول أفريقـيا من أجل ضمان رفـاهية ومستـقبل شعـوبنا ونعرب عن عـزمنا على تعزيز الروابط بين دولنا بـإنشاء وتقوية منظـماتنا المشتركة.

وبناء على ذلك نعلن اتفاقنا على إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية.

إنشاء المنظمة:

المادة الأولى: تعلن الأطراف العليا المتعـاقدة على ضوء الميثاق الحـالى عن قيام منظمة تعرف باسم «منظمة الوحدة الأفريقية» وتتكون هذه المنظمة من دول أفريقيا، ومن مدغشقر والجزر المجاورة.

أغراض المنظمة:

المادة الثانية:

١ - يكون للمنظمة الأغراض التالية:

أ - تشجيع وحدة وتضامن الدول الأفريقية.

ب - تنسيق وتعزيز تعاون المنظمة وجهودها التى تبـذلها فى سبيل تحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا.

جـ - الدفاع عن سيادة دول المنظمة وسلامة أراضيها واستقلالها.

د - القضاء على جميع صور الاستعمار فى قارة أفريقيا.

هـ - تشجيع التـعاون الدولى مع النظر بعين الاعتبار إلى ميـثاق الأمم المتحدة

والإعلان الدولى لحقوق الإنسان.

٢- ومن أجل تحقيق هذه الأغراض ستقوم الدول الأعضاء بتنسيق وتنظيم سياستها العامة، وخاصة فى الميادين التالية:

أ -. التعاون السياسى والدبلوماسى.

ب - التعاون الاقتصادى بما فيه النقل والمواصلات.

جـ - التعاون فى ميدانى التعليم والثقافة.

د - التعاون فى ميادين الصحة والطب والتغذية.

هـ - التعاون العلمى والفنى.

و - التعاون فى ميادين الأمن والدفاع.

المبـــادئ:

المادة الثالثة: تؤكد الدول الأعضاء وتعلن تمشيًا مع الأغراض المذكورة فى المادة الثانية، **تمسكها بالمبادئ التالية:**

١ - المساواة فى السيادة لجميع دول أفريقيا.

٢ - عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول.

٣ - احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الأكيد فى الحياة تحت ظل الاستقلال.

٤ - تسوية جميع المنازعات بطريقة سلمية عن طريق المفاوضات أو الوساطة أو التراضى أو التحكيم.

٥.- الاستنكار التام لأعمال الاغتيال السياسى بجميع صوره، وكذلك أنواع النشاط الهدام من جانب أية دولة سواء أكانت مجاورة أم بعيدة.

٦ - تكريس جميع الجهود إلى أقصى حد من أجل تحقيق الاستقلال الكامل لجميع الأراضى الأفريقية التابعة.

٧ - توكيد سياسة عدم الانحياز فى مواجهة جميع التكتلات.

عضوية المنظمة:

المادة الرابعة: لكل دولة أفريقيـة مستقلة ذات سيادة، الحق فى أن تصـبح عضواً فى المنظمة.

حقوق وواجبات الدول الأعضاء:

المادة الخامسة: تتمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية.

المادة السادسة: تتعهد الدول الأعضاء بأن تلتزم بكل دقة بالمبادئ المنصوص عليها فى المادة الثالثة من الميثاق.

المنظمات الفرعية:

المادة السابعـة: تقوم منظمة الـوحدة الأفريقيـة بتحقـيق أهدافها عـن طريق المنظمات الأساسية التالية:

١ - مجلس رؤساء الدول والحكومات.

٢ - مجلس الوزراء.

٣ - السكرتارية العامة.

٤ - لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم.

مجلس رؤساء الدول والحكومات:

المادة الثامنة: مـجلس رؤساء الدول والحكومـات هو الهيـئـة العليا للمنظمـة، ويخضع فى عـمله لما ورد فى هذا الميثـاق من نصوص، كمـا يناقش هذا المجلس الأمور ذات الأهمية المشتركة لأفريقيا بغرض تنسيق وتنظيم السياسة العامة للمنظمة ويمكن للمـجلس، بالإضافـة إلى ذلك إعادة النظر فى تكوين المـنظمة ووظائفـها وقوانينهـا وكذلك استـعراض أعـمال أية وكالات مـتخصـصة تابعة للمـنظمة يتم إنشاؤها وفقًا للميثاق الحالى.

المادة التاسعة: *يتكون هذا المجلس من رؤسـاء الدول والحكومات أو من ممثلـيهم المفوضين على أن يجتمع المجلس مرة على الأقل كل عام.*

ويجتـمع المجلس فى دورة طارئة بناء على طلب أى عضو من الدول الأعـضاء

على أن توافق على ذلك أغلبية الأعضاء.

نظام التصويت:

المـــادة العاشـــرة:

١- لكل عضو من الدول الأعضاء صوت واحد.

٢- تتم الموافقة على جميع القرارات بأغلبية ثلثى الأعضاء.

٣- القرارات الخاصة بإجراءات العمل فى المنظمة تتم الموافقة عليها بأغلبية بسيطة وتحدد الأغلبية البسيطة فى أصوات الدول الأعضاء الممثلة فى الاجتماعات والتى تشترك فى التصويت.

٤- يشكل ثلثا الدول المشتركة فى المنظمة العدد القانونى اللازم لعقد اجتماع مجلس رؤساء الدول والحكومات.

المادة الحادية عشر: يكون لهذا المجلس سلطة تحديد قواعد إجراءاته الخاصة.

مجلس الوزراء:

المادة الثانية عشرة: يتكون مجلس وزراء المنظمة من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو أى وزراء تحددهم حكومات هذه الدول.

ويجتمع مجلس الوزراء بما لا يقل عن مرتين فى السنة ويجتمع فى دورة طارئة بناء على طلب أى عضو من الدول الأعضاء على أن يوافق على ذلك ثلثا الدول الأعضاء.

المادة الثالثة عشرة: يكون مجلس الوزراء مسئولاً أمام مجلس رؤساء الدول والحكومات ويوكل إليه بمسئولية الإعداد لمؤتمرات مجلس رؤساء الدول والحكومات، ويقوم بأية مهمة يحيلها عليه مجلس رؤساء الدول، كما يوكل إليه أمر تنفيذ قرارات هذا المجلس.

ويقوم مجلس الوزراء بتنسيق التعاون بين دول أفريقيا وفقًا لتعليمات مجلس رؤساء الدول وتمشيًا مع المادة الثانية من الميثاق.

المادة الرابعة عشرة:

١ - يكون لكل دولة من الدول الأعضاء صوت واحد.

٢ - جميع القرارات تصدر بأغلبية بسيطة من مجلس الوزراء.

٣ - يكون العدد القانونى مستوفيًا لأى اجتماع للمجلس بحضور ثلثى مجموع الأعضاء.

المادة الخامسة عشرة: تكوين السكرتارية العامة.

المادة السادسة عشرة: يعين مجلس الرؤساء والحكومات سكرتيرا عامًا إداريًا للمنظمات ويقوم هذا السكرتير الإدارى بتوجيه شئون السكرتارية.

السكرتير ومساعده:

المادة السابعة عشرة: يعين مجلس رؤساء الدول والحكومات مساعدًا أو أكثر لسكرتير عام المنظمة.

المادة الثامنة عشرة: تكون أعمال السكرتير العام ومساعديه وغيرهم من العاملين فى السكرتارية وشروط خدمتهم خاضعة لما ورد فى هذا الميثاق ووفق التنظيمات التى يقرها مجلس رؤساء الدول والحكومات.

لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم:

المادة التاسعة عشرة: تتعهد الدول الأعضاء بتسوية جميع خلافاتها القائمة بينها عن طريق الوسائل السلمية، ومن أجل ذلك تقام لجنة للوساطة والتحكيم يحددها بروتوكول منفصل يوافق عليه رؤساء الدول والحكومات ويتضمن كيفية تشكيلها، وشروط العمل الخاصة بها. وينظر إلى هذا البروتوكول على أنه جزء لا يتجزأ من الميثاق.

الهيئات المتخصصة:

المادة العشرون: يقيم مجلس رؤساء الدول والحكومات اللجان المتخصصة التى يعتبر وجودها أمرًا ضروريًا، ومن بينها:

١ - لجنة اقتصادية واجتماعية.

٢ - لجنة لشئون التعليم والثقافة.

٣ - لجنة لشئون الصحة والعلاج والتغذية.

٤ - لجنة للدفاع.

٥ - لجنة للشئون العمالية والفنية والأبحاث.

المادة الحادية والعشرون: تتألف كل لجنة من اللجان المـذكورة فى البند السابق من الوزراء المختـصين أو من الوزراء الآخرين المفـوضين الذين تقوم حـكومات الدول الأعضاء بتعيينهم.

المادة الثانيـة والعشرون: يتم تحديد وظائف اللـجان المتخصـصة وفقًـا لما جاء فى الميثاق الحالى ووفقًا للتنظيمات التى يقرها مجلس الوزراء.

ميزانية المنظمة:

المادة الثالثة والعشرون: يوافق مجلس الوزراء على ميزانية منظمة الوحدة الأفريقية التى يقوم بأعدادها السكرتير العام.

ويتم توفـير هذه الميزانـية عن طريق اسهـام كل دولة من الدول الأعضـاء على حسب النسبة التى تسهم بها فى مـيزانية الأمم المتحدة على ألا تزيد حصة أى دولة من الدول الأعـضـاء على ٢٠٪ من الميـزانيـة السنوية لـلمنظمـة، وتوافق الدول الأعضاء على دفع حصصها بانتظام.

التوقيع والتصديق:

المادة الرابعة والعشرون: الباب مفتوح أمام جمـيع دول أفريقيا وملجاش المستقلة ذات السيادةللانضمام إلى المنظمة.

التوقيع على هذا الميثاق:

تقوم الدول الموقـعة على الميثـاق بالتصديق على الانضـمام إلى عضـوية الميثاق وفـقًا للإجراءات الدستورية المعمول به لكل دولة من الدول الموقعة على الميثاق:

١- تودع المستندات الأصلية للميثاق، وهى الـتى يتم تحريرها باللغات الأفريقية أن أمكن أو بإحدى اللغتين الفرنسـية أو الانجليزية، وتعتبر جميعـها مستندات لها

صفتها الرسمية وتودع لدى حكومة أثيوبيا التى تقوم بإرسال نسخ معتمدة منها إلى جميع دول أفريقيا وملجاش المستقلة ذات السيادة.

٢- تودع مستندات التصديق لدى حكومة أثيوبيا التى تخطر بذلك جميع الدول الموقعة على الميثاق.

العمل بالميثاق:

المادة الخامسة والعشرون: يبدأ سريان هذا الميثاق فور تسلم حكومة أثيوبيا لمستندات التصديق من ثلثى الدول الموقعة وبأقصى سرعة ممكنة.

المادة السادسة والعشرون: يتم تسجيل هذا الميثاق -بعد التصديق اللازم عليه- لدى سكرتارية الأمم المتحدة عن طريق حكومة أثيوبيا وفقًا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

تفسير الميثاق:

المادة السابعة والعشرون: أية مشكلة تثار حول تفسير الميثاق يتم اتخاذ قرار بشأنها ويوافق عليه بأغلبية ثلثى أصوات رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى المنظمة.

الانضمام إلى المنظمة:

المادة الثامنة والعشرون:

١- يمكن لأية دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة إخطار السكرتير العام الإدارى فى أى وقت بعزمها على تأييدها هذا الميثاق أو الانضمام إلى عضويته.

٢- على السكرتير العام الإدارى عند وصول هذا الإخطار ارسال نسخ منه إلى جميع الدول الأعضاء، ويتم تقرير انضمام هذه الدولة بأغلبية بسيطة من أصوات الدول الأعضاء ويتم ابلاغ قرار كل دولة من الدول الأعضاء إلى السكرتير العام الإدارى الذى يقوم بإبلاغ الدولة صاحبة الطلب بالقرار الذى اتخذته الدول الأعضاء وذلك عند ما يصله العدد المطلوب من الأصوات.

المادة التاسعة والعشرون: تكون اللغات الدائمة للمنظمة وجميع تنظيماتها هى اللغات الأفريقية والانجليزية والفرنسية.

المادة الثلاثون: يمكن للسكرتير العام الإدارى نيابة عن المنظمة قبول المنح والهبات والعطايا الأخرى التى تقدم للمنظمة على أن يوافق مجلس الوزراء على قبولها.

المادة الحادية والثلاثون: يقرر مجلس الوزراء المزايا والحصانات التى تمنح للعاملين فى السكرتارية داخل أراضى الدول الأعضاء.

وقف العضوية:

المادة الثانية والثلاثون: على أية دولة ترغب فى الغاء عضويتها تقديم اخطار مكتوب إلى السكرتير العام الإدارى وبعد مرور عام من تاريخ هذا الإخطار يتوقف تطبيق الميثاق بالنسبة لهذه الدولة التى لن تصبح عضواً فى المنظمة منذ ذلك التاريخ.

تعديل الميثاق:

المادة الثالثة والثلاثون: يمكن تعديل هذا الميثاق أو تنقيحه إذا تقدمت أية دولة من الدول الأعضاء بطلب مكتوب إلى السكرتير العام الإدارى.

ولا يعرض طلب الاقتراح بالتعديل للنظر فيه إلا بعد أن تحاط به جميع الدول الأعضاء فى الوقت المناسب، وبعد مرور عام على تقديمه، ولن يكون لهذا التعديل المقترح أى تأثير ما لم يوافق عليه ثلثا الدول الأعضاء على الأقل.

وتأمينا على ذلك ، فإننا نحن رؤساء حكومات ودول أفريقيا وملجاش قد وقعنا على هذا الميثاق.

فعالية المنظمة:

لعبت منظمة الوحدة الأفريقية دوراً رئيسياً فى تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء، فقد استطاعت أن تعيد توطيد الانسجام بين بوغندة وكينيا وبين تشاد وليبيا وآخرين.

والمجتمع الدولى قد عبر عن ثناء عظيم على الوحدة الأفريقية بالنسبة للدور الذى تلعبه فى صيانة السلم العالمى والأمن.

منجزات فى ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنقل والمواصلات:

تأكيداً للمبادئ والأهداف المنصوص عليها بميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وإصراراً على الاستقلال الاقتصادى والتنمية لأفريقيا من خلال التعبئة الفعالة لمواردها، فإن رؤساء الدول وحكومات الأقطار الأفريقية قد تبنوا الإعلان الأفريقى الخاص بالتعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى الصادر بأديس أبابا بتاريخ ٢٣ مايو عام ١٩٧٣، وفى هذا الإعلان صيغت تطلعات منظمة الوحدة الأفريقية نحو تعبئة موارد القارة فى سبيل إنعاش التجارة بين الدول الأفريقية الذى يمكن أن يؤدى إلى تحول سريع فى الاقتصاديات القومية، بحيث يتم توجيهها من أجل رفع مستوى المعيشة لكل إنسان أفريقى.

وبفضل منظمة الوحدة الأفريقية فإن الأقطار الأفريقية قد باشرت تنسيق سياستها إزاء الهيئات الدولية مثل مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتجارة الدولية لتنظيم مصالح الطبقة العاملة، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولى، وبالتالى استطاعت المطالبة بتحسين شروط التجارة بالاشتراك الكامل فى وضع نظام للنقد الدولى.

إن السكرتارية العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية تحافظ على تعاون وثيق مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبنك التنمية الأفريقى، وغير ذلك من المؤسسات، وتعمل معهم بتلاحم فى وضع المقترحات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفى ميدان النقل والمواصلات تعمل منظمة الوحدة الأفريقية بالتضافر مع عدة مؤسسات إقليمية أخرى فى المشروعات الأفريقية القارية مثل مشروع المواصلات السلكية واللاسلكية لعموم أفريقيا، والطيران المدنى الأفريقى، والطريق العابر للقارة الأفريقية، والخطوط الجوية القارية الأفريقية، والسكك الحديدية القارية الأفريقية.

ومن أجل تشجيع التجارة فى القارة الأفريقية ككل، أقامت منظمة الوحدة الأفريقية معارض تجارية لعموم أفريقيا، ومثل هذه المعارض التجارية يمكن اعتبارها بحق، أدوات تنظيمية لأفريقيا من أجل تأسيس نظام اقتصادى عالمى جديد.

في ميادين التعليم والصحة والعلوم والثقافة:

في أغسطس عام ١٩٦٩ أقامت منظمة الوحدة الأفريقية أول مهرجان ثقافي لعموم أفريقيا بالجزائر، وكان ذلك المهرجان دليلاً حاسماً على انتصار تضامن أفريقيا وإحساسهم بوحدة الهدف وانتصار الذاتية الأفريقية، وقد جرى تبني بيان ثقافي لعموم أفريقيا، وأول عرض جماعي للفنون الشعبية الأفريقية (الفلكلور) والرقص والموسيقى، وقد نظمته منظمة الوحدة الأفريقية بمقديشيو - الصومال في أكتوبر عام ١٩٧٠، وقد حضر هذا المهرجان الفولكلوري العديد من الدارسين والفنانين من ذوي السمعة العالمية ومن أقطار الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية.

الميثاق الثقافي:

تبنى رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية في دورتها العادية الثالثة والعشرون يوليو ١٩٨٦ الميثاق الثقافي لأفريقيا، وأهداف واغراض الميثاق هي:

١- تحرير الشعوب الأفريقية من الأوضاع المتردية الغالبة على الجوانب الاجتماعية والثقافية التي من شأنها أن تعوق تقدمهم، وبالتالي تجديد وصيانة النزعة الإحساسية والإرادة الفعالة في اتجاه التقدم نحو التنمية.

٢- إحياء واستعادة وصيانة التراث الثقافي الأفريقي.

٣- التأكيد والإصرار على المحافظة على كرامة الإنسان الأفريقي والجذور الشعبية لثقافته.

٤- مكافحة واستئصال جميع أشكال العزل والكبت الثقافي والقهر بأي مكان في أفريقيا وخصوصا في الأقطار التي مازالت تحت السطرة الاستعمارية والعنصرية بما في ذلك التفرقة العنصرية.

٥- تشجيع التعاون الثقافي بين الدول الأعضاء مع التطلع إلى تقوية الوحدة الأفريقية.

٦- تشجيع التعاون الثقافي الدولي من أجل تفاهم أفضل بين شعوب العالم ومن بينهم أفريقيا التي سوف تقدم مساهمتها الأصيلة والمتجاوبة مع الثقافة

الإنسانية.

٧- تنشيط المعرفة العلمية والتكنولوجية على النطاق الشعبى فى كل قطر، وهذا شرط ضرورى للسيطرة على الطبيعة.

٨- تنمية كافة القيم الديناميكية (الحافزة للنهوض) فى التراث الثقافى الأفريقى ونبذ أى شئ يشكل عائقا للتقدم.

إن منظمة الوحدة الأفريقية من خلال مكاتبها الإقليمية وبواسطة لجنة الأبحاث العلمية والفنية تأخذ على عاتقها مهمة تشجيع التعاون العلمى الفنى بين الدول الأعضاء، وهذه المجالات من التعاون تشمل الزراعة، صيد الأسماك ، والأبحاث فى علوم الأحياء، والصناعة والتقنية، وتدريب العاملين فى المهارات المتوسطة، وتشجيع تبادل خبراء الأبحاث من ذوى المستويات العليا.

وهناك المكاتب الإقليمية الخاصة بالمنظمة والملحقة بلجنة الأبحاث العلمية والفنية تباشر العمل فى حل مشكلات صحة الحيوان (للبيطرة) والمسائل المتعلقة بسلامة التربة ونمو النبات وهى منتشرة بمختلف أنحاء أفريقيا.

العمل فى سبيل اللاجئين الأفريقيين:

وهناك مكتب من أجل إيواء وتعليم اللاجئين الأفريقيين ظل يدار بمقر رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية منذ سنة ١٩٦٨ ، وعليه فإن جموعا غفيرة من اللاجئين الأفريقيين قد أمكن إتاحة فرص التعليم والعمل أمامهم وجرى تبنى رؤساء دول المنظمة فى سبتمبر ١٩٦٩ للميثاق الذى ينص على ضوابط عن بعض جوانبه لحل مشكلات اللاجئين بأفريقيا وبموجب نصوص هذا الميثاق قد تم الاعتراف بوضع اللاجئين وحقهم فى اللجوء لدى جميع الدول الأفريقية المستقلة.

ومنذ تكوين منظمة الوحدة الأفريقية تنعقد دورة عادية للاجتماعات العامة لرؤساء الدول والحكومات كل عام دون استثناء وكان أهمها الدورة التاسعة والعشرون التى عقدت فى القاهرة فى أواخر شهر يونيو عام ١٩٩٣ واحتفل فيها بالذكرى الثلاثون لتأسيس المنظمة، كما تم انتخاب السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيساً للمنظمة لهذه الدورة وبذلك يكون قد رأس المنظمة مرتين خلال خمسة أعوام. . **وفيما يلى موجز عن هذه الدورة لأهميتها:**

الدورة التاسعة والعشرون للمنظمة:

فى الثامن والعشرين من يونيو عام ١٩٩٣ عقدت الدورة التاسعة والعشرون للمنظمة فى القاهرة، حيث انتخب الرئيس محمد حسنى مبارك رئيسا للدورة وقد احتفلت المنظمة بالعيد الثلاثين لإنشائها فى القاهرة التى شهدت أول قمة أفريقية، وقد أعلن الأمين العام للمنظمة نص اعلان القاهرة ١٩٩٣.

ويتضمن الاعلان الإشادة بالدور التاريخى للأباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية لقيادتهم مسيرة النضال وتصفية الاستعمار والقضاء على التفرقة العنصرية، وركز الاعلان على مواجهة التحديات المطروحة على الساحة الأفريقية عن طريق استراتيجية واضحة الأهداف والمسارات والتمسك بالوحدة الأفريقية الشاملة بين شعوب ودول القارة بمختلف مناطقها وتنوع ثقافتها.

وحدد الاعلان قضايا الأمن والتعاون والتنمية والتكامل الاقتصادى والاكتفاء الذاتى والتنمية الشاملة وحقوق الإنسان باعتبارها أهم القضايا التى تواجه الشعوب الأفريقية الآن.

وينص إعلان القاهرة على أن الأمن والاستقرار لدول القارة كانا ومازالا لهما الأولوية على المستوى الوطنى والإقليمى والقارى لضرورتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأكد أن استمرار النزاعات بالقارة يؤثر عكسيا على الأمن والاستقرار وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن هنا كان حل النزاعات ضرورة عن طريق انشاء آلية لحل النزاعات داخل القارة.

نص اعلان القاهرة :

نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية:

«إذ نحتفل بالعيد الثلاثين لإنشاء المنظمة نستذكر بكل فخر واحترام الدور التاريخى للأباء المؤسسين للمنظمة والحكمة والرؤية الصادقة التى اتصفوا بها والميراث والتاريخ الذى شيدوه.

لقد قادوا الانجاز التاريخى الذى حققته حركات التحرير الأفريقية، ومسيرة

تصفية الاستعمار والنضال ضد التفرقة العنصرية، كما اقاموا منظمة الوحدة الأفريقية تأسيساً على تكامل التنوع الثقافى واللغوى والدينى والقومى لشعوب القارة فى إطار التفاعل الحضارى والوحدة المؤسسة وهذا ميراث ضخم ومستمر نتزود منه فى مسيرتنا نحو المستقبل فاليهم جميعاً نقدم العرفان والاقرار بالفضل، كما نعرب عن التحية والتقدير لشعوب أفريقيا كافة ومناضليها الابطال الذين قدموا التضحيات والجهود فى معارك الحرية والمساواة. . ومعارك البناء والتنمية.

إن الاحتفال بالعيد الثلاثين هو مناسبة لإستذكار الماضى بتجاربه واستشراق المستقبل بآماله بنظرة ملؤها العزم والتفاؤل والتطلع إلى يوم يجتمع فيه قادة أفريقيا بعد عشرين عاماً قادمة للاحتفال بالعيد الخمسين للمنظمة.

إن النظرة الإيجابية للمستقبل تتطلب استثمار سجل العمل الأفريقى من الإنجازات والإيجابيات التى حققتها المنظمة والسلبيات والعثرات التى واجهتها، إننا نؤكد العزم والإرادة المشتركة فى مواجهة التحديات التى لا تزال تواجهنا، لقد سجلنا الإنجازات والإيجابيات وحددنا العقبات والتحديات فى قراراتنا الصادرة عن اجتماعاتنا المتتالية. وكلها وثائق تفصح عن تفكيرنا المتواصل فى قضايا الاستقلال والأمن، والتعاون والتنمية والتكامل الاقتصادى وفى الدعوة إلى الاكتفاء الذاتى الوطنى والجماعى فى مجالات التنمية الشاملة وفى الالتزام بحقوق الإنسان والشعوب بالقارة الأفريقية وفى هذ المجال لا يمكن أن نغفل عن النشاط والإسهام الخصب الذى قام به الحكماء والمفكرون والمنظمات والمؤسسات المتنوعة فى القارة الأفريقية، فقد قدموا خلاصة الفكر والرأى فى قضايا الأمن والاستقرار والديمقراطية والسلام، وهو اسهام سوف تعتز به الاجيال.

وإنه على الرغم من التغييرات الجوهرية التى حدثت فى اوضاع العالم منذ بدايات مرحلة الاستقلال الأفريقى عامة، ومنذ انتهاء الحرب الباردة خاصة إلا أن معادلة التكامل بين التنمية والديمقراطية والأمن والاستقرار تظل صالحة للتطبيق فى السنوات القادمة.

بيان المجموعة الاقتصادية:

«لقد اتفقنا على الإطار الأفريقى الجامع، حين وقعنا على معاهدة تأسيس

الجماعة الاقتصادية الأفريقية فى اجتماع ابوجا ١٩٩١، وهذا الإطار يجمع المبادئ والأهداف لتفضيل ولتطبيق المعادلة الأفريقية فى السنوات القادمة، كما أنه يحدد المسارات للتعاون والتنسيق والتبادل بين مستويات العمل الأفريقى.

وإن الاقرار والالتزام بصلاحية وصحة المعادلة الأفريقية فى التنمية والديمقراطية والأمن والاستقرار، لن يمنع منظمة الوحدة الأفريقية للمؤسسات والمنظمات الأفريقية ذات الاهتمام والاختصاص من المتابعة والدراسة لخطوات التطوير والتطبيق، حيث إن نصوص المعاهدة وصياغة البروتوكولات تتيح الإمكانات للتحرك وللتكيف وللتواءم على مستوى ترتيب الأولويات وتفاصيل الاسبقيات.

علامات التغيير فى القارة:

إن النظرة على القارة فى العيد الثلاثين هى استشراق للمستقبل القادم مع ميلاد القرن الحادى والعشرين فى حياة الشعوب والدول الأفريقية، وما يحمله من علامات التغيير الواسع والعميق على مستوى الفكر والنظم والتكنولوجيا والتقدم العلمى والاتصالات.

ولهذا نحن نؤكد ما سبق أن اعلناه ونلتزم به ونعمل من أجله وهو تأكيد مبادئ وقيم المشاركة السياسية الشعبية المتنوعة فى مؤسسات وعمليات الحكم والتنمية ومن التوجه الصادق لتحقيق مزيد من التحول الديمقراطى ودعم المؤسسات الديمقراطية فى بلادنا، ومن حماية حقوق الإنسان واحترام حكم القانون، وتحقيق مستويات عالية من الاستقامة والمساءلة بالنسبة لجميع من يتولون المناصب العامة، وفتح المجالات للمشاركة السياسية خاصة للمرأة والشباب.

أهداف مشروعة

إن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية يؤكد أن الحرية والعدالة والكرامة هى أهداف اساسية لتحقيق التطلعات المشروعة للشعوب الأفريقية، كما تنص على ذلك الاعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والإعلان الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب، ولهذا نحن نلتزم بمزيد من التعزيز للحقوق والحريات، وبناء ودعم القيم والمثل والمؤسسات الديمقراطية فى دولنا.

إن تحقيق الأهداف المقررة فى ميادين التنمية والتكامل، وتطوير التحول الديمقراطى ودعم المؤسسات الديمقراطية يقوم على قاعدة محورية هى ديمومة الأمن والاستقرار ليس فقط على المستوى الوطنى الداخلى وانما ايضاً على مستوى العلاقات المتبادلة بين الدول الأفريقية، وعلى مستوى علاقاتنا الخارجية تجاه الدول والمنظمات والتيارات الأجنبية.

الأمن والاستقرار:

إن الأمن والاستقرار كان ومازال يحظى فى تفكيرنا واهتماماتنا بأولوية أولى على المستوى الوطنى الإقليمى والقارى فهو البيئة الصالحة بالمعنى السياسى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى لتحقيق أهداف التنمية والتكامل، وتحقيق تطلعات الحكومات والشعوب وهو الضمان لجعل القارة الأفريقية منطقة سلام الشامل وأمان، خالية من أسلحة الدمار الشامل ومتحررة من التهديدات والضغوط.

لقد توصلنا إلى الاتفاق فى اجتماعنا فى داكار عام ١٩٩٢ على أن استمرار النزاعات المتنوعة فى القارة الأفريقية، تترتب عليه أثار عكسية على الأمن والاستقرار وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأكدنا العزم على العمل معاً ومن أجل حل كافة النزاعات فى القارة حلاً سلمياً وأكدنا أن الحاجة الأفريقية العاجلة هى فى اتخاذ الإجراءات الملائمة لمنع النزاعات وإدارتها وحلها فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية ووفقاً لمبادئ وأهداف ميثاق المنظمة، ولذلك اعتمدنا مبدأ انشاء آلية لمنع وإدارة وحل المنازعات فى أفريقيا فى إطار المنظمة، وطلبنا من الأمين العام ومجلس الوزراء أعداد الدراسات والتوصيات اللازمة فى شأن الآلية.

جدول أعمال القمة:

وقد ضم جدول أعمال القمة التاسعة والعشرين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذى بدأ أعماله فى القاهرة صباح ١٥/٦/١٩٩٣ البنود التالية:

١- الوضع فى الجنوب الأفريقى والتطورات الأخيرة هناك بالإضافة إلى الوضع فى انجولا ورواندا وموزمبيق وليبيريا.

٢- الوضع فى الصومال والتدهور الخطير الذى حدث هناك وما شهدته من اشتباك

بين قوات الأمم المتحدة وبعض الفصائل الصومالية..

٣- تقرير عن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإكواس).

٤- مشروع انشاء آلية لفض وحل النزاعات داخل القارة وتسوية إدارة النزاعات بين الدول الأفريقية.

٥- الوضع فى الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية.

٦- بحث استكمال انشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية وما تم من إجراءات لتشكيلها حتى الآن حيث بلغ عدد الدول التى صدقت عليها حتى الأن ٣١ دولة وبقيت ٤ دول لإستكمال النصاب القانونى اللازم لإنشائها.

٧- بحيث موضوع المديونية الأفريقية التى بلغت ٢٨٨ مليار دولار.

٨- بحث التقرير الخاص بحقوق الإنسان (الشعوب الأفريقية).

٩- بحث الوضع المالى للمنظمة حيث بلغت متأخرات الأعضاء ٦٢ مليون دولار.

١٠- اعتماد القرارت الصادرة عن الدورة ٥٨ للمجلس الوزارى.

١١- اعتماد تقرير الأمين العام حول اعادة النظر فى منهج صفة المراقب فى المنظمة.

١٢- انتخاب أربعة أعضاء للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان حيث تقدم للترشيح سبعة أعضاء.

١٣- بحث المقترحات وما يستجد من أعمال.

١٤- انتخاب الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية فى دورة جديدة علما أن أكثر من أربعين دولة قد زكت اعادة انتخاب سالم أحمد سالم الأمين العام الحالى.

١٥- انتخاب الرئيس محمد حسنى مبارك رئيساً للمنظمة.

وقد استمرت اجتماعات القمة ثلاثة أيام..

وفى ختام أعمال القمة الأفريقية التاسعة والعشرين برئاسة الرئيس حسنى مبارك رئيس منظمة الوحدة الأفريقية اصدر الزعماء والقادة الأفارقة قرارات القمة التى

تتعلق بمختلف مجالات التعاون والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى القارة الأفريقية. وكلف القادة الأمين العام للمنظمة سالم أحمد سالم متابعة تنفيذ القرارات، وفوض قادة أفريقيا الرئيس مبارك فى طرح مشكلة الديون الأفريقية على البلدان المتقدمة من أجل التوصل إلى نتائج ايجابية بشأن معالجة المشكلة.

كما أيد القادة اقتراح الرئيس مبارك باعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

كما صدق الرؤساء على توصيات المجلس الوزارى السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أكد رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية التزامهم بتنفيذ اتفاقية انشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

وطالب مؤتمر القمة المجتمع الدولى بتقديم العون والمساعدة لجهود تأسيس الجماعة وأعرب المؤتمر فى قرار حول وضع المديونية الأفريقية عن قلقه العميق ازاء تفاقم الديون الخارجية للدول الأفريقية والأعباء الناجمة عن خدمات هذه الديون.

ودعا المؤتمر الدول الدائنة والمؤسسات المالية متعددة الأطراف إلى اتخاذ إجراءات اضافية بهدف تخفيض حجم الديون الأفريقية.

وحول انشاء آلية لفض وإدارة وتسوية المنازعات فى أفريقيا. أكد مؤتمر القمة فى إعلان خاص بهذا الشأن ضرورة إنشاء مثل هذه الآلية كخطوة لإدخال فعالية مؤسسية جديدة فى عمليات معالجة النزاعات فى أفريقيا تسمح باتخاذ إجراءات سريعة لمنع وتسوية النزاعات أينما وحيثما تقع.

وطالب أن تتعاون منظمة الوحدة الأفريقية وتعمل بصورة وثيقة مع منظمة الأمم المتحدة ليس فقط فيما يتعلق بقضايا صنع السلام بل أيضا فى القضايا المرتبطة بحفظ السلام، وقد أبدى السودان وأريتريا تحفظات بشأن هذه المسألة.

ناميبيا: وبالنسبة لنامبيا أكد القرار أن خليج والقيس والجزر الساحلية تشكل جزءاً لا يتجزأ من ناميبيا وحث على سرعة اعادة توحيد هذه المناطق مع نامبيا وفقاً

للقرار رقم ٤٣٢ الصادر عام ١٩٧٨ عن مجلس الأمن.

وأكد القادة رفضهم الحاسم لمحاولات نظام جنوب أفريقيا الرامية إلى ربط المفاوضات الخاصة بخليج «والقيس» والجزر الساحلية بالمحادثات السياسية والدستورية الداخلية فى جنوب أفريقيا.

ليبيريا: أكد قرار الزعماء الخاص بالوضع فى ليبيريا أن استمرار النزاع فى ليبيريا يهدد السلام والاستقرار فى القارة، وخاصة فى إقليم غرب أفريقيا. وأعربوا عن أسفهم ازاء رفض تشارلز تيلور والجبهة الوطنية لليبيريا احترام أو تنفيذ اتفاقية ياموسوكرو الرابعة الأمر الذى لا يزال يعرقل تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وأدان قرار القادة انتهاك الجبهة الوطنية لليبيريا لوقف اطلاق النار.

رواندا: وحول عملية السلام فى رواندا هنأ القادة الأطراف الرواندية للتقدم فى المفاوضات وأعرب القرار الخاص فى هذا الشأن عن الأمل فى أن يتوج هذا التقدم بابرام اتفاق سلام دائم.

ودعا القرار الأعضاء إلى تلبية نداء الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية من أجل توفير موارد مادية ومالية لدعم عمليات فريق المراقبين العسكريين المحايدين بعد زيادتها فى رواندا.

كما وجه القادة فى القرار نداءً إلى البلدان المانحة للمساعدات للإسراع بحيث توفر دعم مالى وإدارى إضافى لجهود منظمة الوحدة الأفريقية فى رواندا.

التعاون العربى الأفريقى:

ودعا قرار القمة فى هذا الشأن إلى تشجيع المؤسسات الأفريقية والعربية العاملة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية والرياضية على الاتصال ببعضها البعض لوضع تصور لأحسن السبل الكفيلة بالتنسيق والتعاون ووضع برامج مشتركة تحت اشراف منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية.

كما دعا القطاع الخاص إلى المشاركة بصورة نشيطة فى أعطاء دفعة إلى الأمام للتعاون العربى الأفريقى وبصفة خاصة فى مجالى التجارة والاستثمار.

وطالب القرار أمين عام منظمة الوحدة الإفريقية وأمين عام الجامعة العربية إلى إجراء مشاورات بهدف عقد اجتماع للجنة الدائمة المشتركة فى أسرع وقت ممكن لتشغيل المعهد الثقافى وإنشاء المؤسسة العربية الأفريقية للتمويل والاستثمار.

القضية الفلسطينية:

ادان القرار كافة الممارسات الإرهابية الإسرائيلية والعقوبات الجماعية. كما أدان رفض إسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩ مخالفة بذلك المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة، مما يستدعى تطبيق الفصل السابع من الميثاق على إسرائيل لرفضها تنفيذ هذا القرار وباقى القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

وأعرب القادة عن قلقهم الشديد لتباطؤ أعمال مؤتمر السلام نتيجة للعراقيل التى تضعها إسرائيل وأكدوا أن نجاح هذا المؤتمر لابد أن يرتكز على تحقيق الشرعية الدولية.

ودعا ترابط مراحل الحل وصولا إلى الحل النهائى الشامل وأن تشمل أية ترتيبات انتقالية حق الشعب الفلسطينى فى السيادة على الأرض والمياه والمصادر المختلفة والشئون السياسية والاقتصادية كافة وحل قضية اللاجئين الفلسطينين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ، وخاصة قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤.

كما أكدت القمة حق منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى فى المشاركة الكاملة والعلنية فى عملية السلام.

وناشدت القمة الولايات المتحدة استئناف حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية بأعتبار هذه الخطوة تساعد على تحقيق الحل العادل والشامل على أساس حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره.

الوضع فى الشرق الأوسط:

وأكد القرار الصادر فى هذا الصدد موقف الحكومة اللبنانية الرافض للسياسة الإسرائيلية التى تحاول جعل الأراضى اللبنانية مكاناً لطرد الفلسطينيين من ديارهم.

وجدد القرار تأييد الاقتراح الذى تقدم به الرئيس مبارك بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، وأدان إسرائيل لرفضها

الامتناع عن إنتاج وحيازة الأسلحة النووية ويطالب الأمين العام للأمم المتحدة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتدمير هذه الأسلحة.

كما طالب القرار مرة أخرى راعى مؤتمر السلام بتوجيه الدعوة إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية للمشاركة فى مؤتمر السلام.

حقوق الإنسان:

أكد القرار الخاص بضرورة تعزيز وتكثيف هذه الجهود بغية تطبيق أحكام الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب بما يحقق أغراضها ومساندة العمل الذى تنهض به اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والعمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان فى أفريقيا وحمايتها ولا سيما جهودها الرامية إلى تطبيق إجراءات واحكام الميثاق تطبيقا صارماً.

وحث القرار الدول الأعضاء التى لم تصدق بعد على الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب، على المبادرة إلى ذلك فى أقرب فرصة ممكنة.

كما دعا الدول الموقعة على الميثاق التى لم تقدم تقاريرها الدورية إلى اللجنة على أن تفعل ذلك فى أقرب موعد ممكن وأن تذكر المشاكل التى تصادفها فى هذا الشأن.

مسألة جزر مايوت:

وأكد قرار القمة تضامنه مع شعب جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية فى عزمه على استعادة وحدته السياسية والذود عن سلامته الإقليمية، ووجه نداء إلى الحكومة الفرنسية لكى تستجيب لمطالب الحكومة القمرية المشروعة اعمالاً لأحكام القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة وحركة البلدان غير المنحازة ومنظمة المؤتمر الإسلامى وجامعة الدول العربية.

القرارات الاقتصادية:

إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية:

أعلن قرار القادة الأفارقة التزامه بمعاهدة أبوجا. ودعا المجتمع الدولى إلى تقديم المساعدات اللازمة لتنفيذها مع المراعاة اللازمة لخيارات أفريقيا وكفالة توافق التدابير المقترحة مع المعاهدة. وطلب من برنامج الأمم المتحدة الانمائى الاستمرار فى تقديم

الدعم المالى للأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية من أجل تنفيذ المعاهدة.

المديونية:

أعرب قرار القادة عن قلقه البالغ ازاء تزايد مديونيـة أفريقيا الخارجية وعن زيادة خدمة الدين والتدهور المطرد للوضع الاجتماعى والاقتصادى فى أفريقيا.

وفوض الزعمـاء الرئيس مبارك فى طرح مشكلة الديون الأفـريقية على البلدان المتقدمة وبخاصة مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى أثناء اجتماعها القادم فى يوليو ١٩٩٣ فى طوكـيو بهدف اتخـاذ مبادرات جـديدة للبحث عن أكـثر الحلول فعالية لمشاكل ديون أفريقيا الخارجية.

كمـا دعت القمة برنامج الأمم المتـحدة الانمائى إلى العمـل فى تعاون وثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقى، وعلى أن تساهم هذه المبادرات أيضاً فى تدعيم التعاون الاقتصادى الإقليمى.

ودعا قرار القمة فى هذا الصدد جميع الدول الأعضاء فى البنك إلى بذل كل ما فى وسعهـا من أجل الوفاء بالتزاماتها، وبخاصـة فيما يتصل بسداد قـروضها لدى البنك على نحو كامل، وفى أقرب وقت ممكن، كما دعا السلطات المالية فى الدول الأعضـاء إلى إيلاء أولوية قـصوى للبنك الأفـريقى للتنميـة حينمـا يتصـل الأمر بتخصيص موارد لتسوية التزاماتها الدولية.

الوضع فى البلدان الأقل نمواً:

أعرب الرؤساء فى قرارهم عن تقديرهم لأمين عـام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لاهتـمامه بأقل البلدان نمواً ودعوا إلى تقديم مـزيد من الدعم لأمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى نشاطها المتصل بأقل البلدان نموا وكذلك المصرف العربى للتنـمية الاقتـصادية فى أفـريقيا واللجنة الاقـتصادية لأفـريقيا، البـونيدو، الاونكتاد، الغـرفة التجارية الدوليـة، كل عليها أن تشارك بصـورة نشطة فى شتى التظاهرات المتعلقة بمحفل التعاون.

كمـا دعا الرؤساء الأفارقـة إلى عقد اجتـماع للوزراء الأفريقيين المسئولين عن شئون البيـئة فى أقرب وقت ممكن قبل الدورة الثالثة للجنة التـفاوض الدولية المقرر

عقدها فى نيويورك فى يناير سنة ١٩٩٤ بهدف بحث نتائج وتوصيات الاجتماع الحكومى للخبراء واعتماد موقف أفريقى موحد فى إطار المفاوضات.

القرارات الاجتماعية:

طلبت القمة الأفريقية من جميع الدول الأعضاء التى لم تصدق بعد على اتفاق حقوق الطفل والميثاق الأفريقى لحقوق ورفاهية الطفل ، إلى أن تفعل ذلك فى موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٥ كما طالبت الدول الأعضاء التى صدقت على الاتفاق والميثاق الأفريقى باتخاذ الخطوات اللازمة لتكييف قوانينها وممارساتها الوطنية مع أحكام الاتفاق والميثاق الأفريقى وأيد القرار الاقتراح الذى يدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أعلان عام ١٩٩٤ «عام الرياضة والروح الأوليمبية» احتفالاً بالعيد المئوى لتأسيس اللجنة الأوليمبية الدولية.

وتضمنت قرارات القمة تنشيط صندوق المساعدات الطارئة وتعبئة الموارد لتحقيق أهداف استراتيجية الأغذية والتغذية ودعم حملة أفريقيا لمكافحة الايدز ودعوة الأمين العام إلى مواصلة الأنشطة الخاصة بالتعويضات عن الاضرار التى لحقت بأفريقيا نتيجة تجارة الرقيق والاستغلال الاستعمارى ووجه القرار نداء إلى جميع الدول الأعضاء وكافة الجاليات الأفريقية فى المهجر والجامعات، ووسائل الإعلام، لتعميم نتائج مؤتمر أبوجا فى أبريل الماضى الخاص بهذا الموضوع والعمل على تنفيذ قرارته.

ولما كانت الدورة الثلاثون للمنظمة تعتبر حاسمة فى تاريخها فاننى رأيت أنه من المهم عرض الخطاب التاريخى الذى القاه السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى إفتتاح هذه الدورة لانه يتعرض لحاضر المنظمة ومستقبلها والتحديات التى تواجهها.

خطاب الرئيس مبارك أمام المؤتمر الثلاثين لمنظمة الوحد الأفريقية

فى الثالث عشر من شهر يونيــو عام ١٩٩٤ أعلن الرئيس حسنى مبارك أن حل مشاكل القارة الأفريقية يظل فى يد ابنائهــا فهم المسئولون عن صنع السلام والحفاظ عليه قبل أن يكون مسئولية غيرهم.

وأشار الرئيس مبارك فى هذا الصدد إلى إقامة آلية فض المنازعات فى القارة فى العام الماضى ودعا إلى ضرورة الاهتــمام بالدبلوماسية الوقائيــة وبانشاء جهاز انذار مبكر يتوقع النزاعات قبل تحولها إلى صدامات عسكرية.

وقال الرئيس مبــارك فى كلمته بالجلسة الافــتتاحية للدورة الثــلاثين لمؤتمر القمة الأفريقى إنه توقيع الدول الأفريقية على اتفاقيــة الجماعة الاقتصادية يتطلب انعكاساً إيجابياً على التعاون بين الجنوب والشمال والعمل على تنمية ثروات القارة.

ورحب الرئيس مبارك فى كلمته بانضمام جــنوب أفريقيا برئاسة نيلسون مانديلا إلى مصاف الدول المستقلة المتحررة.

وأكد الرئــيس مبارك أهمــية مــواجهــة المشاكل الملحــة فى القارة ومنهــا قضــية الصومال والموقف فى رواندا وبوروندى.

وحيا الرئيس مــبارك فى كلمته مساندة الدول الأفــريقية للقضايا العــربية العادلة وفى مقدمتها القضية الفلسطينية. . معرباً عن أمله فى استمرار المفاوضات العربية - الإسرائيلية للوصول إلى السلام الشامل والعادل لكل شعوب الشرق الأوسط.

وفيما يلى نص كلمة الرئيس مبارك:

الأخ الرئيس زين العــابدين بن على. . الإخــوة رؤساء الدول والحكومــات. . السادة رؤساء الوفود.

السيد أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية.. الإخوة والأخوات..

اسمــحوا لى أن أعبــر لكم عن أصدق مــشاعر الأخــوة والمودة وأن أعرب عن سعادتى بلقائكم مرة أخــرى فى إطار سعينا المشترك لتحقيق آمال شــعوبنا الأفريقية

المناضلة فى تعـميق اواصر الوحـدة والتضامن فـيما بينهـا . . وفى خدمة أهدافـها المشروعة وغاياتها السامية على طريق التنمية والرقى والتقدم.

ويسرنى فى هذه المناسبة السعيدة مناسبة افتتاح القمة الأفريقية الثلاثين أن أعرب عن خالص التقدير والعرفان لشعب تونس الشقيق وقائده زين العابدين بن على لما لقيناه من مظاهر الحفاوة والتكريم ولهذا الحرص الواضح على توفير كافة المتطلبات اللازمة لإنجاح هذا المؤتمر.

كمـا يسعـدنى أن أعرب عـن الثقـة الكاملة فى أن قدرة وحكمـة الرئيس زين العابدين بن على سـوف تقودان المنظمة فى قمـتها الثلاثين نحـو المزيد من الإنجاز والعمل.

الإخوة والأخوات...

انها لحظة من أعظم اللحظات فى تاريخ أفريقيا وتاريخ المنظمـة التى نشهد فيها انضمام دولة جنوب أفريقيا الجديدة بزعامة الأخ العزيز الرئيس نيلسون مانديلا إلى مصـاف الدول المستـقلة المتحـررة التى تضطلع بدورها فى دفع المسيـرة الأفريقـية الواحدة.

لم يكن شعب جنوب أفـريقيا غائبـا عنا وعن منظمة الوحدة الأفريـقية . . وانما كان حاضرا ومشاركا لنا على الدوام بكفاحه البطولى ونضاله المجيد الذى سجل به صفحة ناصعه فى تاريخ البشرية وعـزز ثقة الإنسان فى انتصار الحق والخير والعدل على قوى الشر والظلام والقهر.

واسمحوا لى أن أحيى الأخ الرئيس نيلسـون مانديلا وأن أتقدم له بالتهنئة على الثقة الكبيـرة التى حظى بها من أبناء وطنه، وقيام أول حكومة غيـر عنصرية تعبر عن توافق إرادة الشعب كله دون تمييز . .

ونحن إذ نتمنى لهذه التجربة التاريخية فى التحول الديمقراطى كل نجاح وازدهار لنأمل أن تصبح نموذجـا يحتذى ليس فـقط على صعيـد القارة الأفريقـية بل على امتـداد القارات الأخرى، حـيثما تكون الحـاجة ماسـة إلى التعايش والحـوار ونبذ العنف والارتفاع فوق الاحقاد وروح التناقض والعداء.

إن مـرحلة اعادة البناء كـانت وستظـل دوما اشق وأصـعب من مرحلة الثـورة

والتغيير فـهى تحتاج إلى الاستقرار والأمان وإلى تضافر الجهـود الجماعية من أجل تحقيق الأهداف الوطنية وفى مقدمتها اعادة البناء الاقتصادى والاجتماعى.

وشعوب أفريقـيا التى وقفت متضامنة ويدا واحدة مع شـعب جنوب أفريقيا فى مسيرة نضـاله عازمة على الحفاظ على هذا التضامن فى مـرحلة اعادة البناء تعزيزاً لقدرة هذا الشعب الشقيق على الاضطلاع باعبـائه فى هذا الجزء الاستراتيجى الهام من قارتنا المجيدة.

الإخوة والأخوات...

منذ لقائنا الأخيـر فى قمة القاهرة فى يونيو الماضى مضى عـام حمل فى طياته ومضـات أمل فى غد أفضل وزخر فى صـفحاته بجـهد متواصل من قـادة المنظمة وشعوبها للتصدى للمشكلات العديدة التى تواجـه شعوبنا وتستنزف قدراً كبيراً من طاقتها وجهدها.

ومن المؤسف والمؤلم أن كـثيراً من هذه المشـاكل قد صنعت بأيدى أبـناء القارة انفسهم... لذلـك فإن الخلاص من شرور هذه المشاكل التى تـنتج الحرب والدمار فى أجزاء عديدة من القارة يـظل فى أيدينا نحن.. لا فى أيدى غيرنا ويكون صنع السلام والحفـاظ عليه مسئـوليتنا نحن قبل أن يكون مـسئولية غيـرنا من المنظمات الدولية أو القوى الخارجية.

وعلى طريق الدبلومـاسيـة الوقائيـة لدرء الأخطار واستـباق الأزمات وتـسوية النزاعات خطت منظمتنا خطوة فسيحة وهامة وتسجل فى قائمة ايجابيات منجزاتها خلال العـام المنصرم وقـد تحققت هذه الخـطوة الرائدة حين اتفق القادة والزعـماء الأفارقـة فى قمـة القاهرة فى يونيـو الماضى على انشاء الجـهاز المركزى لآلـية منع وإدارة وتسوية المنازعات.

وتلا ذلك اجتـماع عقد فى الـقاهرة فى نوفمبـر الماضى على مستـوى الرؤساء انتـهى بوضع الأسس وتحديد الإطار اللازم لعـمل هذه الآلية مـن خلال جهـازها المركزى.

توجت المنظمة هذا الإنجـاز الكبير فى خطوة هامـة أخرى اتخذتهـا حين قررت انشاء صندوق السلام لتمويل أنشطة الآلية بما يمكنهـا من البدء فى التصدى بفاعلية

لعدد من المشاكل الأفريقية وبما يضفى على المنظمة كلهـا مصداقية هى بحاجة إليها ازاء الاتجاه الدولى المتعاظم إلى تسوية المنازعات من خلال المؤسسات الإقليمية قبل اللجوء إلى قوى خارجية وتجنبنا وصول الصراعات إلى أبعاد دولية قد تزيد الأمور تعقيدا.

وعلى درب استبـاق الأزمات واحتواء مقدمـات الصراع عقدت القمة الأفـريقية المصغرة فى هرارى عاصمة زيمبابوى الشـقيقة فى مارس من هذا العام فكانت تجربة ناجحـة لمناقشات مـستفيـضة ومنصفـة للأوضاع فى جنوب أفريقـيا عشيـة إجراء الانتخابات تمهيداً لميلاد الدولة الجديدة.

وفى هذا السيـاق ومن واقع التجارب والأحـداث فاننى ادعـو وأنا أسلم رئاسة المنظمة إلى إبداء اهتمام كبـير فى الفترة المقبلة بالدبلوماسية الوقـائية وبانشاء جهاز انذار مبكر يتـوقع النزاعات قبل تحولهـا إلى صدامات عسكرية وأن تعـمل الأمانة العامة للمنظمة على توفير قاعدة بيانات لحالات النزاع الحالية والمتوقعة فى القارة.

ونحن اليـوم إذا ننـظر إلى هذا الانجـاز التـاريخى يجب ألا نـنسى أن حكمـة الرؤساء ويقظة الشعب الأفـريقى واستجابة كافة القـوى للدعوة التى انطلقت لنبذ العنف والحفاظ على وحدة جنوب أفريقيا قد تمخضت عن النداء الذى وجهته باسم المنظمة إلى عدد من رؤساء الدول والحكومات فى العواصم الغربية الكبرى. . . مما اسـهم دون شك فى تمكين المنظمة من أن تجـنب شعب جنوب أفـريقيـا المزيد من العنف والصدام وأن تحفظ للبلاد وحدتها وتكامل عناصرها.

الإخوة والأخوات...

إذا كانت قارتنا الأفـريقية قد خطت هاتين الخطوتين الكبـيرتين اللتين تعدان من أبرز دلائل الحكمة والواقـعية السياسـية سواء فى تحقيق الوفـاق الوطنى من خلال الخيـار الديمقـراطى فى جنوب القارة. أم فى الإجـماع على اقـامة تنظيم مـحكم وجهاز لتسوية منازعاتها بالطرق السلمـية فان منطقتنا قد خطت كذلك خطوة ثالثة جسورة من منـطلق الإدراك والفهم الصحيح للحـقائق الاقتصادية الجـديدة للعالم المعاصر.

استشعرت منظمتنا أن ظاهرة التجـمع والتكتل والاعتماد المتبادل هى التى تسود

العلاقات الاقتصادية فيما بين دول الشمال، سواء فى أوروبا أو فى أمريكا الشمالية أم فى اقصى الشرق فى آسيا.

استشعرت منظمتنا الآثار بعيدة المدى التى تنعكس على علاقاتها مع دول الشمال وعلى مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية من هذا المنطلق واستلهامها للوعى بضرورات التكافل بين الشمال والجنوب.

لقد خاطبت باسمكم فى أعقاب قمتنا السابقة مباشرة قادة الدول الصناعية الكبرى بمناسبة انعقاد قمة طوكيو فى يوليو الماضى شارحا طبيعة المشكلات الاقتصادية فى أفريقيا وطارحا مطالبنا العادلة والواقعية خاصة تخفيف الأعباء الثقيلة للديون التى تتحملها دولنا وذلك فى إطار علاقة قوامها الحوار البناء والفهم المشترك بين دول الشمال والجنوب.

وفى نفس الاطار استجاب الاخوة الرؤساء فى أفريقيا استجابة رائعة ليس فقط للضرورات التى يمليها الواقع الاقتصادى الدولى بل أيضا لرغبة تلقائية صادقة من دول القارة وشعوبها حين بادروا بالتصديق تباعاً على اتفاقية الجماعة الاقتصادية لأفريقيا وبذلك اكتمل النصاب القانونى اللازم لدخول هذه الاتفاقية الهامة حيز التنفيذ.

وبهذا تدخل أفريقيا بداية عصر جديد من التكامل بين اقتصادياتها تكاملاً تأمل أن ينعكس إيجابيا على علاقاتها وحوارها مع دول الشمال وينعكس ايجابيا على تنمية طاقاتها وثرواتها ويحقق معدلات أعلى فى النمو والرخاء لشعوبها. ولست أشك أن هذا الإنجاز ونجاح القارة فى السير قدما على هذا الطريق سوف يوفران لأفريقيا مكانا لائقا فى خريطة العالم الاقتصادية ويتيحان لدولها الاستفادة من المزايا العديدة للتكامل الاقتصادى من خفض تكاليف الإنتاج واتساع الأسواق وتيسير النقل والمواصلات هذا بالإضافة إلى توفير قوى تفاوضية ذات شأن كبير فى مواجهة تكتلات دول العالم الأخرى.

أيها الإخوة والأخوات...

لقد أتت هذه الخطوة فى وقت نحن أحوج ما نكون إليها فى أفريقيا بعد التوصل لاتفاقية جديدة للجات وقرب قيام منظمة التجارة بما قد تحمله هذه

التطورات من ايجابيات وسلبيات قد تؤثر على الدول النامية عامة والدول الأفريقية المنتجة للمواد الأولية خاصة وما قد تقتضيه من رفع الحواجز والقيود امام التجارة الدولية وبالتحديد مبادرات الدول الصناعية المتقدمة.

واتفاقية الجماعة الاقتصادية الأفريقية من هذا المنطلق توفر لنا جميعا مظلة واقية لمصالحنا وضمانا قوياً تكون ضارة بأوضاعنا الاقتصادية إذا لم نستعد لها الاستعداد الكافى.

ومما يعزز من دور هذه الجماعة الاقتصادية ويعطيها دفعة قوية وهى فى بداياتها الأولى أن دول المنظمة قد اتفقت فى العام الماضى على بدء عمل أول بنك أفريقى للتصدير والاستيراد بالتوقيع على اتفاقية انشائه واختيار القاهرة مقراً لرئاسته.

وكلنا واثقون أن هذه المؤسسة الاقتصادية الحيوية سوف تفتح افاقا واسعة امام التجارة فيما بين الدول الأفريقية وصولا إلى التكامل المنشود فضلا عن انها تفتح مجالات جديدة لعلاقات تجارية متوازية مع دول العالم الخارجى تستفيد منها دول القارة بقدر ما تفيد.

اننا إذ نسجل ايجابيات لا تنكر فى المجال الاقتصادى بفضل الوعى والإدراك السليم للحقائق والتغيرات الاقتصادية يجب ألا نغفل عن أن دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى أفريقيا لا يتحقق بغير التصدى بفاعلية ومن خلال سياسات رشيدة لمشكلات أفريقيا المزمنة والدورية وهى مشكلات الجفاف والتصحر وما يترتب عليها من مجاعات ولاجئين وقد شهدنا فصلاً من فصولها المحزنة منذ عشر سنوات فى القرن الأفريقى.

كما يجب ألا يغيب عن بالنا كذلك أن دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى أفريقيا يحتاج منها إلى أن تحقق دائماً التوازن الدقيق بين السكان والموارد أو بين الأرض والناس فمهما عظمت الموارد والأمكانيات فهى قابلة للنفاذ أمام الزيادة السكانية المضطردة وهو ما يطرح على شعوب القارة تحديا اجتماعيا واقتصاديا يتعين عليها أن تواجهه بحكمة وعقلانية.

اخيراً يجب ألا يغيب عن بالنا أن النمو الاقتصادى لا يمكن أن يتحقق ويكتمل دون بنية أساسية شاملة ومتوازنة ودون تنمية بشرية ترتقى بمستوى الإنسان وتحفظ له كرامته وتطلق قدراته وطاقاته.

وسأظل ادعو الجميع إلى ضرورة توفير مناخ الأمن والاستقرار السياسى والاجتماعى كضرورة لازمة وحيوية لعملية التنمية الاقتصادية فالأمن هو المدخل الأساسى للاستقرار، هو الضمان لنجاح التنمية وأفريقيا بحاجة ملحة لهذه العناصر الثلاثة.

الإخوة والأخوات...

خرجت أفريقيا من مرحلة الاستعمار والسيطرة الأجنبية متماسكة قوية تتعايش عناصرها وقبائلها أخوة وجيرانا عبر الحدود وداخل الوطن الواحد وظل الولاء للوطن مرتفعا فوق أى ولاء وبقى الانتماء للقارة الأفريقية بحضارتها ومصالحها سابقاً لكل انتماء.

احترمت أفريقيا حدودها وقدست وحدة أراضيها وسلامتها وصانت سيادة دولها واستقلالها وحرية إرادتها بموجب ميثاقها الذى ارتضاه قادتها المؤسسون منذ ثلاثين عام، وعلى ذلك فإن ما شهدناه فى الفترة الأخيرة من مظاهر الصراع التى فرقت بين أبناء الوطن الواحد وهددت الأمن والاستقرار فى بعض انحاء القارة كل هذا لا يتفق مع الروح الأفريقية الأصيلة ولا يجوز أن يؤخذ على اعتبار انه يمثل ظاهرة أفريقية أو يستقر فى الأذهان كعنصر ثابت على الصعيد الأفريقى علينا أن نتعايش معه ونتقبله كجزء من الواقع القارى الجديد ، بل يجب أن ينظر إليه كظاهرة عارضة مؤقتة لا تنسجم مع التقاليد الأفريقية الراسخة ولا تتفق مع تاريخنا الطويل وتراثنا الحافل.

ومن أمثلة هذه الأوضاع المتردية التى لا يجوز السكوت عليها الوضع فى الصومال الشقيق رغم الجهود الصادقة المخلصة التى بذلتها الأقطار المجاورة ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ودول صديقة عديدة فلازال هذه الشعب يدفع ثمنا باهظا لصراعات القوة ومنافسات السلطة على حساب وحدة البلاد وتماسك نسيجها الاجتماعى وعلى حساب استقراره وأمن مواطنيه.

وقد أخذت على عاتقى أن ابذل اقصارى جهدى وطاقتى لوضع حد لهذه الأزمة المدمرة سواء بحكم المسئولية التى اتحملها فى المنظمة أو بصفتى رئيساً لمصر التى تربطها بالصومال وشعبه روابط تاريخية وحضارية وثيقة، تركزت هذه الجهود

التى نسقناها مع الأخوة الرؤساء الذين اضطلعوا بدور خاص فى هذا الشأن حول جمع الكلمة ودعوة كافة الفصائل دون تمييز للاتفاق على صيغة للمصالحة الوطنية والوفاق وكانت محصلة هذه المداولات صدور اعلان القاهرة الذى شكل اساساً عمليا وقاعدة مشتركة تلتف حولها كافة الفصائل للخروج من المأزق الحالى.

اننا نكرر دعوتنا للجميع أن يجعلوا الصومال فوق الاطماع وأن يعيدوا للبلاد وحدتها وللشعب طمأنينته وأمنه وأن يبدأوا مسيرة صادقة العزم على طريق الوحدة والمصالحة الوطنية حتى يتاح لهذا البلد الشقيق أن يواصل مسيرته ورسالته.

وإذا كان هناك درس نستلخصه من هذه المأساة فهو أن أفريقيا هى الأقدر على حل مشاكلها بنفسها وأن العون من الدول الصديقة والمنظمات الدولية مهما كان ضروريا بل ومطلوبا فى وقت من الأوقات لا يمكن أن يحل محل الدور الأفريقى وكل ما هناك انه يعززه ويكمله، فالمسئولية تقع فى المقام الأول على عاتق ابناء أفريقيا لأنهم أعلم بشئون بلادهم ومشاكل اوطانهم ومجتمعاتهم.

أما فى وسط أفريقيا تلك المنطقة الاستراتيجية الهامة بالنظر إلى موقعها المنفرد، حيث منابع النيل العظيم وحيث الحدود المشتركة والشعوب المتجاورة للعديد من الدول الصديقة فقد تدفقت الدماء غزيرة على أرض دولتين صديقتين هما رواندا وبوروندى فى قتال شرس يدمى قلوبنا جميعا لأنه يكاد يبلغ حد الإبادة الجماعية التى تحصد مئات الآلوف من الأرواح وتهدر طاقات نحن أشد ما نكون حاجة إليها وتحول مئات الآلوف إلى لاجئين وفارين يرهقون امكانات الدول المجاورة ويستنزفون مواردها فضلاً عن انعكاساتها السلبية على صورة أفريقيا وحضارتها.

هذه الأوضاع المأساوية تضع على عاتق منظمتنا وعلى المجتمع الدولى والأمم المتحدة واجباً انسانيًا جماعيًا والتزاما اخلاقيا للتحرك لوقف هذا النزيف حتى لا تمتد آثاره وتداعياته إلى قلب القارة وفى هذه البقعة الحيوية لشعوبها وللشعوب المجاورة لها.

وفى بوروندى بعد اغتيال رئيسها السابق أدى التحرك السريع الذى بادرت به المنظمة للسيطرة على الموقف إلى الحيلولة دون المزيد من التدهور فى الأوضاع، كان هذا التحرك من أولى التجارب الناجحة لآلية تسوية المنازعات التى انشأت

المنظمة جهازا لـها حين قامت من خلال مبعوثهـا بالاتصال بكل القوى والأطراف فى الحكومة والمعارضة مما هيأ المناخ الملائم لاحتواء الموقف وتخفيف حدة التوتر.

وثمة درس مـستفاد آخر من تجـربتنا فى هذه المنطقة من وسط أفريقـيا وهو أن وجود جهاز قـوات حفظ السلام رغم حيويتـه التى لا ينكرها أحد ليس هو البديل عن اقامة سلام حـقيقى بين أبناء الوطن فى السلطة أو المعارضة فى اطـار الشرعية والقانون واحترام كرامة الإنسان وانتهاج لغة الحوار.

ولعل المأزق الحقيقى الذى تواجهه الدول الأفـريقية فى بعض مناطقها هو مأزق الاستقرار الداخلى والتماسك القومى بكل مقوماته بالحفاظ على الوحدة من خلال التعـددية، وهى قضايا آن الأوان أن توليهـا المنظمة - بكافة أجهـزتها - اهتمـامها البالغ بالتوازى مع القضايا والأولويات الأخرى.

من هذه المنطلقـات استمـرت جهود المنـظمة ومسـاعيهـا لاستـعادة الاستـقرار والتماسك القومى وتوحيد القوى الوطنية فى كل من انجولا وليبيريا وموزمبيق.

ولقد قمت بإجـراء اتصالات عاجلة مع القوى الفاعـلة فى هذه الدول للتعرف على حقائق الموقف والبحث عن مخرج للازمة فيها.

وفى نفس السياق تتواصل مشاوراتنا مع الأشقاء فى الكاميرون ونيجيريا لتسوية ما بينهـما من خـلاف ونأمل أن تسفـر جهودنا عن دفع الأمـور فى اتجاه التـهدئة والتوصل لحل مقبول فى ضوء رغبتيها المشتركة للتفاهم والحوار.

ظل التضامن بين أفريقيا والشعوب العربيـة داخل أفريقيا وخارجها قاعدة صلبة راسخة أسهمت فى تحقيق أعظم الإنجازات فى قـضايا التحرر الأفريقى وفى تصفية الاستعمار وتقرير المصير.

إن الوقفة الصـامدة للشعوب الأفريقيـة لمساندة القضايا العربية العـادلة فى كافة المحافل الدولية وفى مقـدمتها القضية الفلسطينية وحـقوق الشعب الفلسطينى كانت دائما وقفة تاريخية شجاعة لا يمكن أن تنسى.

ويسعدنى أيها الإخوة أن أبلغكم أنه بعد مفاوضات شاقة مضيئة تكللت جهودنا جمـيعاً بنجاح كـبير بتوقـيع اتفاق الحكم الذاتى فى غزة واريحـا بين الفلسطينيين وإسرائيل فى الرابع من مايو فى القاهرة.

وليس هذا الاتفاق إلا الخطوة الأولى فى مسيرة متواصلة على طريق تلبية حقوق وآمال الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيرة كما نأمل أن تتلوها خطوات مماثلة على المسارات الأخرى للمفاوضات العربية الإسرائيلية وصولاً إلى السلام الشامل والعادل لكل شعوب الشرق الأوسط.

الإخوة والأخوات...

إن أمن أفريقيا وأمن الشرق الأوسط متكاملان من المنظور السياسى والاستراتيجى الشامل ومن هنا قامت مبادرتنا التى مازلنا نطرحها فى كل المحافل بان نجعل الشرق الأوسط وأفريقيا منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

واليوم تقبل أفريقيا والشرق الأوسط على عصر جديد ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين حيث تحتاج الشعوب إلى توفير طاقتها ومواردها من أجل الارتقاء بمستويات الحياة وتحقيق النمو والازدهار لشعوبها.

وليس ثمة من سبيل لبلوغ هذا الهدف الإنسانى النبيل دون أمن واستقرار تنعم به أفريقيا ويسود الشرق الأوسط بعيداً عن أخطار الدمار الشامل.

فى أفريقيا مهد أقدم الحضارات وأعرقها وفى الشرق الأوسط مهد الرسالات السماوية وحضارات الشرق القديم تتطلع شعوبنا بأمل وثقة إلى أن نجنى معاً ثمار الغرس العظيم الذى زرعه قادتنا المؤسسون منذ ثلاثين عاماً فى التربة الأفريقية السمراء.

الإخوة والأخوات...

لقد شرفتمونى طيلة عام مضى برئاسة منظمة الوحدة الأفريقية للمرة الثانية خلال خمس سنوات وحملتمونى امانة تمثيلها والتحدث باسمكم مع قادة العالم الخارجى وارجو أن يكون ما بذلته من جهد قد وفى بالمسئوليات التى ألقيت على عاتقى.

وأجد لزاما علىّ بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر إلى كل الإخوة الرؤساء على ما لقيته من جانبهم من تعاون أخوى صادق أعاننى على الاضطلاع بمهام رئاسة المنظمة.

لقد شعرت طوال تحملي للمسئولية انني لا أقف وحدى فى أى موقف بل أننى كنت محاطا دائما بتأييدكم الصادق ودعمكم المخلص ولم يتردد أحد منكم فى القيام بما رجوته أن يؤديه خدمة لمصالحنا المشتركة ومصيرنا الواحد مما ضاعف اعتزازى برفقتكم واخوتكم وفخرى بالانتماء معكم إلى الكيان الأفريقى الكبير والحضارة الأفريقية المجيدة.

كذلك فإن ما لمسته لديكم جميعا من الموضوعية والمصارحة والصدق مع النفس وتغليب الصالح العام قد عزز ثقتى فى مستقبل هذه القارة الفتية وقدرة الأجيال المتعاقبة من أبنائها على مواجهة المشاكل والتحديات المتزايدة بكل جسارة وإقدام مستندة إلى ايمان لا يتزعزع بمبادئ الوحدة الأفريقية والتزام صادق بتعميق التضامن والتعاون بين شعوب القارة وصولاً إلى خدمة الأهداف النبيلة والغايات السامية.

ولا يفوتنى أن اتوجه بالشكر كذلك إلى السيد سالم أحمد سالم أمين عام المنظمة لتعاونه الصادق وجهده المتواصل ونشاطه الدائب الذى لا يهدأ مما كان له أثر واضح فى تحقيق ما توصلنا إليه من إنجازات خلال العام الماضى.

عاشت قارتنا الأفريقية آمنة مستقرة.

وعاشت شعوبها موحدة قوية.

وعاش كفاح الشعوب الأفريقية فى سبيل التنمية والتقدم.

وعاشت ذكرى شهداء أفريقيا الأبرار.

ولتتوهج مشاعل الحرية فى كل شبر من الأرض الأفريقية.

ولينتشر نور العالم والحضارة فى كل ربوع القارة المجيدة.

عاشت منظمة الوحدة الأفريقية.

وعاشت خالدة ذكرى القادة المؤسسين والرواد الأوائل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

الفصل الخامس

مستقبل أفريقيا والعالم

لا توجد حلول بسيطة لمشاكل الإنسان، وسوف يكون هناك فرق كبير فى الظروف المعيشية التى تفصل بين الشعوب، فبينما تمثل زيادة الإنتاج الزراعى والصناعى مشكلة دائمة للدول المتقدمة، فإن نقص البضائع الاستهلاكية والاحتياجات الأساسية يمثل مشكلة خطيرة للشعوب المتخلفة أو الأمم النامية، وأن الشعوب الفقيرة والأمم المتخلفة لها مطالبها واحتياجاتها الضرورية لتحقيق آمالها والتى تختلف تمامًا عن آمال الدول المتقدمة.

وليس من الغريب أن تسعى كل الشعوب لتحقيق الأمان وتطوير مستوى المعيشة، لأن تطلعات الإنسان هى دائمًا، التقدم والعدالة الاجتماعية الحرية والرخاء والسلام، لكن هذه التطلعات لها ترتيب مختلف طبقًا لحاجة كل أمة.

من الصعب التصور أن المزارع الأفريقى ذو الأدوات البدائية، وقدراته الإنتاجية غير المناسبة وأحواله المعيشية البائسة، يمكن أن يفكر ويتصرف مثل صاحب مصنع يمكن أن يفكر ويتصرف كعامل فى «جنرال موتورز» أو عامل تعدين فى دولة اشتراكية. وفى الظروف الاجتماعية المختلفة، فإن نفس الكلمات تشير إلى حقائق مختلفة، وهذه الاختلافات أحيانًا ما تكون كبيرة، ولكن افتراض أن الأمم لن تفهم بعضها البعض بسبب هذه الاختلافات فإن هذا لا يقود إلى أى تقدم لفهم لغة أفريقيا وجوهرها الحقيقى. علينا أن نبحث الكلمات والتعبيرات والقواعد للجهات المختلفة ولكن جوهر وحقيقة الحياة التى يعبرون عنها واحدة.

إن الدول النامية وشبه النامية - بالرغم من أن بها غالبية سكان العالم - لها وجود جغرافى فقط، فهى بالطبع تظهر على الخريطة ولكن شعوبها تعتبر دائمًا غير مهمة لأنها تحكم عن طريق الآخرين، لقد ظل سكانها صامتين ساكنين، لكن اقتناعهم بضرورة الكفاح من أجل الحرية كان يعتمل داخلهم دائمًا. واليوم فإن

لهذه الشعوب هدف واحد وهو حقهم فى وجود حر كريم. والتفرقة العنصرية المخزية التى كانت منتشرة فى جنوب أفريقيا لن تغير شيئًا، بل على العكس سوف تزيد إدراك الشعوب الأفريقية وتقوى شخصيتهم، وأن الصلب يزداد صلابة بالنار، وليس من المستبعد إثبات صحة ذلك على الشعوب، فكلما تم تقييدهم وقمعهم كلما أصبحوا أكثر قدرة على تحقيق قدرهم التاريخى، وكلما تم تهديدهم فى حريتهم وشخصيتهم وكبريائهم وآمالهم وحياتهم، كلما أصبحوا أكثر قوة واستعدادا لمعركة استعادة حريتهم واستخدام سياستهم لإشباع حاجاتهم وتأكيد وجودهم وتقدمهم.

فمن غير المجدى التصور أن أفريقيا سوف تتطور طبقًا لشكل معين يفرض عليها عكس آمالها وفهمها، إنها تتطور داخل إطارها القبلى وطبقًا لشخصيتها حتى لا تفقد أوضاعها الاقتصادية خصائصها وتصبح عادية.

وبالمقارنة بالقارات الأخرى، فإن أفريقيا إلى حد ما متأخرة، ولكن إلى أى شىء يرجع هذا التأخر؟ هل يرجع إلى عدم المساواة الطبيعية بين الأسود والأبيض؟ لا، لأن هناك بعض السود ذوى الثقافة لهم قيم ذاتية أعلى من البيض. أما فيما يتعلق بالقدرات الفردية فإنه لا يوجد شىء يدعى عدم المساواة العقلية بين الناس مهما كان لونهم أو جنسهم، وأن عدم المساواة يوجد فقط فى ظروف المعيشة وفى أحداث التاريخ، بمعنى أنه يوجد فى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أملت وما زالت تملى مستويات التقدم فى أجزاء مختلفة من العالم.. هذا حقيقى بالنسبةللموقف السياسى داخل الأمة التى تعوق الأعتبارات السياسية تقدمها القومى (مثل أسبانيا والبرتغال واليونان) وصحيح أيضًا فيما يتعلق بالموقف الاقتصادى والاجتماعى حيث أدى إلى التدخل الأجنبى إلى قمع اجتماعى (كما فى الدول التى خضعت لحكم أجنبى).

الواقع، أنه لا يوجد عدم المساواة فى نطاق الذكاء؟ كما لا يوجد فى الأخلاق أو النظرية الاجتماعية للمجموعتين المواجهين لبعضها، فالأفارقة مدركون تمامًا للفرق بين الخير والشر ومدركون للعدالة والحرية وقيمة العمل والمعروف الإنسانى، بالإضافة إلى السلام العالمى.

إن الأفريقى له روح وإحساس بالمسئولية الذى يشعر بها الأوربى والأمريكى والآسيوى، وله مع قدر من الاختلاف نفس القيم، وعلى هذا لا يمكن اعتبار الأفريقى متأخرًا أخلاقيًا أو روحيًا، وإذا كان هناك عدم مساواة فإنه ينبع من الظروف الاقتصادية وهى إحدى نتائج المستوى المنخفض للتطور العلمى والتكنولوجى والمادى، وبالرغم من تأخر أفريقيا فإنه لا ينبغى أن نقلل من شخصيتها الإنسانية أو قيمتها الاقتصادية والأخلاقية والثقافية أو قوتها الروحية والمساهمة التى من الممكن أن تضيفها لحضارة العالم.

وفى العقد الماضى أدركت أفريقيا قيمتها فى الأشياء المادية، وهى تسعى الآن للوصول إلى مستوى من التطور مثل الذى تتمتع به الدول الصناعية الكبرى.

والعالم الأن متداخل المصالح، وأن أفريقيا - التى لا تستطيع أن تعيش فى عزلة - لا تنوى أن تظل على هامش العالم الحديث، فهى تعتقد أنها مرشحة للأستفادة من خبرة الأمم الأخرى، بالإضافة إلى جهودها الخاصة. وفى المقابل، فإن عليها أن تشارك بقوة فى خلق مجتمع عالمى، حيث تستطيع كل أمة أن تحتفظ بشخصيتها وتقف على قدم المساواة مع الأمم الأخرى، وتأخذ نصيبها فى المسئوليات الدولية.

إن أفريقيا قد تم تقسيمها على يد المستعمر، وأن الشر الاستعمارى لم يكتف بالاستغلال والتفرقة العنصرية، لكن عمل على فقدان الحرية، والحجر على السيادة، وعندما يعلن الشعب الاستقلال ويمارس السيادة فإنه يستطيع أن يضع نهاية لكل صور الاستغلال ويؤسس مؤسسات ديمقراطية ويؤكد الحرية الفردية عن طريق التقدم الاجتماعى.

وأكبر أخطاء الاستعمار أنه حاول فصل الافريقيين عن مسئولياتهم بالتدخل فى شئونهم وأقناعهم أن حضارتهم لم تكن سوى حضارة بربرية، وبالتالى فقد تم تصنيفهم كأشخاص عديمى المسئولية وينقصهم الثقة بالنفس، أن انتصار أفريقيا العظيم إذن ليس انتصاراً على الاستعمار بتأسيس الاستقلال، بل أنه انتصار على النفس بتحررها من عقد الاستعمار والتعبير بفخر عن قيم أفريقيا القبلية وحينئذ تصبح الأفريقية مدركة تمامًا بأنها متساوية مع الشعوب الأخرى.

والوحدة الأفريقية ليست هدفًا فى حد ذاته، كما كان الاستقلال، إنها ببساطة

وسيلة للتطور وأحد عوامل التعاون الأفريقى، وأنها شىء لا يمكن الاستغناء عنه بسبب طبيعة العلاقة غير العادلة بين الأمم الأفريقية النامية والأمم القوية اقتصاديًا، وأن المساواة فى هذه العلاقة يجب أن تتطور للتغلب على التفرقة وعدم المساواة الاجتماعية فى مستويات التقدم فى جميع أنحاء العالم، وأن دول العالم المتقدم تقوم بينها علاقات اقتصادية مبنية إما على التعاون أو المنافسة، ولكن علاقتها بالأمم النامية تقوم على الاستغلال فى المجال الاقتصادى.

لقد تم استبدال الاستغلال المباشر فى الأيام السابقة بالاحتكارات الدولية.

وعلى العكس فإن الأمم النامية تصدر المواد الخام التى تساهم بنصيب مهم فى التطور الاجتماعى الذى يستفيد منه الدول المتقدمة.

والوحدة التى يرغب فيها كل الأفارقة لن تتحقق حول شخص واحد أو أمة واحدة، ولكن حول برنامج محسوس مهما كان صغيرًا، ويجب على الاتحاد أن يؤكد على بعض المبادئ العامة.

فالمساواة بين الأمم الصغيرة والكبيرة بالتضامن الأخوى، بالاستخدام المشترك لبعض الموارد واحترام شخصية ومؤسسات كل دولة، ويجب ألا يكون هناك أى تدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة، مع المساعدة فى حل مشكلات الدول الأخرى، وإذا لم يتحقق هذا الإطار من التضامن بسرعة ويسمح بالتطور السلمى لأفريقيا فستكون هناك مخاطر بدخول الحرب الباردة إلى أفريقيا وتقسيم البلاد الأفريقية إلى قوى وجبهات متصارعة تهدد مستقبلهم المشترك.

وتطور أفريقيا بسلام وفى تناغم يتطلب قدرًا عاليًا من التعاون، وأن أفريقيا مثل الجسد الإنسانى عندما يقطع منه أصبع يعانى الجسد كله والإدراك المتزايد بأننا نشارك نفس المستقبل يجعلنا نزيد مجهودنا من أجل هذا التعاون والتضامن وعلى أفريقيا أن تشارك بنشاط ووعى فى تقدم العالم.

وعندما نتحدث عن رد الاعتبار للإنسان الأفريقى فنحن لا نتبنى وجهة نظر عنصرية، ولكن نتحدث فى سياق تاريخى وأخلاقى، لقد عانت أفريقيا من حقد واحتكار الآخرين، ويجب التصرف بطريقة تجعل الآخرين يحترموننا فى المستقبل، وهذا لن يتم إلا إذا احترمنا أنفسنا ومارسنا مسئولياتنا كاملة، وبأمانة، إنها مشكلة

احترام الإنسان والضمير.

لقد زعم البعض وجود عداء سياسى داخل المجموعات الأفريقية المتنوعة، وللحق، فقد كان هذا هو أول مظاهر الوحدة وهى شىء ضرورى بحكم الضرورة التاريخية والإنسانية وأن الشك فى الوحدة سوف يزداد.. والخيارات السياسية التى لا تلبى احتياجات وتطلعات الشعوب الأفريقية - ومن الضرورى فهم هذا جيداً- سوف تفشل حتماً.

أما فيما يتعلق بالوجه الذى سوف ترتديه أفريقيا، ومهما كانت الخيارات المتعلقة بتوجهاتها فهى لن تكون ضد الشرق أو ضد الغرب، إنها سوف تعلو على كل هذا وستتجه بالضرورة نحو تحقيق آمال وتقدم أفريقيا وشعوبها فى صراعها من أجل الحرية، حيث لا يوجد مكان للخيارات السلبية ولكن فقط للتفكير الإيجابى والأفعال البناءة. وأن الذى سيؤثر فى هذا الصراع هو تلك الأشياء التى تسلمها الضروريات التاريخية والاحتياجات الإنسانية إلى قوى التدمير والنسيان.

ومحاولة تفسير السلوك الأفريقى فى إطار من الرأسمالية أو الاشتراكية معناه تجاهل الحقيقة الأساسية وهى أن أحوال أفريقيا الحالية لا تتفق لا مع حقائق الرأسمالية ولا مع البناء الشيوعى.

إن طريق أفريقيا هو طريق الثورة السلمية؛ حيث تعتبر أخلاقيات العمل أهم من شكله وظروفه، ويعتقد البعض الآخر أنه رغم غياب رأس المال، إلا أن مبادئ الرأسمالية تتفق أكثر مع ظروف أفريقيا، وهذه الاعتبارات لن تمنع شعوبنا من تقرير مصيرها، بل هم الذين سوف يضحون ويبذلون الجهود الضروريةلتأسيس تطوير أفريقيا، أن إدراكهم سوف يمكنهم من اختيار الطريق الذى يودون الذهاب فيه.

عند تقرير هذه الأمور فإن أفريقيا ستأخذ فى الاعتبار حقائق القرن الحادى والعشرين، وهى الإمكانيات الهائلة لإنجازات الإنسان فى المستقبل، بالإضافة إلى المعلومات والخبرات والاكتشافات المتراكمة خلال القرن الماضى.. وأن مشاركتهم سوف تضيف إلى تقدم وسلام وسعادة الإنسان الكثير.

والحياد الأفريقى -إذن- ليس لا مبالاة مخزية أو هروب من الميدان السياسى، بل على العكس إنه تعبير حى عن الإيمان بسعادة البشرية فى المستقبل، وأنه شىء

نشيط وقوة مشاركة وطريق سليم فى الصراع من أجل تحقيق مجتمع عالمى، ونأمل أن تفهم الأمم المتقدمة مغزى هذه الحركة التاريخية وأن يشاركوا فيها مشاركة كاملة لبناء أفريقيا الحرة المرفهة فى عالم يسوده السلام والإخاء.

أفريقيا والعالم:

مما لا شك فيه أن أفريقيا تحتل مركزاً فريداً، ليس فقط لموقعها الاقتصادى وما تملكه من إمكانات ضخمة، لأنها تمثل لأوروبا الأمل فى رفاهية أكبر استناداً إلى أن شعوب أفريقيا ستظل غير قادرة على السير وحدها وأنها مضطرة للاستعانة بخبرة أوروبا وتكنولوجيتها إلى أمد طويل.

ولو استغلت موارد القارة الأفريقية المتعددة فى النهوض بها لأصبحت من أحدث قارات العالم، ولكن الواقع أن مواردها كانت تستغل وما زالت للنهوض بمصالح الدول الأخرى فيما وراء البحار، وبالرغم من أن القارة الأفريقية تمتلك ٥٣٪ من أهم معادن الصناعة الأساسية فى العالم، إلا أنها تأتى فى آخر القائمة من حيث التقدم الصناعى، ويتضح ذلك من حالة الفقر التى تعيش فيها الشعوب الأفريقية، ومن الحقيقة البسيطة التى تقول بأن دخل الفرد فى أفريقيا من أقل دخول الأفراد فى العالم، ويبين تقرير اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة عن أفريقيا، الذى نشر فى ديسمبر سنة ١٩٨٢ تحت عنوان «النمو الصناعى فى أفريقيا» أن الهوة التى كانت تفصل بين القارات التى يفصل بينهما البحر المتوسط قد زاد اتساعها بسرعة فى القرن العشرين أكثر من أى وقت قبل ذلك. حقيقة، لقد ارتفع إنتاج الفرد فى العشرين سنة الأخيرة بمقدار يتراوح بين ١٠ إلى ١٢ فى المائة ولكن إنتاج الفرد فى البلاد الصناعية الأخرى ارتفع فى نفس المدة بمقدار ٦٠٪، كما أن إنتاج الفرد الصناعى يزيد على مثيله فى أفريقيا بمقدار ٢٠ مرة.

ولعل مركز أفريقيا المتناقض بين ما تملكه وما تستطيع أن تستهلكه وما تنتجه، وبين ما يمكن لها أن تسهم به فى هذا الإنتاج هو الذى يحدد علاقاتها الدولية.

أفريقيا والغرب:

كانت ولا زالت أفريقيا مجال نفوذ للمعسكر الغربى، خاصة بريطانيا وفرنسا،

حيث كـان لهما نصـيب الأسد فى استـعمار أفـريقيا ثـم رحلتا مجـبرتين وحلت محلهما الآن فى التغلغل الاقتصـادى الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد ما، وإن كانـت رؤوس الأموال الإنجليـزية والفرنسـية لهـا أغلب السيطرة علـى الاقتـصاد الأفريقى ولكـن الولايات المتحدة تكاد تـتمتع بحـوالى ٢٥٪ من مجـموع رؤوس الأموال المستثمرة فى كل أفريقيا.

وكانت توجـد عدة مـشاريع استعمـارية ربطت بها كل مـن فرنسا وبريطـانيا نفسيهما بأفريقيا، فنرى مثلاً، إنجلترا تقيم قاعدة برية فى كينيا ثم قاعدة السويس، إلا أن مثل هذه المشـروعات أصبحت لا جـدوى منها بعد أن تغيـرت طرق الدفاع وسيطرة الفكر النووى على الاستراتيجيـة الحربية، وإن كان ذلك لا يقلل من قيمة بعض المواقع الاستراتيجـية والقواعد البرية والبحرية، ولكن يرتكز بصـفة أساسية على تمتع أفريقيا بالهدوء السياسى، ونفس الأسلوب اتبعته فرنسا.

والغرب بدأ بعد الحرب العالميـة الثانية يركز على أفريقيا مستخـدمًا الكثير من الحجج مثل:

١- ادعاء أمـريكا أن النشاط الشـيوعى أخذ يتـسرب فى أنحاء هـذه القارة بشكل مخـيف، وأن ذلك يظهر فى أفكار وخطب الـزعامات الأفـريقية واتجـاهاتهم السياسية.

٢- اقـتناع أمريكا أن ضـعف النفـوذين البريطانـى والفرنسى فى الشـرق الأوسط وبالتالى ضعف مركزيهما فى أفريقيا قد أدى إلى وجود فراغ لابد أن تملأه قبل أن يسبقها إليه الشيوعيون.

٣- تحاول الولايات المتحدة استخدام بعض موانى أفـريقيا كمناطق استيطان مؤقت لأسطولها فى البحر المتوسط، أما عن الأسباب الاقتصادية فإن أمريكا تعلم أن أفريقـيا قـارة بكر لم تستـغل بعد، فـهى لذلك تطمع فى أن تفوز بـالثروات المعدنية والبترولية المدفـونة فى باطن القارة، ثم إن أمريكا بحاجة إلى تصريف منتجاتها بعد توسعها الكبير فى مجال الإنتاج، هذا إلى جانب أن أمريكا تريد السيطرة على هذه القـارة بواسطة إقامة الصداقات مع دولهـا ومدها بالمعونات الاقتصادية الأمريكية، حيث أن أمريكا ترغب فى أن تكون هذه القارة الواسعة

مجالاً حيويًا لرؤوس الأموال الأمريكية.

وتعد أفريقيا سوقًا مربحة جذابة للصادرات الأمريكية، وقد بلغت الاستثمارات الحكومية الأمريكية فى القارة الأفريقية الآن ما يقرب من ثلاثة مليارات دولار، وبلغت الاستثمارات الفردية الأمريكية حوالى هذا الرقم، ويقدر متوسط العائد بحوالى ٣٠٪ سنويًا ويعتبر هذا معدل ربح عال للغاية.

وقبل الحرب العالمية الثانية كانت المصالح الأمريكية فى أفريقيا ضئيلة، ولم تكن تجارة أفريقيا مع الولايات المتحدة تزيد على ٥٪ وكانت الاستثمارات الأمريكية قاصرة على مزارع المطاط فى ليبيريا، وخلال الحرب العالمية الثانية بدأت الاتحادات الأمريكية تضع قدمها فى أفريقيا بالنسبة لإنتاج العتاد الحربى، لكن السعى «لإزاحة» المنافسين البريطانيين والأوروبيين الغربيين لم يبدأ بحماس إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح مشروع (مارشال) ثم النقطة الرابعة فيما بعد، أداتين رئيسيتين لظهور الاتحادات الأمريكية على المسرح.

وتطورت الاستثمارات والتجارة الأمريكية ونمت بسرعة طيلة سنوات ما بعد الحرب وخاصة بعد عام ١٩٦٥ فقد زادت الاستثمارات الخاصة فى أفريقيا (مع استبعاد جنوب أفريقيا) من ٦٤٩ مليون دولار عام ١٩٦٠ إلى ٢,٨٧ بليون عام ١٩٧١ وزادت الاستثمارات المباشرة فى جنوب أفريقيا من ٢٨٦ مليون فى عام ١٩٦٠ إلى ٩٦٤ مليون فى عام ١٩٧١، وارتفعت الاستثمارات فى أفريقيا ككل من ٢,٨٪ من مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة فى عام ١٩٦٠ إلى حوالى ٤,٥٪ فى عام ١٩٧١، وفى الوقت نفسه تحقق هذه الاستثمارات ما يقرب من ١٠٪ من كل الأرباح التى تحققها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وارتفعت الصادرات السلعية الأمريكية لأفريقيا من ٧٩٣ مليون دولار عام ١٩٦٠ إلى ١,٦٩ بليون عام ١٩٧١، والواردات من ٥٣٤ مليون دولار إلى ١,٢٤ بليون، وصحب هذه التطورات تزايد البعثات إلى أفريقيا وجولات نيكسون» و«أيزنهاور» و«دافيد روكفلر» وغيرهم وأنشأ منصب مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية وتضاعفت معاهد الأبحاث الأفريقية فى الولايات المتحدة.

وربع مجموع الاستثمارات الأمريكية فى أفريقيا يتركز فى جنوب أفريقيا، ومع ذلك فإن الاستثمارات البريطانية لا تزال تفوق الاستثمارات الأمريكية، وقد ذكر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة عن دول التفرقة العنصرية أنه فى عام ١٩٦٦كانت بريطانيا تمتلك ٥٧٪ من الاستثمارات الأجنبية فى جنوب أفريقيا، والولايات المتحدة ١٣٪ من المجموع الكلى وكل من فرنسا وسويسرا وألمانيا الغربية ما بين ٣٪، ٥٪ ولكن نصيب الولايات المتحدة ارتفع بنسبة ١٥٪ فى حين هبط نصيب بريطانيا بمقدار هذه الزيادة، وفى الوقت الحالى يقدر نصيب الولايات المتحدة بـ ١٦٪ كما أن بريطانيا هى أكبر شريك تجارى لجنوب أفريقيا «ثلث صادراتها وربع وارداتها». .

وتعد أفريقيا مجالاً رئيسيًا من مجالات الاستثمارات الخارجية لرأس المال الاحتكارى البريطانى، فهى تحصل على ما بين ٩-١٠٪ من كل الاستثمارات البريطانية المباشرة فى الخارج، ولا يفوقها إلا استراليا وكندا، ويعد جنوب أفريقيا بالنسبة لبريطانيا قاعدة لعملياتها فى كل أفريقيا.

ويتركز الاستثمار البريطانى فى المناجم، بينما يتركز رأس المال الأمريكى بصورة أكبر فى الصناعة، وقد ارتفع نصيب الولايات المتحدة فى الاستثمار فى الصناعة فى جنوب أفريقيا من ٣٤٪ عام ١٩٦٠ إلى ٥١٪ عام ١٩٧١. وتسيطر الشركات الأمريكية على صناعة السيارات فى اتحاد جنوب أفريقيا وهى تمثل وحدها حوالى ٧٪ من الناتج القومى الإجمالى.

ولرأس المال الأمريكى إلى جانب ممتلكاته فى جنوب أفريقيا استثمارات كبيرة فى «ناميبيا» و «زيمبابوى» و«روديسيا» و«أنجولا» و«موزمبيق».

أفريقيا والمعسكر الشرقى:

هناك أكثر من علاقة بين أفريقيا ودول المعسكر الشرقى سابقًا أولها العلاقات الفكرية والثقافية ثم العلاقة الأيدلوجية ثم العلاقة الاقتصادية، والواقع أن المعسكر الشرقى بدأ يغزو أفريقيا ثقافيًا بعد أن تلقى الكثير من زعماء افريقيا من مناهل الفكر الاشتراكى وبعد أن اعجب الزعماء الأفريقيون الأسلوب السوفييتى الذى جعل الصين تتبوأ مركزها كدولة عظمى، وربط المعسكر الشرقى نفسه بأفريقيا عن

طريق تشجيع الحركات التحررية فى أفريقيا ومساعدتها ماديًا ومعنويًا، ولا شك أن ذلك يؤكد العلاقة العضوية بين انتصار حركة التحرر الوطنية وبين حركة البناء الاشتراكى لانهما يناضلان عدو واحد هو الرأسمالية، والواقع أن التغلغل الاقتصادى للمعسكر الشرقى أخذ طريقه نحو أفريقيا بشكل لا مثيل له، ولكن دون استغلال، ويكتفى بربح مناسب خاصة وأن التنافس قوى وشديد بين الكتلتين.

وقد اهتمت روسيا بأفريقيا منذ فترة طويلة، وفى١٩٦٥ نظم الاتحاد السوفيتى مؤتمراً للشعوب الأفريقية فى موسكو فى الفترة من ١٩-٢١ مايو عام ١٩٦٥ بمعاونة اليونسكو.

ووضح فى ذلك المؤتمر أن علاقات المعسكر الشرقى عمومًا وروسيا على وجه خاص علاقة تقوم على الاحترام المتبادل وعلى تبادل المنفعة وعلى عدم الاستغلال وعلى المشاركة فى قضية الحرية ضد الإمبريالية والاستعمار.

وقد اهتم الاتحاد السوفييتى بإعلان بعض الدول الأفريقية رفضها الطريق الرأسمالى واختيارها الطريق الاشتراكى كحل لقضايا التخلف لشعوبها مثل: الجزائر ومصر وغينيا ومالى والكونغو برازافيل.

وقد كان الاتحاد السوفيتى يخصص من معونته الخارجية جزءاً لأفريقيا، ولكن لم ينجح المعسكر الشرقى إلا فى أن يحتل المركز الخامس بالنسبة للتعامل مع أفريقيا من ناحية أن السوق الأفريقى لا تزال مغلقة أمامه بسبب الاحتكارات الغربية، ومن ناحية ثانية أن صورة الفكر الاشتراكى مشوهة على يد الرأسماليين، ومن ناحية ثالثة أن نمط الإنتاج المطلوب فى أفريقيا نمطًا استهلاكيًا لم يمارسه الاتحاد السوفيتى الذى كان يهتم بالسلع الرأسمالية (الثقيلة) إلى عهد قريب.

ومع ذلك فإن التبادل التجارى بين المعسكر الشرقى وبين بعض دول أفريقيا قد ازداد، وإن كان ذلك كله قد انتهى بانتهاء الاتحاد السوفييتى نفسه، حيث تفكك إلى خمسة عشرة دولة كل منها فى حاجة إلى المساعدة.

وكان التنافس بين الصين والاتحاد السوفييتى فى أفريقيا، وبالذات فى الغرب، يقلل من قيمة وحدة التنافس بين المعسكرين الرأسمالى والشرقى الاشتراكى، كما

أنه يبدد موارد الكتلة الشرقية، حيث أن الصين تضطر إلى اتباع سياسة الإغراق، وكانت تحاول أن تنافس الاتحاد السوفيتى فى بعض المواقع.

والواقع أن المناخ لم يعد مناسبًا للتحرك الاقتصادى ولا للتحرك الأيديولوجى، حيث أن المعسكر الاشتراكى قد قضى عليه إلى الأبد منذ عام ١٩٩١.

أفريقيا والعالم الثالث:

أفريقيا جزء من العالم الثالث، تشاركه فى آماله وفى قضاياه وأحلامه وفى المستقبل، وقد بدأت دول العالم الثالث تنصهر فى بوتقة من الشعارات كان لها تأثير على حركة أفريقيا واستقلالها.. من ذلك مثلاً، سياسة عدم الانحياز وسياسة التضامن الآسيوى الأفريقى.

والعالم الثالث هو مصطلح يطلق على الدول التى كانت خاضعة للاستعمار فى القارات الثلاثة: آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهذه الشعوب، وإن اشتركت فى شعار الألم، إلا أنها بلا شك تمتد بجذورها الحضارية إلى سنين طويلة عبر موكب التاريخ وإن كان الاستعمار ينكر عليها ذلك، ثم أصبح يتميز العالم الثالث على أساس أنه بعيد عن الكتلة الاشتراكية والكتلة الرأسمالية.

وقد عاشت دول العالم الثالث ظروفًا متشابهة من حيث خضوعها للاستعمار ونهب مواردها بشكل مخيف، ومن معاناتها من التركيب الاجتماعى والتركيب السياسى ووقوفها فى مفترق الطرق حول انتهاج أى أيدلوجية، وتشترك هذه المجموعة فى تفشى الأمية والعجز فى الكادر الإدارى وعدم وجود معطيات التنمية كاملة، فبعضها قد يعانى من نقص فى رأس المال والبعض يعانى من نقص الأيدى العاملة الماهرة ومن نقص فى المنظمين أو الطاقة.

وتتعرض معظم دول العالم الثالث للاستعمار الجديد بما فى ذلك أفريقيا لكل ما سبق من عناصر ومناخ دولى يؤثر على حركة المجتمع فى العالم الثالث، وكانت كل دولة من هذا العالم تحدد طريقها فى حماية استقلالها واستغلال مواردها لصالح شعبها ثم تعويض ما فاتها من أجل الحصول على التقدم، هذا كله فى إطار شامل من التعاون والتضامن مع القوى الإنسانية التى تسعى من أجل الحرية والسلام.

الولايات المتحدة وأفريقيا:

سياسة الولايات المتحدة تجاه أفريقيا ترجع إلى أيام الحرب العالمية الثانية حين نزلت قوات الجنرال «ايزنهاور» فى شمال أفريقيا عام ١٩٤٣ وكانت سياسة الولايات المتحدة تنبعث من طبيعة علاقات الحرب وضرورة النصر، وهذا جعل أفريقيا لا تزيد عن كونها قاعدة أو ميدانا أو جسرا فى سبيل تحقيق النصر فى هذه الحرب.

وقد لعب العسكريون دوراً هاماً فى علاقة الولايات المتحدة بأفريقيا، وكان البنتاجون صاحب يد طولى فى تحديد هذه السياسة، فالاعتبارات الاستراتيجية والعسكرية هى التى حددت موقف الولايات المتحدة ورسمت سياستها تجاه موضوع مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة فى أفريقيا خاصة وأنه لابد من وجود قواعد عسكرية فى ليبيا وأريتريا وتسهيلات فى الحبشة.

ونفس هذه الاعتبارات العسكرية هى التى حددت مواقفها فى الأمم المتحدة وفروع المنظمة المختلفة خاصة عند مناقشة قضايا شمال أفريقيا وموضوع التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا.

وشاركت الولايات المتحدة بصفة مراقب فى مؤتمرين عسكريين عقدا فى نيروبى عام ١٩٥١ وداكار عام ١٩٥٤، وحضر المؤتمرين الدول الاستعمارية فى أفريقيا واتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا وليبيريا. وفى هذين المؤتمرين تم البحث فى إعداد القواعد العسكرية وما يرتبط بهذا من طرق مواصلات داخلية ومناجم وموانى وقوى كهربية ونظام دفاعى معقد ومواصلات عالمية عبر البحار وتسهيلات خاصة بانتقالات الجيوش وتدريبها وقد أخضعت الولايات المتحدة المساعدة الفنية طويلة الأمد لأهداف واغراض عسكرية قصيرة الأمد، فكل المساعدات والمعونات التى تقدم لتحسين وترقية طرق المواصلات تتم لاعتبارات عسكرية وليست لتحسين وترقية معيشة السكان.

وفى عام ١٩٥٣ أوصت لجنة السياسة الاقتصادية الخارجية بالكونجرس الأمريكى والمعروفة باسم لجنة «راندال» أن يمنح الرأسمال الأمريكى مغريات ومشجعات لكى ينشط فى أفريقيا، وأشارت فى الوقت نفسه إلى أن نجاح نظام الدفاع عن الولايات

المتحدة يعتمد على المواد الأولية الاستراتيجية المستوردة من الخارج كالرصاص والنحاس والزنك والكروم والمنجنيز والبوكسيت والأنتيمون والنيكل والجوت والمطاط الطبيعى.

ويدل على مدى الاهتمام الاقتصادى الأمريكى أن التجارة الأمريكية إلى أفريقيا ارتفعت من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٦ حوالى ٨٠٪ من قيمتها الأولى وتجولت فى أفريقيا لجنة متفرعة عن لجنة الشئون الخارجة بالكونجرس الأمريكى عام ١٩٥٥ وعند عودتها قدمت تقريراً اثبتت فيه: «أن أفريقيا أصبحت اليوم أكبر أسواق العالم لا للصناعات الاستهلاكية فحسب، بل وللصناعات الثقيلة أيضًا. وهذه الطاقة الاقتصادية الكبيرة لا يمكن للولايات المتحدة أن تتجاهلها أو تتناساها، وأشادت فى التقرير بالسياسة العسكرية للولايات المتحدة بعدم تجاهلها القارة لأن أفريقيا أصبحت مركز صراع العالم الحر ضد الشيوعية الدولية وأن مصالح الولايات المتحدة فيها هى مصالح استراتيجية وسياسية واقتصادية».

وقد طافت لجنة أخرى برئاسة السناتور «جرين» أفريقيا عام ١٩٥٦ وصرح فى مقدمة تقريره المقدم للكونجرس: «لقد تبينت أساسًا أن مصالح الولايات المتحدة فى هذه القارة هى اقتصادية واستراتيجية».

وزارت أفريقيا بعثة برئاسة «نيكسون» حينما كان نائبًا للرئيس الأمريكى، حيث زارت مراكش وتونس وغانا وليبريا وأوغندا وأثيوبيا والسودان وليبيا فى أوائل عام ١٩٥٧، وكان هدفها تثبيت نفوذ الولايات المتحدة فى القارة. وقد قرر «نيكسون» أنه يجب إعطاء أفريقيا أهمية أكبر لأنها ستكون فى بحر الـ ٢٥ سنة القادمة ميدان معركة فاصلة بين الشرق والغرب.

والولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية كانت مشغولة بإقامة القواعد العسكرية، فأقامت خمس قواعد جوية استراتيجية فى مراكش أنفقت عليها أكثر من ٥٠٠ مليون دولار، وفى ليبيا تكلف مطار هويلز ١٠٠ مليون دولار. ومولت وأشرفت على قواعد عديدة لحلف الأطلنطى فى شمال أفريقيا بما فيها بنزرت، وكانت تنوى بناء قواعد لإطلاق الصواريخ الذرية فى الصحراء الفرنسية لأن الصحراء منطقة استراتيجية، وأكد تقرير «بولتون» أن سواحل أفريقيا مهمة لا

لتموين السفن فقط بل كمحطات للراحة ولإصلاح الغواصات.

ومع هذا، فقد انتهى الأمر بأن فقدت الولايات المتحدة جميع قواعدها فى شمال أفريقيا نتيجة للوعى فى هذه الدول بعد تحررها الحقيقى من النفوذ الأجنبى.

الاتحاد السوفيتى وأفريقيا:

كانت تقوم سياسة الاتحاد السوفييتى قبل أن ينهار على أساس مبادىء ثابتة من واقع فلسفته الماركسية اللينينية، ولذلك فقد أيد باستمرار قضايا الدول الأفريقية فى المجتمعات الدولية وفى منظمات الأمم المتحدة ضد أوضاع التبعية الاقتصادية لأوروبا والولايات المتحدة، وقد عبر عن هذه السياسة تقرير «خروشوف» لمؤتمر الحزب الشيوعى العشرين المنعقد بموسكو عام ١٩٥٦ وسبقه خطاب «شبيلوف» وزير خارجية الاتحاد السوفيتى آنذاك بشأن مبادىء السياسة السوفيتية الخارجية.

والاتحاد السوفيتى كان يعى حقيقة الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى دول أوروبا الاستعمارية ومدى أهمية المستعمرات فى بناء هذا الوضع، ولذلك كان يعلم أن تحرر هذه المستعمرات يعنى ذبول وانهيار الأوضاع الاجتماعية السائدة فى غرب أوروبا وما انبنى عليها من سياسات واقتصاديات وطبقات حاكمة وظهور أشكال جديدة من الأوضاع الاشتراكية بدلاً من الأوضاع الرأسمالية، ولذلك اهتم أشد الاهتمام بمساعدة هذه الشعوب فى تطورها وكفاحها وتأييدها لنيل حق تقرير المصير، وهذه المساعدة والتأييد تختلف اختلافًا كبيراً عن دعوى تصدير الثورة أو الانقلابات والمؤامرات الشيوعية، لأنه يعلم أن نجاح سياسته فى هذا الميدان فيها حرمان للغرب من بعض أسباب قوته.

ولم تسلم الحركات الوطنية الأفريقية من الاتهام بالشيوعية، هذا على الرغم من أن فلسفة وتنظيمات هذه الحركات السياسية تختلف اختلافًا أكيداً عن فلسفة وتنظيمات الأحزاب الماركسية الشيوعية، فقد سبق أن اتهم «نكروما» رئيس وزراء غانا عام ١٩٥٤ عقب ثورة خطيرة فى بلاده بأنه شيوعى وعميل للشيوعية ووجهت هذه التهمة لجبهة التحرير الوطنى الجزائرى على الرغم من أن زعمائها البارزين يمثلون اتجاهات أيديولوجية بعيدة عن اليسار المتطرف، ونتيجة لهذه التهمة صدر القرار الفرنسى بحل حزب اتحاد شعوب الكاميرون، واتهمت إنجلترا «جومو

كينياتا» بهذه التهمة، وقد أصدرت حكومة اتحاد جنوب أفريقيا قوانين قاسية ضد التنظيمات العمالية والشعبية الأفريقية والآسيوية التى تكتلت للعمل المشترك ضد سياسة التفرقة العنصرية وسيادة الرجل الأبيض هناك، وصدرت هذه القوانين باسم مكافحة الشيوعية، وغير هذا كثير فى القارة، وهناك فى حياة السوفييت تجربة تاريخية ينظر إليها زعماء آسيا وأفريقيا بالاهتمام والتقدير، هذه التجربة هى تطوير حياة المستعمرات الروسية السابقة فى وسط آسيا والشرق الأقصى، وبمقتضى هذه التجربة ارتفعت معدلات الإنتاج وأدخلت الصناعات الجديدة فى حياة الناس وتم توطين القبائل الرُحَّل واستثمرت موارد الثروات وتنظيم شئون اللغة والثقافة والتعليم وتنمية الألوان الوطنية للموسيقى والفولكلور والفن والأدب... الخ.

ونتيجة للتطورات السياسية فى الاتحاد السوفييتى، وخاصة بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى تقدم الاتحاد السوفييتى بعروض المساعدات الاقتصادية غير المشروطة والمعونة الفنية والثقافية خاصة فى ميدان تصنيع البلاد المتأخرة وتطوير اقتصادياتها، وتقدم بهذه العروض لدول أفريقية كثيرة، ويجد المثقفون الأفريقيون فى الديمقراطية الاشتراكية -لا فى الشيوعية- مبادىء إنسانية ومثلاً تملأ فراغ حياتهم وتشبع اتجاهاتهم النفسية، وليس فى هذا عجب لأنها تؤمن بالمساواة وحق تقرير المصير وتحرر الإنسان من أنواع التبعية المختلفة وترفع قدره وتؤيد النضال السياسى والنقابى والاقتصادى من أجل حياة أفضل وهى ضد الحرب وضد الاستغلال الرأسمالى والاستبداد السياسى والعدوان على استقلال الشعوب.

وقد أيد الاتحاد السوفييتى مبادىء باندونج التى مثلت التعبير النفسى والسياسى لشعوب آسيا وأفريقيا وبلورت حركتهم ضد الاستعمار، وفى سبيل إقامة مجتمعات وطنية راقية، كما أنه تعاون مع ممثلى هذه الدول فى تكتلهم الآسيوى الأفريقى فى الأمم المتحدة وشاركهم فى الدفاع عن قضايا الشعوب وتحررها.

وتطور آخر فى سياسته ظهر عقب ثورة مصر عام ١٩٥٢ وتمثل فى زيادةعلاقاته السياسية مع مصر وخطواته تجاه تطورها الداخلى ومركزها الدولى، كما وقف يساند عدم الانحياز والحياد الإيجابى، وفى البيان المشترك الذى أصدره زعماء الاتحاد السوفيتى ورئيس الجمهورية العربية المتحدة اتفق الطرفان على تأييد

مبادىء وقرارات باندونج ومؤتمر التضامن الآسيوى الأفريقى ومؤتمر أكرا.

وقد أمكن الاستفادة من الصراع الدائر بين السوفييت والأمريكيين فى هذه المرحلة التاريخية التى اجتازتها دول آسيا وأفريقيا ضد الاستعمار والتبعية، وفى سبيل تحررها وبناء مجتمعات وطنية حديثة فى بلادها كانت لا تكتفى بالتحرر السياسى وإنما تأخذ أنفسها بتنظيمات اقتصادية واجتماعية وإدارية جديدة تلائمها وتهدف من ورائها إلى استكمال مقومات هذا التحرر وإقامة المجتمع الوطنى على أسس قومية قوية سليمة.

دور المجموعة الآسيوية الأفريقية فى هيئة الأمم:

أصبحت المجموعة الآسيوية الأفريقية تمثل حوالى ٤٠٪ من مجموع أعضاء الأمم المتحدة، ومن ثم أصبحت أقوى مجموعة فى هذه المنظمة، وهى وإن كانت غير متمتعة بالأغلبية المطلقة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة كما كان الحال بالنسبة إلى المجموعة الأمريكية فيما بين سنتى ١٩٤٥، ١٩٥٥ فإنها تستطيع -إذا تكتلت- أن تحول دون إصدار أى قرار من القرارات الهامة. ووفقًا لأحكام المادة الثامنة عشرة من ميثاق الأمم المتحدة يجب أن تصدر القرارات الهامة بأغلبية ثلثى الأصوات، ولما كانت المجموعة الآسيوية الأفريقية تتمتع بحكم أغلبيتها الحالية بأكثر من الثلث، فكأنها تتمتع بحق الفيتو داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة. لأن قرارًا، أيًا كان، لا يمكن أن يصدر إذا هى عارضته، وهذه ظاهرة غيرت الأوضاع فى الأمم المتحدة.

فإذا كانت كل من الكتلتين المتناهضتين تتمتع بحق الفيتو فى مجلس الأمن، وليس للمجموعة الآسيوية الأفريقية فى هذا المجلس غير صوتين، فإن الكتلتين المتناهضتين قد فقدتا حق الفيتو فى الجمعية العامة بعد أن آل هذا الحق إلى المجموعة الثالثة، وهى المجموعة الآسيوية الأفريقية فى وضعها الجديد.

إلا أن هذا كله لن يتحقق إلا إذا اتحدت كلمة أعضاء هذه الكتلة واتفق رأيها فى كل المسائل، وفى حقيقة الأمر تعتبر جامعة الدول العربية هى النواة الأولى للمجموعة الآسيوية الأفريقية، فإذا تجاوزنا عن وصف الجامعة بأنها عربية لظهر لنا أنها أول مجموعة آسيوية أفريقية نشأت فى المحيط الدولى منذ ٢٢ مارس سنة

١٩٤٥، إذ انضوى تحت لوائها دول عربية أفريقية جغرافيًا هى «مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والسودان والصومال وجيبوتى وكذلك مجموعة من الدول الآسيوية هى بلاد المشرق العربى».

ولم تكن جامعة الدول العربية مجرد منظمة أفريقية آسيوية، بل أول منظمة نادت بضرورة التعاون الواسع الشامل بين مختلف البلاد الآسيوية والأفريقية، وكان ذلك فى ٨ مارس سنة ١٩٤٦ حين أصدر مجلس الجامعة قراره رقم ٤٥ معلنًا هذا الاتجاه، بل نجد برنامجًا شاملاً لهذا التعاون فى قراره رقم ٦٠٥ الصادر فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٤.

هذا التعاون هو الذى انتقل من ميدان جامعة الدول العربية الضيق المحدود، إلى ميدان الأمم المتحدة، وظل ينمو ويتسع.

وفى بداية الأمر كانت الدول الأفريقية، على ما بينها من تباعد يجمع بينها أمر واحد، هو محاربة الاستعمار، والمناداة بمبدأ تقرير المصير. فإن ما كان يجمع مثلا بين مصر، وأثيوبيا، والهند، والفلبين، وفيتنام، وأندونسيا، وغيرها لم يكن هو التجاور الجغرافى، أو اللغة، أو التقاليد، أو المصالح الاقتصادية، بل كان الجامع الأكبر بين هذه الدول محاربة الاستعمار أيًا كان، سواء أكان بريطانيا، أم فرنسيا، أم إيطاليًا، أم أمريكيا، أم هولنديا.

وإذا كان هذا هو الهدف الذى سعت إلى تحقيقه هذه المجموعة الآسيوية الأفريقية، فسرعان ما تبين لها هدف جديد كان عليها أن تضعه نصب عينيها. فحين نشبت الحرب الكورية سنة ١٩٥٠، سعت المجموعة الآسيوية الأفريقية إلى القيام بدور الوسيط بين الكتلة السوفييتية وبين الكتلة الأمريكية والغربية. وقيامها بهذا الدور اقتضى منها أن تلتزم جانب الحياد فى هذ النزاع، وأوضح صورة لهذا الحياد، تجلت فى موقف مندوب «مصر»ومندوب «الهند» فى مجلس الأمن حين امتنع كل منهما عن التصويت فى تأييد مشروع القرار الأمريكى الذى اتخذ فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٠، مطالبًا أعضاء الأمم المتحدة بمساعدة كوريا الجنوبية لمواجهة العدوان الصادر من الشمال، **ومن وقتئذ تشعب نشاط ممثلى هذه المجموعة الثالثة، وكانت لهم مواقف إيجابية فى الموضوعات الآتية:**

أولاً: مساعدة الدول الأفريقية والآسيوية على نيل استقلالها والتخلص من الاستعمار، ومن هذا نستطيع أن نؤكد أنها كانت موحدة الكلمة فى مساعدة كل دولة لم تتمتع بعد باستقلالها مثل الجزائر، وإمارات الخليج، وغيرهما من الأقاليم التى لم تحصل على استقلالها.

ثانيًا: وقفت فى وجه التمييز العنصرى، والتفرقة بين الأجناس، ونادت بحقوق الإنسان وعملت على نشر تلك المبادىء. لذلك نستطيع أن نؤكد أنها دائمًا متحدة متكتلة حين تناقش قضايا التمييز العنصرى.

ثالثًا: كانت لها مواقف حازمة فى المسائل المتعلقة بالمعونة الفنية والنهوض بالبلاد المتطورة والمتخلفة، وتتكتل وتتحد كلمتها فى المطالبة بزيادة المساعدات والمعونات التى تقرر لتلك البلاد.

رابعًا: اتبعت سياسة إيجابية فى المسائل المتعلقة بنزع السلاح، ونبذ استعمال الأسلحة ذات التدمير الشامل، ولذا فإنها تقف موقفاً موحداً فى مواجهة هذه المسألة الخطيرة، ويمكن أن يكون لها دور الوسيط النافع القوى بين الكتلتين المتناهضتين بهذا النوع من الأسلحة.

ولكن هناك مجموعة أخرى من الحالات قد لا تتوحد فيها كلمة هذه الكتلة بل قد تنقسم فيها على نفسها وتفقد تلك السلطة الجديدة التى يتيحها لها تآزرها وتكتلها، ومن هذه الحالات:

١- إذا وقع خلاف بين عضوين من أعضاء الكتلة نفسها، كالخلاف بين بعض الدول العربية وبعضها الآخر، وبين الهند وباكستان، وبين أثيوبيا والصومال، أو بين غانا وتوجو، أو كاختلافهم على ملء مقاعد مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى، وبعض المناصب الدولية الكبرى.

٢- موقف بعض دول هذه المجموعة من الحرب الباردة، بسبب ارتباط بعض أعضاء المجموعة الآسيوية الأفريقية عن طريق مباشر أو غير مباشر بالكتلة الغربية. فمنها من ارتبط بأحلاف عسكرية كالفلبين فى حلف جنوب شرقى آسيا وإيران فى حلف السانتو (بغداد سابقًا)، وهناك دول إن لم تكن مرتبطة بأحلاف عسكرية، فإنها مرتبطة بالاشتراك فى منظمات سياسية غربية

كالكومنولث، والجماعة الفرنسية، وهناك دول منحت المعسكر الغربى مطارات ومواقع استراتيجية.

هذه الروابط على تنوعها من شأنها أن تضعف التضامن الأفريقى الآسيوى فى موضوع الحرب الباردة.

وبالموازنة بين القضايا التى تتحد فيها كلمة المجموعة الآسيوية الأفريقية وبين القضايا التى تتفرق فيها كلمتهم، فإنه يجب عليها ما يلى:

أولاً: أن تجعل الحياد الإيجابى وعدم الانحياز رائدًا لها وهدفًا تسعى إلى تحقيقه، فتعمل على أن تتخلى الدول المنحازة عن انحيازها، وأن تزداد الدول المحايدة تمسكًا بحيادها. ولكن يجب ألا تجعل الانحياز سببًا فى إبعاد دولة أفريقية آسيوية عن محيط مجموعتها، فالانحياز ظاهرة عرضية تزول بزوال الظروف التى أملتها. أما التضامن الأفريقى الآسيوى فضرورة تقضى الظروف بالعمل على دعمه واستمراره.

ثانيًا: هذه المجموعة التى بلغت أكثر من سبعين دولة، قد تبلغ المسافة ما بين بعضها والبعض الآخر آلاف الكيلو مترات، يجب عليها أن تقبل مبدأ اللامركزية، بأن تشجع قيام المجموعات الإقليمية داخل مجموعتها الكبرى.

الفصل السادس

مشـكلات أفريقيـا

تواجه أفريقيـا عدة مشكلات سياسية واقـتصادية واجتماعيـة، ورغم أن أفريقيا تتحـرك بسرعة إلاأنهـا فى الواقع ما زالت مكبلة بالقـيود رغم مظاهر الاسـتقلال السياسى ورغم مظاهر التحرك الاقتصادى.

ولعل أول هذه المشكلات هى المشكـلة الأيديولوجيـة التى تواجه دول أفـريقيـا وهى ليست منـفردة فى ذلك الوضع، ودائما تـتشابه مع دول العالـم الثالث كله، فأفريقيا حائرة بين النظـام الديمقراطى بمعناه الغربى وبين فكرة الحزب الواحد بمعناه الشرقى، وفى الوقت نفسـه حائرة بين اختيار الطريق الرأسمالى كـأسلوب للتنمية الاقتصـادية أو الأسلوب الشيوعى المتطرف لسيطرة الدولة عـلى وسائل الإنتاج من أجل قيادة دفة التنمـية الاقتصادية التى لم يعد فى الإمكان تركـها للحرية الفردية، أمام الأسلوب الاشتـراكى والتعاون، كل هذه أسئلة تدور بذهن القـادة الأفريقيين وإن كانت بعض دول أفريـقيا قد خاضت تجـارب مريرة بين هذا النظام وذاك، ثم بدأت تقيم التـجربة من جديد على أساس التـحالف بين عدة جبـهات. وما زالت أفريقيا تترنح، وكان لابد لبعض الدول الأفريقية حديثة النمو والاستقلال أن تواجه نفسها ولكنـها عجزت عن ذلك مما أدى إلى انتشار حركـات الانقلابات العسكرية التى استنـدت إلى الجيش، واختـفت بعض الزعامـات التقليدية مـن على المسرح السياسى بعد ثبوت فشلها وعجزها عن قيادة الشعوب الأفريقية إلى ما تريد.

إن أفريقيـا حائرة لاختيـار أصلح النظم لها، بل إن فقدان الأيديولوجـية لمعظم الدول النامية يجعلها تـتخبط فى سلوكياتها الدولية، كما أن خـضوع معظم قادتها لفكرة التجربة والخطأ يجعل شعوبها تدفع الثمن غاليًا من نضالها.

ولقد عاش غرب أفريقيا نظام الحزب الواحد فترة طويلة من الزمن، كما عاشت بعض دول القارة فى فكرة التنظيم السياسى الواحد، ولكن ذلك كله لم يعط القارة

الدفعة الأساسية لتخطى مشكلاتها والتصدى لصعوبات التنمية فيها.

والواقع أن المنطلق السياسى الذى سارت فيه الزعامات الأفريقية أعطى أفريقيا الثورة السياسية الجناح الأول للاستقلال دون أن يعطيها الثورة الاقتصادية وهى الجناح الثانى للاستقلال ونسيت الشعوب الأفريقية أن الاستقلال بجوهره ومضمونه فى حاجة إلى ثورة أخرى هى ثورة اجتماعية فكرية وهى الأساس فى فهم الواقع والمنطلق لتحقيق الأمل.

ومشكلات القارة الأفريقية تتلخص فى:

١- الإنسان الأفريقى نفسه... فالإنسان بأبعاد تكوينه العقلى وفكره الاجتماعى وتحديد دوره فى نطاق الحركة الاستقلالية الوطنية، فإذا وجد هذا الإنسان خلقت أفريقيا من جديد وأدت دورها، وهذا الإنسان لابد من قنوات معينة لخلقه ولن يخلق شيطانيا ولن ينمو من فراغ.

٢- الطريق الاقتصادى الذى تسير فيه أفريقيا، ولن يكون ذلك إلا بعيداً عن الفكر الرأسمالى وبعيداً فى الوقت نفسه عن الفكر الشيوعى، **والواقع أن أفريقيا تبحث عن الاستقلال الاقتصادى لدول القارة وفى سبيل ذلك كانت هناك خطوات على الطريق مثل:**

١- السوق الأفريقية لدول شرق أفريقيا.

٢- الاتحاد الاقتصادى لوسط أفريقيا ويضم كلا من الكاميرون وأفريقيا الوسطى وتشاد والجابون وزائير.

٣- السوق الأفريقية المشتركة لدول الدار البيضاء.

٤- اتحاد دول غرب أفريقيا الاقتصادى والذى يتولى تنسيق التنمية الصناعية بين ١٢ دولة من دول غرب أفريقيا، وقد وقع هذا البرتوكول سنة ١٩٦٧ ويضم كلا من غانا وداهومى وساحل العاج وليبيريا ومالى وموريتانيا ونيجيريا والنيجر والسنغال وسيراليون وتوجو وفولتا العليا.

٥- ثم هناك مجموعة دول المالاجاش وقد وقعت فيما بينهم اتفاقيات للتعاون الاقتصادى.

ولكن معظم هذه التنظيمات فى الواقع مجرد اتفاقيات لم تحقق الهدف المنشود منها ولم تجعل من أفريقيا كتلة اقتصادية واحدة تجاه الكتل الاقتصادية العالمية التى قطعت شوطا بعيداً فى الحركات الاقتصادية مثل السوق الأوربية المشتركة.

بل إن عدم فعالية التنظيمات الاقتصادية الأفريقية جعل من السهل على الشرق والغرب التغلغل فى أفريقيا وإن كانت السوق الأوربية أكثر نفوذًا وسيطرة إلى حد كبير من المنظمة الشيوعية الاقتصادية قبل أن تدخل حيز العدم.

ويمكن أن نعزو ذلك الوضع إلى عدة مشكلات نجملها فيما يلى:

١- لازالت مشكلات الحدود الأفريقية الهندسية التى تركها المستعمر تشكل عقبات نفسية أمام أى تفاهم بين غالبية دول أفريقيا بعضها البعض.

٢- لازالت مشكلة القوميات الناضجة تشكل عقبة فى طريقة التفاهم حيث أن كل دولة لا تزيد التنازل عن جزء من سيادتها لجهاز أعلى مثلما فعلت السوق الأوربية المشتركة.

٣- هناك رواسب تاريخية لازالت تشكل جبالا من الثلوج بين شمال القارة وجنوبها.

٤- عدم وجود الأجهزة الإدارية والفنية الكافية لدى الأفريقيين لرسم التخطيط المتكامل لاقتصاد القارة.

٥- سيطرة الاستعمار على أجزاء كبيرة من انتاج القارة يتمثل ذلك فى الكثير من الشركات الأوربية التى لازالت - رغم خروج المستعمر - تحتكر كل شىء.

٦- التكامل الاقتصادى لم تكتمل حلقاته بين اقتصاديات الدول الأفريقية بسبب محاولة كل دولة عدم التخصص، إلى جانب أن كل دولة تحاول الدخول مرحلة التنمية الاقتصادية دون مراعاة للحدود الاقتصادية الانتاجية التى تجعلها قادرة على الازدهار والنمو.

٧- هذا بالإضافة إلى أن الدول الأفريقية فى وضع تنافسى وليست فى وضع تكاملى من حيث أن الجزء الأكبر منها يقوم بانتاج نفس المواد الأولية.

٨- عدم رسم سياسة اقتصادية متكاملة بين الدول الأفريقية بعضها البعض،

والواقع أن التكامل ضرورة حيوية لدول القارة ولابد من اتخاذ عدة اجراءات هامة وضرورية أولها: الاهتمام بالتجارة الداخلية للدول الأفريقية بين بعضها البعض والثاني: هو إقامة اتحادات جمركية بين دول القارة ولتكن اتحادات إقليمية أولا، وفقا لظروف كل منطقة على أن لا تكون هذه الإنجازات مجرد وحدات جمركية واحدة بل تنمو الفكرة لتصبح هناك حرية انتقال الأيدى العاملة ورؤوس الأموال، وخطط اقتصادية للتنمية كوحدة متكاملة، بهذا يمكن التغلب بصفة أساسية على عوامل التجزئة التى تعيش فيها القارة من ناحية ومن ناحية أخرى يمكن الاستفادة من عوامل التناقض والقضاء على الكيانات الشاذة الأفريقية الموجودة على هيئة دول.

هذا، إلى جانب قلة الدخل القومي والذى يترتب عليه انخفاض مستوى المعيشة، فمتوسط دخل الفرد في بعض دول أفريقيا لا يتعدى ٥٠ جنيها استرلينيا فى السنة، وذلك يعنى أن السوق الداخلية فقيرة وغير قادرة على الاستيعاب، وعلى ذلك فمن المهم أن تهتم دول أفريقيا بأسواقها الداخلية أولا، قبل البحث عن السوق الخارجى.

والعقبات الرئيسية التى تقف أمام التصنيع فى أفريقيا يمكن تلخيصها فى الآتى:

١- عدم ملاءمة التسهيلات الاقتصادية الأساسية أو عدم كفايتها.

٢- البنيان الاجتماعى والنظم والقيم التى تعمل على النمو الاقتصادى.

٣- الافتقار إلى الخبرة الفنية.

٤- القيود المفروضة بسبب الظروف الدولية.

وتعتمد الصناعات الثانوية إلى حد كبير على حجم السوق المحلية، وفى معظم أجزاء أفريقيا لم يتم إعداد القطاع التجارى بكفاية لكى يتسلم إنتاج الصناعات المحلية، وفى ظل الظروف الراهنة ليس هناك إدراك كامل لقدرة السوق الصغيرة جدًا على الاستيعاب، وغالبًا ما يؤدى عدم كفاية القطاع التجارى إلى خفض حجم السوق القائمة. وهناك اتفاق عام على أن التخلف سواء كان فى أفريقيا أم فى أى مكان آخر من العالم يرتبط بضيق الأسواق الناتج عن الافتقار إلى رأس المال من

أجل التخزين، والناتج أيضًا عن تكاليف النقل العالية وفقر الأشخاص الذين يمكن أن يصبحوا مستهلكين. ويفرض ضيق السوق المحلية تأثيرا مانعًا على التجارة ومحاصيل الفلاحين وتنمية المهارات بالإضافة إلى النقص الذى تعانى منها أفريقيا فى مجال المهارات الإدارية والمقاولات لأنه يؤدى إلى تأخير عملية التصنيع فيها أو يضع أمامها العقبات.

وبالرغم من العقبات الكثيرة التى تقف أمام التنمية الاقتصادية السريعة وخاصة أمام التصنيع فى أفريقيا، فإن هناك دلائل كافية تدل على أن التنمية الاقتصادية تحدث الآن فى كل جزء تقريبا من هذه القارة الواسعة ومع ذلك لا نستطيع أن ننظر إلى مشروعات التنمية فى أفريقيا - والتى قد تستغرق فى معظم الأحيان فترة عشرة سنوات - على أنها تنمية موجهة للاقتصاديات الخاصة بهذه الدول، إنما هى تجمعات مالية للانفاق. فإن الوسائل الفنية لوضع برامج التنمية أو تخطيط الاستثمار بمعناها الصحيح غير قائمة على الإطلاق فى كثير من أجزاء أفريقيا، لأن الوسائل الفنية الممكنة قد وضعت لتواجه احتياجات الاقتصاد الأكثر تقدما والتى تسود الغرب، حيث تجد هناك فى متناول اليد إحصائيات تستغرق عدة سنوات وحيث لا يحتمل حدوث تغيير فى كيان المجتمع الفنى أو الاقتصادى أثناء فترة التخطيط. **وإن التجمعات المالية التى تمثل خطة التنمية فى الأقاليم الأفريقية تكمن فى مشروعات العمل الرأسمالية التى تهدف إلى:**

١- تحسين المعدات الأساسية بما فى ذلك وسائل الاتصال.

٢- رفع الإنتاج الزراعى وتحريك التنمية الصناعية.

٣- رفع مستوى صحة الشعب وتعليمه ومعيشته.

٤- حماية موارد البلاد المعروفة وضمان استغلالها بطريقة مربحة وذات كفاءة عالية.

٥- جمع معلومات جديدة عن الأمور الإنسانية والمادية.

٦- وأخيراً استغلال موارد الثروة الجديدة، وبهذه الطريقة توسع من بناء البلاد الاقتصادى وتدعمه، **ويجب أن يواكب عملية التنمية الاقتصادية ما يلى:**

أولا التعليم: وهو ضرورة لحركة التنمية الاقتصادية، ولقد تسبب المستعمر عن عمد فى حرمان الأفريقيين من التعليم، وعلى هذا يجب على الدول الأفريقية أن تضع نظما لنشر التعليم العام بحيث يمكن توفيره لكل الأطفال، وفى الوقت نفسه يجب أن تسعى الشعوب الأفريقية إلى القضاء على الأمية فيها بشكل سريع وفعال، وعلى دول أفريقيا أيضًا أن تهتم بالتعليم الثانوى على ضوء إمكانات التعليم العام والتعليم الجامعى. ويجب توجيه العناية للتعليم الفنى بصفة أساسية والتوسع فى إنشاء معاهد المعلمين. ولكن سياسة تطوير التعليم تصطدم بعقبتين رئيسيتين أولاهما: كثرة التكاليف العالية وهذا عنصر له أهميته إذا ما وضع فى الحسبان أن عملية التنمية متعددة الجوانب، ولهذا لابد أن تكون السياسة التعليمية جزءا رئيسيا من سياسة التخطيط الشامل، أما العقبة الأخرى فهى إعداد المعلمين والأساتذة الموجهين الذين سيتولون العملية التعليمية بضمير وبكفاءة.

ثانيا العملية الإدارية: فلابد من العمل السريع على إيجاد ثورة إدارية وخلق جهاز إدارى نشط، إذ أنه بغيره تتبدد الموارد ويفسد التخطيط.

ثالثا توفير الخبرات الفنية: إذ أن ذلك أساسى لتنفيذ الخطط الخاصة بالتنمية والإشراف على متابعتها.

رابعا: توفير رؤوس الأموال والموارد المالية اللازمة.

وكل ما سبق يتطلب:

١- القضاء على التبعية للمصالح الأجنبية.

٢- تحقيق التوازن بين قطاعات الاقتصاد القومى وفى مقدمة ذلك الاهتمام بالتصنيع فى حدود الإمكانات المتوافرة.

٣- رفع مستوى الإنتاجية وبخاصة من ناحية الزراعة ومنتجات الغابات.

ولعل تحرير الاقتصاد القومى فى مقدمة ما ينبغى أن يستأثر باهتمام الدول الأفريقية، فلابد أولا من قيام بنوك مركزية مملوكة للدولة حتى يتسنى الإشراف على الائتمان بما يحقق الصالح العام.

مشكلة التنمية السياسية:

لعل أولى مشكلات التنمية السياسية فى القارة تتمثل فى الظروف القاسية التى تعمد المستعمر أنه يترك أفريقيا عليها حتى تظل تابعة له بصفة دائمة. وأهم هذه الظروف إنه تعمد تمزيق القارة إلى وحدات استقلالية لإرضاء مطامعة دون اعتبار لأى عوامل جغرافية أو ديموجرافية، واستهدف خلق كيانات شاذة ضعيفة الموارد الاقتصادية والبشرية، ومن ثم أصبحت الوحدة السياسية مقدمة ضرورية لحسن انطلاق الدول الأفريقية لتحقيق آمال شعوبها، وذلك لن يتم إلا بنمو الوعى السياسى ليمكن خلق كيانات أكبر وحتى توحد القبائل المتفرقة وحتى تكتمل بعض الموارد لتصنع مقومات دول حقيقية.

أما المشكلة الثانية فى مشاكل التنمية السياسية فهى مشكلة تصفية الاستعمار، ولقد كانت تصفية الاستعمار هى الهدف الأول من أجل إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، بل إن تصفية الاستعمار كانت الدافع الأقوى لتنشيط الحركة الوحدوية الأفريقية، وفى سبيل ذلك الهدف اتبعت المنظمة استراتيجية ذات جانبين، أحدهما: يقوم على العمل الدبلوماسى والاقتصادى. والآخر؛ يقوم على العمل العسكرى. **وقد اتخذت صورة العمل الدبلوماسى عدة مجالات منها:**

١- دعوة الدول الاستعمارية إلى اتخاذ كافة التدابير لمنح الاستقلال للبلاد والأقاليم التى مازالت خاضعة لها.

٢- دعوة الدول الكبرى إلى الامتناع عن مساعدة الدول الاستعمارية.

٢- العمل على طرد الدول الاستعمارية من مختلف المنظمات الدولية العالمية.

٤- الالتجاء إلى قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين الدول الأفريقية والدول الاستعمارية.

٥- قطع العلاقات مع الدول التى تساعد الحكومات الاستعمارية.

٦- المقاطعة الاقتصادية.

وقد استند العمل الجماعى الأفريقى على ما يأتى:

أولا: توحيد الحركات التحريرية المختلفة إذ أن تلك الحركات كانت تتعدد فى

إقليم واحد فتتصارع.

ثانيا: إنشاء جيوش تحريرية وقوات من المتطوعين تتدرب فى أقاليم الدول المستقلة المؤازرة للبلاد التى مازالت تحت سيطرة الاستعمار بصورة أو بأخرى.

ثالثا: إنشاء لجنة تحرير تكلف بتنسيق العمل الفدائى من أجل تحرير الأقاليم المتخلفة.

وقد كان لهذه الأساليب آثارها الفعالة فى أكتمال حصول جميع دول أفريقيا، بلا استثناء، على استقلالها السياسى. حتى أن جنوب أفريقيا اضطرت فى عام ١٩٩٢ إلى التخلى عن عنصريتها، لكن أسس الاستقلال الاقتصادى لا زال ينقصه الكثير.

المجاعات فى أفريقيا:

١ - أسبابها وإمكانات التعاون العربى مع أفريقيا لمواجهتها:

يكتسب التعاون بين الوطن العربى وأفريقيا أهمية كبيرة نظرا للروابط العميقة التى ربطت بينهما تاريخيا سواء كانت الروابط عرقية أم دينية أم اقتصادية وجغرافية وسياسية، وبصفة خاصة تلك الروابط التى أنشأت وتعمقت فى مجرى النضال المشترك لكليهما ضد الاستعمار، ذلك النضال الذى برز خلاله دور مصر... بصفة خاصة فى دعم النضال الأفريقى من أجل التحرر الوطنى وقد سبق أن عرضنا لهذا الأمر.

وتتركز الروابط العرقية والدينية فى نزوح بعض القبائل العربية إلى القارة السمراء، حيث أصبحت جزءا من نسيج المجتمعات الأفريقية التى استقرت فيها منذ مئات السنين ونقلت الدين الإسلامى إلى تلك المجتمعات والذى أصبح يدين به نسبة كبيرة من سكان أفريقيا ذوى الأصل الأفريقى الصرف، فضلاً عن العرب وذوى الأصول المختلفة العربية الأفريقية.

أما الروابط الاقتصادية، فإنها تضرب فى عمق الزمن منذ اندفع المصريون فى العهد الفرعونى إلى قلب أفريقيا بحثا عن منابع نهرهم المقدس - النيل، ومنذ الرحلات التجارية الكبيرة التى أرسلتها الملكة «حتشبسوت» فى الألف الثانية قبل

الميلاد إلى بلاد «بنط» أى الصومال وشرق أفريقيا الحالى.

وكذلك نشأت علاقات تجارية بين العرب وشرق أفريقيا عبر البحر الأحمر قبل الإسلام وتطورت تلك العلاقات وأمتدت لتشمل شمال وشرق ووسط وساحل غرب أفريقيا بعد الفتح العربى لشمال أفريقيا وبعد انتشار القبائل العربية فى المناطق التى لم تكن جزءا من الدولة أو الدويلات العربية، ومنذ الفتح العربى لشمال أفريقيا أصبح الجزء الأعظم من مساحة الوطن العربى أفريقيا، وتمثل مساحة الجزء الأفريقى من الوطن العربى، حاليا أكثر من ٧٠٪ من أجمالى مساحة الوطن العربى، وبالتالى، فإن الجوار الجغرافى أصبح رابطًا بين العرب وأفريقيا خاصة وأن هذا التجاور تضمن اشتراك العرب وأفريقيا فى بعض الموارد الطبيعية مثل، نهر النيل وروافداه العديدة التى تنبع من قلب أفريقيا وشرقها وتمنح الحياة لمصر والسودان عندما يشق النيل طريقة إلى البحر المتوسط عبرهما.

أما النضال المشترك للعرب وأفريقيا ضد الاستعمار فإنه خلق بين الطرفين رابطة الدماء التى سالت على أرض القارة السمراء ثمنًا لنيل الحرية والاستقلال عن الاستعمار، كذلك فإن المعاناة المشتركة لكل من العرب وأفريقيا بمستويات متفاوتة من الممارسات الاستعمارية الجديدة، ومن عدم عدالة النظام الاقتصادى الدولى الراهن تخلق مجالا للنضال المشترك بين الطرفين، كذلك فإن التضامن الأفريقى مع العرب ضد الصهيونية والتضامن العربى مع أفريقيا ضد عنصرية وعدوانية الحكم العنصرى فى جنوب أفريقيا يمثل أحد الارتباطات السياسية والنضالية بين الطرفين.

واستنادا لكل تلك الروابط التى بين العرب وأفريقيا، وجدنا أنه من الضرورى دراسة الوضع المأساوى للمجاعات فى أفريقيا وأسبابها ونتائجها وما تم من تعاون العرب وأفريقيا فى مجال الزراعة والغذاء وآثاره بالنسبة للأمن الغذائى لكليهما وإمكانيات التعاون المستقبلية بين العرب وأفريقيا فى مجال الزراعة والغذاء مع التعرض للعائد الاقتصادى والسياسى لهذا التعاون على كل من العرب وأفريقيا.

٢ - خصائص المجاعات فى أفريقيا:

بالرغم من معاناة أفريقيا تاريخياً من موجات جفاف وفيضانات مدمرة وغزوات وزحف للصحارى على المناطق الزراعية بما كان يعقبها من مجاعات جماهيرية

كبيرة إلا أن المجاعات التى تشهدها القارة السمراء منذ بداية الثمانينات وحتى الآن تعتبر الأكبر حجما والأفظع من أى مجاعة تعرضت لها أفريقيا منذ ما يزيد على نصف قرن، وذلك بسبب آثارها المدمرة على البشر وعلى البنية الاقتصادية وحتى على التكوينات الاجتماعية فى أفريقيا، ونظرة واحدة لما يحدث فى الصومال فى نهاية عام ١٩٩٧ تؤكد ذلك.

وتنتشر الدول التى تعرضت وتتعرض للمجاعة أيا كانت أسبابها فى أفريقيا فى مناطق مختلفة من القارة مثل شرق أفريقيا وخاصة القرن الأفريقى وأثيوبيا وساحل غرب أفريقيا فضلا عن بعض الدول التى تقع معظم أراضيها فى الصحراء الكبرى مثل تشاد وبعض الدول التى تستنزفها الصراعات الداخلية والاعتداءات الخارجية من الحكم العنصرى فى جنوب أفريقيا مثل أنجولاوموزمبيق، وقد بلغ عدد الدول الأفريقية التى تأثرت بالجفاف وهو أحد العوامل المسببة للمجاعة وليس العامل الأوحد حوالى ٢٤ دولة. وخلال عام ١٩٨٨ عانت دول شرق أفريقيا بصفة خاصة من مجاعة طاحنة وقد حذرت اللجنة التنفيذية للمجموعة الأوربية من أن عدد الأشخاص الذين يواجهون المجاعة فى أثيوبيا التى أصابها التصحر يتزايد يوميًا، ويتراوح اجمالى هذا العدد خلال عام ١٩٨٨ ما بين ٦، ٧ ملايين شخص، وذكر مفوض المجموعة الأوربية لمعونات التنمية أن المنطقتين الأكثر تعرضًا للخطر هما تيجرى وأريتريا اللتين كما سبق أن توفى فيهما نحو مليون شخص بسبب الجفاف عام ٨٤/ ١٩٨٥، وقد زاد من أعداد المتعرضين للمجاعة فى أثيوبيا تدفق اللاجئين الصوماليين إليها من شمال بلادهم الذى دار فيه قتال ضار بين الحكومة الصومالية وقوات المعارضة المسلحة عام ١٩٨٨. وما حدث فى عام ١٩٩١ عقب الانقلاب الذى أطاح برئيس الصومال حيث يعانى أولئك اللاجئون من نقص المأوى والغذاء والماء، كذلك فإن المجاعة التى ضربت غرب تنزانيا عام ١٩٨١ والتى وصفها الرئيس التنزانى فى وقتها أنها أسوأ مجاعة تتعرض لها بلاده، تلك المجاعة لا تزال لها بقاياها حتى الآن، كما أن زنزبار هى إحدى دولتى الاتحاد التنزانى وتتمتع بالحكم الذاتى تعرضت لموقف غذائى خطير مما جعل حكومتها توجه نداء عاجلاً إلى المجتمع الدولى لطلب مساعدات غذائية لأول مرة فى تاريخ هذه الدولة وذلك فى ١١/٨/١٩٨٧ بمناسبة اجتماع عقد مع مسئولين من برنامج الغذاء العالمى.

وإضافة إلى دول شرق أفريقيا المذكورة فإن معظم الدول الأفريقية فى حاجة إلى معونات فى الوقت الحالى، وقد ذكر تقرير لمجلس الغذاء العالمى نشر فى ١٥/٤/١٩٨٨ خلال الاجتماع الإقليمى للمجلس فى جاكارتا بأندونسيا أن عشر دول على الأقل فى أفريقيا تعانى من المجاعة التى تهدد ملايين السكان فى هذه الدول وهى انجولا، تشاد، أثيوبيا، مالى، موزمبيق، النيجر، أوغندة، تنزانيا، فضلا عن دولتين عربيتين هما السودان والصومال، هذا بالإضافة إلى دول أخرى تعانى من المجاعة بصورة أقل حدة من الدول المذكورة.

وقد كان الإنتاج السيىء فى مجال الزراعة فى الكثير من دول القارة عام ١٩٨٧ مقدمة لبداية نقص الغذاء ولحدوث المجاعات فى بعض البلدان، وقد انخفض إنتاج الغذاء فى أفريقيا عام ١٩٨٧ دون المستويات المسجلة عامى ١٩٨٥، ١٩٨٦ وشهد المعروض من الغذاء تدهورا خطيرا فى عدد من البلدان وبخاصة أثيوبيا. وقد هبط انتاج الحبوب فى أفريقيا إلى ٦٦,٦ مليون طن عام ١٩٨٧ فى حين بلغ هذا الإنتاج ٧١,١ مليون طن و٧٥ مليون طن فى عامى ١٩٨٥، ١٩٨٦ على الترتيب، وقد ارتفع انتاج جميع الدول الكبرى من ٨,٨ مليون طن عام ١٩٨٦ إلى ٩,٧ مليون طن عام ١٩٨٧ بزيادة قدرها ٠,٩ مليون طن. ماعدا مدغشقر التى زاد انتاجها من ٢,٣ مليون طن عام ١٩٨٦ إلى ٢,٤ مليون طن عام ١٩٨٧. وقد تركز الانخفاض فى إنتاج أفريقيا من الحبوب الخشنة وهو الغذاء الرئيسى لكثير من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء حيث انخفض انتاج أفريقيا منها من ٥٥,٧ مليون طن عام ١٩٨٦ إلى ٤٦,٤ مليون طن عام ١٩٨٧ بنسبة انخفاض قدرها ٩,٣ مليون طن. وقد كان ذلك الانخفاض عائدا لمجموعة من العوامل التى تم التركيز بصفة خاصة على عامل واحد منها هو الجفاف الذى أصبح مرتبطا فى أذهان الكثيرين باعتباره سبب المجاعات التى تنتشر فى أفريقيا، ورغم أن الجفاف أحد الأسباب الهامة للمجاعات إلا أن هناك العديد من الأسباب للمجاعات التى تضارع الجفاف أو تزيد عنه فى الأهمية، وسوف نعرض فيما يلى لأسباب المجاعات التى تعانى منها شعوب القارة السمراء والإمكانيات ووسائل تجنبها بما يجعل أفريقيا فى مأمن من شرورها وآثارها المدمرة.

أسباب المجاعات فى أفريقيا:

أ- تقلب المناخ وتفاعل البشر معه:

تؤدى تقلبات المناخ فى أفريقيا، كما فى كل مكان فى العالم إلى حدوث تأثيرات سلبية على الزراعة والإنتاج، ومن ضمنه إنتاج الغذاء، ونقصد بتقلبات المناخ الظواهر المناخية غير معدل سقوط المطر مما يسبب الجفاف غير المعتاد فى حالة نقصه أو الفيضان المدمر فى حالة زيادته، وقد كانت لتلك التقلبات تاريخيا سيطرة كبيرة على الزراعة وصيد الحيوانات بحيث أثرت بشكل كبير على حركة الشعوب وعلى تحديد أماكن استقرارها وتوطنها النهائى وعلى بقائها ذاته فى كثير من الأحيان، حيث أن من يفشلون فى مواجهة تحديات الطبيعة فإنهم كانوا ينتهون بالخضوع لجماعات أخرى أكثر قدرة على مواجهة ذلك التحدى أو تسيطر على أقاليم لم تتعرض لتقلبات مناخية كبيرة أو يندثرون نهائيا أو يحاولون غزو جيرانهم والسيطرة على موارد حياتهم.. إلخ.. ورغم آلاف السنين بين ذلك الماضى وبين عصرنا الحالى فإن تقلبات المناخ لا تزال تمثل تحديا كبيرا للبشر، وما زال غير القادرين أو الفاشلين فى مواجهة التحدى يتعرضون لنفس ما كان يتعرض له القدماء من الخضوع للآخرين، وإن كان بأشكال مختلفة، مما يؤدى إلى تدهور التكوينات الاجتماعية.. وإن كان ذلك لا يعنى بأى حال أن تقلبات المناخ هى كل شيء حيث استطاع البشر ترويض الطبيعة فى كثير من الأحيان واكتسبوا قدرات هائلة فى التعامل مع تقلباتها سواء ببناء السدود والخزانات الكبيرة والبحيرات الصناعية للوقاية من شر الفيضانات المدمرة واختزان المياه لأوقات الجفاف أو بتطوير المراكز العلمية للتنبؤ بالفيضانات وموجات الجفاف قبل حدوثها للاستعداد لمواجهتها، أو بتطوير مسح المياه الجوفية للاستعانة بها فى أوقات الجفاف، أو باستمطار الغيوم أو بتطوير أنواع جديدة من المحاصيل تستطيع مواجهة الجفاف. لكن القدرات والخبرات فى مواجهة تحديات الطبيعة وتقلبات المناخ ليست على مستوى واحد فى العالم، وإنما تتراوح بين أقصى مستوى للتقدم فى الدول الرأسمالية والاشتراكية المتقدمة إلى مستوى أقل تقدمًا فى الدول النامية الأكثر تطوراً إلى مستوى متخلف فى غالبية الدول النامية وبالذات فى أفريقيا التى تتشابه مواجهة البشر لتحديات الطبيعة فى بعض منها مع الأسلوب الذى كان البشر

يواجهون به نفس التحديات منذ آلاف السنين، بلا تطوير يذكر، وهذا الأسلوب من المواجهة هو الذى جعل لتقلبات المناخ تأثيرها المروع على أفريقيا التى تعرضت أجزاء كبيرة منها للمجاعات، ففى شرق أفريقيا على سبيل المثال تعرضت أثيوبيا والصومال وأجزاء من السودان وتنزانيا لمجاعات كبيرة نتيجة الجفاف الذى ضرب هذه المنطقة، ولم تكن المجاعات قدراً محتوما على شعوب تلك الدول عند حدوث الجفاف، وإنما لأن تلك البلدان وبالأساس، لم تستعد حكوماتها لمواجهة ذلك الجفاف بصورة جادة باعتبار ذلك الاستعداد حيوى لحياة شعوبها، فعلى سبيل المثال يسبب فيضان نهر جوبا فى الصومال الذى يتجاوز إيراده السنوى من المياه ٦,٤مليار متر مكعب حدث دمار كبير للقوى والبيئة من حوله فى ذروة فيضانه والذى تتبدد مياهه فى المحيط الهندى وكان آخر ذلك فى ديسمبر عام ١٩٩٧. ثم تعانى الصومال بعد ذلك من الجفاف فى ذات المناطق التى سبق أن تعرضت للفيضان أو تقوم زراعة حولية أو مراع فقط فى المناطق المحيطة بالنهر، فى حين أن الصومال لو أقامت سداً على هذا النهر فإنها كانت ستتمكن من اختزان المياه بدلاً من تبددها فى المحيط الهندى بما سيمكنها من استخدامها فى الزراعة الدائمة لمساحات شاسعة تقدر بحوالى ٢٠٠ ألف هكتار. وهذا المشروع لا يمكن الحديث عن أنه لم يتم بسبب عدم وجود التمويل حيث تلقت الصومال مساعدات خارجية هائلة بالنسبة لعدد سكانها وحجم اقتصادها، ولم يتم انجاز اقتصادى يتناسب بأى شكل مع ضخامة المساعدات، كذلك فإن السودان التى تعرضت لفيضانات مدمرة فى صيف عام ١٩٨٨ بما نتج عنها من مجاعة لم يكن من الضرورى أن يكون لها تلك الآثار المدمرة التى حدثت أو المجاعة التى عانت منها قطاعات من الشعب حيث كان من الممكن إقامة السدود البسيطة والخزانات من خلال القوى البشرية، بالأساس - نظراً لندرة عنصر رأس المال فى السودان - لاستيعاب مياه الفيضان ووقاية البشر والمزروعات من تدميرها واختزانها لأوقات الجفاف من ناحية أخرى. ولكن نظراً لأن ذلك لم يحدث فإن الأمطار الغزيرة وما نتج عنها من فيضانات فى السودان كان لها آثار مدمرة على البشر والمحاصيل وتسببت فى حدوث مجاعة لم تنجح المساعدات الخارجية التى تلقتها السودان سوى فى تخفيف القليل من وطأتها على البشر.

وبصفة عامة فإن معاناة الزراعة فى أفريقيا من عدم توفر المياه اللازمة للرى لا يرجع إلى قلتها، وإنما يرجع إلى عدم تنظيمها على مدار السنة بإقامة السدود لحجز مياه الأمطار واستعمالها حسب الحاجة على مدار السنة بكيفية تتفق ومساحة الأرض المزروعة، ويساعد على ظهور مشاكل الجفاف فى أفريقيا، حتى فى حالات سقوط الأمطار، كون هذه الأمطار موسمية، فباستثناء القلب الاستوائى لأفريقيا فى حوض نهر الكونغو والمرتفعات المحيطة ببحيرة فيكتوريا وبعض أجزاء ساحل غانا وسيراليون والساحل الشرقى لمدغشقر الذى تطول فترة الأمطار فيها إلى تسعة أشهر أو يزيد. . باستثناء هذه المناطق فإن الأمطار تكون موسمية ويقل سقوطها فى أفريقيا المدارية لمدة أربعة أشهر باستثناء موزمبيق التى يطول فيها فصل المطر عن ذلك ويصل لثمانية أشهر، تهطل الأمطار الموسمية فى شكل رخات قصيرة مركزة أو حتى عنيفة التركيز، بحيث تزيد كمية الأمطار التى تسقط على الأرض عن تلك التى تتأثر بها التربة ومع سقوطها بعنف فإن التربة الأفريقية لا تستطيع مجابهة هذه الكميات من المياه مما يؤدى إلى جرف الطبقات قليلة العمق ومما يؤدى لإتلاف المحاصيل. وفى مثل ظروف التربة القليلة العمق والأمطار العنيفة فى أفريقيا المدارية والاستوائية، فإن حماية التربة وتحقيق أقصى استفادة من الأمطار الموسمية يتطلب إنشاء أعداد كبيرة من السدود والخزانات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة حسب الطبيعة الجغرافية للمنطقة التى سيبنى فيها وحسب معدل سقوط الأمطار، وذلك لاستقبال الأمطار وتخزينها لاستخدامها فى الزراعة والرى فى الفصول التى لا تسقط فيها الأمطار مع إبقاء مخزون استراتيجى لا يستخدم إلا فى سنوات الجفاف التى يقل أو ينعدم فيها المطر حتى فى موسم سقوطه.

كذلك فإن أنهار المنطقة المدارية والاستوائية فى أفريقيا تحتاج إلى مشروعات كبيرة لإصلاح مجاريها حتى لا تتبدد مياهها فى المستنقعات، وفى المناطق القليلة الانحدار أو المستوية فإن مثل هذه المشروعات سوف تحفظ لأفريقيا ما يعينها على مواجهة تقلبات المناخ وتباين معدل سقوط الأمطار، وتنتشر المستنقعات بشكل كبير فى أفريقيا وأهمها مستنقعات بحر الجبل وبحر الغزال فى السودان ومستنقعات أوكافانجو فى بتسوانا ومستنقعات بانجويلو شمال زيمبابوى ومستنقعات دلتا النيجر وأطرف بحيرة تشاد ومستنقع مالاجاراس فى تنزانيا والمستنقعات تزيد مساحتها فى

أفريقيا عن ١٠٠ ألف ميل مربع، ويكفى لإدراك مـا يتبدد فى هذه المستنقعات من ميـاه أن نعلم أن المجارى الحاليـة لمستنقع بحـر الجبل جنوب السودان لا تعـيد إلى النهـر الرئيسى سـوى أقل من نصف كمـية الميـاه التى يتلقـاها المستنقع من طـرفه الجنوبى؛ كذلك فإن المجرى الرئيسى لمسـتنقع أوكافانجو الذى يبلغ طوله ١٠٠ ميل يفقد بالبخر والنتح فقط ٩٠٪ من المياه التى يستقبلها.

ويمكن القول بصفة عامة أن تقلبات المناخ واردة فى كل مكان لكن مواجهة تلك التقلبـات وترويض الطبيعة ممكن فى أغلب الحـالات باستثناء الأعاصـير، ويتطلب الأمر جهودا كبيرة لتحقـيق هذا الترويض، والاستثمارات فى مثل هذه المشروعات ضرورية للوصـول إلى حل، كما يمكن إنجـاز هذا الترويض سواء للأنهـار أو لمياه الأمطار بالعنصر الأكثر توافرا مثل القـوى البشرية فى حال توافرها، وهناك تجارب رائعة لترويض الطبـيعة باستخدام القوى البـشرية بالأساس فى ظل ندرة رأس المال. وأبرز الأمثلة على ذلك قـيام الصين بتحسين مـجرى نهر هاى وإقامـة خزانات فى الجبـال تتسع لتخزين ١٠٦ مـليار متر مكعب من خـلال القوى البشـرية والمعدات اليدوية بالأساس.

أى أن الفيصل فى النهاية فى تحديد تأثير تقلبات المناخ فى المدى الطويل بالذات هو نمط تعامل البـشر مع هذه التقلبات... فإذا اسـتسلم البشر لتـأثيرها واتخذوا موقفا انتظاريا لتـغيرها وتحسن المناخ فإن المجاعات والتدهور الاقـتصادى والصراع الداخلى على موارد الحياة بما يجره من تفتيت فى بنية المجتمع سوف تكون النتيجة الأكثر احتمالا لمثل هذا التـفاعل الانتظارى مع تقلب المناخ الذى لا يستقر، أما إذا جرت محاولات جادة لمواجهة هذه التقلبات وترويض الطبيعة بوسائل كثيفة العمل فى حالة عدم توافـر رأس المال أو بوسائل متقدمـة فى حالة توافر رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات اللازمة لها.

وأيا كان أسلوب التـرويض فإن وجود محاولات جـادة لتحقيقـه كنمط إيجابى للتفاعل البـشرى مع تقلب المناخ والظروف الطبيعـية عامة سوف يجـعل التأثيرات السلبية لتـقلبات المناخ على حياة البشـر محدودة إن لم تكن معدومة فى كـثير من الحالات، وسـوف يحفظ من التبـدد كميـات كبيـرة من المياه تشكل أساسـا ماديا لمواجهة مـوجات الجفاف، ولاستزراع مـساحات كبيرة إضـافية بالرى الدائم وهى

الزراعة الأكثر انتاجية بما لا يقاس من الزراعة البعلية - الزراعة على المطر - إنتاجية والأكثر تذبذبا في مستوى انتاجها.

ب - الجراد والآفات والأوبئة:

تتسبب الأوبئة التى تصيب المحاصيل الزراعية وقطعان الماشية فى أضرار كبيرة لكليهما، بما يؤثر على المصدر الأساسى لغذاء البشر فى أفريقيا، وتعانى أفريقيا بصفة خاصة من ذبابة التسى تسى التى تنقل مرض النوم، ومن مرض الطاعون البقرى الذى انتشر بصورة وبائية فى الكثير من دول أفريقيا الاستوائية والمدارية فى أوائل الثمانينات، وخاصة عام ١٩٨٣ عندما اجتاح الوباء شرق أفريقيا، كذلك تعانى المحاصيل التى تزرعها أفريقيا من التدمير الذى تسببه لها الحشرات والآفات، وتعانى القارة بصفة خاصة من غزوات هائلة للجراد.

وقد غزا الجراد بالفعل جنوب المغرب والجزائر دون أن يلحق خسائر حقيقية بالمناطق الزراعية الكبيرة فيهما، حيث لم يصل إليها وحاول الوصول إلى وادى النيل فى شمال السودان ومصر، إلا أن مصر نجحت حتى الآن فى القضاء عليه قبل وصوله، هذا فى حين قضى الجراد بالفعل خلال شهر مارس عام ١٩٨٨ على المحاصيل فى مساحة تقارب ٣٦٠ ألف هكتار فى تونس وحدها، وقد ذكر منسق مكافحة الجراد فى منظمة الفاو أن أسراب الجراد التى يغطى السرب الكبير منها ٢٥٠ كيلو مترا مربعاً يمكن أن يلتهم السرب الواحد منها ٢٠ ألف طن من الحبوب يوميا، وقد تعرضت مالى بالفعل لغزو أعداد هائلة من الجراد اجتاحت مناطق زراعية شاسعة مما دعا حكومة مالى إلى إصدار بيان أعلنت فيه أنها تواجه أخطر غزو للجراد تتعرض له منذ ٣٠ عاما، وحذرت من احتمال تعرض المناطق التى غزاها الجراد للمجاعة بسبب التهامه المحاصيل الزراعية، كذلك تعرضت مساحات شاسعة من أراضى أثيوبيا لغزو أسراب ضخمة من الجراد القادمة من تشاد والسودان والتى تسببت فى إتلاف مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية فى البلدان الثلاثة. وهو ما دعا وزير الزراعة السودانى إلى إعلان حالة الطوارئ لمواجهة غزو الجراد وتوجيه نداء للمجتمع الدولى للإسهام فى تكاليف مكافحة الجراد بالسودان والتى تقدر بـ١١,٧ مليون دولار خاصة بعد أن لحق الدمار بمساحات شاسعة من

المحاصيل تقدر بما يزيد على ثلاثة ملايين هكتـار وقد صدر العديد من التحذيرات من منظمة الزراعـة الدولية أكدت انه مـا لم يتم السيطرة على الموقف الخطيـر فإن عدداً من الدول الأفريقيـة وخاصة دول وسط وشرقى القارة ستـواجه أسواء كارثة مجاعة لم تحدث منذ ثلاثين عاماً.

وبالرغم من ضـخامـة الخطر الذى يمثله الجراد والحـشرات والآفـات الزراعـية والأوبئة والأمـراض، إلا أن تأثيرها على الزراعة الأفـريقية وعلى الإنتـاج الغذائى النباتى والحـيوانى يتوقف أيضا إلى حـد بعيد، على أسلوب مـواجهة البشـر لهذه الآفات والأمراض، وتنتج الأضرار الفادحة التى تسببـها لأفريقيا بالأساس من نمط التفاعل السلـبى للدول الأفريقية معـها فمثلاً غـزوات الجراد، لابد أن تكون هناك مراكـز لمتابعتهـا وتحديد أوقات حدوثهـا والأماكن التى ستـغزوها بصورة تقريبـية اعتماداً على أمـاكن وجودها واتجاه الرياح وغيرها من العوامل التـى يتأثر بها تحرك أسراب الجـراد، وبعـد ذلك لابد من العمل على إبادتهـا قبل وصـولها أو حـتى اقترابها من المناطق الزراعية بكافة الوسائل الممكنة.

أما الأوبئة وأمـراض النبات والحيوان، فـإن هناك ضرورة لإنشاء مـراكز بحوث عالية المستوى لتطوير أمـصال مضادة لها ولتطوير مضادات بيئيـة وكيماوية، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن التعويل فى مقاومـة ذبابة النسى تسى ومرض طاعون البقر على مساعدات خارجية، إذ أنها منتشرة وتمثل خطراً فى أفريقيا بالأساس، وبالتالى فإن اهتمـام مراكز لبحـوث فى البلدان المتقدمة بهـا، محدود باعتبـار أنها لا تمثل مشكلة لبـلادها، ولذلك فإن أفـريقيا مـدعوة لمواجهـة أوبئتـها وأمراض نبـاتاتها وحيواناتها بنفسها، ومن خـلال مراكز أبحاثها سواء تلك التى أنشئت أو يجب أن تنشأ بشكل قطرى أو تلك التى تدعو الضرورة لتأسيسها بجهود جماعية من خلال منظمة الوحدة الأفريقية.

جـ - مشكلة التصحر:

تمثل مشكلة التصحر أو تحول الأراضى الزراعية والغابات والمراعى إلى صحارى أحد أسبـاب حدوث المجاعات فى أفـريقيا، **وينتج التـصحـر عن عدد من العـوامل والممارسات أهمها:**

١- قطع الغابات بصورة عشوائية ودون زراعة أشجار بديلة، ونظراً لأن الغابات تقع بالضرورة فى مناطق غزيرة المطر، فإن انكشاف تربتها - بعد قطع اشجارها أمام الأمطار العنيفة يعرض التربة السطحية المنتجة للانجراف، ويزداد احتمال التصحر كلما قل سمك التربة السطحية بما يسهل معه انجرافها لتبقى الصخور أو الطبقات الصلصالية غير المسامية التى لا ينبت فيها زرع مرة أخرى شاهداً على تدمير الإنسان للطبيعة بسوء استخدامه لها وتحويله الأراضى الخضراء إلى صحارى.

٢- الرعى غير الرشيد والمكثف الذى يؤدى إلى القضاء تماماً على الحشائش ويكشف التربة التى تكون أقدام حيوانات الرعى ذات الاظلاف بالذات قد فتت سطحها أمام الرياح والعواصف لتزيد من تفتت الطبقات الطينية أو الرملية وتذروها محولة الأرض فى تلك المناطق إلى صحارى ابدية فى الغالب، كذلك فإن القضاء على الحشائش اضافة إلى القضاء على الأشجار القليلة، لاستخدامها كوقود يفقد الكثير من مناطق الرعى الدور الذى تلعبه تلك الاشجار كمصدات للرياح والرمال ومثبت للتربة مما يسهل معه بعد فقدنها أن تزحف الكثبان الرملية بفعل الرياح وتحول المراعى إلى صحارى، كذلك فإن قيام بعض الرعاة بحرق بعض المراعى الفقيرة حتى تنمو بها حشائش أكثر إنتاجية غالبا ما ينتهى بتحويل جزء من تلك المراعى إلى صحارى، حيث لا تتم عملية استبدال الحشائش غالبا بشكل علمى وكفء، وإنما تتم بصورة بدائية وتقليدية.

٣- طول موسم الجفاف العادى أو التعرض لجفاف دائم غير عادى مثل الذى تعرضت له الكثير من مناطق أفريقيا خلال الثمانينات، وبالذات شرق أفريقيا وساحل غرب أفريقيا، حيث يؤدى الجفاف فى ظل ارتفاع درجات الحرارة، كما هو الحال فى أفريقيا إلى تفكك التربة السطحية، مما يزيد من قدرة الرياح على النحت فيها ومن قدرة الأمطار التى تسقط بعد ذلك على جرفها وتحويل المناطق التى يحدث فيها ذلك إلى صحارى.

٤- تتميز مناطق المطر الصيفى فى أفريقيا بحدة التساقط المطرى وتركزه الشديد فى

فترات محدودة، مما يؤدى فى كثير من الحالات، لزيادة النحت المائى وجرف التربة وتحويل مناطق من أراضى الرعى والزراعة إلى صحارى.

وأيا كانت أسباب التصحر، فإن حدوثه يؤدى إلى نقص المراعى المتاحة أمام الثروة الحيوانية، بما يضع قيدا على تناميها، وربما أدى إلى الضغط على أعدادها القائمة، كذلك فإن حدوث التصحر لأراضى زراعية أو مناطق الغابات يؤدى إلى إقتطاع جزء من الأراضى المنتجة، مما يقلل من المساحات الزراعية التى تنتج المحاصيل الغذائية ضمن ما تنتج من محاصيل، وتكون النتيجة أن التصحر يمثل أحد العوامل المسببة للمجاعات ترتيبا على كل ما سبق.

عدم استخدام الإمكانيات الزراعية المتاحة:

تعد أفريقيا القارة الأكثر إهداراً للإمكانات المتاحة للتوسع الزراعى، حيث تبلغ مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى القارة باستثناء ليبيا والسودان ومصر وجنوب أفريقيا حوالى ١٨٢ مليون هكتار، بما يوازى ١٢,٢٪ من الأراضى الصالحة للزراعة فى العالم... وترتفع هذه المساحات الصالحة للزراعة فى العالم إذا ما أضفنا لأفريقيا المساحات الصالحة للزراعة فى السودان ومصر وليبيا وجنوب أفريقيا، حيث تزيد مساحة الأرض الصالحة للزراعة فى السودان وحده عن ٥٠,٤ مليون هكتار. وبرغم أن الأرض الصالحة للزراعة فى أفريقيا تمثل نحو ١٦,٨٪ من كل الأراضى الصالحة للزراعة فى العالم، فإن إنتاج أفريقيا من الحبوب لا يزيد عن ٤,٦٪ من إجمالى إنتاج العالم، وذلك لأنه من بين المساحات الشاسعة الصالحة للزراعة فى أفريقيا لا يزرع سوى جانب محدود منها، حيث أن غالبية الدول الأفريقية جنوب الصحراء والتى يعانى عدد منها من المجاعات تتمتع إما بوفرة نسبية فى الأراضى الصالحة للزراعة غير المستخدمة. أو بوفرة كبيرة فى تلك الأرض حسب دراسة أجرتها منظمة «الفاو» فى بداية الثمانينيات تحت عنوان الزراعة والغذاء عام ٢٠٠٠. وعدم استخدام جانب كبير من الأراضى الصالحة للزراعة فى أفريقيا يعنى تعطيل استخدام عنصر حيوى من عناصر الإنتاج فى القارة بما يساعد على انتشار المجاعات عند أصابة المناطق المحدودة المزروعة بالجفاف أو الآفات أو أمراض النبات والحيوان.. ورغم ما أصاب العديد من مناطق أفريقيا من

جفـاف فى سنوات الثمانينات إلا أن ما يسـقط عليها حـتى فى الوقت الحالى من أمطار وما يجرى فى أنهارزها من مياه وما يوجد فى بحيراتها ومستنقعاتها من مياه يمثل أساسـاً مادياً لإجراء توسـعات أفقـية كبـيرة فى الأراضى القـابلة للزراعة فى القارة، وهذه التوسعـات تتطلب استثمارات كبيـرة لاتخاذ إجراءات وبناءً إنشاءات لحفظ ميـاه الأمطار والأنهار والبحيـرات والمستنقعات من التـبدد واستخـدامها فى زراعة الأراضى الشـاسعة القـابلة للزراعة فى أفريـقيا والتى تزيد على المسـاحات الصالحة للزراعة فى الصين، حيث أن الصين نتيجة استخدامها للغالبية العظمى من الأراض الصالحة للزراعـة فيها أنتـجت من الحبوب على سبـيل المثال عام ١٩٨٥، حوالى ٣٣٩,٤ مليون طن، فى حين لم يتجاوز إنتاج أفـريقيا كلها فى العام نفسه من الحبوب حوالى ٨٤ مليون طن.

وتجدر الإشارة إلـى أن مجموع الدخل المائى لبـحيرة فيكتـوريا يبلغ ١١٤ مليار متر مكعب سنويا يفقد منها بالبخر ٩٣ مليار متر مكعب وينصرف منها حوالى ٢١ مليار متر مكعب فى نيل فيكتـوريا، ومن المؤكد أن العمل على تقليل البخر وزيادة تصريف البـحيـرة من المياه للاستـخدام فى الزراعـة يمكن أن يشكل أساسـا لثورة زراعية فى الدول المحـيطة بها، وهى تنزانيا وأوغندة وكينيـا، وكلها تملك وفرة فى الأراضى القابلة للزراعة، كذلك فإن بحيرة كيوجا والمستنقع المحيط بها يبلغ دخلها من المياه ٣٢,١ مليار متر مكعب سنوياً يفقد منها ١٢,٤ مليار متر مكعب بالبخر، كذلك بحيـرة البرت التى يبلغ إيرادها السنوى من المياه ٢٩,٦ مليـار مكعب تفقد بالبخر سنويا حوالى ٧,٦ مليار متر مكعب، وبحيرة «جورج» و«ادوارد» التى تبلغ إيرادها السنوى من المياه ٥,٦ مليار متر مكعب تفقد بالبخر ٣,٦ مليار متر مكعب سنويا، أى أن ما يفقد بالبخر فى بحيرات فكتوريا وكيوجا والبرت وجورج وادوارد يبلغ ١١٦,٦ مليـار متـر مكعب سنوياً، وهو رقم مذهـل لو أمكن تقليله بتغطـية أسطح تلك البحيـرات بسوائل زيتية أو بأى وسائل أخرى، فـإن ملايين الهكتارات يمكن زراعتها وتوفير هذا الفاقد الرهيب ولن يؤدى تقليل البخر فى تلك البحيرات إلى إضعاف احتمالات سقوط الأمطار لأن حماية المـياه من التبخر واستخدامها فى الزراعة سيؤدى تزايد الغطاء الخضرى الذى تتبخر منه كميات ضخمة من المياه أثناء عمليات التمـثيل الضوئى، وإضافة إلى هذه البحيـرات هناك نهر الكونغو وروافده

العديدة ونهـرا جوبا وشـبيلى وأنهار رواهـا وشاير والزمبـيزى وكاجـيرا والنيـجر والسنغال وجامـبيا وأجوارى وسانجانا. . . إلخ ، والأمـطار الغزيرة التى تسقط فى أفريقـيا الأستوائيـة غالبية العـام، وفى أفريقيا المدارية فى مـوسم يتراوح بين ٤ ,٨ أشهـر كل هذه الموارد المائية لو تم اخـتزانها واسـتخدامـها على مـدار العام تكفى لزراعة كـل الأراضى الصالحـة للزراعة فى القـارة والتى يمثل عدم زراعـتهـا أحد أسبـاب المجاعة فـيها. . وجـدير بالذ كر أن أى زراعة سـتقوم على أسـاس المياه المختزنة فى موسم سقوط الأمطار أو مـوسم فيضانات الأنهار أو من زيادة تصريف البحيرات سوف تكون زراعة إروائية وهى عاليـة الإنتاجية ومستقرة بما لا يقاس من ناتج الزراعة البعليـة - المطرية. وتبلغ المساحات المزروعة بالرى الدائم فى أفـريقيا بدون مصر والسودان وليـبيا وجنوب أفريقيا حـوالى ٢,١٨٤ مليون هكتار بما يمثل ١,٢ قط من الأراضى القـابلة للزراعـة فى أفـريقـيا وبما لا يتـجـاوز ٠,٩٪ من الأراضى المزروعة بالإرواء فى العام، ويمكن أن ترتفع جـملة المساحات المزرعة فى أفريقيا إلى حـوالى ٧,٥مليون هكتار، بإضافة مصر الـتى تبلغ الأرض المروية فيها نحو ٢,٨ مليون هكتار، والسودان التـى تبلغ الأراضى المروية فيها حوالى ١,٠٢ مليون هكتـار ، إضافة إلى ليـبيا وجنوب أفريقـيا، وبهذا يمثل إجـمالى الأراضى المزروعة بالرى فى أفريقيا حوالى ٣,٣٪ مـن إجمالى المساحات المزروعة بالرى فى العالم، كـما يمثل ما لا يزيد عن ٣٪ من إجمـالى المساحات الصالحـة للزراعة فى أفريقيا كلها بما فيها مصر والسودان وليبيا وجنوب أفريقيا.

ومن المؤكـد أن العـمل على اسـتخـدام الإمكانات الزراعـيـة المتـاحـة وغيـر المستخدمـة، وزيادة الأرض المزروعة بالرى عالية الإنتاجيـة، يمكن أن يؤمن أفريقيا من المجاعات وشرورها.

الزراعة التقليدية وضعف إنتاجية الأرض والعامل:

لا تزال الزراعة فى أجزاء كـبيرة من أفريقيا تتم بـوسائل بدائية تماثل أو تقل فى بعض الاحيان عن مسـتوى الوسائل التى استخدمها الفـراعنة فى الزراعة فى مصر منذ خمسة آلاف عام، وهو ما يساعد فى خفض إنتاجية الأرض، والعامل الزراعى فى الزراعة الأفريقية يؤثر فى تقليل الإنتاج الزراعى الذى لا يكفى الإنتاج الغذائى

منه لسد حاجات السكان، مما يتسبب فى المجاعات. وقد بلغت إنتاجية الهكتار من الحبوب فى أفريقيا عام ١٩٨٥ حوالى ١,٠٧٨ طن فى حين بلغت إنتاجية الهكتار من الحبوب فى متوسط الدول النامية عامة مثل دول أمريكا اللاتينية والصين ومصر على الترتيب فى نفس العام ٢,٥٢٣ طن ١,٧٠٤ طن ٢,٨٥ طن وبصرف النظر عن بعض المناطق الأفريقية التى لا تزال تستخدم أدوات بدائية جداً فى الزراعة، فانه حتى بالنسبة للمناطق الأكثر تقدما فى الزراعة فى أفريقيا فأنها لا تزال تعتمد بصورة شبه كاملة على البذور التقليدية دون البذور المحسنة عالية الإنتاجية، كذلك الأمر بالنسبة لتربية الماشية، حيث تسود تربية المواشى التقليدية دون الحصول على السلالات المحسنة العالية الإنتاجية من اللحوم واللبن، وإذا اضفنا إلى ذلك أن تربية الماشية فى أفريقيا تتم بالأسلوب التقليدى المقترن بضعف الإشراف الصحى على قطعان الماشية وعدم عزل الرؤوس المريضة، مما يترتب عليه من تسهيل انتشار الأمراض وتحولها لأوبئة، مما يؤدى فى النهاية لأضعاف إنتاجية الماشية الأفريقية.

أما بالنسبة لإنتاجية العمالة الزراعية فإن الرقم القياسى لها فى أفريقيا عام ١٩٧٦ بلغ ١٠٧,٩٪ باعتبار عام ١٩٦٦ هو عام الأساس = ١٠٠، وخلال نفس الفترة بلغ الرقم القياسى لإنتاجية العمالة الزراعية فى أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط والصين وباقى آسيا وجميع الدول النامية والدول المتقدمة على الترتيب ١٢٥,٦٪، ١٢٤,٦٪، ١٢٨,٤٪، ١٢٧,٣٪، ١٢٤,١٪، ١٦٩,٥٪.

ومن المؤكد أن استخدام البذور المحسنة واستبدال الماشية التقليدية تدريجيا بقطعان من السلالات المحسنة عالية الإنتاجية من اللحوم واللبن سوف يسهم فى زيادة إنتاج الغذاء فى أفريقيا، وفى وقايتها من شرور المجاعات، كذلك فإن تحديث الزراعة يمكن أن يحدث نفس الأثر، ولا نقصد بتحديث الزراعة مجرد استخدام الآلات، حيث يمكن تحديث الزراعة بتطوير الأدوات والآلات المستخدمة نسبيا والاعتماد بصورة أساسية على عناصر الإنتاج الأكثر توافراً، وهى فى أفريقيا الأرض أولاً، ثم العمل ثانياً، ثم رأس المال فى النهاية وإعتماد الأساليب العلمية فى الزراعة بما يعنى زراعة المحصول المناسب فى الوقت والتربة المناسبة وإعطائه الكميات المناسبة من المخصبات ومغذيات النبات وريّه ورعايته وفق حاجاته المحددة علميا بما يحقق أقصى إنتاجية ممكنة للأرض، ويزيد من إنتاج الغذاء ويقى القارة

السمراء شر المجاعات.

التخصص الزراعى والمجاعات فى أفريقيا:

تحول جانب كبير من الزراعة فى أفريقـيا إبان العهد الاستعمارى عن نمط زراعة الغذاء للاكتفاء الذاتـى إلى زراعة المحاصيل النقدية للتصدير للمراكـز الاستعمارية فى ذلك الوقت سواء تم ذلك التحول من خـلال مزارع المستوطنين الأوروبيين فى القارة أم من خلال آليات القهر بإجبار المزارعين الأفارقة على ذلك التحول، أم من خلال جعل زراعة هذه المحـاصيل أكثر جدوى للمزارعين من الناحيـة الاقتصادية، مما كان يدفعـهم للتوسع فيهـا، وبالرغم من مرور أكثر من ثلاثين عـاماً على تحرر غالبيـة دول أفريقيا من الاسـتعمار، إلا أن غالبـيتها لا تزال تتـخصص فى زراعة محاصيل نقدية للتصدير للخارج، فى حين أن تزايد حاجتها من المحاصيل الغذائية الضرورية مـثل القمح والذرة والأرز يضطرها لاستيـرادها من الخارج، ويمثل البن أحد المزروعـات الرئيسـية فى كل من سـاحل العاج وأثيـوبيا وأوغندة والـكمرون وزائير وكينيا ومـدغشقر وتنزانيا وأنجولا على الترتيب، ويمثل القطن منتـجا رئيسياً فى كل من مصر والسودان وتنزانيا وبوركينافاسو والكمرون وتشاد ، ويمثل السيزال منتجا رئيسيا فى تنزانيا، إضافة إلى أنه يزرع فى أوغندا وكينيا، ويمثل الكاكاو أحد المزروعات الرئيـسيـة فى ساحل العاج وغـانا ونيجـيريا والكمـرون، ويمثل الشاى محصولاً رئيسـياً فى كينيا وملاوى والفول السودانى محصـولاً رئيسياً فى السنغال والسودان ونيجـيريا والنيجر وأوغندا وملاوى والكمرون، ويمثل الزيـتون المحصول الرئيسى فى تونس، ويمثـل النخيل وزيوته محـصولاً رئيسيـاً فى نيجيـريا وزائير، وتزرع المحاصيل الـنقدية السابقة لتصـدير الجانب الأعظم منها. والدول الأفـريقية التى تتـخصص فى إنتـاج المحاصيل النقـدية لا يدخل منهـا ضمن الدول المنتـجة الكبيرة نسبـيا للحبوب فى أفريقيا سـوى مصر ونيجيريا ومدغشـقر وأثيوبيا، ومع ذلك، فإن إنتاج مصـر لا يفى بأكثر من ٥٠٪ من حاجة السكان، وتقـوم باستيراد البـاقى، وهذا النمط من التخـصص يجـعل عناصر الإنتـاج المحلية فى الغـالبيـة الساحقة مـن دول أفريقيا تتوجه فى جـانب كبير منها لتلبيـة طلب خارجى، بينما يترك الطلب المحلى على الغذاء دون إشباع من الإنتاج المحلى بحيث يتوقف إشباعه على الاستيـراد من العالم الخارجى. . ذلك الاسـتيراد الذى يتوقف على مـستوى

أسعار السلع الغذائية فى السوق الدولية وعلى مستوى أسعار صادرات أفريقيا من المحاصيل النقدية وقدرتها على تمويل استيراد الغذاء. ومن الضرورى للدول الأفريقية أن تخطط لتحول تدريجى من نمط الزراعة الحالى الموجه لتلبية الطلب الخارجى إلى نمط من التخصص يتوافق مع الطلب المحلى والاحتياجات الاجتماعية قدر الإمكان مع مراعاة أوضاع التربة والمناخ وملاءمتها للمحاصيل المختلفة، بما يعنى ضرورة إحلال المحاصيل الغذائية التى تحتاجها أفريقيا بصورة ماسة محل جانب كبير من المحاصيل النقدية التى تزرعها وتصدرها مما سيساهم بالتأكيد فى زيادة حجم إنتاج الغذاء والأمن الغذائى لشعوب أفريقيا، وبالرغم من أن التحول لزراعة المحاصيل الغذائية محل المحاصيل النقدية أو جانب منها سوف يؤدى لانخفاض صادرات أفريقيا وعوائدها من تصديرها إلا أنها بالمقابل لن تكون مضطرة لاستيراد السلع الغذائية ، أى أن تأثير هذا التحول لن يكون سلبيا على الميزان التجارى، بالإضافة إلى أنه سيدعم الأمن الغذائى الأفريقى.

الطرق والمواصلات والمجاعة:

تؤثر أوضاع الطرق فى أفريقيا تأثيراً مباشراً على الأمن الغذائى للكثير من دول أفريقيا، فكلما كان هناك شبكة متطورة من الطرق والمواصلات تربط كافة مناطق الدولة ببعضها البعض وتربط الريف بالحضر، فإن نقل الغذاء من أماكن إنتاجه التى يتوفر فيها فائض فى الريف إلى أماكن العجز فى المدن، يكون يسيراً بحيث أن المجاعة إذا حدثت تكون نتيجة النقص الفعلى الكبير لإنتاج الغذاء والمعروض منه عن الحاجات الفعلية والطلب عليه. . وفى عام ١٩٨٥ كانت المحاصيل طيبة فى تنزانيا إلا أن قلة وسائل النقل أدت إلى تكدس المحاصيل فى المناطق الريفية ونقصها فى المدن، كذلك فإن أثيوبيا فى أوج المجاعة الرهيبة التى تعرضت لها عام ٨٤/ ١٩٨٥ كان الجزء الجنوبى الغربى منها يملك فائضاً من المحاصيل الغذائية لم يتسن نقله إلى المناطق التى كانت تعانى الجفاف والجوع فى شرق وشمال أثيوبيا بسبب عدم توافر شبكة موصلات داخلية جيدة فى أثيوبيا. ومن المؤكد أن الدول الأفريقية تحتاج إلى إنشاء شبكة واسعة للمواصلات الداخلية فى كل منها لربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك، وهو أمر حيوى بالذات بالنسبة للسلع الغذائية سريعة التلف مثل الخضروات.

تفاقم مشاكل الديون:

ساهمت مشكلتان كبيرتان تعرضت لهما أفريقيا بصورة حادة فى الثمانينات، وهما مشكلة الديون وتدهور شروط التجارة فى تفاقم الأوضاع المأساوية للمجاعة التى عانت منها العديد من دول القارة، فبالنسبة لمشكلة الديون، بلغت ديون أفريقيا حوالى ١٦١ بليون دولار عام ١٩٨٦ وبلغت فى عام ١٩٩٤ حوالى ٣١٧ مليار دولار وارتفعت مدفوعات خدمتها بصورة حادة بحيث أصبحت تقتطع حوالى ٤٢,٦٪ من حصيلة الصادرات عام ١٩٨٦ ، ٥٧٪ عام ١٩٩٤ وهذا يقلل من قدرة الدول الأفريقية على تمويل استيراد الغذاء عندما تعانى من نقص فيه، مما يترك شعوبها نهبا للجوع. أما بالنسبة لشروط تجارة أفريقيا، فقد تعرضت لتدهور كبير خلال الثمانينات نتيجة تدهور أسعار غالبية الصادرات الزراعية والمعدنية الأفريقية بصفة خاصة منذ عام ١٩٨٤، وفيما بين عامى ١٩٨٤, ١٩٨٦ تدهورت أسعار الكاكاو، الشاى، الفول السودانى، زيت الفول السودانى، النخيل، زيت النخيل، القطن، السيزال، المطاط على الترتيب بنسب ١٣,٧٪، ٤٢,٤٪، ٢٦,٣٪، ٤٤,١٪، ٧٣,٢٪، ٧٣,٢٪، ٦٤,٧٪، ٣٤,٢٪، ٥,٧٪، ١٤,٩٪.

هذا فضلاً عن انخفاض أسعار النحاس والقصدير وخامات الألومنيوم والحديد خلال الثمانينات سواء لزيادة المعروض من بعضها لانخفاض الطلب عليها بسبب التحديثات التكنولوجية فى الدول المتقدمة التى أدت إلى تقليل المستخدم من المواد الخام لإنتاج نفس الحجم من السلع التى كانت تنتج فى الماضى باستخدام مواد خام أكبر حجما. وقد أدى انخفاض أسعار الصادرات الأفريقية الزراعية والمعدنية إلى انخفاض عوائد الصادرات فى الكثير من الدول الأفريقية، مما قلل من قدرتها على تمويل استيراد الغذاء الضرورى لشعوبها، فأدى إلى المساهمة بصورة متفاوتة فى حدوث المجاعات بالذات فى الدول التى تعتمد على تصدير السلع التى انخفضت أسعارها بشدة. ولابد للدول الأفريقية أن تحاول حل مشاكل ديونها بالتنسيق فيما بينها فى مواجهة الدائنين لإعدام الديون الأفريقية سواء لأن الدول الدائنة قد أخذت من الفوائد والأقساط ما يتجاوز أصول الدين فى بعض الحالات لأن ديون أفريقيا بصفة عامة تتضاءل إذا ما قورنت بما مارسته الدول الرأسمالية المتقدمة التى

استعمرت أفريقيا سابقاً من نهب للقارة وتشويه للبنية الاقتصادية لدولها، ويمكن أن ينصب التنسيق أيضا حول مطالبة الدول الدائنة بخفض أسعار الفائدة وتحديد حد أقصى لما تقتطعه خدمة الديون من حصيلة الصادرات وليكن ١٠٪ كما طرحت بيرو ذلك عام ١٩٨٧، وبالنسبة لتدهور شروط تجارة أفريقيا، هناك ضرورة لأن ينسق المنتجون والمصدرون للسلع التى تصدرها أفريقيا فيما بينهم للتحكم فى حجم المعروض فى السوق الدولية من سلعهم عند المستوى الذى يضمن لهم رفع أسعار صادراتهم والحصول على عوائد عادلة لتصديرها، وإن كانت هناك ضرورة، كما سبق أن أشرنا، لأن تعيد الدول الأفريقية النظر فى هيكل مزروعاتها بحيث تزيد من الإنتاج الغذائى لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية المحلية على حساب إنتاج المحاصيل النقدية التى تصدرها للخارج.

النمو السكانى:

إن تزايد النمو السكانى فى الدول النامية بسبب استمرار إرتفاع معدل المواليد المرتفع وانخفاض معدل الوفيات يعتبر مسئولاً إلى حد ما عن حدوث المجاعات فى كثير من الحالات، ويعتبره البعض أنه المصدر الأساسى للمجاعات عامة، وبالرغم من أن تزايد النمو السكانى يؤدى بالضرورة إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وغيرها من السلع إلا أن حدوث المجاعة يتوقف على نمط استجابة المجتمع لنمو سكانه ويكون هناك عدد من الخيارات حسب ظروف كل مجتمع. . . فالمجتمعات التى تملك وفرة فى الأرض الصالحة للزراعة تتلافى حدوث المجاعات نتيجة النمو السكانى إذا توسعت فى استصلاح وزراعة الأرض الصالحة للزراعة فيها بمحاصيل غذائية وبغيرها من المحاصيل، مع العمل على كبح النمو السكانى بشكل تدريجى من خلال رفع مستوى الوعى الشعبى ومستوى المعيشة، حيث يميل البشر مرتفعو الوعى والتعليم والمعيشة عادة إلى تقليل الإنجاب، كما أن المجتمعات التى تعانى من انفجار سكانى يمكن إذا تم تنظيم حملات توعية أن تتقبل رفع سن الزواج واستخدام وسائل منع الحمل والتعقيم كما هو حادث فى الهند حالياً. أما إذا حدث الانفجار السكانى دون التوسع الأفقى فى الزراعة ودون محاولة الكبح التدريجى لنمو السكان، فإن المجاعة تأتى بلا ريب وبلا رحمة للإقلال من عدد البشر ولا يكون ذلك سوى نتاج فشلهم فى العمل على سد حاجاتهم.

وكذلك بالاتجاه إلى الصناعة لخلق إنتاج معتمد على خامات محلية أو خامات مستوردة يمكن فى كل الأحوال مبادلة جانب منه بسلع غذائية مع العالم الخارجى من خلال تجارة الاستيراد والتصدير، أما إذا ظلت المجتمعات التى لا تملك وفرة فى الأراضى تزرع بنفس الأسلوب ونفس مستوى إنتاجية الأرض السابقة على الإنفجار السكانى أو غير المناسبة فى تطورها مع معدل نمو السكان فإنها تعانى من تدهور مستوى المعيشة الذى قد يصل لحد الفقر المطلق والمجاعة، وكذلك الحال عندما لا تقدم مثل هذه المجتمعات على الولوج بقوة فى مجال التصنيع.

أى إن النمو السكانى ليس شراً وليس بالضرورة مصدراً للمجاعات، وإنما يتحول إلى مصدر للمجاعات فقط عندما تفشل المجتمعات السريعة التزايد سكانيا فى خلق مجالات إنتاجية تستخدم فيها قوة العمل المتزايد لديها لإنتاج الغذاء أو لإنتاج السلع الصناعية بما يمكنها من تمويل استيراد الغذاء.. وقد بلغ المعدل السنوى لمتوسط نمو السكان فى أفريقيا ٢,٢٪ فى الفترة من ٥٢-١٩٦٢ وبلغ المعدل السنوى لمتوسط نمو إنتاج الغذاء فى نفس الفترة ٢,٢٪ ، مما جعل نصيب الفرد من المنتجات الغذائية فى أفريقيا ثابتا خلال تلك الفترة، وقد ارتفع المعدل السنوى لمتوسط النمو السكانى فى أفريقيا إلى ٢,٥٪ فى الفترة من ٦٢-١٩٧٢، وارتفع المعدل السنوى لمتوسط نمو إنتاج الغذاء إلى ٢,٧٪ خلال نفس الفترة، مما رفع نصيب الفرد من إنتاج الغذاء سنويا بنسبة ٠,٢٪ وخلال سنوات السبعينات من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٩ تراوح معدل نمو السكان فى موزمبيق والكونغو بين ٢,١٪، ٢,٥٪، سنويا فى حين تراوح معدل نمو إنتاج الغذاء فيها بين ١,٠١٪ ،١,٩٪ سنويا خلال نفس الفترة، كذلك تراوح معدل نمو السكان فى أثيوبيا وأنجولا وغينيا بين ٢,١٪، ٢,٥٪ سنوياً، بينما تراوح معدل نمو إنتاج الغذاء فيها بين ١,٠٪ ،٠,٩٪ سنوياً خلال الفترة من ٧٠-١٩٧٩.

أما المغرب وجامبيا وناميبيا وموريتانيا وغانا فقد تراوح معدل نمو السكان فيهم بين ٢,٦٪ ، ٣,٠٪ سنويا، فى حين تراوح معدل نمو إنتاج الغذاء بين ١,١٪ ،١,٩٪ سنوياً، كذلك تراوح معدل نمو السكان فى توجو والصومال خلال نفس الفترة ٧٠-١٩٧٩ بين ٢,٦٪ ، ٣٪ سنوياً فى حين تراوح معدل نمو إنتاج الغذاء بين ١,٢٪، ١,٩٪ سنوياً، كذلك تراوح معدل نمو السكان فى تشاد وسيراليون

وليسوتو ومدغشقر خلال نفس الفترة بين ٢,١٪، ٢,٥ سنويا فى حين تراوح معدل نمو إنتاج الغذاء بين ١,٦٪ ، ٢,٠٪ سنوياً، كما تراوح معدل نمو السكان فى تنزانيا وأوغندة بين ٢,٦٪، ٣٪ سنوياً فى حين تراوح معدل نمو الغذاء بين ١,٦٪ ، ٢٪ سنوياً، أيضا خلال الفترة من ٧٠- ١٩٧٩ . وتساوى معدل نمو إنتاج الغذاء ومعدل نمو السكان فى النيجر وبتسوانا ومالى عند مستوى يتراوح بين ٢,٦٪ ، ٣٪ سنوياً، وتساوى معدل نمو إنتاج الغذاء ومعدل نمو السكان أيضاً فى ليبيا وساحل العاج ولكن عند مستوى يزيد عن ٣,٦٪ سنويا خلال الفترة من ٧٠-١٩٧٩ ، أما زيمبابوى وملاوى وليبريا فقد تراوح معدل نمو السكان بين ٣,١٪ ، ٣,٠٪ سنوياً، فى حين تراوح معدل نمو إنتاج الغذاء بين ٢,١٪ ، ٢,٥٪ سنوياً، خلال الفترة المذكورة آنفاً، أما نيجيريا فقد تراوح معدل نمو السكان فيها بين ٣,١٪ سنويا فى حين تراوح معدل نمو إنتاج الغذاء بين ١,٦٪ ، ٢٪ سنوياً خلال الفترة المذكورة، ولم يزد معدل نمو إنتاج الغذاء عن معدل نمو السكان سوى فى فولتا العليا وبوروندى وغينيا الجديدة والكاميرون وتونس وغينيا بيساو، وهى كلها دول محدودة السكان تقل عن ربع عدد سكان نيجيريا وحدها.

أما فى الثمانينات فقد حققت الزراعة فى أفريقيا وهى مصدر الغذاء الأساسى والوحيد تقريباً معدلات نمو منخفضة جداً وحققت بعض الدول نمواً سلبياً، وبالذات دول شرق أفريقيا وجنوب الصحراء عامة، فقد حققت موزمبيق وبتسوانا وأثيوبيا ومالى والكونغو وغانا وأثيوبيا ومالى والكونغو وغانا وأوغندا على الترتيب بمعدلات سنوية سلبية خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٦ بلغت ١٥,٩٪ ٩,٨٪-٩,٣٪-٣,٢٪-٣,٢٪-٦٪،-٢,٠٪ ١,٠٪ .

وبصفة عامة، فإن النمو البطئ للإنتاج الزراعى مصدر الغذاء فى أفريقيا وإنخفاض الحجم المطلق لهذا الإنتاج فى بعض الدول، كما ورد آنفا لدى اقترانه بتزايد معدلات نمو السكان إلى تدهور نصيب الفرد من إنتاج الغذاء، وأسهم فى ظهور المجاعات التى تؤكد مرة أخرى أن ظهورها عندما تسارع معدل نمو السكان ليس حتمياً ولا قدراً وإنما يكون نتيجة التكيف السلبى للبلدان التى تمر بالتزايد السكانى السريع.

المشاكل السياسية:

إذا ما تحدثنا عن المشاكل السياسية فى أفريقيا فلن تكفينا صفحات وصفحات فالواقع أن كل دولتين متجاورتين بينهما مشاكل تصل فى بعض الأحيان إلى نزاع مسلح وعلى سبيل الذكر دون الدخول فى تفاصيل هناك مشاكل بين كل من:

- موريتانيا والسنغال.
- المغرب والجزائر ومشكلة الصحراء.
- ليبيا وتشاد.
- الصومال والحبشة.
- الكونغو وبورندى.

أما الجنوب الأفريقى فالمشاكل تظهر فجأة وتختفى فجأة، وأن كان هناك مشاكل أخرى داخل كل دولة مثل أنجولا ورواندا وبورندى وأهمها من وجهة نظرى هى مشكلة السودان شماله وجنوبه وذلك نظراً للتأثير المباشر على مصر وغيرها من جيران السودان خاصة بالنسبة المشروعات مياه النيل. .

ونظراً لأهمية هذه المشكلة سأعرض لها بالتفصيل كنموذج للمشاكل الأفريقية.

مشكلة جنوب السودان كصراع إقليمى أفريقى:

تعد مشكلة جنوب السودان من المشكلات التى يبرز فيها المزج بين الاعتبارات الداخلية الخاصة - تاريخيًا وسياسيًا - وأدوار القوى الخارجية والتى تتداخل فى الوقت نفسه، مع تطورات مشكلات إقليمية أخرى (كالمشكلة الأرتيرية التى انتهت باستقلال أريتريا) ومن الطبيعى القول: إن جذور المشكلة ترجع إلى ميراث الحقبة الاستعمارية والاحتلال الإنجليزى بنفس القدر الذى ترجع فيه إلى تطورات سياسية حالية، ويصعب الفصل بين أدوار القوى الخارجية (والتى تأخذ أشكالاً متعددة كتغذية المشكلات بأدوات الاستمرار أو محاولات التوسط الجادة) وبين جملة التطورات السياسية الداخلية ولا سيما بعد إسقاط نظام الرئيس نميرى فى إبريل عام ١٩٨٦ (والتى تتركز حول هوية السودان وطبيعة السلطة الحاكمة ومسار عملية التنمية والتوجيهات الخارجية وهكذا).

ومن الناحية التاريخية تعود جذور المشكلة إلى السياسيات الاستعمارية التى اتبعتها الإدارة البريطانية للتمييز بين جنوب السودان وشماله فى مجالات التنمية والتعليم والإدارة، كما لعب نشاط الإرساليات التبشيرية الأوروبية دوراً موازياً، وقد وصل الأمر منذ عام ١٩٢١ إلى اعتبار الأقاليم الجنوبية مناطق مغلقة واتخاذ إجراءات منذ عام ١٩٣٠ وحتى منتصف الأربعينات لتغيير روساء القبائل لأسمائهم وعاداتهم العربية ومنع الزواج بين الجنوبيين والشماليين، كما شرعت الإدارة البريطانية فى ترحيل الموظفين والإداريين الشماليين من الجنوب وانطلقت السياسة البريطانية من منطلق أن أبناء الجنوب أفارقة زنوج يختلفون عن سكان الشمال ذوى الاتجاه العربى المسلم، وقد انتقد مؤتمر الخريجين عام ١٩٤٤ هذه السياسة مطالباً الإدارة البريطانية بتغيير واتباع سياسة جديدة قوامها الدمج بين الشمال والجنوب، وقد اعترف المؤتمر بوحدة الشمال والجنوب وطالب الجنوبيون بضمانات تتلخص فى احترام الثقافات الجنوبية والمساواة بين المواطنين فى الدولة والمساواة العرقية ودفع التنمية فى الجنوب وإشراك الجنوبيين فى إدارة البلاد على المستوى القومى.

١ - سياسات الأحزاب السودانية بعد الحصول على الحكم الذاتى عام ١٩٥٣:

حصل السودان على حكم ذاتى بدئ فى تطبيقه عام ١٩٥٣، وخلال الفترة التى تلت ذلك ارتكبت الأحزاب السياسية فى الشمال عدداً من الأخطاء قادت إلى تمرد الجنوب عام ١٩٥٥، **ومن هذه الأخطاء:**

أ - أنه لم يدع فرد واحد من أبناء الجنوب للمساهمة فى المناقشات التى دارت بالقاهرة بين الأحزاب السودانية والحكومة المصرية قبل توقيع الحكم الذاتى بين مصر وإنجلترا فى ٢٢ فبراير عام ١٩٥٣ واعتبر الجنوبيون ذلك دليلاً على تجاهل الشماليين لهم.

ب - قرارات لجنة السودنة عام ١٩٥٤ التى تم بمقتضاها سودنة الوظائف العمومية فى السودان، إذ تم تعيين الشماليين فى الوظائف الإدارية فى الجنوب ولم يعين سوى ستة أشخاص من الجنوبيين فى الوظائف الإدارية الدنيا، وكان ذلك مخيبا لآمال الجنوبيين الذين نظروا إلى هذه القرارات على أنها استبدال سيد بسيد، بل إنه فرض عليهم استعمارا جديداً من أبناء الشمال، وزاد من

هذا الإحساس سلوك الموظفين الشماليين المنحرف، بالإضافة إلى هذا فقد بدا واضحاً للجنوبيين أن الضمانات التى تم الاتفاق عليها فى مؤتمر جوباً عام ١٩٤٧ لم تتحقق ، ففى مجال التعليم لم تفتتح إلا مدرسة إعدادية حكومية وأخرى ثانوية فى الجنوب.

وقد أدت هذه العوامل إلى إدراك الجنوبيين أن مصلحتهم تعلو مصلحة الشماليين فقاموا بالتمرد فى أغسطس عام ١٩٥٥.

٢ - تطور المشكلة ومحاولات الحل منذ الاستقلال:

على إثر التمرد فى الجنوب جرت محاكمات لم تتوفر لها ضمانات العدالة وتم إعدام عدد من الجنوبيين الذين اتهموا بالتورط فى التمرد، الأمر الذى أضاف أبعاداً جديدة لأزمة الوحدة الوطنية خاصة عندما أدرج اقتراح استقلال البلاد على جدول أعمال البرلمان للمناقشة فى ديسمبر عام ١٩٥٥، إذ كان هذا الاقتراح مهدداً بمعارضة ممثلى الجنوب إذا لم يتم التأكيد على الضمانات المقررة فى جوبا عام ١٩٤٧ وإقرار نظام فيدرالى لتنظيم العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب.

ومرة أخرى أكد ممثلوا الشمال فى البرلمان على تلك الضمانات وتم التعهد بإقامة حكومة فيدرالية فى المستقبل، كما تم اتخاذ عدد من الإجراءات لتضييق الفجوة بين الشمال والجنوب وخاصة فى مجال التعليم.

غير أن المرحلة التى تلت الاستقلال وحتى قيام الحكم العسكرى عام ١٩٥٨ لم تشهد أى تقدم فى تحقيق الضمانات التى تم إقرارها، إذ اتسمت المرحلة بالتنافس بين الحزبين الكبيرين (الأمة والاتحادى) واتسمت وظائف التمثيل والمشاركة بطابع السياسة الطائفية للنخبة التقليدية. أما الجنوب فقد كان نصيبه اللامبالاة والتضحية بالطموحات الإقليمية سواء عن طريق المناورة أم الإهمال.

وبعد قيام النظام العسكرى بقيادة الفريق عبود عام ١٩٥٨، مال النظام إلى اختيار بديل القوة لحل مشكلة الجنوب وذلك عن طريق الدمج القهرى من خلال برنامج للأسلمة والتعريب فى الجنوب، مما أدى إلى تطور المقاومة الجنوبية، ففى عام ١٩٦٢ تشكلت حركة سياسية فى المنفى والتى عرفت باسم «سانو» وجيش حرب عصابات «الأنيانيا» وهى الجناح العسكرى لسانو وبدا العمل فى الجنوب عام

١٩٦٣ مما جعل الحكومة تضاعف عملياتها العسكرية المتزايدة فى الجنوب، وفى سبتمبر عام ١٩٦٤ شكلت لجنة لدراسة مشكلة الجنوب، حيث انتقد حزب سانو تشكيلها وسلطاتها.

وقد أدى تعقد مشكلة الجنوب إلى سقوط النظام نفسه بعد تزايد المعارضة له فى الشمال وحدوث مواجهة بين الطلاب والقوات الحكومية فى أكتوبر عام ١٩٦٤، واندلعت انتفاضة شعبية موحدة أطاحت بالنظام العسكرى.

وفور تسلم الحكومة المدنية السلطة عقب ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ بدأت بإلغاء السياسات القمعية للنظام العسكرى وأصدرت عفواً عامًا ودعت الزعماء الجنوبيين المنفيين للمشاركة فى الإعداد لوقف إطلاق النار والبدء فى المفاوضات.

٣ - مؤتمر المائدة المستديرة:

فى مارس عام ١٩٦٥ دعت الحكومة المدنية إلى مؤتمر المائدة المستديرة فى الخرطوم لمناقشة مشكلة الجنوب، وشاركت فى هذا المؤتمر معظم الأحزاب السياسية الكبيرة فى الشمال والجنوب وتمت مناقشة الخطط المختلفة لحل مشكلة الجنوب التى تتراوح بين نموذج حق تقرير المصير ونموذج الحكومة المحلية، ولكن لم يتم التوصل إلى حل إذ عارضت أحزاب الشمال حق تقرير المصير.

وتم رفض الفيدرالية على أساس الموارد القومية والبشرية، ووافقت على قيام حكومة إقليمية، أما أحزاب الجنوب فقد انقسمت بين مؤيد لحق تقرير المصير ومؤيد بشكل من أشكال الوحدة الاختيارية وقد اختتم المؤتمر أعماله على أن يعود للانعقاد بعد ثلاثة أشهر، وبدأت لجنة الإثنى عشر التى تم تشكيلها أعمالها للوصول لحل الأزمة، إلا أن بعض الأحداث أدت إلى انتصار الحل العسكرى لدى الجانبين. فقد لجأت الحكومة التى تشكلت بعد انتخابات يوليو ١٩٦٥ برئاسة محمد أحمد محجوب إلى السياسة المتشددة تجاه الجنوب وشن الهجمات من «انيانيا». وكان حزبا الأمة والاتحادى قد قررا إجراء الانتخابات دون الأخذ فى الحساب الوضع فى الجنوب، وفى أكتوبر عام ١٩٦٦ عقد مؤتمر الأحزاب السياسية بغرض الوصول إلى اتفاق بشأن تقرير لجنة الإثنى عشر، وعندما أجريت الانتخابات فى الجنوب فى مارس عام ١٩٦٧، قاطعتها الجبهة الجنوبية، وتم

تشكيل لجنة دستورية قومية فى ١٢ فبراير عام ١٩٦٧، ضم ممثلى الأحزاب السياسية الشمالية وبعض الأحزاب الجنوبية وناقشت المسائل المتنازع عليها كالحكومة الإقليمية وموضوع الشريعة والقانون الإسلامى فى الدستور السودانى، واختتمت اللجنة أعمالها فى يناير عام ١٩٦٨، إلا أن الأزمات السياسية لم تسمح بالتصديق على مشروع الدستور الذى اقترحته اللجنة، حيث حل البرلمان فى فبراير عام ١٩٦٨ وأجريت انتخابات جديدة فى أبريل عام ١٩٦٨، وشكلت لجنة دستورية جديدة وظلت مشكلة الجنوب بلا حل ونتج عن ذلك عودة الحكم العسكرى بعد انقلاب مايو عام ١٩٦٩ الذى قاده جعفر نميرى. وقد اعترف النظام الجديد بالاختلافات الثقافية والإثنية الموجودة فى الجنوب وطرح حلا سياسيًا قائمًا على الحكم الذاتى الإقليمى للجنوب واتصل بقادة الجنوب مما أسفر عن توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢.

٤ - اتفاقية أديس أبابا:

قدمت إتفاقية أديس أبابا حلاً سلميًا لأكثر مشكلات السودان تعقيدًا، وبناء على هذه الاتفاقية صدر قانون باسم الحكم الذاتى الإقليمى للمديريات الجنوبية وتم التصديق عليها من جانب الطرفين فى أديس أبابا فى ١٩٧٢/٣/١٧ وتنص الاتفاقية على أن يصبح الجنوب إقليمًا خاضعًا للحكم الذاتى ويشمل ٣ مديريات، وعن العلاقات بين الحكومة المركزية والإقليمية نصت الاتفاقية على أن يعطى الحق للحكومة المركزية فى السيطرة على ما يتعلق بالدفاع والسياسة الخارجية والتجارة والتخطيط والاقتصاد القومى والنقل، بينما تكون للحكومة الإقليمية مسئولية حفظ النظام العام والأمن الداخلى والإدارة والتنمية.

وقد منحت الاتفاقية الإقليم الجنوبى جهازًا تشريعيًا (مجلس الشعب الإقليمى) وجهازًا تنفيذيًا (المجلس التنفيذى العام) ومنحت الاتفاقية مجلس الشعب الإقليمى بعد الحصول على أغلبية الثلثين أن يؤجل أو يسحب أى تشريع مركزى من شأنه أن يضر بمصالح أو ثروات الجنوب، وحددت الاتفاقية تمثيل الجنوبيين فى الجيش السودانى بنسبتهم إلى عدد السكان، كما نصت الاتفاقية على أن العربية هى اللغة الرسمية والإنجليزية هى اللغة الرئيسية فى الجنوب.

وهكذا فقد انهت الاتفاقية سبعة عشر عامًا من الحرب الأهلية فى السودان إلا أن الاتفاقية قد خرجت إلى حيز الوجود قبل إعلان الدستور وقد كانت بعض بنودها تحوى تناقضًا مع الدستور أبسطها أن الحكم الذاتى فى الجنوب قام على أساس نظام برلمانى بينما ينص الدستور على النظام الرئاسى.

وبينما خول الدستور رئيس الجمهورية الحق فى حل مجلس الشعب القومى فإن اتفاقية ١٩٧٢ لم تكفل مثل هذا الحكم فيما يتعلق بحل المجلس الإقليمى، وقد أدى هذا الوضع إلى بذر الخلاف بين السلطة المركزية والحكم الإقليمى فى الجنوب، أضف إلى ذلك أن الموارد المالية الضئيلة أشعلت عدم الرضا لدى الجنوب ضد فشل الحكومة المركزية فى تحديد أموال بعينها تخصص لتنمية الجنوب اقتصاديًا، كما كانت الاتفاقية غامضة فيما يتعلق بتعريف ما هى المعايير التى على أساسها يتم تعيين الحدود هل هى إدارية أم ثقافية؟ هذا الغموض أصبح فيما بعد مصدراً لحدوث شقاق فى العلاقات بين الشمال والجنوب وهذا ما حدث حينما اتخذ نميرى عدداً من الإجراءات أدت إلى تجدد الصراع المسلح فى الجنوب السودانى عام ١٩٨٣ **وقد شملت الإجراءات:**

أ - الأمر بأن تكون القوات العاملة فى الجنوب جزءاً من الجيش مركزه الخرطوم مما أدى إلى هروب الكثير من الضباط الجنوبيين وجنودهم من الخدمة.

ب - محاولة تعديل الحدود مع الإقليم الجنوبى لضم منطقة بانثيو الغنية بالبترول إلى الإقليم الشمالى مما أثار استياء الأهالى فى الجنوب.

جـ - أصدر نميرى قراراً فى يونية عام ١٩٨٣ بإقامة ٣ حكومات إقليمية فى الجنوب، الأمر الذى عنى تقسيم الجنوب وعدم الالتزام بوحدة الإقليم.

د - تم فرض قوانين الشريعة الإسلامية على السودان جنوبه وشماله فى سبتمبر عام ١٩٨٣ مما آثار استياء أهالى الجنوب.

وفى مواجهة هذه الإجراءات بدأ التمرد فى الجنوب، حيث أعلنت حامية مدينة «بور» الجنوبية العصيان فى مايو عام ١٩٨٣ معلنة بذلك بدء المرحلة الثانية فى الحرب الأهلية التى ما زالت مستمرة حتى الآن، وقد تبلورت حركة عصيان مسلح أطلقت على نفسها (انيانيا ٢)، وبعد ذلك بحوالى شهرين صدر البيان الأول من الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة العقيد جون جارانج، وقبل نهاية عام ١٩٨٣، استطاع جارانج تجنيد كتائب كاملة من المقاتلين مشكلاً الجيش الشعبى

لتحرير السودان وهو الجناح العسكرى للحركة السياسية واستطاع جارنج تسليح جيشه من خلال الدعم الليبى والأثيوبى، وقد طرحت الوساطة من عدة دول أفريقية لإنهاء هذا النزاع الذى يستنزف ثروات السودان وكان آخرها تلك التى قام به الرئيس النميرى ثم جاء إنقلاب عسكرى بقيادة الفريق البشير ولجأ النميرى إلى مصر واستمر النزاع واستمرت الوساطات واجتمع الطرفان فى أبوجا عاصمة نيجيريا فى مايو عام ١٩٩٢. وفى نوفمبر من نفس العام تم اجتماع فى الحبشة ثم فى إريتريا فى السنوات التالية دون الوصول إلى نتيجة.

٥ - البعد الإقليمى فى الحرب الأهلية الثانية:

يقصد بالبعد الإقليمى مدى تورط أطراف إقليمية محيطة بالسودان فى الحرب الأهلية الدائرة فى الجنوب، وفى الغالب يأخذ هذا التورط أشكالاً عديدة مثل تسليح وتدريب وإيواء أحد أطراف الحرب الأهلية، أو تقديم الدعم السياسى والإعلامى وتبنى قضية أحد الأطراف فى المحافل السياسية الدولية. وقد لعبت كل من أثيوبيا وليبيا أدواراً مختلفة فى مساندة حركة جون جارنج عسكريًا وسياسيًا، وحتى قبل سقوط نظام النميرى فى إبريل عام ١٩٨٥ كانت تبريرات المساندة الليبية والأثيوبية تقوم على أساس مواجهة نظام النميرى المتحالف مع مصر والولايات المتحدة، بحيث بدت الأمور أن هناك محور عدن أثيوبيا وليبيا - فى مواجهة محور آخر - مصرى - سودانى، وعلى جانب آخر ارتبطت المساندة الأثيوبية لحركة جارنج بتطورات القضية الأرتيرية ذاتها، والتى اتخذت منحى صراعيًا منذ وقوع الانقلاب العسكرى الماركسى فى أثيوبيا عام ١٩٧٤، وتبنى القادة الجدد منطق الحل العسكرى لمشكلة أرتيريا، الأمر الذى أدى إلى تدفق آلاف اللاجئين الأريتريين إلى السودان ثم تدهور العلاقات السودانية الأثيوبية ذاتها بعد توجه النظام فى أثيوبيا إلى تقوية علاقاته السياسية والعسكرية مع الاتحاد السوفيتى، وتلا ذلك اتجاه السودان فى عهد النميرى إلى إبرام معاهدة الدفاع المشترك مع مصر فى يوليو عام ١٩٧٧، وإلى تبنى حركة الثورة الأريترية وتقديم الدعم السياسى والعسكرى لها، إلى جانب تبنى العديد من حركات المعارضة لنظام الحكم فى أثيوبيا وهو ما قابلته أثيوبيا بتدريب وتسليح حركة التمرد فى الجنوب السودانى، والقيام بعمل علاقات خاصة مع العقيد جون جارنج بعد تكوين حركته المسماة بالحركة الشعبية لتحرير

السودان.

وبعد الإطاحة بنظام نميرى تغيرت الصورة قليلاً، ولا سيما فى شقها الليبى الذى اعترف بالنظام الجديد، وبعد إجراء الانتخابات السودانية فى إبريل عام ١٩٨٦ وتشكيل حكومة الصادق المهدى التى سعت إلى تنشيط العلاقات الليبية السودانية، قامت ليبيا بتحجيم معوناتها العسكرية لحركة جارنج، وبذلك ظلت أثيوبيا هى الطرف الأساسى الذى يساند حركة جون جارنج سياسيًا وعسكريًا، وقد استمر هذا الدعم الأثيوبى مصاحبًا بأمرين هما: التوتر فى العلاقات الأثيوبية والسودانية حتى بالرغم من الجمود الذى يخيم على حركة الثورة الأريترية منذ مطلع الثمانينات وأيضًا بالرغم من تغيير النظام ذاته فى السودان، وثانيهما استمرار الخلافات بين حركة جارنج والحكم القائم فى الخرطوم سواء فى المرحلة الانتقالية أو تكوين الحكومة التى يرأسها الصادق المهدى، وتتركز هذه الخلافات حول موضوعات اقتسام السلطة وهوية السودان وتوزيع الثروات والموارد والعلاقة بين الدين والسياسة، وحتى بعد الإطاحة بحكم الصادق المهدى وتولى الفريق عمر البشير الحكم ومحاولاته إيجاد حل لمشكلة الجنوب تارة عن طريق القوة وأخرى عن طريق المصالحة إلا أن الانفراج لم يتم والمعارك مستمرة.

والجدير بالذكر أن حركة تحرير شعب السودان ترى أن أهدافها ليست انفصالية ولا تعنى جنوب السودان وحسب، وإنما تعنى مستقبل السودان كله شماله وجنوبه وأن الحركة بجناحيها السياسى والعسكرى إنما تعبر عن مشاكل كل المجموعات الهامشية والمهملة داخل السودان المتحد، وقد بدأ فى إصرار الحركة على رفض أى حوار مع الحكومة الانتقالية التى تكونت بعد إسقاط نظام نميرى طالما بقى العسكريون فى الحكم مع الإصرار على أن تشتمل أى مفاوضات الحديث عن كل مشاكل السودان وليس الجنوب وحسب.

٦ - إعلان كوكادام مارس ١٩٨٦:

قبل إجراء الانتخابات السودانية فى إبريل عام ١٩٨٦ أمكن عقد لقاء بين حركة تحرير شعب السودان والجبهة الوطنية للإنقاذ (وهى تحالف بين النقابات المهنية والاتحادات العمالية والأحزاب السياسية والتى كان لها دور هام فى إسقاط نظام

نميرى) فى كوكادام بأثيوبيا فى مارس عام ١٩٨٦ وتوصل الاجتماع إلى تصور مشترك حول كيفية حل مشاكل السودان ولم يحضر الاجتماع كل من الجبهة الإسلامية بقيادة حسن الترابى والحزب الاتحادى الديمقراطى، فى حين كان حزب الأمة الذى يرأسه الصادق المهدى مشاركًا فى الاجتماع. وقد توصل المجتمعون إلى إصدار إعلان تضمن المتطلبات الضرورية لعقد مؤتمر دستورى قوى يناقش مشكلات السودان ككل وليس فقط أوضاع الجنوب، **وتم الاتفاق بين الأطراف على المسائل الإجرائية بالإضافة إلى جدول أعمال المؤتمر الدستورى القومى وإنشاء لجنة متابعة واتصال على أن يرتبط ذلك بعدد من الخطوات وهى:**

- رفع حالة الطوارىء.
- إلغاء قوانين سبتمبر المتعلقة بالشريعة الإسلامية وكافة القوانين المقيدة للحريات.
- العمل بدستور عام ١٩٥٦ والمعدل فى عام ١٩٦٤.
- إلغاء الاتفاقيات العسكرية الموقعة بين السودان والدول الأخرى التى تمس السيادة الوطنية للسودان.
- حل الحكومة المؤقتة وتشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة تمثل كافة القوى السياسية بما فى ذلك جيش التحرير الشعبى.

وقد وضع الإعلان جدول أعمال للموضوعات التى سوف تناقش فى المؤتمر الدستورى وهى مشكلة القوميات وحقوق الإنسان ونظام الحكم والعلاقة بالدين والتنمية والترتيبات الأمنية والتعليم والسياسة.

وبعد انتهاء الفترة الانتقالية وتولى الحكومة المدنية برئاسة الصادق المهدى حاولت الحكومة المدنية تصحيح التوازن العسكرى فى الجنوب وفى الوقت نفسه ضم عناصر مختلفة من السياسيين الجنوبيين إلى حكومته الإئتلافية، كماحرص المهدى على اتباع سياسة توازن خارجية أسفرت عن إعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتى وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا على المستوى الدولى، وليبيا وسوريا وإيران واليمن الجنوبية على المستوى الإقليمى، مما أتاح أمام الحكومة قدراً أكبر من المناورة وإمكانية قطع الإمدادات عن حركة جارنج مما يجبره عن التخلى عن البديل

العسكرى، وبالنسبة لحركة جارنج فقد كان لها نشاط خارجى بارز أيضًا أسفر عن فتح عدة مكاتب لها فى المراكز الأوروبية والأفريقية، كما أنها أقوى الحركات المسلحة فى الجنوب بما تمتلكه من ١٥ ألف مقاتل جيدى التدريب، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود نقاط ضعف فى الحركة متمثلة فى اعتمادها على قبيلة الدنكا أقوى قبائل الجنوب مما أثار حفيظة القبائل الأخرى خوفًا من هيمنة هذه القبيلة عليهم، هذا بالإضافة إلى ما جلبه التكتيك العسكرى لجارنج من سخط الأهالى فى الجنوب بسبب تعريضهم للمجاعة.

وعلى صعيد الاتصالات بين حكومة المهدى وجون جارنج، فقد تم لقاء بينهما فى يولية عام ١٩٨٦، وتشير مصادر حركة شعب السودان أن رئيس الوزراء قد أكد التزامه فى هذا اللقاء على ما تم الاتفاق عليه فى كوكادام فى مارس عام ١٩٨٦، إلا أن التطورات التى تلت تلك اللقاء سارت فى طريق آخر، إذ بدأ الجيش السودانى حملة على مواقع الحركة فى الجنوب فى نفس الوقت الذى أسقطت فيه الحركة طائرة مدنية فوق مدينة ملكال فى الجنوب فى أغسطس عام ١٩٨٦، وقد ترتب على هذه الحادثة رد فعل غاضب، إذ قرر رئيس الوزراء وقف أى اتصالات أخرى مع حركة جيش تحرير شعب السودان واعتبرها منظمة إرهابية وكعميل لقوة أجنبية تهدف إلى تقطيع أوصال السودان، ومنذ ذلك الحين ارتفعت أسهم الحل العسكرى وبدا أن الحكومة تفضله على غيره من الحلول السياسية، فى نفس الوقت الذى لجأت فيه حركة جون جارنج إلى تدعيم صلاتها مع أثيوبيا والتى قدمت مزيدًا من الدعم السياسى والعسكرى، وقد انعكس ذلك على استمرار حرب الاستنزاف المتبادلة بين الجيش السودانى وجيش تحرير الشعب السودانى بقيادة العقيد جارانج والذى أخذ ينطلق فى بعض هجماته من أراضى أثيوبية مثلما بدا ذلك فى الأحداث التى أحاطت باحتلال مدينتى الكرمك وقيسان فى أكتوبر ونوفمبر عام ١٩٨٧.

٧ - احتلال الكرمك والوساطة المصرية:

تعود الوساطة بين السودان وأثيوبيا إلى بدايات عام ١٩٨٧، حيث كانت أزمة الجفاف على أشدها، كما كانت -ولا تزال- بعض مشروعات التكامل المصرى

السودانى -كقناة جونجلى- والتى استهدفت زيادة الموارد المائية لكلا البلدين متأثرة بالحرب الأهلية فى الجنوب السودانى، وقد استهدفت الوساطة المصرية تحقيق قدر من الاتصال الجاد بين الحكومة السودانية برئاسة المهدى والقيادة الأثيوبية لإعادة صياغة العلاقات بينهما على أن يكون موضوع الجنوب السودانى أحد محاور الاتصالات السودانية الأثيوبية، والملاحظ أن الوساطة المصرية لم تبدأ إلا بعد أن تم وقف التدهور فى العلاقات الأثيوبية المصرية ذاتها وهو الأمر الذى كان محور السياسة المصرية طوال عامى ٨٥، ١٩٨٦.

ويعد احتلال الكرمك وقيسان نقطة تحول هامة سواء فى الحرب الدائرة بين الجيش السودانى وحركة جارانج، وأيضًا فى العلاقات الأثيوبية السودانية ذاتها، ففى منتصف أكتوبر اتهمت السودان أثيوبيا بأنها قصفت مدينة الكرمك السودانية الواقعة فى إقليم النيل الأزرق على الحدود بين البلدين، وتعود أهمية المدينة لما لها من أهمية اقتصادية واستراتيجية، إذ تقع فى منطقة الدمازين والتى بها سد الرو الذى يمد العاصمة الخرطوم بالكهرباء، **ثم تلا سقوط الكرمك سقوط مدينة قيسان فى أيدى جيش تحرير شعب السودان وإثر ذلك تحركت الحكومة السودانية للعمل فى أكثر من إتجاه على النحو التالى:**

أ - إعطاء الأولوية لتحرير مدينتى الكرمك وقيسان بالطرق العسكرية وقد أمكن بالفعل لقوات الجيش السودانى استعادة المدينتين فى ٢٢/ ١٢/ ١٩٨٧.

ب - التلويح فى ذات الوقت باستعداد الحكومة لمناقشة الحل السلمى لقضية الجنوب.

جـ - تأكيد الدور الأثيوبى فى الهجوم على مدينة الكرمك على وجه التحديد دون أن يعنى ذلك إغلاق الباب أمام أية محاولات لتهدئة التوتر بين البلدين، ومن هذا المدخل بدأت الوساطة المصرية عبر زيارة د. عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء المصرى لكل من الخرطوم وأديس أبابا فى ٢٨، ٢٩/ ١١/ ١٩٨٧ على التوالى، حيث سلم لكل من الصادق المهدى والرئيس الأثيوبى رسالة من الرئيس محمد حسنى مبارك تعلقت ببحث القيادتين السودانية والأثيوبية على اعتماد الحوار لتسوية الأمور المعلقة بينهما وعدم تصعيد الأمر

عـسكريًا على الحـدود المشتـركـة، وبعد أيام قـليلة التقـى الصادق المهـدى والرئيس منجستو فى كمبالاأثناء حضورهما مؤتمر قمة حضره زعماء أفارقة، وأشارت الأنباء إلى أن المباحثات بين المهدى ومنجستو قد انتهت إلى تشكيل لجنة مشتركـة لبحث العلاقات بين الجانبين، وأعلن المهدى أن مـباحثاته مع الرئيس منجستو كـانت صريحة ومشجعة، وهدفـت إلى تخفيف التوتر بين البلدين. وبالرغم من هذا اللقـاء فإن الجـانب السودانى لم يكف عـن اتهام أثيوبيا بالاستمرار فى دعم حركة جـون جارانج، كما صرح مصدر عسكرى سودانى بأن القوات السودانية أسرت جنديين أثيـوبيين أثناء تحرير قيسان كانا يقاتلان فى صـفوف المتمردين، وتبـعًا لأقوال جندى اثيـوبى فإن ٢٠ جنديًا أثيـوبيًا لقـوا مصـرعهم وأصـيب ٤٠ آخرون خـلال معـارك تحرير مـدينه الكرمك. وقد أشـارت بعض المصادر إلى أن الحكومة السودانيـة قدمت إلى الحكومة المصرية وثائق تثبت قيام إسرائيل بتـقديم مساعدات عسكرية لقوات المتمـردين فى جنوب السودان، وكانت القـوات السودانية قد اسـتولت على أسلحة إسرائيلية خلال معارك استرداد الكرمك وقيسـان.

وفى ظل هذه الأتهامـات السودانية، قـررت أثيوبيا تأجـيل اجتمـاعات اللجنة الوزارية المشتركة إلى أجل غير مسمى، والتى تم الاتفـاق عليها فى اجتماع كمبالا بين المهدى ومنجـستو والتى كان مقـرراً لها أن تجتمع فى الأسبوع الأول من يناير عام ١٩٨٨ وذلك بـسبب ما أسـمتـه الحملة الصـحفـية السـودانية المعاديـة لها، واحتجاجًـا على احتجاز جنديين أثيوبيين أُسِرا خـلال القتال الذى وقع بين الجيش السودانى وقوات جارانج.

وفى غـمرة هذا التـوتر ذكـرت صحـيفـتـا: السودانى والـراية السودانيـة فى ٦/ ٢/ ١٩٨٨ أن الطائرات الأثيوبـية قصـفت إحدى القرى السـودانية قرب كـسلا شرق البلاد، مما أدى إلى مصرع شخصين واصابة ٩ آخرين، إلا أن ذلك لم يتأكد رسميًا ولكنه عكس حالة التوتر التى وصلت إليهـا العلاقات الأثيوبية السودانية فى مطلع ذلك العـام، وأن التدخـلات المصرية لدى البلدين فـضلاً عن إيجـاد قنوات للاتصال بحـركة جـون جارانج ومخـتلف القوى السيـاسية فـى الجنوب السودانى أسفرت عن بعض ردود الفعل الإيجابيـة تمثلت فى اعتماد أسلوب الحوار بدلاً عن

المواجهة العسكرية كأساس لحل كل المشكلات، لذلك عقدت بعض الاجتماعات الوزارية السودانية الأثيوبية، تم أحدها فى جيبوتى وآخر فى أديس أبابا، وثالث فى الخرطوم، كما التقى المهدى والرئيس منجستو فى أديس أبابا على هامش اجتماعات مؤتمر القمة الأفريقية الذى انعقد فى الثلث الأخير من مايو عام ١٩٨٨، وبعد انتهاء هذه القمة نفى جارانج أن يكون المهدى قد بعث إليه بمقترحات جديدة خلال حضوره القمة الأفريقية، واستبعد جارانج أن تؤثر المباحثات السودانية الأثيوبية الرامية إلى تطبيع العلاقات بين البلدين على ما وصفه بنضال الجيش الشعبى لتحرير السودان مع الحكومة السودانية دون قيد أو شرط معتبراً أن طرد جارانج وأعوانه من أثيوبيا بات وشيكا، وقد انحصرت رؤية الحكومة السودانية فى تفسير دعوة جارانج للحوار السلمى بأن ذلك راجع إلى ثلاثة أسباب هى فقدان الحركة لمضمونها السياسى، التقارب السياسى بين أثيوبيا والسودان، تفوق الحكومة فى المجال العسكرى.

وفى حين أثارت الأحزاب الجنوبية المعتدلة انتقادات عديدة لدخول الجبهة الإسلامية الحكومة فى منتصف شهر مايو وحصولها على خمس حقائب وزارية، نظراً لإصرار الجبهة على عدم فصل الدين عن الدولة ودعوتها إلى إقامة دولة ديمقراطية إسلامية ومواجهتها أية محاولة لإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية المطبقة منذ عام ١٩٨٣، وأثناء ذلك أعلن المهدى أنه بعث بمبادرة مكتوبة لحركة التمرد فى الجنوب عبر الحكومة الأثيوبية، وبعد فترة وجيزة تلقت مصر موافقة جارانج على استئناف الاتصالات معها وإرسال وفد إلى القاهرة أو إجراء مباحثات فى إحدى العواصم الأوروبية أو فى أديس أبابا لحل مشكلة الجنوب، وقامت مصر بإبلاغ ذلك إلى الحكومة السودانية، وقد أظهرت هذه التطورات أن مصر فى محاولتها للوساطة بدأت تدرك أهمية الاتصال المباشر بحركة جارانج ومحاولة الجمع بين الحركة وبين الحكومة السودانية إلا أن ثمة صعوبات حالت دون عقد لقاء كان قد تم الاتفاق عليه بين المهدى وجارانج فى سويسرا وعلى أثر ذلك صرح المهدى أن عدم اللقاء بدد الآمال الأخيرة فى نجاح الوساطة بين الحكومة والمتمردين.

وعقب ذلك توالت التطورات فى اتجاهين:

الاستمرار فى شن الحملات العسكرية على مواقع جيش تحرير شعب السودان

ومحاولة تحرير بعض المواقع والقرى الواقعة تحت سيطرته، مثلما حدث عند الهجوم على أحد معسكرات حركة جارانج بالقرب من مدينة جنوب مديرية بحر الغزال.

استمرار الاتصالات بين الحزب الاتحادى الديمقراطى - المشارك فى الحكومة الائتلافية - وحركة جون جارانج من جانب، والاتصالات بين الأحزاب السودانية وحركة جارانج من جانب آخر، وقد تمت الاتصالات فى أديس أبابا فى شهرى يولية وأغسطس عام ١٩٨٨ واستهدفت بحث نقاط الالتقاء الممكنة.

وقد أمكن عودة الاتصالات مرة أخرى بين الحزب الاتحادى - بعلم وتنسيق مع الصادق المهدى رئيس الوزراء - وحركة جارانج فى شهر نوفمبر - **عقب تدخلات مصرية وأثيوبية - تم على أثرها إجراء مباحثات فى أديس أبابا انتهت بتوقيع اتفاقية السلام فى جنوب السودان فى ١٦/ ١١/ ١٩٨٨ تضمنت عدداً من البنود منها:**

- ضرورة انعقاد المؤتمر الدستورى القومى فى ٢١ ديسمبر عام ١٩٨٨، وتشكيل لجنة تحضيريه له.
- تجميد مواد قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ - المعروفة باسم قوانين الشريعة إلى حين انعقاد المؤتمر الدستورى.
- الغاء الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى.
- رفع حالة الطوارئ ووقف اطلاق النار.

وأثر توقيع الاتفاق تباينت مواقف القوى السياسية السودانية، إذ رفضت الجبهة الإسلامية الاتفاق واعتبرته دليل خيانة الحزب الاتحادى، فى حين اعترى الغموض موقف حزب الأمة الذى يرأسه الصادق المهدى رئيس الوزراء ووصل الأمر إلى حد تأييد الصادق المهدى الاتفاق بصفته رئيساً لحزب الأمة الذى اصدر بيانًا بهذا المعنى وفى الوقت نفسه عدم تحمسه له بصفته رئيسًا للوزراء نظراً لمعارضة الجبهة الإسلامية برئاسة الترابى، ومن ثم تأخر عرض الاتفاق على الحكومة أو البرلمان بهدف التصديق عليه. وشهدت الخرطوم فى ٢٢ نوفمبر ١٩٨٨ مواجهات حادة بين أنصار الجبهة الإسلامية الرافضة وأعضاء الحزب الاتحادى المؤيدين للاتفاق، كما

اتخذت حركة جارانج قراراً فى ١٩٨٨/١١/٢٤ بالاستمرار فى القتال.

وفى مواجهة تهديدات الحزب الاتحادى بالانسحاب من الحكومة الائتلافية نظراً لعدم تصديقها على الاتفاق حاول الصادق المهدى إجراء مباحثات بين الحكومة وحركة جارانج مباشرة بحجة أن بعض بنود الاتفاق تحتاج إلى تفصيل وهو ما رفضه جارانج باعتبار أن اتفاق ١٦ نوفمبر ١٩٨٨ قد شمل كل ما يمكن التباحث حوله، ثم ما لبث أن ترافق مع ذلك اندلاع المظاهرات والاعلان عن اضرابات نقابية فى ٣٠، ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ نظراً لقرار الحكومة رفع أسعار بعض السلع الأساسية، وفى ذلك الحين انسحب الحزب الاتحادى من الحكومة.

وهكذا انتهى العام، وقد تبددت الآمال فى عقد المؤتمر الدستورى ووقف اطلاق النار فى الجنوب وبدا السودان يواجه حالة من الانهيار الاقتصادى والشلل السياسى وظهرت الحاجة ملحة إلى اتخاذ الكثير من القرارات الحاسمة كما عاد شبح المواجهة بين حركة جارانج والجيش والحكومة يخيم على الموقف من جديد وبدرجة أشد، فى حين بدت الأطراف الإقليمية -ولا سيما مصر وأثيوبيا - ترقب تطورات الموقف بحذر شديد.

وكانت النتيجة قيام انقلاب عسكرى رابع برئاسة اللواء عمر البشير وعادت العجلة إلى الدوران من البداية مرة أخرى. وعاد التردد لدى حكومة السودان فى إيجاد حل للمشكلة، فمرة تعلن أنها ستتفاوض مع جارانج وأخرى تعلن أن قواتها تدك معاقل المتمردين فى الجنوب، وزاد من هذا التردد سيطرة الجبهة الإسلامية بقيادة حسن الترابى على شئون الحكم فى البلاد وأصبحت كلمته هى العليا وأصبح الوضع غاية فى التدهور، وأخيراً قبل الطرفان وساطة الرئيس إبراهيم بابا نجيدا رئيس جمهورية نيجيريا ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٩١/ ١٩٩٢ وتمت اجتماعات فى أبوجا عاصمة نيجيريا فى نهاية شهر مايو عام ١٩٩٢ وكان الأمل معقوداً أن يتوصل الطرفان إلى تسوية سليمة حتى تتفرغ البلاد للإنتاج ومواجهة الكوارث والمجاعات التى راح ضحيتها مئات الآلاف من السكان شمالاً وجنوبًا رغم توافر الأرض القابلة للزراعة ورغم توافر الخيرات الطبيعية التى وهبها الله للسودان، ولكن لم يحافظ عليها ولم يستغلها حكام السودان فى كافة فتراته

المتعاقبة منذ الاستقلال وحتى الآن. وقد فشلت وساطة نيجيريا كما فشلت غيرها من الوساطات من قبل ولا زال الوضع كما هو الشمال والجنوب كلاهما يناصبان بعضهما العداء.

مشاكل أخرى:

استعرضت فيما سبق مشكلة واحدة من مشاكل أفريقيا وقد تكون أخطر مشكلة فى رأيى، حيث إن الوقت امتد بها سنين طويلة.. ولكن هناك الكثير من المشاكل سأذكر رؤوسها:

- مشكلة موريتانيا والسنغال وإن كانت وجدت طريقًا للهدنة وآمل أن تجد حلاً نهائيًا.
- مشكلة الكونغو الديمقراطية وجاراتها.
- مشكلة جنوب أفريقيا وإن كان قد تم القضاء على العنصرية ولكن ظهر التنافس والتناحر بين السود وبعضهم البعض.
- مشكلة الصومال التى أدت إلى تدخل الأمم المتحدة لسنوات وخروجها منها واستمرار القتال بين الفصائل الصومالية المتصارعة على كرسى الحكم والقضاء على الأخضر واليابس هناك.
- مشكلة الحكم فى كينيا.
- مشكلات الحدود التى تظهر بين يوم وآخر.
- مشكلات الصراع على الحكم.
- مشكلة تعدد الأحزاب فى الدولة ذات نظام الحزب الواحد.
- المشكلات فى الكونغو.
- مشكلة ليبيريا.
- المشكلات الداخلية فى أنجولا. إلخ.
- مشكلة رواندا والخلاف بين قبائل الهوتو والتوتسى والتى راح ضحيتها أكثر من مليون نسمة وكانت ظاهرة التطهير العرقى واضحة تمام الوضوح مما يخشى معه

أن تنتقل عـدواه إلى جاراتها بوروندى، حـيث تضم نفس القبائل وبينهـما نفس التناحر وإن لم يكن قد ظهر فى الأفق إلا إشارات بسيطة. .

قارة على الطريق:

وأخيراً إن الاتجاه فى سبيل تحقيق الاستـقلال قد انتهى فى أفريقيا الجديدة، ففى عام ١٩٥٥ كانـت هذه المساحة العظيمـة بها ثلاث دول مستـقلة هى مصر ليبـيريا وأثيوبيا فى مساحة شاسعـة قدرها ١٨ مليون ميل مربع،وعدد سكانها ٣٥٠ مليون نسـمة، وبعـد ذلك بعـشر سنوات وهـى مدة قليلة - ظهـرت قـرابة أربعين دولة مستقلة، واليوم تضم ثلاث وخمسين دولة مستقلة.

وبعد الحصول على الاسـتقلال واجه زعماء أفريقيـا الجديدة مشكلة، وهى ماذا يفعلون بالحرية، لقد كـانت هناك رغبة عامة لتشتيت الانتـباه عن المشاكل الداخلية التى ستظهر مع الحرية، وقـد وجد الزعماء ضالتهم فى فلسفة وسـياسة حركة كل أفريقيا.

لقد عقد أول مؤتمرين على الأرض الأفريقية فى أكرا خلال عام ١٩٥٨، وخرج المؤتمر الأول بنتائج جيدة إلى حد ما، وقد حضره مندوبون من شمالى دول أفريقيا المستقلة (لم تحضره جنوب أفـريقيا) ولهم جميعًا وجهات نظر مـستقلة عن حاضر ومسـتقبل أفريقـيا وعن دور نكروما، كـان من المتوقع أن ترفض الدول «البيـضاء» المطلة على البـحر الأبيض المتوسط وهى مـصر وليبـيا، وتونس والمغـرب والجزائر وتختلف فى الدين والتاريخ والجنس عن بقية دول أفريقيا -اقتراحات نكروما. لأنه فى رأى البعض أن الوحدة العربية منافس أكثر منها حليف للوحدة الأفريقية. وكان من غير المتوقع فى رأيهم أيضًا أن توجد أرضية مشتركة بين حكم الأقلية فى أثيوبيا مثلا وليبـيا والأمم التى تستند إلى مبدأ المساواة. كان العـامل الوحيد الذى يجمع الدول المشاركة فى المؤتمر هو عامل الجوار الجغـرافى. وقد قنع المؤتمر بالتأكيد على سياسية عـدم الانحياز فى ظل الحرب الباردة والتأكيد على حـرية الجزائر والتعاون الاقتصادى كما أدان المؤتمر التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا وروديسيا.

وكانت الكلمة الرئيسية فى المؤتمر هى كلمـة «دوبواه» والتى ألقتها زوجته بسبب

مرضه فى موسكو، وقد وصف فيها دوبـواه مساوىء الغرب والرأسمالية ودعا إلى برنامج اقتـصادى فى إطار الديمقراطية الاشـتراكيـة، واختتم المؤتمر بكلمة «مـبويا» والتى طالب فـيها باتخـاذ أفعـال وليس قرارات ضـد جنوب أفريقيـا وطالب بمد الأفارقة هناك بمساعدات مـادية وقال: «نحن لا نؤمن بالعنف» ولكنه أضاف «لكن يجب ألا يستبعد العنف».

وفى مؤتمر مونروفـيا عام ١٩٥٩ أثبت توبمان أنه سياسـى بارع. فقد تلقى نوابه فى أكرا أثناء عـقد مؤتمر الشعب مـعاملة سيئـة بسبب اقتراحـهم أن تكون الوحدة الأفريقيـة عبارة عن اتحاد دول مستـقلة، وبعد ذلك بعام استطاع رئيس ليـبيا اقناع نكروما وتورى وزعماء أفارقة آخرين بأن هذا هو الطريق المناسب.

وقد اتفق كل الزعماء الأفارقة تقريبًا على ضرورة التعاون فى مجالات الاقتصاد والثقافة والصـحة والتعليم، ولكن حتى فى هذا المجال لم يكونوا مـتناسقين، فقد أوقفت غانا ثم تبعتـها نيجيريا خط الطيران والعملة المشـتركة بين المقاطعات الأربع لغرب أفريـقيا، وقد أمم نكروما مـعهد أبحاث الكـاكاو، وأسست غانا ونيـجيريا خطوطًا ملاحية منافسة، وكانت هذه فرصة حقيقية لإظهار التعاون الأفريقى ولكنها ضاعت.

وعلى المستوى السياسى فـإن كل زعيم وطنى له أفكاره الخاصة عن نوع الاتحاد المرغـوب ومن الذى يتولى زعـامتـه، وكان أكـثر الزعـماء حمـاسة هم نكـروما وميـديبوكيتـا وسيكتورى وأزيكيوى، وقـد اختلف موقف بقـية الزعماء بين غـير متحـمس (مارجاى وأوولوا) وغير مهـتم (باليوا وهيلا سيلاسى) ومـعارض بشدة (هوفوت).

وقـد أقيـمت مراكـز قوى مـتنافـسة فى داكـار، أكرا وكـونا كرى ولاجـوس ومونرفيا. . والنتيجة الطبيعية هى تدهور سلطة ومكانة نكروما.

أما فـيما يتعـلق بالقرن الأفريقى، فـإنه من المستحيل إقـامة اتحاد فـيدرالى بين أثيوبيا المسيحية والسودان المسلم وجمهورية الصومال. إن اتحاد الصومال والصومال البريطانى تم فـى صيف ١٩٦٠، ولكن هذا ليس مقـياسًا يمكـن حذوه فى مناطق

أخرى من أفريقيا لأن شعب الدولتين متجانسين عرقيا ودينيًا واقتصاديًا، وهذا ليس توحيد شعبين مختلفين، بل إعادة توحيد أعضاء نفس القبيلة، إذا لم تكن أمم أفريقيا الجديدة شديدة التعصب فربما استطاعوا اتباع نفس الحل الصومالى لنهايته المنطقية، ويتفقون على تعديل بعض الحدود، إن الحدود الأفريقية حدود صناعية وبتعديلها يمكن تقليل فرص النزاعات الناتجة عن الأقليات.

فى الوقت الحالى تتعرض كل دولة لأنواع مختلفة من الضغوط، وأن بريطانيا وفرنسا -بالطبع سوف يستمران فى لعب الدور الرئيسى فى العلاقات الأفريقية، فقد قدمت الدولتان كثيراً من المساهمات المادية والثقافية لتكوين الدول الجديدة، وبالرغم من أن أفريقيا الجديدة ستتخذ قرارها إلا أنها ستتأثر بسادتها القدامى وأصدقائها الحاليين. وبالمثل فإن للولايات المتحدة دور يجب أن تلعبه هنا ومن المهم هنا أن نذكر أن نكروما وازيكوى تلقيا تعليمها فى الولايات المتحدة وبالإضافة إلى أن الولايات المتحدة كانت قوة غير استعمارية ولذلك كان من المنطقى بعد ذلك بسنوات أن تتقبل الإدارة الأفريقية نصائح الإدارة البريطانية بالتوجه نحو الولايات المتحدة، هذا ويعتبر البعض أن مستويات التعليم والثقافة والأخلاق أقل فعالية من بريطانيا، وقد أقامت دول أفريقيا البريطانية مراكز قوى متنافسة فى داكار وأكراوكوناكرى ولاجوس ومونرفيا كلهم يريدون ويحتاجون لمساعدات الولايات المتحدة المالية والفنية ولكن ذلك لم يتحقق بالقدر - الذى كانوا يتوقعونه.

وكان النفوذ الروسى بتزايد فى أفريقيا، ففى عام ١٩٥٥ كان للسوفيت سفارة واحدة فى (أديس أبابا) والآن هناك تقريبًا سفارات فى كافة دول أفريقيا.

وإعادة البناء الاقتصادى فى أفريقيا عمل ضخم ربما يفوق قدرات الغرب المالية، وبافتراض أن البناء أمر ضرورى حتى لا تسود الفوضى فإنه من الأفضل - فى رأى معظم الحكام- أن تأتى المساعدة من الروس أو لا تأتى على الاطلاق. ولكن مع انهيار الاتحاد السوفييتى فى مطلع التسعينات ضاع هذا الأمل بعد أن ضاع النفوذ.

إن الاهتمام الروسى بأفريقيا لم يكن بالشىء الجديد ومن غير المنطقى أن نتوقع أن تطرد أفريقيا الجديدة الدبلوماسيين السوفيت وتعطى ظهرها للمساعدات

الروسية، وأن تأسيس سفارة روسية فى داكار لا يعنى أن ليوبولد سنجور اشتراكى، فمثلاً الوجود السوفييتى فى الولايات المتحدة لا يعنى أن الرئيس الأمريكى يأخذ أوامره من الكرملين، وأن عدم إمكانية خلق ناتو أفريقى لا يرجع بالضرورة إلى مهارة السفراء السوفيت بقدر ما يرجع إلى شعور الأفارقة بأنهم كيان مستقل عن أوروبا وأمريكا، ومن الضرورى لهذه الدول الجديدة أن تؤكد على حريتها التامة فى الفعل والاعتماد الكامل على الذات قبل الانحياز لأى طرف فى الحرب الباردة، وعموماً زال الاتحاد السوفيتى من الوجود ولم يعد له أى تأثير. هناك قوتان شيوعيتان أخريان يبديان اهتماماً بالشئون الأفريقية، وهما الصين ويوغسلافيا، وأن الصين- التى لها ميزة سياسية بكونها ملونة -أرسلت بعثات دبلوماسية لغينيا والسودان وأثيوبيا وكانت نشيطة فى مؤتمر كل - أفريقيا عام ١٩٥٨ فى أكرا، وأن الأفارقة مهتمين بشدة ببرنامج التصنيع الصينى وربما تصبح بكين ذات نفوذ سياسى أكثر من موسكو يوما ما.

وبالرغم من أن يوغسلافيا لها عدة بعثات فى جنوب الصحراء إلا أنها كانت أنشط فى أثيوبيا، وقد قام هيلا سيلاسى بعدة زيارات للبلقان وله علاقات طيبة بالمارشال تيتو الذى كان يمتلك فيلا فى أديس أبابا وقد انتهت أيضاً يوغسلافيا كدولة متحدة ولم يعد لها أثر يذكر فى أى دولة أفريقية، وبصفة عامة فإن أفريقيا الجديدة تتبع سياسة عدم الانحياز، بالرغم من أن نظم التجارة والحاجة للمساعدات المالية ستربط أفريقيا بالغرب أكثر من الشرق، إلا أن الصين تبذل جهوداً لعكس هذا الوضع.

والنظام أو النظم السياسية فى أفريقيا ما زالت غامضة حتى الآن، فقد انهارت الديمقراطية البرلمانية فى السودان وهى لم توجد أساساً فى أثيوبيا بالرغم من أن الأمبراطور قد وفر قنوات دستورية للرأى العام واتجهت الجمهورية الصومالية نحو نظام الحزب الواحد ثم ما لبثت أن انهارت، ولا توجد معارضة فى السنغال أو مالى، ويوجد نظام الحزب الواحد فى غينيا وليبيريا وبدرجة ما فى توجو، ونصف الكاميرون يحكمه القوانين العرفية وأعضاء المعارضة فى غانا قد تم سجنهم..

والنهاية انهارت جميع هذه الأنظمة فى مطلع التسعينات، والواقع أنه بدون معارضة برلمانية نشطة فإن للديمقراطية فرصة قليلة فى أفريقيا.

إن الأفارقة أنفسهم أقل اهتمامًا بانهيار الديمقراطية الغربية أكثر من المراقبين البريطانيين والأمريكان، وهذا يرجع إلى أن الأفارقة لم يفهموا أو يحبوا مثل هذا النظام، وأن أفريقيا قد أسكرها خمر الاستقلال ولم تعد تهتم ما إذا كانت الحكومات ديمقراطية أو أوتوقراطية مثل أب لا يهتم إن كان الوليد ولدًا أم بنتًا فمعجزه الميلاد هى أهم شىء.

وأفريقيا لا تريد الديمقراطية ولكن تريد الحق فى أن تحكم حتى ولو أساءت حكم نفسها.

وإن كان هناك من أمل.. فهو الأمل فى المثقفين الشباب فى جميع أنحاء أفريقيا.. عليهم أن يتدارسوا الوضع فى كل بلد من أفريقيا.. أمامهم عقبات بدون التغلب عليها فستظل أفريقيا تحبو وتتخبط وتظل أرض صراعات وجدب وأمراض وفقر وستظل تطلب الإحسان .. رغم ما لديها من موارد تستطيع إن تجعلها قارة غنية ومنافسة..

على الشباب المثقف والحكام المخلصين أن يقضوا على العنصرية والتعصب القبلى والأخذ بأساليب التطور العلمية فى كل منحى من مناحى حياتهم.. عليهم أن يعملوا على تقوية منظمة الوحدة الإفريقية حتى تكون سنداً وملجئا للجميع.. عليهم أن يمدوا أيديهم لبعضهم البعض.. عليهم أن يتخذوا من وحدة القارة وتقدمها شعارا لهم.. حتى يمكن القول فعلاً بأن دول إفريقيا قد استقلت .. بدلاً من القول بأنها حصلت على الاستقلال.

والله ولى التوفيق....

الفهـــرس

رقم الايداع بدار الكتب : ٣٣٥٥ / ١٩٩٨

المؤلف والكتاب



المؤلف غنى عن التعريف؛ فقد عمل فى الحقل الدبلوماسى والحقل السياسى والكتابة على مدى أكثر من أربعين عاماً، فقد عمل فى سفارتنا فى الخرطوم مع مطلع استقلال السودان، وكان أول من افتتح سفارتنا فى بنما عام ١٩٥٩ مع زملائه، وعمل فى بيروت فى ظل الوحدة والانفصال، وعمل فى فنلندا يوم أن كانت سفارة مصر تمثل جميع الدول العربية، ثم استقر به المقام فى لندن كقنصل بها يوم أن كان المصريون يعانون مرارة هزيمة ١٩٦٧ ويبتعدون عن أى مؤسسة مصرية، فحاول مع زملائه أن يجرى عملية مصالحة بينهم وبين بلدهم.

ثم انتُدب للعمل مساعداً لسكرتير الرئيس للاتصالات الخارجية الدكتور أشرف مروان على مدى خمس سنوات، حيث كان قريباً من صانع القرار، وعلى اطلاع على مجريات حرب أكتوبر المنتصرة، وكان من بين مرافقى الرئيس محمد أنور السادات فى رحلاته الخارجية على مدى خمس سنوات.

وعن كتاباته: فقد تخصص فى شئون العالم العربى، حيث عمل بدوله أكثر من عشر سنوات، وكان شديد الحساسية للمشاكل قبل أن تقع، وأول كتاباته كان عن «سياسة الحكم فى لبنان» عام ١٩٦٦ وتنبأ بوقوع حرب أهلية لا تُبقى ولا تَذَر فى بحر عشر سنوات على الأكثر.. وحدثت الحرب الأهلية فعلاً عام ١٩٧٥.

وكتب عن قضية الصومال قبل أن تقع أحداث الصومال بعشر سنوات، وكتب عن مشكلة المياه فى العالم العربى فى عام ١٩٩٠ قبل أن يتطرق إليها أى كاتب أو صحيفة، حتى أصبح كتابه «مشكلة المياه فى العالم العربى» مرجعاً لكل دارس أو باحث عن هذه المشكلة.

والمؤلف حصل على الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٦٧، ومن مؤلفاته:

- سياسة الحكم فى لبنان.
- التعاون.
- حرب أكتوبر فى الإعلام العالمى.
- خمس سنين سياسة.
- الطريق إلى المنصة.
- المملكة العربية السعودية واقع وتاريخ.
- جيبوتى وأمن البحر الأحمر.
- كلمات تركية فى اللغة العربية.
- قصة الصومال.
- الموسوعة العربية، وتضم:
  - واقع العالم العربى.
  - مشكلات العالم العربى.
  - الحركات الوحدوية فى العالم العربى.

وقد بدأ سلسلة كتاباته عن أفريقيا واستهلها بكتابه: **«أفريقيا بين العرب وإسرائيل»**.

وبين يديك كتاب **«أفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال»**، ثم يتبعه **«قصة جنوب أفري**



مكتبة الآداب

مكتبة الآداب - ٤٢ ميدان الأوبر - ١ القاهرة ت: ٣٩٠٠٨٦٨